

# تذكرة الفقهاء

تأليف

الشيخ الامير الحاج

الحسين بن يوسف بن الفضل

(ط - الحديثة)

تأليف

مؤسسة ابن القيم للعلوم والبحوث الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)

کاتب:

علامه حلّی (ره)

نشرت فی الطباعة:

موسسه آل البيت لاحیاء التراث

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبيوتریة

## الفهرس

٥	الفهرس
٣٣	تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)
٣٣	اشاره
٣٣	الجزء السابع
٣٣	اتتمه القاعده الأولى فى العبادات
٣٣	كتاب الحج و العمرة
٣٣	اشاره
٣٣	أما المقدمه ففبها مسائل:
٣٣	مسأله ١:
٣٤	مسأله ٢:
٣٤	مسأله ٣:
٣٥	مسأله ٤:
٣٥	مسأله ٥:
٣٦	المقصد الأول
٣٦	الفصل الأول فى كففه الوجوب
٣٦	مسأله ٦:
٣٦	مسأله ٧:
٣٦	مسأله ٨:
٣٧	مسأله ٩:
٣٧	مسأله ١٠:
٣٧	مسأله ١١:
٣٨	مسأله ١٢:
٣٨	الفصل الثانى فى تفصبل هذه الشرائط

- ٣٨ ..... اشارة
- ٣٨ ..... المطلب الأول: فى شرائط حجة الإسلام
- ٣٨ ..... اشارة
- ٣٨ ..... البحث الأول: البلوغ و العقل
- ٣٨ ..... مسألة ١٣:
- ٣٩ ..... مسألة ١٤:
- ٣٩ ..... مسألة ١٥:
- ٣٩ ..... مسألة ١٦:
- ٤٠ ..... مسألة ١٧:
- ٤١ ..... مسألة ١٨:
- ٤١ ..... مسألة ١٩:
- ٤١ ..... مسألة ٢٠:
- ٤٢ ..... مسألة ٢١:
- ٤٢ ..... مسألة ٢٢:
- ٤٣ ..... مسألة ٢٣:
- ٤٣ ..... مسألة ٢٤:
- ٤٣ ..... مسألة ٢٥:
- ٤٤ ..... مسألة ٢٦:
- ٤٤ ..... مسألة ٢٧:
- ٤٤ ..... مسألة ٢٨:
- ٤٥ ..... البحث الثانى: فى شرط الحزبية
- ٤٥ ..... مسألة ٢٩:
- ٤٥ ..... مسألة ٣٠:
- ٤٤ ..... مسألة ٣١:

- مسألة ٣٢: ..... ٤٦
- مسألة ٣٣: ..... ٤٦
- مسألة ٣٤: ..... ٤٧
- مسألة ٣٥: ..... ٤٧
- البحث الثالث: في الاستطاعة ..... ٤٨
- مسألة ٣٦: ..... ٤٨
- مسألة ٣٧: الراحلة إنما هي شرط في حق البعيد عن مكة، ..... ٤٨
- مسألة ٣٨: الراحلة شرط في الحج للقادر على المشى والعاجز عنه، ..... ٤٨
- مسألة ٣٩: الزاد شرط في وجوب الحج، لعدم التمكن بدونه. .... ٤٩
- مسألة ٤٠: يشترط أن يكون الزاد والراحلة فاضلين عن نفقته ..... ٤٩
- مسألة ٤١: كما تعتبر قدرته على المطعوم والمشروب ..... ٥٠
- مسألة ٤٢: يعتبر أن تكون هذه الأشياء التي ذكرناها فاضلة عما يحتاج إليه ..... ٥٠
- البحث الرابع: المئونة. .... ٥١
- اشارة ..... ٥١
- فروع: ..... ٥١
- مسألة ٤٣: لو كان له مال يكفيه لذهابه و عوده دون نفقة عياله، ..... ٥٢
- مسألة ٤٤: لو لم يكن له زاد و راحلة أو كان و لا مئونة له لسفره أو لعياله، ..... ٥٢
- مسألة ٤٥: ..... ٥٤
- مسألة ٤٦: ..... ٥٤
- مسألة ٤٧: ..... ٥٤
- البحث الخامس: في إمكان المسير ..... ٥٥
- اشارة ..... ٥٥
- النظر الأول: الصحة ..... ٥٦
- النظر الثاني: التثبيت على الراحلة ..... ٥٩

- النظر الثالث: أمن الطريق ..... ٥٩
- النظر الرابع: فى اتساع الوقت ..... ٦٤
- المطلب الثانى: فى شرائط باقى أقسام الحج ..... ٧١
- اشارة ..... ٧١
- البحث الأول: ..... ٧١
- اشارة ..... ٧١
- مسألة ٧٨: ..... ٧١
- البحث الثانى: فى شرائط النيابة ..... ٧٢
- مسألة ٧٩: ..... ٧٢
- مسألة ٨٠: ..... ٧٢
- مسألة ٨١: ..... ٧٢
- مسألة ٨٢: ..... ٧٣
- مسألة ٨٣: ..... ٧٣
- مسألة ٨٤: ..... ٧٣
- مسألة ٨٥: ..... ٧٤
- مسألة ٨٦: ..... ٧٤
- مسألة ٨٧: ..... ٧٤
- مسألة ٨٨: ..... ٧٤
- مسألة ٨٩: ..... ٧٥
- مسألة ٩٠: ..... ٧٥
- مسألة ٩١: ..... ٧٥
- مسألة ٩٢: ..... ٧٦
- مسألة ٩٣: ..... ٧٦
- مسألة ٩٤: ..... ٧٧

- ٧٧ ..... مسألة ٩٥:
- ٧٨ ..... مسألة ٩٦:
- ٧٨ ..... مسألة ٩٧:
- ٧٨ ..... مسألة ٩٨:
- ٧٩ ..... مسألة ٩٩:
- ٧٩ ..... مسألة ١٠٠:
- ٨٠ ..... مسألة ١٠١:
- ٨٠ ..... مسألة ١٠٢:
- ٨١ ..... مسألة ١٠٣:
- ٨١ ..... مسألة ١٠٤:
- ٨٢ ..... مسألة ١٠٥:
- ٨٢ ..... مسألة ١٠٦:
- ٨٢ ..... مسألة ١٠٧:
- ٨٣ ..... مسألة ١٠٨:
- ٨٤ ..... مسألة ١٠٩:
- ٨٦ ..... مسألة ١١٠:
- ٨٦ ..... مسألة ١١١:
- ٨٦ ..... مسألة ١١٢:
- ٨٧ ..... مسألة ١١٣:
- ٨٨ ..... مسألة ١١٤:
- ٨٨ ..... مسألة ١١٥:
- ٨٨ ..... مسألة ١١٦:
- ٨٩ ..... مسألة ١١٧:
- ٨٩ ..... مسألة ١١٨:



- ٨٩ ..... مسألة ١١٩:
- ٨٩ ..... مسألة ١٢٠:
- ٩٠ ..... مسألة ١٢١:
- ٩٠ ..... مسألة ١٢٢:
- ٩١ ..... مسألة ١٢٣:
- ٩١ ..... مسألة ١٢٤:
- ٩١ ..... الفصل الثالث في أنواع الحجج و ما يتبعها
- ٩١ ..... البحث الأول: في الأنواع
- ٩١ ..... مسألة ١٢٥:
- ٩١ ..... مسألة ١٢٦:
- ٩٢ ..... مسألة ١٢٧:
- ٩٢ ..... مسألة ١٢٨:
- ٩٤ ..... مسألة ١٢٩:
- ٩٤ ..... مسألة ١٣٠:
- ٩٥ ..... مسألة ١٣١:
- ٩٥ ..... مسألة ١٣٢:
- ٩٥ ..... مسألة ١٣٣:
- ٩٦ ..... مسألة ١٣٤:
- ٩٦ ..... مسألة ١٣٥:
- ٩٦ ..... البحث الثاني: في وقت أداء النسكين
- ٩٦ ..... مسألة ١٣٦:
- ٩٧ ..... مسألة ١٣٧:
- ٩٧ ..... مسألة ١٣٨:
- ٩٧ ..... مسألة ١٣٩:

٩٨ ..... مسألة ١٤٠:

٩٨ ..... البحث الثالث: في المواقيت

٩٨ ..... اشارة

٩٨ ..... [النظر] الأول: تعيينها

٩٨ ..... مسألة ١٤١:

٩٩ ..... مسألة ١٤٢:

٩٩ ..... مسألة ١٤٣:

٩٩ ..... مسألة ١٤٤:

٩٩ ..... مسألة ١٤٥:

١٠٠ ..... مسألة ١٤٦:

١٠٠ ..... مسألة ١٤٧:

١٠٠ ..... مسألة ١٤٨:

١٠٠ ..... النظر الثاني: في أحكام المواقيت

١٠٠ ..... مسألة ١٤٩:

١٠١ ..... مسألة ١٥٠:

١٠١ ..... مسألة ١٥١:

١٠١ ..... مسألة ١٥٢:

١٠٢ ..... مسألة ١٥٣:

١٠٢ ..... مسألة ١٥٤:

١٠٢ ..... مسألة ١٥٥:

١٠٣ ..... مسألة ١٥٦:

١٠٣ ..... مسألة ١٥٧:

١٠٤ ..... مسألة ١٥٨:

١٠٤ ..... مسألة ١٥٩:

- مسألة ١٦٠: ..... ١٠٥
- مسألة ١٦١: ..... ١٠٥
- مسألة ١٦٢: ..... ١٠٥
- مسألة ١٦٣: دم التمتع نسك ..... ١٠٧
- مسألة ١٦٤: من حضر الميقات و لم يتمكّن من الإحرام لمرض أو غيره، أحرم عنه وليه ..... ١٠٨
- المقصد الثاني في أعمال العمرة المتمتع بها إلى الحج ..... ١٠٨
- اشارة ..... ١٠٨
- الفصل الأول في الإحرام ..... ١٠٨
- اشارة ..... ١٠٨
- المطلب الأول: في مقدّماته ..... ١٠٨
- اشارة ..... ١٠٨
- مسألة ١٦٥: يستحب لمن أراد التمتع أن يوقّر شعر رأسه و لحيته من أول ذى القعدة ..... ١٠٨
- مسألة ١٦٦: يستحب له إذا بلغ الميقات التنظيف ..... ١٠٩
- مسألة ١٦٧: يستحب له إذا وصل إلى الميقات و أراد الإحرام أن يغتسل إجماعاً، ..... ١٠٩
- مسألة ١٦٨: لو خاف عوز الماء في الميقات، جاز له تقديم الغسل على الميقات، ..... ١٠٩
- مسألة ١٦٩: يكره أن يتطيّب للإحرام قبله إذا كانت رائحته لا تبقى إلى بعد الإحرام، ..... ١١٠
- مسألة ١٧٠: لا يجوز تطيّب إزار الإحرام و ردائه حالة الإحرام و لا قبله ..... ١١٠
- مسألة ١٧١: لا يستحب للمرأة الخضاب قبل الإحرام بل يكره للزينة، ..... ١١١
- مسألة ١٧٢: أفضل أوقات الإحرام بعد زوال الشمس عقيب فريضة الظهر، ..... ١١١
- المطلب الثاني: في كفيته ..... ١١١
- مسألة ١٧٣: الإحرام يشتمل على واجب و ندب، ..... ١١١
- و النظر في الواجبات ..... ١١٢
- اشارة ..... ١١٢
- الأول: النية ..... ١١٢

- ١١٤ ..... النظر الثاني: في لبس الثوبين
- ١١٧ ..... النظر الثالث: في التليبات
- ١٢٢ ..... المطلب الثالث: في تروك الإحرام
- ١٢٢ ..... اشارة
- ١٢٣ ..... القسم الأول: في محرمات الإحرام
- ١٢٣ ..... البحث الأول: يحرم صيد البرّ في الحلّ و الحرم
- ١٣٤ ..... البحث الثاني: لبس الثياب المخيطة
- ١٣٤ ..... البحث الثالث: الطيب
- ١٤٢ ..... البحث الرابع: الآدهان
- ١٤٣ ..... البحث الخامس: الاكتحال بما فيه طيب
- ١٤٤ ..... البحث السادس: النظر في المرأة
- ١٤٥ ..... البحث السابع: لبس الحلّي للزينة
- ١٤٥ ..... البحث الثامن: تغطية الرأس
- ١٤٨ ..... البحث التاسع: التظليل
- ١٥٠ ..... البحث العاشر: إزالة الشعر
- ١٥٣ ..... البحث الحادي عشر: القلم
- ١٥٤ ..... البحث الثاني عشر: إخراج الدم
- ١٥٤ ..... البحث الثالث عشر: قتل هوامّ الجسد
- ١٥٧ ..... البحث الرابع عشر: قطع شجر الحرم
- ١٦٢ ..... البحث الخامس عشر: الاستمتاع بالنساء
- ١٦٦ ..... البحث السادس عشر: في الفسوق و الجدال
- ١٦٧ ..... القسم الثاني: في مكروهات الإحرام
- ١٦٧ ..... اشارة
- ١٦٧ ..... مسألة ٣١٤:

- ١٦٧ ..... مسألة ٣١٥: .....
- ١٦٨ ..... مسألة ٣١٦: .....
- ١٦٨ ..... المطلب الرابع: في كفارات الإحرام -
- ١٦٨ ..... اشارة -
- ١٦٨ ..... [الباب الأول: في كفارات [١] الصيد. -
- ١٦٨ ..... اشارة -
- ١٦٨ ..... [البحث الأول: فيما لكفاراته بدل على الخصوص -
- ١٧٤ ..... البحث الثاني: فيما لا بدل له على الخصوص -
- ١٧٧ ..... البحث الثالث: فيما لا نص فيه -
- ١٧٨ ..... البحث الرابع: في أسباب الضمان -
- ١٨٩ ..... الجزء الثامن -
- ١٨٩ ..... [تتمة القاعدة الأولى في العبادات -
- ١٨٩ ..... [تتمة كتاب الحج -
- ١٨٩ ..... [تتمة المقصد الثاني في أعمال العمرة المتمتع بها إلى الحج -
- ١٨٩ ..... [تتمة الفصل الأول في الإحرام -
- ١٨٩ ..... [تتمة المطلب الرابع في كفارات الإحرام -
- ١٨٩ ..... الباب الثاني فيما يجب في باقي المحظورات -
- ١٨٩ ..... اشارة -
- ١٨٩ ..... الأول: فيما يجب باللبس -
- ١٩١ ..... البحث الثاني: فيما يجب بالطيب و الآدهان. -
- ١٩٢ ..... البحث الثالث: فيما يجب بالحلق و قصّ الظفر. -
- ١٩٥ ..... البحث الرابع: في جزاء قتل هوامّ الجسد و قطع الشجر. -
- ١٩٥ ..... البحث الخامس: فيما يجب بالفسوق و الجدال. -
- ١٩٦ ..... البحث السادس: فيما يجب بالاستمتاع. -

- ٢٠٦ ..... البحث السابع: فى اللواحق.
- ٢٠٨ ..... المطلب الخامس فى احكام الاحرام
- ٢٠٨ ..... مسألة ٤٣٥: الاحرام ركن فى الحج إذا أخل به عامدا، بطل الحج،
- ٢٠٨ ..... مسألة ٤٣٦: لا يقع الاحرام إلا من محلّ،
- ٢٠٨ ..... مسألة ٤٣٧: يجوز للقارن و المفرد إذا قدما مكة الطواف،
- ٢٠٩ ..... مسألة ٤٣٨: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر، فقد أحلّ،
- ٢٠٩ ..... مسألة ٤٣٩: إذا فرغ المتمتع من عمرته و أحلّ ثم أحرم بالحجّ، فقد استقرّ دم التمتع بإحرام الحجّ عليه
- ٢٠٩ ..... مسألة ٤٤٠: المتمتع إذا طاف و سعى للعمرة ثم أحرم بالحجّ قبل أن يقصر، قال الشيخ: بطلت متعته
- ٢٠٩ ..... مسألة ٤٤١: قد تقدّم «٣» أنّ إحرام المتمتع و المفرد ينقذ بالتلبية،
- ٢١٠ ..... مسألة ٤٤٢: إذا قصر المتمتع من عمرته، أحرم للحجّ من مكة،
- ٢١٠ ..... مسألة ٤٤٣: إحرام المرأة كإحرام الرجل إلا فى أمرين:
- ٢١٠ ..... مسألة ٤٤٤: إحرام المرأة فى وجهها
- ٢١٠ ..... الفصل الثانى فى دخول مكة
- ٢١٠ ..... اشارة
- ٢١١ ..... مسألة ٤٤٥: يستحب له مضع شىء من الإذخر عند دخول الحرم،
- ٢١١ ..... مسألة ٤٤٦: دخول مكة واجب للمتمتع،
- ٢١١ ..... مسألة ٤٤٧: الحائض و النفساء يستحب لهما الاغتسال لدخول مكة،
- ٢١٢ ..... مسألة ٤٤٨: إذا أراد دخول المسجد الحرام، استحَبّ له أن يغتسل،
- ٢١٢ ..... الفصل الثالث فى الطواف
- ٢١٢ ..... اشارة
- ٢١٢ ..... الأول: فى مقدّماته.
- ٢١٢ ..... مسألة ٤٤٩: الطهارة شرط فى الطواف الواجب،
- ٢١٢ ..... مسألة ٤٥٠: لا تشترط الطهارة فى طواف النافلة و إن كانت أفضل،
- ٢١٢ ..... مسألة ٤٥١: يشترط خلوّ البدن و الثوب من النجاسة

- مسألة ٤٥٢: يستحب أن يغتسل لدخول المسجد ..... ٢١٣
- البحث الثاني: في كيفية الطواف. .... ٢١٣
- مسألة ٤٥٣: يجب في الطواف: النيّة، ..... ٢١٣
- مسألة ٤٥٤: و يجب أن يحاذى بجميع بدنه الحجر الأسود ..... ٢١٣
- مسألة ٤٥٥: و كما يجب الابتداء بالحجر الأسود يجب الختم به ..... ٢١٣
- مسألة ٤٥٦: و يجب أن يطوف على يساره ..... ٢١٤
- مسألة ٤٥٧: و يجب أن يجعل البيت على جانبه الأيسر ..... ٢١٤
- مسألة ٤٥٨: و يجب أن يكون بجميع بدنه خارجا من البيت، ..... ٢١٤
- مسألة ٤٥٩: لو كان يطوف و يمسّ الجدار بيده في موازاة الشاذروان أو أدخل يده في موازاة ما هو من البيت من الحجر، فالأقرب عدم ا ..... ٢١٤
- مسألة ٤٦٠: و يجب أن يكون الطواف «٥» داخل المسجد، ..... ٢١٥
- مسألة ٤٦١: إذا فرغ من طواف سبعة أشواط تامة، صلى ركعتي الطواف في مقام إبراهيم عليه السلام ..... ٢١٥
- مسألة ٤٦٢: يجب أن يصلّي هاتين الركعتين في المقام ..... ٢١٦
- مسألة ٤٦٣: قد بيتنا أن ركعتي طواف المندوب مندوبتان. .... ٢١٦
- مسألة ٤٦٤: لو نسي ركعتي طواف الفريضة، رجع إلى المقام، و صلاهما فيه ..... ٢١٦
- مسألة ٤٦٥: وقت ركعتي الطواف وقت فراغه منه ..... ٢١٧
- مسألة ٤٦٦: يستحب أن يقرأ في الأولى بعد الحمد: التوحيد، و في الثانية: الجحد ..... ٢١٧
- مسألة ٤٦٧: يستحب للحاج و المعتمر إذا دخل المسجد للطواف ..... ٢١٧
- مسألة ٤٦٨: و لا يستحب رفع اليدين عند مشاهدة البيت. .... ٢١٧
- مسألة ٤٦٩: يستحب أن يقف عند الحجر الأسود و يدعو و يكتب عند محاذاة الحجر ..... ٢١٨
- مسألة ٤٧٠: و يستحب أن يستلم الركن اليماني ..... ٢١٨
- اشارة ..... ٢١٨
- تنبيه: في الاستلام لغتان: الهمز و عدمه. .... ٢١٩
- مسألة ٤٧١: يستحب الاستلام في كلّ شوط ..... ٢١٩
- مسألة ٤٧٢: يستحب له أن يقصد في مشيه بأن يمشى مستويا بين الشرع و الإبطاء، ..... ٢١٩

- مسألة ٤٧٣: يستحب التذاني من البيت في الطواف، ..... ٢٢٠
- مسألة ٤٧٤: يستحب أن يطوف ماشيا مع القدرة، ..... ٢٢٠
- مسألة ٤٧٥: يستحب طواف ثلاثمائة و ستين طوفا ..... ٢٢٠
- البحث الثالث: في الأحكام. .... ٢٢٠
- مسألة ٤٧٦: قد بيتنا وجوب الطهارة من الحدث و الخبث في الثوب و البدن، ..... ٢٢٠
- مسألة ٤٧٧: لو طاف ستّة أشواط ناسيا و انصرف ثم ذكر، فليضف إليها شوطا آخر، ..... ٢٢١
- مسألة ٤٧٨: لو قطع طوافه بدخول البيت أو بالسعى في حاجة له أو لغيره في الفريضة، فإن كان قد جاز النصف، بنى، و إن لم يكن جاز ..... ٢٢١
- مسألة ٤٧٩: لو حاضت المرأة و قد طافت أربعة أشواط، قطعت الطواف و سعت، ..... ٢٢٢
- مسألة ٤٨٠: الطواف ركن من تركه عامدا بطل حجّه، ..... ٢٢٢
- مسألة ٤٨١: لو شكّ في عدد الطواف، فإن كان بعد فراغه، لم يلتفت، ..... ٢٢٢
- مسألة ٤٨٢: لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط في طواف الفريضة، ..... ٢٢٢
- مسألة ٤٨٣: لا يجوز القرآن في طواف الفريضة عند أكثر علمائنا «٥» ..... ٢٢٣
- مسألة ٤٨٤: لو شكّ هل طاف سبعة أو ثمانية، قطع و لا شيء عليه، ..... ٢٢٣
- اشارة ..... ٢٢٣
- تذنيب: و لو تحلل من إحرام العمرة ثم أحرم بالحجّ و طاف و سعى له ..... ٢٢٣
- مسألة ٤٨٥: المريض لا يسقط عنه الطواف، ..... ٢٢٤
- مسألة ٤٨٦: لو حمل محرم محرما و طاف به و نوى كلّ واحد منهما الطواف، أجزأ عنهما ..... ٢٢٤
- مسألة ٤٨٧: يجوز الكلام بالمباح في الطواف إجماعا ..... ٢٢٤
- اشارة ..... ٢٢٤
- تذنيب: قال الشيخ في الخلاف: الأفضل أن يقال: طواف و طوافان و ثلاثة أطواف، ..... ٢٢٥
- مسألة ٤٨٨: لا يجوز الطواف و على الطائف برطلة «٦» في طواف العمرة، ..... ٢٢٥
- مسألة ٤٨٩: من نذر أن يطوف على أربع، قال: الشيخ رحمه الله: يجب عليه طوافان: ..... ٢٢٥
- مسألة ٤٩٠: طواف الحجّ ركن فيه، و هو واجب بالإجماع. .... ٢٢٥
- الفصل الرابع في السعى و التقصير ..... ٢٢٥



- ٢٢٥ ..... اشارة
- ٢٢٥ ..... الأول: في مقدماته،
- ٢٢٦ ..... اشارة
- ٢٢٦ ..... الأول: الطهارة، و هي مستحبة في السعي غير واجبة،
- ٢٢٦ ..... الثاني: استلام الحجر الأسود قبل السعي
- ٢٢٦ ..... الثالث: الشرب من ماء زمزم و صب الماء على الجسد من الدلو المقابل للحجر الأسود، و الدعاء،
- ٢٢٦ ..... الرابع: الخروج إلى الصفا من الباب المقابل للحجر الأسود بالسكينة و الوقار
- ٢٢٦ ..... الخامس: الصعود على الصفا إجماعاً،
- ٢٢٦ ..... السادس: حمد الله على الصفا و الثناء عليه و استقبال الكعبة و رفع يديه و الدعاء و إطالة الوقوف على الصفا
- ٢٢٧ ..... البحث الثاني: في الكيفية.
- ٢٢٧ ..... مسألة ٤٩١: يجب في السعي النية، لأنه عبادة.
- ٢٢٧ ..... مسألة ٤٩٢: يجب فيه الترتيب بأن يبدأ بالصفا و يختم بالمروة
- ٢٢٧ ..... مسألة ٤٩٣: يجب أن يسعي بين الصفا و المروة سبعة أشواط
- ٢٢٧ ..... مسألة ٤٩٤: يجب السعي بين الصفا و المروة في المسافة التي بينهما،
- ٢٢٨ ..... مسألة ٤٩٥: يستحب أن يمشى من الصفا إلى المنارة،
- ٢٢٨ ..... البحث الثالث: في الأحكام.
- ٢٢٨ ..... مسألة ٤٩٦: السعي واجب و ركن من أركان الحج و العمرة
- ٢٢٨ ..... مسألة ٤٩٧: قد سبق «٦» وجوب ترتيب السعي بأن يبدأ بالصفا و يختم بالمروة
- ٢٢٩ ..... مسألة ٤٩٨: لو سعى أقل من سبعة أشواط و لو خطوه، و جب عليه الإتيان بها،
- ٢٢٩ ..... مسألة ٤٩٩: لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط،
- ٢٢٩ ..... مسألة ٥٠٠: يجوز أن يجلس الإنسان في أثناء السعي للاستراحة
- ٢٣٠ ..... مسألة ٥٠١: إذا طاف، جاز له أن يؤخر السعي إلى بعد ساعة،
- ٢٣٠ ..... مسألة ٥٠٢: السعي تبع للطواف لا يصح تقديمه عليه.
- ٢٣٠ ..... اشارة

- ٢٣٠ ..... تذييب: لو سعى بعد طوافه ثم ذكر أنه طاف بغير طهارة، لم يعتد بطوافه و لا بسعيه
- ٢٣٠ ..... مسألة ٥٠٣: السعى واجب في الحج و العمرة، و لا يجزئ السعى في أحدهما عن الآخر،
- ٢٣٠ ..... مسألة ٥٠٤: لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى، فإن فعله متعمداً، أعاد طواف النساء
- ٢٣١ ..... البحث الرابع: في التقصير.
- ٢٣١ ..... مسألة ٥٠٥: إذا فرغ المتمتع من السعى، قصر من شعره
- ٢٣١ ..... مسألة ٥٠٦: التقصير نسك في العمرة،
- ٢٣١ ..... مسألة ٥٠٧: لو أحل بالتقصير عامداً حتى أهل بالحج، بطلت عمرته، و كانت حجته مفردة.
- ٢٣٢ ..... مسألة ٥٠٨: لو جامع امرأته قبل التقصير، وجب عليه جزور
- ٢٣٢ ..... مسألة ٥٠٩: التقصير في إحرام العمرة أولى من الحلق،
- ٢٣٢ ..... مسألة ٥١٠: أدنى التقصير أن يقصر شيئاً من شعر رأسه
- ٢٣٣ ..... مسألة ٥١١: ليس في إحرام عمرة المتمتع طواف النساء،
- ٢٣٣ ..... مسألة ٥١٢: يكره له أن يخرج من مكة قبل قضاء مناسكه كلها
- ٥١٣: لو دخل المحرم مكة و قدر على إنشاء الإحرام للحج بعد طوافه و سعيه و تقصيره، و إدراك عرفات و المشعر، جاز له ذلك
- ٢٣٤ ..... المقصد الثالث في أفعال الحج
- ٢٣٤ ..... إشارة
- ٢٣٤ ..... الأول في إحرام الحج
- ٢٣٤ ..... مسألة ٥١٤: إذا فرغ المتمتع من عمرته و أحل من إحرامها، وجب عليه الإتيان بالحج مبتدئاً بالإحرام للحج من مكة
- ٢٣٤ ..... مسألة ٥١٥: و يحرم من مكة، و الأفضل أن يكون من تحت الميزاب
- ٢٣٥ ..... مسألة ٥١٦: و لا يسن له الطواف بعد إحرامه،
- ٢٣٥ ..... مسألة ٥١٧: قد بينا أنه يجب أن يحرم بالحج، فإن أحرم بالعمرة سهواً و هو يريد الحج، أجزاءه،
- ٢٣٥ ..... الفصل الثاني في الوقوف بعرفات
- ٢٣٥ ..... إشارة
- ٢٣٥ ..... الأول: في الخروج إلى منى.
- ٢٣٥ ..... إشارة

- مسألة ٥١٨: يجوز للشيوخ الكبير و المريض و المرأة و خائف الزحام المبادرة إلى الخروج قبل الظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة----- ٢٣٦
- مسألة ٥١٩: يستحب له عند التوجه إلى منى الدعاء بالمنقول،----- ٢٣٦
- مسألة ٥٢٠: يستحب المبيت ليلة عرفة بمنى للاستراحة،----- ٢٣٦
- مسألة ٥٢١: إذا زالت الشمس يوم عرفة، خطب الإمام بالناس----- ٢٣٧
- البحث الثاني: في الكيفية.----- ٢٣٧
- مسألة ٥٢٢: يستحب الاغتسال للوقوف بعرفة،----- ٢٣٧
- مسألة ٥٢٣: يجب في الوقوف النية،----- ٢٣٨
- مسألة ٥٢٤: يجب الكون بعرفة إلى غروب الشمس من يوم عرفة----- ٢٣٨
- مسألة ٥٢٥: لا بد من قصد الوقوف بعرفة،----- ٢٣٨
- مسألة ٥٢٦: النائم يصح وقوفه- إذا سبقت منه النية للوقوف- بعد الزوال----- ٢٣٨
- مسألة ٥٢٧: عرفة كلها موقف----- ٢٣٩
- مسألة ٥٢٨: وحد عرفة من بطن عرنة و ثوية و نمره إلى ذى المجاز،----- ٢٣٩
- مسألة ٥٢٩: يستحب أن يضرب خباءه بنمرة----- ٢٣٩
- مسألة ٥٣٠: يستحب للإمام أن يخطب بعرفة قبل الأذان----- ٢٤٠
- مسألة ٥٣١: إذا صلى مع الإمام، جمع معه كما يجمع الإمام----- ٢٤٠
- مسألة ٥٣٢: إذا فرغ من الصلاتين، جاء إلى الموقف فوقف،----- ٢٤١
- مسألة ٥٣٣: أول وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفة،----- ٢٤١
- مسألة ٥٣٤: آخر الوقت الاختياري غروب الشمس من يوم عرفة----- ٢٤١
- مسألة ٥٣٥: لو لم يتمكّن من الوقوف بعرفة نهارا و أمكنه أن يقف بها ليلا و لو قليلا إلى أن يطلع الفجر أو قبله، وجب عليه،--- ٢٤١
- البحث الثالث: في الأحكام.----- ٢٤٢
- مسألة ٥٣٦: الوقوف بعرفة ركن في الحج يبطل الحج بتركه عمدا،----- ٢٤٢
- مسألة ٥٣٧: لعرفة وقتان:----- ٢٤٢
- مسألة ٥٣٨: يجب أن يقف إلى غروب الشمس بعرفة،----- ٢٤٢
- مسألة ٥٣٩: لو أفاض قبل الغروب عمدا عالما ثم عاد إلى الموقف نهارا فوقف حتى غربت الشمس، فلا دم عليه----- ٢٤٣

- مسألة ٥٤٠: لو عمّ الهلال ليلة الثلاثين من ذى القعدة، فوقف الناس تاسع ذى الحجة، ثم قامت البيئنة أنه العاشر، فالوجه: فوات الحج
- ٢٤٣ ..... اشارة
- ٢٤٤ ..... تذنيب: لو غلطوا فى المكان فوقفوا بغير عرفة،
- ٢٤٤ ..... الفصل الثالث فى الوقوف بالمشعر الحرام
- ٢٤٤ ..... اشارة
- ٢٤٤ ..... الأول: فى مقدماته
- ٢٤٤ ..... مسألة ٥٤١: إذا غربت الشمس فى عرفات، فليفض منها قبل الصلاة إلى المشعر و يدعو بالمنقول
- ٢٤٤ ..... مسألة ٥٤٢: لا ينبغى أن يلتجى فى سيره
- ٢٤٤ ..... مسألة ٥٤٣: يستحب أن يؤذن للمغرب و يقيم
- ٢٤٥ ..... مسألة ٥٤٤: لو ترك الجمع فصلّى المغرب فى وقتها، و العشاء فى وقتها، صحت صلاته
- ٢٤٦ ..... البحث الثانى: فى الكيفية.
- ٢٤٦ ..... مسألة ٥٤٥: يجب فى الوقوف بالمشعر شيئان:
- ٢٤٦ ..... مسألة ٥٤٦: يستحب أن يقف بعد أن يصلّى الفجر، و لو وقف قبل الصلاة بعد طلوع الفجر، أجزاءه
- ٢٤٦ ..... مسألة ٥٤٧: يستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام.
- ٢٤٦ ..... البحث الثالث: فى الأحكام.
- ٢٤٦ ..... مسألة ٥٤٨: الوقوف بالمشعر الحرام ركن من أركان الحج يبطل الحج بتركه عمداً
- ٢٤٧ ..... مسألة ٥٤٩: يجب الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر
- ٢٤٧ ..... مسألة ٥٥٠: يجوز للخائف و النساء و غيرهم من أصحاب الأعذار و الضرورات الإفاضة قبل طلوع الفجر من مزدلفة
- ٢٤٨ ..... مسألة ٥٥١: يستحب لغير الإمام أن يكون طلوعه من المزدلفة قبل طلوع الشمس بقليل، و للإمام بعد طلوعها،
- ٢٤٨ ..... مسألة ٥٥٢: حدّ المزدلفة: ما بين مأزى [١] عرفة إلى الحياض إلى وادى محشر
- ٢٤٨ ..... مسألة ٥٥٣: للوقوف بالمشعر وقتان:
- ٢٤٩ ..... مسألة ٥٥٤: يستحب أخذ حصى الجمار من المزدلفة،
- ٢٤٩ ..... الفصل الرابع فى نزول منى و قضاء مناسكها
- ٢٤٩ ..... اشارة

- الأول: فى الرمى و مقدمته. ٢٤٩
- اشارة - ٢٤٩
- الأول: فى الإفاضة إلى منى. ٢٤٩
- مسألة ٥٥٥: يستحب له الدفع من مزدلفة إلى منى إذا أسفر الصبح - ٢٤٩
- مسألة ٥٥٦: فإذا بلغ وادى محشر - و هو واد عظيم بين جمع و منى، و هو إلى منى أقرب - أسرع فى مشيه - ٢٥٠
- البحث الثانى: فى رمى جمرة العقبة. ٢٥٠
- مسألة ٥٥٧: إذا ورد منى يوم النحر، و جب عليه فيه رمى جمرة العقبة، - ٢٥٠
- مسألة ٥٥٨: لا يجوز الرمى فى هذا اليوم و لا باقى الأيام إلا بالحجارة، - ٢٥٠
- مسألة ٥٥٩: و اختلف قول الشيخ رحمه الله. - ٢٥١
- مسألة ٥٦٠: و يجب أن يكون الحصى أبكارا - ٢٥١
- مسألة ٥٦١: يجب أن يكون الحصى من الحرم - ٢٥١
- مسألة ٥٦٢: يستحب أن تكون الحصى ملتقطه، - ٢٥١
- البحث الثالث: فى رمى الجمار و كفيته. ٢٥٢
- مسألة ٥٦٣: يجب فى الرمى النية، - ٢٥٢
- مسألة ٥٦٤: يجب أن تكون إصابة الجمرة بفعله، - ٢٥٢
- مسألة ٥٦٥: و يرمى كل حصاة بانفرادها - ٢٥٢
- مسألة ٥٦٦: و يستحب له أن يرميها خذفا - ٢٥٣
- البحث الرابع: فى الأحكام. ٢٥٣
- مسألة ٥٦٧: يجب الإتيان إلى منى لقضاء المناسك بها - ٢٥٣
- مسألة ٥٦٨: لا يشترط فى الرمى الطهارة - ٢٥٣
- مسألة ٥٦٩: يجوز الرمى من طلوع الشمس إلى غروبها. - ٢٥٤
- مسألة ٥٧٠: يجوز تأخير الرمى إلى قبل الغروب بمقدار أداء المناسك. - ٢٥٤
- مسألة ٥٧١: يستحب الرمى عند زوال الشمس، - ٢٥٥
- مسألة ٥٧٢: قدر حصى الجمار سبعون حصاة: - ٢٥٥

- الباب الثاني: فى الذبح. ----- ٢٥٥
- اشارة ----- ٢٥٥
- الأول: الهدى. ----- ٢٥٥
- مسألة ٥٧٣: إذا فرغ من جمرة العقبة، ذبح هديه أو نحره ----- ٢٥٥
- مسألة ٥٧٤: هدى التمتع واجب بإجماع العلماء. ----- ٢٥٥
- مسألة ٥٧٥: و إنما يجب الهدى على غير أهل مكة و حاضريها ----- ٢٥٦
- مسألة ٥٧٦: قد بيتنا أن فرض المكي القران أو الأفراد ----- ٢٥٦
- مسألة ٥٧٧: دم التمتع نسك عند علمائنا ----- ٢٥٦
- مسألة ٥٧٨: إذا أحرم بالعمرة و أتى بأفعالها فى غير أشهر الحج ثم أحرم بالحج فى أشهره، لم يكن متمتعاً، ----- ٢٥٦
- مسألة ٥٧٩: إذا أحرم المتمتع من مكة بالحج و مضى إلى الميقات ثم منه إلى عرفات، لم يسقط عنه الدم ----- ٢٥٧
- مسألة ٥٨٠: قد بيتنا أن ميقات حج التمتع مكة، ----- ٢٥٧
- مسألة ٥٨١: يشترط فى التمتع: النيّة، ----- ٢٥٧
- مسألة ٥٨٢: قد بيتنا أن المتمتع بعد فراغه من العمرة لا ينبغي له أن يخرج من مكة حتى يأتي بالحج، ----- ٢٥٨
- مسألة ٥٨٣: إنما يجب الدم على من أحلّ من إحرام العمرة، ----- ٢٥٨
- مسألة ٥٨٤: الأفاقى إذا ترك الإحرام من الميقات، وجب عليه الرجوع إليه و الإحرام منه ----- ٢٥٨
- مسألة ٥٨٥: الهدى إنما يجب على المتمتع ----- ٢٥٩
- مسألة ٥٨٦: المملوك إذا حج بإذن مولاه متمتعاً، لم يجب عليه الهدى ----- ٢٥٩
- مسألة ٥٨٧: الواجب على المملوك من الصوم ثلاثة أيام فى الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله ----- ٢٥٩
- مسألة ٥٨٨: إنما يجب الهدى على المتمكّن منه أو من ثمنه ----- ٢٦٠
- البحث الثاني: فى كيفية الذبح. ----- ٢٦٠
- مسألة ٥٨٩: يجب فى الذبح و النحر النيّة، ----- ٢٦٠
- مسألة ٥٩٠: و تختص الإبل بالنحر، فلا يجوز ذبحها، و البقر و الغنم بالذبح، فلا يجوز نحرها ----- ٢٦٠
- مسألة ٥٩١: يستحب نحر الإبل قائمة من الجانب الأيمن ----- ٢٦١
- مسألة ٥٩٢: يجب توجيه الذبيحة إلى القبلة، ----- ٢٦١

- مسألة ٥٩٣: يجب النحر أو الذبح في هدى التمتع بمنى ..... ٢٦١
- مسألة ٥٩٤: وقت استقرار وجوب الهدى إحرام المتمتع بالحج ..... ٢٦٢
- مسألة ٥٩٥: أيام النحر بمنى أربعة أيام: ..... ٢٦٢
- البحث الثالث: في صفات الهدى. .... ٢٦٣
- مسألة ٥٩٦: يجب أن يكون الهدى من بهيمة الأنعام: ..... ٢٦٣
- مسألة ٥٩٧: و لا يجزئ في الهدى إلا الجذع من الضأن و الثني من غيره ..... ٢٦٣
- مسألة ٥٩٨: و يجب أن يكون تامًا ..... ٢٦٤
- مسألة ٥٩٩: العضباء- و هي مكسورة القرن- لا تجزئ ..... ٢٦٤
- مسألة ٦٠٠: لا بأس بمشقوقه الاذن أو مثقوبتها ..... ٢٦٤
- مسألة ٦٠١: لا يجزئ الخصى عند علمائنا ..... ٢٦٥
- مسألة ٦٠٢: المهزولة- و هي التي ليس على كليتها شيء من الشحم- لا تجزئ ..... ٢٦٥
- مسألة ٦٠٣: الإناث من الإبل و البقر أفضل من الذكران، و الذكران من الضأن و المعز أولى، ..... ٢٦٥
- البحث الرابع: في البدل. .... ٢٦٦
- مسألة ٦٠٤: إذا لم يجد الهدى و لا ثمنه، انتقل إلى البدل عنه، ..... ٢٦٦
- مسألة ٦٠٥: و لو لم يجد الهدى و وجد ثمنه، فأكثر علمائنا «٢» على أنه يضع الثمن عند من يثق به ..... ٢٦٦
- مسألة ٦٠٦: لو فقد الهدى و الثمن، انتقل إلى الصوم، ..... ٢٦٦
- مسألة ٦٠٧: لو فاته هذه الثلاثة، صامها بعد أيام منى ..... ٢٦٧
- مسألة ٦٠٨: و يجوز صوم الثلاثة قبل الإحرام بالحج، ..... ٢٦٧
- مسألة ٦٠٩: و لا يجوز أن يصوم أيام التشريق بمنى في بدل الهدى و غيره، عند علمائنا ..... ٢٦٧
- مسألة ٦١٠: لو لم يصمها بعد أيام التشريق، جاز صيامها طول ذى الحجة أداء لا قضاء ..... ٢٦٨
- مسألة ٦١١: يجب صوم الثلاثة متتابعًا إلا في صورة واحدة، ..... ٢٦٨
- مسألة ٦١٢: أوجب علمائنا التفريق بين الثلاثة و السبعة، ..... ٢٦٨
- مسألة ٦١٣: هذه السبعة تصام إذا رجع إلى أهله، ..... ٢٦٨
- مسألة ٦١٤: لو مات من وجب عليه الصوم و لم يصم، فإن لم يكن قد تمكّن من صيام شيء من العشرة، سقط الصوم ..... ٢٦٩

- مسألة ٦١٥: لو تلبس بالصوم ثم أيسر أو وجد الهدى، لم يجب عليه الهدى، ..... ٢٦٩
- مسألة ٦١٦: لو أحرم بالحجّ و لم يصم ثم وجد الهدى، تعين عليه الذبح، ..... ٢٦٩
- مسألة ٦١٧: لو تعين عليه الصوم و خاف الضعف عن المناسك يوم عرفه، آخر الصوم إلى بعد انقضاء أيام التشريق ..... ٢٦٩
- مسألة ٦١٨: من وجب عليه بدنة في كفارة أو نذر و لم يجد، كان عليه سبع شياه على الترتيب عندنا ..... ٢٧٠
- البحث الخامس: في الأحكام. .... ٢٧٠
- مسألة ٦١٩: [قال الشيخ: «٦» الهدى إن كان واجبا، لم يجزئ الواحد إلّا عن واحد ..... ٢٧٠
- مسألة ٦٢٠: الهدى إما تطوّع، ..... ٢٧١
- مسألة ٦٢١: لو ذبح الواجب غير المعين فسرق أو غصب بعد الذبح، فالأقرب: الإجزاء ..... ٢٧١
- مسألة ٦٢٢: لو سرق الهدى من حرز، أجزأ عن صاحبه ..... ٢٧٢
- مسألة ٦٢٣: لو غصب شاة فذبحها عن الواجب عليه، لم يجزئه، ..... ٢٧٢
- مسألة ٦٢٤: إذا ولدت الهدية، وجب نحر ولدها أو ذبحه، ..... ٢٧٣
- مسألة ٦٢٥: يجوز ركوب الهدى بحيث لا يتضرر به ..... ٢٧٣
- مسألة ٦٢٦: هدى التمتع من السنة أن يأكل صاحبه منه ..... ٢٧٣
- مسألة ٦٢٧: لا يجوز له الأكل من كل هدى واجب غير هدى التمتع، ..... ٢٧٤
- مسألة ٦٢٨: الدماء الواجبة بنص القرآن أربعة: ..... ٢٧٤
- مسألة ٦٢٩: قد سلف أن ما يساق في إحرام الحجّ يذبح أو ينحر بمنى، ..... ٢٧٤
- مسألة ٦٣٠: يستحب إشعار الإبل ..... ٢٧٥
- مسألة ٦٣١: لا ينبغي أن يأخذ من جلود الهدايا شيئا ..... ٢٧٥
- مسألة ٦٣٢: روى جميل بن دراج- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق، قال: «لا ..... ٢٧٦
- مسألة ٦٣٣: المتمتع الواجد للهدى إذا مات قبل الفراغ من الحجّ، لم يسقط عنه الدم ..... ٢٧٦
- البحث السادس: في الضحايا. .... ٢٧٦
- مسألة ٦٣٤: الضحية مستحبة، ..... ٢٧٦
- مسألة ٦٣٥: الأضحية مستحبة و سنة مؤكدة ليست واجبة ..... ٢٧٦
- مسألة ٦٣٦: أيام الأضاحي بمنى أربعة: يوم النحر و ثلاثة أيام بعده، ..... ٢٧٧



- مسألة ٦٣٧: وقت الأضحية إذا طلعت الشمس و مضى قدر صلاة العيد و الخطبتين، ..... ٢٧٧
- مسألة ٦٣٨: الأيام المعدودات أيام التشريق ..... ٢٧٧
- مسألة ٦٣٩: يجوز لمن دخل عليه عشر ذى الحجة و أراد أن يضحي أن يحلق رأسه أو يقلم أظفاره ..... ٢٧٧
- مسألة ٦٤٠: لا تختص الأضحية بمكان، ..... ٢٧٨
- مسألة ٦٤١: و تختص الأضحية بالتعم: ..... ٢٧٨
- مسألة ٦٤٢: الأفضل الثني من الإبل ثم الثني من البقر ثم الجذع من الضأن ..... ٢٧٨
- مسألة ٦٤٣: يستحب أن يكون أملح سمينا. .... ٢٧٨
- مسألة ٦٤٤: يستحب التضحية بذوات الأرحام من الإبل و البقر و الفحولة من الغنم ..... ٢٧٩
- مسألة ٦٤٥: يجب ذبح البقر و الغنم، فلا يجوز نحرهما ..... ٢٧٩
- مسألة ٦٤٦: يستحب أن يتولى ذبح أضحيته بنفسه، ..... ٢٧٩
- مسألة ٦٤٧: يجب استقبال القبلة عند الذبح و توجيه الذبيحة إليها، ..... ٢٨٠
- مسألة ٦٤٨: إذا ذبحها، قطع الأعضاء الأربعة السابقة، و لا يقطع رأسها ..... ٢٨٠
- مسألة ٦٤٩: يستحب الأكل من الأضحية ..... ٢٨٠
- مسألة ٦٥٠: لا يجوز بيع لحم الأضاحي ..... ٢٨١
- مسألة ٦٥١: يجوز أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام و اذخارها ..... ٢٨١
- مسألة ٦٥٢: إذا تعدرت الأضحية، تصدق بثمنها ..... ٢٨١
- مسألة ٦٥٣: إذا عتيت أضحية، ذبح معها ولدها ..... ٢٨٢
- مسألة ٦٥٤: إذا أوجب أضحية بعينها و هي سليمة فعابت عيبا يمنع الإجزاء من غير تفريط، لم يجب إبدالها ..... ٢٨٢
- مسألة ٦٥٥: لو ضلت الأضحية المعتية من غير تفريط، لم يضمن، ..... ٢٨٣
- مسألة ٦٥٦: تجزئ الأضحية عن سبعة، ..... ٢٨٣
- الفصل السادس في الحلق و التقصير ..... ٢٨٣
- مسألة ٦٥٧: إذا ذبح الحاج هديه، و جب عليه الحلق أو التقصير بمنى يوم النحر ..... ٢٨٣
- مسألة ٦٥٨: يتخير الحاج بين الحلق و التقصير أيهما فعل أجزاءه، ..... ٢٨٤
- مسألة ٦٥٩: يجب في الحلق و التقصير: النيئة، ..... ٢٨٤

- مسألة ٦٦٠: من لا شعر على رأسه لا حلق عليه إجماعاً ..... ٢٨٤
- مسألة ٦٦١: لو ترك الحلق و التقصير معا حتى زار البيت، فإن كان عامداً، وجب عليه دم شاء، و إن كان ناسياً، فلا شيء عليه، ..... ٢٨٥
- مسألة ٦٦٢: لو رحل من منى قبل الحلق، رجع و حلق بها أو قصر ..... ٢٨٥
- مسألة ٦٦٣: يستحب لمن حلق رأسه أو قصر أن يقلّم أظفاره و يأخذ من شاربته ..... ٢٨٥
- مسألة ٦٦٤: لو بلغ الهدى محلّه و لم يذبح، قال الشيخ: يجوز له أن يحلق «٥» ..... ٢٨٦
- مسألة ٦٦٥: يوم الأكبر هو يوم النحر. .... ٢٨٦
- مسألة ٦٦٦: قد عرفت فيما سبق محظورات الإحرام، فإذا حلق أو قصر، حلّ له كلّ شيء ..... ٢٨٦
- مسألة ٦٦٧: يستحب لمن حلق رأسه أن يتشبه بالمحرمين قبل طواف الزيارة ..... ٢٨٧
- إشارة ..... ٢٨٧
- تذنيب: إنّما يحصل التحلل بالرمي و الحلق. .... ٢٨٧
- الفصل السابع في بقايا أفعال الحجّ ..... ٢٨٧
- إشارة ..... ٢٨٧
- البحث الأول: في زيارة البيت ..... ٢٨٧
- مسألة ٦٦٨: إذا قضى الحاجّ مناسكه بمنى من رمى جمره العقبة و ذبح الهدى و الحلق أو التقصير، رجع إلى مكّة ..... ٢٨٧
- مسألة ٦٦٩: و هذا الطواف - كالأول - تجب فيه الطهارة، و النية شرط فيه ..... ٢٨٨
- مسألة ٦٧٠: أوّل وقت هذا الطواف: طلوع الفجر من يوم النحر ..... ٢٨٨
- مسألة ٦٧١: يستحب أن يغتسل و يقلّم أظفاره و يأخذ من شاربته و يدعو إذا وقف على باب المسجد ..... ٢٨٨
- مسألة ٦٧٢: السعي عقيب طواف الحجّ ركن في الحجّ عندنا ..... ٢٨٩
- مسألة ٦٧٣: طواف النساء واجب - عند علمائنا ..... ٢٨٩
- مسألة ٦٧٤: و لو ترك الحاجّ أو المعتمر مفرداً طواف النساء، لم يحللن له، ..... ٢٨٩
- البحث الثاني: في الرجوع إلى منى ..... ٢٩٠
- مسألة ٦٧٥: إذا قضى الحاجّ مناسكه بمكّة من طواف الزيارة و صلاة ركعتيه و السعي و طواف النساء و صلاة ركعتيه، وجب أن يرجع إلى ..... ٢٩٠
- مسألة ٦٧٦: لو ترك المبيت بمنى، وجب عليه عن كلّ ليلة شاء ..... ٢٩٠
- مسألة ٦٧٧: رخص للرعاة المبيت في منازلهم و ترك المبيت بمنى ..... ٢٩٠

- ٢٩١ ..... البحث الثالث: فى الرمى.
- ٢٩١ ..... مسأله ٦٧٨: يجب على الحاج الرمى فى كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلاث
- ٢٩١ ..... مسأله ٦٧٩: أول وقت الرمى فى هذه الأيام كلها من طلوع الشمس إلى غروبها
- ٢٩٢ ..... مسأله ٦٨٠: يجب الترتيب بين الجمار الثلاث،
- ٢٩٢ ..... مسأله ٦٨١: يجب أن يرمى كل جمرة بسبع حصيات كمالا
- ٢٩٢ ..... مسأله ٦٨٢: قد يتنا وجوب الترتيب فى رمى الجمار
- ٢٩٣ ..... مسأله ٦٨٣: يجوز الرمى راكبا و المشى أفضل
- ٢٩٣ ..... مسأله ٦٨٤: يجوز الرمى عن كل ذى عذر
- ٢٩٣ ..... مسأله ٦٨٥: لو نسى رمى يوم بعض الجمرات أو جميعها، أعاده من الغد،
- ٢٩٣ ..... مسأله ٦٨٦: لو نسى الجمار كلها فى الأيام بأجمعها حتى جاء مكّه، وجب عليه الرجوع إلى منى و إعادة الرمى
- ٢٩٤ ..... مسأله ٦٨٧: يستحب التكبير بمنى أيام التشريق عقب خمس عشرة صلاة و فى غيرها عقب عشر
- ٢٩٤ ..... مسأله ٦٨٨: يستحب للإمام أن يخطب بعد الظهر يوم الثالث من أيام النحر،
- ٢٩٤ ..... البحث الرابع: فى النفر من منى.
- ٢٩٤ ..... مسأله ٦٨٩: إذا رمى الحاج الجمار الثلاث فى اليوم الأول من أيام التشريق و فى الثانى، جاز له النفر من منى،
- ٢٩٥ ..... مسأله ٦٩٠: إنما يجوز النفر فى النفر الأول لمن اتقى النساء و الصيد فى إحرامه
- ٢٩٥ ..... مسأله ٦٩١: يستحب للحاج أن يصلّى فى مسجد الخيف بمنى،
- ٢٩٦ ..... البحث الخامس: فى الرجوع إلى مكّه.
- ٢٩٦ ..... مسأله ٦٩٢: إذا قضى الحاج مناسكه بمنى، استحبّ له العود إلى مكّه لطواف الوداع،
- ٢٩٦ ..... مسأله ٦٩٣: يستحب وداع البيت إجماعا.
- ٢٩٦ ..... مسأله ٦٩٤: يستحب الوداع بطواف سبعة أشواط،
- ٢٩٧ ..... مسأله ٦٩٥: و طواف الوداع سبعة أشواط كغيره،
- ٢٩٧ ..... مسأله ٦٩٦: الحائض لا طواف عليها للوداع و لا فديته عليها
- ٢٩٨ ..... مسأله ٦٩٧: يستحبّ لمن أراد الخروج من مكّه أن يشتري بدرهم تمرا يتصدق به
- ٢٩٨ ..... المقصد الرابع فى اللواحق

- ٢٩٨ ..... اشارة
- ٢٩٨ ..... الأول في الحصر و الصدّ
- ٢٩٨ ..... اشارة
- ٢٩٨ ..... الأول: في الصدّ.
- ٢٩٨ ..... مسألة ٦٩٨: الحصر عندنا هو المنع من تتمة أفعال الحجّ بالمرض خاصّة، و الصدّ بالعدوّ،
- ٢٩٨ ..... مسألة ٦٩٩: إذا أحرم الحاج، وجب عليه إكمال ما أحرم له من حجّ أو عمره
- ٢٩٩ ..... مسألة ٧٠٠: المصدود يتحلّل بالهدى و نية التحلّل خاصّة.
- ٢٩٩ ..... مسألة ٧٠١: لا بدل لهدى التحلّل.
- ٣٠٠ ..... مسألة ٧٠٢: لا يختصّ مكان و لا زمان لنحر هدى التحلّل
- ٣٠٠ ..... مسألة ٧٠٣: لو صدّ عن مكّة قبل الموقفين، فهو مصدود
- ٣٠٠ ..... مسألة ٧٠٤: إذا تحلّل و فاته الحجّ، وجب عليه القضاء في القابل.
- ٣٠١ ..... مسألة ٧٠٥: لا فرق بين الصدّ العامّ- و هو الذى يصدّه المشركون و أصحابه- و بين الصدّ الخاصّ،
- ٣٠١ ..... مسألة ٧٠٦: يستحب له تأخير الإحلال، لجواز زوال العذر، فإذا أّخر و زال العذر قبل تحلّله، وجب عليه إتمام نسكه
- ٣٠١ ..... مسألة ٧٠٧: ينبغى للمحرم أن يشترط على ربّه حالة الإحرام
- ٣٠٢ ..... مسألة ٧٠٨: العدوّ الصادّ إن كان مسلماً، فالأولى الانصراف عنه
- ٣٠٢ ..... مسألة ٧٠٩: إذا تحلّل المصدود بالهدى، فإن كان الحجّ واجباً، قضى ما تحلّل منه،
- ٣٠٢ ..... مسألة ٧١٠: إذا صدّ عن المضىّ إلى مكّة أو الموقفين، كان له التحلّل بالهدى
- ٣٠٣ ..... مسألة ٧١١: إحرام العبد منعقد، سواء كان بإذن السيّد أو بدونه.
- ٣٠٣ ..... البحث الثانى: فى المحصور
- ٣٠٣ ..... مسألة ٧١٢: إذا تلبّس الحاجّ بالإحرام ثم مرض بحيث لا يتمكّن معه
- ٣٠٣ ..... مسألة ٧١٣: إذا بعث الهدى، انتظر وصوله إلى المحلّ،
- ٣٠٤ ..... مسألة ٧١٤: لو تحلّل يوم الميعاد ثم ظهر أن أصحابه لم يذبخوا عنه، لم يبطل تحلّله
- ٣٠٤ ..... مسألة ٧١٥: الحاجّ و المعتمر فى ذلك سواء،
- ٣٠٤ ..... مسألة ٧١٦: قال ابن بابويه و أبوه: إذا قرن الرجل الحجّ و العمرة و أحصر، بعث هدياً مع هديه

- مسألة ٧١٧: إذا اشترط في إحرامه، فله التحلل من دون إنفاذ هدى ..... ٣٠٤
- البحث الثالث: في حكم الفوات. .... ٣٠٥
- مسألة ٧١٨: من لم يقف بالموقفين في وقتها فاته الحج إجماعا ..... ٣٠٥
- مسألة ٧١٩: إذا فاته الحج جعل حجّه عمره مفردة ..... ٣٠٥
- مسألة ٧٢٠: إذا فاته الحج، استحبت له المقام بمنى إلى انقضاء أيام التشريق، ..... ٣٠٥
- مسألة ٧٢١: إذا كان الفائت واجبا، كحجّة الإسلام و المنذورة و غيرهما، وجب القضاء، ..... ٣٠٦
- الفصل الثاني في بقايا مسائل تتعلق بالنساء و العبيد و الصبيان و النائب في الحج ..... ٣٠٦
- مسألة ٧٢٢: قد بيّنا وجوب الحج على النساء كوجوبه على الرجال، ..... ٣٠٦
- مسألة ٧٢٣: جميع ما يجب على الرجل من أفعال الحج و تروكه فهو واجب على المرأة، ..... ٣٠٧
- مسألة ٧٢٤: نفقة الحج الواجب إن زادت عن نفقة الحضر، كان الزائد على المرأة ..... ٣٠٧
- مسألة ٧٢٥: إذا حاضت المرأة بعد الإحرام قبل الطواف، لم يكن لها أن تطوف إجماعا ..... ٣٠٧
- مسألة ٧٢٦: العليله كالرجل العليل يطاف بها ..... ٣٠٨
- مسألة ٧٢٧: العبد لا يجب عليه الحج ..... ٣٠٨
- مسألة ٧٢٨: لو أحرم الصبي أو العبد بإذن مولاه، صحّ إحرامهما. .... ٣٠٨
- مسألة ٧٢٩: الكافر يجب عليه الحج لكن لا يصح منه ..... ٣٠٩
- مسألة ٧٣٠: المخالف إذا حج ثم استبصر فإن لم يخلّ بشيء من أركان الحج، صحّ حجّه ..... ٣٠٩
- مسألة ٧٣١: السكران إذا شهد المناسك في حال سكره، فإن لم يحصل شيئا، لم يجزئه ما فعله ..... ٣٠٩
- مسألة ٧٣٢: واجد الاستطاعة المتمكّن من مباشرة الحج لا يجوز له أن يستأجر غيره في حجّة الإسلام ..... ٣١٠
- مسألة ٧٣٣: الصرورة إذا فقد الاستطاعة و تمكّن من الحج تطوعا، جاز ..... ٣١٠
- مسألة ٧٣٤: لو نوى فاقد الاستطاعة حجّا مندورا عليه، أجزأه عن النذر ..... ٣١٠
- مسألة ٧٣٥: من حجّ عن غيره وصل ثواب ذلك إليه، و حصل للحاجّ ثواب عظيم أيضا. .... ٣١٠
- مسألة ٧٣٦: من وجب عليه الحجّ و فرّط في أدائه مع قدرته ثم عجز من أدائه بنفسه أو بنائبه إن قلنا بوجوب الاستنابة، وجب عليه أن يود ..... ٣١١
- مسألة ٧٣٧: لو أوصى أن يحجّ عنه و لم يعين المرات، قال الشيخ رحمه الله: وجب أن يحجّ عنه ما بقى من ثلثه شيء «٢». .... ٣١١
- مسألة ٧٣٨: النذر و اليمين و العهد أسباب في وجوب الحجّ و العمرة ..... ٣١١

- مسألة ٧٣٩: لو نذر الحج، لم تجب العمرة. ----- ٣١٢
- الفصل الثالث في العمرة ----- ٣١٢
- مسألة ٧٤٠: العمرة واجبة- كالحج- على كل مكلف حصل له شرائط الحج، ----- ٣١٢
- مسألة ٧٤١: جميع أوقات السنة صالح للمفردة، لكن أفضل أوقاتها رجب. ----- ٣١٢
- مسألة ٧٤٢: و اختلف علماؤنا في أقل ما يكون بين العمرتين. ----- ٣١٢
- مسألة ٧٤٣: ميقات العمرة هو ميقات الحج ----- ٣١٣
- مسألة ٧٤٤: صورة العمرة المفردة أن يحرم من الميقات ----- ٣١٣
- الفصل الرابع في التوابع و المزار ----- ٣١٤
- اشارة ----- ٣١٤
- الأول: في التوابع. ----- ٣١٤
- مسألة ٧٤٥: من أحدث حدثا في غير الحرم فالتجأ إلى الحرم، ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج، فيقام عليه الحد، ----- ٣١٤
- مسألة ٧٤٦: يكره لأهل مكة منع الحاج شيئا من دورها و منازلها ----- ٣١٤
- مسألة ٧٤٧: لا يجوز أخذ لقطه الحرم ----- ٣١٤
- مسألة ٧٤٨: يكره الحج و العمرة على الإبل الجلالات، ----- ٣١٥
- مسألة ٧٤٩: يستحب أن يبدأ الحاج على طريق العراق بزيارة النبي صلى الله عليه و آله بالمدينة ----- ٣١٥
- مسألة ٧٥٠: يستحب للمسافر الإتمام في حرم مكة و حرم المدينة و جامع الكوفة و الحائر على ساكنه السلام ----- ٣١٥
- مسألة ٧٥١: من جعل جاريته أو عبده هديا لبيت الله تعالى، بيع و صرف في الحاج و الزائرين، ----- ٣١٥
- مسائل: ----- ٣١٥
- [٧٥٢] الأولى: الطواف للمجاور بمكة أفضل من الصلاة ----- ٣١٦
- [٧٥٣] الثانية: ينبغي لأهل مكة أن يتشبهوا بالمحرمين ----- ٣١٦
- [٧٥٤] الثالثة: الأيام المعدودات: عشر ذي الحجة، و المعلومات: أيام التشريق. ----- ٣١٦
- [٧٥٥] الرابعة: يستحب للنساء دخول الكعبة، ----- ٣١٦
- [٧٥٦] الخامسة: يكره المجاورة بمكة، و يستحب الخروج منها بعد أداء المناسك، ----- ٣١٦
- [٧٥٧] السادسة: لا ينبغي للموسر المتمكن أن يترك الحج أكثر من خمس سنين، ----- ٣١٦

- ٣١٦ ..... [٧٥٨] السابعة: يكره الخروج من الحرمين بعد ارتفاع النهار
- ٣١٦ ..... [٧٥٩] الثامنة: من أخرج شيئاً من حصى المسجد، كان عليه رده،
- ٣١٧ ..... [٧٦٠] التاسعة: يستحب الطواف عن رسول الله صلى الله عليه وآله،
- ٣١٧ ..... [٧٦١] العاشرة: لو حج المؤمن ثم ارتد، صح حجه، و لم تجب إعادته،
- ٣١٧ ..... [٧٦٢] الحادية عشرة: يجب تقديم الاختتان - على البالغ - على الحج،
- ٣١٧ ..... [٧٦٣] الثانية عشرة: يجوز القران فى طواف النافلة.
- ٣١٧ ..... [٧٦٤] الثالث عشرة: يستحب طواف ثلاثمائة و ستين أسبوعاً.
- ٣١٧ ..... [٧٦٥] الرابع عشرة: يستحب الشرب من ماء زمزم و إهداؤه
- ٣١٧ ..... البحث الثانى: فى المزار.
- ٣١٧ ..... مقدمة: يشترط فى الزيارات كلها النية،
- ٣١٧ ..... مسألة ٧٦٦: تستحب زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله.
- ٣١٨ ..... مسألة ٧٦٧: تستحب زيارة فاطمة عليها السلام
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٦٨: تستحب زيارة أمير المؤمنين عليه السلام
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٦٩: تستحب زيارة أبى محمد الحسن عليه السلام.
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٧٠: تستحب زيارة الحسين عليه السلام
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٧١: تستحب زيارة الأئمة عليهم السلام بالبيع
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٧٢: تستحب زيارة الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ببغداد فى المقبرة المعروفة بمقابر قريش.
- ٣١٩ ..... مسألة ٧٧٣: تستحب زيارة مولانا الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام،
- مسألة ٧٧٤: تستحب زيارة الإمام أبى الحسن على بن محمد الهادى عليهما السلام و ولده الإمام أبى محمد الحسن بن على العسكرى
- ٣٢٠ ..... مسألة ٧٧٥: تستحب زيارة مولانا الإمام المنتظر القائم محمد بن الحسن عليه السلام
- ٣٢٠ ..... مسألة ٧٧٦: تستحب زيارة سلمان الفارسى - رضى الله عنه
- ٣٢٠ ..... تعريف المركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

## تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)

## إشارة

سرشناسه: علامه حلي حسن بن يوسف ق ٧٢٦ - ٦٤٨ عنوان و نام پديد آور: تذكرة الفقهاء/ تاليف العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر؛ تحقيق موسسه آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث مشخصات نشر: قم موسسه آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث ١٤٠٠ ق = ١٣٠٠. مشخصات ظاهري: ج ٢٠ فروست: (موسسه آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث ١٢٧؛ ١٢٩؛ ١٣٠١٣٤) شابك: ٩٦٤-٥٥٠٣-٣٣-٧ (دوره)؛ ٩٦٤-٥٥٠٣-٤٤-٢٢٩٠٠-ريال (ج ٤)؛ ٩٦٤-٥٥٠٣-٤٦-٩ (ج ٦)؛ ٩٦٤-٣١٩-٠٠٧-٢ (ج ٧)؛ ٩٦٤-٣١٩-٢٢٤-٥٨٠٠٠-ريال (ج ١١) يادداشت: عربي يادداشت: فهرست نويسي براساس جلد چهارم ١٤١٤ ق = ١٣٧٢ يادداشت: ج ١ (چاپ اول ١٤٢٠ ق = ١٣٧٨)؛ ٨٠٠٠ ريال ج ١: (١) ISBN ٩٦٤-٣١٩-١٩٧-٤ يادداشت: ج ٨ (چاپ اول ١٤١٧ ق = ١٣٧٦)؛ ٩٦٤-٣١٩-٠٥١-X ISBN ٩٦٤-٣١٩-٠٥١-X يادداشت: ج ٩ (چاپ اول ١٤١٩ ق = ١٣٧٧)؛ ٨٠٠٠ ريال (ج) ISBN ٩٦٤-٣١٩-٠٠٨-٠ يادداشت: ج ١٣ (چاپ اول ١٤٢٣ ق = ١٣٨١)؛ ٩٥٠٠ ريال: ISBN ٩٦٤-٣١٩-٣٨٩-٦ يادداشت: كتابنامه مندرجات: (ج ٧) (٢-٠٧-٣١٩-٩٦٤ ISBN ج ١٢) ١٤٢٢ ق = ٨٥٠٠: ١٣٨٠ ريال موضوع: فقه جعفري -- قرن ٨ شناسه افزوده: موسسه آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث رده بندي كنگره: BP/١٨٢/٣ ع ٤ ١٣٠٠ اي رده بندي ديويي: ٢٩٧/٣٤٢ شماره كتابشناسي ملي: م ٧٣-٢٧٢١

## الجزء السابع

## [تنمة القاعدة الأولى في العبادات]

## كتاب الحج والعمرة

## إشارة

و فيه مقدّمة و مقاصد.

## أما المقدّمة ففيها مسائل:

## مسألة ١:

الحجّ لغه: القصد «١»، و لهذا سمّي الطريق محجّة، لأنّه يوصل إلى المقصود. و قال الخليل: الحجّ: كثرة القصد إلى من تعظّمه «٢». و سمّي الحجّ حجّاً، لأنّ الحاجّ يأتي قبل الوقوف بعرفة إلى البيت ثم يعود إليه لطواف الزيارة ثم ينصرف إلى منى ثم يعود إليه لطواف الوداع. و فيه لغتان: بفتح الحاء و كسرهما «٣». و أمّا في عرف الشرع فقال الشيخ رحمه الله: إنّك كذلك إلّا أنّه اختصّ بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده متعلّقة بزمان مخصوص «٤». و قال ابن إدريس: الحجّ في الشريعة: القصد إلى مواضع مخصوصة لأداء مناسك مخصوصة عندها متعلّقة بزمان مخصوص ليدخل الوقوف بعرفة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص ٨ و المشعر و منى «١». و هو غير وارد على الشيخ رحمه الله، لأنّ كلّ واحد من الوقوفين قد يسقط بصاحبه، و كذا قصد منى مع بقاء حقيقة الحجّ،



بخلاف قصد البيت، فإنه لا يصدق مسمى الحجّ إلّا به. و قال بعض العامية: الحجّ في الشرع اسم لأفعال مخصوصة «٢». و ما ذكرناه أولى، لأنّ التخصيص أولى من النقل [١]. و أمّا العمرة فهي في اللغة عبارة عن الزيارة «٤»، و في الشرع عبارة عن زيارة البيت الحرام لأداء مناسك عنده، و لا تختص المبتولة بزمان، بخلاف المتمتع بها، فإنّ وقتها وقت الحجّ. و النسك بإسكان السين: اسم لكلّ عبادة، و بضمّها: اسم للذبح، و المنسك موضع الذبح، و قد يراد به موضع العبادة.

## مسألة ٢:

الحجّ فريضة من فرائض الإسلام و من أعظم أركانه بالنصّ و الإجماع. قال الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ «٥» قال ابن عباس: من كفر باعتقاده أنّه غير واجب «٦». و سأل علي بن جعفر أخاه الكاظم عليه السلام، عن قوله تعالى: وَ مَنْ كَفَرَ قَالَ: قلت: و من لم يحجّ ممّا فقد كفر؟ قال: «لا، و لكن من

النسخ، بدل النقل. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٩ قال ليس هذا هكذا فقد كفر» «١». و قال تعالى وَ اتُّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ «٢». و ما رواه العامية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قال: (بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و صوم شهر رمضان و حج البيت) «٣» ذكر فيها الحجّ. و عن ابن عباس قال: خطبنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فقال: (يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحجّ) فقام الأقرع بن حابس فقال: أ في كلّ عام يا رسول الله؟ فقال: (لو قلتها لوجبت و لو وجبت لم تعملوا بها، الحجّ مرّة فمن زاد فتطوع) «٤». و من طريق الخاصة: ما رواه الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا قدر الرجل على ما يحجّ به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام» «٥». و عن ذريح المحاربي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «من مات و لم يحجّ حجّة الإسلام و لم تمنعه من ذلك حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحجّ أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً» «٦». و قد أطبقت الأئمة كافّة على وجوب الحجّ على جامع الشرائط في العمر مرّة واحدة.

## مسألة ٣:

و الحجّ فيه ثواب عظيم و أجر جليل. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٠ روى معاوية بن عمّار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لقيه أعرابي، فقال له: يا رسول الله إنّي خرجت أريد الحجّ ففاتني، و إنّي رجل ميّال [١]، فمرني أن أصنع في مالي ما أبلغ به مثل أجر الحاج، قال: فالتفت إليه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فقال له: انظر إلى أبي قبيس فلو أنّ أبا قبيس لك ذهبة حمراء أنفقتها في سبيل الله ما بلغت به مبلغ الحاج». ثم قال: «إنّ الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً و لم يضعه إلّا كتب الله له عشر حسنات و محى عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات، فإذا ركب بعيره لم يرفع خفّاً و لم يضعه إلّا كتب له مثل ذلك، فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا و المروة خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه». قال: «فعدّد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عليه و آله كذا و كذا موقفاً إذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه، ثم قال: أنى لك أن تبلغ ما بلغ [٢] الحاج». قال أبو عبد الله عليه السلام: «و لا تكتب عليه الذنوب أربعة أشهر، و تكتب له الحسنات إلّا أن يأتي بكبيرة» «٣». و في الصحيح عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: «الحاج يصدرون على ثلاثة أصناف: فصنف يعتقون من النار، و صنف يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه،

و صنف يحفظ في أهله و ماله، فذاك أدنى ما يرجع به الحاج» (٤).  
 [١] في الكافي: يعني كثير المال. [٢]  
 في المصدر: «يلغ». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١١ و في الصحيح عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الحج والعمرة تنفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير [١] خبث الحديد» قال معاوية: فقلت له: حجّة أفضل أو عتق رقبة؟ قال: «حجّة أفضل» قال: «فحجّة أفضل» قال معاوية: فلم أزل أزيده و يقول: «حجّة أفضل» حتى بلغت ثلاثين رقبة، قال: «حجّة أفضل» (٢). و عن الصادق عليه السلام قال: «الحاج والمعتمر وفد الله إن سأله أعطاهم، و إن دعوه أجابهم، و إن شفّعوا شفّعهم، و إن سكتوا بدأ بهم [٢]، و يعوضون بالدرهم ألف ألف درهم» (٤).

### مسألة ٤:

والعمرة واجبة - كالحج في وجوبه و هيئته وجوبه - على من يجب عليه الحج عند علمائنا أجمع - و به قال على عليه السلام، و عمر و ابن عباس و زيد بن ثابت و ابن عمر و سعيد بن المسيّب و سعيد بن جبير و عطاء و طاوس و مجاهد و الحسن البصري و ابن سيرين و الشعبي و الثوري و إسحاق و الشافعي في الجديد، و أحمد في إحدى الروايتين (٥) - لقوله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٦) و الأمر للوجوب، و العطف بالواو يقتضى التشريك في الحكم. و ما رواه العامة: أن النبي صلى الله عليه وآله جاء إليه رجل فقال:  
 [١] الكير كير الحداد، و هو زق أو

جلد غليظ ذو حافات. الصحاح ٢: ٨١١ «كير». [٢] في المصدر و نسخة بدل: «ابتدأهم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٢ أوصني، قال: (تقيم الصلاة و تؤتي الزكاة و تحج و تعتمر) (١). و قال عليه السلام: (الحج و العمرة فريضة) (٢). و من طريق الخاصة: عن زرارة - في الصحيح - عن الباقر عليه السلام، قال: «العمرة واجبة على الخلق بمنزلة الحج، لأن الله تعالى يقول وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٣) و الأخبار في ذلك متواترة. و قال الشافعي في القديم و أحمد في الرواية الثانية: إن العمرة ليست واجبة - و هو مروى عن ابن مسعود، و به قال مالك و أبو ثور و أصحاب الرأي - لما رواه جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله سئل عن العمرة أ واجبة هي؟ قال: (لا، و أن تعتمر فهو أفضل) (٤). و لأنه نسك غير مؤقّت فلم يكن واجبا كالطواف المجزّد». و الحديث نقله الترمذي عن الشافعي أنه ضعيف لا تقوم بمثله الحجّة، و ليس في العمرة شيء ثابت بأنها تطوّع (٥). و قال ابن عبد البر: روى ذلك بأسانيد لا تصح و لا تقوم بمثلها الحجّة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٣ ثم نحمله على المعهود، و هي العمرة التي قضوها حين أحصروا في الحديبية، أو على العمرة التي اعتمروها مع حجّتهم مع النبي صلى الله عليه وآله، فإنها لم تكن واجبة على من اعتمر، أو نحمله على من زاد على العمرة الواحدة. و قياسهم باطل بالفرق، فإن الإحرام شرط في العمرة و ليس شرطاً في الطواف.

### مسألة ٥:

و لا فرق بين أهل مكة و غيرهم في وجوبها عليهم بإجماع علمائنا، لعموم الأدلّة، فالقرآن عمّم الحكم في الحج و العمرة على الجميع المعرّف بلام الجنس، و الأخبار دالّة على العموم أيضا. و قال أحمد: ليس على أهل مكة عمرة، و قال: كان ابن عباس يرى العمرة واجبة و يقول: يا أهل مكة ليس عليكم عمرة، إنّما عمرتكم طوافكم بالبيت (١)، و به قال عطاء و طاوس (٢). قال عطاء: ليس أحد من خلق الله إلّا عليه حج و عمرة واجبان لا بدّ منهما لمن استطاع إليهما سبيلا إلّا أهل مكة، فإنّ عليهم حجّة، و ليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت (٣). و لأنّ ركن العمرة و معظمها الطواف بالبيت و هم يفعلونه، فأجزأ عنهم (٤). و هو غلط، لأنّه قول مجتهد مخالف

لعموم القرآن، فلا يكون حجة، و ستأتي مباحث العمرة بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

## المقصد الأول

### الفصل الأول في كيفية الوجوب

#### مسألة ٦:

الحجّ يجب بأصل الشرع مرّة واحدة، وكذا العمرة، ولا يجب أزيد منها وهو قول عامّة أهل العلم «١». وحكى عن بعض الناس أنّه قال: يجب في كلّ سنة مرّة «٢». وهو خلاف النصّ: قال الله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ «٣» ومقتضى الأمر لا يقتضى التكرار، فيجابه مخالفة له. وما رواه العامّة في حديث ابن عباس، وقد سبق «٤». وعن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: (يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحجّ فحجّوا) فقال رجل: أكلّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (لو تذكروا الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ١٦ قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم) ثم قال: (ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه) «١». ومن طريق الخاصة: ما رواه الحلبي- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا تمتّع الرجل بالعمرة فقد قضى ما عليه من فريضة العمرة» «٢». وقال الصادق عليه السلام، في رجل أعتق عشيّة عرفه عبدا له، قال: «يجزئ عن العبد حجة الإسلام، ويكتب للسيد أجران [١]: ثواب العتق و ثواب الحجّ» «٤». ولا خلاف بين المسلمين كافة في ذلك، ولا عبرة بقول من شدّ من العامّة. إذا عرفت هذا، فما زاد على ذلك مستحب إلّا ما يجب بسبب، كالنذر وشبهه، والإفساد والقضاء، وكما يجب الإحرام بحجّ أو عمرة لدخول مكة على ما يأتي، والاستئجار، وسيأتي. وما ورد في أخبارنا من وجوبه على أهل الجدة [٢] في كلّ عام «٦»، فمحمول على وجوبه على البدل، على معنى أنّه إذا لم يفعله في أول عام تمكّنه، وجب عليه في ثاني العام والثالث وهكذا، كما نقول: إنّ خصال الكفارة كلّها واجبة على هذا المنهاج.

[١] في النسخ الخطية والطبعة الحجرية: أجرين. [٢] الجدة: الغنى وكثرة المال. مجمع البحرين ٣: ١٥٥ «وجد». تذكروا الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ١٧ وأيضاً فإنّ السند لا يخلو من ضعف، فإنّ الحديث الذي رواه حذيفة بن منصور عن الصادق عليه السلام، قال: «أنزل الله فرض الحجّ على أهل الجدة في كلّ عام» «١» في طريقه محمد بن سنان وفيه قول.

#### مسألة ٧:

قد بيّنا أنّ الواجب بأصل الشرع مرّة واحدة في الحجّ والعمرة، وما عداها مستحب مندوب إليه إلّا لعارض يقتضى وجوبه، كالأستئجار وغيره ممّا تقدّم ذكره، ويتكرّر الوجوب بتكرّر السبب. وليس من العوارض الموجبة: الردّة والإسلام بعدها، فمن حجّ أو اعتمر ثم ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام لم يلزمه الحجّ عند علمائنا، وبه قال الشافعي «٢»، خلافاً لأبي حنيفة «٣». ومأخذ الخلاف: أنّ الردّة عنده «٤» محبّطة للعمل، وعندنا وعند الشافعي «٥» أنّها إنّما تحبطه بشرط أن يموت عليها. قال الله تعالى وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ «٦» الآية. وأحمد وافق أبا حنيفة في المسألة لكن لا من جهة هذا المأخذ «٧».

#### مسألة ٨:

وجوب الحجّ والعمرة على الفور لا- يحلّ للمكلّف بهما تأخيرهما عند علمائنا أجمع- وبه قال على عليه السلام، ومالك وأحمد و

المزني و أبو يوسف «٨»، و ليس لأبي حنيفة فيه نص «٩»، و من أصحابه من قال: هو تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ١٨ قياس مذهبه «١»- لقوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ «٢» الآية، مقتضاه الأمر، و هو للفور عند بعضهم «٣». و ما رواه العامة عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، أَنَّهُ قَالَ: تَعَجَّلُوا الْحِجَّ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْرِضُ لَهُ «٤». و عن علي عليه السلام عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ وَجَدَ زَادًا وَ رَاحِلَةً تَبَلَّغَهُ الْبَيْتَ فَلَمْ يَحِجَّ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا [١]. و من طريق الخاصة: ما رواه الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «إِذَا قَدَرَ الرَّجُلُ عَلَى مَا يَحِجُّ بِهِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ وَ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ يَعْذُرُهُ بِهِ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ» «٥». و لأنها عبادة لها وقت معلوم لا يفعل في السنة إلا مرة واحدة، فيجب على الفور كالصوم. و قال الشافعي: إنه لا- يجب على الفور، بل يجوز له تأخيره إلى أي وقت شاء- و نقله العامة عن ابن عباس و جابر و أنس، و من التابعين: عطاء و طاوس، و من الفقهاء: الأوزاعي و الثوري- لأن فريضة الحج نزلت سنة ست من الهجرة، و قيل: سنة خمس، و أخره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ، فَإِنَّهُ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ سَنَةَ سَبْعٍ لِقِضَاءِ الْعُمْرَةِ وَ لَمْ يَحِجَّ، وَ فَتَحَ مَكَّةَ سَنَةَ [١] سنن الترمذي ٣: ١٧٦-٨١٢ و فيه:

(ملك) بدل (وجد) و أوردها كما في المتن، الماوردي في الحاوي الكبير ٤: ٢٤. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ١٩ ثمان، و بعث الحاج سنة تسع، و حج هو عليه السلام سنة عشر، و عاش بعدها ثمانين يوما، ثم قبض صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «١». و الجواب: المنع أولا من تمكنه من الحج، فإنه عليه السلام أحرم بالعمرة عام الحديبية فأحصر «٢». و ثانيا باليمن من تأخير النبي عليه السلام عن عام الوجوب، فإن الآية نزلت- و هي قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «٣» الآية- سنة تسع «٤»، و قيل: سنة عشر «٥»، فبادر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْحِجِّ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ.

### مسألة ٩:

الحج واجب على كل جامع للشرائط الآتية، من ذكر و أنثى و خنثى. و إن كان أعمى فإن افتقر إلى قائد و تمكن من تحصيله و الاستعانة به على حجة إمّا بإجاره أو غيرها، و جب عليه الحج بنفسه، و ليس له أن يستأجر من يحج عنه- و به قال الشافعي و أحمد «٦»- لعموم الآية «٧» و الأخبار. و قال أبو حنيفة: لا يلزمه فرض الحج بنفسه، فإن استأجر من يحج عنه، جاز- و روى الكرخي عنه أنه لا حج عليه «٨»- لأن الحج عبادة تعلقت بتذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٠ بقطع مسافة، فوجب أن لا تلزم الأعمى كالجهاد «١». و هو خطأ، لأن العمى ليس فيه أكثر من فقد الهداية بالطريق و مواضع النسك، و الجهل بذلك لا يسقط وجوب القصد، كالبصير يستوى حكم العالم به و الجاهل إذا وجد دليلا، فكذا الأعمى. و لأنه فقد حاسه، فلم يسقط بها فرض الحج بنفسه، كالأصم.

### مسألة ١٠:

مقطوع اليدين أو الرجلين إذا استطاع التثبت على الراحلة من غير مشقة إمّا مع قائد أو معين إن احتاج إليه و وجدته، أو بدونهما إذا استغنى عنهما، و جب عليه الحج- و به قال الشافعي «٢»- لعموم قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ «٣» الآية، و غيرها من الأدلة. و قال أبو حنيفة: لا يلزمه كالأعمى «٤». و الخلاف فيهما [١] واحد.

### مسألة ١١:

المحجور عليه للسفه يجب عليه الحج كغيره مع الشرائط، للعموم، إلا أنه لا يدفع المال إليه، لأنه ممنوع من التصرف فيه، لتبذيره، بل يخرج الولي معه من ينفق عليه بالمعروف و يكون قيما عليه. و لو احتاج إلى زيادة نفقة لسفره، كان الزائد في ماله ينفق القيم عليه منه، بخلاف الصبي و المجنون إذا أحرم بهما الولي، فإن نفقتهما الزائدة بالسفر في مال الولي- خلافا للشافعي في أحد القولين «٦»- لأنه لا

وجوب عليهما، و إذا زال عذرهما، لزمهما حجة الإسلام، بخلاف المبذر. و لو شرع السفية في حجّ الفرض أو في حجّ نذره قبل الحجر بغير إذن [ \_\_\_\_\_ ] أي في الأعمى و مقطوع اليدين أو الرجلين. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢١ الولي، لم يلزمه أن يحلله، و يلزمه أن ينفق عليه إلى أن يفرغ، لأنه شرع في واجب عليه، فلزمه الإتمام. و لو شرع في حجّ تطوع ثم حجر الحاكم عليه، فكذلك، لأنه بدخوله فيه و جب عليه الإكمال. أمّا لو شرع فيه بعد الحجر، فإن استوت نفقته سفرا و حضرا، أو كان يتكسب في طريقه بقدر حاجته، لم يكن له أن يحلله، و إن زادت نفقة السفر و لم يكن له كسب، كان له إحلاله.

### مسألة ١٢:

الحجّ و العمرة إنّما يجبان بشروط خمسة في حجة الإسلام و عمرته: التكليف و الحرّية و الاستطاعة و مؤنثه سفره و مؤنثه عياله و إمكان المسير. و شرائط النذر و شبهه من اليمين و العهد أربعة: التكليف و الحرّية و الإسلام و إذن الزوج و المولى. و شرائط حجّ النيابة ثلاثة: الإسلام، و التكليف، و أن لا يكون عليه حجّ واجب بالأصالة أو بالنذر المضيق أو الاستئجار المضيق أو الإفساد. و لو وجب عليه الحجّ وجوبا مستقرّا فعجز عن أدائه و لو مشيا صحّ أن يكون نائبا عن غيره. و شرط المندوب أن لا يكون عليه حجّ واجب، و إذن الولي - كالزوج و المولى و الأب - على من له عليه ولاية، كالزوجة و العبد و الولد، و سيأتي تفصيل ذلك كلّ إن شاء الله تعالى.

### الفصل الثاني في تفصيل هذه الشرائط

#### إشارة

و فيه مطلبان:

#### [المطلب الأول: في شرائط حجة الإسلام]

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### [البحث الأول: البلوغ و العقل]

### مسألة ١٣:

لا خلاف بين العلماء كافة في أنّ الصبي لا يجب عليه الحجّ، لفقد شرط التكليف فيه. و ما رواه العامة عن علي عليه السلام، قال: (قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، و عن الصبي حتى يثبت [١]، و عن المعتوه حتى يعقل) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام، قال: «لو أنّ غلاما حجّ عشر سنين ثم احتلم كانت عليه فريضة [ \_\_\_\_\_ ] في المصدر: حتى يشب. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٤ الإسلام» «١». و عن شهاب قال: سألته عن ابن عشر سنين يحجّ، قال: «عليه حجة الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجارية عليها الحجّ إذا طمشت» «٢» فلو كان الصبي من أهل الحج لسقطت الإعادة عنه بعد بلوغه.

## مسألة ١٤:

الصبي إن كان مميزاً، صحَّ إحرامه و حجَّه إذا أذن له الولي. و الأقرب: أنه ليس للولي أن يحرم عن المميز. و للشافعية وجهان «٣». و إن كان غير مميز، جاز لوليّه أن يحرم عنه، و يكون إحرامه شرعياً. و إن فعل ما يوجب الفدية، كان الفداء على الولي. و أكثر الفقهاء على صحة إحرامه و حجَّه إن كان مميزاً، و إن كان غير مميز، أحرم عنه وليّه، فيصير محرماً بذلك، و به قال الشافعي و مالك و أحمد، و هو مروى عن عطاء و النخعي «٤». لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أنه مرَّ بامرأة و هي في محفَّتها، فقيل لها: هذا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فأخذت بعضد صبي كان معها و قالت: ألهذا حجَّ؟ قال: (نعم و لك أجر) «٥». و من طريق الخاصة: ما رواه عبد الله بن سنان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سمعته يقول: «مرَّ رسول الله بـ [١] و هو [\_\_\_\_\_١] رويته: موضع بين مكة و المدينة

على ليلة منها. معجم البلدان ٣: ١٠٥. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٥ حاج، فقامت إليه امرأة و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله أ يحجَّ عن مثل هذا؟ قال: «نعم و لك أجره» «١». و لأنَّ الحجَّ عبادة تجب ابتداء بالشرع عند وجود مال، فوجب أن ينوب الولي فيها عن الصغير، كصدقة الفطر. و قال أبو حنيفة: إحرام الصبي غير منعقد، و لا فدية عليه فيما يفعله من المحظورات، و لا يصير محرماً بإحرام وليّه، لقوله عليه السلام: (رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ) «٢». و لأنَّ كلَّ من لا يلزمه الحج بقوله لا يلزمه بفعله، كالمجنون، و لأنَّها عبادة على البدن، فوجب أن لا ينوب الكبير فيها عن الصغير، كالصوم و الصلاة، و لأنَّ الإحرام سبب يلزم به حكم، فلم يصح من الصبي، كالنذر «٣». و الجواب: القول بموجب الحديث، فإنَّ الصبي لا- يجب عليه الحجَّ، و هو معنى رفع القلم عنه، و ذلك لا يقتضى نفي صحته منه. و القياس باطل، مع أننا نقول بموجب العلة، فإنَّ الحج لا يلزمه بفعله كما لا يلزمه بقوله، و إنما يلزمه بإذن وليّه. و الفرق ظاهر، فإنَّ الجنون مرجو الزوال عن المجنون فى كلِّ وقت، فلم يجز أن يحرم عنه وليّه، لجواز أن يفيق فيحرم بنفسه، و أمّا البلوغ فغير مرجو إلماً فى وقته، فجاز أن يحرم عنه وليّه، إذ لا يرجى بلوغه فى هذا الوقت حتى يحرم بنفسه. و لأنَّ الصبي يقبل منه الإذن فى دخول الدار و قبول الهدية منه إذا كان تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٦ رسولا- فيها، بخلاف المجنون فافترقا. و الفرق: أن الصلاة لا تجوز فيها النيابة عن الحي، بخلاف الحج. و وافقنا أبو حنيفة على أنه يجنب ما يجتنبه المحرم «١»، و من جنب ما يجتنبه المحرم كان إحرامه صحيحاً، و النذر لا يجب به شيء، بخلاف مسألتنا.

## مسألة ١٥:

الصبي المميز لا يصحَّ حجَّه إلماً بإذن وليّه، فإذا كان مراهقاً مطيقاً، أذن له الولي فى الإحرام، و إن كان طفلاً غير مميز، أحرم عنه الولي. فإن أحرم الصبي المميز بغير إذن وليّه، لم يصحَّ إحرامه، لأنَّ الصبي ممنوع من التصرف فى المال، و الإحرام يتضمَّن إنفاق المال و التصرف فيه، لأنَّ الإحرام عقد يؤدَّى إلى لزوم مال، فجرى مجرى سائر أمواله و سائر عقوده التى لا تصحَّ إلماً بإذن وليّه، و هو أصحَّ وجهى الشافعية، و الثانى: أن إحرامه منعقد، كإحرامه بالصلاة «٢». و الفرق: أن إحرام الصلاة لا يتضمَّن إنفاق المال، و إحرام الحج يتضمَّن، فعلى الثانى للولي تحليله و ليس له الإحرام عنه، و على الأول للولي أن يحرم عنه- و هو أحد وجهى الشافعية «٣»- لأنه مولى عليه، و الثانى: المنع، لاستقلاله بعبادته «٤».

## مسألة ١٦:

أولياء الأطفال على ثلاثة أقسام: أنساب و أمناء الحكام و أوصياء الآباء، فالأنساب إمَّا آباء و أجداد لهم أو أمّ أو غيرهم. و الآباء و الأجداد للآباء لهم ولاية الإحرام بإجماع من سوغ الحجَّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٧ للصبيان- و هو قول علمائنا أجمع،

و به قال الشافعي «١»- لأن للأب و الجد للأب ولاية المال على الطفل، فكان له ولاية الإذن في الحج. و لا يشترط في ولاية الجد عدم الأب، و هو أحد وجهي الشافعية تخريجا مما إذا أسلم الجد، و الأب كافر، يتبعه الطفل على رأى «٢». و أما الأم فقال الشيخ رحمه الله: إن لها ولاية بغير تولية، و يصح إحرامها عنه، لحديث المرأة التي سألت النبي صلى الله عليه و آله عن ذلك «٣». و هو أحد قولي الشافعية، و الثانى: المنع، و هو ظاهر كلام أحمد «٤». و أما من عدا هؤلاء من الأنساب الذكور و الإناث فلا يصح إذنبهم، و لا ولاية لهم فى الحج و الإحرام، كما أنه لا ولاية لهم فى المال، و ليس لأمناء الحكام الإذن. و قال الشيخ رحمه الله: الأخ و ابن الأخ و العم و ابن العم إن كان وصيا أو له ولاية عليه وليها، فهو بمنزلة الأب، و إن لم يكن وليا و لا وصيا، فلا ولاية له عليه، و هو و الأجنبي سواء «٥». و هذا القول يعطى أن لأمين الحاكم الولاية، كما فى الحاكم، لأن قوله: أو له ولاية عليه وليها، لا مصرف له إلا ذلك. و الشافعية اتفقوا على ثبوت الولاية للأب و الجد للأب، و على انتفائها عن لا ولادة فيه و لا تعصيب، كالإخوة للأم و الأعمام للأم و العمات من الأب و الام، و الأخوال و الخالات من قبل الأب و الام و إن كانت لهم ولاية فى تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٢٨ الحضانه. و أما من عدا هذين القسمين فقد اختلفوا على ثلاثة مذاهب بناء على اختلافهم فى معنى إذن الأب و الجد له. أحدها: أن المعنى فى إذن الأب و الجد له: استحقاق الولاية على ماله، فعلى هذا لا يصح إذن الجد من الام و لا إذن الأخ و العم، لأنهم لا يستحقون الولاية عليه فى ماله. و أميا الأم و الجدة فالصحيح من مذهب الشافعي أنه لا ولاية لها عليه بنفسها، فلا يصح إذنبها له. و على قول بعض الشافعية: إنها تلى عليه بنفسها، فعلى هذا يصح إذنبها له، لقوله عليه السلام لام الصبي: (و لك أجره) و معلوم أن الأجر ثبت لها لإذنبها له و نيابتها عنه. الثانى: أن المعنى فى إذن الأب و الجد ما فيه من الولادة و العصبه، فعلى هذا يصح إذن سائر الآباء و الأمهات، لوجود الولادة فيهم. الثالث: أن المعنى فى إذن الأب و الجد وجود التعصيب فيهما، فعلى هذا يصح إذن سائر العصبات من الإخوة و الأعمام و أولادهما، و لا- يصح إذن الام و لا الجد لها، لعدم التعصيب. و أما أمناء الحكام فقد اتفقوا على أنه لا يصح إذنبهم، لاختصاص ولايتهم بماله دون بدنه، فكانوا فيما سوى المال كالأجانب. و لهم وجه آخر بعيد: الصحة، لأنهم يتصرفون فى المال. و أما أوصياء الآباء فلهم و جهان فى صحة إذنبهم: أحدهما: الصحة كالآباء لنيابتهم عنه. و الثانى- و هو الأصح عندهم- أن إذنبهم لا يصح كامناء الحكام «١».

## مسألة ١٧:

الصبي إن كان مراهقا مميذا يطبق على الأفعال، إذن له الولي فيها، فإذا أذن له، فعل الحج بنفسه، كالبالغ. و إن كان طفلا لا يميز، فإن صح من الطفل من غير نيابة، كالوقوف بعرفة و المبيت بمزدلفة، أحضره الولي فيهما، و إن لم يصح من الطفل إلا نيابة الولي عنه، فهو كالإحرام يفعلها الولي عنه. قال جابر: خرجنا مع النبي صلى الله عليه و آله حجاجا و معنا النساء و الصبيان، فأحرمتنا عن الصبيان فلبينا عن الصبيان و رمينا عنهم «١». و يجرد الصبي من ثيابه إذا قرب من الحرم- و روى علماؤنا من فخر «٢»- و إن صح منه بمعونته الولي، فإذا أحرم الولي عن الطفل، جاز. و هل يجوز أن يكون الولي محرما؟ للشافعية و جهان: أحدهما: المنع، فليس للولي أن يحرم عن الطفل إلا أن يكون حاللا، لأن من كان فى نسك لا يصح أن يفعل عنه غيره. و الثانى: يصح إحرام الولي عنه و إن كان محرما- و لا فرق بين أن يكون عليه حجة الإسلام أو قد حج عن غيره، و غيره- لأن الولي ليس يتحمل الإحرام عنه فيصير به محرما حتى يمنع من فعله إذا كان محرما، و إنما يعقد الإحرام عن الصبي، فيصير الصبي محرما، فجاز أن يفعل الولي ذلك و إن كان محرما «٣». و الأخير أقرب. فعلى الأول يقول عند الإحرام: اللهم إني قد أحرمت عن ابني، و على هذا يجوز أن يكون غير مواجه للصبي بالإحرام و لا مشاهد له إذا كان الصبي تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٣٠ حاضرا فى الميقات. و على قول آخر: إنه لا يشترط حضوره. و على الثانى يقول عند الإحرام: اللهم إني قد أحرمت بابني، و على هذا لا يصح أن يكون غير مواجه للصبي بالإحرام، فإذا فعل ذلك، صار الصبي محرما دون الولي، فيلبسه ثوبين، و يجنبه ما يجنبه المحرم، و على وليه أن يحضره الوقوف بالموقفين و منى ليشهدها

بنفسه. و أما الرمي فإن أمكن من وضع الحصى في كفه و رميها في الجمره من يده، فعل، و إن عجز الصبي عن ذلك، أحضره الجمار و رمى الولي عنه، و يستحب للولي أن يضع الحصى في كف الصبي و أخذها من يده. قال ابن المنذر: كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي، و به قال عطاء و الزهري و مالك و الشافعي و إسحاق «١». و أمّا الطواف و السعي فعلى وليه أن يحمله و يطوف به و يسعى، و عليه أن يتوضأ للطواف و يوضئه. فإن كانا غير متوضئين، لم يجزئه الطواف. و إن كان الصبي متطهراً و الولي محدثاً، لم يجزئه أيضاً، لأن الطواف بمعونة الولي يصح، و الطواف لا يصح إلا بطهارة. و إن كان الولي متطهراً و الصبي محدثاً، لم يجزئه أيضاً، لأن الطواف بمعونة الولي يصح، و الطواف لا يصح إلا بطهارة. و إن كان الولي متطهراً و الصبي محدثاً، فللشافعية و جهان: أحدهما: لا يجزئ، لأن الطواف بالصبي أخص منه بالولي، فإذا لم يجز أن يكون الولي محدثاً فأولى أن لا يكون الصبي محدثاً. و الثاني: أنه يجزئ، لأن الصبي إذا لم يكن مميزاً ففعل الطهارة لا يصح منه، فتكون طهارة الولي نائبة عنه، كما أنه لم يما لم يصح منه الإحرام صحّ إحرام الولي عنه «٢». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣١ و يصلّي الولي عنه ركعتي الطواف إن لم يكن مميزاً، و إن كان مميزاً صلّاهما بنفسه. و لو أركبه الولي دابةً ليطوف به، و جب أن يكون الولي معه سائقاً أو قائداً، لأن الصبي غير مميز و لا قاصد، و الدابة لا تصح منها عبادة. و يرمل به في موضع الرمل. و للشافعية في الرمل به و جهان «١».

## مسألة ١٨:

لو كان على الولي طواف، حمل الصبي و طاف به، و نوى بطوافه ما يختص به، و ينوي بطواف الصبي طوافه. و قال الشافعي: يجب عليه أن يطوف عن نفسه أولاً- ثم يطوف بالصبي ثانياً، فينوي الطواف عن نفسه دون الصبي ثم يطوف بالصبي ناوياً عنه. فإن نوى الطواف عن الصبي دون نفسه فله قولان: أحدهما: أن يكون على الولي الحامل دون الصبي المحمول، لأن من وجب عليه ركن من أركان الحج فتطوع به عن نفسه أو عن غيره، انصرف إلى واجبه، كالحج عن نفسه. و الثاني: أنه يكون عن الصبي المحمول دونه، لأن الحامل كالألة للمحمول، فكان ذلك واقعا عن المحمول دون الحامل. و إن نوى الطواف عن نفسه و عن الصبي المحمول، أجزاءً عن طوافه. و هل يجزئ عن الصبي؟ و جهان مخترجان من القولين. و إن لم تكن له نية، انصرف إلى طواف نفسه، لوجوده على الصفة الواجبة عليه، و عدم القصد المخالف له «٢». و قد بينا نحن الصحيح عندنا.

## مسألة ١٩:

مؤنة حج الصبي و نفقته الزائدة في سفره تلزم الولي، مثل تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٢ آله سفره و اجرة مركبه و جميع ما يحتاج إليه في سفره مما كان مستغنيا عنه في حضره- و هو ظاهر مذهب الشافعي، و به قال مالك و أحمد «١»- لأن الحج غير واجب على الصبي، فيكون متبرعاً، و سببه الولي، فيكون ضامناً. و ليس للولي صرف مال الطفل في ما لا يحتاج إليه و هو غير محتاج حال صغره إلى فعل الحج، لوجوبه عليه حال كبره، و عدم أجزاء ما فعله في صغره عما يجب عليه في كبره. و له قول آخر: إنه في مال الصبي، لأن ذلك من مصلحته كاجرة معلّمه و مؤنة تأديبه، و لأن الحج يحصل له، فكان كما لو قبل له النكاح يكون المهر عليه «٢». و الفرق ظاهر، فإنّ التعلّم الذي إن فاته في صغره قد لا يدركه في كبره، و يخالف النكاح، فإن المنكوحه قد تفوت، و الحج يمكن تأخيره.

## مسألة ٢٠:

يحرم على الصبي كل ما يحرم على البالغ من محظورات الإحرام، لأن إحرامه شرعي على ما تقدّم، فتترتب عليه أحكامه، لا بمعنى أنه مخاطب بالتحريم و أنّ العقاب يترتب على فعله، بل بمعنى أنّ الولي يجنبه جميع ما يجنبه المحرم. فإن فعل الصبي شيئاً من



المحظورات فإن وجب به الفداء على البالغ في حالتي عمدته وخطئه كالصيد، وجب عليه الجزاء، لأنَّ عمد الصبي كخطأ البالغ. و يجب في مال الصبي، لأنه مال وجب بجنايته، فوجب أن يجب في تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ٣٣، كما لو استهلك مال غيره. و هو أحد وجهي الشافعية، والثاني: أنه يجب في مال الولي - وهو الذي نصَّ عليه الشافعي في الإملاء - لأنَّ الولي هو الذي ألزمه الحجَّ بإذنه، فكان ذلك من جهته ومنسوباً إلى فعله «١» وإن اختلف حكم عمدته وسهوه في البالغ، كالطيب واللبس، فإن فعله الصبي ناسياً، فلا فدية فيه، لأنها لا تجب في حق البالغ ففي الصبي أولى. وإن فعله عمداً، قال الشيخ رحمه الله: الظاهر أنه تتعلق به الكفارة على وليه. وإن قلنا: لا يتعلق به شيء، لما روى عنهم عليهم السلام من أنَّ «عمد الصبي وخطأه واحد» «٢» والخطأ في هذه الأشياء لا تتعلق به كفارة من البالغين، كان قوتياً «٣». وللشافعي قولان مبنيان على اختلاف قوله في عمد الصبي هل يجري مجرى الخطأ أو مجرى العمد من العاقل؟ على قولين: أحدهما: أنه يجري مجرى الخطأ، فلا فدية فيه، كالبالغ الناسي. والثاني: أنه عمد صحيح، فالفدية واجبة «٤». وأين تجب؟ على الوجهين: أحدهما: أنه على الصبي، لأنَّ الوجوب بسبب ما ارتكبه. وأصحهما في مال الولي - و به قال مالك - لأنه الذي أوقعه و غرَّر بماله «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ٣٤ لكن لو طيبه الولي كانت الفدية في ماله لا [١] في مال الصبي وجهاً واحداً «٢». هذا كله إذا أحرَم بإذن الولي، وإن أحرَم بغير إذنه، فلا فدية، وهو أحد وجهي الشافعية. ولهم آخر: أنه يجوز إحرامه، فالفدية في ماله «٣».

## مسألة ٢١:

إذا وجبت الفدية في مال الصبي، فإن كانت مترتبة، فحكمها حكم كفارة القتل، وإلا فهل يجزئ أن يفتدى بالصوم في الصغر؟ للشافعية وجهان مبنيان على أنه إذا أفسد الحجَّ هل يجزئه قضاؤه في الصغر؟ وليس [٢] للولي والحال هذه أن يفتدى عنه بالمال، لأنه غير متعين. ولهم وجه آخر: أنه إذا أحرَم به الأب أو الجد، فالفدية في مال الصبي، فإن أحرَم به غيرهما فهي عليه «٥».

## مسألة ٢٢:

لو وطأ الصبي في الفرج ناسياً، لم يكن عليه شيء، ولا يفسد حجَّه، كالبالغ سواء. وإن كان عمداً، قال الشيخ رحمه الله: على ما قلناه من أنَّ عمدته وخطأه سواء لا يتعلق به أيضاً فساد الحجَّ. ولو قلنا: إنَّ عمدته عمد، لعموم الأخبار في من وطأ عامداً في الفرج من أنه يفسد حجَّه، فقد فسد حجَّه، وعليه الإتمام، ولزمه القضاء. قال: والأقوى الأول، لأنَّ إيجاب القضاء يتوجَّه إلى المكلف وهذا [١] كلمة «لا» حرِّفت في النسخ الخطيَّة والحجريَّة إلى «أو» وما أثبتناه هو الصحيح. [٢] كلمة «ليس» صحَّفت في النسخ الخطيَّة والطبعة الحجرية إلى «ان» وما أثبتناه هو الصحيح. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ٣٥ ليس بمكلف «١». وقالت الشافعية: إذا جامع ناسياً أو عامداً و قلنا: إنَّ عمدته خطأ، ففي فساد حجَّه قولان، كالبالغ إذا جامع ناسياً. والأظهر أنه لا يفسد. وإن قلنا: إنَّ عمدته عمد، فسد حجَّه. وإذا فسد فهل عليه القضاء؟ فيه قولان: أحدهما: لا، لأنه ليس أهلاً لوجوب العبادات البدنية. وأصحهما: نعم، لأنه إحرَام صحيح، فيوجب إفساده القضاء، كحجَّ التطوع «٢». إذا عرفت هذا، فإن أوجبنا القضاء فإنه لا يجزئه حالة الصبا، بل يجب عليه بعد بلوغه. وللشافعي قولان في أجزاء القضاء قبل البلوغ: أحدهما: نعم، اعتباراً بالأداء. والثاني: لا - و به قال مالك وأحمد - لأنه فرض و الصبي ليس أهلاً لأداء فرض الحج «٣». وعلى هذا القول لو لم يقض حتى بلغ، نظر في ما أفسده، إن كانت بحيث لو سلمت عن الإفساد، أجزاء عن حجة الإسلام، فإن بلغ قبل فوات الوقوف، أجزاء القضاء عن حجة الإسلام، وإن كانت لا تجزئ لو سلمت عن الإفساد، لم تجزئ عن حجة الإسلام، وعليه أن يبدأ بحجة الإسلام ثم يقضى «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ٣٦ فإن نوى القضاء أولاً، قالت الشافعية: انصرف إلى حجة الإسلام «١». وفيه إشكال. وعلى تقدير تجويز القضاء في الصِّغر لو شرع فيه و بلغ قبل الوقوف، انصرف إلى حجة الإسلام، وعليه

القضاء «٢». وإذا فسد حجّه و أوجبنا القضاء، وجبت الكفارة أيضا، وإن لم نوجب القضاء، ففي الكفارة للشافعية وجهان، و الأصحّ عندهم: الوجوب «٣». و إذا وجبت الكفارة فهي على الولي أو في مال الصبي؟ فيه الخلاف «٤».

### مسألة ٢٣:

لو فعل الولي في الصبي ما يحرم على الصبي مباشرته، كما لو طيبه أو ألبسه مخيطا أو حلق رأسه، فإن فعل ذلك لحاجه الصبي، كما لو طيبه تداويا، فالأقرب أنّه كمباشرة الصبي، لأنّه وليه، و قد فعل شيئا لمصلحته، فيكون ما ترتّب عليه لازما للصبي. و هو أصحّ وجهي الشافعية، و الثاني: أنّ الفدية على الولي، لأنّ المباشرة وقعت منه «٥». و الأقرب الأول

### مسألة ٢٤:

أجمع علماء الأمصار على أنّ الصبي إذا حجّ في حال صغره، و العبد إذا حجّ في حال رقّه، ثم بلغ الصبي و عتق العبد، وجب عليهما حجة الإسلام إذا جمعا الشرائط. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على ذلك إلّا من شدّ عنهم ممّن لا يعدّ قوله خلافا «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٣٧ و به قال ابن عباس و عطاء و الحسن البصرى و النخعي و الثوري و مالك و الشافعي و إسحاق و أبو ثور و أصحاب الرأي «١». لما رواه العامة عن رسول الله صلّى الله عليه و آله، أنّه قال: (إني أريد أن اجدد في صدور المؤمنين عهدا: أيما صبي حجّ به أهله فمات أجزأت عنه، فإن أدرك فعله الحج، و أيما مملوك حجّ به فمات أجزأت عنه، فإن أعتق فعله الحج) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام، قال: «لو أنّ غلاما حجّ عشر سنين ثم احتلم، كانت عليه فريضة الإسلام، و لو أنّ مملوكا حجّ عشر حجج ثم أعتق، كانت عليه فريضة الإسلام إذا استطاع إليه سبيلا» «٣». و لأنّ الحج عبادة بدنية فعلها قبل وقت وجوبها، فلا تقع مجزئة، كما لو صلّى قبل الوقت.

### مسألة ٢٥:

لو حجّ الصبي أو العبد فبلغ أو أعتق في أثناء الحجّ، فإن كان زوال العذر بعد الوقوف بالمشعر الحرام لم تجزئهما عن حجة الإسلام - و هو قول العلماء - لأنّ معظم العبادة وقع حالة النقصان. و ما رواه معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: مملوك أعتق يوم عرفه، قال: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» «٤» دلّ بمفهومه على عدم إدراكه للحج إذا لم يدر كهما معتقا. و لا فرق بين أن يكون وقت الوقوف باقيا و لم يقف فيه أو قد فات، و هو تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٣٨ قول أكثر الشافعية «١». و قال ابن سريج: إذا بلغ و وقت الوقوف باق، يجزئه عن حجة الإسلام و إن لم يعد إلى الموقف «٢». و إن بلغ الصبي أو أعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به أو بعرفه معتقا و فعل باقي الأركان، أجزأ عن حجة الإسلام، و كذا لو بلغ أو أعتق و هو واقف عند علمائنا أجمع - و به قال ابن عباس، و هو مذهب الشافعي و أحمد و إسحاق «٣» - لما قدّمناه في الحديث عن الصادق «٤» عليه السلام. و قال الحسن البصرى في العبد: يجزئ «٥». و قال مالك: لا يجزئهما. و هو قول ابن المنذر «٦». و قال أصحاب الرأي: لا يجزئ العبد، فأما الصبي فإن جدد إحراما بعد احتلامه قبل الوقوف أجزأه، و إلّا فلا، لأنّ إحرامهما لم ينعقد واجبا، فلا يجزئ عن الواجب، كما لو بقيا على حالهما «٧». و يعارض: بأنّه أدرك الوقوف حرّا بالغا، فأجزأه، كما لو أحرم تلك الساعة، و لا خلاف في أنّ الصبي لو بلغ أو العبد لو أعتق بعرفة و هما غير محرمين فأحرما و وقفا بعرفة و قضيا المناسك، فإنّه يجزئهما عن حجة الإسلام. و نقل عن ابن عباس أنّه إذا أعتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجّته، و إن تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٣٩ أعتق بجمع، لم تجزئ عنه «١». و قد تلخّص من هذا أنّ مالكا شرط في الصبي و العبد وقوع جميع الحجّ في حالة التكليف «٢»، و أبو حنيفة لا يعتد بإحرام الصبي «٣». و لا يجب عليه إعادة السعي لو كان قد سعى عقيب طواف القدوم قبل البلوغ - و هو أحد وجهي الشافعية «٤» - لأنّه لا بأس بتقدّم السعي كتقدّم

الإحرام. و أصحهما عندهم: وجوب الإعادة، لوقوعه في حالة النقص، و يخالف الإحرام، فإنه يستدام بعد البلوغ، و السعى لا استدامه له «٥». و الأصل براءة الذمة. و قد بنى الشافعية الوجهين على أنه إذا وقع حجّه عن حجة الإسلام فكيف تقدير إحرامه؟ هل تبين انعقاده في الأصل فرضاً أو نقول بأنه انعقد نفلاً ثم انقلب فرضاً؟ فإن قلنا بالأول، فلا حاجة إلى الإعادة، و إن قلنا بالثاني فلا بدّ منها «٦».

## مسألة ٢٦:

إذا أجزأ حجّهما عن حجة الإسلام بأن يدركا أحد الموقفين كاملين، لم يكن عليهما دم مغاير لدم الهدى. و للشافعية طريقتان، أظهرهما: أنه على قولين: أحدهما: نعم، لأنّ إحرامه من الميقات ناقص، لأنه ليس بفرض. و أصحهما: لا، لأنه أتى بما في وسعه، و لم تصدر منه إساءة «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠ و بنى بعضهم القولين على أصل التبيين، فإن قلنا به، فلا دم عليه، و إن قلنا بانعقاد إحرامه نفلاً ثم انقلب فرضاً، لزم الدم «١». و الطريق الثاني: أنه لا دم عليه «٢». و هذا الخلاف عندهم فيما إذا لم يعد بعد البلوغ إلى الميقات، فإن عاد إليه، لم يلزمه الدم بحال، لأنه أتى بالممكن أولاً و أخيراً، و بذل ما في وسعه «٣». و قد بيّنا مذهبنا في ذلك.

## مسألة ٢٧:

لو بلغ الصبي أو أعتق العبد قبل الوقوف أو في وقته و أمكنهما الإتيان بالحجّ، وجب عليهما ذلك، لأنّ الحجّ واجب على الفور، فلا يجوز لهما تأخيرهما مع إمكانه كالبالغ الحرّ، خلافاً للشافعي «٤». و متى لم يفعلوا الحجّ مع إمكانه، فقد استقرّ الوجوب عليهما، سواء كانا موسرين أو معسرين، لأنّ ذلك وجب عليهما بإمكانه في موضعه، فلم يسقط بفوات القدرة بعده.

## مسألة ٢٨:

المجنون لا- يجب عليه الحجّ بالإجماع، لأنه ليس محلّاً للتكليف، لما رواه العامة عن علي عليه السلام أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله، قال: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، و عن الصبي حتى ينبت، و عن المعتوه حتى يعقل) [١]. و من طريق الخاصة: مما رواه محمد بن يحيى الخثعمي، قال: سأل

[١] سنن الترمذي ٤: ٣٢-١٤٢٣، و أوردها عنه ابنا قدامة في المغنى ٣: ١٦٥، و الشرح الكبير ٣: ١٦٦-١٦٧، و فيها: (حتى يشب) بدل (حتى ينبت). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤١ حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام- و أنا عنده- عن قول الله عزّ و جلّ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «١» ما يعنى بذلك؟ قال: «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه، له زاد و راحله فهو ممن يستطيع الحجّ» «٢» و المجنون غير صحيح، فلا- يندرج تحت الخطاب. إذا عرفت هذا، فلو حجّ حالة جنونه، لم يجزئه إجماعاً. و لو أحرم به الولي، صحّ إحرامه كالطفل، فإن عاد عقله قبل الوقوف بالمشعر الحرام فوقف به، أجزأه عن حجة الإسلام، و إن كان بعد الوقوف، لم يجزئه، و وجب عليه إعادة الحجّ مع إفاقته و كمال الشرائط. و لو كان المجنون يعتوره أذواراً، فإن وسع الوقت في نوبة العقل لأداء الحجّ من بلده و إكماله و عوده، و وجب عليه الحجّ، لأنه عاقل مكلف مستطيع، و إن قصر الوقت عن ذلك، سقط عنه الوجوب، و حكم المجنون حكم الصبي غير المميّز في جميع ما تقدّم. و لو خرج الوليّ بالمجنون بعد ما استقرّ فرض الحجّ عليه و أنفق عليه من ماله، فإن لم يفق حتى فات الوقوف غرم له الولي زيادة نفقة السفر، و إن أفاق و أحرم و حجّ، فلا غرم عليه، لأنه قضى ما وجب عليه. و شرطت الشافعية إفاقته عند الإحرام و الوقوف و الطواف و السعى «٣»، و لم يتعرّضوا لحالة الحلق، و قياس كونه منسكاً عندهم اشتراط الإفاقة كسائر الأركان «٤». و حكم المغمى عليه حكم المجنون لا يجب عليه الحجّ، و لا يحرم عنه غيره على إشكال- و به قال الشافعي و أبو يوسف

و محمد «٥» - لأنه ليس أهلاً لتذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢ للخطاب حالة الإغماء. و قال أبو حنيفة: يحرم عنه رفيقه، فيصير محرماً بإحرامه استحساناً «١». و قد علم من ذلك أن التكليف شرط الوجوب دون الصحة، إذ يصح من غير المكلف.

### البحث الثاني: في شرط الحرية

#### مسألة ٢٩:

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الحرية شرط في وجوب الحج والعمرة، و قد سبق البحث في ذلك. و يصح من العبد الحج باذن مولاه، و لا يجزئه عن حجة الإسلام بعد عتقه لو وجبت عليه إلا أن يدرك أحد الموقفين معتقاً على ما تقدم. و ليس له أن يحرم بحج أو عمرة إلا باذن مولاه بلا خلاف، لأن منافعه مستحقة لمولاه، و يجب عليه صرف زمانه في إشغاله، فلا يجوز أن يفوت حقوق مولاه الواجبة عليه بالتزام ما ليس بلازم عليه، فإن أحرم بغير إذن مولاه، لم ينعقد إحرامه. و للسيد منعه منه. و لا يلزمه الهدى و لا بد له، لأن إحرامه لم ينعقد، و لأنه لا يملك أن يحرم، لقوله تعالى عَيْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ «٢». و لما رواه الشيخ عن آدم عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ليس على المملوك حج ولا جهاد، ولا يسافر إلا باذن مالكة» «٣» و النهى في العبادة يدلّ تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٣ على الفساد. و قال أحمد: إن إحرامه ينعقد صحيحاً، لأنه عبادةً بدينه يصح من العبد الدخول فيها بغير إذن سيده. و لسيدته أن يحلله - في إحدى الروايتين عنه - لأن في بقائه عليه تفويتاً لحقه من المنافع بغير إذنه، فلم يلزم ذلك سيده كالصوم المضرب بدينه، و إذا حلّله منه، كان حكمه حكم المحصر. و الثانية: ليس له تحليله، لأنه لا يملك التحلل من تطوعه فلم يملك تحليل عبده. و الأول أصح، لأنه التزم التطوع باختيار نفسه، فنظيره أن يحرم عبده بإذنه، و في مسألتنا يفوت حقه الواجب بغير اختياره «١».

#### مسألة ٣٠:

#### إشارة

لو أذن السيد في الإحرام فأحرم، انعقد إحرامه، و صح إجماعاً، لما رواه إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن أمّ الولد تكون للرجل يكون قد أحجها أو يجوز [١] ذلك عنها من حجة الإسلام؟ قال: «لا» قلت: لها أجر في حجتها؟ قال: «نعم» «٣». إذا عرفت هذا، فهل لسيدته بعد إذنه الرجوع؟ إن لم يكن قد أحرم كان له الرجوع قطعاً، و إن كان المملوك قد تلبس بالإحرام، لم يكن للمولى الرجوع فيه و لا تحليله، لأنه إحرام انعقد صحيحاً فلم يكن له إبطاله كالصلاة، و به قال الشافعي و أحمد، لأنه عقد لازم عقده بإذن سيده فلم يكن لسيدته منعه، كالنكاح «٤». و قال أبو حنيفة: له تحليله، لأنه ملك منافع نفسه، فكان له الرجوع، [\_\_\_\_\_] في التهذيب و الاستبصار: أ

يجزئ. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤ كالمعير يرجع في العارية «١». و الفرق ظاهر، فإن العارية ليست لازمة، و لو أعاره شيئاً ليرهنه فرهنه، لم يكن له الرجوع فيه.

#### فروع:

#### [الأول]

أ- لو أذن له سيده في الإحرام ثم رجع و علم العبد رجوعه قبل الإحرام، بطل إحرامه، و صار كمن لم يؤذن له. و لو لم يعلم حتى أحرم فهل للمولى تحليله؟ قال الشيخ رحمه الله: الأولى أن نقول: ينعقد إحرامه، غير أن للسيد منعه منه، و قد قيل: إنه لا ينعقد إحرامه



حجّة الإسلام، فإن فعل حجّة الإسلام بقى عليه حجّة القضاء، وإن أحرم بالقضاء، انعقد بحجّة الإسلام، لأنها أكد، و كان القضاء في ذمته، قاله الشيخ «٥» رحمه الله، وهو مذهب العامة «٦». ثم قال الشيخ: وإن قلنا: لا يجزئ عن واحد منهما، كان قويا «٧». و أطلق. و الوجه: ما قواه الشيخ إن كان قد استطاع أو استقرّ الحجّ في ذمته، وإلّا فالوجه: الإجزاء عن القضاء.

[١] أى: الحجّ الأول. [٢] فى الطبعه

الحجرية: لسيده. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٤٧. وإن أعتق قبل الوقوف بالمشعر، فلا فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبله، فإنه يمضى فى فاسده، و لا تجزئه الفاسده عن حجّة الإسلام، و يلزمه القضاء فى القابل، و يجزئه القضاء عن حجّة الإسلام، لأنّ ما أفسده لو لم يفسده لكان يجزئه عن حجّة الإسلام و هذه قضاء عنها.

### مسألة ٣٤:

إذا أحرم العبد بإذن مولاه فارتكب محظورا يلزمه به الدم، كالتطيب و اللبس و حلق الشعر و تقليم الأظفار و اللمس بشهوة و الوطء فى الفرج أو فى ما دونه و قتل الصيد أو أكله، ففرضه الصوم، و ليس عليه دم، كالمعسر. و إن تحلّل بحصر عدوّ، فعليه الصوم، و لا يتحلّل قبل فعله، كالحزّ. قال الشيخ رحمه الله: و لسيده منعه منه، لأنّه فعله بغير إذنه، و إن ملكه سيده هديا ليخرجه فأخرجه، جاز، و إن أذن له فصام، جاز أيضا، و إن مات قبل الصيام، جاز لسيده أن يطعم عنه «١». و قالت العامة: ليس للسيّد أن يحول بينه و بين الصوم مطلقا «٢». و الوجه: ذلك إن أذن له فى الإحرام، لأنّه صوم و جب عليه، فأشبهه صوم رمضان. و إن ملكه السيد هديا و أذن له فى إهدائه و قلنا: إنه يملكه، فهو كالواجد للهدى لا يتحلّل إلّا به، و إن قلنا: لا يملكه، ففرضه الصيام. و إن أذن له سيده فى تمتّع أو قران، فعليه الصيام بدلا عن الهدى الواجب. و قال بعض العامة: على سيده تحمّل ذلك عنه، لأنّه بإذنه، فكان على من أذن فيه، كما لو فعله النائب بإذن المستنيب «٣». و ليس بجديد، لأنّ الحجّ للعبد و هذا من موجباته فيكون عليه، كالمراهة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٤٨. إذا حجّت بإذن زوجها، بخلاف النائب فإنّ الحجّ للمنوب، فموجبه عليه. و عندنا أنّ للسيّد الخيار بين أن يأمره بالصوم أو يهدى عنه. و إن تمتّع أو قرن بغير إذن سيده، لم يعتدّ به. و قالت العامة: إنّ عليه الصوم «١». و إن أفسد حجّه، فعليه أن يصوم كذلك، فإنه لا مال له، فهو كالمعسر من الأحرار.

### مسألة ٣٥:

إذا نذر العبد الحجّ، فلا يخلو إمّا أن يكون مولاه قد أذن له فى النذر أو لا، فإن كان قد أذن له، فلا يخلو النذر إمّا أن يكون مقيدا بوقت أو مطلقا، فإن كان مقيدا بوقت، و جب عليه الوفاء به مع قدرته، و لا يجوز لمولاه منعه منه، لأنّه واجب عليه، و كان كما لو أذن له فى الإحرام و تلبّس به. و هل يجب على مولاه دفع ما يحتاج إليه العبد زائدا عن نفقة الحضر؟ الأقرب: المنع، لأصالة البراءة. و يحتمل وجوبه، كالإذن فى الدّين. و لو قدر العبد على المشى، لم يجب على المولى بذل الراحلة. و لو كان مطلقا، أو مقيدا و فرّط العبد، أو المولى يمنعه عن المبادرة حتى صار قضاء، فالأقرب: عدم وجوبه على الفور، لأنّ حقّ السيّد مضيّق، و النذر المطلق و قضاء النذر المقيد غير مضيّق، لأصالة البراءة. فلو شرع العبد و بادر معجلا فأحرم بغير إذن مولاه، فالأقرب أنّه ليس للمولى تحليله، لأنّه إحرام حجّ أذن له فيه مولاه، فلم يملك تحليله، كما لو تلبّس بالإحرام بعد إذن مولاه. و إن لم يكن مولاه قد أذن له فى النذر، فالمشهور بين علمائنا: عدم انعقاده، لأنّ أوقاته مستحقّة للمولى. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٤٩. و قال بعض العامة: يصحّ نذره، لأنّه مكلف، فانعقد نذره، كالحزّ، و لسيده منعه من المضىّ فيه، لما فيه من تفويت حقّ سيده الواجب، فيمنع منه، كما لو لم ينذر «١». و روى عن أحمد أنّه لا يمنع من الوفاء به، لما فيه من أداء الواجب «٢». و اختلف أصحابه على قولين: أحدهما: أنّ ذلك على الكراهية دون التحريم. و الثانى: التحريم، لأنّه واجب فلم يملك منعه كسائر الواجبات «٣». و هو غلط، لأننا نمنع وجوبه. فإن أعتق، و جب عليه

الوفاء بما نذره بإذن مولاه، و في غيره الخلاف. و تقدّم حجّة الإسلام مع وجوبها، و إطلاق النذر أو تقييده بزمان متأخر عن الاستطاعة.

### البحث الثالث: في الاستطاعة

#### مسألة ٣٦:

الاستطاعة شرط في وجوب الحجّ و العمرة، بإجماع العلماء و بالنص: قال الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «٤» دلّ بمفهومه على سقوطه عن غير المستطيع. و لا نعلم في ذلك خلافا، و لقضاء الضرورة بقبح تكليف غير القادر. إذا عرفت هذا، فنقول: الاستطاعة المشترطة في الآية هي الزاد و الراحلة، بإجماع علمائنا، و به قال الحسن البصرى و مجاهد و سعيد بن جبير و الشافعى و أحمد و إسحاق «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٥٠ قال الترمذى: و العمل عليه عند أهل العلم «١». لما رواه العامة أن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، سئل ما السبيل؟ قال: (الزاد و الراحلة) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه محمد بن يحيى الخثعمى، قال: سألت حفص الكناسى الصادق عليه السلام- و أنا عنده- عن قول الله عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قال: ما يعنى بذلك؟ قال: «من كان صحيحا فى بدنه مخلصى سربه، له زاد و راحلة، فهو ممن يستطيع الحجّ» «٣». و لأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة، و اشترط لوجوبها الزاد و الراحلة، كالجهد. و قال عكرمة: الاستطاعة هي الصحة «٤». و قال الضحّاك: إن كان شابا فليؤاجر نفسه بأكله و عقبه [١] حتى يقضى نسكه «٥». و قال مالك: إن كان يمكنه المشى و عاداته سؤال الناس، لزمه الحجّ، لأن هذه الاستطاعة فى حقّه، فهو كواجد الزاد و الراحلة «٧». و ليس بجيّد، لأنّ هذا فعل شاقّ، فليس استطاعة و إن كان عادة، [١] منصوب بنزع الخافض. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٥١ و الشارع اعتبر عموم الأحوال دون خصوصها، كما فى مشقّة السفر، فإنها غير معتبرة، بل المظنّة و إن كانت المشقّة منتفية.

#### مسألة ٣٧: الراحلة إنما هي شرط في حقّ البعيد عن مكة،

و أما أهل مكة فلا تشترط الراحلة فيهم، و كذا من كان بينه و بين مكة [مكان [١] قريب لا يحتاج إلى الراحلة، و إنما تعتبر الراحلة فى حقّه، لأنها مسافة قريبة يمكنه المشى إليها فلزمه، كالسعى إلى الجمعة، و لو لم يتمكّن من المشى، اشترط فى حقّه وجود المحمولى، لأنه عاجز عن المشى، فأشبه البعيد. و أما الزاد فلا بدّ من اشتراطه فى حقّ القريب و البعيد، فإن لم يجد زادا لم يلزمه الحجّ، لعجزه «٢».

#### مسألة ٣٨: الراحلة شرط في الحجّ للقادر على المشى و العاجز عنه،

#### إشارة

و به قال الشافعى «٣»، لقوله عليه السلام لما سئل عن تفسير السبيل: (زاد و راحلة) «٤». و يعتبر راحلة مثله، فإن كان يستمسك على الراحلة من غير محمل و لا يلحقه ضرر و لا مشقّة شديدة، فلا يعتبر فى حقّه إلّا وجدان الراحلة لحصول الاستطاعة معها، و إن كان لا يستمسك على الراحلة بدون المحمل أو يجد مشقّة عظيمة، اعتبر مع وجود الراحلة وجود المحمل، و لو كان يجد مشقّة عظيمة [١] زيادة يقتضيها السياق. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٥٢ فى ركوب المحمل، اعتبر فى حقّه الكنيسة [١]. و لا- فرق بين الرجل و المرأة فى ذلك. و قال بعض الشافعية: إنّ المحمل معتبر فى حقّ المرأة مطلقا «٢». و ليس بمعتمد، و الستر يحصل بالملحفة.

#### فروع:

أ- لا يشترط وجود عين الزاد والراحلة،

بل المعبر التمكن منهما تملكا أو استجارا.

ب- إنما يشترط الزاد والراحلة في حق المحتاج إليهما لبعدهما المسافة،

أما القريب فيكفيه اليسير من الأجره بنسبه حاجته، و المكي لا تعتبر الراحلة في حقه، و يكفيه التمكن من المشى.

ج- إذا وجد شق محمل و وجد شريكا يجلس في الجانب الآخر،

لزمه الحج، فإن لم يجد الشريك و لم يتمكن إلا من مؤنه الشق، سقط عنه الحج مع حاجته إلى المحمل، و إن تمكن من المحمل بتمامه، احتمل وجوب الحج، لأنه مستطيع، و عدمه، لأن بذل الزيادة خسران لا مقابل له.

د- القريب إلى مكة إذا شق عليه المشى أو الركوب بغير محمل،

اشترطت الراحلة و المحمل في حقه، كالبعيد، و لا يؤمر بالزحف «٣» و إن أمكن.

ه- يجب شراء الراحلة و المحمل مع الحاجة إليهما أو استجارهما بثمان المثل و أجرته،

فإن زاد فإن لم يتمكن من الزيادة، سقط الحج، و إن تمكن من منها، و جب، لأنه مستطيع.

[١] بهامش «ن»: يريد بها المحقة.

تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٥٣ و قيل: لا يجب «١». و ليس بمعتمد.

### مسألة ٣٩: الزاد شرط في وجوب الحج، لعدم التمكن بدونه.

و المراد منه أن يملك ما يبلغه إلى الحج إما عين الزاد أو ثمنه مع وجود بائعه بقدر كفايته مدّة سفره و عوده إلى وطنه، سواء كان له أهل و عشيرة يأوى إليهم أو لم يكن، و هو أحد وجهي الشافعية «٢». و الثاني لهم: أنه لا يشترط في حق من لا أهل له و لا عشيرة مؤنة الإياب، لأن البلاد بالنسبة إليه متساوية «٣». و ليس بجيد، لأن النفوس تطلب الأوطان. و لا فرق أيضا بين أن يملك في بلدته مسكنا أو لا. و خصص الجويني الوجهين بمن له ملك في البلد «٤». و يجرى الوجهان لهم في الراحلة «٥». و لهم وجه آخر ضعيف عندهم: أنه لا يعتبر مؤنة الإياب مطلقا «٦». إذا عرفت هذا، فالمشترط في الراحلة و الزاد راحلة مثله و زاد مثله، لتفاوت الأشخاص في خشونة العيش و نعومته، فيعتبر في حق الرفيع زيادة على ما يحتاج إليه غيره مما يناسبه.

### مسألة ٤٠: يشترط أن يكون الزاد والراحلة فاضلين عن نفقته

و نفقته من تلزمه نفقته مدّة ذهابه و رجوعه و دست ثوب يليق به. و هل يشترط أن يكونا فاضلين عن مسكنه و عبده الذي يحتاج إلى خدمته لعجزه أو لمنصبه؟ الوجه: ذلك، كما في الكفارة، و هو أظهر وجهي الشافعية. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٥٤ و الثاني: لا يشترط، بل يباعان في المؤنة- و به قال مالک- لأن الاستطاعة في الخبر [١] مفسرة بالزاد و الراحلة و هو واجد لهما «٢». و الوجه: الأول، لحاجته إلى المسكن و العبد، فأشبهها ثياب بدنه. فعلى هذا إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته و كانت سكنى مثله و العبد



عبد مثله، لم يبيع شيئاً منهما، وإن كانت الدار فاضلة عن حاجته و أمكن بيع بعضها أو كانت نفيسة أو العبد كذلك و أمكن شراء أدون منه ممّا تندفع به حاجته، احتمل وجوب البيع و الاقتصار على الأدون، و عدمه، كما في الكفارة. و ربما يفرق بين الحجّ و الكفارة بأنّ الحجّ لا بدل له و العتق في الكفارة له بدل. إذا ثبت هذا، فالزاد الذي يشترط القدرة عليه هو ما يحتاج إليه في ذهابه و عوده من مأكول و مشروب و كسوة، فإن كان يملك ذلك أو وجده يباع بثمن المثل في الغلاء و الرخص أو بزيادة يسيرة لا تحجف بماله، لزمه شراؤه، و إن كانت تحجف بماله، لم يلزمه شراؤه و إن تمكّن على إشكال، كما قلنا في شراء الماء للوضوء، و إذا كان يجد الزاد في كلّ منزل، لم يلزمه حمله، و إن لم يجده كذلك، لزمه حمله. و أمّا الماء و علف البهائم فإن كان يوجد في المنازل التي ينزلها على حسب العادة، فلا كلام، و إن لم يوجد، لم يلزمه حمله من بلده و لا من أقرب البلدان إلى مكة كأطراف الشام و نحوها، لما فيه من عظم المشقة و عدم جريان العادة به، و لا يتمكّن من حمل الماء لدوابّه في جميع الطريق، و الطعام بخلاف ذلك.

#### مسألة ٤١: كما تعتبر قدرته على المطعوم و المشروب

و التمكن من [\_\_\_\_\_] في النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، و الطبعة الحجرية: الحر. و هي تصحيف، و الصحيح ما أثبتناه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٥٥ حمله من بلده كذا تعتبر قدرته على الآلات و الأوعية التي يحتاج إليها كالغرائر [١] و نحوها، و أوعية الماء من القرب و غيرها، و جميع ما يحتاج إليه، كالسيفرة و شبهها، لأنه ممّا لا يستغنى عنه، فأشبهه علف البهائم. و كذا يشترط وجود راحلة تصلح لمثله على ما يتنا إماما بشراء أو بأجرة لذهابه و عوده، و يجد ما يحتاج إليه من آلتها التي تصلح لمثله. فإن كان ممّن يكفيه الرحل و القتب و لا يخشى السقوط، أجزأ وجود ذلك، و إن كان ممّن لم تجر عادته بذلك و يخشى السقوط عنهما، يعتبر وجود محمل و ما أشبهه ممّا لا مشقة في ركوبه و لا يخشى السقوط عنه، لأنّ الراحلة إنّما اعتبرت في حقّ القادر على المشى لدفع المشقة عنه، فيجب أن يعتبر هنا ما تندفع به المشقة. و إن كان ممّن لا يقدر على خدمته نفسه و القيام بأمره، اعتبرت القدرة على من يخدمه، لأنه من سبيله.

#### مسألة ٤٢: يعتبر أن تكون هذه الأشياء التي ذكرناها فاضلة عمّا يحتاج إليه

#### إشارة

لنفقة عياله الذين تلزمه مؤونتهم في سفره ذاهبا و عائدا، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، أَنَّهُ قَالَ: (كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه أبو الربيع الشامي، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ و جلّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فقال: «ما يقول الناس؟» قال: فقيل له: الزاد و الراحلة، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا، فقال: هلك الناس إذن، لئن كان كلّ من له زاد و راحلة قدر ما يقوت [\_\_\_\_\_] الغرائر جمع، واحداً، غرارة، و

هي الجوالق. لسان العرب ٥: ١٨. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٥٦ عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذن» فقيل له: ما السبيل؟ قال: فقال: «السعة في المال إذا كان يحجّ ببعض و يبقى لبعض لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة، فلم يجعلها إلّا على من ملك مائتي درهم» «١». و لأنّ النفقة متعلّقة بحقوق الأدميين و هم أحوج و حقهم أكد. و يشترط أيضا أن تكون فاضلة عمّا يحتاج هو و أهله إليه من مسكن و خادم و ما لا بدّ منه من ثياب و غيرها، و أن يكون فاضلا عن قضاء دينه، لأنّ قضاء الدّين من حوائجه الأصليّة، و تتعلّق به حقوق الأدميين فهو أكد، و لهذا منع الخمس مع تعلّق حقوق الفقراء من ذوى القربى به، و حاجتهم إليها، فالحجّ الذي هو خالص حقّ الله تعالى أولى. و لا فرق بين أن يكون الدّين لآدمي معيّن أو من حقوق الله تعالى، كزكاة في ذمته أو كفارات و شبهها. و لا فرق أيضا بين أن يكون الدّين حالّا أو مؤجّلا محلّه قبل عرفه أو بعدها في منع الوجوب، لأنه

غير موصوف بالاستطاعة. وللشافعية في وجوب الحج على المديون إذا كان الدين يحل بعد عرفة وجهان: أحدهما كما قلناه. والثاني: الوجوب، لأن الدين المؤجل غير مستحق عليه قبل حلوله «٢». وهو ممنوع.

### تذنب: لو احتاج إلى النكاح و خاف على نفسه العنت،

قدم الحج، لأنه واجب و النكاح تطوع، و يلزمه الصبر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٥٧ و قال بعض العامة: يقدم النكاح، لأنه واجب عليه، و لا غنى به عنه، فهو كنفقته «١». و منع الوجوب. و لو لم يخف العنت، قدم الحج إجماعاً.

### تذنب آخر: لو حج من تلزمه هذه الحقوق و ضيعها،

قال بعض العامة: يصح حجة، لأنها متعلقة بدمته، فلا تمنع صحة فعله «٢». و فيه نظر، لأنه مأمور بصرف المال إلى نفقة العيال مثلاً، فإذا صرفه في غيره، كان قد فعل المنهي عنه، و النهي يدل على الفساد في العبادات.

## البحث الرابع: المئونة.

### إشارة

و يشترط أن يكون له مال يصرفه في مئونة سفره ذهاباً و عوداً، و مئونة عياله الذين تلزمه نفقتهم على الاقتصاد. و هل يشترط الرجوع إلى كفاية من مال أو حرفة أو صناعة في وجوب الحج بعد وجدان ما ذكر؟ قال الشيخ: نعم «٣». فلو كان له زاد و راحلة و نفقة له و لعياله بقدر ذهابه و عوده و جميع ما تقدم و ليس له ما يرجع إليه من مال أو ملك أو صناعة و حرفة يرجع إليها عند عوده من حجه، سقط عنه فرض الحج - و به قال أبو العباس بن سريج من الشافعية «٤» - خوفاً من فقره و حاجته إلى المسألة، و في ذلك أعظم مشقة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٥٨ و لرواية أبي الربيع الشامي عن الباقر [١] عليه السلام. و قال أكثر علمائنا: لا يشترط الرجوع إلى كفاية «٢» - و هو قول الشافعي «٣» - و هو المعتمد، لأنه مستطيع بوجود الزاد و الراحلة و نفقته و نفقة عياله ذهاباً و عوداً. و رواية أبي الربيع لا حجة فيها على ما قالوه، و المشقة ممنوعة، فإن الله هو الرزاق.

### فروع:

### أ- لو كان له عقار يحتاج إليه لسكناه أو سكنى عياله،

أو يحتاج إلى أجرته لنفقة نفسه أو نفقة عياله، أو سائمة يحتاجون إليها، لم يلزمه الحج. و لو كان له شيء من ذلك فاضل عن حاجته، لزمه بيعه و صرفه في الحج. و لو كان مسكنه واسعاً يكفيه للسكنى بعضه، و جب بيع الفاضل و صرفه في الحج إذا كان بقدر الاستطاعة. و كذا لو كان له كتب يحتاج إليها، لم يلزمه بيعها في الحج، و لو استغنى عنها، و جب البيع. و لو كان له بكتاب نسختان يستغنى بإحدهما، و جب بيع الفاضل. و لو كان له دار نفيسة أو عبد نفيس أو كتب نفيسة و أمكنه بيعها و شراء أقل من ثمنها و كان مسكن مثله أو عبد مثله و الحج بالفاضل عن مئونته من ثمنها، فالأقرب و جوب البيع و شراء الأدون مياً تقوم به كفايته.

[١] تقدمت الإشارة إلى مصادره في

صدر المسألة ٤٢.

### ب- لو كان له دين على باذل له يكفيه للحج، لزمه،

لأنه مستطيع، ولو كان على معسر أو تعذر استيفاؤه أو كان مؤجلاً، لم يلزمه الحج، لعدم الاستطاعة.

### ج- لو كان له رأس مال يتجر به وينفق من ربحه ولو صرفه في الحج لبطلت تجارته، وجب عليه الحج

- وهو أصح وجهي الشافعية، و به قال أبو حنيفة «١» - لأنه واجد. و الثاني للشافعية: أنه لا يكلف الصرف إليه - و به قال أحمد - لئلا يلتحق بالمساكين، و كالعبد و المسكن «٢». و ليس بجديد، لأن العبد و المسكن يحتاج إليهما في الحال، و هذا إمساك ذخيرة للمستقبل.

### د- لو لم يجد الزاد و وجد الراحلة و كان كسوبا يكتسب ما يكفيه و قد عزل نفقة أهله مدة ذهابه و عوده،

فإن كان السفر طويلاً، لم يلزمه الحج، لما في الجمع بين السفر و الكسب من المشقة العظيمة، و لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض فيؤدى إلى هلاك نفسه. و إن كان السفر قصيراً، فإن كان تكسبه في كل يوم بقدر كفاية ذلك اليوم من غير فضل، لم يلزمه الحج، لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر. و إن كان كسبه في كل يوم يكفيه لأيامه، لم يلزمه الحج أيضاً، للمشقة، و لأنه غير واجد لشرط الحج، و هو أحد وجهي الشافعية، و الثاني: الوجوب - و به قال مالك - مطلقاً «٣».

### ه- لو كان له مال فباعه نسيئته عند قرب وقت الخروج

إلى أجل يتأخر تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٦٠ عنه، سقط الفور في تلك السنة عنه، لأن المال إنما يعتبر وقت خروج الناس، و قد يتوسل المحتال بهذا إلى دفع الحج.

### مسألة ٤٣: لو كان له مال يكفيه لذهابه و عوده دون نفقة عياله،

سقط عنه فرض الحج، لما تقدم من الأمر بالنفقة على العيال، و لأن نفقة العيال تتعلق بالفاضل عن قوته، و فرض الحج [١] يتعلق بالفاضل عن كفايته، فكان الإنفاق على العيال أولى من الحج. و المراد بالعيال هنا من تلزمه النفقة عليه دون من تستحب.

### مسألة ٤٤: لو لم يكن له زاد و راحلة أو كان و لا مؤونة له لسفره أو لعياله،

#### إشارة

فبذل له باذل الزاد و الراحلة و مؤنته ذاهبا و عائداً و مؤونة عياله مدة غيبته، و جب عليه الحج عند علمائنا، سواء كان الباذل قريباً أو بعيداً، لأنه مستطيع للحج. و لأن الباقر و الصادق عليهما السلام سئلا عمن عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك، أ هو ممن يستطيع إلى ذلك سبيلاً؟ قال: «نعم» «٢». و للشافعي قولان في وجوب الحج إذا كان الباذل ولداً: أحدهما: الوجوب، لأن الابن يخالف غيره في باب المنّة. و الثاني: عدم الوجوب، لأنه لا يلزمه القبول، لاشتماله على المنّة. و إن لم يكن ولداً، لم يجب القبول «٣». و قال أحمد: لا يجب الحج مطلقاً، سواء بذل له الركوب و الزاد أو بذل له مال، لأنه غير مالك للزاد و الراحلة و لا لثمنهما، فسقط عنه فرض الحج «٤» [١] في «ف، ن» زيادة: على

الكفاية. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٦١ و نمنع ثبوت المنّة و عدم الملك المشروط في الاستطاعة.

#### فروع:

## [الأول]

أ- لو بذل له مال يتمكّن به من الحجّ و يكفيه في مؤنته و مؤنّه عياله، لم يجب عليه القبول، سواء كان الباذل له ولداً أو أجنبياً، لاشتماله على المنّة في قبول الطاعة. ولأنّ في قبول المال و تملكه إيجاب سبب يلزم به الفرض، و هو: القبول، و ربما حدثت عليه حقوق كانت ساقطة، فيلزمه صرف المال إليها من وجوب نفقة و قضاء دين. ولأنّ تحصيل شرط الوجوب غير واجب، كما في تحصيل مال الزكاة.

## [الثاني]

ب- لو وجد بعض ما يلزمه الحجّ به و عجز عن الباقي فبذل له ما عجز عنه، وجب عليه الحجّ، لأنّه ببذل الجميع مع عدم تمكّنه من شيء أصلاً يجب عليه فمع تمكّنه من البعض يكون الوجوب أولى.

## [الثالث]

ج- لو طلب من فاقد الاستطاعة إيجار نفسه للمساعدة في السفر بما تحصل به الاستطاعة، لم يجب القبول، لأنّ تحصيل شرط الوجوب ليس بواجب. نعم لو آجر نفسه بمال تحصل به الاستطاعة أو ببعضه إذا كان مالكا للباقي، وجب عليه الحجّ. و كذا لو قبل مال الهبة، لأنّه صار الآن مالكا للاستطاعة.

## [الرابع]

د- قال ابن إدريس من علمائنا: إنّ من يعرض عليه بعض إخوانه ما يحتاج إليه من مؤنّه الطريق يجب عليه الحجّ بشرط أن يملكه ما يبذل له و يعرض عليه، لا وعدا بالقول دون الفعل، و كذا فيمن حجّ به بعض إخوانه «١». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٦٢ و التحقيق أن نقول: البحث هنا في أمرين: الأول: هل يجب على الباذل بالبذل الشيء المبذول أم لا؟ فإن قلنا بالوجوب أمكن وجوب الحجّ على المبذول له، لكن في إيجاب المبذول بالبذل إشكال أقربه عدم الوجوب. و إن قلنا بعدم وجوبه، ففي إيجاب الحجّ إشكال، أقربه: عدم، لما فيه من تعليق الواجب بغير الواجب. الثاني: هل بين بذل المال و بذل الزاد و الراحلة و مؤنته و مؤنّه عياله فرق أم لا؟ الأقرب: عدم الفرق، لعدم جريان العادة بالمسامحة في بذل الزاد و الراحلة و المؤن بغير منّة كالمال.

## [الخامس]

ه- لو وهب المال، فإن قبل، وجب الحجّ، و إلّا فلا و لا يجب عليه قبول الاتّهاب، و كذا الزاد و الراحلة، لأنّ في قبول عقد الهبة تحصيل شرط الوجوب و ليس واجبا.

## [السادس]

و- لا يجب الاقتراض للحجّ إلّا أن يحتاج إليه و يكون له مال بقدره يفضل عن الزاد و الراحلة و مؤنته و مؤنّه عياله ذهاباً و عوداً، فلو لم يكن له مال، أو كان له ما يقصر عن ذلك، لم يجب عليه الحجّ، لأصالة البراءة، و لأنّ تحصيل شرط الوجوب ليس واجبا.

## [السابع]

ز- لو كان له ولد له مال، لم يجب عليه بذله لأبيه في الحج ولا إقراضه له، سواء كان الولد كبيرا أو صغيرا، ولا يجب على الأب الحج بذلك المال. وقال الشيخ رحمه الله: وقد روى أصحابنا أنه إذا كان له ولد له مال، وجب أن يأخذ من ماله ما يحج به، ويجب عليه إعطاؤه «١». ونحن نحمل ما رواه الشيخ على الاستحباب.

[الثامن]

ج- لو حج فاقد الزاد والراحلة ماشيا أو راكبا، لم يجزئه عن حجة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٦٣ الإسلام، لأن الحج على هذه الحالة غير واجب عليه، فلم يكن ما أوقعه واجبا عليه، فإذا حصل شرط الوجوب الذي هو كالوقت له، وجب عليه الحج، لأن الفعل أولا كان فعلا للواجب قبل وقته، فلم يكن مجزئا كالصلاة.

مسألة ٤٥:

لا- تباع داره التي يسكنها في ثمن الزاد والراحلة، ولا- خادمه ولا ثياب بدنه ولا فرس ركوبه بإجماع العلماء، لأن ذلك مما تمس الحاجة إليه، ويجب عليه بيع ما زاد على ذلك من ضياع وعقار وغير ذلك من الذخائر والأثاث التي له منها بد إذا حصلت الاستطاعة معه.

مسألة ٤٦:

لو [١] فقد الاستطاعة فغصب مالا فحج به، أو غصب حمولة فركبها حتى أوصلته، أثم بذلك، و عليه أجره الحمولة و ضمان المال، و لم يجزئه عن الحج. أما لو كان واجدا للزاد والراحلة و المئونة فغصب و حج بالمغصوب، أجزاء ذلك- و به قال الشافعي «٢»- لأن الحج عبادة بدنية، و المال و المحمولة يرادان للتوصل إليه، فإذا فعله لم يقدح فيه ما يوصل به إليه. نعم لو طاف أو سعى على الدابة المغصوبة، لم يصح. و لو وقف عليها فالأقوى: الصحة، لأن الواجب هو الكون في الموقف و قد حصل. و قال أحمد: إذا حج بالمال المغصوب، لم يصح، و كذا لو غصب حمولة فركبها حتى أوصلته «٣»، لأن الزاد و الراحلة من شرائط الحج و لم يوجد على الوجه المأمور به، فلا يخرج به عن العهدة. و ليس بجيد، لأن الشرط [٢] ليس تملك عين الزاد و الراحلة، بل هما أو

[١] في النسخ الخطية: و لو، بدل

مسألة: لو. [٢] في الطبعة الحجرية: لأن شرط الحج، بدل لأن الشرط. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٦٤ ثمنهما، و البحث في القادر

مسألة ٤٧:

إشارة

الفقير الزمن لا يجب عليه الحج إجماعا، فلو بذل له غيره الحج عنه بأن ينوبه، لم يجب عليه أيضا- و به قال مالك و أبو حنيفة «١»- لقوله عليه السلام: (السييل زاد و راحلة) «٢». و لأن الحج عبادة بدنية فوجب أن لا يجب عليه ببذل الغير النيابة عنه فيها، كالصلاة و الصوم. و لأن العبادات ضربان: منها: ما يتعلق بالأبدان، فتجب بالقدرة عليها، كالصلاة و الصيام. و منها: ما يتعلق بالأموال، فيعتبر في وجوبها ملك المال، كالزكاة، و لم يعهد في الأصول و جوب عبادة ببذل الطاعة [١]. و قال الشافعي: يجب، لما روى أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يمسكك على الراحلة، فهل ترى

أن أحج عنه؟ فقال: (نعم) فقالت: أو ينفعه؟ فقال: (أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أ كان ينفعه؟) فقالت: نعم، قال: (فدين الله أحق أن يقضى) «٤». وجه الدلالة: أنها بذلت الطاعة لأبيها، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله بالحج عنه من غير أن يجرى للمال ذكر، فـ\_\_\_\_\_ يدل على أن الفرض وجـ\_\_\_\_\_ ببـ\_\_\_\_\_ بذل الطاعة\_\_\_\_\_.

[١] قوله: ببذل الطاعة، أى بالتقرب إلى الله تعالى بالنيابة عنه فى الحج، فلم يجب على النائب. هامش «ن». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٦٥ ولأن المغصوب [١] الموسر يجب عليه الحج بالاستنابة للغير بالمال، وهذا فى حكمه، لأنه قادر على فعل الحج عن نفسه فلزمه، كالقادر بنفسه «٢». والحديث لا- يدل على الوجوب، ولهذا شبهه عليه السلام بالدين مع أن الولد لا يجب عليه قضاء ما وجب على أبيه من الدين، بل يستحب له، فكذا هنا. ومنع وجوب الاستنابة على المغصوب، وسيأتى «٣» إن شاء الله.

#### تنبيه:

شرط الشافعية فى وجوب الحج ببذل الطاعة سبعة شرائط، ثلاثة فى البازل: أ- أن يكون البازل من أهل الحج، فيجمع البلوغ والعقل والحرية والإسلام، لأن من لا يصح منه أداء الحج عن نفسه لا تصح منه النيابة فيه عن غيره. ب- أن لا تكون عليه حجة الإسلام ليصح إحرامه [٢] بالحج عن غيره. ج- أن يكون واجدا للزاد والراحلة، لأنه لما كان ذلك معتبرا فى المبدول له كان اعتباره فى البازل أولى، إذ ليس حال البازل أوكد فى إلزام الفرض من المبدول له. وبعض الشافعية لا يعتبر هذا الشرط فى بذله للطاعة وإن اعتبره فى فرض نفسه، لأنه التزم الطاعة باختيـاره، فصار كحج النذر المخالف للفرض بالأصالة.

[١] المغصوب: الزمن الذى لا حراك به. النهاية- لابن الأثير- ٣: ٢٥١. [٢] فى «ف»: الإحرام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٦٦ وأربعة فى المبدول له: أ- أن يكون المبدول له واثقا بطاعة البازل عالما أنه متى أمره بالحج امتثل أمره، لأن قدرة البازل قد أقيمت مقام قدرته، فافتقر إلى الثقة بطاعته. ب- أن يكون الفرض غير ساقط عنه. ج- أن يكون معضوبا آيسا من أن يفعل بنفسه. د- أن لا يكون له مال، لأن ذا المال يجب عليه الحج بماله. فإذا اجتمعت الشروط نظر فى البازل، فإن كان من غير ولد ولا- والد، ففى لزوم الفرض ببذله وجهان: أحدهما- وهو الصحيح عندهم ونص عليه الشافعية-: أنه كالولد فى لزوم الفرض ببذل طاعته، لكونه مستطيعا للحج فى الحالين. والثانى: أن الفرض لا يلزمه ببذل غير ولده، لما يلحقه من المنه فى قبوله، ولأن حكم الولد مخالف لغيره فى القصاص وحد القذف والرجوع فى الهبة، فخالف غيره فى بذل الطاعة. وإذا كملت الشرائط التى يلزم بها فرض الحج ببذل الطاعة فعلى المبدول له الطاعة أن يأذن للبازل أن يحج عنه، لوجوب الفرض عليه، وإذا أذن له وقبل البازل إذنه فقد لزمه أن يحج عنه متى شاء، وليس له الرجوع بعد القبول. إذا تقرّر هذا فعلى المبدول له أن يأذن وعلى البازل أن يحج. فإن امتنع المبدول له من الإذن فهل يقوم الحاكم مقامه فى الإذن للبازل؟ وجهان: أحدهما: القيام فيأذن للبازل فى الحج، لأن الإذن قد لزمه، ومتى امتنع من فعل ما وجب عليه قام الحاكم مقامه فى استيفاء ما لزمه، كالديون. والثانى- وهو الصحيح عندهم-: أن إذن الحاكم لا يقوم مقام إذنه، لأن البذل كان لغيره، فإن أذن المبدول له قبل وفاته، انتقل الفرض عنه إلى تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٦٧ البازل، وإن لم يأذن حتى مات، لقي الله تعالى وفرض الحج واجب عليه. فلو حج البازل بغير إذن المبدول له، كانت الحجبة واقعة عن نفسه، لأن الحج عن الحي لا يصح بغير إذنه، وكان فرض الحج باقيا على المبدول له «١». وهذا كله ساقط عندنا.

#### البحث الخامس: فى إمكان المسير

و يشتمل على أمور أربعة: الصحة، والتثبت على الرحلة، و أمن الطريق في النفس و البضع و المال، و اتساع الوقت، فالنظر هنا في أربعة:

### النظر الأول: الصحة

#### مسألة ٤٨:

أجمع علماء الأمصار في جميع الأعصار على أن القادر على الحج بنفسه الجامع لشرائط وجوب حجة الإسلام يجب عليه إيقاعه مباشرة، و لا- تجوز له الاستنابة فيه، فإن استناب غيره لم يجزئه، و وجب عليه أن يحج بنفسه. فإن مات بعد استطاعته و استنابته و استقرار الحج في ذمته، و جب أن يخرج عنه اجرة المثل من صلب ماله، لأن ما فعله أولاً لم يفده براءة ذمته، فيكون بمنزلة التارك للحج بعد استقراره في الذمة من غير إجاره. أما المريض مرضاً لا يتضرر بالسفر و الركوب فإنه كالصحيح يجب عليه مباشرة الحج بنفسه، فإن وجد مشقة أو احتاج إلى ما يزيد على مؤنة سفر الصحيح مع عجزه عنه، سقط عنه فرض المباشرة، و لو احتاج إلى الدواء تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٦٨ فكالزاد.

#### مسألة ٤٩:

المريض الذي يتضرر بالركوب أو بالسفر إن كان مرضه لا يرجى زواله و كان مأيوماً من برئه لزمانة أو مرض لا يرجى زواله أو كان معضوباً نضو [١] الخلق لا يقدر على التثبت على الرحلة إلا بمشقة غير محتملة أو كان شيخاً فانياً و ما أشبه ذلك إذا كان واجداً لشرائط الحج من الزاد و الرحلة و غيرهما، لا تجب عليه المباشرة بنفسه إجماعاً، لما فيه من المشقة و الحرج و قد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج (٢). و لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (من لم تمنعه من الحج حاجة أو مرض حابس أو سلطان جائر فمات فليمت يهودياً أو نصرانياً) (٣). و من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام: «من مات و لم يحج حجة الإسلام و لم تمنعه من ذلك حاجة تجحف به أو مرض لا يطيق معه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٤). و هل تجب عليه الاستنابة؟ قال الشيخ: نعم «٥»، و به قال في الصحابة: على عليه السلام، و في التابعين: الحسن البصرى، و من الفقهاء: الشافعى و الثورى و أحمد و إسحاق (٦). لما رواه العامة عن علي عليه السلام أنه سئل عن شيخ يجد الاستطاعة، [١] أي: مهزولاً - لسان العرب ١٥:

٣٣٠. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٦٩ فقال: «يجهز من يحج عنه» (١). و لحديث الخثعمية (٢). و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمارة - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام قال: «إن علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط و لم يطق الحج من كبره، فأمر أن يجهز رجلاً فيحج عنه» (٣). و لأنها عبادة تجب بإفسادها الكفارة فجاز أن يقوم غير فعله مقام فعله فيها، كالصوم إذا عجز عنه. و قال بعض علمائنا: لا تجب الاستنابة (٤)، و به قال مالك، لأن الاستطاعة غير موجودة، لعدم التمكن من المباشرة، و النيابة فرع الوجوب و الوجوب ساقط، لعدم شرطه، فإن الله تعالى قال من استطاع و هذا غير مستطاع. و لأنها عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة فلا تدخلها مع العجز، كالصوم و الصلاة (٥). و يمنع عدم الاستطاعة، لأن الصادق عليه السلام فسرها بالزاد و الرحلة (٦)، و هي موجودة، و القياس ضعيف، و هذا القول لا بأس به أيضاً. قال مالك: و لا يجوز أن يستأجر من يحج عنه في حال حياته، فإن وصى أن يحج عنه بعد وفاته، جاز (٧). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٧٠ و قال أبو حنيفة: إن قدر على الحج قبل زمانته، لزمه الحج، و إن لم يقدر عليه، فلا حج عليه (٨).

#### مسألة ٥٠:

لو لم يجد هذا المريض الذي لا يرجى برؤه مالا يستتیب به، لم يكن عليه حجّ إجماعاً، لأنّ الصحيح لو لم يجد ما يحجّ به لم يجب عليه فالمريض أولى، وإن وجد مالا ولم يجد من ينوب عنه لم يجب عليه أيضاً، لعدم تمكنه من الاستئجار. وعن أحمد روايتان في إمكان المسير هل هو من شرائط الوجوب أو من شرائط لزوم السعي، فإن قلنا: من شرائط لزوم السعي، ثبت الحجّ في ذمته يحجّ عنه بعد موته، وإن قلنا: من شرائط الوجوب، لم يجب عليه شيء «٢». وهذا ساقط عندنا.

#### مسألة ٥١: المريض الذي لا يرجى برؤه لو استناب من حجّ عنه ثم عوفى،

والمعضوب إذا تمكّن من المباشرة بعد أن أحجّ عن نفسه، وجب عليه أن يحجّ بنفسه مباشرة. قال الشيخ رحمه الله: لأنّ ما فعله كان واجبا في ماله وهذا يلزمه في نفسه «٣». وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، لأنّ هذا بدل إياس فإذا برأ تبيّن أنّه لم يكن مأبوساً منه، فلزمه الأصل كالأيسة إذا اعتدت بالشهور ثم حاضت لا تجزئها تلك العدة «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٧١ وقال أحمد وإسحاق: لا يجب عليه حجّ آخر، لأنّه فعل المأمور به، فخرج عن العهدة، كما لو لم يبرأ، ولأنّه أدّى حجة الإسلام بأمر الشارع، فلم يلزمه حجّ ثان، كما لو حجّ بنفسه، ولإفضائه إلى إيجاب حجّتين وليس عليه إلّا حجة واحدة «١». ونمّن فعله للمأمور به، والفرق بينه وبين عدم البرء ظاهر، ونمّن أداء حجة الإسلام بل بدلها المشروط بعدم القدرة على المباشرة، ونمّن أنّه ليس عليه إلّا حجة واحدة. إذا عرفت هذا، فلو عوفى قبل فراق النائب من الحجّ، قال بعض العامة: لم يجزئه الحجّ، لأنّه قدر على الأصل قبل تمام البدل فلزمه، كالصغيرة ومن ارتفع حيضها إذا حاضتا قبل تمام عدتهما بالشهور، وكالمتيمّم إذا رأى الماء في صلاته. ويحتمل الاجزاء، كالتمتّع إذا شرع في الصيام ثم قدر على الهدى، والمكفّر إذا قدر على الأصل بعد الشروع في البدل، وإن برأ قبل إحرام النائب، لم يجزئه بحال «٢». وهذا كلّه ساقط عندنا.

#### مسألة ٥٢:

المريض إذا كان مرضه يرجى زواله والبرء منه، والمحبوس ونحوه إذا وجد الاستطاعة وتعذر عليه الحجّ، يستحب أن يستتیب، قاله الشيخ «٣» رحمه الله. ومنع منه الشافعي وأحمد، فإن استناب غيره، لم يجزئه كالصحيح، سواء برأ من مرضه أو لم يبرأ، لأنّه يرجو القدرة على الحجّ بنفسه، فلم تكن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٧٢ له الاستنابة، ولا يجزئه إن فعل، كالفقير «١». وقال أبو حنيفة: يجوز له ان يستتیب، ويكون ذلك مراعى، فإن قدر على الحجّ بنفسه، لزمه، وإلّا أجزاء ذلك، لأنّه عاجز عن الحجّ بنفسه، فأشبهه المأبوس من برئه «٢». وفرّق الشافعية بأنّ المأبوس عاجز على الإطلاق، آيس من القدرة على الأصل فأشبهه الميت، ولأنّ النصّ إنّما ورد في الحجّ عن الشيخ الكبير وهو ممّن لا يرجى منه مباشرة الحجّ، فلا يقاس عليه إلّا ما يشابهه «٣». والمعتمد: ما قاله الشيخ، لقول الباقر عليه السلام: «كان على عليه السلام يقول: لو أنّ رجلاً أراد الحجّ فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج، فليجهّز رجلاً من ماله ثم ليعثه مكانه» «٤» وهو عام. ولأنّه غير قادر على الحجّ بنفسه، فجاز له الاستنابة، كالمعضوب. إذا ثبت هذا، فلو استناب من يرجو القدرة على الحجّ بنفسه ثم صار مأبوساً من برئه، فعليه أن يحجّ عن نفسه مرة أخرى، لأنّه استناب في حال لا تجوز الاستنابة فيها، فأشبهه الصحيح. قال الشيخ: ولأنّ تلك الحجة كانت عن ماله وهذه عن بدنه «٥». ولو مات سقط الحجّ عنه مع الاستنابة وبدونها، لأنّه غير مستطيع للحجّ. وللشافعي وجهان مع الاستنابة: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٧٣ أحدهما: عدم الاجزاء، لأنّه استناب وهو غير مأبوس منه، فأشبهه ما إذا برأ. والثاني: الاجزاء، لأنّا تبيّن أنّ المرض كان مأبوساً منه حيث اتّصل الموت به «١».

#### مسألة ٥٣:



إشارة

قد بينا أن من بذل طاعة الحج لغيره لا يجب على ذلك الغير القبول، خلافاً للشافعي حيث أوجب القبول والإذن للمطيع في الحج عنه. ولو مات المطيع قبل أن يأذن له، فإن كان قد أتى من الزمان ما يمكنه فعل الحج فيه، استقر في ذمته، وإن كان قبل ذلك، لم يجب عليه، لأنه قد بان أنه لم يكن مستطيعاً. وهل يلزم البازل ببذله؟ قال: إن كان قد أحرم لزم المضي فيه، وإلا فلا، لأنه لا يجب عليه البذل، فلا يلزمه به حكم، لأنه متبرع به «٢». وهذه كلها ساقطة عندنا، لأنها مبنية على وجوب الحج بالطاعة، وهو باطل، لأن النبي صلى الله عليه وآله ما يوجب الحج؟ فقال: (الزاد والراحلة) «٣». ولو كان على المعصوب حجتان: مندورة وحج الإسلام، جاز له أن يستتيب اثنين في سنة واحدة، لأنهما فعلا متباينان لا ترتيب بينهما، ولا يؤدي ذلك إلى وقوع المندورة دون حج الإسلام، بل يقعان معاً، فأجزأ ذلك، بخلاف ما إذا زدحم الفرضان على واحد. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٧٤ وللشافعي وجهان «١».

تذنيبان:

الأول: قال الشيخ: المعصوب إذا وجب عليه حجة بالنذر أو بإفساد حجه، وجب عليه أن يحج غيره عن نفسه، وإن برأ فيما بعد، وجب عليه الإعادة «٢». وفيه نظر. الثاني: يجوز استنابة الصرورة وغير الصرورة على ما يأتي «٣».

## مسألة ٥٤:

يجوز للصحيح الذي قضى ما عليه من حجة الإسلام أن يستتيب في حج التطوع وإن تمكن من مباشرة الحج بنفسه عند علمائنا- وبه قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين «٤»- لأنها حجة لا- تلزمه بنفسه، فجاز أن يستتيب فيها، كالمعصوب. وقال الشافعي: لا يجوز- وهو الرواية الثانية عن أحمد- لأنه غير آيس من الحج بنفسه قادر عليه، فلم يجز أن يستتيب فيه كالفرض «٥». وهو خطأ، للفرق، فإن الفرض لم يؤده مباشرة وهنا قد أداه، فافترقا. ولو لم يكن قد حج حجة الإسلام، جاز له أن يستتيب أيضاً في حج التطوع، سواء وجب عليه الحج قبل ذلك أو لا، وسواء تمكن من أداء الواجب أو لا، لعدم المنافاة بينهما. ولو كان قد أدى حجة الإسلام وعجز عن الحج بنفسه، صح أن يستتيب تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٧٥ في التطوع، لأن ما جازت الاستنابة في فرضه جازت في نفعه، كالصدقة.

## مسألة ٥٥:

يجوز الاستئجار على الحج، وبه قال مالك والشافعي وابن المنذر وأحمد في إحدى الروايتين «١»، ومنع في الرواية الأخرى منه ومن الاستئجار على الأذان وتعليم القرآن والفقه ونحوه مما يتعدى نفعه ويختص فاعله أن يكون من أهل القربة «٢». ويجوز ذلك كله للشافعي ومالك، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: (أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله) «٣». وأخذ أصحاب النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله الجعل على الرقية بكتاب الله، وأخبروا النبي صلى الله عليه وآله بذلك فصوّبهم. ولأنه تجوز النفقة عليه فجاز الاستئجار عليه كبناء المساجد والقناطر «٤». واحتج المانعون: بأن عبادة بن الصامت كان يعلم رجلا القرآن، فأهدى له قوساً، فسأل النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك، فقال له: (إن سرك أن تتقلمد قوساً من نار فتقلمدها) «٥». وقال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله لعثمان بن أبي العاص: (وأتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً) «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٧٦ ولأنها عبادة يختص فاعلها أن يكون من أهل القربة، فلم يجز أخذ الأجرة عليها، كالصلاة والصوم. والرقية قضية في عين، فتختص بها. وأما بناء المساجد فلا يختص فاعله أن يكون من أهل القربة، ويجوز أن يقع قربة وغير قربة، فإذا وقع بأجرة لم يكن قربة ولا عبادة، ولا يصح هنا أن يكون غير عبادة، و

لا يجوز الاشتراك في العبادة، فمتى فعله من أجل الأجره خرج عن كونه عبادة، فلم يصح. ولا يلزم من جواز أخذ النفقة جواز أخذ الأجره، كالقضاء والشهادة والإمامة يؤخذ عليها الرزق من بيت المال، وهو نفقة في المعنى، ولا يجوز أخذ الأجره عليها «١». ونمنع أنه إذا فعل من أجل أخذ الأجره خرج عن كونه عبادة، وإنما يتحقق ذلك لو لم يقصد سوى أخذ الأجره، أما إذا جعله جزءا لمقصود فلا. وفائدة الخلاف: أنه متى لم يجز أخذ الأجره عليها فلا يكون إلّا نائبا محضاً، وما يدفع إليه من المال يكون نفقة لطريقه، فلو مات أو أخصر أو مرض أو ضلّ الطريق، لم يلزمه الضمان لما أنفق، لأنه إنفاق بإذن صاحب المال، قاله أحمد «٢»، فأشبهه ما لو أذن له في سدّ بئق فانفتق ولم ينسد. وإذا ناب عنه آخر، فإنه يحجّ من حيث بلغ النائب الأول من الطريق، لأنه حصل قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه، فلم يكن عليه الإنفاق دفعة أخرى، كما لو خرج بنفسه فمات في بعض الطريق، فإنه يحجّ عنه من حيث انتهى، وما فضل معه من المال رده إلّا أن يؤذن له في أخذه، وينفق على نفسه تذكراً للفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٧٧ بقدر الحاجة من غير إسراف ولا تقتير، وليس له التبرع بشيء منه إلّا أن يؤذن له في ذلك. وعلى القول بجواز الاستئجار للحجّ يجوز أن يدفع إلى النائب من غير استئجار، فيكون الحكم فيه على ما مضى. وإن استأجره ليحجّ عنه أو عن ميت، اعتبرت فيه شرائط الإجارة من معرفة الأجره وعقد الإجارة، وما يأخذه أجره له يملكه ويباح له التصرف فيه والتوسع في النفقة وغيرها، وما فضل فهو له. وإن أخصر أو ضلّ الطريق أو ضاعت النفقة منه، فهو في ضمانه، والحجّ عليه، وإن مات، انفسخت الإجارة، لأنّ المعقود عليه تلف فانفسخ العقد، كما لو ماتت البهيمة المستأجرة، ويكون الحجّ أيضاً من موضع بلغ إليه النائب. وما يلزمه من الدماء فعليه، لأنّ الحجّ عليه.

### النظر الثاني: التثبت على الراحلة

التثبت على الراحلة شرط في وجوب الحجّ، فالشيخ الهّم والمعضوب الذي لا يتمكن من الاستمسك على الراحلة لا يجب عليه الحجّ. وكذا لو كان يتثبت على الراحلة لكن بمشقة عظيمة، يسقط عنه فرض عامه، لقوله عليه السلام: (من لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً) «١». إذا عرفت هذا، فمقطوع اليدين أو الرجلين إذا أمكنه الثبوت على الراحلة من غير مشقة شديدة يجب عليه مباشرة الحجّ، ولا تجوز الاستنابة. ولو احتاج المعضوب إلى حركة عنيفة يعجز عنها، سقط في عامه، فإن تذكراً للفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٧٨ مات قبل التمكن، سقط.

### النظر الثالث: أمن الطريق

#### إشارة

وهو شرط في وجوب الحجّ، فلو كان الطريق مخوفاً أو كان فيه مانع من عدوّ وشبهه، سقط فرض الحجّ في ذلك العام وإن حصلت باقي الشرائط، عند علمائنا- وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين «١»- لأنّ الله تعالى إنّما فرض الحجّ على المستطيع وهذا غير مستطيع. ولأنّ هذا يتعدّر معه فعل الحجّ، فكان شرطاً، كالزاد والراحلة. ولأنّ حفص الكناسي سأل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «٢» ما يعني بذلك؟ قال: «من كان صحيحاً في بدنه، محلّي سربه، له زاد وراحلة فهو ممّن يستطيع الحجّ» «٣». وقال أحمد في الرواية الأخرى: إنه ليس شرطاً للوجوب، بل هو شرط لزوم السعي، فلو كملت شرائط الحجّ ثم مات قبل وجود هذا الشرط، حجّ عنه بعد موته، وإن أعسر قبل وجوده، بقي في ذمته، لأنّ النبي عليه السلام لما سئل ما يوجب الحجّ؟ قال: (الزاد والراحلة) «٤» وهذا له زاد وراحلة. ولأنّ هذا عذر يمنع نفس الأداء، فلم يمنع الوجوب، كالعصب. ولأنّ إمكان الأداء ليس شرطاً في وجوب العبادات بدليل ما لو طهرت الحائض أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون ولم يبق من وقت الصلاة ما يمكن تذكراً للفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٧٩ أداؤها فيه «١». وليس بجيد، لأنّ تكليف الخائف بالسعي تكليف بالمنهي عنه، فإنّ الله تعالى قال وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ «٢» وهو قبيح. والمراد بقوله عليه السلام: (الزاد والراحلة)

ليس على إطلاقه، بل مع حصول باقى الشرائط قطعاً. و منعم الوجوب فى حقّ المعضوب، و قد تقدّم «٣». و للفرق: بأنّ المعضوب يتمكّن من الاستنابة، بخلاف المتنازع، فإنّه غير متمكّن من الاستئجار، فإنّ الأجير لا يتمكّن المضى مع الخوف.

### مسألة ٥٦:

أمن الطريق على النفس و البضع و المال شرط فى وجوب الحجّ، فلو خاف على نفسه من سبع أو عدوّ فى الطريق، لم يلزمه الحجّ، و لهذا جاز التحلّل عن الإحرام بمثل ذلك على ما يأتى فى باب الإحصار، و قد تقدّم الخلاف فيه. هذا إذا لم يجد طريقاً سواه، فإنّ وجد طريقاً آخر آمناً، لزمه سلوكه و إن كان أبعد إذا وجد النفقة المحتاج إليها فى سلوكه و اتّسع الزمان، و هو قول الشافعية «٤». و لهم وجه آخر: إنّه لا يلزمه، كما لو احتاج إلى بذل مئونة زائدة فى ذلك الطريق «٥». و ليس بجديد، لأنّه مستطیع، و ليس للطريق ضابط.

### مسألة ٥٧:

لو كان فى الطريق بحر، و كان له فى البرّ طريق آخر، فإن استويا فى الأمن، تخير فى سلوكك أيهما شاء، و إن اختصّ أحدهما بالأمن دون تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٨٠ الآخر، تعين الأمن، لأنّه مستطیع، و لو استويا فى عدم الأمن، سقط فرض الحجّ فى ذلك العام، لانتهاء شرط الوجوب، و لا تجب الاستنابة على ما تقدّم. و لو خاف من ركوب البحر و لا طريق آمناً سواه، سقط الفرض فى ذلك العام، و لو لم يخف من ركوبه، وجب عليه الحجّ. و للشافعي قولان: أحدهما قوله فى المختصر: لم يبين لى أن أوجب ركوب البحر. و نصّ فى الأم على أنّه لا يجوز. و قال فى الإملاء: إن كان أكثر عيشه فى البحر، وجب، فانقسم أصحابه قسمين: أحدهما أثبت الخلاف فى المسألة، و الثانى نفاه. و للمثبتين طريقان: أحدهما: أنّ المسألة على قولين مطلقاً: أحدهما: أنّه يلزمه الركوب، للظواهر المطلقة فى الحجّ. و الثانى: لا يلزمه، لما فيه من الخوف و الخطر. و أظهرهما: أنّه إن كان الغالب منه الهلاك إمّا باعتبار خصوص ذلك البحر، أو لهيجان الأمواج فى بعض الأحوال، لم يلزم الركوب، و إن كان الغالب فيه السلامة، فقولان: أظهرهما: اللزوم، لسلوك طريق البرّ عند غلبة السلامة. و الثانى: المنع، لأنّ عوارض البحر عسرة الدفع. و على هذا فلو اعتدل الاحتمال فيلحق بغلبة السلامة أو بغلبة الهلاك، تردّد فيه الشافعية «١». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٨١ و أمّا النافون للخلاف فلهم طرق: أحدها: القطع بعدم اللزوم و حمل نصّه فى الإملاء على ما إذا ركب بعض الأغراض، فصار أقرب إلى الشط الذى يلى مكة. و الثانى: القطع باللزوم. و الثالث: أنّه إن كان الغالب الهلاك، لم يلزم، و إن كان الغالب السلامة، لزم، و اختلاف القولين محمول على حالين، و به قال أبو حنيفة و أحمد «١». و الرابع: تنزيل القولين على حالين من وجه آخر: إن كان الرجل ممّن اعتاد ركوب البحر كالملاحين و أهل الجزائر، لزمه، و إلّا فلا، لصعوبته عليه. و نقل الجوينى عن بعض الشافعية: اللزوم عند جراءة الراكب، و عدمه عند استشعاره. و من الشافعية من قال: لا يجب على المستشعر، و فى غيره قولان. و منهم من قال: يجب على غير المستشعر، و فيه قولان. و على القول بعدم وجوب ركوبه هل يستحب؟ فيه وجهان لهم: أحدهما: لا، لما فيه من التغرير بالنفس. و أظهرهما: نعم، كما يستحب ركوبه للغزو. و الوجهان فيما إذا كان الغالب السلامة، أمّا إذا كان الغالب الهلاك، فيحرم الركوب، نقله الجوينى، و حكى تردّد الشافعية فيما إذا اعتدل الاحتمال. و إذا لم نوجب الركوب، فلو توسّط البحر هل له الانصراف أم عليه التماضى؟ فيه قولان مبنيان على القولين فى المحصر إذا أحاط العدو به من تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٨٢ الجوانب هل يجوز له التحلّل؟ إن قلنا: له التحلّل، فله الانصراف، و إن قلنا: لا- لأنّه لا يستفيد الخلاص- فليس له الانصراف. و الوجهان فيما إذا استوى ما بين يديه و ما خلفه فى غالب الظنّ، فإن كان فيما بين يديه أكثر، لم يلزمه التماضى، و إن كان أقلّ، لزم. قالوا: هذا فى حقّ الرجل، أمّا المرأة ففيها خلاف بينهم مرتّب على الرجل، و أولى بعدم الوجوب، لأنّها أشدّ تأثراً بالأحوال، و لأنّها عورة و ربما تنكشف للرجال، لضيق المكان، و إذا قلنا

بعدم الوجوب فنقول بعدم الاستحباب أيضا. و منهم من طرد الخلاف. و ليست الأنهار العظيمة - ك «جیحون» - في معنى البحر، لأن المقام فيها لا يطول، و الخطر فيها لا يعظم «١».

## مسألة ٥٨:

إشارة

المرأة كالرجل متى خافت على نفسها أو المكابرة على فرجها سقط الفرض عنها، فإن احتاجت إلى المحرم و تعذر، سقط الفرض عنها أيضا، لعدم استطاعتها بدونه. و ليس المحرم شرطا في وجوب الحجّ عليها مع الاستغناء عنه، عند علمائنا، و به قال ابن سيرين و مالك و الأوزاعي و الشافعي و أحمد في إحدى الروايات «٢». قال ابن سيرين: تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به «٣». و قال مالك: تخرج مع جماعة النساء «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٨٣ و قال الشافعي: تخرج مع حرة مسلمة ثقة «١». و قال الأوزاعي: تخرج مع قوم عدول تتخذ سلما تصعد عليه و تنزل، و لا يقربها رجل إلا أنه يأخذ رأس البعير و تضع رجلها [١] على ذراعه «٣». قال ابن المنذر: تركوا القول بظاهر الحديث، و اشترط كل واحد منهم شرطا لا حجة معه عليه «٤». و الأصل في ذلك: أن النبي صلى الله عليه و آله فسير الاستطاعة بالزاد و الراحلة «٥» و قال لعدى بن حاتم: (يوشك أن تخرج الطعينة [٢] من الحيرة يوم تؤم البيت لا- جوار معها لا تخاف إلا الله) [٣] رواه العامة «٨». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من كان صحيحا في بدنه، مخلى سربه، له زاد و راحلة، فهو مـ و مـ ن يسـ طيع الحـ حـ» «٩».

[١] في جميع النسخ الخطية المعتمدة

في التحقيق، و الطبعة الحجرية و المصدر: رجله. و الصحيح ما أثبتناه بدلالة السياق. [٢] أصل الطعينة: الراحلة التي يرحل و يظعن عليها، أي يسار. و قيل للمرأة: طعينة، لأنها تظعن مع الزوج حين ظعن، أو لأنها تحمل على الراحلة إذا ظعنت. النهاية- لابن الأثير- ٣: ١٥٧. [٣] ورد في هامش «ن» هذه الحاشية: قلت: هذا إخبار منه صلوات الله عليه بالمغيبات كما هو جاري عادته، لأن الحيرة لم تفتح في أيام حياته بل بعد انتقاله الى الله تعالى، و هذا إيحاء إلى زمان القائم عليه السلام. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٨٤ و عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تحجّ بغير وليها، قال: «نعم إذا كانت امرأة مأمونة تحجّ مع أخيها المسلم» «١». و في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن المرأة تحجّ بغير محرم، فقال: «إذا كانت مأمونة و لم تقدر على محرم فلا بأس بذلك» «٢». و لأنه سفر واجب، فلا يشترط فيه المحرم، كالمسلمة إذا تخلّصت من أيدي الكفار. و قال أحمد في رواية أخرى: المحرم من السبيل، و إنّ المرأة الموسرة إذا لم يكن لها محرم لا يجب عليها الحجّ- و به قال الحسن البصري و النخعي و إسحاق و ابن المنذر و أصحاب الرأي- فلو لم يكن محرم لم يجز لها الخروج إلا أن يكون بينها و بين مكة مسير ما دون ثلاثة أيام، لما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: (لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله و اليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا معها ذو محرم) «٣». و لأنها أنشأت سفرا في دار الإسلام، فلم يجز بغير محرم، كحجّ التطوع «٤». و الحديث مخصوص بالمتخلصة من أيدي الكفار، فيكون مخصوصا بالحجّ، لا اشتراكهما في الوجوب. و يحمل أيضا على السفر في غير الحجّ الواجب. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٨٥ و نمنع اشتراط المحرم في حجّ التطوع، فإنّ الزوج إذا أذن لزوجته في الحجّ، جاز لها المضى فيه و إن لم يصحبها.

تذنيبات:

المحرم عند المشترطين له هو الزوج أو من تحرم عليه على التأييد إِمّا بنسب أو بسبب مباح كأبيها و ابنها و أخيها من نسب أو رضاع،

لما رووه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا معها أبوها أو ابنها أو زوجها أو ذو محرم منها) «١» «٢». قال أحمد: ويكون زوج أم المرأة محرماً لها يحج بها، ويسافر الرجل مع أم ولد جدّه، فإذا كان أخوها من الرضاعة خرجت معه «٣». وقال في أم امرأته: يكون محرماً لها في حجّ الفرض دون غيره «٤». وأما من لا تحرم عليه مؤبداً فليس بمحرم، كعبيدها وزوج أختها، لأنّهما غير مأمونين عليها، ولا تحرم عليهما مؤبداً، فهما كالأجنبي، قاله أحمد «٥». وقال الشافعي: عبدها محرّم لها، لأنّه مباح له النظر إليها، فكان محرماً لها، كذى رحمها «٦». وهو غلط، فإنّنا نمنع إباحة نظره إليها، وسيأتي [١]. وأمّا أمّ الموطوءة بشبهه أو المزني بها أو ابنتها فليس بمحرم لهما، لأنّ تحريمهما بسبب غير مباح، فلم يثبت به حكم المحرمية، كالتحريم الثابت باللعان، وليس له الخلوة بهما ولا النظر إليهما كذلك.

[١] يأتي في كتاب النكاح، المقدمة الثامنة من مقدّماته. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٨٦ قال أحمد: والكافر ليس محرماً للمسلمة وإن كانت ابنته «١». وقال أبو حنيفة والشافعي: هو محرّم لها، لأنّها محرّمة عليه على التأييد «٢». وقول أحمد لا بأس به في كافر يعتقد حلّها، كالمجوسى. وقال أحمد: يشترط في المحرم أن يكون بالغاً عاقلاً لأنّ الصبي لا يقوم بنفسه قبل الاحتلام فكيف يخرج مع امرأة، ولأنّ المقصود بالمحرم حفظ المرأة، ولا يحصل إلا من البالغ العاقل «٣». ونفقة المحرم في الحجّ عليها، لأنّه من سبيلها، فكان عليها نفقته كالراحلة، فعلى هذا يعتبر في استطاعتها أن تملك زادا وراحلة لها ولمحرمها، فإن امتنع محرّمها من الحجّ معها مع بذلها له نفقته، فهي كمن لا محرم لها. وهل تلزمه إجابتها إلى ذلك؟ عن أحمد روايتان «٤». والصحيح: أنّه لا يلزمه الحجّ معها، لما في الحجّ من المشقة الشديدة والكلفة العظيمة، فلا يلزم أحداً لأجل غيره، كما لم يلزمه أن يحجّ عنها إذا كانت مريضة. ولو مات محرّم المرأة في الطريق، قال أحمد: إذا تباعدت، مضت ففقت الحجّ «٥».

## مسألة ٥٩:

إشارة

لا يجوز للرجل منع زوجته الموسرة من حجّة الإسلام إذا حصلت الشرائط، عند علمائنا- وبه قال النخعي وإسحاق وأبو ثور وأحمد وأصحاب الرأي والشافعي في أصحّ قوليه «٦»- لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَذَكْرَةُ الْفُقَهَاءِ (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٨٧ الله عليه وآله قال: (لا تمنعوا إماء الله عن مساجد الله) «١». ومن طريق الخاصة: رواية محمد بن مسلم- في الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: سألت عن امرأة لم تحجّ ولها زوج وأبى أن يأذن لها في الحجّ فغاب زوجها فهل لها أن تحجّ؟ قال: «لا طاعة له عليها في حجّة الإسلام» «٢». ولأنّه فرض، فلم يكن له منعها منه، كالصوم والصلاة الواجبين. وقال الشافعي في الآخر: له منعها منه، لأنّ الحجّ على التراخي «٣». وهو ممنوع. إذا عرفت هذا، فيستحب أن تستأذنه في ذلك، فإن أذن وإلا خرجت بغير إذنه. وأما حجّ التطوّع فله منعها. قال ابن المنذر: أجمع كلّ من يحفظ عنه من أهل العلم أنّ له منعها من الخروج إلى حجّ التطوّع، لأنّ حقّ الزوج واجب، فليس لها تفويته بما ليس بواجب، كالسيد مع عبده «٤». ولما رواه إسحاق بن عمار عن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن المرأة تذكّر الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٨٨ الموسرة قد حجّت حجّة الإسلام تقول لزوجها: حجّني من مالي، أله أن يمنعها من ذلك؟ قال: «نعم» ويقول لها: حجّي عليك أعظم من حجّك علىّ في هذا «١». وأما الحجّة المنذورة، فإن كانت قد نذرت الحجّ المعين بزمان معيّن حالة خلّوها من الزوج، أو قيدت النذر بزمان معيّن بإذنه لو كانت مزوّجة به، فإنّه ليس له منعها منه، لأنّه واجب عليها، فأشبه حجّة الإسلام. وإن نذرت حال الزوجية به، فإن أذن لها في النذر وكان مطلقاً، فالوجه: أنّه يجوز له منعها في ذلك العام، لأنّه واجب مطلق. ويحتمل عدم المنع، لأنّه أداء الواجب.

تذنيب:

حكم العبد حكم المزوَّج، فإن أعتق فكالملقَّة بائنا، و الأُمَّة المزوَّجَة يشترط في حَجِّها التطوُّع و نذرُه إذن المولى و الزوج.

## مسألة ٦٠:

المعتدة عدَّة رجعية كالزوجة، لأن للزوج الرجوع في طلاقها و الاستمتاع بها، و الحجَّ يمنعه عن ذلك لو راجع، فيقف على إذنه. و لأنَّ الصادق عليه السلام قال: «المطلقة إن كانت صرورة، حَجَّت في عدَّتِها، و إن كانت حَجَّت، فلا تحجَّ حتى تفضى عدَّتِها» (٢). و لها أن تخرج في حَجِّه الإسلام من غير إذن الزوج، لأنَّ الزوجة لها ذلك فالمطلقة أولى، لقول أحدهما عليهما السلام: «المطلقة تحجَّ في عدَّتِها» (٣). أمَّا التطوُّع فليس لها ذلك إلَّا بإذنه، لما تقدَّم. و لما رواه معاوية بن عمَّار عن الصادق عليه السلام، قال: «لا تحجَّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٨٩ المطلقة في عدَّتِها» (١) و حملناه على التطوُّع، جمعا بين الأدلَّة. أمَّا المطلقة طلاقا بائنا فإنَّها تخرج في الواجب و التطوُّع من غير إذن الزوج، لانقطاع سلطنته عليها و صيرورته أجنبيا لا اعتبار بإذنه. و أمَّا المعتدة عدَّة الوفاة فإنَّها تخرج في حَجِّ الإسلام عند علمائنا، لانقطاع العصمة. و لما رواه زرارة- في الصحيح- قال: سألت الصادق عليه السلام عن التي يتوفَّى عنها زوجها أ تحجَّ في عدَّتِها؟ قال: «نعم» (٢). و قال أحمد: لا يجوز لها أن تخرج، و تقدَّم ملازمة المنزل على الحجَّ، لأنَّه يفوت (٣). و الحق: أتباع النقل.

## مسألة ٦١:

لو كان في الطريق عدوٌّ يخاف منه على ماله، سقط فرض الحجَّ، عند علمائنا- و به قال الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين (٤)- لأنَّ بذل المال تحصيل لشرط الوجوب و هو غير واجب، فلا يجب ما يتوقَّف عليه. و في الرواية الأخرى عن أحمد: أنَّهُ لا يسقط فرض الحجَّ، و يجب أن يستناب (٥). و ليس بمعتمد. و لا فرق بين أن يكون المال قليلا أو كثيرا. و يحتمل أن يقال بالوجوب مع القلَّة إذا لم يتضرَّر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٩٠ و لو لم يندفع العدوُّ إلَّا بمال أو خفارة، قال الشيخ رحمه الله: لا يجب، لأنَّه لم تحصل التخليَّة (١). و لو قيل بالوجوب مع إمكان الدفع من غير إجحاف، أمكن، لأنَّه كأثمان الآلات. و لو بذل باذل المطلوب فانكشف العدو، لزمه الحجَّ، و ليس له منع البازل، لتحقق الاستطاعة. أمَّا لو قال البازل: أقبل المال و ادفع أنت، لم يجب. و لا فرق بين أن يكون الذي يخاف منه مسلمين أو كفَّارا. و لو تمكَّن من محاربتهم بحيث لا يلحقه ضرر و لا خوف فهو مستطيع. و يحتمل عدم الوجوب، لأنَّ تحصيل الشرط ليس بواجب. أمَّا لو خاف على نفسه أو ماله من قتل أو جرح أو نهب، لم يجب. و لو كان العدوُّ كفَّارا و قدر الحاج على محاربتهم من غير ضرر، استحَب قتالهم، لينالوا ثواب الجهاد و الحجَّ معا، أمَّا لو كانوا مسلمين، فإنَّه لا يستحب الحجَّ، لما فيه من قتل المسلم، و ليس محرَّما. و لو كان على المرآصد من يطلب مالا، لم يلزمه الحجَّ. و كره الشافعية بذل المال لهم، لأنَّهم يحرضون بذلك على التعرُّض للناس (٢). و لو بعثوا بأمان الحجيج و كان أمانهم موثوقا به، أو ضمن لهم أمير [ما يطلبونه [١] و أمن الحجيج، لزمهم الخروج. و لو وجدوا من ييذرقهم [٢] بأجرة و لو استأجروا لأمنوا غالبا، احتمل وجوب [١] في النسخ الخطيَّة و الحجريَّة:

فانطلقوا به. و هي تصحيف، و ما أثبتناه من فتح العزيز. [٢] البذرقة، فارسي معرَّب: الخفارة. لسان العرب ١٠: ١٤. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٩١ الاستئجار- و هو أحد وجهي الشافعية (١)- لأنَّ بذل الأجرة بذل مال [بحق [١] و المبذوق أهبة الطريق، كالراحلة و غيرها. و يحتمل عدم الوجوب- و هو الوجه الثاني للشافعية (٣)- لأنَّه خسران لدفع الظلم، فأشبهه التسليم إلى الظالم.

## مسألة ٦٢:

يشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بحمل الزاد والماء منها، فإن كان العام عام جدد و خلا بعض تلك المنازل عن أهلها أو انقطعت المياه، لم يلزمه الحج، لأنه إن لم يحمل معه، خاف على نفسه، وإن حمله، لحقته مؤنة عظيمة. وكذلك الحكم لو كان يوجد الزاد والماء فيها لكن بأكثر من ثمن المثل وهو القدر اللائق في ذلك المكان والزمان. وإن جدهما بثمان المثل، لزم التحصيل، سواء كانت الأسعار رخيصة أو غالية إذا وفي ماله. ويحمل منها قدر ما جرت العادة به في طريق مكة كحمل الزاد من الكوفة والماء مرحلتين أو ثلاثا إذا قدر عليه و وجد آلات الحمل. وأما علف الدواب فيشترط وجوده في كل مرحلة. ويشترط أيضا في الوجوب: وجود الرفقة إن احتاج إليها، فإن حصلت له الاستطاعة وحصل بينه وبين الرفقة مسافة لا يمكنه اللحاق أو يحتاج أن يتكلف إما بمناقلة [٢] أو بجعل منزلين منزلا، لم يلزمه الحج تلك السنة، فإن بقي حالته في إزاحة العلة إلى السنة المقبلة، لزمه، وإن مات قبل ذلك لا- يجب أن يحج عنه، فإن فاتته السنة المقبلة ولم يحج، وجب حينئذ أن يحج [١] في النسخ الخطية والحجيرية:

يخفف. وهي تصحيف، وما أثبتناه من فتح العزيز. [٢] مناقلة من النقيض: ضرب من السير، وهو المداومة عليه. الصحاح ٥: ١٨٣٤. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٩٢ عنه، و لو احتاج إلى حركة عنيفة يعجز عنها، سقط في عامه، فإن مات قبل التمكن، سقط.

#### النظر الرابع: في اتساع الوقت

##### مسألة ٦٣:

اتساع الوقت شرط في الوجوب، وهو أن يكمل فيه هذه الشرائط والزمان يتسع للخروج ولحقوق المناسك، فلو حصلت الشرائط وقد ضاق الوقت بحيث لو شرع في السير لم يصل إلى مكة، لم يجب الحج في ذلك العام عند علمائنا- وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين «١»- لأن الله تعالى إنما فرض الحج على المستطيع وهذا غير مستطيع، ولأن هذا يتعدر معه فعل الحج، فكان شرطاً، كالزاد والراحلة. وقال أحمد في الرواية الثانية: إنه ليس شرطاً في الوجوب، وإنما هو شرط للزوم الحج، لأنه عليه السلام فسّر الاستطاعة بالزاد والراحلة «٢». وهو ضعيف وقد سلف «٣». ولو مات حينئذ، لم يقض عنه، ولو علم الإدراك لكن بعد طي المنازل وعجزه عن ذلك، لم يجب، ولو قدر، وجب. تتمه تشتمل على مسائل: الأولى: هذه الشرائط التي ذكرناها منها ما هو شرط في الصحة والوجوب، وهو: العقل، لعدم الوجوب على المجنون وعدم الصحة منه، ومنها ما هو شرط في الصحة دون الوجوب، وهو: الإسلام، فإن الكافر يجب عليه الحج وغيره من فروع العبادات عند علمائنا أجمع، وبه قال الشافعي في تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٩٣ أحد الوجهين. وفي الآخر: إنه غير واجب عليه. وجعل الإسلام شرطاً في الوجوب. وبه قال أبو حنيفة «١». لنا: عموم قوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ «٢» والعارض- وهو الكفر- لا يصلح للمانعية، كما لا يمنع من الخطاب بالإسلام. واحتجاج أبي حنيفة: بأن الكافر إما أن يجب عليه حال كفره أو بعد إسلامه، والأول باطل، لأنه لو وجب عليه، لصح منه، وإلا لزم التكليف بالمحال، والثاني باطل، لقوله عليه السلام: (الإسلام يجب ما قبله) «٣». وهو غلط، لأن الوجوب حالة الكفر يستلزم الصحة العقلية، أما الشرعية فإنها موقوفة على شرط هو قادر عليه وهو: الإسلام، فكان كالمحدث المخاطب بالصلاة. إذا عرفت هذا، فلو أحرم وهو كافر، لم يصح إحرامه، فإذا أسلم قبل فوات الوقوف بالمشعر، وجب عليه الرجوع إلى الميقات وإنشاء الإحرام منه، وإن لم يتمكن، أحرم من موضعه، ولو أسلم بعد فوات الوقوف بالمشعر، وجب عليه في المقبل.

##### مسألة ٦٤:

المرتد إذا كان قد حجّ حالة إسلامه ثم حصل الارتداد بعد قضاء مناسكته، لم يعد الحجّ بعد التوبة- و به قال الشافعي «٤»- لما رواه العامة من قوله صلى الله عليه وآله، لما سئل أحجبتنا هذه لعامنا أم للأبد؟ فقال: «للابد» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٩٤ و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: «من كان مؤمنا فحجّ ثم أصابته فتنة فكفر ثم تاب يحسب له كلّ عمل صالح عمله و لا يبطل منه شيء» «١». و لأنه أوقع الحجّ بشروطه، فخرج عن العهدة، لعدم وجوب التكرار. و تردّد الشيخ رحمه الله، و قوى الإعادة «٢» و جزم بها أبو حنيفة «٣»، لقوله تعالى و مَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ «٤». و هو ممنوع، فإنّ الإحباط مشروط بالموافاة.

تذنيب:

المخالف إذا حجّ على معتقده و لم يخلّ بشيء من أركان الحجّ، لم تجب عليه الإعادة، لأنّ الصادق عليه السلام سئل عن رجل حجّ و هو لا يعرف هذا الأمر ثم منّ الله عليه بمعرفته و الدينونة به تجب عليه حجّة الإسلام أو قد قضى فريضة؟ قال: «قد قضى فريضة، و لو حجّ كان أحبّ إليّ» «٥». الحديث.

[تذنيب آخر:

لو أحرّم ثم ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام، كان إحرامه باقيا و بنى عليه. و للشافعي وجهان: أحدهما: الإبطال «٦». و ليس بجيد، لأنّ الإحرام لا يبطل بالموت و الجنون، فلا يبطل بالردة. و منها: ما هو شرط في الوجوب دون الصحة، و هو: البلوغ و الحرّية و الاستطاعة و إمكان المسير، لأنّ الصبي و المملوك و من ليس معه زاد و لا راحلة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٩٥ و ليس بمخلّي السرب و لا يمكنه المسير لو تكلفوا الحجّ لصحّ منهم و إن لم يكن واجبا عليهم و لا يجزئهم عن حجّة الإسلام.

## مسألة ٦٥:

إشارة

جامع الشرائط إذا قدر على المشى، كان المشى أفضل من الركوب مع عدم الضعف عن أداء الفرائض، و لو خاف الضعف عن إكمال الفرائض و استيفاء الشرائط و الدعاء، كان الركوب أفضل، لقول الصادق عليه السلام: «ما عبد الله بشيء أشدّ من المشى و لا أفضل» «١». و سئل الصادق عليه السلام عن فضل المشى، فقال: «الحسن بن عليّ عليهما السلام قاسم ربّه ثلاث مرّات حتى نعلا و نعلا و ثوبا و ثوبا و دينار و دينار، و حجّ عشرين حجّة ماشيا على قدمه» «٢». و قد روى أنّ الصادق عليه السلام سئل: الركوب أفضل أم المشى؟ فقال: «الركوب أفضل من المشى لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ركب» «٣». و هو محمول على التفصيل الذي ذكرناه، لما روى عنه عليه السلام أى شيء أحبّ إليك نمشى أو نركب؟ فقال: «تركبون أحبّ إليّ، فإنّ ذلك أقوى على الدعاء و العبادة» «٤».

تذنيب:

لو نذر أن يحجّ حجّة الإسلام ماشيا، وجب عليه الوفاء به مع القدرة، لأنه نذر في طاعة، و لو عجز عن المشى، وجب الركوب. و لو نذر أن يحجّ ماشيا غير حجّة الإسلام، فإن قيده بوقت، تعيّن مع القدرة، فإن عجز في تلك السنة، احتمل وجوب الركوب مع القدرة، و عدمه، للعجز عن النذر فيسقط، و لو لم يكن مقيدا، توقّع الممكنة.

## مسألة ٦٦:



إذا كملت شرائط الحج فأهمل، أثم، فإن حجَّ في السنة المقبلة، برئت ذمته، ويجب عليه المبادرة على الفور ولو مشياً. وإن مات، وجب أن يخرج عنه حجَّ الإسلام و عمرته من صلب المال، ولا تسقط بالموت عند علمائنا أجمع - وبه قال الحسن و طاوس و الشافعي «١» - لما رواه العاصم عن ابن عباس أن امرأة سألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ أَبِيهَا مَاتَ وَ لَمْ يَحْجِجْ، قَالَ: (حَجَّيْ عَنْ أَبِيكَ) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه سماعة بن مهران، قال: سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجَّة الإسلام و لم يوص بها و هو موسر، فقال: «يحج عنه من صلب ماله لا يجوز غير ذلك» «٣». و لأنه حق استقرَّ عليه تدخله النيابة فلم يسقط بالموت كالدين. و قال أبو حنيفة و مالك: تسقط بالموت، فإن وصَّى بها، فهي من الثلث - و به قال الشعبي و النخعي - لأنها عبادة بدنية تسقط بالموت، كالصلاة «٤». و الفرق: أن الصلاة لا تدخلها النيابة.

## مسألة ٦٧:

إشارة

و في وجوب الاستتجار من البلد الذي وجب على الميت الحج فيه إما من بلده أو من الموضع الذي أيسر فيه قولان: أحدهما هذا، و به قال الحسن البصري و إسحاق و مالك في النذر «٥». و الثاني: أنه يجب من أقرب الأماكن إلى مكة و هو الميقات - و به قال تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٩٧ الشافعي «١» - و هو الأقوى عندي، لأن الواجب أداء المناسك في المشاعر المخصصة، و لهذا لو خرج بنية التجارة ثم جدَّ نية الحج عند المواقيت، أجزأه فعله، فعلمنا أن قطع المسافة غير مطلوب للشرع. و لما رواه حريز بن عبد الله عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل أعطى رجلاً حجَّه يحج عنه من الكوفة فحج عنه من البصرة، قال: «لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تمَّ حجَّه» «٢». و سأل علي بن رثاب، الصادق عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه حجَّة الإسلام فلم يبلغ جميع ما ترك إلا خمسين درهماً، قال: «يحج عنه من بعض المواقيت الذي وقت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَرَبٍ» «٣» و لم يستفصل الإمام عليه السلام في الجواب هل يمكن أن يحج بها من أبعد من الميقات أم لا؟ احتج الآخرون: بأن الحجَّ وجب على الميت من بلده فوجب أن ينوب عنه منه، لأنَّ القضاء يكون على وفق الأداء، كقضاء الصلاة و الصيام «٤». و نحن نمنع الوجوب من البلد، و إنما ثبت اتفاقاً، و لهذا لو اتفق له اليسار في الميقات، لم يجب عليه الرجوع إلى بلده لإنشاء الإحرام منه، فدلَّ على أن قطع المسافة ليس مراداً للشارع.

تذنيات:

لو كان له موطنان، قال الموجبون للاستتابة من بلده: يستتاب من أقربهما «٥». فإن وجب عليه الحجَّ بخراسان و مات ببغداد، أو وجب عليه تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٩٨ ببغداد فمات بخراسان، قال أحمد: يحج عنه من حيث وجب عليه لا من حيث موته «١». و يحتمل أن يحج عنه من أقرب المكانين، لأنه لو كان حياً في أقرب المكانين لم يجب عليه الحجَّ من أبعد منه فكذا نائبه. فإن خرج للحجَّ فمات في الطريق، حجَّ عنه من حيث مات، لأنه أسقط بعض ما وجب عليه، فلم يجب ثانياً، و كذا إن مات نائبه استتيب من حيث مات كذلك. قال أحمد: و لو أحرم بالحجَّ ثم مات، صحَّت النيابة عنه فيما بقى من النسك، سواء كان إحرامه لنفسه أو لغيره، لأنها عبادة تدخلها النيابة، فإذا مات بعد فعل بعضها، قضى عنه باقيها، كالزكاة «٢». و لو لم يخلف تركه نفى بالحجَّ من بلده، حجَّ عنه من حيث تبلغ، و إن كان عليه دين لآدمي، تحاصاً، و يؤخذ للحجَّ حصته فيستأجر بها من حيث تبلغ. و لو أوصى أن يحج عنه و لم تبلغ النفقة، قال أحمد: يحج عنه من حيث تبلغ النفقة للراكب من غير مدينته، لقوله عليه السلام: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) «٣». و لأنه قدر على أداء بعض الواجب فلزمه، كالزكاة «٤». و عنه رواية أخرى أن الحجَّ يسقط عمَّن عليه دين، لأنَّ حقَّ الآدمي المعين

أولى بالتقديم «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٩٩ وهو باطل، لقوله عليه السلام: (دين الله أحق أن يقضى) «١». و لو أوصى بحج تطوع بثلث ماله فلم يف الثلث بالحج من بلده، حج به من حيث يبلغ. ويستتاب عن الميت ثقة بأقل ما يوجد إلا أن يرضى الورثة بزيادة أو يكون قد أوصى بشيء فيجوز ما أوصى به ما لم يزد على الثلث.

#### مسألة ٤٨:

إذا أوصى أن يحج عنه فيما أن يكون بحج واجب أو مندوب، أو لا يعلم وجوبه و ندبه، فإن كان بواجب فلا يخلو إما أن يعين قدرا أو لا، وإن عيّن فإن كان بقدر اجرة المثل، أخرجت من الأصل، وإن زادت عن اجرة المثل، أخرجت اجرة المثل من الأصل و الباقي من الثلث، وإن لم يعين، أخرجت اجرة المثل من أصل المال. وإن كان مندوبا، أخرج ما يعينه من الثلث إن عيّن قدرا، وإلا اجرة المثل، وإن لم يعلم، أخرج من الثلث اجرة المثل أو ما عينه، حملا للإطلاق على الندب، لأصالة البراءة. و لو أوصى بالحج عنه دائما، حج عنه بقدر ثلث ماله إما مرة واحدة أو أزيد. و لو أوصى بالحج و لم يبلغ الثلث قدر ما يحج عنه من أقرب الأماكن و لم يوجد راغب فيه و كان عليه دين، صرف في الدين، فإن فضل منه فضله أو لم يكن دين، فالأولى الصدقة به، لخروجه بالوصية عن ملك الورثة. و يحتمل صرفه إلى الميراث، لأنه لما تعذر الوجه الموصى به رجع إلى الورثة كأنه لا وصية.

#### مسألة ٤٩:

من مات قبل الحج فيما أن يكون قد وجب عليه الحج أو تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٠٠ لا، فإن كان قد وجب عليه الحج فيما أن يكون قد استقر عليه أو لا، فإن كان قد استقر عليه أولا ثم أهمل و تمكّن من الإتيان به و لم يفعل، وجب عليه القضاء، لما رواه الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام قال: «يقضى عن الرجل حجة الإسلام من جميع ماله» «١». و إن لم يكن قد استقر عليه بل حال ما تحقق الوجوب أدركته الوفاة، فإنه يسقط عنه فرض الحج، و لا يجب الاستئجار، و كذا لو لم يجب عليه الحج لم يجب الاستئجار، لكن يستحب فيهما خصوصا الأبوين، رواه العامة «٢»، لأن النبي صلى الله عليه و آله أمر أبا رزين فقال: (حج عن أبيك و اعتمر) «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه عمّار بن عمير، قال: قلت للصادق عليه السلام: بلغني عنك أنك قلت: لو أن رجلا مات و لم يحج حجة الإسلام فأحج عنه بعض أهله أجزأ ذلك عنه، فقال: «أشهد على أبي أنه حدّثني عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه أتاه رجل فقال: يا رسول الله إنّ أبي مات و لم يحج حجة الإسلام، فقال: حج عنه فإنّ ذلك يجزئ عنه» «٤». و في الصحيح عن معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال و لم يحج حجة الإسلام فأحج عنه بعض إخوانه هل يجزئ عنه؟ أو هل هي ناقصة؟ فقال: «بل هي حجة تامة» «٥». و لو أراد أن يحج عن أبويه، قال أحمد: ينبغي أن يقدم الحج عن الام، لأنها مقدّمة في البر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٠١ قال أبو هريرة: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه و آله، فقال: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (أبوك) «١». و لو كان الحج واجبا على الأب دونها، بدأ به، لأنه واجب فكان أولى من التطوع «٢».

#### مسألة ٧٠:

إشارة

من وجب عليه الحج فخرج لأدائه فمات في الطريق، فإن لم يفترط بالتأخير بل خرج حاله و وجوب الحج، لم يجب إخراج شيء من تركته في الحج، سواء دخل الحرم و أحرم أو لا. و إن كان الحج قد استقر في ذمته بأن وجب عليه الحج في سنة فلم يخرج فيها و أخر

إلى سنة أخرى فخرج فمات في الطريق، فإن كان قد أحرم و دخل الحرم فقد أجزأه عما وجب عليه، و سقط الحج عنه، سواء كان وجب عليه الحج عن نفسه أو عن غيره بأن استؤجر للحج فمات بعد الإحرام و دخول الحرم، و تبرأ أيضا ذمة المنوب، و إن مات قبل ذلك، و جب أن يقضى عنه من صلب ماله. و قال أحمد: يستأجر عنه عما بقي من أفعاله «٣». و لم يفصل كما فصلناه. و نحن اعتمدنا في ذلك على ما رواه الخاصة عن أهل البيت عليهم السلام: روى بريد بن معاوية العجلي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل خرج حاجًا و معه جمل و نفقة و زاد فمات في الطريق، فقال: «إن كان ضرورة فمات في الحرم فقد أجزأت عنه حجة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٠٢ الإسلام، و إن مات قبل أن يحرم و هو ضرورة جعل جملة و زاده و نفقته في حجة الإسلام، فإن فضل من ذلك شيء فهو لورثته» قلت: أ رأيت إن كانت الحجة تطوعًا فمات في الطريق قبل أن يحرم لمن يكون جملة و نفقته و ما تركه؟ قال: «لورثته إلا أن يكون عليه دين فيقضى دينه، أو يكون أوصى بوصية فينفذ ذلك لمن أوصى و يجعل ذلك من الثلث» «١».

تذنيب:

استقرار الحج في الذمة يحصل بالإهمال بعد حصول الشرائط بأسرها و مضى زمان جميع أفعال الحج، و يحتمل مضى زمان يتمكن فيه من الإحرام و دخول الحرم.

[تذنيب آخر:

الكافر يجب عليه الحج على ما تقدّم، و لا يصح منه قبل الإسلام، فإن وجد الاستطاعة حالة الكفر فلم يحج و مات، أثم، و لم يقض عنه، و لو أسلم، و جب عليه الإتيان به إن استمرت الاستطاعة، و لو فقدت بعد إسلامه، لم يجب عليه بالاستطاعة السابقة حال كفره، و لو فقد الاستطاعة بعد الإسلام و مات قبل عودها، لم يقض عنه، و لو أحرم حال كفره، لم يعتد به، و أعاده بعد الإسلام، و لو استطاع المرتد حال ردّته، و جب عليه و صحّ منه إن تاب، و لو مات أخرج من صلب تركته و إن لم يتب على إشكال.

#### مسألة ٧١:

من وجب عليه حجة الإسلام فنذر الإتيان بها صحّ نذره، لأنّ متعلّقه طاعة، و لا يجب عليه الإتيان بحجة أخرى، و فائدة النذر: وجوب الكفارة لو أهمل. و لو نذر حجة أخرى و جب عليه النذر مغايرًا لحجة الإسلام. و لو أطلق النذر و لم ينو حجة الإسلام و لا المغايرة، و جب عليه حجّ آخر غير حجة الإسلام، و لا تجزئ إحداهما عن الأخرى. و قال بعض علمائنا: إن حجّ و نوى النذر أجزأ عن حجة الإسلام، و إن تذكره الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٠٣ نوى حجة الإسلام، لم يجز عن النذر «١»، لما رواه رفاعه بن موسى - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله هل يجزئه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال: «نعم» «٢». و لا دلالة فيه، لاحتمال أن يقصد بالنذر حجة الإسلام.

#### مسألة ٧٢:

لو نذر الحجّ ماشيًا، انعقد نذره، و وجب المشى إلى بيت الله تعالى، و أداء المناسك، فلو احتاج إلى عبور نهر عظيم في سفينة، قيل: يقوم في السفينة «٣». و الوجه: الاستحباب. و لو ركب طريقه بأسرها مختارًا، قضاه إلا أن يكون معذورًا بعجز و شبهه، فيركب و لا شيء عليه. و لا يسقط عنه الحج لأنّ نذر الحج ماشيًا نذر للمركب فيستلزم نذر أجزائه، و بالعجز عن البعض لا يسقط الباقي، لما رواه رفاعه بن موسى - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله، قال: «فليمش» قلت: فإنّه

تعب، قال: «إذا تعب ركب» (٤). و لو ركب البعض مختاراً و مشى البعض، قال بعض علمائنا: يجب القضاء ماشياً، لإخلاقه بالصفة «٥». و قال بعضهم: يقضى و يمشى فى القضاء ما ركب و يركب فيه ما مشاةً أولاً «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٠٤ و لو عجز عن المشى، قال بعض علمائنا: يركب و يسوق بدنة «١»، لما رواه ذريح المحاربى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحجّن ماشياً، فعجز عن ذلك فلم يطقه، قال: «فليركب و ليسق الهدى» «٢». و قال بعض علمائنا: يركب و لا هدى عليه «٣». و قال بعضهم: إن كان النذر مطلقاً، توقع المكنة، و إن كان مقيداً، سقط، للعجز عن فعل ما نذره «٤».

### مسألة ٧٣:

إشارة

لو مات و عليه حجة الإسلام و اخرى مندورة مستقرتان، و جب أن يخرج عنه من صلب ماله اجرة الحجتين، لأنهما كالدين. و للشيخ- رحمه الله- قول: إن حجة الإسلام تخرج من أصل المال، و ما نذره من الثلث «٥»، لوجوب تلك بالأصل و وجوب هذه بالعرض، لأنها كالمترع بها، فأشبهت النذب. و لما رواه ضريس بن أعين، أنه سأل الباقر عليه السلام عن رجل عليه حجة الإسلام و نذر فى شكر ليحجّن رجلاً، فمات الرجل الذى نذر قبل أن يحج حجة الإسلام و قبل أن يفى لله بنذره، فقال: «إن كان ترك مالا، حج عنه حجة الإسلام من جميع ماله، و يخرج من ثلثه ما يحج به عنه للنذر، و إن لم يكن ترك مالا إلا بقدر حجة الإسلام، حج عنه حجة الإسلام فى ما ترك، و حج عنه وليه النذر، فإنما هو دين عليه» «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٠٥ قال الشيخ: قوله عليه السلام: «فليحج عنه وليه ما نذر» على جهة التطوع و الاستحباب دون الفرض و الإيجاب «١». و الوجه: ما تقدم.

تذنيب:

لو أوصى بحج و غيره من الطاعات، فإن كان فيها واجب، قدم، و لو كان الجميع واجبا و قصرت التركة، بسطت على الجميع بالحصص، فإن لم يمكن الاستئجار بما جعل فى نصيب الحج، صرف فى الباقي. و قال بعض علمائنا: يقدم الحج «٢»، لأولويته، و للرواية [١]. و الوجه: ما قلناه.

[تذنيب آخر:

لو أوصى أن يحج عنه عن كل سنة بمال معين، فلم يسع ذلك القدر للحجة، جعل مال سنتين لسنة، و لو قصر، جعل نصيب ثلاث سنين، و هكذا، لما رواه إبراهيم بن مهزيار، قال: كتب إليه على بن محمد الحصينى [٢] أن ابن عمى [٣] أوصى أن يحج عنه بخمسة عشر ديناراً فى كل سنة فليس يكفى، فما تأمر فى ذلك؟ فكتب عليه السلام «يجعل حجتين حجة، فإن الله تعالى عالم بذلك» «٦».

### مسألة ٧٤:

لو كان عنده وديعة و مات صاحبها و عليه حجة الإسلام و عرف أن الورثة لا يؤدون الحجة عنه، فليستأجر من يحج عنه، و ليدفع الوديعة فى الإجارة بأجرة المثل، لأنه مال خارج عن الورثة، و يجب صرفه فى الحج، [١] أى: رواية ضريس بن أعين، التى تقدمت آنفاً. [٢] فى التهذيب: الحصينى. [٣] فى النسخ الخطية و الحجرية: عمر. و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٠٦ فليصرف فيه. و لما رواه بريد العجلي- فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل استودعنى مالا

فهلك و ليس لولده شيء و لم يحج حجة الإسلام، قال: «حج عنه، و ما فضل فأعطهم» (١). إذا ثبت هذا، فإنما يسوغ له ذلك بشروط: أ- علمه بأن الورثة لا يحجون عنه إذا دفع المال إليهم. ب- أمن الضرر، فلو خاف على نفسه أو ماله، لم يجز له ذلك. ج- أن لا يتمكن من الحاكم، فإن تمكن منه بأن يشهد له عدلان عنده بذلك أو بغير ذلك من الأسباب بثبوت الحج في ذمته و امتناع الورثة من الاستئجار، لم يجز له الاستقلال به، و لو عجز عن إثبات ذلك عند الحاكم، جاز له الاستبداد بالاستئجار.

### مسألة ٧٥:

إذا نذر الحج مطلقاً، لم يتعين الفور، بل يجوز التأخير إلى أن يغلب على الظن الوفاء لو لم يفعله، فإن مضى زمان يمكنه فيه فعل الحج و لم يفعله حتى مات، وجب أن يقضى عنه من أصل التركة، لأنه قد وجب عليه بالنذر، و استقر بمضى زمان التمكن، و لا يسقط عنه بعدم وجوب الفورية. أما لو منعه مانع عن الفورية، فإنه يصبر حتى يزول المانع فإن مات قبل زوال المانع، لم يجب القضاء عنه، لفوات شرط الوجوب، و هو: القدرة. و لو عين الوقت فأخل مع القدرة، قضى عنه. و إن منعه عارض - كمرض أو عدو - حتى مات، لم يجب قضاؤه عنه. و لو نذر الحج أو أفسد حجاً و هو معسوب، فالأقرب وجوب الاستنابة، كحجة الإسلام.

### مسألة ٧٦:

إشارة

لا يجوز لمن وجب عليه الحج و استقر أن يحج تطوعاً و لا نذراً لم يتضيق وقته، فإن أحرم بتطوع، قال الشيخ رحمه الله: يقع عن حجة الإسلام (١). و به قال الشافعي و أحمد، و هو قول ابن عمر و أنس، لأنه أحرم بالحج و عليه فرضه فوقع عن فرضه كالمطلق (٢). و قال مالك و الثوري و أبو حنيفة و إسحاق و ابن المنذر: يقع ما نواه. و هو رواية أخرى عن أحمد (٣). و التحقيق أن نقول: إن كان قد وجب عليه و استقر، لم يجزئه عن أحدهما. أما عن حج الإسلام: فلائنه لم ينوه. و أما عن حج التطوع: فلائنه لم يحصل شرطه، و هو: خلؤ الذمة عن حج واجب. و إن كان الحج لم يجب عليه، وقع عن التطوع.

تذنيب:

لو كان عليه حجة مندورة فأحرم بتطوع، لم يصح. و هل يقع عن المندورة؟ الأقرب: المنع، لأن المندورة واجبة، فهي كحجة الإسلام. و قال أحمد: يقع عن المندورة، لأنها واجبة، فهي كحجة الإسلام (٤).

[تذنيب آخر:

العمرة كالحج فيما ذكرنا، لأنها أحد النسكين، فأشبهت الآخر.

### مسألة ٧٧:

إشارة

لو نذر الحج فإن أطلق الزمان، صح النذر، سواء كان قد تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٠٨ استقر عليه حجة الإسلام أو لا، لعدم الفورية فيه على الأقوى. و إن قيد النذر بزمان، فإن لم يكن جامعاً لشروط حجة الإسلام، انعقد نذره و إن كان صرورة. ثم إن

استطاع بعد ذلك ففى وجوب تقديم حجة الإسلام نظر أقربيه: المنع، لأن الزمان قد استحق صرفه بالندر إلى غير حجة الإسلام، فلو قدم حجة النذر، أجزأ إن لم نوجب تقديم حجة الإسلام، وإن أوجبنا التقديم، احتمل البطلان و وقوع الحج عن حجة الإسلام على ما تقدم البحث فيه. و مع إطلاق الزمان فى النذر لو كان مستطيعا، وجب أن يبدأ بحجة الإسلام، و كذا لو تجددت الاستطاعة قبل فعل المنذورة.

تذنيب:

لو أحرمت بالمنذورة من عليه حجة الإسلام فووقت عن حجة الإسلام- كما اختاره بعض علمائنا «١»- لم تسقط المنذورة- و هو قول ابن عمر و أنس و عطاء و أحمد «٢»- لأنها حجة واحدة، فلا تجزئ عن حجتين، كما لو نذر حجتين فحج واحدة. و قال أحمد فى رواية أخرى عنه: إنها تجزئ عن المنذورة، لأنه قد أتى بالحجة ناويا بها نذره، فأجزأته، كما لو كان ممن أسقط فرض الحج عن نفسه، و هذا كما لو نذر صوم يوم قدوم فلان، فقدم فى يوم من رمضان، فنواه عن فرضه و نذره «٣». و هو قول ابن عباس و عكرمة «٤». و روى سعيد بإسناده عن ابن عباس و عكرمة أنهما قالا فى رجل نذر أن يحج و لم يكن حج الفريضة، قال: يجزئ لهما جميعا «٥». و سئل عكرمة عن ذلك، فقال: يقضى حجة عن نذره و عن حجة الإسلام، أ رأيتم لو أن رجلا نذر أن يصلّى أربع ركعات فصلّى العصر أ ليس تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٠٩ ذلك يجزئه من العصر و من النذر؟ قال: و ذكرت قولى لابن عباس، فقال: أصبت و أحسنت «١». و قد روى علماؤنا مثل ذلك عن الصادق «٢» عليه السلام، و قد سلف

### المطلب الثانى: فى شرائط باقى أقسام الحج.

#### إشارة

و فيه بحثان:

#### [البحث الأول:

#### إشارة

فى شرائط حج النذر و شبهه

#### مسألة ٧٨:

يشترط فى انعقاد النذر و اليمين و العهد: التكليف و الحرّية و الإسلام و إذن الزوج خاصه، فلا ينعقد نذر الصبى و إن كان مراهقا، و لا المجنون المطبق، و لا من يأخذه أدوارا إذا وقع حالة جنونه، و لا السكران و لا المغمى عليه و لا الساهى و لا الغافل و لا النائم و لا العبد إلّا بإذن مولاه، فإن أذن له فى النذر، لم يكن له منعه، و لا الزوجة إلّا بإذن الزوج، و مع إذنه فى النذر ليس له منعها منه. و للأب حلّ يمين الولد. و لو نذر الكافر، لم ينعقد نذره و إن أسلم. و لا يشترط فى النذر شرائط حجة الإسلام، لأن غير المستطيع بالزاد و الراحلة ينعقد نذره، و كذا المريض، و إذا صحّ النذر، وجب الوفاء به إن قيده بوقت، و إلّا لم يجب الفور. نعم لو تمكّن بعد وجوبه و مات، لم يأنم، و يقضى من صلب التركة. و لو كان عليه حجة الإسلام، قسّمت التركة بينهما، لتساويهما فى الوجوب، و لو اتسعت لإحداهما خاصية، قدمت حجة الإسلام، لأنّ وجوبها بالأصالة. و لو لم يتمكّن من أدائها و مات، سقط النذر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١١٠ و لو قيده بوقت فأخلّ به مع القدرة، أثم، و قضى عنه- لو مات- من صلب المال، و لو أخلّ لا مع القدرة

لمرض و عدوّ و شبههما، سقط. و لو نذر أو أفسد و هو معضوب، قيل: وجبت الاستنابة «١».

### البحث الثاني: في شرائط النيابة

#### مسألة ٧٩:

يشترط في النائب: كمال العقل و إسلام النائب و المنوب عنه و عدم شغل ذمته بحجّ واجب، فلا تصح نيابة المجنون و لا الصبي غير المميّز، لارتفاع تحقّق القصد منهما. و لو كان الصبي مميّزاً، قيل «٢»: لا يصح أن يكون نائباً، لأنّه ليس بمكلّف، فلا تصحّ منه العبادة و لا نيّة القربة، و لأنّه يعلم من نفسه أنّه غير مكلّف و لا مؤاخذ بما يصدر عنه، فلا تحصل الثقة بأفعاله. و قيل «٣»: تصحّ، لأنّ حجّه عن نفسه صحيح فكذا عن غيره. و يحتمل الفرق، لأنّ الصحة لا تقتضى الإجزاء فجاز أن تكون النيابة غير مجزئة، كما لا تجزئ المباشرة عن حجّة الإسلام.

#### مسألة ٨٠:

الإسلام شرط في النائب، فلو حجّ الكافر عن غيره الكافر أو المسلم، لم يصح، سواء استؤجر أو استناب من غير إجارة، أو تطوّع بالتبرّع، لأنّه لا تصحّ منه نيّة القربة التي هي شرط في صحة الفعل. و كذا هو شرط في المنوب عنه، فليس للمسلم أن يحجّ عن الكافر، لقوله تعالى ما كان لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ «٤». و لأنّ ثواب الحج مقارن للتعظيم و الإجلال، و هو ممتنع في حقّ الكافر، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١١١ لاستحقاقه في الآخرة الخزي و العذاب و الاستخفاف، و إذا انتفى استحقاق الثواب، انتفى ملزومه و هو صحة الفعل عنه.

#### مسألة ٨١:

قال الشيخ رحمه الله: لا يجوز لأحد أن يحجّ عن غيره إذا كان مخالفاً له في الاعتقاد، إلّا أن يكون أباه، فإنّه يجوز له أن يحجّ عنه «١». و منع ابن إدريس هذا الاستثناء، و قال: لا يجوز أن يحجّ عن المخالف سواء كان أباه أو غيره «٢». و الشيخ- رحمه الله- عوّل على ما رواه وهب بن عبد ربه- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: أ يحجّ الرجل عن الناصب؟ قال: «لا» قلت: فإن كان أبي؟ قال: «إن كان أبوك [١] فنعم» «٤» و الاحتجاج بالرواية أولى. و لاشتمال ذلك على البرّ بالأبوين. إذا عرفت هذا، فالرواية مخصوصة بالناصب، و هو الذي يتظاهر بالعداوة لأهل البيت عليهم السلام، و قول الأصحاب أعمّ، لأنّ الذي يستحقّ به الثواب الدائم هو الإيمان، فغير المؤمن لا- يستحقّ ثواباً. أمّا المخالف فيجوز أن ينوب عن المؤمن، و يجزئ عن المنوب إذا لم يخلّ بركن، لأنّها تجزئ عنه، و لا تجب عليه الإعادة لو استبصر، فدلّ ذلك على أنّ عبادته معتبرة في نظر الشرع يستحقّ بها الثواب إذا رجع إلى الإيمان إلّا الزكاة، لأنّه دفعها إلى غير مستحقّها. و يدلّ على ذلك كله: ما رواه بريد بن معاوية العجلي عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل حجّ و هـ و لا يعرف هـ ماذا الأهمر، ثم مـ من الله عليه [١] «أبوك» مرفوعاً على تقدير: كان

أبوك ناصباً. و في المصدر: «أباك». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٢ بمعرفته و الدينونة به، عليه حجّة الإسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: «قد قضى فريضته، و لو حجّ لكان أحبّ إليّ». قال: و سألته عن رجل و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب منذ برهه «١» من الله عليه بمعرفة هذا الأمر يقضى حجّة الإسلام؟ فقال: «يقضى أحبّ إليّ» و قال: «كلّ عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عرفه الولاية، فإنّه يؤجر عليه إلّا الزكاة، فإنّه يعيدها، لأنّه قد وضعها في غير مواضعها، لأنّها لأهل الولاية، و أمّا الصلاة و الحجّ و الصيام فليس عليه قضاء» «٢».

## مسألة ٨٢:

يشترط في النائب خلوّ ذمته عن حجّ واجب عليه بالأصالة أو بالنذر أو الاستتجار أو الإفساد، فلو وجب عليه حجّ بسبب أحد هذه، لم يجز له أن ينوب عن غيره إلّا بعد أداء فرضه، لما رواه العامة عن ابن عباس أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: (من شبرمة؟) قال: قريب لى، قال: (حججت قط؟) قال: لا، قال: (فاجعل هذه عن نفسك ثم احجج عن شبرمة) «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه سعد بن أبي خلف - فى الصحيح - عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن الرجل الضرورة يحجّ عن الميت؟ قال: «نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحجّ به عن نفسه، فإن كان له ما يحجّ به عن نفسه فليس يجزئ عنه حتى يحجّ من ماله، وهى تجزئ عن الميت إن كان للضرورة مال وإن لم يكن له مال» «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٧، ص: ١١٣ ولأنّ ذمته مشغولة بصرف الزمان فى الحجّ عن نفسه فلا يجوز صرفه فى غيره، لاستلزامه ترك الواجب، لتضادّهما.

## مسألة ٨٣:

لو وجب عليه حجّ الإسلام واستقرّ بأن مضى زمان يمكنه إيقاعه فيه فأهمل، أو لم يستقرّ بأن كملت الشرائط فى ذلك العام فحجّ عن غيره استتجاراً أو نيابة، لم يصح حجّه عن غيره، ولا تقع النيابة عن نفسه، بل يقع باطلاً، قاله الشيخ «١» رحمه الله - و به قال أبو بكر بن عبد العزيز، وهو مروى عن ابن عباس «٢» - لأنّ الحجّ لا يقع عن نفسه، لعدم نيّته، ولا عن غيره، لوجوب صرف هذا الزمان إلى حجّه، فكان صرفه إلى حجّ غيره منهياً عنه، والنهى فى العبادات يدلّ على الفساد. ولأنّه لما كان من شرط طواف الزيارة تعيين النيّة، فمتى نواه لغيره لم يقع لنفسه، ولهذا لو طاف حاملاً لغيره لم ينو لنفسه، لم يقع عن نفسه. و لرواية سعد، فإنّ قول الكاظم عليه السلام: «فإن كان له ما يحجّ به عن نفسه فليس يجزئ عنه حتى يحجّ من ماله» «٣». و لما رواه إبراهيم بن عقبة، قال: كتبت إليه أسأله عن رجل ضروره لم يحجّ قطّ حجّ عن ضروره لم يحجّ قطّ أ تجزئ كلّ واحد منهما تلك الحجّة عن حجّة الإسلام أو لا؟ بين لى ذلك يا سيدى إن شاء الله، فكتب عليه السلام: «لا يجوز ذلك» «٤». قال الشيخ: إنّه محمول على أنّه إذا كان للضرورة مال فإنّ تلك الحجّة لا تجزئ عنه «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٧، ص: ١١٤ و قال الأوزاعى و الشافعى و أحمد فى إحدى الروایتين و إسحاق: يقع إحرامه و حجّه عن نفسه عن حجّة الإسلام، لحديث شبرمة، ولأنّه حجّ عن غيره قبل الحجّ عن نفسه، فلم يقع عن الغير، كما لو كان صبيّاً «١». و حديث شبرمة لا دلالة فيه، لأنّه لم يعقد إحرامه بالتلبيات الأربع، فأمره النبى صلّى الله عليه وآله بإنشاء الإحرام عن نفسه، و رفض ما قاله من التلبية حيث لم يكمل إحرامه، و لو فرضنا إكمال إحرامه فإنّه أمره بالحجّ عن نفسه، و هو يكون بتجديد نيّة أخرى و إبطال الأولى، فلا يدلّ على صحته و وقوعه عن نفسه. إذا عرفت هذا، فلو وجب عليه الحجّ و لم يستقرّ فخرج نيابة عن الغير، لم يجزئ عن أحدهما، فلو فقد الاستطاعة بعد ذلك و الوقت باق وجب عليه أداء حجّة الإسلام، و يجب عليه تجديد الإحرام، لأنّ الأول وقع باطلاً، و لو أكمل حجّة عن الغير لم تقع عن أحدهما على ما تقدّم، ثم يجب عليه الابتداء فى العام المقبل بحجّة الإسلام عن نفسه إذا تمكّن منه و لو مشياً، و لا يشترط الزاد و الراحلة مع القدرة على التسكّع و الحجّ. و لو وجب عليه حجّة الإسلام و لم يفرض فى المضىّ ثم حدث ما يمنعه من المضىّ و لم يتمكّن منه ثم لم يقدر على الحجّ فيما بعد و لا حصلت له شرائطه، فإنّه يجوز له أن يحجّ عن غيره، لأنّه لم يستقرّ فى ذمته، و لو كان الحجّ قد استقرّ فى ذمته بأن فُرض فيه، لم يجز أن يحجّ عن غيره، سواء عجز فيما بعد أو لم يعجز، تمكّن من المضىّ أو لم يتمكّن.

## مسألة ٨٤:

الضرورة إذا لم يجب عليه حجّة الإسلام أو وجب و لم يستقرّ بأن خرج فى عام تمكّنه فتجدّد عجزه، يجوز له أن يحجّ نائباً عن غيره



تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٥ عند علمائنا- و به قال الحسن البصرى و إبراهيم النخعى و أيوب السجستاني، و نقله العامة عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام، و به قال مالك و أبو حنيفة، و هو رواية أخرى عن أحمد، و هو قول الثورى أيضا «١»- لأن الحج مما تدخله النيابة، فجاز أن يؤدبه عن غيره من لم يسقط فرضه عن نفسه، كالتزكاه، لما تقدم «٢» فى حديث سعد عن الكاظم عليه السلام. و لما رواه معاوية بن عمارة فى الحسن- عن الصادق عليه السلام، فى رجل صرورة مات و لم يحج حجة الإسلام و له مال: [قال «يحج عنه صرورة لا مال له» «٣» و فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام، قال: «لا بأس أن يحج الصرورة عن الصرورة» «٤». و قال الأوزاعى و الشافعى و أحمد فى رواية، و إسحاق: لا يجوز لمن لم يحج حجة الإسلام أن يحج عن غيره، فإن فعل، وقع إحرامه عن حجة الإسلام، لحديث شبرمة «٥». و لا دلالة فيه، و قد تقدم «٦».

#### مسألة ٨٥:

لو كان الرجل قد أسقط فرض أحد النسكين عنه دون الآخر جاز أن ينوب عن غيره فى ما أسقط فرضه عنه بأدائه، فلو كان على إنسان حج و عمره فحج، جاز أن يحج عن غيره، لسقوط فرض الحج عنه، و ليس له أن تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٦ يعتمر قبل أن تبرأ ذمته من العمرة. و لو كان قد اعتمر و لم يحج جاز أن ينوب عن غيره فى الاعتمار دون الحج.

#### مسألة ٨٦:

الأقرب عندى جواز نيابة العبد عن الحر بإذن مولاه، لأنه مكلف مسلم لا حج عليه، فجاز أن ينوب عن غيره كالحر. و منع أحمد من نيابة العبد و الصبى فى الفرض، لأنهما لم يسقطا فرض الحج عن أنفسهما، فهما كالحر البالغ فى ذلك و أولى منه. قال: و يحتمل أن لهما النيابة فى حج التطوع دون الفرض، لأنهما من أهل التطوع دون الفرض، و لا يمكن أن تقع الحجية التى نابا فيها عن فرضهما، لكونهما ليسا من أهله فبقيت لمن فعلت عنه، فلا يلزمهما رد ما أخذوا لذلك، كالبالغ الحر الذى قد حج عن نفسه «١». و ليس بجيد، فإن الحر البالغ له أهلية استحقاق وجوب الحج عليه، بخلافهما، بل حملهما على من أسقط فرضه بالحج أولى.

#### مسألة ٨٧:

إذا حج الصرورة العاجز عن غيره، فقد بيننا صحته، و أنه يجزئ عن المنوب، أما النائب فلا يجزئه ما فعله فى النيابة عن حجة الإسلام إن كانت قد وجبت عليه أولا ثم عجز عنها، أو لم يتحقق بعد وجوبها عليه. أما الإجزاء عن الميت: فلما تقدم «٢» فى حديث محمد بن مسلم- فى الصحيح- عن أحدهما عليهما السلام، قال: «لا بأس أن يحج الصرورة عن الصرورة». و أما عدم الإجزاء عن النائب: فلأنه على تقدير عدم وجوب الحج عليه أولا- برىء الذممة من الحج، فلا يتحقق عليه وجوب، فلا يتحقق فيه أجزاء، تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٧ و أما إذا كان قد وجب عليه أولا: فلأنه لم يأت بالواجب فى عهده التكليف، لأن الحج الذى أتى به كان عن المنوب، فيبقى ما ثبت عليه أولا. و قد روى معاوية بن عمارة فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «حج الصرورة يجزئ عنه و عمن حج عنه» «١». قال الشيخ رحمه الله: معنى قوله: «يجزئ عنه» ما دام معسرا لا مال له، فإذا أيسر، وجب عليه الحج «٢». أقول: و يحتمل أن يكون المراد: أنه يجزئ عنه عمن وجب عليه بالاستئجار.

#### مسألة ٨٨:

النائب كالمنوب، قاله أحمد، فلو أحرم النائب بتطوع أو نذر عمن لم يحج حجة الإسلام، وقع عن حجة الإسلام، لأن النائب يجزئ مجرى المنوب عنه «٣». و التحقيق أن نقول: إن كان النائب قد استؤجر لإيقاع حج تطوع أو نذر، ففعل ما استؤجر له، أجزأ عنه، و لا

يجزئ عن المنوب إن كان عليه حجّة الإسلام، لأنه لم ينوها. وإن تبرّع النائب بالحجّ عنه في أحد النسكين: إما النذر أو التطّوع، لم ينقلب إلى حجّة الإسلام أيضا. وإن كان النائب قد استؤجر لإيقاع حجّة الإسلام، فنوى التطّوع عنه أو عن المنوب، أو النذر كذلك، لم يجزئه، لأنه لم يفعل ما وقع عليه عقد الإجارة.

## مسألة ٨٩:

لو استتاب رجلين في حجّة الإسلام و مندورة أو تطّوع في عام، فأيهما سبق بالإحرام وقعت حجّته عن حجّة الإسلام، وتقع الأخرى تطّوعا أو عن النذر- قاله أحمد- لأنه لا يقع الإحرام عن غير حجّة الإسلام ممّن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٨ هي عليه فكذا من نائبه «١». وفيه إشكال. والأقرب: أنه إذا اتفق الزمان، صحّ العقد، فإذا حجّا في ذلك العام، أجزأ حجّهما، ولا اعتبار بتقديم إحرام أحدهما على إحرام الآخر، بل إن كان السابق إحرام الواجب، فلا بحث، وإن كان إحرام المندورة أو التطّوع، أجزأ أيضا، لأنّ الحجّتين تقعان في ذلك العام. ولو صدّد النائب في حجّة الإسلام أو أحصر ولم يتمكّن النائب فيها من إتمامها في ذلك العام، فالأقوى صحّة حجّة التطّوع. ولو تعدّد العام، فإن استأجر لحجّ التطّوع أولا، فإن تمكّن من الاستئجار عن حجّة الإسلام، فالوجه: عدم الصحّة، لكن لو حجّ النائب مع جهله، استحقّ الأجر. ولو لم يكن قد تمكّن من الاستئجار لحجّة الإسلام، فالأقرب: الصحّة، ثم يستأجر في العام المقبل لحجّة الإسلام.

## مسألة ٩٠:

إذا استؤجر ليحجّ عن غيره، وكان الحجّ لا يقع عن ذلك الغير، وجب عليه ردّ ما أخذه من مال الإجارة مع علمه بذلك، لأنه استؤجر لفعل لا يصح منه إيقاعه، فوجب عليه ردّ مال الإجارة. ولو كان جاهلا، فالأقرب عدم وجوب الردّ- ويحتمل وجوب ردّ ما فضل عن اجرة المثل- لتعبه، فحينئذ يحتمل أن يرجع هو بما أعوز.

## مسألة ٩١:

يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل وعن المرأة، وأن تنوب المرأة عن المرأة وعن الرجل في قول عامة أهل العلم «٢»، لا نعلم فيه مخالفا إلا الحسن بن صالح بن حي، فإنه كره حجّ المرأة عن الرجل «٣». قال ابن المنذر: وهذه غفلة عن ظاهر السنّة، فإنّ النبي صلّى الله عليه وآله أمر المرأة أن تحجّ عن أبيها «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١١٩ وهذا هو الحقّ، لما رواه العامّة عن ابن عباس، قال: أتت امرأة من خثعم رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقالت: يا رسول الله أبي أدركته فريضه الحجّ وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يثبت على دابته، فقال لها رسول الله صلّى الله عليه وآله: (فحجّي عن أبيك) «١». ومن طريق الخاصّة: ما رواه رفاعه عن الصادق عليه السلام- في الصحيح- قال: «تحجّ المرأة عن أخيها وعن أختها» وقال: «تحجّ المرأة عن أبيها» «٢». وفي الحسن عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: المرأة تحجّ عن الرجل؟ قال: «لا بأس» «٣». إذا عرفت هذا، فقد شرط الشيخ- رحمه الله- في حجّ المرأة عن الرجل شرطين: أحدهما: أن تكون عارفة بمناسك الحجّ. والثاني: أن تكون قد حجّت أولا «٤». لما رواه مصادف عن الصادق عليه السلام، قال: سألته تحجّ المرأة عن الرجل؟ قال: «نعم إذا كانت فقيهة مسلمة و كانت قد حجّت، ربّ امرأة خير من رجل» «٥». وعن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام، قال: سمعته يقول: «يحجّ الرجل الصرورة عن الرجل الصرورة، ولا تحجّ المرأة الصرورة عن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٢٠ الرجل الصرورة» «١». وابن إدريس أنكر ذلك «٢» إنكارا عظيما، ونحن نحمل هذه الروايات على الاستحباب دون أن يكون ذلك شرطا، ولهذا قال عليه السلام: «ربّ امرأة خير من رجل» و لا شك في جواز ذلك من الرجل فجاز من المرأة.

## مسألة ٩٢:

يجوز أن يحجّ النائب عن غيره إذا كان المنوب ميتا من غير إذن، سواء كان واجبا أو تطوعا، ولا نعلم فيه خلافا، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَمْرٌ بِالْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ «٣»، ومعلوم استحالة الإذن في حقّه، وما جاز فرضه جاز نفعه، كالصدقّة. وأمّا الحيّ: فممنوع بعض العاقبة من الحجّ عنه إلّا بإذنه، فرضا كان أو تطوعا، لأنّها عبادة تدخلها النيابة، فلم تجز عن البالغ العاقل إلّا بإذنه، كالزكاة «٤». وعليه المشترك وثبوت الحكم في الأصل ممنوعان.

## مسألة ٩٣:

قد بينّا أنّه لا يجوز لمن استقرّ الحجّ في ذمّته أن يحجّ تطوعا ولا نذرا ولا نيابة حتى يؤدّي حجة الإسلام، ويحصل الاستقرار بمضىّ زمان يمكنه فيه الحجّ مع الإهمال واجتماع الشرائط. ولو حصلت الشرائط فتخلّف عن الرفقة ثم مات قبل حجّ الناس، تبين عدم الاستقرار، لظهور عدم الاستطاعة وانتفاء الإمكان، وهو مذهب أكثر الشافعية «٥». وقال بعضهم: يستقرّ الحجّ عليه «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٢١ ولو مات بعد ما حجّ الناس، استقرّ الوجوب عليه، ووجب الاستئجار عنه من صلب تركته، وليس رجوع القافلة شرطا حتى لو مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضىّ زمان يمكنه المسير إلى منى والرّمى بها وإلى مكة والطواف للنساء، استقرّ الفرض عليه. ويحتمل مضىّ زمان يمكنه فيه الإحرام ودخول الحرم. ولو ذهب ماله بعد رجوع الحاج أو مضىّ إمكان الرجوع، استقرّ الحجّ. ولو تلف المال بعد الحجّ قبل عودهم وقبل مضىّ إمكان عودهم، لم يستقرّ الحجّ أيضا، لأنّ نفقة الرجوع لا بدّ منها في الشرائط. وللشافعية وجهان: هذا أحدهما، والثاني: الاستقرار، كما في الموت «١». وليس بجيّد، لما بينّا من اشتراط نفقة الرجوع هنا، بخلاف الميت، فإنّه لا رجوع في طرفه، إذ بموته استغنى عن المال للرجوع، وهنا نفقة الرجوع لا بدّ منها. ولو أحصر الذين يمكنه الخروج معهم فتحلّوا، لم يستقرّ الفرض عليه، ولو سلكوا طريقا آخر فحجّوا، استقرّ، وكذا إذا حجّوا في السنة التي بعدها إذا عاش وبقى ماله. وإذا دامت الاستطاعة وتحقّق الإمكان ولم يحجّ حتى مات، عصى عندنا، ووجب القضاء من صلب ماله، لأنّ الحجّ مضيق، خلافا للشافعية حيث لم يوجب الفورية عليه «٢». ولأصحابه وجهان: أحدهما: أنّه يعصى، وإلّا لارتفع الحكم بالوجوب، والمجوز إنّما هو تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٢٢ التأخير دون التفويت. والثاني: لا يعصى، لأنّا جوّزنا له التأخير «١». قالوا: والأظهر أنّه لو مات في وسط وقت الصلاة قبل أدائها، لم يعص. والفرق: أنّ وقت الصلاة معلوم، فلا ينسب إليه التقصير ما لم يؤخّر عنه، وفي الحجّ أبيع له التأخير بشرط أن لا يبادر الموت، فإذا مات قبل الفعل، أشعر الحال بالتواني والتقصير. ويجرى الوجهان فيما إذا كان صحيح البدن ولم يحجّ حتى طرأ العضب. والأظهر: المعصية، ولا نظر إلى إمكان الاستتابة، فإنّها في حكم بدل، والأصل المباشرة، فلا يجوز ترك الأصل مع القدرة عليه. وقال بعض الشافعية: إن كان من وجب عليه الحجّ شيخا، مات عاصيا، وإن كان شابا فلا «٢». وهل تتضيق الاستتابة عليه لو صار معضوبا؟ الوجه عندنا: ذلك، لوجوب الفورية في الأصل، فكذا في بدله. وللشافعية وجهان: هذا أحدهما، لخروجه بتقصيره عن استحقاق الترفه. والثاني: له التأخير، كما لو بلغ معضوبا عليه الاستتابة على التراخي «٣». وفي قضاء الصوم إذا تعدّى بتفويته هذان الوجهان هل هو على الفور أو لا؟ «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٢٣ وعلى ما اخترناه من وجوب الفورية لو امتنع، أجبره القاضي على الاستتابة، كما لو امتنع من أداء الزكاة، وهو أحد وجهي الشافعية، والثاني: لا يجبره، لأنّ الأمر في ذلك موكول إلى دين الرجل «١». وعلى ما اخترناه من وجوب الفورية يحكم بعصيانه من أول سنة الإمكان، لاستقرار الفرض عليه يومئذ. وللشافعية وجهان: هذا أحدهما، وأظهرهما: من آخر سنة الإمكان، لجواز التأخير إليها «٢». وفيه وجه ثالث لهم: الحكم بكونه عاصيا من غير أن يسند إلى وقت معين. وتظهر الفائدة بكونه عاصيا: أنّه لو كان قد شهد عند الحاكم ولم يقض بشهادته حتى مات لا يقضى، كما لو بان فسقه «٣». ولو قضى بشهادته بين الأولى من سني الإمكان وأخرها،

نقض الحكم عندنا. و للشافعي قولان: فإن حكم بعصيانه من آخرها، لم ينقض ذلك الحكم بحال، و إن حكم بعصيانه من أولها، ففي نقضه قولان مبنيان على ما إذا بان فسق الشهود «٤».

## مسألة ٩٤:

يجب الترتيب في الحج، فيبدأ بحجّة الإسلام ثم بالقضاء ثم بالنذر ثم بالتطوع، فلو غير الترتيب، وقع على هذا الترتيب، و لغت نيته عند الشافعي «٥». و الوجه: البطلان على ما سبق. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٢٤ و صورة اجتماع حجّة الإسلام و القضاء عند الشافعية أن يفسد الرقيق حجّه ثم يعتق، فعليه القضاء، و لا يجزئه عن حجّة الإسلام «١»، و كذا عندنا، و أيضا لو استؤجر الصرورة أو حجّ تطوعا فأفسد. و كذا تقدّم حجّة الإسلام على حجّة النذر، لأنّ حجّة الإسلام واجبة بالأصالة الشرعية، بخلاف حجّة النذر الواجبة تبرعا من المكلف. و لو اجتمع القضاء و النذر و التطوع و حجّة الإسلام، قدّمت حجّة الإسلام ثم القضاء الواجب بأصل الشرع. و من عليه حجّة الإسلام أو النذر أو القضاء لا يجوز أن يحجّ عن غيره مع تمكّنه عندنا، و مطلقا عند الشافعي «٢». و أبو حنيفة و مالك «٣» وافقا على ما قلناه. و لو استؤجر الصرورة فنوى الحجّ عن المنوب، فإن كان النائب قد وجب عليه الحجّ و تمكّن من فعله، بطلت حجّته عن نفسه و عن المنوب. و عند الشافعية تقع عن المنوب، و تلغو نيته عن نفسه «٤». و لو نذر الصرورة أن يحجّ في هذه السنة ففعل، فإن كان قد تمكّن، بطل حجّه، و لم يجزئه عن حجّة الإسلام، لعدم نيته، و لا عن النذر، لوجوب صرف الزمان إلى حجّة الإسلام. و قال الشافعي: يقع عن حجّة الإسلام، و خرج عن نذره، لأنّه ليس في نذره إلّا تعجيل ما كان له أن يؤخّره «٥». و لو استؤجر الصرورة للحج في الذمّة، جاز، ثم يجب أن يبدأ بالحجّ عن نفسه إن تمكّن و حصلت الاستطاعة، ثم يحجّ عن المنوب في السنة تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٢٥ الأخرى. أمّا لو استؤجر معينا لهذه السنة و هو مستطيع، لم يصح، لأنّ هذه السنة يجب صرفها في حجّة الإسلام. و لو استؤجر للسنة الثانية، جاز عندنا، خلافا للشافعي حيث يشترط اتصال مدّة الإجارة بمدّة العقد «١»، و سيأتي البحث معه. و إذا فسدت الإجارة، فإن كان المستأجر ظنّ أنّه قد حجّ فبان صرورة، لم يستحقّ الأجير أجره، لتغيره. و إن علم أنّه صرورة و قال: يجوز في اعتقادي أن يحجّ الصرورة عن غيره، قال الشافعي: صحّ حجّ الأجير، و يقع لنفسه، و لكن في استحقاقه اجرة المثل قولان «٢».

## مسألة ٩٥:

القران عندنا أن يقرن إلى إحرامه سياق الهدى، و لا- يجوز أن يقرن في إحرامه بين حجّتين و لا بين عمرتين و لا بين حجّة و عمره، خلافا للعامّة «٣»، فلو استؤجر من حجّ و لم يعتمر للحجّ، أو للعمرة من اعتمر و لم يحجّ، فقرن الأجير و أحرم بالنسكين جميعا عن المستأجر، أو أحرم بما استؤجر له عن المستأجر و بالآخر عن نفسه، لم يصح عندنا، و لا يستحقّ أجرا، لفساد الفعل. و للشافعي قولان: الجديد: أنّهما يقعان عن الأجير، لأنّ نسكى القران لا يفترقان، و لا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه. و الثاني: أنّ ما استؤجر له يقع عن المستأجر و الآخر عن الأجير. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٢٦ و على القولين لو استأجر رجلا من حجّ و اعتمر، أحدهما ليحجّ عنه و الآخر ليعتمر عنه، فقرن عنهما، فعلى الأول يقعان عن الأجير، و على الثاني يقع عن كلّ واحد منهما ما استأجره له «١». و لو استأجر المعضوب رجلين ليحجّبا عنه في سنة واحدة أحدهما حجّة الإسلام و الآخر حجّة القضاء أو النذر، صحّ عندنا. و للشافعية وجهان: أحدهما: لا يجوز، لأنّ حجّة الإسلام لم تتقدّم على غيرها. و الأظهر: الجواز، لأنّ غيرها لم يتقدّم عليها، و هذا القدر كاف في الترتيب. فعلى أول الوجهين لو اتفق إحرام الأجيرين في الزمان، انصرف إحرامهما إلى نفسيهما، و إن سبق إحرام أحدهما، وقع ذلك عن حجّة الإسلام عن المستأجر، و انصرف إحرام الآخر إلى نفسه «٢». و لو أحرم الأجير عن المستأجر ثم نذر حجّبا، نظر إن نذر بعد الوقوف، لم ينصرف حجّه إليه، و وقع عن المستأجر، و إن نذر قبله، فوجهان: أظهرهما: انصرافه إلى الأجير «٣». و الحقّ عندنا وقوعه عن المستأجر. و لو أحرم الرجل بحجّ تطوعا ثم نذر حجّبا بعد الوقوف، لم ينصرف إلى النذر، و إن كان قبله فعلى الوجهين «٤».

## مسألة ٩٦:

العبادات قد تقبل النيابة على بعد، لكن جازت في الحج عند العجز عن المباشرة إما بموت أو كبير لا يتمكن معه من الركوب و التثبيت على تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٢٧ الدأبه، أو زمانه أو غضب كذلك، أو مرض لا يرجى زواله. أما الموت: فلما روى أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت: إن أمي ماتت و لم تحج، فقال: (حجى عن أمك) «١». و روى ابن عباس أن رجلا قال: يا رسول الله إن أختي نذرت أن تحج و ماتت قبل أن تحج، فأحج عنها؟ فقال عليه السلام: (لو كان على أختك دين أ كنت قاضيه؟) قال: نعم، قال: (فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء) «٢». و قال أبو حنيفة و مالك: إن لم يوص، لا يحج عنه، و يسقط فرضه بالموت «٣». و نحن نقول: إن كان الميت قد وجب عليه الحج و استقر و فرط في أدائه، و جب أن يستأجر عنه، سواء أوصى به أو لم يوص، و يستوى فيه الوارث و الأجنبي، كقضاء الدين، و هو قول الشافعى «٤». و أميا الكبير: فلما رواه ابن عباس أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة، فأحج عنه؟ قال: (نعم) «٥». و المعتبر أن لا يثبت على الرحلة أصلا، أو لا يثبت إلا بمشقة شديدة. و مقطوع اليدين أو الرجلين إذا أمكنه التثبيت على الرحلة من غير مشقة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٢٨ شديدة لا تجوز النيابة عنه، لأنه ربما يفيق فيحج بنفسه. و هذا كله فى حجة الإسلام، و فى معناها حجة النذر و القضاء.

## مسألة ٩٧:

تجوز استنابة المعصوب فى التطوع. و للشافعى قولان «١». و كذا تجوز استنابة الوارث للميت فيه. و للشافعى قولان: أصحهما: الجواز- و به قال أبو حنيفة و مالك و أحمد- لأن النيابة تدخل فى فرضه فتدخل فى نفيه، كأداء الزكاة. و الثانى: المنع، لبعدها العبادات البدنية عن قبول النيابة، و إنما جوز فى الفرض، للضرورة «٢». و لو لم يكن الميت قد حج و لا- و جب عليه، لعدم الاستطاعة، ففى جواز الاستنابة عنه للشافعية طريقتان: أحدهما: طرد القولين، لأنه لا ضرورة إليه. و الثانى: القطع بالجواز، لوقوعه عن حجة الإسلام. فإن جوزنا الاستنابة للتطوع، فلأجير الأجرة المسماة، و يجوز أن يكون الأجير عبدا أو صبيا، بخلاف حجة الإسلام، فإنه لا يجوز استنابتهما عندهم، و وقع الحج عن الأجير، و لا يستحق المسمى. و على هذا فالأصح أن الأجير يستحق أجره المثل، لأن الأجير دخل فى العقد طامعا فى الأجرة، و تلفت منفعتة عليه و إن لم ينتفع منها المستأجر، فصار كما لو استأجره لحمل طعام مغصوب فحمل، يستحق الأجرة. و الثانى: لا يستحق، لوقوع الحج عنه «٣». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٢٩ إذا عرفت هذا، فإن الاستنابة فى التطوع لا تختص بالعاجز، بل للصحيح أيضا الاستنابة فى حج التطوع، و به قال أبو حنيفة و أحمد «١». و قال الشافعى بالاختصاص «٢». و منع مالك من النيابة عن الحي فى الفرض و التطوع، و خصها بالميت «٣».

## مسألة ٩٨:

قد بينا أن المريض الذى يرجى زوال علته ليس له أن يحج عنه نائبا، فإن أحج غيره ثم زالت علته، لم يجزئه قولاً واحداً، و إن مات أجزاء ذلك، لأننا بينا أنها لم تكن مرجوة الزوال، و به قال أبو حنيفة و الشافعى فى أحد القولين، و الثانى: لا يجزئه، لأن الاستنابة لم تكن جائزة «٤». و على عكس ذلك لو كانت علته غير مرجوة الزوال، فأحج عن نفسه ثم عوفى، فللشافعية طريقتان: أظهرهما: طرد القولين. و الثانى: القطع بعدم الأداء، و به قال أبو حنيفة. و الفرق: أن الخطأ فى الصورة الأولى غير مستيقن، لجواز أن لا يكون المرض بحيث لا- يوجب اليأس ثم يزداد فيوجهه فيجعل الحكم للمال، و هنا الخطأ متيقن، إذ لا- يجوز أن يكون اليأس حاصلًا ثم يزول. و الطاردون للقولين فى الصورتين قالوا: مأخذهما أن النظر إلى الحال أو إلى المال، إن نظرنا إلى الحال، لم يجزئه فى الصورة الأولى، و

أجزاء في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٣٠ الثانية، وإن نظرنا إلى المآل، عكسنا الحكم فيهما. وقد شبهوا القولين هنا بالقولين فيما إذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة الخوف ثم تبين خلافه، هل تجزئهم الصلاة؟ والأظهر عندهم: عدم الإجزاء «١». والمعتمد عندنا: الإجزاء. إذا عرفت هذا، فإن قلنا: إن الحجبة المأتى بها تجزئه، استحق الأجير الأجرة المسماة لا محالة. وإن قلنا: لا تجزئه، فهل تقع عن تطوعه أو لا تقع أصلا؟ فيه وجهان للشافعية: أحدهما: أنها تقع عن تطوعه، وتكون العلة الناجزة عذرا لتقديم التطوع على حجة الإسلام. والثاني: أنها لا تقع عنه أصلا، كما لو استأجر ضرورة ليحج عنه «٢». وعلى هذا فهل يستحق الأجير الأجرة؟ فيه للشافعية قولان: أحدهما: عدم الاستحقاق، لأن المستأجر لم ينتفع بعمله. والثاني: نعم، لأنه عمل له في اعتقاده «٣». فعلى هذا الوجه فماذا يستحق؟ الأجرة المسماة أم أجرة المثل؟ للشافعية وجهان، مأخذهما: أنا هل نتبين فساد الاستئجار أم لا؟ وإن قلنا: إنه يقع عن تطوعه، فالأجير يستحق الأجرة. وماذا يستحق؟ المسمى أو أجرة المثل؟ وجهان مخترجان عن الوجهين، لأن الحصول غير ما طلبه «٤». وقد منع الشافعية من جواز الحج عن المعضوب بغير إذنه، بخلاف تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٣١ قضاء الدين عن الغير، لأن الحج يفتقر إلى التية، بخلاف قضاء الدين وهو من أهل الإذن والتية وإن لم يكن أهل المباشرة «١». وروى عن بعضهم جواز الحج بغير إذنه «٢».

### مسألة ٩٩:

الاستنابة في الحج واجبة عن ميت استقر الحج في ذمته وفرط في أدائه. وهل تجب عن المعضوب أو عن ميت وجب عليه الحج ولم يستقر؟ مضى «٣» الكلام فيهما. وأوجه الشافعية على المعضوب في الجملة، ولا فرق عنده بين أن يطرأ العضب بعد الوجوب وبين أن يبلغ واجدا للمال، وبه قال أحمد «٤». وقال مالك: لا استنابة على المعضوب بحال، لأنه لا نيابة عن الحي عنده، ولا حج على من لا يستطيع بنفسه «٥». وهو حسن. وعند أبي حنيفة لا حج على المعضوب ابتداء ولكن لو طرأ العضب بعد الوجوب، لم يسقط عنه، وعليه أن ينفق على من يحج عنه «٦». وأخبارنا دللت على وجوب الاستئجار على المعضوب، وقد سلفت. وشرطه أن يكون للمعضوب مال يستأجر به من يحج عنه، وأن يكون ذلك المال فاضلا عن الحاجات المذكورة فيما لو كان يحج بنفسه، إلا أننا اعتبرنا هناك أن يكون الصرف إلى الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة عياله إلى الإياب، وهنا نعتبر أن يكون فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار، ولا يعتبر بعد فراغ الأجير من الحج مدة إيباه. وهل تعتبر مدة الذهاب؟ الأقرب: أنه لا تعتبر - وهو أصح وجهي تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٣٢ الشافعية «١» - بخلاف ما إذا كان يحج عن نفسه، فإنه إذا لم يفارق أهله، يمكنه تحصيل نفقتهم، كما في الفطرة لا يعتبر فيها إلا نفقة اليوم. وكذا في الكفارات المرتبة إذا لم نشترط تخلف رأس المال. ثم ما في يده إن وفي بأجرة ركب، فلا يجب، وإن لم يف إلا بأجرة ماش، فالأقرب في صورة وجوب الاستئجار وجوبه هنا - وهو أصح وجهي الشافعية «٢» أيضا - بخلاف ما كان يحج بنفسه، لا يكلف المشى، لما فيه من المشقة، ولا مشقة عليه في المشى الذي تحمله الأجير. والثاني: أنه لا يلزم استئجار الماشى، لأن الماشى على خطر، وفي بذل المال في أجرته تغرير به «٣». ولو طلب الأجير أكثر من أجرة المثل، لم يلزم الاستئجار، وإن رضى بأقل منها، لزمه، ولو امتنع من الاستئجار، فالأقرب: إلزام الحاكم له. وللشافعية وجهان، أشبههما عندهم: أنه لا يستأجر عليه «٤».

### مسألة ١٠٠:

قد بينا أن شرط الاستئجار عن المعضوب وجود المال للمعضوب، فلو لم يكن له مال ولكن بذل له الأجنبي مالا ليستأجر به، لم يلزمه القبول، كالصحيح. وللشافعية في لزوم قبوله وجهان: أحدهما: يلزم، لحصول الاستطاعة بالبذل. وأصحهما: أنه لا يلزم، لما فيه من المنة الثقيلة «٥». ولو كان الباذل واحدا من بنيه وبناته و [١] أولادهم للطاعة في الحج، فالأقرب: عدم وجوب القبول - وبه قال أبو

حيفة وأحمد (٧) - لأنه غير [\_\_\_\_\_] في (١) في  
 «ن» و الطبعة الحجرية: أو. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٣٣ مستطيع. وقال الشافعي: يجب، لأن وجوب الحج معلق بوجود  
 الاستطاعة وقد حصلت، لأن الاستطاعة تارة تكون بالنفس، وتارة تكون بالأنصار والأعوان، ولهذا يصدق ممن لا يحسن البناء أن  
 يقول: أنا مستطيع للبناء إذا تمكّن منه بالأسباب والأعوان. ثم شرط في باذل الطاعة أن لا يكون ضرورة ولا معضوبا، وأن يكون  
 موثوقا بصدقه «١». وإذا ظن تحقّق الطاعة، فهل يلزمه الأمر؟ [١] وجهان للشافعية: أحدهما: لا، لأن الظن قد يخطئ. وأظهرهما  
 عندهم: نعم إذا وثق بالإجابة، لحصول الاستطاعة «٣». ولو بذل المطيع الطاعة فلم يأذن المطاع، فهل ينوب الحاكم عنه؟ فيه وجهان:  
 أحدهما: لا، لأن الحج على التراخي عندهم «٤». وإذا اجتمعت الشرائط ومات المطيع قبل أن يأذن، فإن مضى وقت إمكان الحج،  
 استقرّ في ذمته، وإلا فلا. ولو كان له من يطيع ولم يعلم بطاعته، فهو كمن له مال موروث ولم يعلم به. ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد  
 الرجوع، فإن كان بعد الإحرام، لم يكن له ذلك، وإن كان قبله، جاز له الرجوع، وهو أظهر وجهي الشافعية «٥».

## مسألة ١٠١:

لو بذل الأجنبي الطاعة، ففي لزوم القبول للشافعية وجهان: أحدهما: أنه يلزم، لحصول الاستطاعة، كما لو كان الباذل الولد.  
 [\_\_\_\_\_] أي: الأمر بالحج عنه. تذكرة  
 الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٣٤ والثاني: لا يلزم، لأنه يثقل استخدامه، بخلاف الولد، لأنه [بضعة منه [١]]. والأخ والأب في بذل  
 الطاعة كالأجنبي، لأن استخدامهما ثقيل. ولهم قول آخر: إن الأب كالابن، لاستوائهما في وجوب النفقة «٢». ولو بذل الولد المال،  
 فالأقوى عدم وجوب القبول. وللشافعية وجهان: أحدهما: يلزم، كما لو بذل الطاعة. وأصحهما: عدمه، لأن قبول المال يستلزم منه  
 عزيمة، فإن الإنسان يستكف عن الاستعانة بمال الغير، ولا يستكف عن الاستعانة ببدنه في الأشغال «٣». وبذل المال للابن كبذل  
 الابن للأب، أو كبذل الأجنبي؟ للشافعية وجهان «٤». وكل ما قلنا في بذل الطاعة فإنه مفروض فيما إذا كان راكبا، أما إذا بذل الابن  
 الطاعة على أن يحج ماشيا، ففي لزوم القبول للشافعية وجهان: أحدهما: لا يلزم، كما لا يلزم الحج ماشيا. والثاني: يلزم إذا كان قويا،  
 فإن المشقة لا تناله «٥». هذا إذا كان الباذل للطاعة مالكا للزاد، فإن عوّل على التكسب في الطريق، ففي وجوب القبول وجهان «٦»، و  
 هنا عدمه أولى، لأن المكاسب قد تنقطع في الأسفار.  
 [\_\_\_\_\_] في النسخ الخطية والحجزة بدل  
 ما بين المعقوفين: بعضه. وما أثبتناه من فتح العزيز. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٣٥ وإن لم يكن كسوبا وعوّل على  
 السؤال فأولى بالمنع، لأن السائل قد يرّد. ولو كان يركب مفازة لا يجدى فيها كسب ولا سؤال، لم يجب القبول إجماعا، لأن التفرير  
 بالنفس حرام.

## مسألة ١٠٢:

قد بينّا جواز الاستئجار في الحج عند علمائنا، و به قال الشافعي ومالك «١». وقال أبو حيفة وأحمد: لا يجوز الاستئجار على الحج،  
 كما في سائر العبادات، ولكن يزرق عليه، ولو استأجر لكان ثواب النفقة للأمّ، ويسقط عنه الخطاب بالحج، ويقع الحج عن الحاج  
 «٢». وقد تقدّم «٣» القول فيه. وعندنا وعند الشافعي يجوز الحج بالرزق، كما يجوز الإجارة، بأن يقول: حجّ عني وأعطيك نفقتك  
 أو كذا. ولو استأجره بالنفقة، لم يصحّ، للجهالة «٤». ثم الاستئجار ضربان: استئجار عين الشخص، بأن يقول المؤجر: آجرتك نفسي  
 لأحجّ عنك أو عن ميتك بنفسى بكذا، وإلزام ذمته العمل، بأن يستأجره ليحصل له الحجّ إما بنفسه أو بغيره، ويلزم المستأجر إيجاب  
 ذلك في ذمته، ويفترقان في ما يأتي. وكل واحد من ضربى الإجارة إما أن يعين زمان العمل فيها أو لا يعين، وإن عيّن فأما السنة

الأولى أو غيرها، فإن عين السنة الأولى، جاز بشرط أن تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٣٦ يكون الخروج و الحج فيما بقي منها مقدورا للأجير، فلو كان الأجير مريضا لا يمكنه الخروج، أو كان الطريق مخوفا، أو كانت المسافة بحيث لا تقطع في بقية السنة، لم يصح العقد، لأن المنفعة غير مقدورة. وإن عينا غير السنة الأولى، صح عندنا وعند أبي حنيفة «١»، للأصل والعمومات، وسيأتي بيانه. وقال الشافعي: لا يجوز، كاستئجار الدار الشهر المقبل، إلا إذا كانت المسافة لا تقطع في سنة «٢». وأما في الإجارة الواردة على الذميمة فيجوز تعيين السنة الأولى وغيرها، وهو بمثابة الدين في الذممة قد يكون حالا وقد يكون مؤجلا. وإن أطلقا، فهو كما لو عينا السنة الأولى، إلا في شيء سيأتي بيانه. ولا يقدح في الإجارة في الذميمة كونه مريضا، لإمكان الاستنابة، ولا خوف الطريق و ضيق الوقت إن عينا غير السنة الأولى.

## مسألة ١٠٣:

## إشارة

إذا استؤجر المعين للحج في تلك السنة، لم يجز له التأخير. وهل تجب عليه المبادرة مع أول رفقة؟ الأقرب: عدم الوجوب. ويجوز وقوع عقد الإجارة قبل خروج الناس، وله انتظار الرفقة، ولا يلزمه المبادرة وحده، بل ولا مع أول قافلة، وهو اختيار جماعة من الشافعية «٣». وقال أكثرهم: يشترط وقوع العقد في زمان خروج الناس من ذلك البلد حتى لا يصح استئجار المعين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك البلد بحيث يشتغل عقيب العقد بالخروج أو بأسبابه من شراء الزاد ونحوه، فإن كان قبله، لم يصح، لأن إجارة الزمان المستقبل عندهم لا يجوز، وبنوا على ذلك أنه لو كان تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٣٧ الاستئجار بمكة لم يجز إلا في أشهر الحج ليمكنه الاشتغال بالعمل عقيب العقد «١». ولو وقع العقد في وقت تراكم الثلوج والانداء، فوجهان للشافعية: أحدهما: الجواز، لأن توقع زوالها مضبوط، وعدمه، لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال، بخلاف انتظار الرفقة، فإن خروجها في الحال غير متعذر «٢». هذا كله في إجارة العين، أما الإجارة الواردة على الذممة فيجوز تقديمها على الخروج لا محالة عندنا وعندهم «٣».

## تذويب:

ليس للأجير في إجارة العين أن يستتبع غيره، لأن الفعل مضاف إليه، والأغراض تختلف باختلاف الاجراء، ولو قال: لتحج عني بنفسك، فهو أوضح في المنع من الاستنابة. وأما في الإجارة على الذممة، فإذا قال: ألزمت ذمتك لتحصلي حج، جاز أن يستتبع غيره، ولو قال: لتحج بنفسك، لم تجز الاستنابة. وقال بعض الشافعية. تبطل لو قال: لتحج بنفسك، لأن الذممة مع اشتراط معين يتناقضان، فصار كما لو أسلم في ثمرة بستان بعينه «٤». وليس بجيد. ولو أمره بالاستئجار، لم يجز له المباشرة.

## مسألة ١٠٤:

يجب أن تكون أعمال الحج معلومة عند المتعاقدين وقت العقد، لبطان العقد على المجهول، فإن علماها عند العقد، فلا بحث، وإن جهلاها أو أحدهما فلا بد من الإعلام. وهل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الأجير؟ الأقرب: عدمه، عملا بالأصل. وللشافعي قولان: هذا أحدهما، والثاني: يشترط، لاختلاف تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٣٨ الأغراض باختلاف المواقيت «١». لكن علماؤنا رووا أنه إذا أمره بالحج على طريق معين، جاز له العدول عنه «٢». ولأصحابه طريقان، أظهرهما: أن المسألة على قولين: أحدهما: الاشتراط، لاختلاف الأغراض باختلافها [٣]، وعدمه - وهو الأظهر عندهم - لأن الحمل على ميقات البلدة على العادة الغالبة. والطريق الثاني: تنزيل القولين على حالين، ولمن قال به طريقان: أظهرهما: حمل القول الأول على ما إذا كان لبلدة طريق واحد وله ميقات واحد، وحمل الثاني على ما إذا كان للبلد طريقان مختلفا الميقات، أو كان يفضى طريقها إلى ميقاتين، كالعقيق وذات عرق. و



الثاني: حمل الأول على ما إذا كان الاستئجار لميت، والثاني على ما إذا استأجر الحي. والفرق: أن الحي له غرض واختيار، والميت لا- غرض له ولا اختيار، والمقصود براءة ذمته، وهي تحصل بالإحرام من أي ميقات كان، فإن شرطنا تعيين الميقات، فسدت الإجارة بإهماله، لكن يقع الحجج عن المستأجر، لوجود الإذن، وتلزم اجرة المثل «٤». وإذا وقعت الإجارة للحج والعمرة، فلا بد من بيان أنه يفرد أو يقرن أو يتمتع، لاختلاف الأغراض بها.

## مسألة ١٠٥:

يشترط في لزوم الإجارة وصحتها: الإتيان بالصيغة على الوجه المعبر شرعا، فلو قال: من حج عني فله مائة، صح جعله، ولا تكون [أي: باختلاف المواقيت. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٣٩ إجارة، ولا تلزم المائة إلا بالعمل. وللشافعي قولان: أحدهما: البطلان، لأن العامل غير معين، وإنما يحتمل ذلك عند تعدد الإجارة، للضرورة. والثاني: الصحة- كما قلناه- لأن الجعالة تصح على كل عمل يصح إيراد الإجارة عليه، لأن الجعالة جائزة مع كون العمل مجهولا فمع العلم به تكون أولى بالجواز. وعلى القول بفساد الجعالة لو حج عنه إنسان، فالمسمى ساقط، لفساد العقد، لكن الحج يقع عن المستأجر، وللعامل اجرة المثل، لوجود الإذن وإن فسد العقد. وكذا الحكم عندهم لو قال: من خاط ثوبي فله كذا، فخاطه إنسان. ولهم وجه: أنه يفسد الإذن، لعدم تعيين المأذون له، كما لو قال: وكلت من أراد بيع داري، لا يصح التوكيل، لأنه ليس موجها نحو معين «١».

## مسألة ١٠٦:

إذا أعطى الإنسان غيره حجة ليحج عنه من بلد، فحج عنه من بلد آخر، فإن لم يتعلق غرض المستأجر بذلك، أجزأ، لأن سلوك الطريق غير مقصود لذاته، وإنما المقصود بالذات الحج وقد حصل. ولما رواه حريز بن عبد الله- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل أعطى رجلا حجة ليحج عنه من الكوفة، فحج عنه من البصرة، قال: «لا بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه» «٢». إذا عرفت هذا، فإنه يجب على الأجير رد التفاوت بين الطريقين إن كان. ما سلكه أسهل مما استؤجر عليه، لأن العادة قاضية بنقصان اجرة الأسهل عن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٤٠ اجرة الأصعب، وقد استؤجر للأصعب ولم يأت به، فيتعين عليه رد التفاوت. ولو استؤجر للسلوك بالأسهل فسلوك الأصعب، لم يكن له شيء. هذا إذا لم يتعلق غرض المستأجر بتعيين الطريق، وإن تعلق غرض المستأجر بطريق معين، فاستأجر على أن يسلكه الأجير، فسلوك غيره، فالأقرب فساد المسمى، والرجوع إلى اجرة المثل، ويجزئ الحج عن المستأجر، سواء سلك الأصعب أو الأسهل، لأنه استؤجر على فعل وأتى ببعضه. إذا ثبت هذا، فالأقرب أن الرواية تضمنت مساواة الطريقين إذا كان الإحرام من ميقات واحد، أما مع اختلاف الميقاتين، فالأقرب المنع، لاختلافهما قربا وبعدا، واختلاف الأغراض، وتفاوت الأجر بسبب تفاوتهما، وإطلاق الأصحاب ينبغي أن يقيّد بما دل مفهوم الرواية عليه. إذا عرفت هذا، فلو خالف في سلوك ما شرطه [المستأجر] [١] من الطرق فأحصر، لم يستحق الأجير شيئا في الموضوعين.

## مسألة ١٠٧:

إذا استأجره ليحج عنه بنفسه، فإما أن يعين الزمان أو لا، فإن عينه، وجب أن يكون الأجير على صفة يمكنه التلبس بالإحرام في أشهر الحج، فإن لم يمكنه ذلك إما لضيق الوقت أو لمرض أو لغير ذلك، بطل القيد، لأنه عقد على ما لا يصح. وإذا كان الأجير ممن يصح منه الحج فأخر حتى فات الوقت، وخالف إما لعذر أو لغير عذر، بطل العقد، لأن الوقت الذي عينه قد فات، وكان للمستأجر الخيار بين استئجاره في السنة الأخرى وبين استئجار غيره. ولو ضمن الأجير الحج في السنة الأخرى، لم تجب إجابته، بل لو أجب

لافتقر إلى عقد آخر [١] بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجرية: المؤجر. و الظاهر ما أثبتناه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج٧، ص: ١٤١ و للشافعية طريقتان: أظهرهما: أنه على قولين كالقولين فيما لو حلّ السلم و المسلم فيه منقطع: أحدهما: يفسخ، لفوات مقصود العقد. و أصحهما: لا يفسخ، كما لو أخر أداء الدين عن محله لا ينقطع. و الثاني: القطع بالقول الثاني. و على القول بعدم الانفساخ ينظر إن صدر الاستئجار من المعضوب لنفسه، فله الخيار، لتفويت المقصود، كما لو أفلس المشتري بالثمن، فإن شاء أخر ليحجّ في السنة الأخرى، و إن شاء فسخ، و استردّ الأجرة، و ارتفق بها إلى أن يستأجر غيره «١». و إن كان الاستئجار لميت من ماله، فقد قال بعضهم: لا خيار لمن استأجر في فسخ العقد، لأنّ الأجرة معيّنة لتحصيل الحجّ، فلا انتفاع باستردادها «٢». و قال آخرون: له الخيار، لأنّ الورثة يقصدون باسترداد الأجرة صرفها إلى من هو أخرى بتحصيل المقصود، و لأنّهم إذا استردّوها تمكّنوا من إبدالها بغيرها «٣». و قال بعضهم: إنّ على الولي مراعاة النظر للميت، فإن كانت المصلحة في فسخ العقد لخوف إفلاس الأجير أو هربه فلم يفعل، ضمن «٤». أمّا لو كان الميت قد أوصى بأن يحجّ عنه إنسان بمائة مثلا، لم يجز الفسخ، لأنّ الوصية مستحقّة الصرف إلى المعين. و لو استأجر إنسان للميت من مال نفسه تطوّعا عليه، فهو كاستئجار المعضوب لنفسه، فله الخيار. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج٧، ص: ١٤٢ و لو قدّم الأجير الحجّ على السنة المعيّنة، فالأقرب: الجواز، لأنّه قد زاد خيرا، و به قال الشافعي «١». و أمّا إن لم يعين الزمان بل أطلق، صحّ العقد، و اقتضى الإطلاق التعجيل. و لو شرط التأخير عاما أو عامين، جاز، و مع الإطلاق إذا لم يحجّ في السنة الأولى، لم تبطل الإجارة، لأنّ الإجارة في الذمّة لا تبطل بالتأخير، و ليس للمستأجر فسخ هذه الإجارة لأجل التأخير، فإذا أحرم في السنة الثانية، كان إحرامه صحيحا عمّن استأجره. و قال بعض الشافعية: إذا أطلق العقد، لم يقتض التعجيل، و جاز للمستأجر التأخير مع القدرة، و يثبت للمستأجر الخيار، لتأخير المقصود «٢».

## مسألة ١٠٨:

إنّه سيأتى أنّ المواقيت المؤقتة للإحرام مواضع معيّنة وقتها رسول الله صلّى الله عليه و آله لكلّ إقليم ميقات معيّنة «٣»، لا يجوز الإحرام قبلها عند علمائنا إلّا لناذر على خلاف بين علمائنا فيه. و كذا للمعتمر في شهر رجب إذا خاف تقضيه يجوز له الإحرام للعمرة قبل الميقات. و أجمعت العامة على جواز الإحرام قبل الميقات. إذا عرفت هذا، فنقول: إذا استأجره للحجّ فانهى الأجير إلى الميقات المتعين شرعا أو بتعيينهما إن اعتبرناه فلم يحرم بالحجّ عن المستأجر و لكن أحرم بعمرة عن نفسه ثم أحرم عن المستأجر بعد فراغه من عمرته، فإمّا أن لا يعود تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج٧، ص: ١٤٣ إلى الميقات بأن أحرم من جوف مكة، وقع الحجّ عن المستأجر بحكم الإذن، فكان يجوز أن يقال: المأذون فيه الحجّ من الميقات، و هذا بخصوص متعلّق الغرض، فلا يتناول الإذن غيره، فيحطّ شيء من الأجرة المسماة و إن وقع الحجّ عن المستأجر، لمجاوزته الميقات و كان الواجب عليه أن يحرم منه. و قال أبو حنيفة: إذا أحرم عن نفسه ثم حجّ عن المستأجر بإحرام من مكة من غير أن يرجع إلى الميقات، لم يقع فعله عن الأمر، و يردّ جميع النفقة إليه، لأنّه أتى بغير ما أمر به «١». و الأول مذهب الشافعي، لأنّه ما أخلّ إلّا بما يجبره الدم، فلم تسقط أجرته «٢». و في قدر المحطوط اختلاف مبنى على أنّ الأجرة تقع في مقابلة أعمال الحجّ وحدها، أو يتوزّع على المسير من بلد الإجارة و الأعمال، فإن قلنا بالثاني - وهو الأظهر عند الشافعية «٣» - فقولان: أحدهما: أنّ المسافة لا تحتسب له هاهنا، لأنّه صرفه إلى غرض نفسه حيث أحرم بالعمرة من الميقات، فعلى هذا توزّع الأجرة المسماة على حجّة منشأة من بلد الإجارة و إحرامها من الميقات، و على حجّة منشأة من جوف مكة، فإذا كانت أجرة الحجّة المنشأة من بلد الإجارة مائة، و أجرة الحجّة المنشأة من مكة عشرة، حطّ من الأجرة المسماة تسعة أعشارها. و أصحهما عندهم: أنّها تحسب له، لأنّ الظاهر أنّه يقصد بها تحصيل الحجّ الملتزم، إلّا أنّه أراد أن يربح في سفره عمرة، فعلى هذا تتوزّع الأجرة المسماة على حجّة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات و على حجّة منشأة منها أيضا إحرامها من مكة، فإذا كانت أجرة الأولى مائة و

اجرة الثانية تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٤٤ تسعين، حط من الأجرة المسماة عشرها (١). و إن قلنا: إن الأجرة تقع في مقابلة أعمال الحج وحدها، فتوزع الأجرة المسماة على حجة من الميقات، و هي التي قبلت بها، و على حجة من جوف مكة، فإذا كانت أجرة الاولى خمسة و اجرة الثانية درهمن، حططنا من الأجرة ثلاثة أخماسها. و لو جاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم بالحج عن المستأجر، يلزمه دم الإساءة، و سيأتى الخلاف في أن الإساءة هل تنجر بالدم حتى لا يحط شيء من الأجرة أم لا؟ قال بعض الشافعية: إن ذلك الخلاف عائد هنا، و إن الخلاف في قدر المحطوط مفرع على القول في قدر الحط، و يجوز أن يقطع هنا بأنه لا تنجر الإساءة، و يفرق بأنه ارتفق هاهنا بالمجاوزه حيث أحرم بالعمرة لنفسه (٢). القسم الثاني [١]: أن يعود إلى الميقات بعد الفراغ من العمرة و أحرم بالحج، فإن قلنا: الأجرة في مقابلة الأعمال وحدها أو وزعناها عليها و على السير و احتسبنا المسافة هنا، و جبت الأجرة بتمامها، و هو الأظهر عندهم (٤)، و إن وزعناها عليها و لم تحسب المسافة هاهنا، فتوزع الأجرة على حجة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات و على حجة من الميقات من غير قطع مسافة. و لو جاوز الميقات بلا إعتار ثم أحرم بالحج عن المستأجر، فإن عاد إلى الميقات و أحرم منه عن المستأجر، فلا شيء عليه و لا حط من الأجرة، و إن لم يعد، فعليه دم الإساءة بالمجاوزه. و هل ينجر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة؟ فيسه قولاً — [١] و قد مرّ القسم الأول عند قوله:

فإنما أن لا يعود إلى الميقات .. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٤٥ للشافعية: أحدهما: نعم، لأنّ الدم شرع للجبر. و أظهرهما: المنع، لأنّه نقص من العمل الذي استأجره له، و الدم يجب لحقّ الله تعالى، فلا ينجر به حقّ آدمي، كما لو جنى المحرم على صيد مملوك يلزمه الضمان مع الجزاء (١). و منهم من قطع بالقول الثاني (٢). و على القول بعدم الانجبار فقد المحطوط بينى على أن الأجرة في مقابلة العمل وحده أو توزع على السير و العمل جميعاً؟ إن قلنا بالأول، وزعت الأجرة المسماة على حجة من الميقات و حجة من حيث أحرم، و إن قلنا بالثاني و اعتبرنا المسافة، وزعت على حجة من بلدة الإجارة و إحرامها من الميقات و على حجة منها إحرامها من حيث أحرم. و الخلاف في اعتبار المسافة هاهنا إذا رتب على الخلاف فيما إذا أحرم بعمرة عن نفسه، كانت هذه الصورة أولى بالاعتبار، لأنّه لم يصرفها إلى غرض نفسه. ثم لهم وجهان في أن النظر إلى الفراسخ وحدها أم يعتبر ذلك مع ذكر السهولة و الحزونة؟ و الأصحّ عندهم: الثاني (٣). و لو عدل الأجير عن طريق الميقات المتعين إلى طريق آخر ميقاته مثل ذلك الميقات أو أبعد، فلا شيء عليه، و هو المذهب عند الشافعية (٤). هذا كلّ في الميقات الشرعي، أما إذا عينا موضعاً آخر، فإن كان أقرب إلى مكة من الميقات الشرعي، فهذا الشرط فاسد مفسد للإجارة، فإنّه لا تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٤٦ يجوز لمريد النسك أن يمرّ على الميقات غير محرم، و إن كان أبعد، قال الشيخ في المبسوط: لا يلزمه ذلك، لأنّه باطل (١). و التحقيق أن نقول: إن كان المستأجر قد نذر الإحرام قبل الميقات، لزمه الوفاء به عنده، فإذا استأجره لذلك، و جب على الأجير الوفاء به، و إن لم يكن قد نذر، لم يلزم الأجير فعله. إذا عرفت هذا، فإن استأجره للإحرام من قبل الميقات الشرعي و سوّغناه فتجاوزه غير محرم، فهل يجب على الأجير الدم في مجاوزته غير محرم؟ للشافعية وجهان: أحدهما: عدم الوجوب، لأنّ الدم منوط بالميقات الواجب شرعاً، فلا يلحق به غيره، و لأنّ الدم يجب حقاً لله تعالى، و الميقات المشروط إنّما يتعين حقاً للمستأجر، و الدم لا يجبر حقّ آدمي. و أظهرهما عندهم: أنّه يلزم، لأنّ تعينه و إن كان لحقّ آدمي فالشارع هو الذي يحكم به و يتعلّق به حقّه، فإن قلنا بالأول، حطّ قسط من الأجرة قطعاً، و إن قلنا بالثاني، ففي حصول الانجبار الوجهان (٢). و كذلك لزوم الدم بسبب ترك المأمور به كالرمي و المبيت. و إن لزمه بسبب ارتكاب محظور كاللبس و القلم، لم يحط شيء من الأجرة، لأنّه لم ينقص شيء من العمل. و لو شرط على الأجير أن يحرم في أول سؤال فأخّره، لزم الدم، و في الانجبار الخلاف (٣)، و كذا لو شرط عليه أن يحجّ ماشياً فحجّ راكباً، لأنّه ترك شيئاً مقصوداً.

أنواع الحجّ ثلاثة على ما يأتي «٤»: تمتّع وهو أفضلها، تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٤٧ وقران و إفراد، فعندنا إن التمتع فرض من نأى عن مكة لا- يجوز له غيره إلّا مع الضرورة، و القران و الإفراد فرض أهل مكة و حاضريها لا يجوز له غيرهما إلّا مع الاضطرار. إذا ثبت هذا، فإذا استأجره ليحجّ عنه، وجب تعيين أحد الأنواع، فإذا أمره بالحجّ متمتعا فامتثل، أجزاء إجماعا، و دم المتعة لازم للأجير، لأنه من مقتضيات العقد، كفعل من الأفعال، إلّا أن يشترطه على المستأجر فيلزمه، و إن خالفه إلى القران، لم يجزئه، لأنه لم يفعل ما استأجره فيه. و إن استأجره ليفرد فتمتّع أو قرن، أجزاءه، قاله الشيخ «١» رحمه الله، لأنه عدل إلى الأفضل و أتى بما استؤجر فيه و زيادة. و إن استأجره للقران فقرن، صحّ، لأنه استأجره له، و الهدى الذى به يكون قارنا لازم للأجير، لأن إجارته تتضمنه، فإن شرطه على المستأجر، جاز. و إن خالفه و تمتّع، قال الشيخ رحمه الله: جاز، لأنه عدل إلى ما هو الأفضل، و يقع النسيان معا عن المستأجر، و إن أفرد، لم يجزئه، لأنه لم يفعل ما استأجره فيه «٢». و قال الشافعى: إذا أمره بالقران فامتثل، و جب دم القران على المستأجر فى أصحّ الوجهين، لأنه مقتضى الإحرام الذى أمره، و كأنه القارن بنفسه. و الثانى: على الأجير، لأنه قد لزم القران، و الدم من تمتّته. فعلى الأول لو شرطا أن يكون على الأجير، فسدت الإجارة، لأنه جمع بين الإجارة و بيع المجهول، كأنه يشتري الشاة منه و هى غير معيّنة و لا- موصوفة، و الجمع بين الإجارة و بيع المجهول فاسد. و لو كان المستأجر معسرا، فالصوم يكون على الأجير، لأنّ بعض الصوم تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٤٨ ينبغى أن يكون فى الحجّ، و الذى فى الحجّ منهما هو الأجير «١». و قال بعضهم: هو كما لو عجز عن الهدى و الصوم جميعا. و على الوجهين يستحقّ الأجرة بتمامها «٢». و إن عدل إلى الإفراد فحجّ ثم اعتمر، قال الشافعى: يلزمه أن يردّ من الأجرة ما يخصّ العمرة «٣». و هو محمول عند أصحابه على ما إذا كانت الإجارة على العين، فإنّه لا يجوز له تأخير العمل فيها عن الوقت المعين. و إن كانت فى الذمّة، فإن عاد إلى الميقات للعمرة، فلا شىء عليه، و قد زاد خيرا، و لا شىء على المستأجر أيضا، لأنه لم يقرن، و إن لم يعد، فعلى الأجير دم، لمجاوزته الميقات للعمرة. و هل يحطّ شىء من الأجرة أم تنجر الإساءة بالدم؟ فيه الخلاف السابق «٤». و إن عدل إلى التمتع، فقد قال بعضهم: إن كانت الإجارة إجارة عين، لم يقع الحجّ عن المستأجر، لوقوعه فى غير الوقت المعين، و إن كانت الإجارة على الذمّة، نظر إن عاد إلى الميقات للحجّ، فلا دم عليه و لا- على المستأجر، و إن لم يعد، فوجهان: أحدهما: لا- يجعل مخالفا، لتقارب [١] الجهتين، فإنّ فى القران نقصانا فى الأفعال و إحراما من الميقات، و فى التمتع كما لا فى الأفعال و نقصانا فى الإحرام، لوقوعه بعد مجاوزة الميقات، فعلى هذا: الحكم كما لو امتثل «٦». و فى كـون الـدم على الأـجير أو المسـتأجر للشافعيـة و جهـان «٧».

[١] فى النسخ الخطية و الحجريّة:

لتفاوت. و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص: ١٤٩ و قال بعضهم: يجب على الأجير دم، لتركه الإحرام من الميقات، و على المستأجر دم آخر، لأنّ القران الذى أمر به يتضمّن «١». و لو أمره بالتمتع فأفرد، فالأقرب أنّه لا يستحقّ أجرا، لأنه لم يفعل ما استؤجر له. و قال الشافعى: ينظر إن قدّم العمرة و عاد للحجّ إلى الميقات، فقد زاد خيرا، و إن أخر العمرة فإن كانت الإجارة إجارة عين، انفسخت فيها، لفوات الوقت المعين للعمرة، فبرّد حصتها من المستمى، و إن كانت الإجارة على الذمّة و عاد للعمرة إلى الميقات، لم يلزمه شىء، و إن لم يعد، فعليه دم، لترك الإحرام بالعمرة من الميقات، و فى حطّ شىء من الأجرة الخلاف السابق. و إن قرن فقد زاد خيرا، لأنه أحرم بالنسكين من الميقات و كان مأمورا بأن يحرم بالعمرة منه و بالحجّ من مكة. ثم إن عدّد الأفعال، فلا شىء عليه، و إلّا فوجهان فى أنّه هل يحطّ شىء من الأجرة، للاختصار فى الأفعال و فى أنّ الدم على المستأجر، لأمره بما يتضمّن الدم، أو على الأجير، لنقصان الأفعال؟ و كلّ ذلك مخترج على الخلاف المقدم فى عكسه، و هو ما إذا تمتّع المأمور بالقران «٢». و لو أمره بالإفراد فقرن، فالأقرب: الإجزاء، و هدى القران على الأجير، لتبرّعه. و أمّا الشافعية فقالوا: إن كانت الإجارة على العين، فالعمرة واقعة لا فى وقتها، فهو كما لو استأجره للحجّ وحده فقرن، و إن كانت فى الذمّة و قعا عن المستأجر، لأنّ القران كالإفراد شرعا فى إخراج الذمّة عن العهدة، و على الأجير الدم. و هل يحطّ شىء من الأجرة أو ينبجر الخلل بالدم؟ فيه الخلاف تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج٧، ص:

١٥٠ المتقدم. وإن تمتع، فإن كانت الإجارة على العين و قد أمره بتأخير العمره، فقد وقعت في غير وقتها، فيرد ما يخصها من الأجرة. و إن أمره بتقديمها أو كانت الإجارة على الذمة، وقعا عن المستأجر، و على الأجير دم إن لم يعد للحج إلى الميقات، و في حط شيء من الأجرة الخلاف السابق «١». و اعلم أن بعض الشافعية استشكل هذه المسائل، فإنها قد اشتركت في العدول عن الجهة المأمور بها إلى غيرها، و هو [غير] [١] قادح في وقوع النسكين عن المستأجر. و فيه إشكال، لأن ما يراعى الإذن في أصله يراعى في تفاصيله المقصوده، فإذا خالف، كان المأتم به غير المأذون فيه «٣».

## مسألة ١١٠:

إذا جامع الأجير قبل الوقوف بالموقفين، فسد حجه، و انقلبت الحجّة إلى الأجير، فتلزمه الكفارة، و المضى في الفاسد، و القضاء للفاسد عنه، لأنه استؤجر للحج الصحيح و لم يأت به بل بحج فاسد، فليصرف إليه، كما لو أمره بشراء شيء بصفة فاشترى على غير تلك الصفة، يقع عن المأمور، و الحج قابل للنقل عن الحالة التي انعقد عليها، فإن حج الصبي ينعقد نفلا، فإذا بلغ قبل الوقوف، انقلب فرضا، و هو أحد قولى الشافعي «٤». و الثانى: أنه لا ينقلب الحج إلى الأجير و لا يجب القضاء، لأن الإحرام قد انعقد عن المستأجر فلا ينقلب إلى غيره، و لا قضاء، لأن من لـــــــ الحـــــــج لم

الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ١٥١ يفسده، فلا يؤثر فعل غيره فيه «١». و فى رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام فى رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئا يلزمه فيه الحج من قابل أو كفارة، قال: «هى للأول تامّة، و على هذا ما اجترح» «٢». إذا عرفت هذا، فعلى ما اخترناه إن كانت السنه معيّنه، انفسخت الإجارة، و لزم المستأجر أن يستأجر من ينوب عنه فيها، و إن لم تكن معيّنه، بل كانت فى الذمه، لم تنفسخ، و عليه أن يأتى بحجّة أخرى فى المستقبل عمّن استأجره بعد أن يقضى الحجّة التى أفسدها عن نفسه، و لم يكن للمستأجر فسخ هذه الإجارة عليه، و الحجّة الأولى فاسده لا تجزئ عنه، و الثانى قضاء عنها عن نفسه، ثم يقضى بعد ذلك الحج الذى استؤجر له. و قال الشافعي: إن كانت الإجارة على العين، انفسخت، و القضاء الذى يأتى به الأجير يقع عنه، و إن كانت فى الذمه، لم تنفسخ. و عمّن يقع القضاء قولان: أحدهما: عن المستأجر، لأنه قضاء للأول، و لو لا فساده لوقع عنه. و أصحهما: عن الأجير، لأن القضاء بحكم الأداء، و الأداء وقع عن الأجير، فعلى هذا يلزمه سوى القضاء حجّة أخرى للمستأجر، فيقضى عن نفسه ثم يحج عن المستأجر فى سنه أخرى، أو يستنوب من يحج عنه فى تلك السنه. و حيث لا تنفسخ الإجارة للمستأجر خيار الفسخ عند الشافعي، لتأخر المقصود «٣».

## مسألة ١١١:

إذا أحرّم الأجير عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه ظلّا منه بأنه ينصرف، فأتم الحج على هذا الظنّ، فالوجه عندي: فساد تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ١٥٢ الحج. أما بالنسبة إليه: فلعدم انصرافه إليه. و أما بالنسبة إلى المستأجر: فلأنه لم ينو بباقي الأفعال النيابة، بل نوى وقوعها لنفسه و لم يقع، لبطان الإحرام لنفسه، و لاستحقاق المستأجر ذلك الزمان، و لا يستحق الأجير الأجرة، لأنه لم يأت بالمقصود عليه. و قال الشافعي: يقع الحج للمستأجر، و فى استحقاق الأجير الأجرة قولان: أحدهما: لا يستحق، لأنه أعرض عنها حيث قصد بالحج نفسه. و أصحهما عنده: الاستحقاق، لانعقاد الحج للمستأجر، و حصول غرضه. و هذا الخلاف جار فيما إذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه، فأمسكه لنفسه و جرده و صبغه لنفسه ثم رده، هل يستحق الأجرة؟ و على القول بالاستحقاق فالمستحق المسمى أو اجرة المثل؟ وجهان: أصحهما عندهم: الأول «١».

## مسألة ١١٢:

إذا مات الحاج عن نفسه فلا يخلو إما أن يكون الحج قد وجب عليه أولاً واستقر أولاً، فإن كان الحج لم يجب عليه قبل هذه السنة، سقط الحج عنه مطلقاً. وإن كان الحج قد وجب عليه أولاً واستقر وفُزط بالتأخير ثم خرج لأدائه فمات قبل فعله، فالأقرب - على ما يقتضيه مذهبنا - التفصيل، وهو أنه إن مات بعد الإحرام ودخول الحرم، أجزأه عن الحج، وبرت ذمته، لأن ذمته الأجير تبرأ بذلك على ما يأتي، فكذا الأصل، وإن مات قبل الإحرام ودخول الحرم، وجب أن يقضى عنه، ولم يعتد بما فعله. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٥٣. وإن كان الميت الأجير، فإن كان بعد الإحرام ودخول الحرم، أجزأه ما فعله عن نفسه وعن المنوب عنه، وسقط الحج عن المنوب عند علمائنا، وقد تقدم. وإن كان قبل ذلك، لم تبرأ ذمته المنوب، ويجب على الأجير [١] رد باقي مال الإجارة بعد إسقاط ما قابل فعله إن كان قد استؤجر لقطع المسافة والحج، وإن كان قد استؤجر لفعل الحج خاصة، لم يستحق شيئاً في مقابلة قطع المسافة. وقال الشافعي: إذا حج عن نفسه ثم مات في أثناءه، هل يجوز البناء على حجّه؟ فيه قولان، وشبههما بالقولين في جواز البناء على الأذان والخطبة. فالجديد - وهو الصحيح عندهم - أنه لا يجوز البناء على الحج، لأنه عبادة يفسد أولها بفساد آخرها، فأشبهت الصوم والصلاة. ولأنه لو أحصر فتحلل ثم زال الحصر فأراد البناء عليه، لا يجوز، فإذا لم يجز له البناء على فعل نفسه فأولى أن لا يجوز لغيره البناء على فعله. والقديم: الجواز، لأن النيابة جارية في جميع أفعال الحج فتجوز في بعضها، كتنفقه الزكاة. فعلى القديم لو مات وقد بقي وقت الإحرام بالحج، أحرم الثاني بالحج، ووقف بعرفه إن لم يقف الأصل، ولا يقف إن وقف، ويأتي ببقية الأعمال. ولا بأس بوقوع إحرام النائب وراء الميقات، فإنه مبني على إحرام أنشئ منه. وإن لم يبق وقت الإحرام بالحج، فبم يحرم؟ وجهان [١] أي: على ورثة الأجير.

تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٥٤ أحدهما: أنه يحرم بعمره، لفوات وقت الإحرام بالحج، ثم يطوف ويسعى، فيقعان عن الحج ولا يبيت ولا يرمى، فإنهما ليسا من أعمال العمرة، لكنهما يجبران بالدم. والأصح عندهم: أن يحرم بالحج أيضاً، ويأتي ببقية الأعمال، لأنه لو أحرم بالعمرة، للزمه أفعال العمرة، ولما انصرفت إلى الحج، والإحرام المبتدأ هو الذي يمنع تأخيره عن أشهر الحج، وهذا ليس إحراماً مبتدأً، وإنما هو مبني على إحرام أنشئ في وقته. وعلى هذا فلو مات بين التحليلين، أحرم النائب إحراماً لا يحرم اللبس والقلم، وإنما يحرم النساء، لأن إحرام الأصل لو بقي لكان بهذه الصفة. هذا كله فيما إذا مات قبل حصول التحليلين، فأما إذا مات بعد حصولهما، فقد قال بعضهم: لا يجوز البناء والحال هذه، إذ لا ضرورة إليه، لإمكان جبر ما بقي من الأعمال بالدم.

## مسألة ١١٣:

لو مات الأجير، فعندنا قد تقدم حكمه. وأما الشافعي فقد قال: إن كان قد مات بعد الشروع في الأركان وقبل الفراغ منها فهل يستحق شيئاً من الأجرة؟ فيه قولان: أحدهما: لا يستحق، لأنه لم يسقط الفرض عن المستأجر، وهو المقصود، فأشبهه ما لو التزم له مالا ليرد عبده الآبق فردّه بعض الطريق ثم هرب. والثاني: نعم، لأنه عمل بعض ما استؤجر له، فاستحق بقسطه من الأجرة، كما لو استؤجر لخياطة ثوب فخاط بعضه. ثم اختلفوا ببعضهم بنى القولين هنا على القولين في أنه هل يجوز البناء على الحج؟ إن قلنا: لا، فلا شيء له، لأن المستأجر لم ينتفع بعمله، وإن تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٥٥ قلنا: نعم، فله القسط. وبعضهم نازع في هذا البناء، وقالوا: الجديد هنا: أنه يستحق القسط، والجديد من القولين في أنه هل يبني على الحج؟ المنع. وأيضاً فقد رجح كثير من الشافعية الاستحقاق هنا، وفي خلاف البناء الراجح المنع بالاتفاق «١». وتوسط الجويني فقال: إن جوزنا البناء، استحق الأجير قسطاً من الأجرة، وإلّا ففيه الخلاف. ووجه الاستحقاق: أنه لا تقصير من الأجير، والمأتي به ينفع المستأجر في الثواب. ووجه المنع: أن ما كان على المستأجر قد بقي بحاله، فكأن الأجير لم يعمل له شيئاً «٢». وإذا قلنا: يستحق قسطاً، فالأجرة تقسط على الأعمال وحدها أو عليها مع السير؟ فيه قولان. وجه الأول: أن المقصود الأعمال، والسير وسيلة إليها، والأجرة تقابل المقصود. والثاني - وهو الأظهر عندهم - أن

الوسائل تأخذ حكم المقاصد، والتعب في السير أكثر منه في الأعمال، فيبعد أن لا يقابل بشيء «٣». و منهم من قال: لا- خلاف في المسألة، ولكن إن قال: استأجرتك لتحج عني، فالتقسيم على الأعمال خاصة، و لو قال: لتحج عني من بلد كذا، فالتقسيم عليهما معا «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٥٦ ثم إن كانت الإجارة على العين انفسخت و لا بناء لورثة الأجير، كما لم يكن له أن يبني بنفسه. و هل للمستأجر أن يستأجر من يتمه؟ فيه قولان مبنيان على القولين في جواز البناء، إن جوزه فله ذلك، و إلاً فلا. و إن كانت الإجارة على الذمة، فإن لم نجوز البناء، فلورثة الأجير أن يستأجروا من يحج عمن استأجر له مورثهم، فإن تمكنا منه في تلك السنة لبقاء الوقت فذاك، و إلاً فللمستأجر الخيار، و إن جوزه البناء، فلهم أن يتموا الحج «١». و إن مات الأجير بعد ما أخذ في السير و قبل أن يحرم، فالمنقول عن نص الشافعي في عامة كتبه أنه لا يستحق شيئا من الأجرة، لأنه بسبب لم يتصل بالمقصود، فأشبه ما لو قرب الأجير على البناء آلات البناء من موضع الى موضع البناء و لم بين شيئا «٢». و فيه وجه لأصحابه: أنه يستحق قسطا من الأجرة، لأن الأجرة في مقابلة السير و العمل جميعا، فإنها تختلف باختلاف المسافة طولا و قصرا «٣». و لو مات بعد إتمام الأركان و قبل الفراغ من سائر الأعمال، فينظر إن فات وقتها أو لم يف و لكن لم نجوز البناء، فيجبر بالدم من مال الأجير. و في رد شيء من الأجرة الخلاف السابق. و إن جوزه البناء فإن كانت الإجارة على المعين انفسخت، و وجب رد قسطها من الأجرة، و يستأجر المستأجر من يرمى و يبيت، و لا- دم على الأجير، و إن كانت على الذمة، استأجر وارث الأجير من يرمى و يبيت، و لا- حاجة إلى الإحرام، لأنهما عمالان يفعلان بعد التحليل و لا يلزم الدم و لا رد شيء من تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٥٧ الأجرة «١».

## مسألة ١١٤:

لو صد الأجير عن بعض الطريق، قال الشيخان رحمهما الله: كان عليه مما أخذ بقدر نصيب ما بقي من الطريق الذي يؤدي فيه الحج إلاً أن يضمن العود لأداء ما وجب «٢». و نحن نقول: إن كانت الإجارة في الذمة، و جب على الأجير الإتيان بها مرة ثانية، و لم يكن للمستأجر فسخ الإجارة، و كانت الأجرة بكاملها للأجير، و إن كانت معينه، فله أن يرجع عليه بالمتخلف، و لا يجب على المستأجر الإجابة في قضاء الحج ثانيا، بل له فسخ العقد و استئجار غيره، و له أن يجيبه إلى ذلك.

## مسألة ١١٥:

لو أحصر الأجير، جاز له أن يتحلل بالهدى، لعموم الآية «٣». و يقع ما فعله عن المستأجر، لأنه قصد الفعل له. و قال بعض الشافعية: يقع عن المحصر «٤». إذا عرفت هذا، فالدم على الأجير. و لم لم يتحلل و أقام على إحرامه حتى فات الحج، تحلل بعمره، و لا يستحق الأجرة على ما فعله من وقت الوقوف الى التحلل، لأن تلك الأفعال لم يفعلها للمستأجر، بل ليتحلل من إحرامه، و أما ما فعله قبل ذلك فإنه يستحق به الأجرة عندنا. و قال الشافعي: لو أحصر الأجير، فله التحلل، كما لو أحصر الحاج لنفسه، فإن تحلل فعمن يقع ما أتى به؟ وجهان: أصحهما: عن المستأجر، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ١٥٨ كما لو مات، إذ لم يوجد من الأجير تقصير. و الثاني: عن الأجير، كما لو أفسده، لأنه لم يحصل غرضه، فعلى هذا دم الإحصار على الأجير، و على الأول هو على المستأجر، و في استحقاقه شيئا من الأجرة الخلاف المذكور في الموت. و إن لم يتحلل و أقام على الإحرام حتى فاته الحج، انقلب الحج إليه، كما في صورة الإفساد، ثم يتحلل بعمره، و عليه دم الفوات. و لو فرض الفوات بنوم أو تأخر عن القافلة و غيرها من غير إحصار، انقلب المأتي به إلى الأجير أيضا، كما في الإفساد، لا شرا كهما في إيجاب القضاء، و لا شيء للأجير «١».

## مسألة ١١٦:

يشترط في النيابة نية النائب عن المنوب بالقلب، و يستحب ضم اللسان، و لا يجزئ لو تجرد عن القلب، لأن الحج فعل يحتمل وجوها،

و صرفه إلى الفاعل أقرب، فلا بدّ من تخصيص الفعل بالمنوب ليقع له. و يستحب له أن يذكره في المواقف كلّها، لما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - عن الباقر عليه السلام، قال: قلت له: ما يجب على الذي يحجّ عن الرجل؟ قال: «يسمّيه في المواطن و المواقف» (٢). و أمّا عدم وجوب التلفّظ بذلك: فللأصل. و لما رواه مثنى بن عبد السلام عن الصادق عليه السلام في الرجل يحجّ عن الإنسان يذكره في جميع المواطن كلّها؟ قال: «إن شاء فعل و إن شاء لم يفعل، الله يعلم أنّه قد حجّ عنه، و لكن يذكره عند الأضحى إذا ذبحها» (٣). و يستحب للنائب عند عقد الإحرام أن يقول ما رواه الحلبي عن الصادق تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١٥٩ عليه السلام، قال: قلت: الرجل يحجّ عن أخيه أو عن أبيه أو عن رجل من الناس، هل ينبغي له أن يتكلم بشيء؟ قال: «نعم يقول بعد ما يحرم: اللهم ما أصابني في سفرى هذا من تعب أو شدة أو بلاء أو سغب فأجر فلانا فيه و أجرني في قضائي عنه» [١].

## مسألة ١١٧:

إذا فعل الأجير شيئاً تلمّزه الكفارة به من محظورات الإحرام، كانت الكفارة عليه في ماله من الصيد و اللباس و الطيب و غير ذلك، لأنّها عقوبته على جناية صدرت عنه، أو ضمان في مقابلة إتلاف وقع منه، فاخصّصت بالجاني، و جرى مجرى الأجير إذا جنى على إنسان، فخرق ثوبه أو جرحه، يجب الأرش عليه لا على المستأجر، كذلك ها هنا.

## مسألة ١١٨:

قال الشيخ رحمه الله: إذا أخذ الأجير حجّية من غيره، لم يكن له أن يأخذ حجّية أخرى حتى يقضى التي أخذها (٢). و التحقيق أن نقول: إن كانت الإجارة الأولى وقعت على تلك السنة، لم يكن له أن يؤجر نفسه لغيره تلك السنة بعينها، لأنّ فعله صار مستحقاً للأول، فلا يجوز صرفه إلى غيره. و إن استأجره الأول مطلقاً، فإن استأجره الثاني للسنة الأولى، فإن قلنا باقتضاء الإطلاق التعجيل، لم يصح العقد الثاني، لأنّ الإجارة الأولى و إن كانت غير معيّنة بزمان لكن يجب إتيانها في السنة الأولى، فلا يجوز حينئذ صرف العمل فيها إلى غيره، و إن استأجر للسنة الثانية، جاز. و لو استأجره مطلقاً، فالأقرب الجواز، للأصل، و اقتضاء التعجيل هنا مندفع بسبب استحقاق الأول. و لو استأجره الأول للسنة الثانية، جاز للثاني أن يستأجره مطلقاً و أن

[١] التهذيب ٥ : ٤١٨ - ١٤٥٢،

الاستبصار ٢: ٣٢٤ - ١١٤٧ و فيه: «شعث» بدل «سغب». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١٦٠ يستأجره للسنة الأولى.

## مسألة ١١٩:

لا يجوز لحاضر مكة المتمكّن من الطواف الاستنابة فيه، لأنّه عبادة بدنية يمكن الإتيان بها مباشرة، فلا تجوز الاستنابة فيها كالحجّ. و لو كان غائباً، جاز له أن يستناب فيه مع وجوبه عليه و عدم تمكّنه منه، أو مع نديته، لأنّه بغيبته عاجز عن المباشرة، فجاز له الاستنابة. و لما رواه عبد الرحمن بن أبي نجران عمّن حدّثه عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: الرجل يطوف عن الرجل و هما مقيمان بمكة، قال: «لا- و لكن يطوف عن الرجل و هو غائب» قلت: و كم قدر الغيبة؟ قال: «عشرة أميال» (١). إذا عرفت هذا، فإنّه يجوز للحاضر غير المتمكّن من الطواف، لعدم تمكّنه من الطهارة، بأن يكون مريضاً لا يستمسك بالطهارة، فإنّه يطاف عنه، و لو استمسك، طيف به. و المغمى عليه و الكسير يطاف به و يرمى عنه، لما رواه حريز عن الصادق عليه السلام، قال: «المريض و المغمى عليه يرمى عنه و يطاف عنه» (٢). و في رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «الكسير يحمل و يطاف به، و المبطون يرمى عنه و يطاف عنه» (٣).

## مسألة ١٢٠:



الأجير يملك الأجرة بالعقد، فإذا حجَّ فإن فضل له شيء من الأجرة عن نفقة الحج، استحبَّ له ردُّه إلى المستأجر ليكون قصده بالحج القربة لا العوض، وليس ذلك بلازم، لما رواه مسمع عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: أعطيت الرجل دراهم ليحجَّ بها عني، ففضل تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٦١ منها شيء فلم يرده عليّ، قال: «هو له، ولعله ضيق على نفسه» (١). ولأنَّ عقد الإجارة سبب لتملك الأجرة مع الإتيان بما وقع عليه الإجارة وقد وجد السبب فيوجد المسبب. ولو قصرت الأجرة عن النفقة، لم يجب على المستأجر الإتمام، بل يستحب، لاشتماله على المساعدة للمؤمن وإعانتة على طاعته والإنفاق على أفضل العبادات، وليس واجبا، عملا بالأصل. وأبو حنيفة منع من الإجارة، فيكون الأجير نائبا محضا، وما يدفع إليه من المال يكون رزقا لطريقة (٢). فلو مات أو أخصر أو ضلَّ الطريق أو صدَّ، لم يلزمه الضمان لما أنفق عليه، لأنَّه إنفاق بإذن صاحب المال. فإذا ناب عنه آخر، فإنَّه يحجَّ من حين بلغ النائب الأول، لأنَّه حصل قطع هذه المسافة بمال المنوب عنه، فلم يكن عليه الإنفاق دفعة أخرى، ويردُّ النائب ما فضل معه من المال، ولا يسرف ولا يقتر على نفسه ولا يمشى ولا يدعو إلى طعامه ولا يتفضَّل، أما لو أعطاه ألفا وقال: حجَّ بهذه، كان له أن يتوسَّع فيها، وإن فضل شيء فهو له. ولو سلك النائب طريقا يمكنه سلوك أقرب منه، كان الفاضل من النفقة في ماله. وإن تعجَّل عجله يمكنه تركها فكذلك. وإن أقام بمكة أكثر من مدَّة القصر بعد إمكان السفر للرجوع، أنفق من ماله، لأنَّه غير مأذون فيه، فأما من لا يمكنه الخروج قبل ذلك فله النفقة، لأنَّه مأذون فيه، وله نفقة الرجوع. وإن مرض في الطريق فعاد، فله نفقة رجوعه، لأنَّه لا بدَّ له منه حصل تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٢ بغير تفریطه، فأشبه ما لو قطع عليه الطريق أو صدَّ. وإن قال: خفت أن أمرض فرجعت، فعليه الضمان، لأنَّه مجرد وهم.

## مسألة ١٢١:

يشترط في الاستئجار على الحج: العلم بالعوض كغيره، فلو قال: استأجرتك للحج بنفقتك لم يصح- وبه قال الشافعي (١)- لفوات شرط صحة العقد، وهو العلم بمال الإجارة. وقال أبو حنيفة: يصح (٢). وليس بمعتمد. وكذا البحث لو قال: حجَّ عني بما شئت. وإذا فسدت الإجارة فإن حجَّ عنه، وجب له اجرة المثل، وصحت الحجية عن المستأجر. ولو قال: أول من يحجَّ عني فله مائة، صحَّ جعله. وقال المزني: الإجارة فاسدة، وله اجرة المثل (٣). واحتجَّ الشيخ- رحمه الله- بقوله: [صلى الله عليه وآله: (المؤمنون عند شروطهم) (٤) (٥)]. ولو قال: حجَّ عني أو اعتمر بمائة، قال الشيخ: يكون صحيحا، فمتى حجَّ أو اعتمر، استحقَّ المائة، لأنَّه خيره بين الحجَّ والعمرة بأجرة معينة، وليس بمجهول، ولا- مانع يمنع منه. وقال الشافعي: تبطل الإجارة، لجهالة العمل، فإن حجَّ أو اعتمر، تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٣ استحقَّ اجرة المثل (١). والتحقيق: أنه إن كان إجارة، فالوجه ما قاله الشافعي، وإن كان جعله، فالوجه ما قاله الشيخ. وكذا لو قال: من حجَّ عني فله عبد أو دينار أو عشرة دراهم إن كان عقد إجارة، بطل، لجهالة العوض، وإن كان جعله، صحَّ، ويتخيَّر المستأجر في دفع أيها شاء. وقال الشافعي: يبطل العقد، فإن حجَّ، استحقَّ اجرة المثل (٢).

## مسألة ١٢٢:

لو استأجره اثنان ليحجَّ عنهما حجَّة واحدة، فأحرم عنهما، قال الشيخ رحمه الله: لا يصح إحرامه عنهما ولا عن واحد منهما، لأنَّ الحجَّة الواحدة لا- تقع عن شخصين، وليس أحدهما أولى بها من صاحبه، ولا ينعقد عن نفسه، لأنَّه لم ينوها عنه بل عنهما، فانقلابها إليه يحتاج الى دليل، وعدم صحتها عنهما وعن واحد منهما بلا خلاف، ولا يصح عندنا إحرامه عن نفسه ولا ينقلب إليه (٣). وقال الشافعي: ينقلب الإحرام إليه (٤). وليس بجديد، لأنَّه لم يقصد الإيقاع لنفسه، فلا يقع عنها، لقوله عليه السلام: (لا عمل إلا بنية) (٥) (وإنما لكل امرئ ما نوى) (٦). والوجه أن يقال: إن كانت الحجَّة مندوبة، صحَّ أن تقع عن واحد وأكثر، لأنَّها طاعة تصح النيابة فيها عن واحد، فتصح عن أكثر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٤ ولما رواه علي بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته

عن الرجل يشرك في حجة الأربعة والخمسة من مواليه، فقال: «إن كانوا ضرورة جميعا فلهم أجر، ولا تجزئ عنهم من حجة الإسلام، والحجة للذي حجج» (١).

#### مسألة ١٢٣:

إذا أحرم الأجير عن نفسه وعمّن استأجره، قال الشيخ رحمه الله: لا ينعقد الإحرام عنهما ولا عن واحد منهما، لأن شرط الإحرام التية، فإذا لم ينو عن نفسه بالاستقلال، لم يصح عنه، كما لا يصح عن المستأجر (٢). وقال الشافعي: ينعقد عن نفسه ولا يصح عن غيره، لأن الإحرام قد انعقد ولا يصح عن غيره، فيقع عن نفسه، كالضرورة (٣). وليس بجديد، لأن مجامعة غيره في النية إن كان مبطلا، لم يتخّصيص الوقوع بالأجير، ونمّ من انعقاد الإحرام. ولو أحرم عن المستأجر ثم نقل الحج إلى نفسه، لم يصح، فإذا أتم الحج، استحقّ الأجرة، لامتنال الشرط على إشكال. وللشافعي قولان: هذا أحدهما، والثاني: صحة النقل، لقوله عليه السلام لما سمع ملييا عن شبرمة، قال: (حج عن نفسك ثم عن شبرمة) (٤) «٥». ولو استأجره ليحج عنه فاعتمر، أو ليعتمر عنه فحج، قال الشيخ رحمه الله: لا يقع عن المستأجر سواء كان حيا أو ميتا، ولا يستحق شيئا من الأجرة، تذكره الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٥ لأنه لم يفعل ما استؤجر له (١). وقال الشافعي: إن كان المنوب حيا، وقعت عن الأجير، وإن كان ميتا، وقعت عن المنوب، ولا يستحق شيئا من الأجرة على كل حال (٢). والوجه: أنه يقع عن المستأجر، لأنه نسك نوى به صرفه الى غيره فيصرف اليه. نعم لا يستحق شيئا من الأجرة، لتبرّعه بفعله، والأجرة وقعت في مقابلة ما لم يفعله فيرجع الى المستأجر.

#### مسألة ١٢٤:

لو أحصر الأجير، تحلّ بالهدى على ما تقدّم، ولا قضاء عليه، إذ ليس في ذمته حج يأتي به، ويبقى المستأجر على ما كان عليه، فإن كان الحج واجبا عليه، وجب عليه أن يستأجر من يأتي به، وإلا كان مستحبا. ولو فاته الموقفان بتفريط منه، لزمه التحلل بعمرة لنفسه، ويعيد الأجرة إن كان الزمان معينا. وإن لم يكن بتفريط، قال الشيخ: يستحق اجرة المثل الى حين الفوات (٣). ولو قيل: له من الأجرة بنسبة ما فعله من أفعال الحج ويستعاد الباقي، كان وجها. ولو أفسد الحج، وجب عليه القضاء على ما تقدّم، ولو أفسد القضاء، وجب عليه أن يأتي بقضاء آخر، كما يجب على المنوب لو فعل ذلك.

### الفصل الثالث في أنواع الحج وما يتبعها

#### [البحث الأول: في الأنواع]

#### مسألة ١٢٥:

أنواع الحج ثلاثة: تمتّع وقران وإفراد، بلا- خلافا بين العلماء وإن اختلفوا في تفسير بعضها. ونحن نقول: العمرة إن تقدّمت على الحج، كان تمتعا، وإن تأخرت فإن انضم إليه سياق هدى، فهو قران، وإلا فإفراد، لما رواه معاوية بن عمّار- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: سمعته يقول: «الحج ثلاثة أصناف: حج مفرد وقران و تمتّع بالعمرة إلى الحج، وبها أمر رسول الله صلى الله عليه وآله، والفضل فيها، ولا- نأمر الناس إلا بها» (١). وفي الصحيح عن منصور الصيقل عن الصادق عليه السلام، قال: «الحج عندنا على ثلاثة أوجه: حاج متمتع وحاج مفرد ساق الهدى وحاج مفرد للحج» (٢).

#### مسألة ١٢٦:

صورة التمتع: أن يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٨ إلى الحج ثم يدخل مكة فيطوف سبعة أشواط بالبيت و يصلّي ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ثم يقصر وقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا الصيد، لكونه في الحرم، فإن خرج منه، جاز له الصيد أيضا. فإذا كان يوم التروية، أحرم للحجّ، ولا يتعين هذا اليوم، بل يستحب، والواجب ما يعلم أنه يدرك الوقوف معه، ثم يمضي إلى عرفات فيقف بها إلى الغروب من يوم عرفته ثم يفيض إلى المشعر فيقف به بعد طلوع فجر العيد ثم يفيض إلى منى فيحلق بها يوم النحر و يذبح هديه و يرمى جمرة العقبة ثم يأتي مكة ليومه إن شاء، وإلا فمن غده، فيطوف طواف الحج و يصلّي ركعتيه و يسعى سعي الحج و يطوف طواف النساء و يصلّي ركعتيه ثم يعود إلى منى فيرمي ما تخلف عليه من الجمار الثلاث يوم الحادي عشر و الثاني عشر و الثالث عشر، و إن شاء أقام بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادي عشر و الثاني عشر. ثم إن اتقى جاز له أن ينفر بعد الزوال إلى مكة للطوافين و السعي، وإلا أقام إلى الثالث عشر. و صورة الأفراد: أن يحرم من الميقات أو من حيث يصح له الإحرام منه بالحجّ ثم يمضي إلى عرفات فيقف بها ثم يمضي إلى المشعر فيقف به ثم يأتي منى فيقضى مناسكه بها ثم يطوف بالبيت و يصلّي ركعتيه و يسعى بين الصفا والمروة و يطوف طواف النساء و يصلّي ركعتيه ثم يأتي بعمرة مفردة بعد الحج و الإحلال منه يأتي بها من أدنى الحلّ. و صورة القران كالأفراد، إلا أنه يضيف إلى إحرامه سياق الهدى. هذا مذهب علماء أهل البيت عليهم السلام. و قالت العامية: التمتع: أن يهلّ بعمرة مفردة من الميقات في أشهر الحجّ، فإذا فرغ منها أحرم بالحج من عامه. و الأفراد: أن يهلّ بالحج مفردا. و القران: أن يجمع بينهما في الإحرام بهما، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٦٩ الحج قبل الطواف (١).

### مسألة ١٢٧:

أجمع علماءنا كافة على أن فرض من نأى عن مكة التمتع لا يجوز لهم غيره إلا مع الضرورة، و أما النوعان الآخريان فهما فرض أهل مكة و حاضريها. و عندنا أنه لا- يجوز لهم غير هذين النوعين، و هو اختيار أكثر علمائنا (٢)، لما رواه الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الحج، فقال: «تمتع» ثم قال: «إنّا إذا وقفنا بين يدي الله تعالى قلنا: يا ربنا أخذنا بكتابك و قال الناس: برأينا و رأينا [١]، و يفعل الله بنا و بهم ما أراد» (٤). و أما أهل مكة و حاضريها- و هو من كان بينه و بين مكة دون ثمانية و أربعين ميلا- فإن فرضهم القران أو الأفراد دون التمتع، لما رواه الحلبي و سليمان ابن خالد و أبو بصير- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «ليس لأهل مكة و لا لأهل مر و لا لأهل سرف متعة، و ذلك لقول الله عزّ و جلّ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٥)» (٦). و في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: قلت له: قول الله عزّ و جلّ في كتابه ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قال: «يعني أهل مكة ليس عليهم متعة، كلّ من كان أهله دون ثمانية و أربعين [١] في المصدر: «رأينا رأينا». تذكرة

الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٧٠ ميلا ذات عرق و عسفان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، و كلّ من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة» (١). و أطبقت العامة على جواز الإحرام بأيّ الأنساك الثلاثة شاء، لقول عائشة: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله، فمنا من أهل بعمرة، و منا من أهل بحج و عمرة، و منا من أهل بحج (٢) (٣). و لا- حجّة فيه، لاختلافهم في الفرض لا التخيير بين الأنواع.

### مسألة ١٢٨:

قال علماءنا: التمتع أفضل الأنواع- و به قال الحسن و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير و عطاء و طاوس و مجاهد و جابر بن زيد و القاسم و سالم و عكرمة، و هو أحد قولي الشافعي و إحدى الروايتين عن أحمد، و هو قول أصحاب الحديث (٤)- لقوله تعالى ذَلِكَ

لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٥» و هو يدلّ على أنّه فرضهم، فلا يجزئهم غيره. و لما رواه العامة عن ابن عباس و جابر و أبي موسى و عائشة أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أمر أصحابه لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ أَنْ يَحْلُوا وَ يَجْعَلُوهَا عَمْرَةً «٦»، فنقلهم من الإفراد و القرآن إلى المتعة، و لا ينقلهم إلّا إلى الأفضل. و لم يختلف عندهم الرواية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أنّه لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أمر أصحابه أن يَحْلُوا إلّا من ساق هديا، و ثبت على إحرامه، و قال: (لو تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٧١ استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى و لجعلتها عمرة) «١». قال جابر: حججنا مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله يوم ساق البدن معه و قد أهلوا بالحج مفردا، فقال لهم: (حلّوا من إحرامكم بطواف بالبيت و بين الصفا و المروة ثم أقيموا حلّالا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج و اجعلوا التي قدّمتم بها متعة) فقالوا: كيف نجعلها متعة و قد سمينا الحج؟ فقال: (افعلوا ما أمرتكم به، و لو لا إني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به) «٢». و فى لفظ: فقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فقال: (قد علمتم أنّي أتقاكم لله و أصدقكم و أبرّكم و لو لا هديي لحللت كما تحلون، و لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت) فحللنا و سمعنا و أطعنا «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، قال: «لَمَّا فرغ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله من سعيه بين الصفا و المروة أتاه جبرئيل عليه السلام عند فراغه من السعى و هو على المروة فقال: إنّ الله يأمرك أن تأمر الناس أن يَحْلُوا إلّا من ساق الهدى، فأقبل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله على الناس بوجهه، فقال: يا أيها الناس هذا جبرئيل - و أشار بيده إلى خلفه - يأمرني عن الله أن آمر الناس أن يَحْلُوا إلّا من ساق الهدى، فأمرهم بما أمر الله به، فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله نخرج إلى منى و رءوسنا تقطر من النساء، و قال آخرون: يأمرنا بشيء و يصنع هو غيره، فقال: يا أيها الناس لو استقبلت من أمرى ما استدبرت صنعت كما تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٧٢ صنع الناس، و لكنّي سقت الهدى، فلا يحلّ من ساق الهدى حتى يبلغ الهدى محله، فقصر الناس و أحلّوا و جعلوها عمرة، فقام إليه سراقه بن مالك ابن جشعم المدلجى، فقال: يا رسول الله هذا الذي أمرتنا به لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال: لا [١]، للأبد إلى يوم القيامة، و شبك أصابعه، و أنزل الله فى ذلك قرآنا فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٢» «٣». و فى الصحيح عن أبي أيوب إبراهيم بن عيسى عن الصادق عليه السلام، قال: سألته أى الأنواع أفضل؟ فقال: «المتعة، و كيف يكون شيء أفضل منها و رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله يقول: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت فعلت كما فعل الناس!» «٤». و لأنّ التمتع منصوص عليه فى كتاب الله تعالى، لقوله فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ دون سائر الأنساك. و لأنّ التمتع يجتمع له الحج و العمرة فى أشهر الحج مع كمالهما و كمال أفعالهما على وجه اليسر و السهولة. و ذهب الثورى و أصحاب الرأى إلى أنّ القرآن أفضل، لما رواه أنس قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أهلّ بهما جميعا يصرخ بهما صراخا يقول: (لبيك عمرة و حجّا، لبيك عمرة و حجّا) «٥» [١]. «\_\_\_\_\_» (١) فى

المصدر بدل «لا»: «بل». تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٧٣ و قال أحمد: إن ساق الهدى، فالقران أفضل، و إن لم يسقه، فالتمتع أفضل، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله قرن حين ساق الهدى، و منع كلّ من ساق الهدى من الحلّ حتى ينحر هديه «١». و ذهب مالك و أبو ثور إلى اختيار الإفراد - و هو ظاهر مذهب الشافعى، و روى ذلك عن عمر و عثمان و ابن عمر و جابر و عائشة - لما روت عائشة أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أفرد بالحج «٢». و نمنع كون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أفرد، فإنّه قد روى ابن عمر و جابر و عائشة من طرق صحاح عندهم أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ «٤». و لأنّ روايتهم اختلفت، فرووا مرّة أنّه أفرد، و مرّة أنّه تَمَتَّعَ، و مرّة أنّه قرن «٥» مع وحدة القضية، و لا يمكن الجمع بينها، فيجب إطراحها كلّها. مع أنّ عمر قال: إني لأنهاكم عن المتعة، و إنّها لفى كتاب الله، و لقد صنعها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «٦». و لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الإفراد و القرآن، و لا يأمرهم إلّا بالانتقال إلى الأفضل، و يستحيل أن ينقلهم تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٧٤ من الأفضل إلى الأدنى و هو الداعى إلى الخير الدالّ عليه. ثم أكد ذلك بتأسيّفه على فوات ذلك فى حقّه، و أنّه لا يقدر على انتقاله و حلّه، لسياقه الهدى. لا يقال: قد نهى عنها عمر و عثمان و معاوية. لأنّنا نقول: قد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيم عنها، و

خالفوهم في فعلها. قالت الحنابلة: و الحق مع المنكرين عليهم دونهم «١»، لما رواه العامة أن عليا عليه السلام اختلف هو و عثمان في المتعة بعسفان، فقال علي عليه السلام: «ما تريد إلى أمر فعله رسول الله صلى الله عليه و آله تنهى عنه؟» «٢». و قال علي عليه السلام لعثمان: «ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه و آله تمتع؟» قال: بلى «٣». و عن ابن عمر قال: تمتع رسول الله صلى الله عليه و آله في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج «٤». و قال سعد: صنعها رسول الله صلى الله عليه و آله، و صنعناها معه «٥». فلا- نقبل نهى عمر عنها خصوصا مع قول عمر: و الله إني لأنها كم عنها، و إنها لفي كتاب الله، و قد صنعها رسول الله صلى الله عليه و آله «٦». فهل يحل تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٧٥ تقليد من يخالف رسول الله صلى الله عليه و آله في ضد ما فعله رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قال صاحب المغنى من الحنابلة: قيل لابن عباس: إن فلانا ينهى عن المتعة، قال: انظروا في كتاب الله، فإن وجدتموها، فقد كذب علي الله و علي رسوله، و إن لم تجدوها، فقد صدق، فأى الفريقين أحق بالتابع و أولى بالصواب؟ الذين معهم كتاب الله و سنه رسوله، أم الذين خالفوهما؟ ثم قد ثبت عن النبي صلى الله عليه و آله، الذي قوله حجة على الخلق أجمعين، فكيف يعارض بقول غيره؟! «١». قالوا: قال سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، قال: تمتع النبي صلى الله عليه و آله، فقال عروة: نهى أبو بكر و عمر عن المتعة، فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون، أقول: قال النبي صلى الله عليه و آله، و يقول: نهى عنها أبو بكر و عمر «٢». قالوا: و سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقال: إنك تخالف أباك، فقال: عمر لم يقل الذي تقولون، فلما أكثروا عليه قال: أفكتاب الله أحق أن تتبعوا أم عمر؟ «٣».

#### مسألة ١٢٩:

قد بينا أن فرض أهل مكة و حاضريها القران أو الأفراد، فلو عدلوا الى التمتع، فللشيخ قولان: أحدهما: الإجزاء، و لا دم عليهم- و به قال الشافعي و مالك «٤»- لأن المتمتع آت بصورة الأفراد و زيادة غير منافية «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٧٦ و الثاني: العدم «١»- و به قال أبو حنيفة «٢»- لما رواه العامة عن ابن عمر أنه قال: ليس لأهل مكة تمتع و لا قران [١]. و من طريق الخاصة: ما رواه علي بن جعفر- في الصحيح- عن أخيه الكاظم عليه السلام، قال: «لا يصلح لأهل مكة أن يتمتعوا، لقول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «٤» «٥». و هذا الأخير هو المعتمد، و يمنع إتيانه بصورة الأفراد، لأنه أخل بالإحرام من ميقاته، و أوقع مكانه العمرة مع أنه غير مأمور بها، فلا يكون ما أتاه مجزئا. و قول الشافعي: إن قوله تعالى ذَلِكَ راجع الى الهدى «٦»، ممنوع، لعدم التخصيص، و لمعارضه الروايات المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام.

#### مسألة ١٣٠:

اختلف علماءنا في حد حاضري المسجد الحرام، فقال الشيخ في بعض كتبه: من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا من كل جانب «٧». و نحوه قال ابن عباس، لأنه قال: حاضري أهل الحرم خاصة. و به قال مجاهد و الثوري «٨».

الشيخ في بعض كتبه: حد حاضري المسجد الحرام من كان من أهل مكة أو يكون بينه و بينها ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب «١». و به قال الشافعي و أحمد «٢»، لأنه مسافة القصر، و لأن ما دون مسافة القصر يكون قريبا من المسجد، لأنه بمنزلة الحاضر، و قد سلف «٣» في حديث الباقر عليه السلام التحديد بثمانية و أربعين ميلا. و لما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام في حاضري المسجد الحرام: قال: «ما دون المواقيت إلى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام و ليس لهم متعة» «٤» و معلوم أن هذه المواضع أكثر من اثني عشر ميلا. و قال أبو حنيفة: حاضر و المسجد الحرام أهل المواقيت و الحرم و ما بينهما «٥». و قال مالك: هم أهل مكة و ذى طوى «٦». و روى عنه أنهم أهل الحرم. و مسافة القصر تعتبر من نفس مكة أو الحرم؟ للشافعية

وجهان (٧).

## مسألة ١٣١:

قد بينّا أنّ القارن هو الذى يسوق عند إحرامه بالحجّ هدياً عند علمائنا أجمع، إلّا ابن أبى عقيل، فإنّه جعله عبارة عمّن قرن بين الحجّ و العمرة فى إحرام واحد، وهو مذهب العامّة بأسرهم (١). لنا: ما رواه العامّة عن أبى شيخ قال: كنت فى ملاء من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله عند معاوية بن أبى سفيان، فناشدهم معاوية الله فى أشياء، وكلّموا قالوا: نعم يقول: وأنا أشهد، ثم قال: أنشدكم الله أتعلمون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله نهى عن جمع بين حجّ و عمرة؟ قالوا: أمّا هذه فلا فقال: أمّا إنّها معهنّ - يعنى مع المنهيات - ولكنكم نسيتم (٢). ومن طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن وهب - فى الصحيح - عن الصادق عليه السلام، أنّه قال فى القارن: «لا يكون قران إلّا بسياق الهدى» الحديث. احتجّوا بما رواه ابن عباس عن عمر، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «أتانى آت من ربّى، فقال: صلّ فى هذا الوادى المبارك ركعتين، و قل: لبيك بعمرة فى حجّة» (٤). و لقوله عليه السلام: «أهلّوا يا آل محمد بعمرة فى حج» (٥). ونحن نقول بموجبه، فإنّ عمرة التمتع داخله فى الحجّ، قال الصادق عليه السلام: «دخلت العمرة فى الحجّ الى يوم القيامة» (٦) الى غير ذلك من تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٧٩ الأحاديث.

## مسألة ١٣٢:

لا يجوز إدخال الحجّ على العمرة ولا بالعكس، مثل أن يكون محرماً بعمرة مفردة فيحرم بالحجّ قبل قضاء مناسكها، أو يحرم بالحجّ ثم يدخل عليه العمرة. ولأنّها عبادة شرعية، فتقف على مورد النقل. و أطبق العامّة على الأول (١)، و اختلفوا فى إدخال العمرة على الحجّ بعد عقد نيّة الأفراد، فجوّزه أبو حنيفة (٢)، و للشافعى قولان (٣). إذا عرفت هذا، فلو كان محرماً بعمرة التمتع، فمنعه مانع من مرض أو حيض عن إتمامها، جاز نقلها الى الأفراد إجماعاً، كما فعلت عائشة (٤). و كذا من كان محرماً بحجّ مفرد فدخل مكّة، جاز أن ينقل إحرامه إلى التمتع، لقوله عليه السلام: (من لم يسق الهدى فليحلّ و ليجعلها عمرة) (٥).

## مسألة ١٣٣:

لا يجوز القران بين الحجّ و العمرة فى إحرامه بتيّة واحدة على ما بينناه. قال الشيخ فى الخلاف: لو فعل، لم ينعقد إحرامه إلّا بالحجّ، فإن أتى بأفعال الحجّ لم يلزمه دم، و إن أراد أن يأتى بأفعال العمرة و يجعلها متعة، جاز ذلك، و لزمه الدم. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨٠ و قال الشافعى و مالك و الأوزاعى: إذا أتى بأفعال الحجّ، لزمه دم. و قال الشعبى و طاوس و داود: لا يلزمه شىء [١]. لنا: أصالة عدم وجوب الدم فلا يثبت منافيه إلّا بدليل. و أمّا إذا نوى التمتع، فلزوم الدم ثابت بالإجماع. و التمتع إذا أحرم من مكّة، لزمه الدم، و لو أحرم من الميقات، لم يسقط الدم. و قالت العامّة: يسقط الدم (٢). لنا: أنّ الدم استقرّ بإحرام الحجّ، فلا يسقط بعد استقراره، و كذا لو أحرم التمتع من مكّة و مضى الى الميقات ثم منه الى عرفات. و قال الشيخ: يسقط (٣). إذا عرفت هذا، فلا يجوز نيّة حجّتين و لا عمرتين، و لو فعل، قيل: تنعقد إحداهما، و تلغو الأخرى (٤)، و به قال مالك و الشافعى (٥). و قال أبو حنيفة: ينعقد بهما، و عليه قضاء إحداهما، لأحدهما، و لزم بهما (٦).

[١] كما فى المعتمد: ٣٣٨ نقلاً عن

الشيخ فى الخلاف ٢: ٢٦٤-٢٦٥، المسألة ٣٠، و فيه: .. و قال الشعبى: عليه بدنة. و قال طاوس: لا شىء عليه. و به قال داود. و انظر: الام ٢: ١٣٣، و الحاوى الكبير ٤: ٣٩، و المجموع ٧: ١٩٠ و ١٩١، و الشرح الكبير ٣: ٢٥٢. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨١ و ليس بجيد، لأنهما عبادتان لا يلزمه المضىّ فيهما، فلا يصحّ الإحرام بهما، كالصلاتين. و على هذا لو أفسد حجّه أو عمرته، لم يلزمه

إلا قضاؤها إن قلنا بانعقاد إحداهما. و عند أبي حنيفة يلزمه قضاؤها معا، بناء على صحة إحرامه بهما «١».

### مسألة ١٣٤:

المكى إذا خرج عن مكة ثم عاد و حج على ميقات، أحرم منه، و جاز له التمتع، لما رواه العامية عن ابن عباس، قال: وقت رسول الله صلى الله عليه و آله لأهل المدينة ذا الحليفة، و لأهل الشام مهية [١]، و لأهل نجد قرن المنازل، و لأهل اليمن يلمم، و هى لهم و لكل آت من غيرهم ممن أراد الحج و العمرة «٣». و من طريق الخاصة: قول الكاظم عليه السلام: «من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا من المدينة» «٤». و أما جواز التمتع: فلائنه إذا خرج عن مكة إلى مصر من الأمصار، و مرّ على ميقات من المواقيت، صار ميقاتا له، و لحقه أحكام ذلك الميقات. و لما رواه الكاظم عليه السلام: عن رجل من أهل مكة خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع فمرّ ببعض المواقيت التى وقت رسول الله صلى الله عليه و آله، هل له أن يتمتع؟ قال: «ما أزعم أنّ ذلك ليس له، و الإهلال بالحج أحبّ إلى، و رأيت من سأل أبا جعفر عليه السلام، قال: نويت الحج من المدينة كيف أصنع؟ قال: تمتع، قال: إني مقيم بمكة و أهلى فيها، فيقول: تمتع» «٥» فى [١] مهية: اسم للجحفة. النهاية- لابن الأثير- ٤: ٣٧٧، معجم البلدان ٥: ٢٣٥. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١٨٢ حديث طويل.

### مسألة ١٣٥:

و من كان من أهل الأمصار فجاور بمكة ثم أراد حجة الإسلام، خرج الى ميقات أهله، فأحرم منه، فإن تعذر، خرج الى أدنى الحلّ، و لو تعذر، أحرم من مكة. هذا إذا لم يجاور مدة سنتين، فإن مضى عليه سنتان و هو مقيم بمكة، صار من أهل مكة و حاضريها ليس له أن يتمتع، و به قال الشيخ فى كتابى الأخبار «١». و قال فى النهاية: لا- ينتقل فرضه عن التمتع حتى يقيم ثلاث سنين «٢». و قد روى زرارة- فى الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: «من أقام بمكة سنتين فهو من أهل مكة لا متعه له» فقلت لأبى جعفر: أ رأيت إن كان له أهل بالعراق و أهل بمكة؟ قال: «فليظن أيهما الغالب عليه فهو من أهله» «٣». إذا عرفت هذا، فذو المنزلين بمكة و ناء يعتبر فى حقه أغلبهما إقامة، فيحرم بفرض أهله، فإن تساوبا، تخير فى التمتع و غيره. إذا ثبت هذا، فلو لم تمض هذه المدة، ففرضه التمتع يخرج الى الميقات، و يحرم منه مع المكنة، و إلا فمن حيث أمكن، لأنه لم ينتقل فرضه عن فرض إقليمه، فيلزمه الإحرام من ميقاتهم، أما لو تعذر فإنه يخرج الى خارج الحرم فيحرم منه، للضرورة، و لأنّ ميقاته قد تعذر عليه، فيسقط اعتباره، كما لو تعذر عليه التمتع، و ذلك كقضية عائشة، و لو كان الإحرام من مكة جائزا، لما كلفها النبى صلى الله عليه و آله تحمّل المشقة. و روى الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: رجل ترك تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ١٨٣ الإحرام حتى دخل مكة، قال: «يرجع الى ميقات أهل بلاده، الذى يحرمون منه فيحرم، و إن خشى أن يفوته الحج، فيحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج» «١». و قال الشافعى: يجوز أن يحرم من مكة مع المكنة من الخروج الى الميقات «٢»، لأنّ النبى صلى الله عليه و آله أمر أصحابه بالإحرام من مكة للتمتع «٣». و ليس حجة، لجواز أمرهم بإحرام الحج لا بإحرام العمرة، أو أنّ ذلك كان للضرورة.

### البحث الثانى: فى وقت أداء النسكين

### مسألة ١٣٦:

أشهر الحج شوال و ذو القعدة و ذو الحجة عند أكثر علمائنا «٤»، و به قال مالك، و هو مروى عن ابن عباس و عمر و ابن عمر «٥»، لقوله تعالى الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ «٦» و أقلّ الجمع ثلاثة. و ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: «الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ شوال و ذو القعدة و ذو الحجة، ليس لأحد أن يحرم بالحج فى سواهنّ، و ليس لأحد أن يحرم قبل الوقت الذى وقت رسول الله صلى الله عليه و آله عليه

تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨٤ وآله، وإنما مثل ذلك مثل من صلى أربعاً في السفر وترك الثنتين» (١). ولأنه يصح أن يقع في باقى ذى الحجة شىء من أفعال الحج، كالطواف والسعى وذبح الهدى. وقال بعض علمائنا هي: سؤال وذو القعدة والى قبل الفجر من عاشر ذى الحجة (٢)، لقوله تعالى الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ (٣) ولا يمكن فرضه بعد طلوع الفجر من يوم النحر. ولقوله تعالى فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ (٤) وهو سائغ يوم النحر، لأنه يمكنه التحلل فى أوله. ولا حجة فيه، لأن المراد: فمن فرض فى أكثرهن، و به يتم المطلوب. وقال بعض علمائنا: هي سؤال وذو القعدة والى طلوع الفجر من ليلة النحر (٥). و به قال الشافعى (٦). وقال بعضهم: وتسعة من ذى الحجة (٧). وقال أبو حنيفة وأصحابه: إلى آخر العاشر من ذى الحجة- و به قال ابن مسعود وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبى والنخعى و قتادة والثورى وأحمد- لقول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن الزبير: شهران وعشر ليال (٨). وإذا أطلق ذلك، اقتضى تعدده من الأيام. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨٥ ولأن يوم النحر يدخل به وقت ركن من أركان الحج، وهو: طواف الزيارة، ويقع فيه كثير من أفعال الحج، كالرمى والنحر والحلق والطواف والسعى والرجوع الى منى، فكان من أشهره، كيوم عرفه. واعلم: أنه لا فائدة كثيرة فى هذا النزاع، للإجماع على أنه لو فاته الموقفان فقد فاتته الحج، وأنه يصح كثير من أفعال الحج يوم العاشر وما بعده.

### مسألة ١٣٧:

لو أحرم بالحج قبل أشهره، لم ينعد إحرامه للحج، و ينعد للعمرة- و به قال عطاء وطاوس ومجاهد والشافعى (١)- لقوله تعالى: الْحُجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ (٢) تقديره: وقت الحج أشهر، أو أشهر الحج أشهر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف اليه مقامه، وإذا ثبت أنه وقته، لم يجز تقديم إحرامه عليه، كأوقات الصلوات. ولقول الصادق عليه السلام: «من أحرم بالحج فى غير أشهر الحج فلا حج له» (٣). وأما انعقاده للعمرة: فلقول الصادق عليه السلام فى رجل فرض الحج من غير أشهر الحج، قال: «يجعلها عمرة» (٤). وقال مالك والثورى والنخعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق: ينعد إحرامه، وإذا بقى على إحرامه إلى وقت الحج، جاز، لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨٦ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ (١) فدل على أن جميع الأشهر ميقات (٢). ولا حجة فيه، لأن الأزمنة أوقات للحوادث التى من جملتها الحج.

### مسألة ١٣٨:

لا ينعد الإحرام بالعمرة المتمتع بها قبل أشهر الحج، فإن أحرم بها فى غيرها، انعقد للعمرة المبتولة- وهو أحد قولى الشافعى وأحمد (٣)- لأن الإحرام بالعمرة نسك و ركن من أركانها، فيعتبر وقوعه فى أشهر الحج، كما يعتبر وقوع باقيها. ولأن المتمتع بها داخله فى الحج، لقوله عليه السلام: (دخلت العمرة فى الحج هكذا) و شبك بين أصابعه (٤)، والحج لا يصح إحرامه قبل أشهره، فكذا ما دخل فيه. ولقول الصادق عليه السلام: «لا تكون عمرة إلا فى أشهر الحج» (٥). ولأنه أتى بنسك لا تتم العمرة إلا به فى غير أشهر الحج، فلا يكون متمتعاً كما لو طاف. وقال الشافعى فى ثانى قوله: إنه إذا أحرم بالعمرة فى رمضان وأتى بالطواف والسعى والحلق فى سؤال وحج من سنته فإنه يكون متمتعاً (٦). وقال مالك: إذا أحرم بها فى غير أشهر الحج ولم يتحلل من إحرام تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٨٧ العمرة حتى دخلت أشهر الحج، صار متمتعاً (١). وقال أبو حنيفة: إذا أتى بأكثر أفعال العمرة فى أشهر الحج، صار متمتعاً إذا دخلت عليه أشهر الحج (٢). وكل هذه الأقوال لا حجة عليها، فلا يلتفت إليها.

### مسألة ١٣٩:

العمرة المبتولة تجوز فى جميع أيام السنة بغير خلاف بين علماء الأمصار، لما رواه العامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال:



(عمره في رمضان تعدل حجّة) «٣». و اعتمر عليه السلام في سؤال و في ذي القعدة «٤». و اعتمرت عائشة من التعميم ليلة المحصب «٥»، و هي الليلة التي يرجعون فيها من منى الى مكة. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «السنة اثنا عشر شهرا، يعتمر لكل شهر عمره» «٦». و لأنها عبادة لها تحريم و تحليل فكان من جنسها عبادة غير مؤقتة، كالصلاة.

### مسألة ١٤٠:

المتعمّر إذا دخل مكة و خاف فوات الوقت لو أكملها، جاز له أن ينقل نيته الى الأفراد ليدرك أحد الموقفين ثم يعتمر عمره مفردة بعد إتمام الحج. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٨٨ و كذا الحائض و النفساء لو منعها عذرهما عن التحلل و إنشاء إحرام الحج، نقلتا حجتهما الى الأفراد، و اعتمرتا بعده، لأن التكليف منوط بالقدرة. و لما رواه جميل عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن المرأة الحائض إذا قدمت مكة يوم التروية، قال: «تمضى كما هي الى عرفات فتجعلها حجّة مفردة ثم تقيم حتى تطهر فتخرج الى التعميم فتحرم و تجعلها عمره» «١». إذا عرفت هذا، فلو غلب على ظنّها أنّها تطهر و تدرك الموقف، صبرت على إحرام التمتع الى أن تطهر ثم تطوف و تتمّ متعتها، لأنّ أبا بصير سأل الصادق عليه السلام عن المرأة تجيء متمتعة فتطمث قبل أن تطوف بالبيت فيكون طهرها ليلة عرفه، فقال: «إن كانت تعلم أنّها تطهر و تطوف بالبيت و تحلّ من إحرامها و تلحق الناس فلتفعل» «٢».

### البحث الثالث: في المواقيت

#### إشارة

و النظر في أمرين:

#### [النظر الأول: تعيينها]

### مسألة ١٤١:

المواقيت ستّة، فقد أجمع العلماء كافّة على أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله نصّ على أربعة موقيت، و هي: ذو الحليفة و الجحفة و قرن المنازل و يلملم. و روى العامة عن ابن عباس، قال: وقت رسول الله صلّى الله عليه و آله لأهل المدينة ذا الحليفة، و لأهل الشام الجحفة، و لأهل نجد قرن المنازل، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٨٩ و لأهل اليمن يلملم، قال: فهي لهنّ و لمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ، فمن كان يريد الحجّ و العمرة فمن كان دونهنّ فمهله [١] من أهله، و كذلك أهل مكة يهلّون منها «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من تمام الحجّ و العمرة أن تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صلّى الله عليه و آله، و لا تجاوزها إلّا و أنت محرم، فإنّه وقت لأهل العراق- و لم يكن يومئذ عراق- بطن العقيق من قبل أهل العراق، و وقت لأهل اليمن يلملم، و وقت لأهل الطائف قرن المنازل، و وقت لأهل المغرب الجحفة، و هي: مهيعه، و وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، و من كان منزله خلف هذه المواقيت ممّا يلي مكة فوقته منزله» «٣». و أمّا ميقات أهل العراق: فقد اتفقوا على أنّه لو أحرم من ذات عرق أحرم من الميقات، و كان أنس يحرم من العقيق، و استحسسه الشافعي و ابن المنذر و ابن عبد البر «٤»، و اختلفوا في ثبوته. قال العلماء: إنّهُ يثبت بالنصّ من النبي صلّى الله عليه و آله، و هو مذهب أهل البيت عليهم السلام، و به قال أحمد و أصحاب أبي حنيفة «٥»، لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: وقت رسول الله صلّى الله عليه و آله لأهل العراق ذات عرق «٦». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام و قد سأل أبو أيوب الخزاز [١] أي:

موضع الإهلال بالإحرام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٩٠ - في الصحيح:- حدّثني عن العقيق أ وقت وقت رسول الله صلّى

اللّه عليه وآله، أو شيء صنعته الناس؟ فقال عليه السلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ووّت لأهل المدينة ذا الحليفة، و ووّت لأهل المغرب الجحفة، و هي عندنا مكتوبة مهية، و ووّت لأهل اليمن يلملم، و ووّت لأهل الطائف قرن المنازل، و ووّت لأهل نجد العقيق و ما أنجدت» (١). و قال قوم: إنّ يثبت قياساً، لأنّ أهل العراق كانوا مشركين (٢). و لا- حجة فيه، لعلمه عليه السلام بأنهم يسلمون، أو يمز على هذا الميقات مسلمون.

#### مسألة ١٤٢:

من كان منزله دون الميقات فميقاته منزله بإجماع العلماء- خلافاً لمجاهد، فإنّه قال: يهّل بمكة (٣). و هو خطأ- لما رواه العامة عن علي عليه السلام و ابن مسعود و عمر في قوله تعالى وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٤) قالوا: إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك (٥). و عن النبي عليه السلام في قوله: (فمن كان دونهنّ فمهله من أهله) (٦). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و من كان منزله خلف هذه المواقيت ممّا يلي مكة فوقته منزله» (٧).

#### مسألة ١٤٣:

ميقات أهل المدينة ذو الحليفة- و هو مسجد الشجرة- اختياراً، و هو على عشرة مراحل من مكة، و عن المدينة ميل، و عند الضرورة الجحفة. روى العامة عن جابر أنّ النبي صلّى الله عليه وآله يقول: (مهّل أهل المدينة من ذى الحليفة و الطريق الآخر من الجحفة) (١). و من طريق الخاصة: ما رواه الحلبي- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: «الإحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله صلّى الله عليه وآله، لا ينبغي لحاج و لا لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها، ووّت لأهل المدينة ذا الحليفة، و هو مسجد الشجرة» (٢) الحديث. و في الصحيح عن الحلبي، قال: سألت من أين يحرم الرجل إذا جاوز الشجرة؟ فقال: «من الجحفة و لا يجاوز الجحفة إلّا محرماً» (٣). و كان الصادق عليه السلام عليلاً فأحرم من الجحفة (٤).

#### مسألة ١٤٤:

العقيق ميقات أهل العراق، و كلّ جهاته ميقات من أين أحرم جاز، لكن الأفضل الإحرام من المسلخ، و تليه غمرة، و آخره ذات عرق. و روى العامة عن ابن عباس أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله ووّت لأهل المشرق العقيق (٥). قال ابن عبد البر: العقيق أولى و أحوط من ذات عرق، و ذات عرق تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ١٩٢ ميقاتهم بإجماع (١). و من طريق الخاصة: ما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام، قال: «ووّت رسول الله صلّى الله عليه وآله لأهل العراق العقيق أوله المسلخ و وسطه غمرة و آخره ذات عرق، و أوله أفضل» (٢). و اعلم أنّ أبعد المواقيت ذو الحليفة على عشرة مراحل من مكة، و تليه في البعد: الجحفة، و المواقيت الثلاثة على مسافة واحدة بينها و بين مكة ليلتان قاصدتان.

#### مسألة ١٤٥:

المواقيت المذكورة مواقيت لأهلها و لمن مرّ بها ممّن يريد الحجّ أو العمرة، فإذا حجّ الشامي من المدينة فجاز على ذى الحليفة، أحرم منها، و إن حجّ من اليمن، فميقاته يلملم، و إن حجّ من العراق، فميقاته العقيق، و كذا غيرها، و لا نعلم فيه خلافاً، لما روى العامة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: (هنّ لهنّ و لمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ ممّن أراد الحجّ و العمرة) (٣). و من طريق الخاصة: قول الكاظم عليه السلام: «من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلّا من المدينة» (٤). و لأنّ التكليف بالمضى إلى ميقات بلده ضرر، فيكون منفياً.

## مسألة ١٤٦:

الصبي ميقاته هذه المواقيت، ويجوز أن يجزّد من فحّ، و أن يؤخّر إحرامه [١] إليه، لما رواه معاوية بن عمّار، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «قَدّموا مَن كان معكم مَن الصبيّان إلى الجحفة أو إلى بطن [\_\_\_\_\_] في النسخ الخطية و الحجّية: إحرامهم. و ما أثبتناه يقتضيه السياق. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٩٣ مرّ ثم يصنع بهم ما يصنع بالمحرم و يطاف بهم و يسعى بهم، و من لم يجد منهم هديا صام عنه وليه» (١). و سأل أيّوب «٢» الصادق عليه السلام عن الصبيان أين نجزّدهم للإحرام؟ فقال: «كان أبي يجزّدهم من فحّ» (٣).

## مسألة ١٤٧:

ميقات عمرة التمتع هذه المواقيت، و ميقات حجّه مكّة لا غير، فإن أحرم من غير مكّة اختيارا، لم يجزّئه، و كان عليه العود إلى مكّة لإنشاء الإحرام، ذهب إليه علماؤنا. و قال أحمد: يخرج إلى الميقات فيحرم منه للحجّ «٤». و ليس بصحيح، لما رواه العامية أن النبي صلّى الله عليه و آله دخل على عائشة و هي تبكي، قال لها: (أهلى بالحجّ) «٥» و كانت بمكّة. و أمر أصحابه بالإحرام من مكّة لما فسخوا الحجّ «٦». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا كان يوم التروية- إلى أن قال- و ادخل المسجد- إلى أن قال- فأحرم بالحجّ» «٧». إذا عرفت هذا، فلو أحرم من غير مكّة اختيارا، لم يجزّئه، و كان عليه العود إلى مكّة لإنشاء الإحرام، لأنّ النبي عليه السلام أمر أصحابه بالإحرام من مكّة «٨». و قال الشافعي: يجوز أن يخرج إلى أحد المواقيت فيحرم بالحجّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٩٤ منه «١». و يجوز أن يحرم من أى موضع كان من مكّة، لأنّها كلّها ميقات، لكن الأفضل الإحرام من المسجد، و أفضله تحت الميزاب أو فى مقام إبراهيم عليه السلام. و لو خرج من مكّة بغير إحرام ناسيا أو جاهلا، رجع إليها أو أحرم منها، فإن عرض له مانع، أحرم من موضعه و لو بعرفات، و كذا فى الخائف من الرجوع.

## مسألة ١٤٨:

هذه المواقيت المذكورة مواقيت للحجّ على ضروره و للعمرة المفردة إجماعا إذا قدم مكّة حاجا أو معتمرا. أمّا المفرد و القارن إذا قضيا مناسك الحجّ و أرادا الاعتمار، أو غيرهما ممّن يريد الاعتمار، فإنّه يلزمه أن يخرج إلى أدنى الحلّ، فيحرم بالعمرة المفردة ثم يعود إلى مكّة للطواف و السعى، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله لما أرادت عائشة أن تعتمر بعد التحلّل من الحجّ أمر عبد الرحمن أن يعمرها من التنعيم «٢»، و هو من الحلّ. و لو خرج إلى أحد المواقيت فأحرم منه، جاز لكن خفف عنه بالإحرام من أدنى الحلّ. و ينبغي أن يحرم من الجعرانة، فإنّ النبي صلّى الله عليه و آله اعتمر منها «٣»، فإن فاتته فمن التنعيم، لأنّ النبي عليه السلام أمر عائشة بالإحرام منها «٤»، فإن فاتته فمن الحديبية، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله لمّا قفل [١] من [\_\_\_\_\_] قفل: رجع. النهاية- لابن الأثير- ٤:

٩٢. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ١٩٥ حين أحرم بالجعرانة «١».

## النظر الثانى: فى أحكام المواقيت

## مسألة ١٤٩:

لا يجوز الإحرام قبل الميقات عند علمائنا إلّا لناذر على خلاف، و لمريد العمرة فى رجب إذا خاف فواته. و أطبق العامية على جوازه

«٢»، و اختلفوا في الأفضل. فقال مالك: الأفضل الإحرام من الميقات، و يكره قبله. و به قال عمر و عثمان و الحسن و عطاء و مالك و أحمد و إسحاق «٣». و قال أبو حنيفة: الأفضل الإحرام من بلده «٤». و عن الشافعي كالمذهبيين «٥». و كان علقمة و الأسود و عبد الرحمن و أبو إسحاق يحرمون من بيوتهم «٦». لنا: ما رواه العامية أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ «٧»، و لا يفعل إلَّا الراجح، و قال عليه السلام: (خذوا عني مناسككم) «٨» فوجب تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٩٦ أتباعه. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من أحرم بالحج في غير أشهر الحج فلا حج له، و من أحرم دون الميقات فلا إحرام له» «١». و لأنه أحرم قبل الميقات، فكان حراما، كالإحرام قبل أشهر الحج. و لما فيه من التغيرير بالإحرام و التعرض لفعل محظوراته، و فيه مشقة على النفس، فممنوع، كالوصول في الصوم. احتجوا: بما رواه العامة عن أم سلمة زوج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، أنها سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله يقول: (من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر) «٢». و في الطريق ضعف عند العامة «٣».

### مسألة ١٥٠:

سوغ أكثر أصحابنا «٤» الإحرام قبل المواقيت في موضعين: الأول: إذا نذر أن يحرم قبل الميقات، لما رواه الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل جعل لله عليه شكرا أن يحرم من الكوفة، قال: «فليحرم من الكوفة و ليف لله بما قال» «٥». الثاني: من يريد الإحرام بالعمرة المفردة في رجب، فإنه إذا خشى تقصيره قبل الوصول إلى الميقات، جاز له أن يحرم قبل الميقات ليدرك التلبس بالعمرة في رجب، لما رواه إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام عن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٩٧ الرجل يجيء معتمرا ينوي عمرة رجب، فيدخل عليه الهلال قبل أن يبلغ العقيق، أي يحرم قبل الوقت و يجعلها لرجب أو يؤخر الإحرام إلى العقيق و يجعلها لشعبان؟ قال: «يحرم قبل الوقت لرجب، فإن لرجب فضلا و هو الذي نوى» «١».

### مسألة ١٥١:

و كما لا يجوز الإحرام قبل الميقات كذا لا يجوز مجاوزته بغير إحرام لمن يريد النسك، فإن جاوزه فعليه أن يرجع ليحرم منه إن أمكنه، سواء تجاوزه عالما أو جاهلا، و سواء علم تحريم ذلك أو جهله، فإن رجع إليه فأحرم منه، فلا شيء عليه، و لا نعلم فيه خلافا، لأن فائدة توقيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لهذه المواقيت: الإلزام بالمناسك منها لا يتقدم عنها و لا يتأخر. و لما رواه معاوية بن عمار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «من تمام الحج و العمرة أن تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، و لا تجاوزها إلَّا و أنت محرم» «٢».

### مسألة ١٥٢:

لو أحرم غير الناذر و غير مريد الاعتمار في رجب قبل الميقات، لم ينعقد إحرامه، و لم يعتد به، و لو فعل ما هو محظور على المحرم، لم يكن عليه شيء، و إذا بلغ الميقات، وجب عليه تجديد الإحرام من رأس، لأن ما فعله كان منهيا عنه، فلا يكون مجزئا. و لأن الباقر عليه السلام شبه ذلك بمن صَلَّى في السفر أربعا «٣»، و الصادق عليه السلام شبهه بمن صَلَّى العصر [١] سنا «٥»، و المعنى واحد، و هو [١] في الاستبصار و الطبعة الحجرية و

«ط»: الظهر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ١٩٨ الزيادة في الفريضة، كزيادة المحرم قبل الميقات على المقدار المعتبر في نظر الشرع. و قال الباقر عليه السلام: «من أحرم من دون الوقت الذي وقته رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فأصاب شيئا من النساء و الصيد فلا شيء عليه» «١». و أطبق الجمهور كآفه على صحة هذا الإحرام «٢».

## مسألة ١٥٣:

لو ترك الإحرام من الميقات عامدا مع إرادة النسك، وجب عليه الرجوع إلى الميقات والإحرام منه مع المكنة، ولا نعلم في ذلك خلافا، لأن النبي صلى الله عليه وآله جعل المواقيت مواطن الإحرام، ومنع من الجواز بها إلّا لمحرم إذا كان مريدا للنسك «٣». ولما روى العامة أن أبا الشعثاء جابر بن زيد رأى ابن عباس يردّ من جاوز الميقات غير محرم «٤». ومن طريق الخاصة: ما رواه الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل ترك الإحرام حتى دخل الحرم، فقال: «يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه، فيحرم، وإن خشى أن يفوته الحجّ فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج» «٥». إذا عرفت هذا، فلو لم يتمكّن من الرجوع إلى الميقات وكان قد ترك الإحرام من الميقات عامدا متمكّنا منه مع إرادة النسك، بطل حجّه - وبه قال سعيد بن جبير «٦» - لأنّه ترك الإحرام من الميقات عامدا متمكّنا، فبطل حجّه، تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ١٩٩ كما لو ترك الوقوف بعرفة. وقالت العامة: يجبره بدم، ويحرم من موضعه، لما رواه ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (من ترك نسكا فعليه دم) «١». ونحن إنّما نثبت العموم لو قلنا بصحة الحج، وهو ممنوع. ولو أحرم من موضعه مع تركه عامدا قادرا، لم يجزئه على ما بيّناه، ولو عاد إلى الميقات فكذلك ما لم يجدد الإحرام، لأنّ الأول لم ينعقد، فجرى مجرى الإخلال بالإحرام. ولا فرق في بطلان الحج بين أن يكون عدم التمكن من الرجوع لمرض أو خوف أو ضيق الوقت.

## مسألة ١٥٤:

لو ترك الإحرام عامدا فقد قلنا بوجوب الرجوع، فإن رجع إلى الميقات وأحرم منه، فلا دم عليه، سواء رجع بعد التلبس بشيء من أفعال الحج، كطواف القدوم مثلا، أو الوقوف، أو لم يتلبس - وبه قال عطاء والحسن والنخعي «٢» - لأنّ إحرامه من موضعه لا اعتداد به، وكذا ما فعله، ومع الرجوع إلى الميقات يصح إحرامه، والأصل براءة الذمّة من الدم. ولأنّه رجع إلى الميقات وأحرم منه، فلا شيء عليه، كما لو لم يفعل شيئا من مناسك الحج. وقال الشافعي: إن رجع قبل التلبس، فلا شيء عليه، وإن رجع بعد التلبس، وجب عليه دم «٣»، لأنّه أحرم من دون الميقات فوجب الدم، لكن برجوعه سقط، لأنّه حصل في الميقات محرما قبل التلبس بشيء من أفعال الحج تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٠٠ العباد، فلا يجب عليه الدم، كما لو أحرم منه، أمّا إذا عاد بعد فعل شيء من أفعال الحج فقد عاد في غير وقت إحرامه، لأنّ الإحرام يتقدّم أفعال الحج. وقد بيّنا أنّ فعله لا اعتداد به، فلا فرق بينهما. وقال أبو حنيفة: إن رجع إلى الميقات، سقط عنه الدم، وإن لم يلبّ لم يسقط «١». وقال مالك: يجب الدم مطلقا - وبه قال أحمد وزفر وابن المبارك - لقول ابن عباس: من ترك نسكا فعليه دم «٢». ونمنع كون قوله حجّة أو العموم. إذا عرفت هذا، فلو لم يرجع مع قدرته، بطل إحرامه وحجّه. وقال الشافعي: إن لم يتمكّن من الرجوع، جاز أن يحرم من مكانه، ويجب الدم، وإن لم يكن له عذر، وجب الرجوع، فإن لم يرجع أثم، ويجب الدم، وصحّ إحرامه «٣». وقد بيّنا بطلانه.

## مسألة ١٥٥:

لو تجاوز الميقات ناسيا أو جاهلا، أو لا يريد النسك ثم تجدد له عزم، وجب عليه الرجوع إلى الميقات، وإنشاء الإحرام منه مع القدرة، ولا يكفيه المرور بالميقات، فإن لم يتمكّن، أحرم من موضعه، ولو أحرم من موضعه مع إمكان الرجوع، لم يجزئه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٠١ وقد وافقنا العامة على وجوب الرجوع إلى الميقات للناسي والجاهل «١». أمّا غير مريد النسك فقد وافقنا أحمد أيضا في إحدى الروايتين «٢» على وجوب الرجوع، لأنّه متمكّن من الإتيان بالنسك على الوجه المأمور به، فيكون واجبا عليه. ولما رواه الحلبي - في الحسن - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم، قال: «عليه

أن يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشى أن يفوته الحج أحرم من مكانه، وإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم» (٣).  
و سأل أبو الصباح الكناني الصادق عليه السلام عن رجل جهل أن يحرم حتى دخل الحرم كيف يصنع؟ قال: «يخرج من الحرم يهمل بالحج» (٤). وقال مالك و الثوري و الشافعي و أبو يوسف و محمد: يحرم من موضعه، لأنه حصل دون الميقات على وجه مباح، فكان له الإحرام منه كأهل ذلك المكان (٥). و الفرق ظاهر، لقوله عليه السلام: (و من كان منزله دون الميقات فمهله من أهله) (٦). إذا عرفت هذا، فلو لم يتمكن من الرجوع إلى الميقات و تمكن من تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٠٢ الخروج إلى خارج الحرم، و جب عليه، لما رواه عبد الله بن سنان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل مرّ على الوقت الذي يحرم منه الناس، ففسى أو جهل فلم يحرم حتى أتى مكة فخاف إن يرجع إلى الوقت فيفوته الحج، قال: «يخرج من الحرم فيحرم منه و يجزئه ذلك» (١). و لأنه بخروجه إلى خارج الحرم يكون جامعا بين الحلّ و الحرم، بخلاف ما لو أحرم من موضعه مع المكنة من الخروج. و لو لم يتمكن من الخروج، أحرم من موضعه، و أجزاء إجماعا، و لا يجب عليه دم، خلافا للشافعي (٢). و لو أسلم بعد مجاوزة الميقات، و جب عليه الرجوع إلى الميقات و الإحرام منه مع المكنة، و إن لم يتمكن، أحرم من موضعه، و لا دم عليه- و به قال عطاء و مالك و الثوري و الأوزاعي و إسحاق و أصحاب الرأي (٣)- لأنه أحرم من الموضع الذي و جب عليه الإحرام منه، فأشبهه المكي و من كان منزله دون الميقات. و قال الشافعي: يجب الدم (٤). و عن أحمد روايتان (٥). و الصبي و العبد إذا تجاوزا الميقات من غير إحرام ثم بلغ أو تحرّر و تمكنا من الحج، و جب عليهما الرجوع إلى الميقات، و الإحرام منه، و إن لم تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٠٣ يتمكنا، أحرمنا من موضعهما، و لا دم عليهما، خلافا للشافعي (١). و لو منعه مرض من الإحرام عند الميقات، قال الشيخ رحمه الله: جاز له أن يؤخره عن الميقات، فإذا زال المنع، أحرم من الموضع الذي انتهى إليه (٢). و الظاهر أنّ مقصوده تأخير نزع الثياب و كشف الرأس و شبهه، فأما النية و التلبية مع القدرة عليهما فلا يجوز له ذلك، إذ لا مانع منه. و لو زال عقله بإغماء و شبهه، سقط عنه الحج، فلو أحرم عنه رجل، جاز، لما رواه بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في مريض أغمى عليه فلم يعقل حتى أتى الموقف، قال: «يحرم عنه رجل» (٣). إذا عرفت هذا، فإنّ الإحرام يجزئ عنه بمعنى لو أفاق، كان محرما، و يجب عليه إتمام الحج، فإن زال قبل الموقفين، أجزاء عن حجة الإسلام، و إن زال بعده، لم يجزئه عن حجة الإسلام.

#### مسألة ١٥٦:

المواقيت التي يجب الإحرام منها هي التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله، فلو كان الميقات قرية فخرت و نقلت عمارتها إلى موضع آخر، كان الميقات موضع الاولى و إن انتقل الاسم إلى الثانية، لأنّ الحكم تعلق بذلك الموضع، فلا يزول عنه بخراجه. و قد روى أنّ سعيد بن جبير رأى رجلا يريد أن يحرم من ذات عرق، فأخذ بيده حتى أخرجه من البيوت و قطع به الوادي و أتى به المقابر، ثم قال: هذه ذات عرق الاولى (٤).

#### مسألة ١٥٧:

لو سلك طريقا لا يؤدى إلى شىء من المواقيت، روى تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٠٤ العامة عن عمر لما قالوا له: وقت لأهل المشرق، قال: ما حيال طريقهم؟ قالوا: قرن المنازل، قال: قيسوا عليه، فقال قوم: بطن العقيق، و قال قوم: ذات عرق، فوقت عمر ذات عرق (١). و من طريق الخاصة: ما رواه عبد الله بن سنان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «من أقام بالمدينة و هو يريد الحج شهرا أو نحوه ثم بدا له أن يخرج في غير طريق المدينة، فإذا كان حذاء الشجرة مسيرة ستة أميال فليحرم منها» (٢). و لو لم يعرف محاذة الميقات المقارب لطريقه، احتاط و أحرم من بعد بحيث يتيقن أنه لم يجاوز الميقات إلّا محرما، و لا يلزمه الإحرام حتى يعلم أنه قد حاذاه أو يغلب على ظنه ذلك، لأنّ الأصل عدم الوجوب، فلا يجب بالشك. و لو أحرم بغلبة الظن بالمحاذة ثم علم أنه

قد جاوز ما يحاذيه من الميقات غير محرم، الأقرب: عدم وجوب الرجوع، لأنه فعل ما كلف به من اتباع الظن، فكان مجزئاً. ولو مرّ على طريق لم يحاذ ميقاتاً ولا- جاز به، قال بعض الجمهور: يحرم من مرحلتين، فإنه أقل المواقيت وهو ذات عرق «٣». و يحتمل أنه يحرم من أدنى الحل.

## مسألة ١٥٨

أهل مكة يحرمون للحجّ من مكة، وللعمرة من أدنى الحلّ، سواء كان مقيماً بمكة أو غير مقيم، لأنّ كلّ من أتى على ميقات كان ميقاتاً له، ولا نعلم في ذلك خلافاً، ولهذا أمر النبي صلّى الله عليه وآله، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٠٥ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التنعيم، وكانت بمكة «١». وإنما لزم الإحرام من الحلّ، ليجتمع في النسك بين الحلّ والحرم، فإنه لو أحرم من الحرم، لما جمع بينهما فيه، لأنّ أفعال العمرة كلّها في الحرم، بخلاف الحجّ، فإنه يفتقر إلى الخروج إلى عرفه فيجتمع له الحلّ والحرم، والعمرة بخلاف ذلك. ومن أيّ الحلّ أحرم جاز، كما أنّ المحرم من مكة يحرم من أيّ موضع شاء منها، لأنّ المقصود من الإحرام الجمع في النسك بين الحلّ والحرم. وعن أحمد رواية: أنّ من اعتمر في أشهر الحج من أهل مكة أنّه يهمل بالحجّ من الميقات، فإن لم يفعل، فعليه دم «٢». ولو أحرم بالعمرة من الحرم، لم يجزئه، خلافاً للعامة، فإنهم جوزوه، وأوجبوا عليه الدم، لتركه الإحرام من الميقات «٣». ثم إن خرج إلى الحلّ قبل الطواف ثم عاد، أجزاءه، لأنّه قد جمع بين الحلّ والحرم. وإن لم يخرج حتى قضى عمرته صحّ أيضاً عندهم، لأنه قد أتى بأركانها، وإنما أخلّ بالإحرام من ميقاتها وقد جبره، وهذا قول أبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحد قولي الشافعي، والقول الثاني: لا تصح عمرته، لأنه نسك، فكان من شرطه الجمع بين الحلّ والحرم، كالحجّ، فعلى هذا وجود هذا الطواف كعدمه، وهو باق على إحرامه حتى يخرج إلى الحلّ، ثم يطوف بعد ذلك ويسعى، وإن حلق قبل ذلك فعليه دم «٤».

## مسألة ١٥٩:

من لا يريد النسك لو تجاوز الميقات، فإن لم يرد دخول الحرم، بل أراد حاجة في ما سواه، فهذا لا يلزمه الإحرام إجماعاً، ولا شيء عليه في ترك الإحرام، لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله أتى هو وأصحابه بدرًا مرتين، وكانوا يسافرون للجهاد وغيره، فيمرّون بذي الحليفة فلا يحرمون، ولا يرون بذلك بأساً «١». ثم لو تجدد له عزم الإحرام، احتتمل الرجوع إلى الميقات والإحرام منه، وهو قول إسحاق وإحدى الروايتين عن أحمد «٢». وفي الأخرى: يحرم من موضعه ولا شيء عليه، وبه قال مالك والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد «٣». وأمّا إن أراد دخول الحرم إمّا إلى مكة أو إلى غيرها، فأقسامه ثلاثة: الأول: من يدخلها لقتال مباح، أو من خوف، أو لحاجة متكرّرة، كالحشّاش والحطّاب وناقل الميرة [١]، ومن كانت له ضيعة يتكرّر دخوله وخروجه إليها، فهؤلاء لا إحرام عليهم، لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله دخل يوم الفتح مكة حلالاً- وعلى رأسه المغفر [٢]، وكذا أصحابه «٤». ولأنّ في إيجاب الإحرام على من يتكرّر دخوله مشقّة عظيمة، لا ستمتازمه [١] الميرة: الطعام. المفردات في

غريب القرآن: ٤٧٨ «مور». [٢] المغفر: زرد ينسج من الدرّوع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. والزرد: حلق المغفر والدرع. لسان العرب ٥: ٢٦ و ٣: ١٩٤. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٠٧ أن يكون محرماً في جميع زمانه. وبهذا قال الشافعي وأحمد «١». وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد دخول الحرم بغير إحرام إلّا من كان دون الميقات، لأنه يجاوز الميقات مريداً للحرم، فلم يجز بغير إحرام، كغيره «٢». والشافعي استدللّ: بأنّ النبي صلّى الله عليه وآله دخل يوم الفتح مكة وعلى رأسه عمامة سوداء «٣». إذا عرفت هذا، فلو أراد هذا النسك بعد مجاوزة الميقات، رجع وأحرم منه، فإن لم يتمكن، أحرم من موضعه. وقالت العامة: يحرم من

موضعه مطلقاً «٤». الثاني: من لا يكلف بالحج - كالصبي والعبد والكافر - إذا أسلم بعد مجاوزة الميقات، أو بلغ الصبي، أو عتق العبد، وأراد الإحرام، فإنهم يخرجون إلى الميقات، ويحرمون منه، فإن لم يتمكنوا، أحرموا من موضعه. وقالت العامة: يحرمون من موضعه ثم اختلفوا: فقال الشافعي: على كل واحد منهم دم «٥». وقال عطاء و مالك و الثوري و الأوزاعي و إسحاق و أحمد: لا دم عليهم «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٠٨ و قال أصحاب الرأي: لا دم في الكافر يسلم و الصبي يبلغ، و أما العبد فعليه دم «١». الثالث: المكلف الداخل لغير قتال و لا حاجة متكررة، فلا يجوز له تجاوز الميقات غير محرم، و به قال أبو حنيفة و بعض أصحاب الشافعي «٢». و قال بعضهم: لا يجب الإحرام عليه - و عن أحمد روايتان «٣» - لأن ابن عمر دخلها غير إحرام، و لأنه أحد الحرمين، فلا يجب الإحرام لدخوله، كحرم المدينة «٤». و الحق خلافه، لأنه لو نذر دخولها، لزمه الإحرام، و لو لم يكن واجبا لم يجب بنذر الدخول، كسائر البلدان. إذا ثبت هذا، فمتى أراد هذا الإحرام بعد تجاوز الميقات رجع فأحرم منه، فإن أحرم من دونه مع القدرة، لم يجزئه، و لو لم يتمكن، أحرم من موضعه.

### مسألة ١٦٠:

لو دخل الحرم من غير إحرام ممن يجب عليه الإحرام، وجب عليه الخروج و الإحرام من الميقات، فإن حج و الحال هذه، بطل حجّه، و وجب عليه القضاء - و الشافعي [ما] [١] أوجب القضاء «٦» -، لأنه أدخل بركن من أركان الحج، فوجب عليه الإعادة. و قال أبو حنيفة: يجب عليه أن يأتي بحجة أو عمرة، فإن أتى بحجة الإسلام في سنته أو مندورة أو عمرة، أجزأته عن عمرة الدخول استحساناً، لأن مروره على الميقات مريداً للحرم موجب للإحرام، فإذا لم يأت به، وجب قضاؤه، كالنذر «٧».

[١] زيادة يقتضيها السياق. تذكرة

الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٠٩ و قال أحمد: لا قضاء عليه، لأن الإحرام شرع لتحية البقعة، فإذا لم يأت به، سقط، كتحية المسجد «١» و ليس بجديد، لأن تحية المسجد غير واجبة. و لو تجاوز الميقات و رجع و لم يدخل الحرم، فلا قضاء عليه بلا خلاف نعلمه، سواء أراد النسك أو لم يرد. و من كان منزله دون الميقات خارجاً من الحرم فحكمه في مجاوزة قريته إلى ما يلي الحرم حكم المجاوز للميقات في الأحوال الثلاث السابقة، لأنه موضعه ميقاته، فهو في حقه كالمواقيت الخمسة في حق الآفاقي.

### مسألة ١٦١:

إذا ترك الإحرام من الميقات عامداً، أثم، و وجب عليه الرجوع إليه و الإحرام منه، فإن لم يتمكن من الرجوع، بطل حجّه. و لو تركه ناسياً أو جاهلاً، وجب عليه الرجوع مع القدرة، فإن لم يتمكن، أحرم من موضعه إن لم يتمكن من الخروج إلى خارج الحرم، سواء خشى فوات الحج برجوعه إلى الميقات أم لا - و قالت العامة: يحرم من موضعه «٢». و ابن جبير «٣» وافقنا - لأنه ترك ركناً من أركان الحج. و احتجاج العامة على أنه ليس بركن: باختلاف الناس و الأماكن، و لو كان ركناً لم يختلف، كالوقوف و الطواف «٤». و الملازمة ممنوعة: و يستحب لمن يحرم من ميقات أن يحرم من أول جزء ينتهي إليه منه، و يجوز أن يحرم من آخره، لوقوع الاسم عليه. و من سلك طريقاً لا يفضي إلى هذه المواقيت في برّ أو بحر، فقد قلنا: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢١٠ إن ميقاته حيث يحاذي واحداً منها. و لو حاذى ميقتين، فأظهر وجهي الشافعية: أنه يحرم من الموضع المحاذي لأبعدهما، و الثاني: يتخير «١».

### مسألة ١٦٢:

قد بينّا في ما تقدّم أنواع الحج، و أنّها ثلاثة: تمتّع و قران و أفراد، و أنّ الأفراد أن يأتي بالحج وحده من ميقاته و بالعمرة مفردة من ميقاتها في حق الحاضر بمكة، و لا يلزمه العود إلى ميقات بلده عند الشافعي «٢». و عن أبي حنيفة أن عليه أن يعود، و عليه دم الإساءة



لو لم يعد (٣). و القرآن عند الشافعي: أن يحرم بالحجّ و العمرة معا، و يأتي بأعمال الحجّ، فتحصل العمرة أيضا، و يتحد الميقات و الفعل (٤). و عند أبي حنيفة: يأتي بطوافين و سعيين (٥). و لو أحرم بالعمرة أولا ثم أدخل عليها الحج، لم يجز عندنا. و قال الشافعي: إن أدخله في غير أشهر الحج، فهو لغو و [إحرام [١] العمرة بحاله، و إن أدخله عليها في أشهر الحج، فإن كان إحرامه بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أراد إدخال الحجّ عليها في الأشهر ليكون قارنا، فوجهان: أحدهما: يجوز، لأنه إنّما يدخل في الحجّ من وقت إحرامه به، و وقت إحرامه به صالح للحجّ، فعلى هذا له أن يجعله حجّا بعد دخول الأشهر، و إن يجعله قرانا.

[١] بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: إدخال. و ما أثبتناه يقتضيه السياق. و المراد: لم يتغير إحرامه بالعمرة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢١١ و الثاني: لا يجوز، لأنّ ابتداء الإحرام متلبس بإحرام، و لذلك لو ارتكب محظورا، لم يلزمه إلّا فدية واحدة، فلو انعقد الحجّ و ابتداء الإحرام سابق على الأشهر، لانعقد الإحرام بالحجّ قبل أشهره، فعلى هذا لا يجوز أن يجعله حجّا. و إن كان إحرامه في أشهر الحجّ، فإن لم يشرع بعد في الطواف، جاز، و صار قارنا، لقضية عائشة لما حاضت و خافت فوت الحجّ، فأمرها النبي عليه السلام بإدخال الحجّ على العمرة لتصير قارنه لتأتي بأعمال الحجّ، و تؤخر الطواف إلى أن تطهر. و إن شرع فيه أو أتمه، لم يجز إدخال العمرة عليه، لأنه أتى بعمل من أعمال العمرة، فيقع ذلك العمل عن العمرة، و لا ينصرف بعدها إلى غيرها. و لأنه أخذ في التحلل من العمرة، و لا ينصرف بعدها إلى غيرها. و لأنه أخذ في التحلل من العمرة، فلا يليق به إدخال إحرام عليه، و المتحلل جار إلى نقصان [١]. و شبهه بما لو ارتدت الرجعية، فراجعها الزوج في العدة، فإنه لا يجوز، لأنّ الرجعة استباحة، فلا يليق بحال التي تجرى إلى تحريم. و لو أحرم بالحجّ ثم أدخل عليه العمرة، فقولان: القديم- و به قال أبو حنيفة- إنه يجوز كإدخال الحجّ على العمرة. و الجديد- و به قال أحمد- المنع، لأنّ الحجّ أقوى من العمرة، لاختصاصه بالوقوف و الرمي و المبيت، و الضعيف لا يدخل على القوى و إن كان القوى قد يدخل على الضعيف، كما أن فراش النكاح يدخل على فراش اليمين حتى لو نكح أخت أمه [٢] حلّ له وطؤها، و فراش ملك اليمين لا يدخل على فراش النكاح حتى لو اشترى أخت منكوحة [٣] لم يجز له وطؤها.

[٣] أي: منكوحته. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢١٢ فإن جوّزنا إدخال العمرة على الحجّ فإلى متى يجوز؟ فيه لهم وجوه: أحدها: يجوز ما لم يطف للقدم، و لا- يجوز بعده، لأنه أتى بعمل من أعمال الحجّ. و الثاني: يجوز و إن طاف للقدم ما لم يأت بالسعى و لا غيره من فروض الحجّ. و الثالث: يجوز ما لم يقف بعرفة، فإنّ الوقوف أعظم أعمال الحجّ. و الرابع: يجوز و إن وقف ما لم يشتغل بشيء من أسباب التحلل من الرمي و غيره. قالوا: و يجب على القارن دم، لأنّ النبي عليه السلام أهدى عن أزواجه بقره و كرن قارنات، و دم القارن كدم المتمتع، لأنه أكثر ترفها، لاستمتاعه بمحظورات الإحرام بين النسكين، فما يكفي المتمتع أولى أن يكفي القارن. و قال مالك: على القارن بدنة. و هو القول القديم للشافعي (١). و أمّا التمتع: فإن يحرم بالعمرة من ميقات بلده، و يأتي بأعمالها، ثم ينشئ الحج من مكة، سمى متمتعا، لتمكّنه من الاستمتاع بمحظورات الإحرام بينهما، لحصول التحلل (٢). و هذا كمذهبننا. و عند أبي حنيفة إن كان قد ساق الهدى لم يتحلل بفراغه من العمرة، بل يحرم بالحجّ، فإذا فرغ منه، حلّ منهما (٣). و إنّما يجب دم التمتع عند الشافعي بشروط: الأول: أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢١٣ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١) و المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته للحج مكة، فلا يكون بالتمتع رابحا ميقاتا. الثاني: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، فلو أحرم و فرغ من أعمالها قبل أشهر الحجّ ثم حجّ، لم يلزمه الدم، لأنه لم يجمع بين الحجّ و العمرة في وقت الحجّ، فأشبه المفرد لهما لم يجمع بينهما لم يلزمه دم، لأنّ دم التمتع منوط من جهة المعنى بأمرين: أحدهما: ربح ميقات، كما سبق. و الثاني: وقوع العمرة في أشهر الحجّ، و كانوا لا يزحمون الحجّ بالعمرة في وقت إمكانه، و يستكرون ذلك، فورد التمتع رخصة و تخفيفا، إذ الغريب قد يرد قبل عرفة بأيام، و يشقّ عليه استدامة الإحرام لو أحرم من الميقات، و لا سبيل إلى مجاوزته،

فجوز أن يعتمر ويتحلل. ولو أحرم بها قبل أشهر الحج و أتى بجميع أفعالها في أشهر الحج، فللشافعي قولان: أحدهما: يلزمه الدم-  
قاله في القديم- لأنه حصل له المزاحمة في الأفعال و هي المقصودة، و الإحرام كالتمهيد لها. و أصحهما: لا يلزم- و به قال أحمد  
«٢»- لأنه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج، لتقدم أحد أركان العمرة عليها. و قال مالك: مهما حصل التحلل في أشهر الحج  
وجب الدم «٣». و قال أبو حنيفة: إذا أتى بأكثر أفعال العمرة في الأشهر، كان متمتعاً «٤». و إذا لم نوجب دم التمتع في هذه الصورة،  
ففي وجوب دم الإساءة تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج٧، ص: ٢١٤ للشافعية وجهان: أحدهما: يجب، لأنه أحرم بالحج من مكة دون  
الميقات. و أصحهما: لا يجب، لأن المسيء من ينتهي إلى الميقات على قصد النسك و يتجاوزه غير محرم، و هنا قد أحرم بنسك، و  
حافظ على حرمة البقعة. الثالث: أن يقع الحج و العمرة في سنة واحدة، فلو اعتمر ثم حج في السنة القابلة، فلا دم عليه سواء أ قام بمكة  
إلى أن حج، أو رجع و عاد، لأن الدم إنما يجب إذا زاحم بالعمرة حجة في وقتها، و ترك الإحرام بحجة من الميقات مع حصوله بها  
في وقت الإمكان و لم يوجد. و هذه الشرائط الثلاثة عندنا شرائط في التمتع. الرابع: أن لا يعود إلى الميقات، كما إذا أحرم بالحج من  
جوف مكة و استمر عليه، فإن عاد إلى ميقاته الذي أنشأ العمرة منه و أحرم بالحج، فلا دم عليه، لأنه لم يربح ميقاتاً. و لو رجع إلى مثل  
مسافة ذلك الميقات و أحرم منه، فكذلك لا دم عليه، لأن المقصود قطع تلك المسافة محرماً. و لو أحرم من جوف مكة ثم عاد إلى  
الميقات محرماً، ففي سقوط الدم مثل الخلاف المذكور فيما إذا جاوز غير محرم و عاد إليه محرماً. و لو عاد إلى ميقات أقرب إلى  
مكة من ذلك الميقات و أحرم منه كما إذا كان ميقاته الجحفة فعاد إلى ذات عرق، فهو كالعود إلى ذلك الميقات للشافعية فيه  
وجهان: أحدهما: لا، و عليه الدم إذا لم يعد إلى ميقاته و لا- إلى مثل مسافته. و الثاني: نعم، لأنه أحرم من موضع ليس ساكنه من  
حاضري المسجد الحرام. الخامس: اختلفت الشافعية في أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد أم لا؟ تذكرة الفقهاء (ط-  
الحدیثة)، ج٧، ص: ٢١٥ فقال بعضهم: يشترط كما يشترط وقوعهما في سنة واحدة. و قال الأكثر: لا يشترط، لأن زحمة الحج و ترك  
الميقات لا يختلف. و هذا يفرض في ثلاث صور: إحداها: أن يكون أجيراً من شخصين استأجره أحدهما للحج و الآخر للعمرة. و  
الثانية: أن يكون أجيراً للعمرة للمستأجر ثم يحج عن نفسه. و الثالثة: أن يكون أجيراً للحج، فيعتمر لنفسه ثم يحج عن المستأجر. فعلى  
قول الأكثر يكون نصف دم التمتع على من يقع له الحج و نصفه على من تقع له العمرة. و فصل بعضهم، فقال في الصورة الأولى: إن  
أذنا في التمتع، فالدم عليهما نصفان، و إن لم يأذنا، فهو على الأجير، و إن أذن أحدهما دون الآخر، فالنصف على الأذن، و النصف  
الآخر على الأجير. و أمياً في الصورتين الأخيرتين: فإن أذن له المستأجر في التمتع، فالدم عليهما نصفان، و إلاً فالكل على الأجير.  
السادس: في اشتراط تية التمتع للشافعي وجهان: أصحهما عنده: أنه لا يشترط، كما لا تشترط تية القران، و هذا لأن الدم منوط بزحمة  
الحج و ربح أحد الميقاتين، و ذلك لا يختلف بالتية و عدمها. و الثاني: يشترط، لأنه جمع بين عبادتين في وقت إحداها، فأشبهه  
الجمع بين الصلاتين. و هذه الشروط الستة معتبرة عنده في لزوم الدم، و هل تعتبر في نفس التمتع؟ قال بعض الشافعية: نعم، فإذا تخلف  
شرط، كانت الصورة من صور الإفراط. و قال بعضهم: لا- و هو الأشهر عندهم، و لهذا اختلفوا في أنه يصح تذكرة الفقهاء (ط-  
الحدیثة)، ج٧، ص: ٢١٦ التمتع و القران من المكي. فقال بعضهم: نعم. و به قال مالك. و قال بعضهم: لا يصح. و به قال أبو حنيفة  
«١». و عندنا يصح القران من المكي دون التمتع.

### مسألة ١٦٣: دم التمتع نسك

- و به قال أبو حنيفة و أصحابه «٢»- لقوله تعالى وَ الْبُدْنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا  
وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ «٣». فأخبر أنها من الشعائر، فأمر بالأكل، فلو كان جيرانا لما أمر بالأكل منها. و قال  
الشافعي: إنه دم جبران «٤». و قد ظهر بطلانه. إذا عرفت هذا، فالتمتع إذا أحرم بالحج من مكة، لزمه الدم إجماعاً، فإن أتى الميقات و  
أحرم منه، لم يسقط عنه فرض الدم عند علمائنا، لأنه متمتع. و قال جميع العامة: يسقط عنه الدم «٥».

**مسألة ١٦٤: من حضر الميقات ولم يتمكن من الإحرام لمرض أو غيره، أحرم عنه وليه**

و جنبه ما يجنبه المحرم، وقد تم إحرامه. و الحائض و النفساء إذا جاءتا إلى الميقات اغتسلتا و أحرمتا منه و تركتا صلاة الإحرام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢١٧ و يجزّد الصبيان من فخّ إذا أريد الحجّ بهم، و يجنّبون ما يجنبه المحرم، و يفعل بهم جميع ما يفعل به، و إذا فعلوا ما تجب فيه الكفارة، كان على أوليائهم أن يكفروا عنهم. و لو كان الصبي لا يحسن التلبية أو لا يتأتى له، لبي عنه وليه، و كذا يطوف به، و يصلّى عنه إذا لم يحسن ذلك. و إن حجّ بهم متمّعين، و جب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغاراً، و إن كانوا كباراً، جاز أن يؤمروا بالصيام. و ينبغي أن يوقفوا الموقفين معاً و يحضروا المشاهد كلّها و يرمى عنهم، و يناب عنهم فى جميع ما يتولاه البالغ بنفسه. و إذا لم يوجد لهم هدى و لا يقدر على الصوم، كان على وليّهم أن يصوم عنهم.

**المقصد الثانى فى أعمال العمرة المتمتع بها إلى الحج****إشارة**

و فيه فصول

**[الفصل الأول فى الإحرام]****إشارة**

و فيه مطالب:

**[المطلب الأول: فى مقدماته]****إشارة**

مقدمات الإحرام كلّها مستحبة، و أمّا الإحرام فهو ركن من أركان الحجّ إذا أُخِلَّ به عمداً بطل حجّه. و تشتمل المقدمات المستحبة على مسائل:

**مسألة ١٦٥: يستحب لمن أراد التمتع أن يوفّر شعر رأسه و لحيته من أول ذى القعدة**

و لا يمَسّ منهما شيئاً بحلق أو نتف أو جزّ، و يتأكّد عند هلال ذى الحجّة، فإن مسّ منهما شيئاً، يكون قد ترك الأفضل، و لا شىء عليه، و هو اختيار الشيخ فى بعض كتبه «١». و قال فى بعض: التوفير واجب، فإن مسّ منهما شيئاً، و جب عليه دم يهريقه «٢». أمّا التوفير: فلما رواه معاوية بن عمّار - فى الحسن - عن الصادق عليه السلام، قال: «الحجّ أشهر معلومات: سؤال و ذو القعدة و ذو الحجّة، فمن أراد الحجّ و قرّ شعره إذا نظر إلى هلال ذى القعدة، و من أراد العمرة و قرّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٢٢ شعره شهراً» «١». و الأصل عدم الوجوب. احتجّ الشيخ: بما رواه جميل عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن متمّع حلق رأسه بمكّة، قال: «إن كان جاهلاً فليس عليه شىء، و إن تعمّد ذلك فى أول الشهر للحجّ بثلاثين يوماً فليس عليه شىء، و إن تعمّد ذلك بعد الثلاثين التى [١] يوفّر فيها الشعر للحجّ فإنّ عليه دم يهريقه» «٣». و هو محمول على ما إذا حلق بعد التلبس بالإحرام، و يدلّ عليه أنّ السؤال وقع عن

متمتع حلق بمكة، و هو إنما يكون بها بعد الإحرام. و لا بأس بحلق الرأس و قصّ اللحية قبل هلال ذى القعدة.

### مسألة ١٦٦: يستحب له إذا بلغ الميقات التنظيف

بإزالة الشعث و قطع الرائحة و نتف الإبط و قصّ الشارب و تقليم الأظفار و حلق العانة، لأنّ الإحرام يسنّ له الاغتسال، فتسنّ هذه الأشياء له، كالجمعة. و لأنّ الإحرام يمنع حلق الشعر و تقليم الأظفار فاستحب له فعله قبله لئلا يحتاج إليه في إحرامه، فلا يتمكّن منه. قال الصادق عليه السلام: «إذا انتهيت إلى بعض المواقيت التي وّقت رسول الله صلى الله عليه و آله، فانتف إبطك و احلق عانتك و قلّم أظفارك و قصّ شاربك و لا يضرك بأيّ ذلك بدأت» (٤). و لو كان قد اطلق قبل الإحرام، اجتزأ به ما لم تمض خمسة عشر يوما، فإن مضت، استحب له الإطلاء.

[١] في النسخ الخطية و الحجرية: «الذي» بدل «التي» و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٣ و الإطلاء أفضل، للرواية (١).

### مسألة ١٦٧: يستحب له إذا وصل إلى الميقات و أراد الإحرام أن يغتسل إجماعاً،

لأنّ النبي صلى الله عليه و آله تجرّد لإهلاله و اغتسل (٢)، و أمر أسماء بنت عميس - و هي نفساء - أن تغتسل عند الإحرام (٣)، و أمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج و هي حائض (٤)، و رواه العامية. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا انتهيت إلى العقيق - إلى أن قال - ثم استك و اغتسل» (٥). و هذا الغسل ليس واجبا في قول أكثر أهل العلم (٦). قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أنّ الإحرام جائز بغير اغتسال، و أنّه غير واجب (٧). و حكى عن الحسن أنّه قال: إذا نسي الغسل يغتسل إذا ذكر (٨). و ليس دالا على الوجوب. و يستوى في استحبابه الرجل و المرأة و الصبي. و لا فرق بين الحائض و النفساء و غيرهما، لأنّ المقصود بهذا الغسل التنظيف و قطع الرائحة الكريهة لدفع أذاها عن الناس عند اجتماعهم. و لو كان على الحائض أو النفساء مقام بالميقات حتى تطهر، فالأولى أن تؤخر الإحرام حتى تطهر و تغتسل، ليقع إحرامها في أكمل أحوالها. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٤ و لو تعدّر الماء أو استعماله، تيمّم بدلا من غسله، قاله الشيخ (١) رحمه الله - و به قال الشافعي (٢) - لأنه غسل مشروع، فتاب عنه التيمّم كالواجب. و قال أحمد: لا يستحب، قياسا على غسل الجمعة (٣).

### مسألة ١٦٨: لو خاف عوز الماء في الميقات، جاز له تقديم الغسل على الميقات،

و يكون على هيئته إلى أن يبلغ الميقات، ثم يحرم ما لم ينم أو يمضى عليه يوم و ليلة، لقول الصادق عليه السلام و قد سئل عن الرجل يغتسل بالمدينة لإحرامه أيجزئه ذلك من غسل ذى الحليفة؟ قال: «نعم» (٤). و أرسل هشام بن سالم إلى الصادق عليه السلام، قال: نحن جماعة بالمدينة نريد أن نودّعك، فأرسل إلينا أن «اغتسلوا بالمدينة فإنّي أخاف أن يعز عليكم الماء بذي الحليفة فاعتسلوا بالمدينة و البسوا ثيابكم التي تحرمون فيها، ثم تعالوا فرادى أو مثنى» (٥). إذا عرفت هذا، فلو قدّم الغسل خوفا من عوز الماء ثم وجده في الميقات، استحب له إعادته. و غسل اليوم يجزئ عن ذلك اليوم، و غسل الليلة يجزئه عن ليلته ما لم ينم. قال الصادق عليه السلام: «من اغتسل منذ طلوع الفجر [كفاه غسله إلى الليل في كلّ موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلا] [١] كفاه غسله إلى [١] ما بين المعقوفين من المصدر.

تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٥ طلوع الفجر» (١). و لو اغتسل ثم نام قبل أن يعقد الإحرام، أعاد الغسل، لأنّ الضر بن سويد سأل الكاظم عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل أن يحرم، قال: «عليه إعادة الغسل» (٢). و كذا لو لبس قميصا مخيطا، أعاد الغسل استحبابا، لأنه مناف للإحرام، لقول الباقر عليه السلام: «إذا اغتسل الرجل و هو يريد أن يحرم فلبس قميصا قبل أن

يلتبي فعلية الغسل» (٣). و كذا لو أكل ما لا يحل للمحرم أكله بعد الغسل، فإنه يعيد الغسل استحباباً، لقول الصادق عليه السلام: «إذا لبست ثوباً لا ينبغي لك» (٤) لبسه أو أكلت طعاماً لا ينبغي لك أكله فأعد الغسل» (٥). و لو قلم أظفاره بعد الغسل قبل الإحرام، لم يكن عليه شيء، لأنه محل، و لا يعيد الغسل، لقول الصادق عليه السلام في رجل اغتسل للإحرام ثم قلم أظفاره، قال: «يمسحها بالماء و لا يعيد الغسل» [١]. و لو أحرم بغير غسل، استحب إعادته، لأنه تقدمه مندوبه، فاستحب إعادة الفعل مع الإخلال بها، كالأذان. و كتب الحسن بن سعيد إلى الكاظم عليه السلام: رجل أحرم بغير صلاة أو بغير غسل جاهلاً أو عالماً ما عليه في ذلك؟ و كيف ينبغي أن يصنع [١] الكافي ٤: ٣٢٨-٦، الفقيه ٢: ٢٠٢-٩٢٤، التهذيب ٥: ٦٦-٢١١، و فيها عن الامام الباقر عليه السلام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٦ فكتب: «يعيده» (١). و يجوز الأذهان بعد الغسل قبل الإحرام، لأنه محل. و لأن ابن أبي يعفور سأل الصادق عليه السلام: ما تقول في دهنه بعد الغسل للإحرام؟ فقال: «قبل و بعد و مع ليس به بأس» (٢). هذا إذا لم يكن الدهن فيه طيب، و لو كان فيه طيب يبقى إلى بعد الإحرام، لم يجز، لقول الصادق عليه السلام: «الرجل يدهن بأي دهن شاء إذا لم يكن فيه مسك و لا عنبر و لا زعفران و لا ورس قبل أن يغتسل» (٣).

### مسألة ١٦٩: يكره أن يتطيب للإحرام قبله إذا كانت رائحته لا تبقى إلى بعد الإحرام،

و لو كانت رائحته تبقى إلى بعد الإحرام، كان محرماً، و وجب عليه إزالته عند علمائنا أجمع - و به قال على عليه السلام، و عمر بن الخطاب و مالك و محمد بن الحسن (٤) - لما رواه العامية عن يعلى بن أمية، قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه و آله بالجعرانة، فأثام رجل عليه مقطعة - يعني جبّة - و هو مضمخ [١] بالخلوق في بعضها، و عليه ردع [٢] من زعفران، فقال: يا رسول الله إنني أحرمت بالعمرة و هذه عليّ، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: (ما كنت صانعا في حركك؟) قال: كنت أنزع هذه المقطعة و أغسل [١] التضمخ: التلطيخ بالطيب و غيره و الإكثار منه. النهاية - لابن الأثير - ٣: ٩٩. [٢] في النسخ الخطية و الحجرية: ردع، و لعلها تصحيف. و ردع: أي لطخ لم يعمه كله. النهاية - لابن الأثير - ٢: ٢١٥. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٧ هذا الخلق، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: (ما كنت صانعا في حركك فاصنعه في عمرتك) (١). و من طريق الخاصة: قول الكاظم عليه السلام: يلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر، فقال: «إذا لم يكن فيه طيب فلا - بأس به» (٢). و سأل إسماعيل بن الفضل الصادق عليه السلام: عن المحرم يلبس الثوب قد أصابه الطيب، قال: «إذا ذهب ريح الطيب فليلبسه» (٣). و قال الشافعي: يستحب له أن يتطيب قبل الإحرام للإحرام، سواء كان طيباً يبقى عينه، كالثوب و المسك، أو تبقى رائحته، كالبخور و العود و الند [١] - و به قال عبد الله بن الزبير و سعد بن أبي وقاص و أم حبيبة و عائشة و معاوية و أبو حنيفة و أبو يوسف و أحمد، و رواه العامة عن ابن عباس و ابن الحنفية و أبي سعيد الخدري و عروة و الشعبي (٥) - لأن عائشة قالت: كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه و آله لإحرامه قبل أن يحرم، و لحله قبل أن يطوف (٦). و نمنع الرواية، و نحمله على ما لا تبقى رائحته إلى بعد الإحرام. إذا ثبت هذا، فلو لبس ثوباً مطيباً ثم أحرم، و كانت رائحته تبقى إلى بعد الإحرام، وجب عليه نزعها، أو إزالة الطيب عنه، فإن لم يفعل وجب الفداء. و يجيء على مذهب الشافعي: أنه لا - يجب الفداء إلا إذا نزع ثم لبسه، [١] الند: ضرب من الطيب يدخن به.

لسان العرب ٣: ٤٢١ «ندد». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٢٨ لأنه لبس ثوباً مطيباً بعد إحرامه (١). و لو نقل الطيب من موضع من الثوب إليه، لزمته الفدية [٢] (٣). و لو تطيب فسال الطيب من موضعه إلى موضع آخر، ففيه للشافعي وجهان: أحدهما: لا يجب الفداء، لأنه يجري مجرى الناسي. و الثاني: يجب، لأنه حصل بسببه. و اعتماده على الأول (٤).

### مسألة ١٧٠: لا يجوز تطيب إزار الإحرام و ردائه حالة الإحرام و لا قبله

إذا كانت رائحته تبقى إلى بعد الإحرام. وللشافعي قولان: أحدهما: المنع، لأنه قد ينزع الثوب ثم يلبسه، فيكون كما لو استأنف لبس ثوب مطيب. وأصحهما عندهم: الجواز، كتطيب البدن «٥». و لو طيب بدنه فتعطر ثوبه تبعاً، فلا بأس به عنده «٦». والخلاف من العامة فيما إذا قصد تطيب الثوب، فإن جوزوا تطيب الثوب للإحرام، فلا بأس باستدامته ما عليه بعد الإحرام، كما في البدن «٧». لكن لو نزع ثوبه فلبسه ففي الفدية لهم وجهان: أحدهما: لا تلزم، لأن العادة في الثوب أن ينزع ويعاد. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٢٩ و أصحهما: اللزوم كما لو أخذ القمل [١] من بدنه ثم رده «٢». وللشافعي ثلاثة أوجه: فقال في وجهه باستحباب التطيب للإحرام. وفي آخر: إنه مباح ليس بمسنون. وفي آخر: إنه لا يجوز للنساء التطيب. وله آخر: إنه لا يستحب لهن «٣». ولا فرق بين التطيب الذي يبقى له أثر و جرم و بين غيره. و منع أبو حنيفة مما يبقى جرمه و لا يثبت «٤». و عند مالك يكره التطيب بما تبقى رائحته بعد الإحرام «٥». و إذا تطيب للإحرام فلا بأس عند الشافعي باستدامته ما تطيب به، و لا يجيء فيه الوجوه المذكورة في أن المرأة المتطيبة إذا لزمها الفدية يلزمها إزالة الطيب، لأن هذا محقق حق لله تعالى، و المساهلة فيه أكثر «٦». و الحق: أن الاستدامة كالابتداء في التحريم، للإجماع على تحريم الطيب على المحرم، و لم يفضّلوا بين استنائه و استدامته.

### مسألة ١٧١: لا يستحب للمرأة الخضاب قبل الإحرام بل يكره للزينة،

و سيأتي. و قال الشافعي: يستحب للمرأة أن تخبض بالحناء يديها إلى الكوعين قبل الإحرام، و تمسح وجهها أيضاً بشيء من الحناء يسيراً، و لا- [١] في المصدر: أخذ الطيب. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٣٠ يختص أصل الاستحباب بالإحرام، بل هو محبوب لها في جميع الأحوال، نعم يكره الخضاب للخلية في سائر الأحوال عنده «١». و لا فرق في حالة الإحرام بين الخلية و ذات الزوج، و إنما يستحب عنده تعميم اليد بالخضاب دون التنقش، و التطريف، و هو: خضب أطراف الأصابع، و وافقنا على كراهية الخضاب بعد الإحرام

### مسألة ١٧٢: أفضل أوقات الإحرام بعد زوال الشمس عقب فريضة الظهر،

فيبدأ أولاً بعد الزوال بركعتي الإحرام المندوبة قبل فريضة الظهر بحيث يكون الإحرام عقب صلاة الظهر، و إن اتفق أن يكون الإحرام في غير هذا الوقت، كان جائزاً، لكن الأفضل أن يكون الإحرام بعد صلاة فريضة، و أفضل ذلك بعد صلاة الظهر، فإن لم يكن وقت صلاة فريضة، صلّى ست ركعات، و ينوي بها صلاة الإحرام، و يحرم في دبرها، و إن لم يتمكن من ذلك، أجزأه ركعتان. و ينبغي أن يقرأ في الأولى منهما بعد التوجه: الحمد و الإخلاص، و في الثانية: الحمد و الجحد، فإذا فرغ منهما أحرم عقبيهما، لما روى العامة أن النبي صلّى الله عليه و آله، صلّى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «لا يضرك بليل أحرمت أو نهار، إلا أن أفضل ذلك عند زوال الشمس» «٤». و سأل الحلبي الصادق عليه السلام عن إحرام النبي صلّى الله عليه و آله و آله أية ساعة؟ قال: «صلاة الظهر» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٣١ و قال الصادق عليه السلام: «لا يكون إحرام إلا في دبر صلاة مكتوبة أو نافلة» [١]. و قال عليه السلام: «تصلّى للإحرام ست ركعات تحرم في دبرها» «٢». إذا ثبت هذا، فإن صلاة الإحرام تفعل في جميع الأوقات و إن كان أحد الأوقات المكروهة. و أصح الوجهين عند الشافعية: الكراهة في الأوقات المكروهة «٣». و هل تكفي الفريضة عن ركعتي الإحرام؟ يحتمل ذلك، و هو قول الشافعي «٤». لكن المشهور تقديم نافلة الإحرام على الفريضة ما لم يتضيق وقت الفريضة، و ذلك يدل على عدم الاكتفاء في الاستحباب.

### المطلب الثاني: في كيفيته

### مسألة ١٧٣: الإحرام يشتمل على واجب و نذ،

و نحن نذكر المندوب في أثناء المسائل. و واجبات الإحرام ثلاثة: التيبه و التلبيات الأربع و لبس ثوبى الإحرام. و ينبغي للحاج إذا وصل إلى الميقات أن يقلّم أظفاره، و يأخذ من شاربته، و يتف إبطيه أو يطفى بالنورة، و يحلق عانته أو يطفى، و يغتسل، و يدعو عند الاغتسال بالمنقول، ثم يلبس ثوبى إحرامه يأتزر بأحدهما و يتوشح

[١] الفقيه ٢: ٢٠٦-٩٣٩، و فى الكافى ٤: ٣٣١-٢ و التهذيب ٥: ٧٧-٢٥٣. و الاستبصار ٢: ١٦٦-٥٤٨ بدون «أو نافله». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٣٢ بالآخر، و يدعو بالمنقول، ثم يصلّى ست ركعات الإحرام أو ركعتيه، فإذا فرغ من صلاته، حمد الله و أثنى عليه، و صلّى على النبي صلّى الله عليه و آله، و يدعو بالمنقول، فإذا فرغ من الدعاء، لبى فيقول: لبّيك اللهم لبّيك لبّيك لا شريك لك لبّيك، إنّ الحمد و النعمة لك و الملك، لا شريك لك. و قال الشيخ فى كتبه: لبّيك اللهم لبّيك لبّيك إنّ الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبّيك «١». ثم لا يزال مكرراً للتلبية مستحباً إلى أن يدخل مكة و يطوف و يسعى و يقصّر و قد أحلّ، ثم ينشئ إحرام الحجّ من مكة كذلك، ثم يمضى إلى عرفات على ما سبق ذكره.

## و النظر فى الواجبات

### إشارة

يتعلّق بأمر ثلاثه:

### الأول: النية

#### مسألة ١٧٤: النية واجبة فى الإحرام

### إشارة

و شرط فيه لو أحلّ بها لم يقع إحرامه، لقوله تعالى و ما أمروا إلاّ ليعبدوا الله مخلصين «٢» و الإخلاص التيبه، و الإحرام عبادة. و لقوله عليه السلام: (إنّما الأعمال بالتيات، و إنّما لكلّ امرئ ما نوى) «٣». و للشافعى قولان: هذا أحدهما، و الآخر: إنّ الإحرام ينعقد بالتلبية من غير نية، و يلزمه ما لبى به «٤». و ليس بجديد، لما تقدّم. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٣٣ و الواجب فى النية أن يقصد بقلبه إلى أمور أربعة: ما يحرم به من حجّ أو عمرة متقرباً به إلى الله تعالى، و يذكر ما يحرم له من تمتّع أو قران أو أفراد، و يذكر الوجوب أو الندب و ما يحرم له من حجّة الإسلام أو غيرها. و لو نوى الإحرام مطلقاً و لم يذكر لا حجّاً و لا عمرة، انعقد إحرامه، و كان له صرفه إلى أيّهما شاء إن كان فى أشهر الحجّ، لأنّها عبادة منويّة. و لما رواه العامريّة أنّ النبي صلّى الله عليه و آله، خرج من المدينة لا يسمّى حجّاً و لا عمرة ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء و هو بين الصفا و المروة، فأمر أصحابه من كان منهم أهلّ و لم يكن معه هدى أن يجعلوها عمرة «١». و من طريق الخاصة: ما رواه ابن بابويه عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: لما رجع من اليمن وجد فاطمة عليها السلام قد أحلت، فجاء إلى النبي صلّى الله عليه و آله مستتبناً [١] و محرشاً [٢] على فاطمة عليها السلام، فقال: «أنا أمرت الناس فبم أهللت أنت يا على؟» فقال: «إهلالاً كإهلال النبي صلّى الله عليه و آله» فقال النبي صلّى الله عليه و آله: «كن على إحرامك مثلى، فأنت شريكى فى هدى» و كان النبي صلّى الله عليه و آله ساق معه مائة بدنة، فجعل لعلّى عليه السلام منها أربعاً و ثلاثين، و لنفسه ستّاً و ستين، و نحرها كلّها بيده، ثم أخذ من كلّ بدنة جذوة [٣]، ثم طبخها فى قدر، و أكلا منها و تحسّياً [٤] من المرق، فقال: «قد أكلنا الآمن منها جميعاً» و لم يعطيا الجزاريين جلودهما و لا

[١] في المصدر: مستفتيا. [٢] أراد: ما

يوجب عتابها. مجمع البحرين ٤: ١٣٣. [٣] أى: قطعة. [٤] أى: شربا منه شيئا بعد شىء. والحسوة: الجرعة من الشراب ملء الفم. مجمع البحرين ١: ٩٩. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٣٤ جلالها [١] ولا قلائدها و لكن تصدق [٢] بها، و كان على عليه السلام يفتخر على الصحابة و يقول: «من فيكم مثلى و أنا شريك رسول الله صلى الله عليه و آله هدى بيده» [٣]. و لأن الإحرام بالحج يخالف غيره من إحرام سائر العبادات، لأنه لا يخرج منه بالفساد. و إذا عقد عن غيره، أو تطوعا و عليه فرضه، وقع عن فرضه، فجاز أن ينعد مطلقا. و إذا ثبت أنه ينعد مطلقا، فإن صرفه إلى الحج، صار حجا، و إن صرفه إلى العمرة، صار عمرة، و إلى أى أنواع الحج صرفه من تمتع أو قران أو أفراد، انصرف إليه. و لو صرفه إلى الحج و العمرة معا، لم يصح عندنا، خلافا للعامّة.

فروع:

أ- لو عقده مطلقا قبل أشهر الحج، انعقد للعمرة،

لأنه إحرام لا يصح لغيرها، فانصرف إليها.

ب- لو كان عليه حج واجب أو عمرة واجبة

و أطلق الإحرام، فالأقرب انصراف المطلق إلى ما وجب عليه.

ج- يصح إبهام الإحرام،

و هو: أن يحرم بما أحرم به فلان، فإن علم ما أحرم به فلان، انعقد إحرامه مثله.

[١] جلال جمع، مفردها: جل، و جلّ

الدائية: الذى تلبسه لتصان به. لسان العرب ١١: ١١٩ «جلل». [٢] كذا، و فى المصدر: تصدقا. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٣٥ و لو لم يعلم و تعدّر علمه بموت أو غيبه، قال الشيخ: يتمتع احتياطا للحج و العمرة [١]. و لو بان أن فلانا لم يحرم، انعقد مطلقا، و كان له صرفه إلى أى نسك شاء، و كذا لو لم يعلم هل أحرم فلان أم لا، لأصالة عدم إحرامه.

د- لو لم يعين ثم شرع فى الطواف قبل التعيين،

قال بعض العامّة [٢]: «ينعد حجا، و ينوى الحج، و يقع هذا الطواف طواف القدوم، و لا يصير معتمرا، لأن الطواف ركن فى العمرة، فلا يقع بغير نيته، و طواف القدوم لا يحتاج إلى التية، فيصير حجا. و يحتمل عدم اعتداده بطوافه، لأنه لم يطف فى حج و لا عمرة.

ه- تعيين الإحرام أولى من إطلاقه

- و به قال مالك و الشافعى فى أحد قوليه- لأنه إذا عيّن علم بما هو متلبس به، فيكون أولى من عدم العلم [٣]. و قال الشافعى فى الآخر: الإطلاق أولى، لأن النبى عليه السلام أطلق الإحرام [٤]. و الرواية مرسله، و الشافعى لا يعمل بالمراسيل المفردة [٥]، فكيف مع مخالفتها للروايات الدالة على أنه عليه السلام عيّن ما أحرم به.

مسألة ١٧٥: لو أحرم بنسك ثم نسيه، تخير بين الحج و العمرة إذا لم يتعين عليه أحدهما،



قاله الشيخ في المبسوط «٦»، لأنه قبل الإحرام يجوز ابتداء أى النسكين شاء فمع عدم علم التعيين يستمر هذا الجواز، عملاً تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج٧، ص: ٢٣٦ باستصحاب الحال. ولأنه لو أحرم بالحج، جاز له فسخه إلى العمرة على ما تقدم. وقال الشيخ في الخلاف: يجعله عمرة- و به قال أحمد «١»- لأنه لا يخلو إما أن يكون إحرامه بالحج أو بالعمرة، فإن كان بالحج، فقد بينا أنه يجوز فسخه إلى عمرته يتمتع بها، وإن كان بالعمرة، صح لها، فقد صححت للعمرة على الوجهين، وإذا أحرم بالعمرة، لم يمكنه جعلها حجة مع القدرة على إتيان أفعال العمرة، فهذا قلنا: يجعلها عمرة «٢». وقال أبو حنيفة: يجب عليه أن ينوي القرآن- وهو أحد قولي الشافعي- لأن الشك لحق به في فعله بعد التلبس بالعبادة، فلم يكن له الاجتهاد، وإنما يرجع إلى اليقين، كما لو [١] شك في عدد الركعات، بخلاف الإناءين والقبلة، لأن عليهما أمارات يرجع إليها عند الاشتباه، وأما هنا فإنه شك في فعل نفسه ولا أماره على ذلك إلا ذكره، فلم يرجع إلا إليه «٤». وهو معارض براءة الذممة من المعين. أما لو تعين أحدهما عليه، فالوجه: انصرافه إليه. وقال الشافعي في القديم: يتحرى و يبنى على ما يغلب على ظنه، لأنه اشتباه في شرط من شرائط العبادة، وكان له الاجتهاد فيه، كالإناءين والقبلة «٥». ونمنع حكم الأصل [١].

في «ط، ف»: «كمن»، بدل «كما لو». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج٧، ص: ٢٣٧ إذا ثبت هذا، فلو أحرم بهما معا، لم يصح، قال الشيخ: و يتخير «١». وكذا لو شك هل أحرم بهما أو بأحدهما، فعل أيهما شاء. و لو تجدد الشك بعد الطواف، جعلها عمرة متمتعاً بها إلى الحج.

#### مسألة ١٧٦: لو نوى الإحرام بنسك و تلبى بغيره،

انعقد ما نواه دون ما تلفظ به، لأن الاعتبار بالتية، والتلفظ ليس واجبا، فلا اعتبار به. ولأن أحمد بن محمد سأل الرضا عليه السلام: كيف أصنع إذا أردت أن أتمتع؟ فقال: «لب بالحج وانو المتعة، فإذا دخلت مكة طفت بالبيت و صلّيت الركعتين خلف المقام و سعيت بين الصفا و المروة [وقصرت «٢» و فسختها و جعلتها متعة] «٣». ولا بد من تعيين النوع من تمتع أو قران أو أفراد. وقال الشافعي في أحد وجهيه: لا يفتقر المتمتع إلى التية [١]. و ليس بجديد، لقوله تعالى و ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين «٥» و التمتع عبادة. و لأنها أفعال مختلفة، فلا بد من التية، لتمييز بعضها عن الآخر. و يستحب أن يذكر في لفظه ما يقصده من أنواع الحج- و به قال أحمد «٦»- لما رواه العامرة عن أنس، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: (تبيك عمرة و حج) «٧».

[١] لم نعر عليه. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج٧، ص: ٢٣٨ و قال أبو سعيد: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله نصرخ بالحج «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إن علينا عليه السلام رفع صوته بالتلبية بحج و عمرة» «٢». و لو اتقى، كان الأفضل الإضمار.

#### النظر الثاني: في لبس الثوبين

#### مسألة ١٧٧: إذا أراد الإحرام، وجب عليه نزع ثيابه،

و لبس ثوبي الإحرام يأتزر بأحدهما و يرتدى بالآخر، لما رواه العامرة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (و تلبس إزارا و ملاء) [١]

[٢]. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و البس ثوبيك» «٥». و يجب أن يكون الثوبان مما تصح فيهما الصلاة، لقول الصادق عليه السلام: «كل ثوب تصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه» «٦». فلا يجوز الإحرام في الإبريسم المحض للرجال، لأن لبسه محرّم، فلا يكون عبادة. و الأقرب: جواز لبس النساء الحرير المحض حاله الإحرام، اختاره

[١] الملاء، بالضم ممدود: الرّيطة، و

هي: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفتين. الصحاح ١: ٧٣ «ملاء» و ٣: ١١٢٨ «ريط». [٢] لم نجده في المصادر الحديثية. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٣٩ المفيد «١»- خلافا للشيخ «٢»- لما رواه يعقوب بن شعيب- في الصحيح- قال: قلت للصادق عليه السلام: المرأة تلبس القميص تزوره عليها وتلبس الخنز و الحرير و الديباج فقال: «نعم لا بأس به» «٣». احتج الشيخ- رحمه الله- بما رواه عيص- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين [١]» «٥». و هو محمول على الكراهة.

#### مسألة ١٧٨: يستحب الإحرام في الثياب القطن، و أفضلها البيض،

لما رواه العائمة عن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أنه قال: (خير ثيابكم البيض، فألبسوها أحياءكم، و كفنوا بها موتاكم) «٦». و من طريق الخاضية: قول الصادق عليه السلام: «كان ثوبا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله اللذان أحرم فيهما يمانيتين عبري و أظفار [٢]، و فيهما كفن» «٨». و لا بأس بالثوب الأخضر و المعصفر و غيرهما، لأن أبا العلاء الخفاف رأى الباقر عليه السلام و عليه برد أخضر و هو محرم «٩» [١] القفاز، بالضم و التشديد: شيء يعمل لليدين يحشى بقطن، و يكون له أزرار تزر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها، و هما قفازان. الصحاح ٣: ٨٩٣ «قفز». [٢] كذا في النسخ الخطية و الحجرية و الفقيه، و في الكافي: «ظفار». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٤٠ و سأل علي بن جعفر أخاه الكاظم عليه السلام: يلبس المحرم الثوب المشبع بالعصفر؟ فقال: «إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس» «١». و يكره الثياب السود، لقول الصادق عليه السلام: «لا يحرم في الثوب الأسود و لا يكفن به الميت» «٢».

#### مسألة ١٧٩: يكره المعصفر إذا كان مشبعا، و لا يكره إذا لم يكن مشبعا عند علمائنا

- و به قال الشافعي و أحمد «٣»- لما رواه العائمة عن النبي صَلَّى الله عليه و آله، قال: (و لتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر أو خز) «٤». و من طريق الخاضية: ما رواه أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الثوب يكون مصبوغا بالعصفر ثم يغسل ألبسه و أنا محرم؟ قال: «نعم ليس بالعصفر من الطيب و لكن أكره أن تلبس ما يشهرك به الناس» «٥». و قال أبو حنيفة: العصفر طيب تجب به الفدية على المحرم، كالورس و الزعفران «٦». و هو ممنوع، و قد نص الصادق عليه السلام على أنه ليس بطيب «٧».

#### مسألة ١٨٠: يجوز الإحرام في الممتزج من الحرير و غيره،

لخروجه عن اسم الإبريسم بالمزج. و لأن الصادق عليه السلام سئل عن الخميصة [١] سداها إبريسم و لحمها من غزل، قال: «لا بأس بأن يحرم فيها، إنما يكره الخالص منه [٢]» «٣». و كذا يجوز الإحرام في ثوب قد أصابه طيب إذا غسل و ذهب رائحته- و به قال الشافعي «٤»- لأن الرائحة المقصودة من الطيب قد زالت بالغسل أو طول المكث أو بتجديد صبغ آخر عليه فزال الترفه. و لأن الكاظم عليه السلام سئل عن الثوب المصبوغ بالزعفران أغسله و أحرم فيه؟ قال: «لا بأس به» «٥». و سأل إسماعيل بن الفضل الصادق عليه السلام عن المحرم غسل الثوب قد أصابه الطيب، فقال: «إذا ذهب ريح الطيب فليلبسه» «٦». و لو أصاب ثوبه شيء من خلوق الكعبة و زعفرانها، لم يكن به بأس و إن لم يغسله، لأن عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام عن خلوق الكعبة يصيب ثوب المحرم، قال: «لا بأس به و لا يغسله فإنه طهور» «٧». و يكره النوم على الفرش المصبوغة، لقول الباقر عليه السلام: «يكره [١] الخميصة: كساء أسود مريج له

علمان، فإن لم يكن معلما فليس بخميصة. الصحاح ٣: ١٠٣٨ «خمص». [٢] في النسخ الخطية و الحجرية: «منها» و ما أثبتناه من الكافي

و التهذيب. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٤٢ للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر و المرفقة [١] الصفراء» (٢). و يكره الإحرام في الثياب الوسخة قبل الغسل، لاستحباب التنظيف، و قد تقدّم. و سئل أحدهما عليهما السلام عن الثوب الوسخ يحرم فيه المحرم، فقال: «لا، و لا أقول: إنّه حرام، لكن تطهيره أحبّ إليّ، و طهره غسله» (٣).

### مسألة ١٨١: و لا يلبس ثوبا يزّره و لا مدرعة و لا خفين و لا سراويل،

كما يحرم عليه لبس المخيط، لقول الصادق عليه السلام: «لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزّره و لا مدرعة، و لا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك أزرار، و لا الخفين إلّا أن لا يكون لك نعلان» (٤). و لا بأس بلبس الطيلسان، و لا يزّره على نفسه، لأنّه بمنزلة الرداء، و إنّما لا يزّره، لأنّه حينئذ يتنزّل منزلة المخيط، لقول الصادق عليه السلام في المحرم يلبس الطيلسان المزور، قال: «نعم في كتاب على عليه السلام: و لا تلبس طيلسانا حتى تحلّ أزراره» و قال: «إنّما كره ذلك مخافة أن يزّره الجاهل عليه، فأما الفقيه فلا بأس بلبسه» (٥). و أمّا السراويل فهي مخيطة يحرم لبسها على المحرم إلّا أن لا يجد إزارا، فيجوز له لبسها، و لا فدية عليه- و به قال الشافعي و أحمد (٦)- لما رواه العامّة [١] المرفقة: أى المخدّة. مجمع البحرين ٥: ١٧٢. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٤٣ عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين، و إذا لم يجد إزارا لبس سراويل) (١). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و لا تلبس سراويل إلّا أن لا يكون لك إزار» (٢). و قال أبو حنيفة و مالك: إذا لبس السراويل، و جب عليه الفدية، لأنّ ما وجب بلبسه الفدية مع وجود الإزار و جب لللبسه الفدية مع عدمه كالقميص (٣). و الفرق: أنّ القميص يمكنه أن يستر به عورته و لا يلبسه و إنّما يأتزر به، و هذا يجب عليه لبسه لستر عورته، و لا يمكنه ستر عورته إلّا بلبسه على صفته.

### مسألة ١٨٢: و يحرم عليه لبس القباء بالإجماع،

لأنّه مخيط، فإن لم يجد ثوبا، جاز له أن يلبس القباء مقلوبا، و لا يدخل يديه في يدي القباء، و لا فدية عليه حينئذ- و به قال أبو حنيفة (٤)- لأنه لو توشّح بالقميص لم تجب الفدية فكذا القباء. و لقول الصادق عليه السلام: «إذا اضطرّ المحرم إلى القباء و لم يجد ثوبا غيره فليلبسه مقلوبا، و لا يدخل يديه في يدي القباء» (٥). و قال الشافعي و مالك و أحمد: يجب الفداء، لأنّه محرم لبس مخيطا على العادة في لبسه، فوجب عليه الفدية (٦). تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٤٤ و نمنع لبسه على العادة. و لو أدخل كتفيه في القباء و لم يدخل يديه في كميّه و لم يلبسه مقلوبا، كان عليه الفداء- و به قال الشافعي (١)- لعموم ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله من قوله عليه السلام: (لا يلبس المحرم القميص و لا الأقيبة) (٢) خرج منه ما لو لبسه مقلوبا، للضرورة، و عملا بما تقدّم، فيبقى الباقي على المنع. و قال أبو حنيفة: لا شيء عليه (٣). قال الشيخ رحمه الله: متى توشّح به كالرداء لا شيء عليه بلا خلاف (٤). قال ابن إدريس: ليس المراد من القلب جعل ظاهره إلى باطنه و بالعكس، بل المراد منه النكس بأن يجعل ذيله فوق أكتافه (٥). و هو حسن، لما روى عن الصادق عليه السلام: «من اضطرّ إلى ثوب و هو محرم و ليس معه إلّا قباء فلينكسه و ليجعل أعلاه أسفله و يلبسه» (٦).

### مسألة ١٨٣: يجوز للمحرم أن يلبس النعلين،

و لا نعلم فيه خلافا، للضرورة الداعية إليه. و لو لم يجد النعلين، لبس الخفين، و يقطعهما إلى ظاهر القدم، كالشمشكين، و لا يجوز له لبسهما قبل القطع- و به قال الشافعي و مالك و أبو تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٤٥ حنيفة (١)- لما رواه العامّة عن النبي عليه السلام: (فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين، و ليقطعهما حتى يكونا إلى الكعبين) (٢). و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام في المحرم يلبس الخفّ إذا لم يكن له نعل، قال: «نعم و لكن يشقّ ظهر القدم» (٣). و قال بعض أصحابنا: يلبسهما صحيحين (٤)- و به

قال أحمد و عطاء بن أبي رباح - لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (السراويل لمن لا يجد إزارا، و الخف لمن لا يجد نعلين) [١] «٦». و لأنَّ فاقد الإزار يلبس السراويل من غير فتق فكذا الخف. و لا منافاة في الحديث لقولنا، و اللبس مع الفتق غير ممكن في السراويل. و يجوز أيضا أن يلبس الجرموقين إذا لم يجد النعلين، لقول الصادق عليه السلام و قد سأله رفاعه عن المحرم يلبس الجوربين، قال: «نعم و الخفين إذا اضطرَّ إليهما» [٧]. و لو وجد النعلين، لم يجز له لبس الخفين المقطوعين و لا الجرموقين و لا الشمشكين، لأنَّه عليه السلام شرط في لبسهما عدم وجدان النعلين.

[١] سنن النسائي ٥: ١٣٢-١٣٣ و فيه: (الخفين). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٤٦ و قال بعض الشافعية: يجوز «١». و هو غلط. و كذا لا- يجوز له لبس القباء مقلوبا مع وجود الإزار. و لو لم يجد رداء، لم يجز له لبس القميص. و لو عدم الإزار، جاز له التوشح بالقميص و بالقباء المقلوب، لقول الصادق عليه السلام: «و إن لم يكن له رداء طرح قميصه على عنقه أو قباء بعد أن ينكسه» [٢].

### مسألة ١٨٤: يجوز أن يلبس المحرم أكثر من ثوبين يتقى بذلك الحرَّ أو البرد،

و أن يغيرهما، لأنَّ الحلبي سأل الصادق عليه السلام عن الثوبين يرتدى بهما، قال: «نعم و الثلاثة يتقى بها الحرَّ و البرد» و سأله عن المحرم يحول ثيابه، قال: «نعم» و سأله: يغسلها إن أصابها شيء، قال: «نعم إذا احتلم فيها فليغسلها» [٣]. و يكره للمحرم أن يغسل ثوبه إحرامه إلَّا إذا أصابها نجاسة، لقول أحدهما عليهما السلام: «لا يغسل الرجل ثوبه الذي يحرم فيه حتى يحلَّ و إن توشح، إلَّا أن تصيبه جنابة أو شيء فيغسله» [٤]. إذا ثبت هذا، فقد بيَّنا أنَّه يجوز له تبديل ثيابه، لكن يستحب له أن يطوف في ثوبه اللذين أحرم فيهما، لأنَّهما وقعت ابتداء العبادة فيهما فيستحب استدامتها فيهما. و لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يغير المحرم ثيابه و لكن إذا دخل مكة لبس ثوبه إحرامه اللذين أحرم فيهما، و كره أن يبيعهما» [٥].

### مسألة ١٨٥: يجوز الإحرام في الثياب المعلمة، و اجتنابه أفضل،

لقول الصادق عليه السلام: «لا- بأس أن يحرم الرجل في الثوب المعلم، و يدعه أحبَّ إليَّ إذا قدر على غيره» [١]. و يكره بيع الثوب الذي أحرم فيه، لقول معاوية بن عمَّار- في الصحيح:- كان الصادق عليه السلام يكره للمحرم أن يبيع ثوبا أحرم فيه [١]. و لو أحرم و عليه قميص، نزع و لا- يشقُّه، و هو قول أكثر العلماء [٣]، لما روى العاصم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بَعْمَرَةَ فِي جِبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّخَ بِطَيْبٍ؟ فَنظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَاعَةً ثُمَّ سَكَتَ فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بَكَ فَاغْسِلْهُ، وَ أَمَّا الْجِبَّةُ فَانزِعْهَا ثُمَّ أَصْنَعْ فِي عَمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ) [٤]. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في رجل أحرم و عليه قميصه، فقال: «ينزعه [٢] و لا يشقُّه، و إن كان لبسه بعد ما أحرم شقُّه و أخرجه مديا يلي رجليه» [٦]. قال الشيخ رحمه الله: إذا لبسه بعد ما أحرم، و جب عليه أن يشقُّه، و يخرج من قدميه، للرواية السابقة و غيرها [٧]. [١] التهذيب ٥:

٧٢-٢٣٦، و فيه مضمرا. [٢] في النسخ الخطيَّة و الحجرية: «يدعه» و ما أثبتناه هو الموافق للمصدر.

### النظر الثالث: في التلبات

### مسألة ١٨٦: التلبات الأربع واجبة و شرط في إحرام المتمتع و المفرد،

فلا ينعقد إحرامهما إلَّا بها، و الأخرس يشير بها و يعقد قلبه بها، و أمَّا القارن: فإنَّه ينعقد إحرامه بها أو الإشعار أو التقليد لما يسوقه، ذهب إليه علماؤنا أجمع، و به قال أبو حنيفة و الثوري [١]، لقوله تعالى فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ [٢]. قال ابن عباس: الإهلال [٣]. و عن

عطاء و طاوس و عكرمة: هو التلبية «٤». و ما رواه العائنة أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: (أتاني جبرئيل فأمرني أن آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالإلهال) «٥» و ظاهر الأمر الوجوب. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا فرغت من صلاتك و عقدت ما تريد فقم و امش هنيئة، فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلبّ» «٦» الحديث. و قال أصحاب مالك: إنها واجبة يجب بتركها الدم «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٤٩ و قال الشافعي: إنها مستحبة ليست واجبة، و ينعقد الإحرام بالتلبية، و لا حاجة الى التلبية- و به قال أحمد و الحسن بن صالح بن حي- لأن التلبية ذكر، فلا يجب في الحجّ، كسائر الأذكار «١». و ليس بجيد، لما يأتي من بيان الوجوب.

### مسألة ١٨٧: و التلبيات الأربع هي الواجبة،

للإجماع على عدم وجوب الزائد عليها، لما رواه الشافعي عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام عن جابر، قال: تلبية رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك «٢». و قال عليه السلام: (خذوا عني مناسككم) «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا فرغت من صلاتك و عقدت ما تريد فقم و امش هنيئة فإذا استوت بك الأرض ماشيا كنت أو راكبا فلبّ، و التلبية أن تقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لبيك لبيك ذا المعارج لبيك لبيك داعيا الى دار السلام، لبيك لبيك غفار الذنوب، لبيك لبيك أهل التلبية، لبيك لبيك ذا الجلال و الإكرام، لبيك لبيك تبتدئ و المعاد إليك، لبيك لبيك تستغني و يفتقر إليك، لبيك لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك، لبيك لبيك إله الخلق، لبيك لبيك ذا النعماء و الفضل الحسن الجميل، لبيك لبيك كشاف الكرب، لبيك لبيك عبدك و ابن عبدك، لبيك لبيك يا كريم لبيك». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٥٠ «تقول هذا في دبر كل صلاة مكتوبة أو نافله، و حين ينهض بك بعيرك، و إذا علوت شرفا أو هبطت واديا أو لقيت راكبا أو استيقظت من منامك، و بالأسحار، و أكثر ما استطعت و اجهر بها، و إن تركت بعض التلبية فلا يضرك غير أن تمامها أفضل». «و اعلم أنه لا بد لك من التلبيات الأربع التي كنّ في أول الكلام هي الفريضة، و هي التوحيد، و بها لبى المرسلون، و أكثر من ذى المعارج فإن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان يكثر منها، و أول من لبى إبراهيم عليه السلام، قال: إن الله يدعوك الى أن تحجّوا بيته، فأجابوه بالتلبية، فلم يبق أحد أخذ ميثاقه بالموافاة في ظهر رجل و لا بطن امرأة إلا أجاب بالتلبية» «١». و لأنها عبادة لها تحليل و تحريم، فكان فيها نطق واجب، كالصلاة. إذا عرفت هذا، فإنّ الزائد على الأربع مستحب- و به قال أصحاب أبي حنيفة «٢»- لما تقدّم. و قال الشافعي: إنه غير مستحب. و به قال أحمد «٣»- و قال بعضهم: إنّ الزائد مكروه «٤»- لما رواه الشافعي عن الصادق عن الباقر عليهما السلام عن جابر- و قد تقدّم «٥»- و ما داوم عليه النبي عليه السلام أولى. و نحن نقول: إنّما فعله عليه السلام بيانا للواجب، فلماذا لم يزد. و يستحب الإكثار من ذكر «ذى المعارج».

### مسألة ١٨٨: يستحب رفع الصوت بالتلبية- و هو قول العلماء

- لأنّ جبرئيل قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مر أصحابك بالعجّ و الثجّ، و العجّ: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٥١ رفع الصوت بالتلبية، و الثجّ: نحر البدن «١» و الأمر هنا ليس للوجوب، لأصالة براءة الذمّة. و يستحب الجهر بها كلّما ركب أو هبط واديا أو علا أكمة [١]، و بالأسحار، لقول الصادق عليه السلام: «و اجهر بها كلّما ركبت و كلّما نزلت و كلّما هبطت واديا أو علوت أكمة أو لقيت راكبا، و بالأسحار» «٣». و قال الباقر و الصادق عليهما السلام: «قال جابر بن عبد الله: ما مشى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الروحاء [٢] حتى بحت أصواتنا» «٥». و لأنّه من شعائر العبادة، فأشبه الأذان، و لاشتمال الإجهار على تنبيه الغافلين. و ليس على النساء إجهار بالتلبية، لقول الصادق عليه السلام: «ليس على النساء جهر بالتلبية» «٦». و الأخرس يشير إلى التلبية بإصبعه و تحريك لسانه و عقد قلبه

بها، لقول على عليه السلام: «تلبية الأخرس و تشهدة و قراءته القرآن في الصلاة تحريك لسانه و إشارته بإصبعه» (٧). و لا يجوز التلبية إلّا بالعريضة مع القدرة- خلافاً لأبي حنيفة (٨)- لأنه المأمور به، و لأنه ذكر مشروع، فلا- يجوز بغير العريضة، كالأذان. [١] الأكمة: تل صغير. مجمع البحرين ٦: ٨. [٢] الروحاء: موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلاً من المدينة. القاموس المحيط ١: ٢٢٥. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٢ احتجّ بالقياس على التكبير «١». و منع الأصل.

### مسألة ١٨٩: لا يشترط في التلبية الطهارة من الحدثين إجماعاً،

لأنّ النبي عليه السلام قال لعائشة حين حاضت: (افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت) (٢). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن تلتبي و أنت على غير طهور و على كل حال» (٣). و قال الباقر عليه السلام: «لا بأس أن يلتبي الجنب» (٤).

### مسألة ١٩٠: يستحب أن يذكر في تليته ما يحرم به من حج أو عمره

- و به قال أحمد (٥)- لما رواه العامة في حديث أنس، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: (لبيك عمرة و حجاً) (٦). و قال ابن عباس: قدم رسول الله صلى الله عليه و آله و أصحابه و هم يلتون بالحج (٧). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في التلبية: «لبيك تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٣ بحجة تمامها عليك» (١). و قال الشافعي: لا يستحب (٢)، لما رواه جابر قال: ما سمى النبي صلى الله عليه و آله في تليته حجاً و لا عمرة (٣). و سمع ابن عمر رجلاً يقول: لبيك بعمرة، فضرب صدره و قال: تعلمه ما في نفسك (٤). و حديث جابر معارض بما رواه العامة عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه و آله و نحن نقول: لبيك بالحج (١). و غيره من الروايات. و قول ابن عمر ليس حجّة، خصوصاً مع معارضته لأحاديث رسول الله صلى الله عليه و آله. إذا عرفت هذا، فيستحب أن يذكر في تليته الحج و العمرة معاً، فإن لم يمكنه، للتقية أو غيرها، اقتصر على ذكر الحج، فإذا دخل مكة، طاف و سعى و قصّر، و جعلها عمرة، لقول الصادق عليه السلام عن رجل لبى بالحج مفرداً ثم دخل مكة فطاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة، قال: «فليحلّ، و ليجعلها متعة، إلّا أن يكون ساق الهدى، فلا يستطيع أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محلّه» (٦).

### مسألة ١٩١: يستحب تكرار التلبية و الإكثار منها على كل حال

عند الإشراف و الهبوط و أدبار الصلوات و تجدد الأحوال و اصطدام الرفاق و الأسحار [١] صحيح مسلم ٢: ٨٨٦ - ١٢١٦، سنن البيهقي ٥: ٤٠، و أورده ابنا قدامة في المغني ٣: ٢٥٩ - ٢٦٠، و الشرح الكبير ٣: ٢٦٦ و فيها: قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٤ بإجماع العلماء، إلّا مالكا، فإنه قال: لا يلتبي عند اصطدام الرفاق (١). و الحق ما قلناه، لما روى العامة عن جابر: أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله كان يلتبي في حجّه إذا لقي راكباً أو علا أكمة أو هبط وادياً و في أدبار الصلوات المكتوبة و من آخر الليل (٢). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام و قد ذكر التليات: «تقول هذا في دبر كل صلاة مكتوبة أو نافلة و حين ينهض بك بعيرك و إذا علوت شرفاً أو هبطت وادياً أو لقيت راكباً أو استيقظت من منامك و بالأسحار» (٣).

### مسألة ١٩٢: يقطع المتمتع التلبية إذا شاهد بيوت مكة،

لما رواه الحلبي- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: «المتمتع إذا نظر إلى بيوت مكة قطع التلبية» (٤). و أمّا المفرد و القارن فإنهما يقطعان التلبية يوم عرفه عند الزوال، لرواية معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا دخلت مكة [١] و أنت متمتع

فنظرت الى بيوت مكة [فاقطع التلبية، و حدّ بيوت مكة] «٦» التي كانت قبل اليوم إذا بلغت عقبه المدنيين فاقطع التلبية، و عليك بالتكبير و التهليل و الشاء على الله ما استطعت، و إن كنت قارنا [٢] بالحجّ فلا تقطع التلبية حتى يوم عرفة الى زوال الشمس، و إن كنت معتمرا فاقطع التلبية إذا دخلت الحرم» «٨».

[١] في النسخ الخطية و الحجرية:

بيوت مكة و ما أثبتناه موافق للمصدر. [٢] في النسخ الخطية و الحجرية: مقرنا. و ما أثبتناه هو الموافق للمصدر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٥ قال الشيخ رحمه الله: المعتمر عمره مفردة إن كان أحرم من خارج مكة، قطع التلبية إذا دخل الحرم، و إن كان ممن خرج من مكة للإحرام، قطعها إذا شاهد الكعبة «١». و قيل بالتخيير بينها من غير تفصيل «٢». قال الصادق عليه السلام: «من دخل مكة مفردا للعمرة فليقطع التلبية حين تضع الإبل أخفافها في الحرم» «٣». و سأل يونس بن يعقوب الصادق عليه السلام عن الرجل يعتمر عمره مفردة من أين يقطع التلبية؟ قال: «إذا رأيت بيوت ذى طوى فاقطع التلبية» «٤». و روى عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام، قال: «و من خرج من مكة يريد العمرة ثم دخل معتمرا لم يقطع التلبية حتى ينظر إلى الكعبة» «٥».

### مسألة ١٩٣: يستحب لمن حجّ على طريق المدينة أن يرفع صوته بالتلبية

إذا علت راحلته البيداء إن كان راكبا، و إن كان ماشيا فحيث يحرم، و إن كان على غير طريق المدينة، لئبى من موضعه إن شاء، و إن مشى خطوات ثم لئبى، كان أفضل، و به قال مالك «٦». و للشافعي قولان: قال في القديم: يستحب [١] أن يهّل خلف الصلاة نافله ككلمات أو فريضته. و به قال أبو حنيفة و أحمد.

[١] في «ن»: المستحب. تذكرة

الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٦ و الجديد: أن يلئبى إذا انبعثت به راحلته إن كان راكبا، و إذا أخذ في السير إن كان راجلا «١». لنا: ما رواه العامة عن ابن عباس، قال: اغتسل رسول الله صلى الله عليه و آله، ثم لبس ثيابه، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره، فلما استوى به على البيداء أحرم بالحجّ «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله لم يكن يلئبى حتى يأتي [١] البيداء» «٤». و أما التفصيل: فيدلّ عليه قول الصادق عليه السلام: «إن كنت ماشيا فاجهر بإهلالك و تلييتك من المسجد، و إن كنت راكبا فإذا علت بك راحلتك البيداء» «٥». إذا عرفت هذا، فالمراد استحباب الإجهار بالتلبية عند البيداء، و بينها و بين ذى الحليفة ميل، و لا يجوز مجاوزة الميقات بغير إحرام، و إنما ينعقد الإحرام بالتلبية، فيجب إيقاعها في ذى الحليفة، و يستحب الإجهار بها بالبيداء. مسألة ١٩٤: لا يلئبى في مسجد عرفة- و به قال مالك «٦»- لما يتناه من أن التلبية تقطع يوم عرفة قبل الزوال [١] في النسخ الخطية

و الحجرية: لم يكن يكبر حتى أتى. و ما أثبتناه هو الموافق للمصدر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٧ و قال الشافعي: إنّه مستحب «١». و ليس بمعتمد. و كذا لا يلئبى في حال الطواف- و به قال الشافعي و سالم بن عبد الله و ابن عيينة «٢»- لما رواه العامة عن ابن عمر قال: لا- يلئبى الطائف «٣». و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: «إذا قدموا مكة و طافوا بالبيت أحلّوا، و إذا لبوا أحرموا، فلا يزال يحلّ و يعقد حتى يخرج إلى منى بلا حجّ و لا عمرة» «٤». و لأننا يتنا أن المتمتع يقطع التلبية عند مشاهدة بيوت مكة.

### مسألة ١٩٥: قد يتنا أن الإحرام إنما ينعقد بالتلبيات الأربع في حق المتمتع و المفرد،

و أما القارن فإنه يتخيّر بين أن يعقد إحرامه بالتلبيات الأربع أو بالإشعار أو التقليد أيها فعل انعقد إحرامه به، و كان الباقي مستحبا. و الإشعار: أن يشقّ سنام البعير من الجانب الأيمن، و يلطخ صفحته بالدم ليعلم أنه صدقة، و هو مختص بالإبل. و التقليد: أن يجعل في رقبة الهدى نعلا قد صلى فيه، أو يجعل في رقبة الهدى خيطا أو سيرا و ما أشبههما ليعلم أنه صدقة، و هو مشترك بين الأنعام الثلاثة. و

هذا هو المشهور، ذهب إليه الشيخ «٥» - رحمه الله - وأتباعه «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٨ و قال السيد المرتضى و ابن إدريس من علمائنا: لا ينعقد إحرام الأصناف الثلاثة إلّا بالتلبية «١». و الوجه: ما قاله الشيخ، لما رواه معاوية بن عمّار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «يوجب الإحرام ثلاثة أشياء: التلبية و الإشعار و التقليد، فإذا فعل شيئا من هذه الثلاثة فقد أحرم» «٢». إذا عرفت هذا، فينبغي أن تشعر البدن و هي باركة يشقّ سنامها الأيمن، و تنحر - و هي قائمة - من قبل الأيمن، لأنّ أبا الصباح الكنانى سأل الصادق عليه السلام عن البدن كيف تشعر؟ فقال: «تشعر و هي باركة يشقّ سنامها الأيمن، و تنحر - و هي قائمة - من قبل الأيمن» «٣». إذا عرفت هذا، فلو كانت البدن كثيرة و أراد إشعارها، دخل بين كلّ بدنتين، و أشعر إحداهما من الجانب الأيمن و الأخرى من الأيسر، للرواية عن الصادق عليه السلام «٤»، و للتخفيف.

#### مسألة ١٩٦: إذا عقد تبة الإحرام و لبس ثوبيه ثم لم يلب و لم يشعر و لم يقلد،

جاز له أن يفعل ما يحرم على المحرم فعله، و لا كفارة عليه، فإن لبى أو أشعر أو قلّد إن كان قارنا، حرم عليه ذلك، و وجبت عليه الكفارة بفعله، لأنّ الإحرام إنّما ينعقد بأحد الثلاثة، فإذا لم يفعلها لم يكن محرما، لأنّ حفص بن البختري سأل الصادق عليه السلام عمّن عقد الإحرام فى مسجد الشجرة ثم وقع على أهله قبل أن يلبى، قال: «ليس عليه شيء» «٥».

#### مسألة ١٩٧: يستحب لمن أراد الإحرام أن يشترط على ربه

إشارة

عند عقد تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٥٩ الإحرام: إن لم تكن حجّة فعمرة، و أن يحلّه حيث حبسه، سواء كان حجّه تمتعا أو قرانا أو أفرادا، و كذا فى إحرام العمرة - و به قال على عليه السلام، و عمر بن الخطاب و ابن مسعود و عمّار و علقمة و شريح و سعيد بن المسيّب و عكرمة و الشافعى و أبو حنيفة و أحمد «١» - لما رواه العائمة عن ابن عباس أنّ ضباعة أتت النبى صلّى الله عليه و آله، فقالت: يا رسول الله إننى أريد الحجّ فكيف أقول؟ قال: (قولى: لبيك اللهم لبيك و محلّى من الأرض حيث تجبسنى، فإنّ لك على ربك ما استئثيت) «٢». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «إذا أردت الإحرام و التمتع فقل: اللهم إننى أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحجّ، فيسير لى ذلك و تقبله منى و أعنى عليه و حلنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدرت على أحرم لك شعرى و بشرى من النساء و الطيب و الثياب، و إن شئت قلت حين ينهض بك بعيرك، و إن شئت فأخره حتى تركب بعيرك و تستقبل القبلة» «٣». و عن الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام، قال: «المعتمر عمرة مفردة يشترط على ربه أن يحلّه حيث حبسه، و مفرد الحج يشترط على ربه إن لم تكن حجّة فعمرة» «٤». و أنكره [ابن ١] عمر و طاوس و سعيد بن جبیر و الزهرى و مالك، لأنّ ابن [١] أضفناها من المصادر و لاقتضاء

السياق، و لكن قال البيهقى فى سننه الكبرى ٥: ٢٢٣. و عندى أنّ أبا عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب لو بلغه حديث ضباعة بنت الزبير لصار إليه و لم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبوه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٦٠ عمر كان ينكر الاشتراط و يقول: حسبكم سنة نبيكم «١». و لأنها عبادة تجب بأصل الشرع، فلم يفد الاشتراط فيها، كالصوم و الصلاة «٢». و قول ابن عمر ليس بحجّه، خصوصا مع معارضته لقول النبى و أهل بيته عليهم السلام. و القياس ممنوع، للفرق. إذا عرفت هذا، فلاشترط لا يفيد سقوط فرض الحجّ فى القابل لو فاته الحجّ، و لا نعلم فيه خلافا، لأنّ أبا بصير سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يشترط فى الحجّ أن حلنى حيث حبستنى، أ عليه الحجّ من قابل؟ قال: «نعم» «٣». و لو كان الحجّ تطوعا، سقط عنه الحجّ من قابل. و إنّما يفيد الاشتراط جواز التحلّل عند الإحصار. و قيل: يتحلّل من غير اشتراط - و هو اختيار أبى حنيفة فى المريض «٤». و قال الزهرى و مالك و ابن عمر:



الشرط لا يفيد شيئاً، ولا يتعلّق به التحليل «٥»- لأنّ حمزة بن حرمان سأل الصادق عليه السلام عن الذي يقول: حلّني حيث حبستني، فقال: «هو حلّ حيث حبسه الله تعالى، قال أو لم يقل، ولا يسقط تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٢٦١ الاشتراط عنه الحجّ من قابل» «١». و الوجه: الأول، تحصيلاً لفائدة الاشتراط الثابت بالشرع.

فروع:

أ- لو اشترط في إحرامه أن يحلّه حيث حبسه،

قال السيد المرتضى: يسقط دم الإحصار عند التحلل «٢»- و به قال أبو حنيفة «٣»-، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب: (حجّي و اشترطى و قولى: اللهم محلّي حيث حبستني) «٤» و لا فائدة لهذا الشرط إلّا التأثير فيما قلناه. و قال الشيخ رحمه الله: لا يسقط- و للشافعي قولان «٥»- لعموم قوله تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٦» «٧» و فيه قوّة.

ب- لا بدّ أن يكون للشرط فائدة

- قاله الشيخ «٨»- مثل أن يقول: إن مرضت أو فويت نفقتى أو فاتنى الوقت أو ضاق علىّ أو منعنى عدوّ أو غيره، فأما أن يقول: أن تحلّني حيث شئت، فليس له ذلك.

ج- قال الشيخ رحمه الله: لا يجوز للمشترط أن يتحلّل إلّا مع نيّة التحلل و الهدى معا

- و للشافعي فيهما قولان «٩»- لعموم الأمر بالهدى «١٠»، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٢٦٢ و للاحتياط «١».

### مسألة ١٩٨: يستحب أن يأتي بالتلبية نسفاً لا يتخللها كلام،

فإن سلّم عليه ردّ في أثنائها، لأنّ ردّ السلام واجب. و يستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلّي على رسول الله صلى الله عليه وآله، لقوله تعالى وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ «٢». قيل في التفسير: لا اذكر إلّا و تذكر معي «٣». و لأنّ كلّ موضع شرّع فيه ذكر الله تعالى شرّع فيه ذكر نبيه عليه السلام، كالصلاة و الأذان. و يجزئ من التلبية في دبر كلّ صلاة مرّة واحدة، لإطلاق الأمر بها، و بالواحدة يحصل الامتثال، و لو زاد، كان فيه فضل كثير، لقولهم عليهم السلام: «و أكثر من ذكر ذى المعارج» «٤». و لا أعرف لأصحابنا قولاً في أنّ الحلال يلبي في غير دعاء الصلاة، لكن تلك التلبية غير هذه. و استحسن الحسن البصرى هذه التلبيات للحلال، و كذا النخعي و عطاء ابن السائب و الشافعي و أبو ثور و أحمد و ابن المنذر و أصحاب الرأى «٥». و كرهه مالك «٦». و الأصل عدم مشروعيتها. و يكره للمحرم إجابة من يناديه بالتلبية، بل يقول له: يا سعد، للرواية «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج٧، ص: ٢٦٣ و إذا قال: لبيك إنّ الحمد، كسر الألف، و يجوز فتحها. قال ثعلب: من فتحها فقد خصّ و من كسرها فقد عمّ، و معناه أنّ من كسر جعل الحمد لله على كلّ حال، و من فتح فمعناه السببية، أى: لبيك لهذا السبب، أى: للحمد «١».

### المطلب الثالث: في تروك الإحرام

#### إشارة

و هي قسمان: محرّمات و مكروهات، فالمحرّمات عشرون شيئاً، و المكروهات عشرة يأتى تفصيلها في مباحث:

## [القسم الأول: في محرمات الإحرام]

## البحث الأول: يحرم صيد البرّ في الحلّ والحرم

## إشارة

وكذا يحرم على المحلّ صيد الحرم بالنصّ والإجماع. قال الله تعالى وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا «٢». وقال تعالى لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ «٣». وروى العامية عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله يوم فتح مكة: (إنّ هذا البلد حرام حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة، وإنّه لم يحلّ القتال فيه لأحد قبلي ولم يحلّ لي إلّا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة لا يختلي خلاها [١] ولا يعضد [٢] شوكةا ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها إلّا من عرفها) فقال العباس: يا رسول الله إلّا الإذخر [٣] فإنّه لقينهم [٤] وبيوتهم، فقال رسول الله [١] الخلى مقصورا: الرطب من

الحشيش. الصحاح ٦: ٢٣٣١ «خلا». [٢] العضد: القطع. النهاية- لابن الأثير- ٣: ٢٥١ [٣] الإذخر: حشيش طيب الريح، وهي شجرة صغيرة. لسان العرب ٤: ٣٠٣ «ذخر». [٤] القين: الحداد والصانغ. النهاية- لابن الأثير- ٤: ١٣٥. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٢٦٤ صَلَّى الله عليه وآله: (إلّا الإذخر) «١». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و اجتنب في إحرامك صيد البرّ كلّ ولا تأكل ما صاده غيرك ولا تشر اليه فيصيده» «٢». وقد أجمع المسلمون كآفة على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرّم. إذا عرفت هذا، فالمراد بالصيد الحيوان الممتنع. وقيل: ما جمع ثلاثة أشياء: أن يكون مباحا وحشيا ممتنعا «٣».

## مسألة ١٩٩: وصيد البرّ حرام على المحرم اصطیادا و أكلا و قتلا و إشارة و دلالة و إغلاقا،

وكذا فرخه وبيضه، بإجماع العلماء، للنصّ والإجماع. قال الله تعالى وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا «٤» و تحريم العين يستلزم تحريم جميع المنافع المتعلقة بها. وما رواه العامة في حديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشى وأصحابه محرمون، قال النبي صَلَّى الله عليه وآله لأصحابه: (هل فيكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟) «٥» وهو يدلّ على تعلّق التحريم بالحمل والإشارة. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و اجتنب في إحرامك صيد البرّ كلّ، ولا تأكل ما صاده غيرك ولا تشر اليه فيصيده» «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٢٦٥ وقال عليه السلام: «المحرّم لا يدلّ على الصيد، فإن دلّ عليه فعليه الفداء» «١». ولأنّه تسبّب الى محرّم عليه فحرم، كنصبه الأحبولة [١]. إذا عرفت هذا، فلا فرق بين أن تكون الإشارة والدلالة صادرة من المحرم الى المحرم والى المحلّ.

## مسألة ٢٠٠: لا يحلّ مشاركة المحرم للمحلّ ولا للمحرّم في الصيد،

فإن شاركه، ضمن كلّ منهما فداء كاملا. وكذا لو اشترك جماعة في قتل صيد، ضمن كلّ منهم فداء كاملا- وبه قال أبو حنيفة و مالك «٣»- لأنّه قتل الصيد. ولأنّ عبد الرحمن بن الحجاج سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيدا [و هما محرمان «٤»] الجزاء بينهما أو على كلّ واحد منهما جزاء؟ قال: «لا، بل عليهما جميعا، يجزئ كلّ واحد منهما الصيد» «٥». ولأنّه اشترك في محرّم مضمون، فكان على كلّ واحد منهما جزاء كامل، كما لو اشترك جماعة في قتل مسلم، وجب على كلّ واحد منهم كفارة كاملة. وقال الشافعي وأحمد: يجنب فداء واحدا على الجميع، لأنّ المقتول [١] الأحبولة: المصيدة. لسان العرب

١١: ١٣٦ و ١٣٧ «حبل». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٢٦٦ واحد فيتحّد جزاؤه، كما لو اشتركوا في قتل صيد حرمي «١». و

الأصل ممنوع. ولا يحل للمحرم الإعانة على الصيد بشيء، فإن في حديث أبي قتادة: ثم ركبت و نسيت السوط و الرمح، فقلت لهم: ناولوني السوط و الرمح، قالوا: و الله لا نعينك عليه «٢». و هو يدل على أنهم اعتقدوا تحريم الإعانة، و النبي صلى الله عليه و آله أقربهم على ذلك. و لأنه إعانة على محرم فحرم، كالإعانة على قتل المسلم. و لو اشترك محل و محرم في قتل صيد، فإن كان في الحل، فلا شيء على المحل، و على المحرم فداء كامل، خلافا للشافعي، فإنه قال: يجب عليه نصف الفداء، و لا شيء على المحل «٣». و إن كان في الحرم، فعلى المحل نصف القيمة، و على المحرم جزء كامل و نصف القيمة على الأقوى.

#### مسألة ٢٠١: قد بينا أنه يحرم على المحرم الدلالة على الصيد سواء كان المدلول محلاً أو محرماً،

و كذا يحرم على الحلال الدلالة لهما في الحرم، فلو دلّ الحلال محرماً على صيد فقتله، و جب الجزاء على المحرم. و أما الدال: فإن كان الصيد في الحل، فالأقرب أنه لا شيء عليه، سواء كان الصيد في يده أو لم يكن، لأنه لو قتله لم يكن عليه شيء فكيف الدلالة! و إن كان في الحرم، تعلق عليه الضمان أيضاً، لأنه أعانه على تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٦٧ المحرم. و لو دلّ المحرم حلالاً على صيد، فقتله الحلال، فإن كان الصيد في يد المحرم، و جب عليه الجزاء، لأن حفظه واجب عليه، و من يلزمه الحفاظ يلزمه الضمان إذا ترك الحفاظ، كما لو دلّ المودع السارق على الوديعة. و إن لم يكن في يده، فإن كان الصيد في الحرم، تعلق الضمان على كل منهما، و إن كان في الحل، و جب الضمان على الدال، سواء كانت الدلالة خفية لولاها لما رأى الحلال الصيد، أو ظاهرة، و لا شيء على القاتل، لأنه حلال، و به قال على عليه السلام، و ابن عباس و عطاء و مجاهد و إسحاق و أحمد و أصحاب الرأي «١». و قال الشافعي: لا شيء على الدال، كما لو دلّ رجل على رجل إنسان، لا كفارة على الدال، و لا على القاتل، لأنه حلال. و به قال مالك «٢». و قال أبو حنيفة: إن كانت الدالة ظاهرة، فلا جزاء على الدال، و إن كانت خفية و جب الجزاء عليه. و سلم في صيد الحرم أنه لا جزاء على الدال «٣». و قال أحمد: إن الجزاء يلزم الدال و القاتل بينهما «٤».

#### مسألة ٢٠٢: لو دلّ محرم محرماً على صيد فقتله، و جب على كل واحد منهما فداء كامل

عند علمائنا- و به قال الشعبي و سعيد بن جبير و أصحاب تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٦٨ الرأي «١»- لأن كل واحد منهما فعل في الصيد فعلاً محرماً لا يشاركه الآخر فيه، فالدال فعل الدلالة، و القاتل القتل، فوجب على كل منهما عقوبة كاملة. و لأن كل واحد منهما فعل فعلاً يستحق به العقوبة الكاملة لو انفرد، فكذا لو انضمت، لأن المقتضى لا يخرج بالانضمام عن مقتضاه. و قال أحمد و عطاء و حماد بن أبي سليمان: الجزاء بينهما، لأن الواجب جزاء المتلف، و هو واحد، فيكون الجزاء واحداً «٢» و نمنع الملازمة. و قال الشافعي: لا جزاء على الدال «٣». و لو كان المدلول قد رأى الصيد قبل الدلالة أو الإشارة، فلا جزاء عليه، لأنه لم يكن سبباً في قتله. و لو فعل المحرم فعلاً عند رؤية الصيد، كما لو ضحك أو تشرف على الصيد فرآه غيره و فطن للصيد فصاده، فلا ضمان، لأنه لم يدل عليه.

#### مسألة ٢٠٣: قد بينا تحريم إعانة المحرم على الصيد،

فلو أعار المحرم قاتل الصيد سلاحاً فقتله به، قال الشيخ رحمه الله: إنه ليس لأصحابنا فيه نص «٤». و قال بعض العامة: عليه الجزاء، لأنه كالدال عليه «٥». و لا بأس به، سواء كان المستعار مملاً لا يتم قتله إلا به، أو أعاره شيئاً هو مستغن عنه، كأن يعيره سيفاً و معه سيف. و قال أبو حنيفة: إن أعاره ما هو مستغن عنه، لم يضمن المعير «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٦٩ أمياً لو أعاره آلة ليستعملها في غير الصيد فصاد بها، فلا ضمان على المعير قولاً واحداً، لأن الإعارة لا للصيد غير محرمة عليه، فكان كما لو ضحك عند رؤية الصيد ففطن له القاتل. و لو أمسك محرماً صيداً حتى قتله غيره، فإن كان القاتل حلالاً و جب الجزاء على المحرم، لتعدية

بالإمساك و التعريض للقتل، و لا- يرجع به على الحلال، لأنه غير ممنوع من التعرض للصيد. و هو قول بعض الشافعية «١». و قال بعضهم: يرجع، كما لو غصب شيئاً فأتلفه متلف من يده، يضمن الغاصب، و يرجع على المتلف «٢». و إن كان محرماً، ضمن كل منهما فداء كاملاً- و للشافعية وجهان: أظهرهما: أن الجزاء كله على القاتل، لأنه مباشر، و لا أثر للإمساك مع المباشرة. و الثانى: أن لكل واحد من الفعلين مدخلا فى الهلاك، فيكون الجزاء بينهما نصفين «٣». و قال بعضهم: إن الممسك يضمنه باليد، و القاتل بالإتلاف، فإن أخرج الممسك الضمان، رجع به على المتلف، و إن أخرج المتلف، لم يرجع على الممسك «٤».

#### مسألة ٢٠٤: يحرم على المحرم أكل الصيد، سواء ذبحه المحلّ أو المحرم،

فى الحلّ ذبحاً أو الحرماً، و سواء كان الذابح هو المحرم لنفسه أو ذبح له أو ذبح لاه. و بالجملة لحم الصيد يحرم على المحرم بكلّ حال عند علمائنا أجمع، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٧٠ و به قال على عليه السلام، و ابن عمر و عائشة و ابن عباس و طاوس «١»- و كرهه الثورى و إسحاق «٢»- لعموم قوله تعالى وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا «٣». و ما رواه العائمه عن ابن عباس عن الصعب بن جثامه الليثى أنه أهدى الى النبى صلى الله عليه و آله حماراً وحشياً و هو بالأبواء، فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه و آله، فلمّا رأى رسول الله صلى الله عليه و آله ما فى وجهه قال: (إنّا لم نردّه عليك إلّا أنا حُرْم) «٤». و من طريق الخاصّة: قول على عليه السلام: «إذا ذبح المحرم الصيد لم يأكله الحلال و الحرام، و هو كالميتة، و إذا ذبح الصيد فى الحرم فهو ميتة حلال ذبحه أو حرام» «٥». و سأل يوسف [١] الطاطرى الصادق عليه السلام عن صيد أكله قوم محرمون، قال: «عليهم شاء شاء، و ليس على الذى ذبحه إلّا شاء» «٢». و سأل على بن جعفر أخاه موسى الكاظم عليه السلام عن قوم اشتروا ظيباً فأكلوا منه جميعاً و هم حرم ما عليهم؟ فقال: «على كلّ من أكل منه فداء صيد، على كلّ إنسان منهم على حدّته فداء صيد كاملاً» «٨».

[١] فى النسخ الخطية و الحجرية:

سيف. و ما أثبتناه من المصادر. [٢] الفقيه ٢: ٢٣٥-٢٣٦-١١٢٢، التهذيب ٥: ٣٥٢-١٢٢٥ و فى الكافي ٤: ٣٣٩١ قال: «عليهم شاء، و ليس ..». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٧١ و قال الشافعى: إذا ذبح المحرم صيداً، لم يحلّ له الأكل منه، و هل يحلّ الأكل منه لغيره أو يكون ميتة؟ قولان: الجديد: أنه يكون ميتة- و به قال أبو حنيفة و مالك و أحمد- لأنه ممنوع من الذبح لمعنى فيه، فصار كذبيحة المجوسى، فعلى هذا لو كان مملوكاً و جب مع الجزاء القيمة للمالك و القديم: أنه لا يكون ميتة، و يحلّ لغيره الأكل منه، لأنّ من حلّ بذبحه الحيوان الإنسى يحلّ بذبحه الصيد، كالحلال، فعلى هذا لو كان الصيد مملوكاً فعليه مع الجزاء أرش ما بين قيمته حياً و مذبوفاً للمالك «١». و هل يحلّ له بعد زوال الإحرام؟ فيه للشافعية وجهان: أظهرهما: لا. و فى صيد الحرم إذا ذبح طريقان: أحدهما: طرد القولين. و الآخر: القطع بالمنع. و الفرق: أن صيد الحرم منع منه جميع الناس و فى جميع الأحوال، فكان أكد تحريماً «٢». إذا عرفت هذا، فالاصطيد عند الشافعى يحرم على المحرم، و كذا يحرم عليه الأكل من صيد ذبحه، و يحرم عليه الأكل أيضاً ممّا اصطاد له حلال أو بإعانتة أو بدلالته، فأما ما ذبحه حلال من غير إعانتة و لا دلالته فلا يحرم الأكل منه «٣». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٧٢ و قال أبو حنيفة: إذا لم يعن و لم يأمر به، لم يحرم عليه (و لا عبرة) [١] بالاصطيد له من غير أمره «٢».

#### مسألة ٢٠٥: لو ذبح المحرم الصيد، كان حراماً لا يحلّ أكله للمحلّ و لا للمحرم،

إشارة

و يصير ميتة يحرم أكله على جميع الناس، ذهب إليه علماؤنا أجمع- و به قال الحسن البصرى و سالم و مالك و الأوزاعى و الشافعى و أحمد و إسحاق و أصحاب الرأى «٣»- لأنه حيوان حرم عليه ذبحه لحرمه الإحرام و حقّ الله تعالى، فلا يحلّ بذبحه، كالمجوسى. و

لقول على عليه السلام: «إذا ذبح المحرم الصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محلّ ولا محرم، وإذا ذبح المحلّ الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محلّ ولا محرم» (٤). فعلى هذا لو كان مملوكا، وجب عليه مع الجزاء القيمة للمالك. وقال الحكم والثوري وأبو ثور: لا بأس بأكله. وبه قال ابن المنذر (٥). وقال عمرو بن دينار وأيوب السختياني: يأكله الحلال (٦). وللشافعي قول قديم: إنّه يحلّ لغيره الأكل منه (٧). قال ابن المنذر: الذبح حرام، أمّا الأكل فلا لأنّه بمنزلة السارق إذا [\_\_\_\_\_] بدل ما بين القوسين في النسخ

الخطية والحجرية: (ولا على غيره) وما أثبتناه هو الصحيح والموافق لما في فتح العزيز. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٧٣ ذبح (١). وليس بجديد، لأنّ التحريم هنا لحقّ الله تعالى، فكان كالميتة، بخلاف السارق. فعلى هذا لو كان مملوكا فعليه مع الجزاء ما بين قيمته حيا ومذبوحا للمالك. وهل يحلّ له بعد زوال الإحرام؟ فيه للشافعية وجهان، أظهرهما: لا (٢).

فروع:

أ- لو ذبحه المحلّ في الحرم، كان حكمه حكم المحرم إذا ذبحه يكون حراما،

لما تقدّم (٣) في حديث على عليه السلام. ولقول الصادق عليه السلام في حمام ذبح في الحلّ، قال: «لا يأكله محرم، وإذا أدخل مكة أكله المحلّ بمكة، وإن ادخل الحرم حيا ثم ذبح في الحرم فلا يأكله لأنّه ذبح بعد ما بلغ مأمنه» (٤).

ب- لو صاده محلّ وذبحه في الحلّ، كان حلالا على المحلّ في الحلّ والحرم،

سواء كان للمحرم فيه إعانة بإشارة أو دلالة أو إعاره سلاح أو لا، لا بمشاركة في الذبح.

ج- لو صاده المحرم من أجل المحلّ، لم يبح أكله، وليس بحرام.

و لو صاده المحلّ من أجل المحرم، كان حراما على المحرم وبه قال على عليه السلام، وابن عباس وابن عمر وعائشة و عثمان و مالك و الشافعي (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٢٧٤ وقال أبو حنيفة: ليس بحرام (١).

د- لو صاده المحلّ في الحلّ وذبحه في الحلّ لأجل المحرم،

لم يحلّ على المحرم، ويحلّ على المحلّ في الحلّ والحرم، لأنّ الحكم بن عتيبة سأل الباقر عليه السلام: ما تقول في حمام أهلى ذبح في الحلّ و ادخل الحرم؟ فقال: «لا بأس بأكله إن كان محلا، وإن كان محرما فلا» (٢).

ه- لو صاد المحرم صيدا في الحلّ

و ذبحه المحلّ، حلّ للمحلّ لا للمحرم.

**مسألة ٢٠٦: لو قتل المحرم صيدا ثم أكله، وجب عليه فداءان،**

أحدهما للقتل، والآخر للأكل، قاله بعض علمائنا (٣)- وبه قال عطاء و أبو حنيفة (٤)- لأنّه محرم أكل صيدا محرّما عليه، فضمنه، كما لو أكل صيدا ذبحه غيره. ولقول الصادق عليه السلام: «و أى قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه فإنّ على كلّ إنسان منهم قيمته، وإن

اجتمعوا عليه في صيد فعليهم مثل ذلك» (٥). ولأنّ الفعلين لو صدرا عن اثنين كان على كلّ منهما فداء كامل، فكذا لو اجتمعا لواحد. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٧٥ و الوجه: وجوب الجزاء بالقتل، و قيمة المأكول بالأكل. و قال الشافعي: يضمن القتل دون الأكل - و به قال مالك و أحمد «١» - لأنه صيد مضمون بالجزاء، فلا يضمن ثانيا، كما لو أتلفه بغير الأكل. و لأنّ تحريمه لكونه ميتة، و الميتة لا تضمن بالجزاء «٢». و الفرق ثابت بين الأكل و الإتلاف بغيره، و يمنع تعليل التحريم بذلك، و يعارض بما لو صيد لأجله فأكله، فإنّه يضمنه عند أحمد و الشافعي في القديم «٣».

#### مسألة ٢٠٧: لو رمى اثنان صيدا فأصابه أحدهما و أخطأ الآخر،

فعلى كلّ واحد منهما فداء كامل، أمّا المصيب: فلاصابتة، و أمّا المخطئ: فلاإعانته. و ما رواه إدريس بن عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام: عن محرمين يرميان صيدا فأصابه أحدهما، الجزاء بينهما أو على كلّ واحد منهما؟ قال: «عليهما جميعا يفدى كلّ واحد منهما على حدته» «٤». و سأل ضريس بن أعين الباقر عليه السلام: عن رجلين محرمين رميا صيدا فأصابه أحدهما، قال: «على كلّ واحد منهما الفداء» «٥».

#### مسألة ٢٠٨: لو أوقد جماعة محرمون نارا فاحترق فيها طائر،

فإن كان قصدهم ذلك، كان على كلّ واحد منهم فداء كامل، و إن لم يكن قصدهم ذلك، كان عليهم بأسهم فداء واحد، لما رواه أبو ولّاد الحنّاط، قال: خرجنا ستة نفر من أصحابنا إلى مكة، فأوقدنا نارا عظيمة في بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحما نكبيه و كنّا محرمين، فمرّ بها طير صافّ مثل حمامة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٧٦ أو شبهها، فاحترقت جناحاه فسقطت في النار فماتت، فاغتمنا لذلك، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام بمكة، و أخبرته و سألته، فقال: «عليكم فداء واحد دم شاء، و تشترون فيه جميعا، لأنّ ذلك كان منكم على غير تعمد، و لو كان ذلك منكم تعميّدا ليقع فيها الصيد فوق، ألزمت كلّ واحد منكم دم شاء» قال أبو ولّاد: كان ذلك منّا قبل أن ندخل الحرم «١».

#### مسألة ٢٠٩: المحرم يضمن الصيد، في الحلّ كان أو في الحرم،

و أمّا المحلّ فإن كان في الحرم، ضمنه فيه، و إلّا فلا، عند علمائنا، و به قال أكثر العامة «٢»، خلافا لداود، فإنّه حكى عنه أنّه قال: لا ضمان على المحلّ إذا قتل الصيد في الحرم «٣». و هو غلط، لما رواه العامية عن علي عليه السلام، و ابن عباس و عمر و عثمان و ابن عمر أنّهم قضوا في حمام الحرم بشاء شاء [١]، و لم ينقل خلاف لغيرهم. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و إن أصبت و أنت حرام في الحلّ فعليك القيمة» «٥». إذا عرفت هذا، فكّل صيد يحرم و يضمن في الإحرام يحرم و يضمن في حرم مكة للمحلّ، إلّا القمل و البراغيث، فإنّه لا يجوز قتلها حالة الإحرام، و يجوز للمحلّ في الحرم، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس بقتل القمل» [١] المغنى ٣: ٣٥٠ و ٣٥١، الشرح

الكبير ٣: ٣٧١ و فيهما عن غير علي عليه السلام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٧٧ و البق في الحرم، و لا بأس بقتل النملة في الحرم «١» و به قال الشافعي «٢» و قال مالك: يحرم قتل الديدان، و إن قتلها فداها «٣».

#### مسألة ٢١٠: لا يؤثر الإحرام و لا الحرم تحريم شيء من الحيوان الأهلي

و إن توحّش كالإبل و البقر و الغنم، ياجماع العلماء. و ما رواه العامة عن النبي صلّى الله عليه و آله أنّه قال: (أفضل الحجاج العجّ و الشحّ) «٤» يعنى إسالة الدماء بالذبح و النحر. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «يذبح في الحرم الإبل و البقر و الغنم و الدجاج»

«٥» إذا عرفت هذا، فالدجاج الأهلى يجوز ذبحه للمحلّ والمحرم، وأكله لهما في الحلّ والحرم إجماعاً. وأما الدجاج الحبشى: فعندنا أنه كالأهلى يجوز للمحرم ذبحه وأكله في الحلّ والحرم، ولا جزء فيه، لقول الصادق عليه السلام وقد سأله معاوية بن عمّار عن دجاج الحبش، فقال: «ليس من الصيد، إنّما الصيد ما كان بين السماء والأرض» «٦». وقال الشافعى: فيه الجزء «٧». وليس بشيء، لأصالة البراءة.

### مسألة ٢١١: لا كفارة في قتل السباع، سواء كانت طائراً أو ماشية،

كالبازى والصقر والشاهين والعقاب ونحوها، والنمر والفهد وغيرهما، ذهب إليه علماؤنا- وبه قال أحمد ومالك والشافعى «١»- لما رواه العامة عن عائشة قالت: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بقتل خمس فواسق في الحرم: الحدأة والغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور «٢»، نصّ من كلّ جنس على صنف من أدناه تبيها على الأعلى، فتبه بالحدأة والغراب على البازى والعقاب وشبههما، وبالفأرة على الحشرات، وبالعقرب على الحيّة، وبالكلب العقور على السباع. قال مالك: الكلب العقور ما عقر الناس و عدا عليهم كالأسد والنمر والفهد والذئب «٣». ومن طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «كلّ ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله وإن لم يردك فلا تردّه» «٤». وقال أبو حنيفة: تقتل الحيّة والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والذئب والحدأة لا غير، لأنّ الحديث خصّص الفواسق الخمس «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٢٧٩ والتخصيص بالذكر لا يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه. إذا عرفت هذا، فقد روى أصحابنا أنّ من قتل أسداً لم يردّه، كان عليه كبش: روى أبو سعيد المكارى عن الصادق عليه السلام رجل قتل أسداً في الحرم، فقال: «عليه كبش يذبحه» «١». وأما الغراب والحدأة: فقد روى معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام، قال: «و أرم الغراب والحدأة عن ظهر بعيرك» «٢». وأما الذئب وغيره من أنواع السباع: فلا جزء عليه، سواء صال أو لم يصل- وبه قال الشافعى - لأنّ حفظ النفس واجب، ولا يتمّ إلّا بقتلها. وقال أبو حنيفة: إن صال، لم يكن عليه شيء، وإن لم يصل، وجب عليه الجزاء «٤». وأما الضبع: فقال الشيخ رحمه الله: لا كفارة فيه وكذا السّمع المتولّد بين الذئب والضبع «٥». وقال الشافعى: فيهما الجزاء «٦». والأصل براءة الذمّة. قال الشيخ رحمه الله: الحيوان إمّا مأكول إنسى، كبهيمة الأنعام، ولا تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٢٨٠ يجب بقتلها فدية، أو وحشى، كالغزلان و حمر الوحش و بقرة، ويجب الجزاء بقتله إجماعاً. وما ليس بمأكول أقسامه ثلاثة: ما لا جزء فيه إجماعاً، كالحيّة والعقرب وشبههما. وما يجب فيه الجزاء عند العامة ولا نصّ لأصحابنا فيه. والأولى فيه عدم الجزاء، لأصالة البراءة، كالمتولّد بين ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب كالسّمع المتولّد بين الضبع والذئب، والمتولّد بين الحمار الوحشى والأهلى. ومختلف فيه، كجوارح الطير وسباع البهائم، ولا يجب فيه الجزاء عندنا. ويجوز قتل صغار السباع وإن لم تكن محدورة، وقتل الزنابير والبراغيث والقمل، إلّا أنّه إذا قتل القمل على بدنه، لا شيء عليه، وإن أزاله عن جسمه، فعليه الفداء «١». هذا آخر كلامه. لكن روى أصحابنا أنّ الزبور إن قتل خطأ، لا شيء عليه، وإن قتله عمداً، كان عليه أن يتصدّق بشيء من الطعام، لأنّ معاوية بن عمار روى- فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام وسأله عن محرم قتل زنبورا، فقال: «إن كان خطأ فلا شيء» قلت: بل عمداً، قال: «يطعم شيئاً من الطعام» «٢». إذا ثبت هذا فكُلّ ما أدخله الإنسان إلى الحرم من السباع أسيراً فإنّه يجوز له إخراجه منه، لأنّ قتله مباح، وإخراجه أولى. وسئل الصادق عليه السلام عن رجل أدخل فهذا إلى الحرم أله أن يخرجها؟ فقال: «هو سبع، وكلّ ما أدخلت من السبع الحرم أسيراً فلك أن تذكره الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٢٨١ تخرجه» «١».

### مسألة ٢١٢: الجراد عندنا من صيد البرّ يحرم قتله،

ويضمّنه المحرم فى الحلّ، والمحلّ فى الحرم، عند علمائنا- وبه قال على عليه السلام وابن عباس وعمر، وأكثر أهل العلم «٢»- لما رواه العامية عن ابن عمر أنّه قال لكعب فى جرادتين: ما فعلت فى تينك [١]؟ قال: بخ درهمان خير من مائة جراده «٤». ومن طريق

الخاصة: قول الباقر عليه السلام: «المحرم لا يأكل الجراد» (٥). وقال أبو سعيد الخدرى: هو من صيد البحر (٦). وللشافعى قول غريب إنه من صيد البحر، لأنه يتولد من روث السمك (٧) - وعن أحمد روايتان (٨) - لما روى عن النبى صلى الله عليه وآله: أنه من صيد البحر (٩). قال أبو داود: الظاهر أنه عليه السلام قال: (إنه من صيد البر) فوهم الراوى (١٠).

[١] فى المصادر: ما جعلت فى - على - نفسك؟.

### مسألة ٢١٣: المحرم على المحرم مطلقا وعلى المحل فى الحرم إنما هو صيد البر،

أما صيد البحر فإنه سائغ لكل أحد، ولا فدية فيه، بالنص والإجماع: قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة (١). وقال الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يصيد المحرم السمك و يأكله طريه و مالحه و يتروّد» (٢). و أجمع أهل العلم كافة على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده و أكله و بيعه و شراؤه. إذا ثبت هذا، فإن صيد البحر هو ما يعيش فى الماء و يبض و يفرخ فيه، كالسمك و أشباهه مما يحل، و كالسلفاء و السرطان و نحوهما. فإن كان مما يعيش فى البر و البحر معا، اعتبر بالبيض و الفرخ، فإن كان مما يبض و يفرخ فى البحر، فهو صيد البحر، و إن كان يبض و يفرخ فى البر، فهو صيد البر، لا نعلم فيه خلافا، إلا من عطاء، فإنه حكى عنه أن ما يعيش فى البر - كالسلفاء و السرطان - فيه الجزاء، لأنه يعيش فى البر، فأشبه طير الماء (٣). و هو ممنوع، لأنه يبض و يفرخ فى الماء، فأشبه السمك. و أما طير الماء كالبط و نحوه، فإنه صيد البر فى قول عامة أهل العلم (٤)، و فيه الجزاء، لأنه يبض و يفرخ فى البر، فكان من صيده، كسائر طيورهِ. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٨٣ و [١] عطاء: أنه قال: حيث يكون أكثر فهو صيده (٢). و ليس بجديد، لما تقدم، و إقامته فى البحر، لطلب الرزق و المعيشة منه، كالصياد. و لو كان لجنس من الحيوان نوعان: بحرى و برى، كالسلفاء، فلكل نوع حكم نفسه، كالبقر منه الوحشى محرم و منه الإنسى محلل.

### مسألة ٢١٣: لو صاد المحرم صيدا، لم يملكه، سواء كان فى الحل أو فى الحرم إجماعا،

لعموم و حرّم عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا (٣). و سأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام عن ظبى دخل الحرم، قال: «لا يؤخذ و لا يمس، إن الله تعالى يقول و مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا (٤)» (٥). إذا ثبت هذا، فلو تلف فى يده، كان ضمانه عليه، لأنه سبب فى الإتلاف. و قال الصادق عليه السلام: «لا يحرم أحد و معه شىء من الصيد حتى يخرج من ملكه، فإن أدخله الحرم و جب عليه أن يخليه، فإن لم يفعل حتى يدخل الحرم و مات لزمه الفداء» (٦). و سأل بكير بن أعين الباقر عليه السلام: عن رجل أصاب ظبيا فأدخله الحرم فمات الظبى فى الحرم، فقَالَ: «إن كان حيواناً أدخله خلى سبيله فلا» [١] فى النسخ الخطية و الحجرية: قال، و ما أثبتناه يقتضيه السياق. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٨٤ شىء عليه، و إن كان أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (١). أما لو كان الصيد فى منزله، لم يجب عليه إرساله، و لا يزول ملكه عنه، لأصالة بقاء الملك على مالكة. و روى صفوان - فى الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: الصيد يكون عند الرجل من الوحش فى أهله أو من الطير يحرم و هو فى منزله، قال: «لا بأس لا يضره» [١].

### مسألة ٢١٤: إذا اضطر المحرم إلى أكل الصيد، أكل منه - كما يأكل من الميتة

- قدر ما يمسك به الرمق، و لا يجوز له الشبع و لا التجاوز عن ذلك إجماعا. و لو وجد المضطر إلى أكله ميتة، فلعلماننا قولان: قال بعضهم: يأكل الميتة (٣) - و به قال الحسن البصرى و الثورى و أبو حنيفة و محمد بن الحسن (٤) - لأن الصيد إذا ذبح صار ميتة



فساواها في التحريم، و امتاز بإيجاب الجزاء و ما يتعلّق به من هتك حرمة الإحرام، فكان أكل الميتة أولى. و لقول على عليه السلام: «إذا اضطرّ المحرم إلى الصيد و إلى الميتة فليأكل الميتة التي أحلّ الله له» (٥). و قال بعضهم: يأكل الصيد و يفديه [٢]- و به قال الشافعي و إسحاق و ابن [\_\_\_\_\_] [١] الكافي ٤: ٣٨٢-٩، التهذيب ٥: ٣٦٢-٣٦٣-١٢٦٠، و فيهما: صفوان عن جميل. [٢] كما في السرائر: ١٣٣، و هو قول السيد المرتضى، انظر: جمل العلم و العمل (ضمن رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٧٢. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٨٥ المنذر و أبو يوسف «١»- لأنه مع الضرورة و الفدية يخرج من الإثم، فيكون واجدا للمذبح حلالا، فلا تحلّ له الميتة. و لأنّ تحريم الصيد عارض و تحريم الميتة ذاتي، فيكون الأول أولى بالتناول. و لقول الصادق عليه السلام و قد سأله عن المحرم يضطرّ فيجد الميتة و الصيد أيهما يأكل؟ قال: «يأكل من الصيد، أما يحبّ أن يأكل من ماله؟» قلت: بلى، قال: «إنما عليه الفداء فليأكل و ليفده» (٢). و قال بعض علمائنا: إن كان الصيد حيا، لم يجز له ذبحه، لأنه يصير ميتة إجماعا، فليأكل الميتة، و إن كان مذبوحا فإن كان الذابح محرما فهو كالميتة، لأنه لا فرق بينهما، و إن كان محلا فإن كان في الحرم، فهو ميتة أيضا، و إن كان في الحلّ فإن كان المحرم المضطر قادرا على الفداء، أكل الصيد و لم يأكل الميتة، و إن لم يكن قادرا، أكل الميتة «٣».

#### مسألة ٢١٥: قد بيّنا تحريم إمساك الصيد على المحرم،

فيضمنه لو فعل، فلو أمسكه حتى حلّ، لزمه إرساله، و ليس له ذبحه، فإن ذبحه، ضمن و حرم أكله، لأنه صيد ضمنه بحرمة الإحرام، فلم يبح أكله، كما لو ذبحه حال إحرامه. هذا إذا كان في الحرم، أما لو كان الصيد في الحلّ فأمسكه و هو محرّم، ضمنه، لأنّ الصيد حرام على المحرم و إن كان في الحلّ، فإن أمسكه حتى حلّ، جاز له ذبحه، و في الضمان إشكال من حيث تعلّقه به بسبب الإمساك.

#### مسألة ٢١٦: من ملك صيدا في الحلّ و أدخله الحرم،

وجب عليه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٨٦ إرساله، و زال ملكه عنه، و لو تلف في يده أو أتلفه، كان عليه ضمانه- و به قال ابن عباس و عائشة و ابن عمر و عطاء و طاوس و إسحاق و أحمد و أصحاب الرأي «١»- لأنّ الحرم سبب محرّم للصيد، و يوجب ضمانه، فيحرم استدامه إمسাকে، كالإحرام. و لأنّ محمد بن مسلم روى- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن ظبي دخل الحرم، قال: «لا يؤخذ و لا يمسّ، إنّ الله تعالى يقول و مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (٢). و سألت بكير بن أعين الباقر عليه السلام عن رجل أصاب ظبيا فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم، فقال: «إن كان حين أدخله خلّى سبيله فلا شيء عليه، و إن كان أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (٣). و قال الشافعي: لو أدخل الحرم صيدا مملوكا له، كان له أن يمسكه، و يذبحه كيف شاء، كالنعم، لأنه صيد الحلّ دون الحرم «٤». و ليس بجيد. و لو كان مقصوص الجناح، أمسكه حتى ينبت ريشه و يخلّى سبيله، أو يودعه من ثقته حتى ينبت ريشه، لأنّ حفظه واجب و إنّما يتمّ بذلك. و لما رواه الحكم بن عتيبة [١]، قال: سألت الباقر عليه السلام: ما تقول في رجل اهدى له حمام أهلي- و هو في الحرم- [\_\_\_\_\_] في الحرم [٢]؟ فقَالَ: [\_\_\_\_\_] [١] في النسخ الخطية و الحجرية عينه.

و ما أثبتناه هو الموافق للمصدر. [٢] بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية و الحجرية: غير المحرم. و ما أثبتناه هو الموافق للمصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٨٧ «أما إن كان مستويا خلّيت سبيله، و إن كان غير ذلك أحسنت إليه حتى إذا استوى ريشه خلّيت سبيله» (١). و لأنّ تخليته تتضمن إتلافه، لأنه لا يتمكّن من الامتناع عن صغار الحيوان.

#### مسألة ٢١٧: حمام الحرم لا يحلّ صيده و إن كان في الحلّ،

لأنه يصدق عليه أنه صيد الحرم، فيدخل تحت قوله عليه السلام: (لا يَنْفَرُ صيدها) «٢». و ما رواه علي بن جعفر - في الصحيح - قال: سألت الكاظم عليه السلام عن حمام الحرم يصاد في الحَلِّ، فقال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم» «٣». إذا عرفت هذا، فإنَّ صيد الحرم يضمنه المسلم والكافر والحرّ والعبد والكبير والصغير والرجل والمرأة إجماعاً، لأنَّ الحرمة تعلقت بمحلّه بالنسبة إلى الجميع، فوجب على الجميع ضمانه كالأدمى، وللعمومات الدالّة عليه.

### مسألة ٢١٨: لو رمى المحلّ من الحَلِّ صيدا في الحرم فقتله،

إشارة

أو أرسل كلبه عليه فقتله، أو قتل صيدا على فرع شجرة في الحرم أصلها في الحَلِّ، ضمنه في جميع هذه الصور عند علمائنا أجمع - و به قال الثوري والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحمد في إحدى الروايتين «٤» - تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٨٨ لقوله عليه السلام: (لا يَنْفَرُ صيدها) «١» و لم يفرّق بين أن يكون المنفّر في الحَلِّ أو في الحرم. ولأنّه أصاب الصيد في موضع أمنه. و قال أحمد في الرواية الثانية: لا ضمان عليه في ذلك كلّ «٢». و لو رمى من الحرم صيدا في الحَلِّ، أو أرسل كلبه عليه، ضمنه - و به قال الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين «٣» - لأنّ الصيد محرّم على من في الحرم. و لما رواه مسمع عن الصادق عليه السلام في رجل حلّ في الحرم رمى صيدا خارجا من الحرم فقتله، فقال: «عليه الجزاء لأنّ الآفة جاءت الصيد من ناحية الحرم» «٤». و لقول علي عليه السلام و قد سئل عن شجرة أصلها في الحرم و أغصانها في الحَلِّ على غصن منها طير رماه فصرعه، قال: «عليه جزاؤه إذا كان أصلها في الحرم» «٥». و قال أحمد في الرواية الأخرى: لا ضمان عليه «٦».

فروع:

أ- لو رمى من الحَلِّ الى صيد في الحَلِّ،

أو أرسل كلبا في الحَلِّ الى صيد في الحَلِّ لكن قطع السهم في مروره بهذا الحرم، أو تخطى الكلب طرف تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٨٩ الحرم، قال الشيخ رحمه الله: لا يضمنه - و به قال أصحاب الرأي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر والشافعية في أحد الوجهين «١» - لأصالة البراءة «٢». و في الوجه الثاني: عليه الضمان «٣».

ب- لو رمى من الحَلِّ صيدا في الحَلِّ فقتل صيدا في الحرم، ضمنه،

و به قال الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي «٤»، خلافا لأبي ثور، فإنّه قال: لا جزاء فيه «٥». و هو خطأ، لأنّه قتل صيدا في الحرم.

ج- لو أرسل كلبه على صيد في الحَلِّ فدخل الكلب الحرم فقتل صيدا

آخر غيره فيه، فلا- ضمان - و به قال الثوري والشافعي وأبو ثور وأحمد وأصحاب الرأي «٦» - لأنّ الكلب دخل باختيار نفسه لا بإرساله، فكان كما لو استرسل.

د- لو أرسل كلبه على صيد فدخل الصيد الحرم فتبعه الكلب فقتله في الحرم،

فالأقوى الضمان- وبه قال عطاء و أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد «٧»- لأنه قتل صيدا حرميا بإرسال كلبه عليه فضمنه، كما لو قتله بسهمه. وقال الشافعي: لا ضمان. وبه قال أبو ثور و ابن المنذر و أحمد في تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٩٠ إحدى الروايتين «١». وفي الأخرى: إن كان الصيد قريبا من الحرم، ضمنه، وإن كان بعيدا، لم يضمه. وبه قال مالك «٢».

ه- لا يجوز له أكل الصيد في هذه المواضع أجمع، سواء ضمنه أو لا،

لأنه صيد حرمي قتل في الحرم، فكان ميتة. و لو رمى المحل صيدا في الحل فجرحه فتحامل الصيد فدخل الحرم فمات فيه، قال بعض العامة: يحل أكله و لا جزاء فيه، لأن الذكاه حصلت في الحل «٣».

و- لو رمى الى صيد في الحل فمضى الصيد

و دخل في الحرم فأصابه السهم، وجب عليه الضمان.

ز- لو وقف صيد بعض قوائمه في الحل و بعضها في الحرم فقتله قاتل،

ضمنه، سواء أصاب ما هو في الحل أو الحرم، تغليبا للحرم، و به قال أبو ثور و أصحاب الرأي و أحمد «٤».

ح- لو نقر صيدا من الحرم فأصابه شيء حال نفوره، ضمنه،

لأنه تسبب إلى إتلافه، فكان كما لو أتلفه بشركة [١]. و لو سكن من نفوره ثم أصابه شيء، فلا ضمان، و هو قول الثوري «٥».

#### مسألة ٢١٩: لو رمى صيدا فجرحه و مضى لوجهه و لم يعلم حياته

و لا [١] الشرك: حيائل الصائد. لسان

العرب ١٠: ١٥٠ «شرك». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٩١ موته، كان عليه الفداء عند علمائنا، تغليبا للإتلاف عملا بالسبب، و احتياطا للبراءة. و لأن علي بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام: عن رجل رمى صيدا و هو محرم، فكسر يده أو رجله، فمضى الصيد على وجهه فلم يدر الرجل ما صنع الصيد، قال: «عليه الفداء كاملا إذا لم يدر ما صنع الصيد» «١». قال الشيخ رحمه الله: لو رآه بعد كسر يده أو رجله قد رعى و صلح، وجب عليه ربع الفداء «٢»، لأن علي بن جعفر سأل الكاظم عليه السلام عن رجل رمى صيدا و هو محرم فكسر يده أو رجله و تركه فرعى الصيد، قال: «عليه ربع الفداء» «٣».

#### مسألة ٢٢٠: لو كان الصيد يوم الحرم و هو في الحل، لم يجز للمحل قتله،

قاله الشيخ «٤» رحمه الله، لما رواه عقبه بن خالد عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن رجل قضى حجّه ثم أقبل حتى إذا خرج من الحرم فاستقبله صيد قريبا من الحرم و الصيد متوجّه نحو الحرم فرماه فقتله، ما عليه في ذلك شيء؟ قال: «يفديه على نحوه» «٥». و قال بعض علمائنا: إنّه مكروه لا محرّم «٦»، لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام، في الرجل يرمى الصيد و هو يؤم الحرم فتصيبه الرمية فيتحمّل بها حتى يدخل الحرم فيموت فيه، قال: «ليس عليه شيء، إنّما هو بمنزلة رجل نصب شبكة في الحل فوقع فيها صيد فاضطرب حتى دخل تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٢٩٢ الحرم فمات فيه» قلت: هذا عندهم من القياس، قال: «لا، إنّما شبّهت لك شيئا بشيء» «١». و أمّا الكراهة: فلما رواه ابن أبي عمير- في الصحيح- عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام،

قال: [كان «٢» يكره أن يرمى الصيد و هو يؤم الحرم «٣»].

### مسألة ٢٢١: يكره الصيد فيما بين البريد والحرم، وليس محزماً،

للأصل. و قال الشيخ رحمه الله: يحرم و يفديه «٤»، لما رواه الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا كنت محلاً في الحل فقتلت صيداً فيما بينك و بين البريد الى الحرم، فإنّ عليك جزاءه، فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه، تصدقت بصدقة» «٥». و الوجه: حمل الرواية على الاستحباب.

### مسألة ٢٢٢: لو نزع عن جسده قملة فقتلها، أو رمى بها، فليطعم مكانها كفاً من طعام،

لأنّ حماد بن عيسى سأل الصادق عليه السلام عن المحرم بين القملة عن جسده فيلقبها، قال: «يطعم مكانها طعاماً» «٦». و روى حسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام، قال: «المحرم لا ينزع القملة من جسده و لا من ثوبه متعمداً، و إن قتل شيئاً من ذلك خطأ، فليطعم مكانها طعاماً قبضه بيده» «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٩٣ و يجوز أن يأخذ ما عدا القملة من جسده، و إن أراد أن يحول القملة من مكان الى مكان، فعل، و ليس عليه شيء، لقول الصادق عليه السلام: «المحرم يلقى عنه الدواب كلّها إلّا القملة فإنّها من جسده، و إن أراد أن يحول قملة من مكان الى مكان فلا يضربه» «٨». و يجوز أن يرمى القراد [١] و اللحم [٢] عن بدنه لأنّ عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام: إن وجدت عليّ قراداً أو حلمةً أطرحهما؟ قال: «نعم و صغار لهما إنهما رقيا في غير مرقاهما» «٩». و يجوز أن يرمى القراد عن بعيره دون اللحم، لأنّ معاوية بن عمّار قال: «و إن ألقى المحرم - يعنى القراد - عن بعيره فلا بأس، و لا يلقى الحلمة» «٥». مسألة ٢٢٣: قد بينّا أنّه لا يجوز إخراج شيء من الصيد من الحرم. و قال الشيخ رحمه الله: يكره شراء القمارى و ما أشبهها و إخراجها من مكة «٦». و منعه ابن إدريس «٧»، و هو المعتمد، لأنّ عيص بن القاسم سأل الصادق عليه السلام: عن شراء القمارى يخرج من مكة و المدينة، فقال: «ما أحبّ أن يخرج منها شيء» «٣». و اعلم أنّ الشيخ - رحمه الله - منع من صيد حمام الحرم حيث كان [١] القراد: ما

يتعلّق بالبعير و نحوه، و هو كالقمل للإنسان. مجمع البحرين ٣: ١٢٧ «قرد». [٢] اللحم جمع حلمة، و هى القراد الضخم. مجمع البحرين ٦: ٥٠ «حلم». [٣] الفقيه ٢: ١٦٨ - ٧٣٤، التهذيب ٥: ٣٤٩ - ١٢١٢، و فيه: «منهما» بدل «منها». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٩٤ للمحلّ و المحرم «١»، و جوزة ابن إدريس «٢». و الحقّ ما قاله الشيخ، لأنّ على بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام عن حمام الحرم يصاد في الحلّ، فقال: «لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنّه من حمام الحرم» «٣». إذا ثبت هذا، فإنّ صيد الحرم يضمن بالدلالة و الإشارة كصيد الإحرام، و الواجب عليهما جزاء واحد، و به قال أحمد «٤». و لا فرق بين كون الدالّ في الحلّ أو الحرم. و قال بعض العامة: لا جزاء على الدالّ إذا كان في الحلّ، و الجزاء على المدلول وحده، كالحلال إذا دلّ محرماً على صيد «٥». و الحقّ ما قلناه، لأنّ قتل الصيد الحرمى حرام على الدالّ، فيضمنه بالدلالة، كما لو كان في الحرم، لحقّية أنّ صيد الحرم محرّم على كل واحد، لقوله عليه السلام: (لا ينفر صيدها) «٦» و هو عامّ في حقّ كلّ واحد. و لأنّ صيد الحرم معصوم بمحلّه، فحرم قتله عليهما، كالملتجئ الى الحرم، و إذا ثبت تحريمه عليهما، فيضمن بالدلالة ممّن يحرم عليه قتله، كما يضمن بدلالة المحرم عليه.

### مسألة ٢٢٤: لا فرق في تحريم الصيد بين الوحشى فى أصله إذا استأنس أو بقى على توخّشه،

كما أنّه لا فرق فى إباحة الأهلى بين أن يتوخّش أولاً. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٩٥ و يجب الجزاء فى الأول بقسميه عند علمائنا - و به قال الشافعى «١» - لأنّ الوحشى و إن استأنس لا يخرج عنه حكم توخّشه الأصلى، كما أنّه لو توخّش إنسى لا يحرم التعرّض له، إبقاء لحكمه الأصلى. و قال مالك: لا جزاء فى المستأنس «٢». و ليس بجيّد. و لا فرق فى وجوب الجزاء بين أن يكون

الصيد مملوكا لإنسان أو مباحا. - إلا أنه يجب في المملوك مع الجزاء ما بين قيمته حيا و مذبوحا للمالك - لظاهر القرآن «٣». و قال المزني من الشافعية: لا جزاء في الصيد المملوك «٤». و ليس بمعتمد. إذا ثبت هذا، فكما يحرم التعرض للصيد يحرم التعرض لأجزائه بالجرح و القطع، لأن النبي عليه السلام قال في الحرم: (لا ينقر صيدها) «٥» و معلوم أن الجرح و القطع أعظم من التنفير. و كذا يحرم بيض الصيد و فرخه و لونه على ما سيأتي.

### البحث الثاني: لبس الثياب المخيطة

#### مسألة ٢٢٥: يحرم على المحرم الرجل لبس الثياب المخيطة

عند علماء الأمصار. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من لبس تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٩٦ القميص و العمامة و السراويل و الخف و البرنس [١] «٢». لما روى العامة: أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه و آله ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: (لا يلبس القميص و لا العمام و لا السراويلات و لا البرانس و لا الخفاف إلا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الخفين، و ليقطعهما أسفل من الكعبين، و لا يلبس من الثياب شيئا منه الزعفران و لا الورد) «٣». و من طريق الخاضية: قول الصادق عليه السلام: «لا تلبس و أنت تريد الإحرام ثوبا تزوه و لا تدرعه، و لا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار، و لا الخفين إلا أن لا يكون لك نعلان» «٤». و قد ألحق أهل العلم بما نص النبي عليه السلام عليه ما في معناه، فالجبة و الدراعة و شبههما ملحق بالقميص، و التبان [٢] و الران [٣] و شبههما ملحق بالسراويل، و القلنسوة و شبهها مساو للبرنس، و الساعدان و القفازان [٤] و شبههما مساوي للخيطة للخفيين «٨».

[البرنس: قلنسوة طويلة، و كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام. الصحاح ٣: ٩٠٨ «برنس». [٢] التبان: سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلطة يكون للملاحين. الصحاح ٥: ٢٠٨٦ «تبان». [٣] الران كالخف إلا أنه لا قدم له، و هو أطول من الخف. القاموس المحيط ٤: ٢٣٠ «رين». [٤] القفاز: شيء يعمل لليدين يحشى بقطن، و يكون له أزرار تزر على الساعدين من البرد، تلبسه المرأة في يديها، و هما قفازان. الصحاح ٣: ٨٩٢ «قفز». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٩٧ إذا عرفت هذا، فيحرم لبس الثياب المخيطة و غيرها إذا شابهها، كالدرع المنسوج و المعقود، كجبة اللبد و المصق بعبه بعض، حملا على المخيط، لمشابهته إياه في المعنى من الترفه و التمتع.

#### مسألة ٢٢٦: لو لم يجد الإزار، لبس السراويل، و إذا لم يجد النعلين،

لبس الخفين بإجماع العلماء، لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: سمعت النبي صلى الله عليه و آله يخطب بعرفات، يقول: (من لم يجد نعلين فليلبس الخفين، و من لم يجد إزارا فليلبس سراويل للمحرم) «١». و من طريق الخاضية: قول الصادق عليه السلام: «لا تلبس سراويل إلا أن لا يكون لك إزار» «٢». و عن الباقر عليه السلام في المحرم يلبس الخف إذا لم يكن له نعل، قال: «نعم، و لكن يشق ظهر القدم» «٣». إذا عرفت هذا، فإذا لبس السراويل أو الخف للضرورة، لم يكن عليه فدية عند علمائنا - و به قال عطاء و عكرمة و الثوري و الشافعي و إسحاق «٤» - لأصالة البراءة، و لتسوية النبي صلى الله عليه و آله اللبس لهما، لأنه أمر بلبسه و لم يذكر فدية. و قال أبو حنيفة و مالك: على من لبس السراويل فدية، لورود النهي عن لبسه «٥»، و لأن ما وجبت الفدية بلبسه مع وجود الإزار وجبت مع عدمه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٢٩٨ كالقميص «١». و النهي مخصوص بحديث ابن عباس، و القميص يمكنه أن يتزر به من غير لبس و يستتر به، بخلاف السراويل.

#### مسألة ٢٢٧: يحرم عليه لبس الخفين و ما يستر ظهر القدم اختيارا،

إشارة

و يجوز في حال الضرورة، لما تقدّم من الأحاديث. و هل يجب عليه شقّهما؟ قال الشيخ رحمه الله: نعم «٢». و به قال عروة ابن الزبير و مالك و الثوري و الشافعي و إسحاق و ابن المنذر و أصحاب الرأي «٣»، لما رواه العائمة: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: (فإن لم يجد نعلين فليلبس خفّين و ليقطعهما حتى يكونا الى الكعبين) «٤». و من طريق الخاصّة: قول الباقر عليه السلام في المحرم يلبس الخفّ، قال: «نعم و لكن يشقّ ظهر القدم» «٥». و قال بعض علمائنا: لا يجب شقّهما «٦». و رواه العائمة عن علي عليه السلام «٧»، و به قال عطاء و عكرمة و سعيد بن سالم «٨»- و عن أحمد روايتان تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٢٩٩ كالقولين «١»- لما رواه العائمة عن علي عليه السلام: «قطع الخفّين فساد يلبسهما كما هما» «٢». و لأنّه ملبوس أبيح لعدم غيره، فلا يجب قطعه كالسراويل. و لأنّ قطعه لا يخرج عن حالة الحظر، فإنّ المقطوع يحرم لبسه مع وجود النعل كلبس الصحيح. و لاشتماله على إتلاف ماليته.

فروع:

أ- لا يجوز له لبس المقطوع من الخفّين مع وجود النعلين،

لأنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله شرط في لبسهما عدم النعل، فلو لبسه وجبت الفدية- و به قال مالك و أحمد «٣»- لأنّه مخطئ بعضو على قدره، فوجب على المحرم الفدية بلبسه كالفقازين. و قال أبو حنيفة: لا فدية عليه- و للشافعي قولان كالمذهبين «٤»- لأنّه لو كان لبسهما محرّما تجب به الفدية لما أمر النبي صَلَّى الله عليه و آله بقطعهما، لعدم [الفائدة فيه] «١» «٦». و الجواب: القطع و اللبس بعده إنّما يجوز مع عدم النعلين، فالفائدة سقوط الدم و العقاب مع القطع و عدم النعل. [في النسخ الخطية و الحجرية: لعدم الفدية، و ما أثبتناه يقتضيه السياق.

ب- يجوز لبس النعل مطلقا،

و لا يجب قطع شيء منها، و لا فدية حينئذ، لورود الأمر بلبسهما مطلقا، و الأصل عدم التخصيص. و قال أحمد: يجب قطع القيد في النعل و العقب، و تجب به الفدية لو لم يقطعهما «١». و به قال عطاء «٢».

ج- لو وجد نعل لا يتمكّن من لبسه، لبس الخفّ، و لا فدية،

لأنّه بتعدّد استعماله أشبه المعدوم، و هو إحدى الروايتين عن أحمد، و في الثانية: تجب الفدية، لأنّ النبي صَلَّى الله عليه السلام قال: (من لم يجد نعلين فليلبس الخفّين) «٣» و هذا واجد «٤». و ليس بجيد، لأنّ المراد الوجدان مع التمكن من الاستعمال.

د- الجوربان [١] كالخفّين في المنع من لبسهما مع التمكن من النعلين،

و جوازه مع عدمه، لأنّه بمعناه. و روى الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «و أيّ محرم هلك نعلاه فلم يكن له نعلان فله أن يلبس الخفّين إن اضطرّ الى ذلك، و الجوربين يلبسهما إذا اضطرّ الى لبسهما» «٦».

ه- ليس للمحرم أن يعقد عليه الرداء و لا غيره إلّا الإزار و الهميان،

و ليس له أن يجعل لذلك زراً ولا عروءة، لأنّ يونس بن يعقوب سأل الصادق عليه السلام: عن المحرم يشدّ الهميان وسطه، فقال: «نعم، و ما خيره بعد نفقته» [٧] \_\_\_\_\_ [١].

الجورب معرّب، و الجمع: الجواربة، و الهاء للعجمة. الصحاح ١: ٩٩ «جرب». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٠١ و يجوز له أن يعقد إزاره عليه، لأنّه يحتاج اليه لستر العورة، فيباح، كاللباس للمرأة، و يعقد الهميان.

و- تجب الفديّة باللبس طال الزمان أو قصر

- و به قال الشافعي «١»- لأنّه باشر محظور الإحرام، فلزمه الفداء، كما لو حلق. و قال أبو حنيفة: إنّما تلزم الفديّة التامة إذا استدام اللبس يوماً كاملاً، فإن كان أقل، فعليه صدقة «٢».

ز- تجب الفديّة بلبس القباء و إن لم يدخل يديه في كميّه،

و به قال الشافعي و مالك و أحمد «٣». و قال أبو حنيفة: لا تجب لو أخرج يديه من كميّه «٤». و لو ألقى على نفسه قباء أو فرجياً و هو مضطجع، قال بعض الشافعية: إن أخذ من بدنه ما إذا قام عدّ لابسه، فعليه الفديّة، و إن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلّا بمزيد أمر فلا «٥».

#### مسألة ٢٢٨: يجوز للمرأة لبس المخيط إجماعاً،

لأنّها عورة، و ليست كالرجال. و كذا يجوز لها أن تلبس الغلالة [١] إذا كانت حائضاً إجماعاً، لتقى ثيابها \_\_\_\_\_ [١] الغلالة: ثوب رقيق يلبس على

الجسد تحت الثياب، تتقى به الحائض عن التلوّث. مجمع البحرين ٥: ٤٣٧ «غلل». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٠٢ من الدم، لقول الصادق عليه السلام: «تلبس المرأة المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة» «١». و لا- يجوز للمرأة لبس القفّازين، و لا لبس شيء من الحلّي ما لم تجر عاداتها بلبسه قبل الإحرام. و لا يجوز لها لبس البرقع، لأنّ الباقر عليه السلام كره للمحرمة البرقع و القفّازين «٢». و المراد بالقفّازين شيء تتخذها المرأة لليدين يحشى بقطن، و يكون له أزرار تزرّ على الساعدين من البرد تلبسه المرأة. و به قال علي عليه السلام، و عائشة و ابن عمر و عطاء و طاوس و مجاهد و النخعي و مالك و أحمد و إسحاق «٣». و للشافعي قولان: أحدهما: الجواز «٤»، و به قال أبو حنيفة و الثوري و سعد بن أبي وقاص، فإنّه أمر بناته أن يلبسن القفّازين «٥». لما رواه العائمة عن علي عليه السلام، قال: «لا \_\_\_\_\_ تتنقّب المرأة الحرام و لا \_\_\_\_\_ تلبس القفّازين» [١].

\_\_\_\_\_ [١] صحيح البخاري ٣: ١٩٠، سنن

الترمذي ٣: ١٩٤-١٩٥-٨٣٣، سنن أبي داود ٢: ١٦٥-١٨٢٥، سنن النسائي ٥: ١٣٦، سنن البيهقي ٥: ٤٦، و فيها: ابن عمر عن النبي صلي الله عليه و آله. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٠٣ و من طريق الخاصّة: ما تقدم [١]. و يجوز للمرأة أن تلبس الخلخال و المسك بفتح الميم، و هو سوار من ذبل [٢] أو عاج. فرع: الخنثى المشكل لا يجب عليه اجتناب المخيط، لأصالة البراءة.

#### مسألة ٢٢٩: يحرم لبس السلاح لغير ضرورة،

لما فيه من منافاته للخضوع و التذلل. و قيل: يكره «٣»، للأصل.

## مسألة ٢٣٠: يحرم على المحرم الرجل والمرأة الطيب

أكلًا- و شَمًا وإطلاء بإجماع علماء الأمصار، لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال في المحرم الذي وقصت [٣] به ناقته: (لا تمسوه بطيب) «٥» و منع الحيَّ لأجل الإحرام المتحقق عينا أولى من الميت المحرم و هما. و ما رواه الخاضة- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «لا يمسَّ المحرم شيئاً من الطيب و لا من الريحان و لا يتلذذ به، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليتصدَّق بقدر ما صنع بقدر شبعه» يعني من الطعام «٦» [١] من حديث الإمام الباقر عليه السلام. [٢] الذَّيْل: شيء كالعاج، و هو ظهر السِّلحفاة البحرية، يتَّخذ منه السوار. الصحاح ٤: ١٧٠١ «ذبل». [٣] الوقص: كسر العنق. النهاية- لابن الأثير- ٥: ٢١٤ «وقص». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٠٤ إذا عرفت هذا، فالمحرم إذا مات و هو محرم، لا يجوز تغسيله بالكافور، و لا يحتَظ به و لا بغيره من أنواع الطيب.

## مسألة ٢٣١: الطيب ما تطيب رائحته،

إشارة

و يتَّخذ للشَّم، كالمسك و العنبر و الكافور و الزعفران و ماء الورد، و الأدهان الطيبة، كدهن البنفسج و الورد، و المعتبر أن يكون معظم الغرض منه التَّطيب، أو يظهر فيه هذا الغرض. و قد اختلف علماؤنا في تعميم التحريم و عدمه، فالمشهور: التعميم، لما تقدَّم. و للشيخ- رحمه الله- قول آخر: إنَّ المحرَّم إنما هو المسك و العنبر و العود و الكافور و الزعفران و الورد «١»، بفتح الواو و سكون الراء، و هو نبت أحمر قاني يوجد على قشور شجرة ينحت منها و يجمع، و هو يشبه الزعفران المسحوق، يجلب من اليمن، طيب الريح. لما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إنَّما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء: المسك و العنبر و الورد و الزعفران غير أنه يكره للمحرم الأدهان الطيبة الريح» «٢». و تحمل على شدة التحريم. إذا عرفت هذا،

فالنبات الطيب أقسامه ثلاثة:

الأول: ما لا ينبت للطيب و لا يتَّخذ منه،

كنبات الصحراء من الشَّيح و القيصوم و الخزامى و الإذخر و الدار صيني و المصطكى و الزنجبيل و السعد و حبق الماء- بالحاء المفتوحة غير المعجمة، و الباء المنقطعة تحتها نقطة المفتوحة، و القاف- و هو الحندقوقي، و قيل: الفوذنج «٣»، و الفواكه، كالتفاح و السفرجل تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٠٥ و النارج و الأترج، و هذا كله ليس بمحرَّم، و لا تتعلَّق به كفارة إجماعاً. و كذا ما ينبت الآدميون لغير قصد الطيب، كالحناء و العصفر، لما روى: أن أزواج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كُنَّ يحرمن في المعصفرات [١]. و من طريق الخاضة: قول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن تشمَّ الإذخر و القيصوم و الخزامى و الشَّيح و أشباهه و أنت محرم» «٢». و سأل عميَّار الساباطي الصادق عليه السلام: عن المحرم أ يأكل الأترج؟ قال: «نعم» قلت: فإنَّ له رائحة طيبة، فقال: «إنَّ الأترج طعام ليس هو من الطيب» «٣». و سأل عبد الله بن سنان الصادق عليه السلام: عن الحنَّاء، فقال: «إنَّ المحرم ليمسَّه و يداوى به بغيره، و ما هو بطيب، و ما به بأس» «٤».

الثاني: ما ينبت الآدميون للطيب و لا يتَّخذ منه طيب،

كالريحان الفارسي و المرزجوش و النرجس و البرم، قال الشيخ رحمه الله: فهذا لا تتعلَّق به كفارة، و يكره استعماله «٥». و به قال ابن



عباس و عثمان بن عفان و الحسن و مجاهد و إسحاق و مالك و أبو حنيفة، لأنه لا يتخذ للطيب، فأشبهه العصفر «٤». و قال الشافعي في الجديد: تجب به الفدية، و يكون محرّما. و به قال جابر و ابن عمر و أبو ثور- و في القديم: لا- تتعلق به الفدية، لأنها لا- تبقى لها [أورده ابنا قدامة في المغنى ٣: ٢٩٧، و الشرح الكبير ٣: ٢٩١، و في الطبقات الكبرى- لابن سعد- ٨: ٧٢: يحججن، بدل يحرمين. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٠٦ رائحة إذا جفت «١»، و عن أحمد روايتان «٢»- لأنه يتخذ للطيب، فأشبهه الورد «٣».

الثالث: ما يقصد شمّه و يتخذ منه الطيب،

كالياسمين و الورد و النيلوفر. و الظاهر أنّ هذا يحرم شمّه، و تجب منه الفدية- و به قال الشافعي «٤»- لأنّ الفدية تجب فيما يتخذ منه، فكذا في أصله. و قال مالك و أبو حنيفة: لا تجب «٥».

### مسألة ٢٣٢: ما يطلب للتطيب و اتخاذه الطيب منه حرام،

كالزعفران و إن كان يقصد للصنع و التداوى، و كذا الورد. و ما يطلب للأكل أو التداوى غالبا لا يحرم، كالقرنفل و السنبل و الدار صيني و سائر الأباذير الطيبة. و في البنفسج للشافعي قولان: أحدهما: أنّه ليس بطيب، لأنّ الغرض منه التداوى. و الثاني: أنّه طيب «٤». و قيل في الجمع: أنّه أراد بالأول الجاف، فإنّه حينئذ لا يصلح إلّا للتداوى «٧». و قيل: أراد بنفسج الشام و العراق، فإنّه لا يتطيب به «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٠٧ و قيل: أراد المربي بالسكر «١». و في النيلوفر له قولان «٢». و الريحان طيب عند بعض الشافعية «٣». و الحناء ليس بطيب، و لا يجب على المحرم باستعماله فدية، و لا يحرم استعماله بل يكره للزينة- و به قال الشافعي «٤»- لما رواه العامة: أنّ أزواج النبي صلى الله عليه و آله كنّ يختصن بالحناء «٥». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إنّه ليس بطيب، و إنّ المحرم ليمسه و يداوى به بغيره» «٦». و قال أبو حنيفة: يحرم و تجب به الفدية «٧»، لقول النبي عليه السلام لأم سلمة: (لا تطيبى و أنت محرمة، و لا تمسّى الحناء فإنّه طيب) «٨». و لأنّ له رائحة مستلذدة، فأشبهه الورد. و الرواية ضعيفة رواها ابن لهيعة و هو ضعيف، و روى غيره: (لا تمسّى تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٠٨ الحناء فإنّه خضاب) [١]. و ينتقض القياس بالفواكه. و العصفر ليس بطيب، و يجوز للمحرم لبس المعصفر، و لا فدية فيه- و به قال الشافعي و أحمد «٢»- لأنّ النبي عليه السلام سوّغ لبس المعصفر «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه علي بن جعفر- في الصحيح- عن أخيه الكاظم عليه السلام، قال: سألته يلبس المحرم الثوب المشع بالعصفر؟ فقال: «إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس به» «٤». و قال أبو حنيفة: العصفر طيب تجب به الفدية، قياسا على الورد «٥». و منع الإلحاق. و لا- بأس بخلوق الكعبة و شمّ رائحته، سواء كان عالما أو جاهلا، عامدا أو ناسيا، لأصالة البراءة. و لما رواه حماد بن عثمان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، أنّه سأله عن خلوق الكعبة و خلوق القبر يكون في ثوب الإحرام، فقال: «لا بأس به هما طهوران» «٦». و قال الشافعي: إن جهل أنّه طيب فبان طيبا رطبا، فإن غسله في الحال، و إلّا وجبت الفدية، و إن علمه طيبا فوضع يده عليه يعتقد يابس فبان رطبا [١]،

المعجم الكبير- للطبراني- ٢٣: ٤١٩- ١٠١٣ و فيه: (لا تمتشطي بالحناء..). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٠٩ فقولان، لأنه مسّ طيبا، فوجبت الفدية «١». و الملازمة ممنوعة، لأنّ هذا الموضع ممّا تمسّ الحاجة إلى الدخول إليه، و ربما حصل زحام.

### مسألة ٢٣٣: يحرم لبس الثوب مسّه طيب،

ذهب إليه علماء الأمصار، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: (لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسّه الزعفران ولا الورس). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «لا تمسّ الرياحان و أنت محرم و لا تمسّ شيئاً فيه زعفران، و لا تأكل طعاماً فيه زعفران، و لا ترمس في ماء يدخل فيه رأسك» (٣). إذا ثبت هذا، فلا فرق بين صبغ الثوب بالطيب و غمسه فيه و تبخيره به. و كذا لا يجوز افتراشه و النوم عليه و الجلوس، فمتى لبسه أو نام عليه، وجبت الفدية- و به قال الشافعي و أحمد (٤)- لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نهى عن لبس ما مسّه الزعفران (٥)، و لم يفرّق بين الرطب و اليابس، و لا بين ما ينفض و ما لا ينفض. و قال أبو حنيفة: إن كان رطباً يلي بدنه أو يابساً ينفض، فعليه الفدية، و إلّا فلا، لأنّه غير مستعمل لجرم الطيب في بدنه، فلا فدية عليه، كما لو تذكره الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٠ جلس عند العطارين (١). و الفرق: أنّ الجلوس ليس بتطيّب.

فروع:

أ- لو غسل الثوب حتى ذهب الطيب، جاز لبسه إجماعاً.

و لأنّ الصادق عليه السلام سئل عن الثوب للمحرم يصيبه الزعفران ثم يغسل، فقال: «لا بأس به إذا ذهب» (٢).

ب- لو انقطعت رائحة الطيب لطول الزمان عليه،

أو صبغ بغيره بحيث لا تظهر له رائحة إذا رشّ بالماء، جاز استعماله- و به قال سعيد بن المسيّب و الحسن البصري و النخعي و الشافعي و أبو ثور و أصحاب الرأي (٣)- لزوال الرائحة المقتضية للتحريم. و كرهه مالك (٤).

ج- لو فرش فوق الثوب المطيب ثوباً يمنع الرائحة و المباشرة، فلا فدية بالجلوس عليه و النوم

و لو كان الحائل ثياب نومه، فالوجه: المنع، لأنّه كما منع من استعمال الطيب في بدنه منع من استعماله في ثوبه.

د- لو أصاب ثوبه طيب،

وجب عليه غسله أو نزعها، فلو كان معه من الماء ما لا يكفي لغسل الطيب و طهارته، غسل به الطيب، لأنّ للوضوء بدلاً.

ه- لو جعل الطيب في خرقة و شمّها، وجب عليه الفداء،

للعموما. و قال الشافعي: لا فدية عليه (٥).

**مسألة ٢٣٤: يكره له الجلوس عند العطارين،**

و يمسك على أنفه لو جاز في زقاق العطارين، و لا يقبض على أنفه من الرائحة الكريهة، لقول الصادق عليه السلام: «و أمسك على أنفك من الريح الطيبة و لا تمسك من الريح النتنة» (١). و يجوز الجلوس عند الكعبة و هي تجمّر، و به قال الشافعي (٢). و لا يجوز الجلوس عند رجل متطيّب و لا في سوق العطارين، لأنّه يشمّ الطيب حينئذ. و قال الشافعي: إن جلس لحاجه أو غرض غير الطيب، كره، و إن جلس لشمّ الطيب، فقولان: أحدهما: الجواز من غير كراهة، كالجلوس إلى الكعبة. و الثاني: الكراهة (٣). قال الشيخ رحمه الله: لو كان الطيب يابساً مسحوقاً، فإن علق ببدنه منه شيء، فعليه الفدية، و إن لم يعلق بحال، فلا فدية، و إن كان يابساً غير مسحوق، فإن

علق بيدنه رائحته، فعليه الفدية. وقال الشافعي: إن علق به رائحة، فقولان «٤». قال الشيخ رحمه الله: لو مسّ طيباً ذاكراً لإحرامه، عالماً بالتحريم، رطباً، كالمسك والغالية والكافور المبلول بماء ورد وشبهه، فعليه الفدية في أيّ موضع كان من بدنه، وكذا لو تسعّطه أو حقن. وبه قال الشافعي. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٢ وقال أبو حنيفة: لو ابتلع الطيب فلا فدية عليه. وكذا لو حشا جرحه بطيب «١». ولو داس بنعله طيباً فعلق بنعله، فإن تعيّد ذلك، وجبت الفدية، لأنه مستعمل للطيب، كما لو علق بثوبه، وإن لم يتعمّد، لم يكن عليه شيء. ولو اضطرّ المحرم إلى سحوط فيه مسك، جاز له التسعّط به، للرواية «٢». ولو لم تكن ضرورة، فالوجه: المنع، وجوب الفدية، وبه قال الشافعي «٣». وكذا لو احتقن به، خلافاً لأبي حنيفة «٤».

### مسألة ٢٣٥: يحرم على المحرم أكل ما فيه طيب عمداً،

وتجب به الفدية على جميع الأحوال عند علمائنا أجمع، لعموم الأخبار الدالّة على المنع من أكل طعام فيه طيب أو شربه واستعمال الطيب مطلقاً. وقول الصادق عليه السلام: «وأتق الطيب في زادك» «٥». وقول الباقر عليه السلام: «من أكل زعفراناً متعمّداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه ويستغفر الله ويتوب إليه» «٦». وقال مالك: إن مسّته النار، فلا فدية— وهو قول أصحاب الرأي «٧»— لأنه استحال بالطبخ عن كونه طيباً، فيكون سائغاً، سواء بقيت أو صافه أو لم تبق «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٣ وليس بجيد، لأن الترفه والاستمتاع حاصل من حيث المباشرة، فأشبه ما لو كان نيثاً.

### مسألة ٢٣٦: لو طيب بعض العضو كان كما لو طيب كله،

ويجب الفداء عند علمائنا، وبه قال الشافعي «١». وقال أبو حنيفة: إن طيب جميع العضو كالرأس واليد، وجبت الفدية التامة، وإلا فلا، بل يجب صدقة لو طيب بعض العضو «٢». لنا: أنه مستعمل للطيب، فدخل تحت عموم النهي. وكذا البحث في اللبس لو لبس بعض العضو أو غطى بعض رأسه كان كما لو ستر الجميع. ولو اضطرّ إلى أكل طعام فيه طيب أو مسّه، أكل أو لمس وقبض على أنفه، للضرورة، ولا شيء عليه. ويجوز له شراء الطيب إجماعاً، لأنه غير المنهي عنه فيبقى على الإباحة الأصلية. وكذا يشتري المخيط والجواري، لأنه غير الاستمتاع بهما، بخلاف النكاح الذي لا يقصد به إلا الاستمتاع، فلهذا منع منه. وكما يمنع المحرم من ابتداء الطيب كذا يمنع من استدامته، سواء صبغ ثوبه به، كالمسك والمزعفر والمعبر، أو غمسه فيه، كما لو غمسه في ماء الورد وماء الكافور، أو بجزّه بـ\_\_\_\_\_، كالتنـ\_\_\_\_\_ [١] والعـ\_\_\_\_\_ود.

[\_\_\_\_\_ [١] الند: ضرب من الطيب يدخن به. لسان العرب ٣: ٤٢١ «ندد». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٤ ولو غمس ثوبه في ماء الفواكه الطيبة، كالأترج والتفاح وشبهه، لم يكن به بأس. قال الشيخ رحمه الله: يستحب للمحرم إذا نسي وتطيّب أن يكلف محلاً غسله، ولا يباشره بنفسه، فإن باشره بنفسه، فلا شيء عليه «١». وهو جيد.

### مسألة ٢٣٧: لو أكل طعاماً فيه زعفران أو طيب آخر،

أو استعمل مخلوطاً بالطيب في غير الأكل، فإن استهلك الطيب فيه فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون، فالأقرب أنه لا فدية فيه، وبه قال الشافعي «٢». وإن ظهرت هذه الأوصاف فيه، وجبت الفدية قطعاً. وإن بقيت الرائحة وحدها، فكذلك، لأنها الغرض الأعظم من الطيب. وإن بقي اللون وحده، فطريقان للشافعية، أحدهما: أن المسألة على قولين: أظهرهما: أنه لا— تجب فدية، لأنّ اللون ليس بمقصود أصلي. الطريق الثاني: القطع بعدم وجوب الفدية. ولو بقي الطعم وحده، فطريقان: أظهرهما: أنه كالريح، والثاني: أنه كاللون «٣». ولو أكل الجلنجبين [١]، نظر في استهلاك الورد فيه وعدمه. ولو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب بمرور الزمان عليه أو

بغبار وغيره، قال الشافعي: إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الرائحة منه، لم يجز استعماله، فإن بقي اللون، فوجهان مبتيان على الخلافة المذكور في أن اللون هل يعتبر؟ والصحيح عندهم: أنه لا — يعتبر «٥».

[١] في «ف، ن»: الجكنجيين. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٥ و لو مزج ماء ورد بماء مطلق فذهبت رائحته، فقولان: أحدهما: تجب الفدية باستعماله، للعلم بوصول الطيب اليه. والثاني- وهو الأصح عندهم-: لا تجب الفدية، لفوات مقصود الطيب «١».

### مسألة ٢٣٨: استعمال الطيب عبارة عن شمه أو إلصاق الطيب بالبدن

أو الثوب أو نشبت [١] الرائحة بإحداهما قصدا للعرف، فلو تحقّق الريح دون العين بجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمّره ساكنه، وجبت الفدية إن قصد تعلق الرائحة به، وإلا فلا. والشافعي أطلق القول بعدم وجوب الفدية «٣». و لو احتوى على مجمره، لزمته الفدية عندنا و عنده «٤» أيضا. وقال أبو حنيفة: لا تجب الفدية «٥». و لو مسّ جرم العود فلم تعبق [٢] به رائحته، فلا فدية. و للشافعي قولان «٧». و لو حمل مسكا في فأرة مصمومة الرأس، فلا فدية إذا لم يشمّها، و به قال الشافعي «٨». و لو كانت غير مصمومة، فللشافعية وجهان «٩» [١] نشب الشيء في الشيء: علق فيه. الصحاح ١: ٢٢٤ «نشب». [٢] عبق: لزم، لزم. لسان العرب ١٠: ٢٣٤ «عبق». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٦ و قال بعضهم: إنّ حمل الفأرة تطيب «١». و لو جعل الطيب المسحوق في خرقة و شمّها، فعليه الفداء. و قال الشافعي: لا فدية عليه، و لا يكون محرّما «٢». و لو طيب فراشه و نام عليه، حرم، و لزمه الفداء. و لا فرق بين أن يتفق الإلصاق بظاهر البدن أو داخله، كما لو أكله أو احتقن به أو تسعّط. و للشافعية قول آخر: إنّه لا تجب الفدية في الحقنة و السعوط «٣». و لو مسّ طيبا فلم يعبق ببدنه شيء من جرمه و لكن عبق به الرائحة، لزمه الفداء- و هو أحد قولي الشافعي «٤»- لأنّ المقصود الرائحة و قد حصلت. و الثاني: لا تجب، لأنّ الرائحة قد تحصل بالمجاورة «٥». و لو لم تعبق به الرائحة، فلا شيء عليه. و لو شدّ المسك أو العنبر أو الكافور في طرف ثوبه، أو وضعته المرأة في جيبيها، أو لبست الحلّي المحشو به، وجبت الفدية. و لو شمّ الورد فقد تطيب به، و كذا لو شمّ ماء الورد. و قال الشافعي: لا يجب بشمّ ماء الورد شيء إلا أن يصبّه على بدنه أو ثوبه، لأنّ الطريق فيه الصبّ على الثوب أو البدن «٦». و لو داس بنعله طيبا، لزمته الفدية- و به قال الشافعي «٧»- لأنها ملبوسة له بحال. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٧ و لو نام أو جلس على أرض أو فراش مطيّبين، فإن فرش فوقهما ثوبا و إن كان رقيقا، فلا بأس إذا لم يشمّ طيبهما وإلا فلا.

### مسألة ٢٣٩: إنما يحرم استعمال الطيب مع القصد،

فلو تطيب ناسيا أو جاهلا- بكونه طيبا أو بكون الطيب محرّما، فلا فدية- و به قال الشافعي «١»- كما لو تكلم في الصلاة ناسيا أو أكل في رمضان. و قال أبو حنيفة و مالك و المزني: تجب الفدية على الناسي و الجاهل «٢». و عن أحمد روايتان «٣». و لو علم أنّه طيب و لم يعلم أنّه يعبق، لزمته الفدية. و لو علم تحريم الاستعمال و جهل وجوب الفدية، وجبت الفدية، لأنّه إذا علم التحريم، كان حقّه الامتناع. و لو علم تحريم الطيب و جهل كون الممسوس طيبا، لم تجب الفدية- و هو قول أكثر الشافعية «٤»- لأنّه إذا جهل كون الشيء طيبا فقد جهل تحريم استعماله. و حكى الجويني و جها آخر: أنّه تجب الفدية «٥». و لو مسّ طيبا رطبا و هو يظنّ أنّه يابس لا يعلق شيء منه به، فالأقرب عدم الفدية- و هو أحد قولي الشافعي «٦»- لأنّ جهله برطوبته كجهله بكونه طيبا. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٨ و الثاني: تجب الفدية، لأنّه قصد الطيب مع العلم بكونه طيبا «١». و قال الشيخ رحمه الله: لو كان الطيب يابسا مسحوقا، فإن علق بيده شيء منه، فعليه الفدية، و إن لم يعلق بحال، فلا فدية، و لو كان يابسا غير مسحوق، كالعود و العنبر و الكافور، فإن علق بيده رائحته، فعليه الفدية، للاحتياط و عموم الأخبار «٢». و هو جيد.

**مسألة ٢٤٠: لو لصق الطيب ببدنه أو ثوبه على وجه لا يوجب الفدية**

بأن كان يابساً أو ألقته الريح، وجب عليه المبادرة إلى غسله أو تنحيته أو معالجته بما يقطع رائحته، و يأمر غيره بإزالته ذلك عنه. و لو باشره بنفسه، فالأقرب أنه لا يضره، لأنه قصد الإزالة. فإن أخره قادراً و لم يزله مع الإمكان، وجب الفداء. و لو كان زمناً لا يقدر على إزالته أو مكتوفاً لا يتمكن، فلا فدية. و لو اكره على التطيب، فلا فدية. و لو اكره على التطيب، فلا فدية. و لا خلاف بين أهل العلم في تحريم لبس ثوب فيه طيب من ورس أو زعفران و غيرهما مع رطوبته أو تبخيره به، فكل ما صبغ بزعفران أو ورس، أو غمس في ماء ورد أو بخّر بعود، فليس للمحرم لبسه و لا- الجلوس عليه و لا- النوم عليه، لأنه استعمال له، فأشبه لبسه، و متى لبسه أو استعمله، فعليه الفداء، و به قال الشافعي و أحمد «٣». و قال أبو حنيفة: إن كان رطباً يلي بدنه أو يابساً ينفض، فعليه الفدية، تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣١٩ و إلا فلا، لأنه ليس بمتطيب «١». و هو خطأ، لأنه محرم استعمال ثوبا مطيباً، فلزمته الفدية، كالرطب. فإن غسله حتى ذهب ما فيه من الطيب، فلا بأس به بإجماع العلماء. و لو انقطعت رائحة الثوب لطول الزمن عليه، أو لكونه صبغ بغيره فغلب عليه بحيث لا تفوح له رائحة إذا رش فيه الماء، فلا بأس باستعماله، لزوال الطيب منه، و به قال سعيد بن المسيب و النخعي و الشافعي و أبو ثور و أصحاب الرأي، و هو مروى عن عطاء و طاوس «٢». و كره ذلك مالك إلا أن يغسل و يذهب لونه، لأن عين الزعفران و نحوه موجودة فيه «٣». و ليس بجديد، لأنه إنما نهى عنه لأجل رائحته و التلذذ به و قد ذهبت بالكليّة. و لو لم تكن له رائحة في الحال لكن كان بحيث لو رش فيه ماء فاح ريحه، ففيه الفدية، لأنه متطيب، لأن رائحته تظهر عند رش الماء فيه، و الماء لا رائحة له، و إنما هي من الصبغ الذي فيه. و لو فرش فوق الثوب ثوبا صفيقا يمنع الرائحة و المباشرة، فلا فدية عليه بالجلوس و النوم عليه. و لو كان الحائل بينهما ثياب بدنه، وجب الفداء، لأنه ممنوع من استعمال الطيب في الثوب الذي عليه، كما منع من استعماله في بدنه. و لا- بأس بالثوب المعصفر- و هو المصبوغ بالعصفر- للرواية «٤»، خلافاً تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٢٠ للثوري و أبي حنيفة و محمد بن الحسن «١». و كذا لا بأس بالمشق و هو المصبوغ بالمشق و هو المصبوغ بالمغرة، لأنه مصبوغ بطين لا بطيب، و كذا المصبوغ بسائر الأصباغ سوى ما ذكرنا و إن كان السواد مكروهاً، لأصالة الإباحة إنما ما ورد الشرع بتحريمه، أو كان في معناه. و أمّا المصبوغ بالرياحين فهو مبنى على الرياحين في نفسها، فما منع المحرم من استعماله منع من المصبوغ به إذا ظهرت رائحته، و إلا فلا.

**مسألة ٢٤١: لو مات المحرم، لم يجز تغسيله بالكافور**

- و هو إجماع- للأحاديث الدالّة عليه من طرق العامّة «٢» و الخاصّة: روى محمد بن مسلم- في الصحيح- عن الباقر عليه السلام: عن المحرم إذا مات كيف يصنع به؟ قال: «يغطى وجهه، و يصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيباً» [١].

**البحث الرابع: الأدهان****مسألة ٢٤٢: الدهن ضربان: طيب و غير طيب.**

فالطيب: البنفسج و الورد و النيلوفر و البان [٢] و ما في معناه، و لا- خلاف أن فيه الفدية على أي وجه استعمله. [١] التهذيب ١: ٣٣٠ - ٩٦٥ عن

الإمامين الباقر و الصادق عليهما السلام، و فيه: «لا يقرب طيباً». [٢] البان: ضرب من الشجر، طيب الزهر، واحدها: بانه، و منه دهن البان. لسان العرب ١٣: ٦١، الصحاح ٥: ٢٠٨١ «بون». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٢١ و أمّا غير الطيب مثل الشيرج و الزبد و السمن فيجوز أكله إجماعاً. قال الشيخ رحمه الله: و لا يجوز الأدهان به على وجه، و أمّا وجوب الكفارة بالأدهان فليست أعرف به نصّاً، و الأصل براءة الذمّة. ثم قال: و قد اختلف الناس على أربعة مذاهب: فقال: أبو حنيفة: فيه الفدية على كل حال إلا أن يداوى به

جرحه أو شقوق رجله. وقال الحسن بن صالح بن حي: لا فدية فيه بحال. وقال الشافعي: فيه الفدية في الرأس واللحية، ولا فدية فيما عداهما، (لما فيه من ترجيل الشعر وتزيينه، والمحرم منعوت بالشعث المعتاد له. ولو كان أقرع أو أصلع فدهن رأسه، أو أمرد فدهن ذقنه، فلا فدية عليه عنده، إذ ليس فيه تزيين شعر. ولو كان محلوق الرأس، فوجهان. ولو كان في رأسه شجّه فجعل الدهن في داخلها، فلا شيء عليه) [١]. وقال مالك: إن دهن به ظاهر بدنه، ففيه الفدية، وإن كان في بواطن بدنه، فلا فدية. واستدل - رحمه الله - على مذهبه: بأصالة براءة الذمّة. وبما رواه العامّة عن ابن عمر: أن النبي صَلَّى الله عليه وآله - وهو محرم - بزيت «٢» «٣».

[١] ما بين القوسين ليس في الخلاف.

تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٢٢ إذا عرفت هذا، فنقول: الدهن الطيب كدهن الورد والبنفسج والنيلوفر يحرم الأدهان به، و به قال الأوزاعي وأحمد «١». وكره مالك وأبو ثور وأصحاب الرأي الأدهان بدهن البنفسج «٢». وقال الشافعي: ليس بطيب «٣». وهو غلط، لأنه يتخذ للطيب، وتقصد رائحته، فكان طيباً، كماء الورد. وأما ما لا طيب فيه كالزيت والشيرج والسمن والشحم ودهن البان الساذج: فالمشهور عند علمائنا تحريم الأدهان به بعد الإحرام اختياراً، وذهب العامة إلى جوازه. قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن للمحرم أن يدهن بدنه بالشحم والزيت والسمن «٤». ونقل بعض العامة جواز ذلك عن ابن عباس وأبي ذر والأسود بن يزيد وعطاء والضحاك وغيرهم «٥». وقال عطاء ومالك والشافعي وأبو ثور وأحمد في رواية، وأصحاب الرأي: لا يدهن المحرم رأسه بالزيت الذي يؤكل، لأنه يزيل الشعث ويرجل الشعر ويحسّنه «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٢٣ وأجمعوا على إباحة استعماله في اليدين، وإنما الكراهة عندهم في الرأس خاصة، لأنه محلّ الشعر «١». لنا ما رواه العامّة عن ابن عمر أنه صدع وهو محرم، فقالوا: ألا ندهنك بالسمن؟ فقال: لا، قالوا: أليس تأكله؟ قال: ليس أكله كالأدهان به «٢». وعن مجاهد: إن تداوى به، فعليه الكفارة «٣». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «ولا تمسّ شيئاً من الطيب ولا من الدهن في إحرامك» «٤». وقال عليه السلام: «وآدهن بما شئت من الدهن حيث تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن» «٥». ولو آدهن بالدهن الطيب قبل الإحرام، فإن كانت رائحته تبقى إلى بعد الإحرام، فعل حراماً، ولو ذهب رائحته بعد الإحرام أو آدهن قبله بما ليس بطيب، فإنه جائز إجماعاً.

#### مسألة ٢٤٣: لو اضطر إلى استعمال الأدهان الطيبة حالة الإحرام،

جاز له استعماله، وتجب الفدية، لما رواه الشيخ - في الصحيح - عن معاوية بن عمّار: في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، قال: «إن كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين، وإن كان تعمّد فعليه دم شاة يهريقه» «٦». ويجوز استعمال ما ليس بطيب بعد الإحرام اضطراراً إجماعاً، ولا فدية، لأصالة البراءة. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٢٤ ولما رواه هشام بن سالم - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا خرج بالمحرم الخراج [١] أو الدمل فليطّئه [٢] وليداوه بسمن أو زيت» «٣».

#### البحث الخامس: الاكتحال بما فيه طيب

#### مسألة ٢٤٤: أجمع علماؤنا على أنه لا يجوز للمحرم أن يتكحل بكحل فيه طيب،

سواء كان رجلاً أو امرأة، لأن النبي صَلَّى الله عليه وآله حرم استعمال الطيب [٣]، وهو قول كل من حرم استعمال الطيب، وتجب به الفدية كما قلنا في الطيب، لقول الصادق عليه السلام: «لا يكحل المحرم عينيه بكحل فيه زعفران، ولا يكحلها بكحل فارسي» «٥». إذا عرفت هذا، فلا يجوز أن يتكحل للزينة، لما رواه معاوية بن عمّار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس بأن تتكحل و أنت محرم بما لم يكن فيه طيب يوجد ريحه، فأما للزينة فلا» «٦».

## مسألة ٢٤٥: لا يجوز للمحرم أن يكتحل بالسواد،

سواء كان رجلاً أو امرأة، إلا عند الضرورة، ويجوز لهما أن يكتحلا بما عداه من الأكحال إلا إذا [١] الخراج: القروح. القاموس المحيط ١: ١٨٥ «خرج». [٢] بط الجرح: شقه. القاموس المحيط ٢: ٣٥١ «بط». [٣] انظر: صحيح مسلم ٢: ٨٦٦-٩٩، وصحيح البخاري ٢: ٩٦ و ٣: ٢٢، و سنن النسائي ٥: ١٩٦، و سنن البيهقي ٥: ٧٠، و مسند أحمد ١: ٢١٥، وفيها تصريح بتحريم الطيب للميت المحرم. فللمحرم الحي أولى كما ذكره ابنا قدامة في المغني ٣: ٢٩٦، و الشرح الكبير ٣: ٢٨٨. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٢٥ كان فيه طيب، فإنه لا يجوز على حال، و به قال الشافعي «١». و قال أبو حنيفة: يجوز الاكتحال بما فيه طيب «٢». و كره عطاء و الحسن البصري و مجاهد الاكتحال بالإثمد «٣». و روى عن ابن عمر أنه قال: يكتحل المحرم بكل كحل ليس فيه طيب «٤». قال مالك: لا بأس أن يكتحل المحرم من حرّ يجده في عينيه بالإثمد و غيره «٥». و عن أحمد أنه قال: يكتحل المحرم ما لم يرد به الزينة، قيل له: الرجال و النساء، قال: نعم «٦». لنا على المنع من الأسود كالإثمد و شبهه: ما رواه العائمة: أن علياً عليه السلام قدم من اليمن فوجد فاطمة عليها السلام ممّن حلّ، فلبست ثياباً صبيغاً و اكتحلت، فأنكر ذلك عليها، فقالت: (أبي أمرني بهذا) فقال النبي صلى الله عليه و آله: (صدقت صدقت) «٧». و من طريق الخاضية: قول الصادق عليه السلام: «لا يكتحل الرجل و المرأة المحرمان بالكحل الأسود إلا من علّة» «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٢٦ و لقول النبي صلى الله عليه و آله: (الحاج أشعث أغبر) «١» و هو ينافي الاكتحال.

## مسألة ٢٤٦: لو اكتحل الرجل و المرأة بالإثمد أو الأسود،

فعلا محرّماً عند أكثر علمائنا «٢»، و لا تجب به الفدية، عملاً بأصالة البراءة السالم عن معارض من نصّ أو غيره. قال الشافعي: إن فعلاً، فلا أعلم عليهما فيه فدية بشيء «٣». و لا خلاف في زوال التحريم مع الضرورة. و لا يجوز الاكتحال بما فيه زينة، لقول الصادق عليه السلام: «تكتحل المرأة [المحرمة] «٤» بالكحل كلّهُ إلا كحلاً أسوداً للزينة» «٥». و قال الصادق عليه السلام: «لا تكتحل المرأة المحرمة بالسواد، إن السواد زينة» «٦». و هو يدلّ على التعليل، فيطرد الحكم بآثارها. و قال الشافعي: يحرم الاكتحال بما فيه طيب - خلافاً لأبي حنيفة «٧» - و ما لا طيب فيه يجوز الاكتحال به. نقله المزني «٨». و له قول آخر: إنّه يكره «٩». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٢٧ و توسط آخرون من أصحابه: إن لم يكن فيه زينة كالتوتيا الأبيض، لم يكره، و إن كان فيه زينة كالإثمد، كره، إلا لحاجة الرمد «١».

## البحث السادس: النظر في المرأة

## مسألة ٢٤٧: اختلف علماءنا في تحريم النظر في المرأة على المحرم،

فقال بعضهم بالتحريم «٢»، و بعضهم بالكراهة «٣». و احتجّ الأوّل: بما رواه العائمة عن النبي صلى الله عليه و آله، أنّه قال: (المحرم الأشعث الأغبر) «٤». و في آخر: (إنّ الله يباهي بأهل عرفه ملائكته فيقول: يا ملائكتي انظروا إلى عبادي قد أتوني شعثاً غبراً ضاحين) [١] «٥». و من طريق الخاضية: ما رواه حمّاد - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «لا تنظر في المرأة للزينة» [٢]. و احتجّ الآخرون: بأصالة الإباحة. و قال أحمد: لا ينظر في المرأة لإزالة شعث أو تسوية شعر أو شيء من [١] أي: بارزين، من قولك: ضحيت

للشمس: إذا برزت لها. الصحاح ٦: ٢٤٠٧ «ضحاً». [٢] التهذيب ٥: ٣٠٢-١٠٢٩، و فيه: «لا تنظر في المرأة و أنت محرم فإنّها من الزينة». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٢٨ الزينة، فإن نظر لحاجة كمدواة جرح أو إزالة شعر نبت في عينيه و غير ذلك ممّا

أباح الشرع له فعله، فلا بأس، و على كل حال لا فدية فيه «١».

### البحث السابع: لبس الحلي للزينة

#### مسألة ٢٤٨: لا يجوز للمرأة في حال الإحرام لبس الحلي للزينة

و ما لم تعتد لبسه في حال الإحرام، لقول الصادق عليه السلام في المحرمة: «أنها تلبس الحلي كله إلا حلياً مشهوراً للزينة» «٢». و سأل يعقوب بن شعيب الصادق عليه السلام عن المرأة تلبس الحلي، قال: «تلبس المسك و الخلخالين» «٣». و منع أحمد بن حنبل من الخلخال و ما أشبهه من الحلي، مثل: السوار و الدملج «٤». و روى عن عطاء أنه كان يكره للمحرمة الحرير و الحلي «٥». و كرهه الثوري و أبو ثور «٦». و عن قتادة أنه كان لا يرى بأساً أن تلبس المرأة الخاتم و القرط [١] و هي محرمة، و كره السوارين و الدملجين و الخلخالين «٨». و ظاهر مذهب أحمد: الجواز، و هو قول ابن عمر و عائشة و أصحاب الرأي، لأن عائشة قالت: تلبس المحرمة ما تلبس و هي حلال من خزها و قزها و حليها، و على كل حال لا فدية فيه عند أحمد «٩».

[١] القرط: نوع من حلي الإذن. لسان

العرب ٧: ٣٧٤ «قرط». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٢٩ و أما لبس القفازين ففيه الفدية عنده «١»، و كذا عندنا، لأنها لبست ما نهيت عن لبسه في الإحرام، فلزمتها الفدية، كالنقاب، و قد قال الصادق عليه السلام: «تلبس المرأة المحرمة الحلي كله إلا القرط المشهور و القلادة المشهورة» «٢».

#### مسألة ٢٤٩: الحلي الذي تعتاد المرأة لبسه في الإحلال يجوز لها لبسه في الإحرام

إذا لم تظهره للزوج، لما فيه من جذب الشهوة إلى إيقاع المنهية عنه. و لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج - في الصحيح - أنه سأل أبا الحسن عليه السلام: عن المرأة يكون عليها الحلي و الخلخال و المسكة و القرطان من الذهب و الورق تحرم فيه و هو عليها و قد كانت تلبسه في بيتها قبل حجها أ تزعه إذا أحرمت أو تتركه على حاله؟ قال: «تحرم فيه و تلبسه من غير أن تظهره للرجال في مركبها و مسيرها» «٣».

#### مسألة ٢٥٠: لا يجوز للمحرم أن يلبس الخاتم للزينة،

و يستحب للسنّة، لأن الروايات الدالة على تحريم لبس الحلي للزينة و الاكتحال بالسواد للزينة و النظر في المرأة للزينة دلت بمفهومها على تعليل الحرمة بالزينة، فتثبت في لبس الخاتم، لوجود العلة. و لأن مسمعا سأل الصادق عليه السلام: أ يلبس المحرم الخاتم؟ قال: «لا يلبسه للزينة» «٤». و أما استحبابه للسنّة: فلأن محمد بن إسماعيل قال: رأيت العبد تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٣٠ الصالح عليه السلام و هو محرم و عليه خاتم و هو يطوف طواف الفريضة «١». إذا عرفت هذا، فإنه يجوز للمرأة لبس الخاتم من الذهب، للأصل. و لأنه يجوز لها لبسه حالة الإحلال، فيستصحب الحكم ما لم تقصد به الزينة. و لما رواه عمارة عن الصادق عليه السلام، قال: «تلبس المحرمة الخاتم من الذهب» «٢». إذا عرفت هذا، فيجوز أن تلبس المرأة الحرير حالة الإحرام على كراهية، و لا يكره الذهب و الخز، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن تحرم المرأة في الذهب و الخز، و ليس يكره إلا الحرير المحض» «٣».

### البحث الثامن: تغطية الرأس

#### مسألة ٢٥١: يحرم على الرجل حالة الإحرام تغطية رأسه اختياراً



يأجماع العلماء، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْعِمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ «٤». و من طريق الخاصة: ما رواه زرارة- في الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: قلت له: الرجل المحرم يريد أن ينام يَغْطِي وجهه من الذباب؟ قال: «نعم ولا يَحْمَرُ رأسه» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٣١ إذا عرفت هذا، فإنه لا- فرق بين أن يستر رأسه بمخيط، كالقطنسوة، أو بغير مخيط، كالعمامة والإزار والخرقة وكل ما يعد ساترا، وإذا ستر، لزمه الفداء، لأنه باشر محظورا، كما لو حلق، وإذا غطى رأسه، ألقى الغطاء واجبا، وجدد التلبية مستحبا. ولو توشد بوسادة فلا بأس، وكذا لو توشد بعمامة مكورة [١]، لأن المتوسد يطلق عليه عرفا أنه مكشوف الرأس. ولا فرق في التحريم بين تغطية الرأس بالمعتاد، كالعمامة والقطنسوة، أو بغيره، كالزنبيل والقرطاس، أو خضب رأسه بحناء، أو طينه بطين، أو حمل على رأسه متاعا أو مكتلا أو طبقا ونحوه عند علمائنا. وذكر الشافعي عن عطاء أنه لا بأس به، ولم يعترض عليه «٢». وهو يشعر بموافقته، إذ من عادته الرد على المذهب الذي لا يرتضيه. وقال ابن المنذر وجماعة من الشافعية: إنه نص في بعض كتبه على وجوب الفدية «٣»، فبعض الشافعية قطع بالأول ولم يثبت الثاني «٤»، وبعضهم قال: إن في المسألة قولين «٥». ووافقنا أبو حنيفة «٦» على التحريم ووجوب الفدية، لأنه غطى رأسه بما يستره، فوجب الفدية، كغيره. احتج الآخرون: بأنه قصد نقل المتاع لا تغطية الرأس. ولو ستر رأسه بيديه، فلا شيء عليه، لأن الستر بما هو متصل به لا يثبت له حكم الستر. وكذا لو وضع يديه على فرجه، لم يجزئه في الستر [١]. كور العمامة:

إدارتها على الرأس. لسان العرب ٥: ١٥٥ «كور». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٣٢ ولأن المحرم مأمور بمسح رأسه، وذلك يكون بوضع يده عليه. وجوز الحنابلة للمحرم أن يطلى رأسه بالعسل أو الصمغ، ليجتمع الشعر ويتلبد، فلا يتخلله الغبار، ولا يصيبه الشعث، ولا يقع فيه الدبيب، لما رواه ابن عمر، قال: رأيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَهْلَلُ مَلْبَدًا «١» «٢».

#### مسألة ٢٥٢: يحرم عليه أن يرتس في الماء بحيث يعلو الماء على رأسه

- و به قال مالك «٣»- لأنه مشتمل على تغطية الرأس. ولما رواه عبد الله بن سنان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «و لا ترتس في ماء يدخل فيه رأسك» «٤». وفي الصحيح عن حريز عن الصادق عليه السلام، قال: «لا يرتس المحرم في الماء» «٥». و يجوز أن يغسل رأسه ويفيض عليه الماء إجماعا، لأنه لا يطلق عليه اسم التغطية، وليس هو في معناها، كالارتماس. ولما رواه حريز- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا اغتسل المحرم من الجنابة صب على رأسه الماء يميز الشعر بأنامله بعضه من بعض» «٦». وكذا يجوز للمحرم أن يدللك رأسه ويحكك بيده، لأن زرارة سأله عن المحرم هل يحك رأسه أو يغسله بالماء؟ فقال: «يحكك رأسه ما لم يتعمد قتل دابة» «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٣٣ ولا- يحل للمحرم أن يضع الطيب في رأسه بحيث يبقى إلى بعد الإحرام، لما تقدم من تحريم استعمال الطيب. وخالف فيه الجمهور «١». ولو خضب رأسه، وجبت الفدية، سواء كان الخضاب ثخيناً أو رقيقاً، لأنه ساتر، و به قال الشافعي «٢». و فصل أصحابه بين الثخين والرقيق، فأوجبوا الفدية في الأول دون الثاني «٣». وليس بمعتمد. وكذا لو وضع عليه مرهما له جرم يستر رأسه. ولو طلى رأسه بعسل أو لبن ثخين فكذلك، خلافاً للشافعي «٤». ولو طين رأسه، وجبت الفدية عندنا. وللشافعية وجهان كالوجهين فيما إذا طلى بالطين عورته وصلى هل تجزئه؟ «٥».

#### مسألة ٢٥٣: لا يشترط في وجوب الفدية استيعاب الرأس بالستر،

بل تجب الفدية بستر بعض الرأس كما تجب بستر جميعه، لأن المنع من تغطية الجميع يقتضى المنع من تغطية بعضه، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: (لا تخمروا رأسه) «٦» والنهي عنه يحرم فعل بعضه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٣٤ وكذلك لما قال تعالى وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ «١» حرم حلق بعضه. ولا فرق بين أن يكون ذلك لعذر أو لغير عذر، فإن العذر لا يسقط الفدية، كما قال تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ «٢». ولو افتقر إلى تعصيب الرأس بعصابه، جاز عند الحاجة- و به

قال عطاء «٣»- لأنه في محل الحاجة والضرورة، وقد قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج «٤». وقال الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يعصب المحرم رأسه من الصداع» «٥». وسأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام: عن المحرم يضع عصام [١] القربة على رأسه إذا استقى، فقال: «نعم» «٧». و اختلفت العامة في الأذنين هل يحرم سترهما؟ فنص الشافعي على تسويغه «٨». ومنع أحمد منه «٩»، لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (الأذنان من الرأس) «١٠».

[١]\_\_\_\_\_ [العصام: رباط القربة و سيرها الذي تحمل به. الصحاح ٥: ١٩٨٧ «عصم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٣٥ ولو ستر بعض رأسه بيده ففي التحريم إشكال. و جوزه العامة، لأنَّ الستر بما هو متصل به لا يثبت له حكم الستر «١». و سأل سعيد الأعرج الصادق عليه السلام عن المحرم يستتر من الشمس بعود أو بيده، فقال: «لا، إلا من علة» «٢».

### مسألة ٢٥٤: لو غطى رأسه ناسيا، ألقى الغطاء وجوبا،

و جدّد التلبية استحبابا، و لا- شىء عليه. أما وجوب الإلقاء: فلأنَّ استدامه التغطية مع الذكر كابتدائها، لما فيه من الترفه، بل هو في الاستدامه أقوى منه في الابتداء، فيوجب الفدية فيه أولى. و أما استحباب التلبية: فلأنَّ حريز بن عبد الله سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح- عن محرم غطى رأسه ناسيا، قال: «يلقى القناع عن رأسه، و يلبي، و لا شىء عليه» «٣». و كذا لو غطاه حال نومه، لما رواه الحلبي- في الصحيح- أنه سأل الصادق عليه السلام: عن المحرم يغطى رأسه ناسيا أو نائما، قال: «يلبي إذا ذكر [١]» «٥». و لأنَّ التغطية تنافي الإحرام، لأنها محرمة فيه، فاستحب تجديد ما ينعقد به، و هو التلبية.

### مسألة ٢٥٥: يجوز للمحرم تغطية وجهه

عند علمائنا أجمع- و به قال على عليه السلام، و عمر و عثمان و عبد الرحمن بن عوف و سعد بن أبي وقاص [١]\_\_\_\_\_ في النسخ الخطية و الحجرية:

«ركب» و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٣٦ و ابن عباس و ابن الزبير و زيد بن ثابت و جابر و مروان بن الحكم و القاسم و طاوس و الثوري و الشافعي و إسحاق و أحمد في إحدى الروايتين [١]- لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (إحرام الرجل في رأسه، و إحرام المرأة في وجهها) «٢» و التفصيل قاطع للشركة. و عن ابن عباس: أن محرما و قصت به ناقته غداة عرفات، فقال النبي صلى الله عليه وآله: (خمروا وجهه و لا تخمروا رأسه، فإنه يحشر يوم القيامة ملتيا) «٣». و من طريق الخاصية: ما رواه زرارة- في الصحيح- قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: الرجل المحرم يريد أن ينام يغطى وجهه من الذباب؟ قال: «نعم و لا يخمر رأسه» «٤». و قال الصادق عليه السلام: «المحرمة لا تنتقب، لأنَّ إحرام المرأة في وجهها، و إحرام الرجل في رأسه» [٢]. و قال أبو حنيفة و مالك و أحمد في الرواية الأخرى: يحرم عليه تغطية وجهه، كالمرأة، لتساويهما في تحريم الطيب، فكذا التغطية. و لأنَّه قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله في المحرم الذي و قصت به [١]\_\_\_\_\_ [المغنى ٣: ٣١٠، الشرح الكبير ٣:

٢٧٩، الأم ٧: ٢٤١، المجموع ٧: ٢٤٨، بداية المجتهد ١: ٣٢٨، بدائع الصنائع ٢: ١٨٥، و ليس في المصادر: على عليه السلام. [٢] الكافي ٤: ٣٤٥-٣٤٦-٧، الفقيه ٢: ٢١٩-١٠٠٩، و فيهما: عن الصادق عن أبيه عليهما السلام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٣٧ ناقته: (و لا تخمروا وجهه و لا رأسه) «١» «٢». و يبطل القياس بلبس القفازين، و الحديث ممنوع، فإنَّ المشهور فيه: (و لا تخمروا رأسه) «٣».

### مسألة ٢٥٦: و إحرام المرأة في وجهها،

فيحرم عليها تغطية وجهها حال إحرامها، كما يحرم على الرجل تغطية رأسه، ولا نعلم فيه خلافاً- إلّا ما روى عن أسماء أنّها كانت تغطي وجهها وهي محرمة «٤»، ويحتمل أنّها كانت تغطي بالسدل عند الحاجة، فلا يكون اختلافاً- لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها) «٥». ومن طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: (إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها) «٦». إذا عرفت هذا، فقد اجتمع في حق المحرمة فعلا لا يمكن فعل أحدهما إلّا بفعل ما ينافي الآخر: ستر الرأس وكشف الوجه، فالقدر اليسير من الوجه الذي يلي الرأس يجوز لها ستره، إذ لا يمكن استيعاب الرأس بالستر إلّا بستر ذلك الجزء، وهذا أولى من تسويغ كشف جزء من الرأس تبعاً لكشف تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٣٨ جميع الوجه، لأنّ الستر أحوط من الكشف. ولأنّ المقصود إظهار شعار الإحرام بالاحتراز عن التنقب، وستر الجزء المذكور لا يقدح فيه، والرأس عورة كلّها، فيستر. إذا ثبت هذا، فإنّه يجوز لها أن تسدل ثوباً على وجهها فوق رأسها إلى طرف أنفها متجافياً عنه بخشبة وشبهها، كما يجوز للرجل الاستئصال نازلاً، عند علمائنا أجمعين- وهو قول عامّة أهل العلم «١»- لما رواه العامة عن عائشة، قالت: كان الركبان يمزون بنا ونحن محرمات مع رسول الله صلى الله عليه وآله، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه «٢». ومن طريق الخاصية: ما رواه حرير- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام قال: «المحرمة تسدل الثوب على وجهها إلى الذقن» «٣». ولأنّ بالمرأة حاجة إلى ستر وجهها، فلا يحرم عليها على الإطلاق، كالعورة. ولا فرق بين أن تفعل ذلك لحاجة من دفع حرّ أو برد أو فتنة أو لغير حاجة. قال الشيخ رحمه الله: ينبغي أن يكون الثوب متجافياً عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة، فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة، فلا شيء عليها، وإلّا وجب الدم «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٣٩ ويشكل بأنّ السدل لا يكاد يسلم من إصابة البشرة، ولو كان شرطاً، لبيّن، لأنّه موضع الحاجة.

#### مسألة ٢٥٧: يحرم على المرأة النقاب حالة الإحرام،

لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين) «١». ولقول الصادق عليه السلام: (إحرام المرأة في وجهها) «٢». ورواه العامة أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله «٣». وكذا يحرم عليها لبس البرقع، لاشتماله على ستر الوجه. ويجوز لها بعد الإحلال أن تطوف متنقبة من غير كراهة له، فإنّ المقتضى للمنع هو الإحرام. وكرهه عطاء ثم رجع عنه «٤». وطافت عائشة متنقبة «٥».

#### مسألة ٢٥٨: قد يتنابأه تجب الفدية بستر بعض الرأس كما تجب بستر جميعه.

وضبطه الشافعي بأن يكون المستور قدراً يقصد ستره لغرض من الأغراض، كشّد عصابة وإصاق لصوق لشجّة ونحوها. ثم قال: لو شدّ خيطاً على رأسه، لم يضرّ، ولا تجب الفدية، لأنّ ذلك لا يمنع من تسميته حاسر الرأس «٦». وهو ينقض الضابط المذكور، فإنّ شدّ المقدار الذي يحويه شدّ الخيط تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٠ قد يقصد أيضاً لغرض منع الشعر من الانتشار وغيره، فإذا الأولى النظر إلى تسميته حاسر الرأس ومستور جميع الرأس أو بعضه. وعند أبي حنيفة لا تكمل الفدية إلّا إذا ستر ربع الرأس فصاعداً، فإن ستر أقلّ من ذلك، فعليه صدقة «١».

#### البحث التاسع: التظليل

#### مسألة ٢٥٩ [١]: يحرم على المحرم الاستئصال حالة السير،

فلا يجوز له الركوب في المحمل وما في معناه، كالهودج والكنيسة والعمارية وأشبه ذلك، عند علمائنا أجمعين- وبه قال ابن عمر و مالك وسفيان بن عيينة وأهل المدينة وأبو حنيفة وأحمد «٣»- لما رواه العامة عن ابن عمر أنّه رأى على رجل عمر بن عبد الله ابن

أبي ربيعة عودا يستره من الشمس، فنهاه «٤». و رأى رجلا محرما على رحل قد رفع ثوبا على عود يستتر به من الشمس، فقال: اضح لمن أحرمت له «٥». أى: أبرز للشمس. و من طريق الخاصية: ما رواه جعفر بن المثنى الخطيب عن محمد بن الفضيل و بشر بن إسماعيل، قال: قال لى محمد: ألا أبشرك يا ابن مثنى؟ فقلت: بلى، فقلت إليه، فقال: دخل هذا الفاسق آنفا، فجلس قبالة أبي الحسن عليه السلام، ثم أقبل عليه، فقال له: يا أبا الحسن ما تقول فى المحرم أ يستظل على المحمل؟ فقال له «٦»: «لا» قال: فيستظل فى

[\_\_\_\_\_ ١] ورد فى هامش «ن»: ليس فى

نسخة المصنف بعد هذا البحث مسألة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤١ الخباء؟ فقال له: «نعم» فأعاد عليه القول شبه المستهزئ يضحك، فقال: يا أبا الحسن فما فرق بين هذا و هذا؟ فقال: «يا أبا يوسف إن الدين ليس بقياس كقياسكم أتم تلعبون، إننا صنعنا كما صنع رسول الله صلى الله عليه و آله، و قلنا كما قال رسول الله صلى الله عليه و آله، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يركب راحلته فلا- يستظل عليها و تؤذيه الشمس فيستر بعض جسده ببعض، و ربما ستر وجهه بيده، فإذا نزل استظل بالخباء و فىء البيت و الجدار» [١]. و لأنه ستر بما يقصد به الترفه، فأشبهه ما لو غطاه. و رخص فيه ربيعة و الثورى و الشافعى، و هو مروى عن عثمان و عطاء، لما روت أم الحصين قالت: حججت مع النبى صلى الله عليه و آله و آله حجة الوداع، فرأيت أسامة و بدلا أحدهما أخذ بخطام [٢] ناقه النبى صلى الله عليه و آله، و الآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة «٣». و لأنه يباح له التظليل فى البيت و الخباء، فجاز له [فى حال «٤» الركوب «٥». و الحديث ممنوع، و جاز أن يكون عليه السلام مضطرا إلى التظليل. و لأن رفع الثوب الساتر جاز أن يكون حالة النزول، لأنه ليس فى الحديث أنه كان حالة الركوب، و الفرق ظاهر، فإن التظليل حالة النزول دافع

[\_\_\_\_\_ ١] الكافى ٤: ٣٥٠- ١، التهذيب ٥:

٣٠٩- ٣١٠- ١٠٦١ بتفاوت يسير فى الألفاظ، و فى الأخير: بشير بن إسماعيل. [٢] الخطام: الجبل الذى يقاد به البعير. لسان العرب ١٢: ١٨٦ «خطم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٢ للأذى، بخلاف حالة الركوب، فإن الفعل حالة النزول أكثر، لدوامه، بخلاف حالة الركوب.

### مسألة ٢٦٠: يجوز للمحرم حالة النزول الاستظلال بالسقف و الشجرة

و الخباء و الخيمة لضرورة و غير ضرورة، عند العلماء كافة. روى العامة أن النبى صلى الله عليه و آله أمر بقبته من شعر، فضربت له ب «نمرة» فأتى «عرفة» فوجد القبته قد ضربت له ب «نمرة» فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس «١». و من طريق الخاصية: ما رواه جعفر بن المثنى عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله يركب راحلته فلا يستظل عليها و تؤذيه الشمس، فيستر بعض جسده ببعض، و ربما ستر وجهه بيده، و إذا نزل استظل بالخباء و فى البيت و بالجدار» «٢».

### مسألة ٢٦١: لو افتقر حالة السير إلى الاستظلال لعل و مرض و شدة حر أو برد أو مطر،

جاز له الاستظلال، و تجب الفدية، لما رواه سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن المحرم يظل على نفسه، فقال: «أمن علة؟» فقلت: تؤذيه الشمس و هو محرم، فقال: «هى علة يظل و يفدى» «٣». و سأل إبراهيم بن أبى محمود، الرضا عليه السلام: عن المحرم يظل على محمله و يفدى إذا كانت الشمس و المطر يضرب به، قال: «نعم» قلت: كم الفداء؟ قال: «شاة» «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٣ و لأنه فى محل الحاجة، فكان سائغا. إذا عرفت هذا، فإنه لا يجوز للمحرم إذا لم يكن مضطرا إلى التظليل أن يظل على نفسه و إن التزم الكفارة، و إنما يسوغ التظليل للمحرم بشرطين: العلة و التزم الكفارة. روى عبد الله بن المغيرة- فى الصحيح- عن الكاظم عليه السلام: أظلل و أنا محرم؟ قال: «لا» قلت: أ فأظلل و أكفر؟ قال: «لا» قلت: فإن مرضت؟ قال: «ظلل و كفر» «١».

**مسألة ٢٦٢: يجوز للمرأة التظليل على نفسها حالة السير،**

كما جاز للعليل، لضعف مزاجها، وقوله للانفعال بسرعة، فساغ لها التظليل، دفعا للحرج الحاصل من تركه، فأشبهت العليل والنازل. و روى محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن المحرم يركب القبّة، فقال: «لا» قلت: فالمرأة المحرمة، قال: «نعم» (٢). وكذا الصبي يجوز له التظليل، لما قلناه في المرأة. ولما رواه حريز - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس بالقبّة على النساء والصبيان وهم محرمون، ولا يترمس المحرم في الماء ولا الصائم» (٣). قال الشيخ رحمه الله: قد رخص للنساء في التظليل، وتركه أفضل على كل حال (٤).

**مسألة ٢٦٣: لو زامل المريض أو المرأة أو الصبي رجل صحيح،**

اختص المريض والمرأة والصبي بالتظليل على المحمل، وكشف الصحيح محمله، لقيام المانع من التظليل في حقّه، وهو الإحرام السالم عن أحد الأعداء المسوّغ له. ولما رواه بكر بن صالح، قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: إن عمّتي معي وهي زميلتي ويشتدّ عليها الحرّ إذا أحرمت، فترى [أن «١» أظلل عليّ وعليها؟ فكتب: «ظلل عليها وحدها» (٢).

**مسألة ٢٦٤: إذا استظلّ حالة الاختيار، وجب عليه الفداء**

- وهو روايه عن أحمد، وقول أهل المدينة «٣» - لأنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالبا، فأشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه. ولأنّ الفداء يجب للضرورة فبدونها أولى. ولأنّ محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس وأنا أسمعه، فأمره أن يفدى [١] شاء يذبحها بمنى «٥». وأحمد وإن منع التظليل إلّا أنّه لم يوجب الفدية، فقيل له: إن أهل المدينة يقولون: عليه دم، قال: نعم أهل المدينة يغلطون «٦». إذا عرفت هذا، فلا فرق بين أن يقع التظليل في إحرام العمرة المتمتع بها وإحرام الحج. و قال الشيخ في بعض كتبه: لـــــــوقوع التظليل في إحرام العمرة المتمتع [١] في النسخ الخطية والحجيرية:

يهدى. وما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٤٥، لزمه كفارتان، لما رواه أبو علي بن راشد، قال: قلت له عليه السلام: جعلت فداك إنه يشتدّ عليّ كشف الظلال، لأنّي محروور تشتدّ الشمس عليّ، فقال: «ظلل وأرق دما» فقلت له: دما أو دمين، قال: «للعمره؟» قلت: إننا نحرم بالعمرة وندخل مكة فنحلّ ونحرم بالحجّ، قال: «فأرق دمين» (١). ومع صحة السند نحمله على الاستحباب. وقال بعض الشافعية: إذا لم تمسّ المظلة رأسه، فلا فدية، وإن مسّته، وجبت الفدية (٢).

**البحث العاشر: إزالة الشعر****مسألة ٢٦٥: يحرم على المحرم إزالة شيء من شعره،**

قليلًا كان أو كثيرا، على رأسه أو على بدنه أو لحيته بإجماع العلماء. قال الله تعالى ولا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَرْدُ مَجَلَّهُ «٣». و ما رواه العامية عن النبي صلى الله عليه وآله، أنّه قال لكعب بن عجرة: (لعنك تؤذيك هوام رأسك) قال: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (احلق رأسك، و صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستّة مساكين، أو أنسك شاء) «٤» و هو يدلّ على المنع من الحلق قبل ذلك. و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «مرّ رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الأنصاري و القمل يتناثر من رأسه، تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٤٦ فقال: أ تؤذيك هوامك؟ فقال: نعم، قال: فأنزلت هذه الآية فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدْيَةٌ مِنْ صَتِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ «١» فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله، فحلق رأسه، و

جعل عليه صيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان، والنسك شاء» (٢). وقال ابن عباس مريضاً أى: برأسه قروح أو به أذى، أى: قمل (٣). وسواء حلق لعذر أو لغير عذر، فإنّ الفدية واجبة عليه، للآية (٤)، وإذا وجبت مع العذر فمع عدمه أولى.

### مسألة ٢٦٦: و لا فرق بين شعر الرأس فى ذلك وبين شعر البدن فى قول أهل العلم،

لما تقدم فى قول الصادق عليه السلام: «و لا يحلق الشعر» (٥) و هو يتناول شعر الرأس و غيره. و لاشتماله على التنظيف و الترفه، فلزمته الفدية، كشعر الرأس، بل الحاصل من الترفه و التنظيف فيه أكثر من الرأس. و قال أهل الظاهر: لا يجب فى شعر غير الرأس (٦)، لقوله تعالى: «و لا تحلقوا رؤسكم» (٧). و هو استدلال بمفهوم اللقب، و ليس حجة إجماعاً من المحققين. و لا فرق بين أن يزيل الشعر بالإطلاع أو الحلق أو التفت عن الرأس أو تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٧ البدن. و لو قطع يده و عليها شعرات، فلا فدية، لأنّ الشعر غير مقصود بالإبانه، و كذا لو كشط جلده الرأس، كما لو قتل الصغيرة لا يجب المهر، لأنّ البضع تابع عند القتل. و لو أرضعت الكبيرة الصغيرة، بطل النكاح، و وجب المهر. و لو مشط لحيته أو رأسه، فانتفت شعرات، فعليه الفدية. و لو شك هل كانت الشعرات منسلة فانفصلت و انتفت بالمشط، فالأقرب: وجوب الفدية، و هو أحد قولى الشافعى، و الثانى: لا تجب (٨).

### مسألة ٢٦٧: الكفارة تجب بحلق جميع الرأس و بعضه،

قليلاً كان أو كثيراً، لكن تختلف، ففى حلق جميع الرأس: دم، و كذا فيما يسمّى حلق الرأس و إن كان بعضه. و فى حلق ثلاث شعرات صدقة بمهما كان، لأنّ الدم معلق على حلق الرأس، و هو إنّما يصدق حقيقة فى الجميع، فيبقى الباقي على أصل البراءة. و أمّا وجوب الفدية فى القليل: فلما ورد عنهم عليهم السلام: «أنّ من مسّ شعر رأسه و لحيته فسقط شىء من شعره يتصدق بشىء» (٢). و قال الشافعى: يجب بحلق ثلاث شعرات دم، لأنّه شعر آدمى يصدق عليه اسم الجمع المطلق (٣). و الفرق بين الكثير و القليل ظاهر. و قال أبو حنيفة: لا- يجب الدم إلّا بحلق ربع الرأس، لأنّ الربع يقوم تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٨ مقام الكلّ، فإنّه يصدق: رأيت رجلاً، و إن كان لم يشاهد سوى جانب منه (١). و منعت حقيقة الإطلاق، و لهذا يصح نفيه. و رؤية الرجل مجاز إمّا لأنّه ليس هو الهيكل المحسوس، بل شىء مجرد، و إمّا لأنّه أجزاء أصلية. و لأنّ الإنسان ليس مرتباً، بل إذا رأى ما يعرفونه قال: رأيت، و لو رأى صفحة وجهه. و قال مالك: إذا حلق من رأسه ما أماط عنه الأذى، وجب الدم، قلّ أو كثر (٢). و عن أحمد روايتان: إحداهما: أنّه يجب بثلاث شعرات، كقول الشافعى، و الثانية: بأربع شعرات (٣). و لو نتف شعرة أو شعرتين، فعندنا تجب صدقة، و للشافعى أقوال: أحدها: يجب فى الشعرة الواحدة مدّ من طعام، و فى الشعرتين مدّان، و فى الثلاث دم شاء، لأنّ تبويض الدم عسر، و الشرع [١] قد عدل الحيوان بالطعام فى جزاء الصيد و غيره، و الشعرة الواحدة هى النهاية فى القلّة، و المدّ أقلّ ما وجب فى الكفارات، فقوبلت به. الثانى: أنّه يجب فى الشعرة الواحدة درهم، و فى الشعرتين درهمان، لأنّ

[١] ورد فى النسخ الخطية و الحجرية: و الشعر، و ذلك تصحيف، و ما أثبتناه من فتح العزيز، و هو الظاهر من المهذب للشيرازى. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٤٩ تبويض الدم عسر، و كانت الشاة تقوم فى عهد رسول الله صلى الله عليه و آله بثلاثة دراهم تقريباً، فاعتبرت تلك القيمة عند الحاجة إلى التوزيع. الثالث: أنّ فى الشعرة ثلث دم، و فى الشعرتين ثلثى الدم، تقسيطاً للواجب فى الشعرات الثلاث على الأحاد. الرابع: أنّ الدم الكامل يجب بالشعرة الواحدة، لأنّ محظورات الإحرام لا تختلف بالقلّة و الكثرة، كالطيب و اللبس (١).

### مسألة ٢٦٨: لو حلق رأسه لأذى، لم يكن محرّماً،

و لا تسقط الفدية، لنص القرآن «٢». و لو كثرت الهوام في رأسه، أو كانت به جراحة، و أوجه أذاها إلى الحلق، جاز له ذلك، و يجب الفداء، كما في حديث كعب بن عجرة، و قد تقدم «٣». و كذا لو كان كثير الشعر يؤذيه الحرّ، جاز له الحلق مع الفداء. و لو كان الضرر اللاحق من نفس الشعر، مثل أن ينبت في عينه أو طال حاجباه فغطيا عينيه، فله قلع ما في العين، و قطع ما استرسل على عينيه، و لا فدية عليه، لأنّ الشعر آذاه، فكان له دفع أذيته بغير فدية، كالصيد إذا صال عليه. و لو كان الأذى من غير الشعر لكن لا يتمكّن من إزالة الأذى إلّا بإزالة الشعر، كالقمل و القروح برأسه، أو صداع برأسه، أو شدّة الحرّ عليه لكثرة شعره، فعليه الفدية، لأنّه قطع الشعر لإزالة ضرر غيره، فأشبهه أكل الصيد للمخمصّة. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٥٠ لا يقال: القمل من ضرر الشعر و الحرّ سببه كثرة الشعر فتساويا. لأننا نقول: ليس القمل من الشعر و إنّما لا يتمكّن من المقام في الرأس إلّا به، فهو محلّ له لا سبب فيه. و كذا الحرّ من الزمان بدليل أنّ الشعر يوجد في زمن البرد، فلا يتأذى به. و هذا تفصيل حسن لا بأس به، ذكره بعض الشافعية [١]. تنبيه: لو نتف إبطه، و جب عليه الفدية، لأنّه أزال الشعر لترقّه، فكان عليه الفداء، كغيره. و لما رواه حريز- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا نتف الرجل إبطه بعد الإحرام فعليه دم» «٢». إذا عرفت هذا، فليس الحكم منوطا بالحلق بل بالإزالة و الإبانة إمّا بنتف أو إحراق أو غيره.

#### مسألة ٢٦٩: النسيان مسقط للفدية في الطيب و اللباس و ما عدا الوطء من الاستمتاع،

كالقبلة و اللبس بشهوة، و سيأتي. و هل يسقط الفدية في الحلق و القلم؟ فيه للشافعية وجهان: أحدهما: لا- تجب، كما في الاستمتاع. و الثاني: الوجوب «٣». و هو المعتمد، لأنّ الإلتفات يتساوى عمدًا و خطأها، كما في ضمان الأموال. و أمّا المجنون و المغمى عليه و الصبي غير المميّز: فالأقرب عدم الضمان [١] كذا في النسخ الخطية و الحجرية،

و ذكر هذا التفصيل بعينه ابن قدامة في المغنى ٣: ٣٠٢ من دون نسبة إلى بعض الشافعية. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٥١ في حقهم، لعدم التكليف عليهم، بخلاف الناسي، فإنّه يفعل ما يتعاطاه، و النسيان عذر في سقوط الإثم لا في إزالة الفداء.

#### مسألة ٢٧٠: يجوز للمحرم أن يحلق شعر المحلّ،

و لا شيء عليه- و به قال الشافعي و مالك و أحمد، و هو محكى عن مجاهد «١»- لأنّ المحلّ يسوغ له حلق رأسه، فجاز للمحرم فعله به، كما لو فعله المحلّ، لأنّ المحرّم إنّما هو إزالة شعر المحرم عن نفسه. و لأنّه لم يتعلّق بمنبته حرمة الإحرام، فجاز للمحرم حلقه، كشعر البهيمة. و لأنّه يجوز له أن يطيبه و يلبسه، فأشبهه المحلّ إذا حلقه. و لأصالة براءة الذمّة. و قال أبو حنيفة: لا يجوز له، فإن فعل، فعليه صدقة، لقوله تعالى و لا تَخْلِقُوا رُؤُسَكُمْ «٢» معناه لا- يحلق بعض رءوس بعض. و لأنّ المحرم ممنوع منه بكلّ حال، و ما كان كذلك منع منه في حقّ غيره، كقتل الصيد، بخلاف اللباس، فإنّه ليس بممنوع منه بكلّ حال «٣». و الآية خطاب للمحرمين، لقوله تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ «٤». و لأنّ المحلّ غير ممنوع من حلق الرأس إجماعًا، و الصيد إذا أتلّفه المحرم بكلّ حال ضمنه، و هنا منع من شعر المحرم، لما فيه من الترقّه و زوال الشعث في الإحرام، و هو غير موجود في شعر المحلّ.

#### مسألة ٢٧١: لا يجوز للمحرم و لا للمحلّ أن يحلقا رأس المحرم مع علمهما بحاله إجماعًا،

لقوله تعالى و لا تَخْلِقُوا رُؤُسَكُمْ «١». و المراد: أن لا- يحلقه بنفسه و لا بغيره، بل انصراف ذلك إلى الغير أولى، فإنّ الإنسان لا يمكنه أن يحلق رأس نفسه إلّا نادرا. و لا- فدية على واحد منهما علما أو جهلا، أذن لهما أو لا، لأصالة براءة الذمّة، و التحريم لا يستلزم الفدية، كما في كثير من المحرّمات. و قال أبو حنيفة: إذا كان الحائق محلا، و جب عليه صدقة نصف صاع، و على المحرم فدية، و إن

كان محرماً، فإن كان بإذنه، فعلى الآذن الفدية، وعلى الحالق صدقة «٢». وقال الشافعي: إذا حلق الحلال أو الحرام شعر الحرام، فقد أساء. ثم إن حلق بأمره، فالفدية على المحلوق، لأن فعل الحالق بأمره يضاف إليه، ألا ترى [١] أنه لو حلف لا يحلق رأسه فأمر غيره، فحلق، يحنث في يمينه. ولأن يده ثابتة على الشعر، وهو مأمور بحفظه إما على سبيل الوديعة أو العارية، وكلاهما إذا تلف في يده بأمره يضمن. وإن حلق لا بأمره ينظر إن كان نائماً أو مكرهاً أو مغمى عليه، فقولان: أصحهما: أن الفدية على الحالق - وبه قال مالك وأحمد - لأنه المقصّر - ولا - تقصير من المحلوق. والثاني - وبه قال أبو حنيفة - أنها على المحلوق، لأنه المرتفق به «٤».

[١] في النسخ الخطيئة والحجرية: فإن الأقوى، بدل ألا ترى، وما أثبتناه من فتح العزيز. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٥٣ وأصحاب الشافعي بنوا القولين على أن استحفاظ الشعر في يد المحرم جار مجرى الوديعة أو مجرى العارية. وفيه جوابان: إن قلنا بالأول، فالفدية على الحالق، كما أن ضمان الوديعة على المتلف دون المودع، وإن قلنا بالثاني، وجبت على المحلوق وجوب الضمان على المستعير. قالوا: والأول أظهر، لأن العارية هي التي يمسكها لمنفعة نفسه، وقد يريد المحرم الإزالة دون الإمساك. وأيضاً فإنه لو احترق شعره بتطير الشرر ولم يقدر على التطفئة، فلا فدية عليه، ولو كان كالمستعير، لوجبت عليه الفدية. قالوا: فإن قلنا: الفدية على الحالق، فإن فدى، فلا بحث، وإن امتنع مع القدرة، فهل للمحلوق مطالبته بإخراجها؟ فيه وجهان: فالأ- كثر على أن له ذلك، بناء على أن المحرم كالمودع خصم فيما يؤخذ منه و يتلف في يده. وإذا أخرج المحلوق [الفدية] «١» بإذن الحالق، جاز، وبغير إذنه لا- يجوز في أصح الوجهين، كما لو أخرجها أجنبى بغير إذنه. وإن قلنا: الفدية على المحلوق، فإن فدى بالهدى أو الطعام، رجع بأقل الأمرين من الطعام أو قيمة الشاة على الحالق، ولا- يرجع بما زاد، لأن الفدية على التخيير، وهو متطوع بالزيادة. وإن فدى بالصوم، فوجهان: أظهرهما: لا، وعلى الثاني بم يرجع؟ وجهان: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٥٤ أظهرهما: بثلاثة أمداد من طعام، لأن صوم كل يوم مقابل مد. والثاني بما يرجع به لو فدى بالهدى أو الإطعام. ثم إذا رجع فإنما يرجع بعد الإخراج في أصح الوجهين. والثاني: أن له أن يأخذ منه ثم يخرج. وهل للحالق أن يفدى على هذا القول؟ أما بالصوم فلا، لأنه متحمل، والصوم لا يتحمل. وأما بغيره فنعم، ولكن بإذن المحلوق، لأن في الفدية معنى التقرب، فلا- بد من تية من وجبت عليه. وإن لم يكن نائماً ولا مغمى عليه ولا مكرهاً، لكنه سكت عن الحلق ولم يمنع منه، فقولان: أحدهما: أن الحكم كما لو كان نائماً، لأن السكوت ليس بأمر، فإن السكوت على إتلاف المال لا يكون أمراً بالإتلاف. وأصحهما: أنه كما لو حلق بأمره، لأن الشعر إما كالوديعة عنده أو كالعارية، وعلى التقديرين يجب الدفع عنه «١». ولو أمر حلال حلالاً- بحلق شعر حرام وهو نائم، فالفدية على الأمر عند الشافعي إن لم يعرف الحالق الحال، وإن عرف، فعليه في أصح الوجهين «٢». وهذه الفروع كلها ساقطة عندنا، لأن الحالق لا كفارة عليه عندنا، وأما المحلوق فإن كان الحلق بإذنه ضمن، وإلا فلا.

### البحث الحادي عشر: القلم

#### مسألة ٢٧٢: أجمع فقهاء الأمصار كافة

على أن المحرم ممنوع من تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٥٥ قصّ أظفاره مع الاختيار، لأنه إزالة جزء يترفع به فحرم، كإزالة الشعر. ولما رواه الشيخ عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألته عن رجل أحرم فنسى أن يقلّم أظفاره، قال: فقال: «يدعها» قال: قلت: إنها طوال، قال: «وإن كانت» قلت: إن رجلاً أفتاه بأن يقلّمها وأن يغتسل ويعيد إحرامه، ففعل، قال: «عليه دم» «١». واعلم أن علماءنا نصّوا على أن من قلم ظفره بإفتاء غيره، فأدمى إصبعه، كان على المفتي دم شاة، لهذه الرواية. إذا ثبت هذا، فليس الحكم مخصوصاً بالقلم، بل بمطلق الإزالة، فإنها تزال للتنظيف والترّفه، فيلحق بالقلم الكسر والقطع. ولو قطع يده أو إصبعه وعليها الظفر، فلا فدية عليه، لأن الظفر تابع غير مقصود بالإبانه.



**مسألة ٢٧٣: لو احتاج إلى مداواة قرحة و لا يمكنه إلا بقص أظفاره،**

جاز له ذلك، و وجبت الفدية- خلافا لبعض العامية [١]- لأنه أزال ما منع من إزالته لضرر في غيره، فكان كما لو حلق رأسه لضرر القمل. و لما رواه معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل المحرم تطول أظفاره، قال: «لا يقص شيئاً منها إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام» [٣].

**مسألة ٢٧٤: لو أزال بعض الظفر تعلق به ما يتعلق بالظفر جميعه،**

لأنه بعض من جملة مضمونة. و كذا لو أخذ بعض شعره، فإنه يكون كأخذ الشعرة بأجمعها. و لو أخذ من بعض جوانب الظفر و لم يأت على رأسه كله، ففيه ما في [\_\_\_\_\_] [١] هو ابن القاسم صاحب مالک كما في المغنى ٣: ٣٠٣، و الشرح الكبير ٣: ٢٧٥. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣٥٦ الظفر. و قالت الشافعية: إن قلنا: يجب في الظفر الواحد ثلث دم أو درهم، فالواجب فيه ما يقتضيه الحساب، و إن قلنا: يجب مدّ، فلا سبيل إلى تبعيضه [١].

**مسألة ٢٧٥: لو انكسر ظفره، كان له إزالته بلا خلاف بين العلماء،**

لأنه يؤذيه و يؤلمه، فكان له إزالته، كالشعر النابت في عينه و الصيد الصائل عليه. و هل تجب فيه الفدية؟ إشكال ينشأ: من أصالة براءة الذمة و مشابهته للصيد الصائل، و من الرواية الصحيحة عن الصادق عليه السلام و قد سأله معاوية بن عمّار: عن المحرم تطول أظفاره إلى أن ينكسر بعضها فيؤذيه: «فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضة من طعام» [٢] لأن العمل بالرواية متعين. و لو قصّ المكسور خاصية، لم يكن عليه شيء عند قوم على ما تقدّم من الإشكال. و لو أزال منه ما بقي مما لم ينكسر، ضمنه بما يضمن به الظفر، لأنه أزال بعض الظفر ابتداء من غير علة، فوجب ضمانه، و كذا لو أزاله تبعا.

**البحث الثاني عشر: إخراج الدم****مسألة ٢٧٦: اختلف علماؤنا في جواز الحجامة للمحرم اختياراً،**

فمنع منه المفيد و ابن إدريس [٣]، و به قال مالک [٤]، و كان الحسن البصرى يرى تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٣٥٧ في الحجامة دماً [١]. و اختار ابن بابويه الجواز [٢]، و هو قول أكثر العامة [٣]. و للشيخ قولان [٤]. احتج المفيد: بما رواه الحسن الصيقل عن الصادق عليه السلام: عن المحرم يحتجم، قال: «لا، إلا أن يخاف على نفسه التلف و لا يستطيع الصلاة» و قال: «إذا أذاه الدم فلا بأس به و يحتجم و لا يحلق الشعر» [٥]. و احتج المجوزون: بما رواه العامة عن ابن عباس: إن النبي صلى الله عليه و آله احتجم- و هو محرم- في رأسه [٦]. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقطع الشعر» [٧]. و هما محمولان على الاحتياج إليه، جمعا بين الأدلة.

**مسألة ٢٧٧: يجوز الحجامة مع الضرورة و دعوى الحاجة،**

و كذا الفصد بلا خلاف، دفعا للضرر [١]، و كذا يجوز قطع العضو عند الحاجة، و الختان من غير فدية، للأصل. و لو احتاج في الحجامة إلى قطع شعر، قطعته، لم يرواه العامة [\_\_\_\_\_] عن النبي [\_\_\_\_\_] [١] في النسخ الخطية و نسخة بدل في

الطبعة الحجرية: للضرورة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٥٨ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّهُ احْتَجَمَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَسُطَ [١] رَأْسَهُ «٢»، وَمِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ قَطَعَ الشَّعْرَ. وَمِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ: مَا رَوَاهُ مَهْرَانُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَا: سَأَلْنَاهُ، فَقَالَ فِي حَلْقِ الْقَفَا لِلْمُحْرَمِ: «إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِجَامَةِ فَلَا بُأْسَ بِهِ، وَإِلَّا فَيَلْزِمُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمَوْسَى إِذَا حَلَقَ» «٣». وَلِأَنَّهُ يَبَاحُ إِزَالَةَ الشَّعْرِ أَجْمَعَ لِضَرَرِ الْقَمَلِ، فَكَذَا هُنَا. إِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ - وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدٌ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ «٤» - لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِّئْهُ مِنْ صَبَاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ «٥». وَلِأَنَّ حَلْقَهُ لِإِزَالَةِ ضَرَرٍ عَنْهُ، فَلَزِمَتْهُ الْكِفَّارَةُ، كَمَا لَوْ حَلَقَهُ لِإِزَالَةِ قَمَلَةٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ «٦».

### مسألة ٢٧٨: يجوز للمحرم أن يبيط خراجه و يشقّ الدم

إذا احتاج إلى [ \_\_\_\_\_ ] في النسخ الخطية و  
الطبعة الحجرية: و شرط بدل وسط، و ما أثبتناه من المصادر. و الشرط: بزغ الحجام بالمشروط، و بزغ دمه: أى أساله. لسان العرب ٧: ٣٣٢ و ٨: ٤٣٢ «شرط، بزغ». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٥٩ ذلك، و لا فدية عليه إجماعاً، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ «١». وَمِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ: رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ - الصَّحِيحَةُ - عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَعْصِرُ الدَّمْلَ وَيُرْبِطُ عَلَيْهِ الْخَرْقَةَ، فَقَالَ: «لَا بُأْسَ» «٢». وَرَوَى هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ - فِي الصَّحِيحِ - عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «إِذَا خَرَجَ بِالْمُحْرَمِ الْخِرَاجَ وَالدَّمْلَ فَلْيَبِطْهُ وَلِيَدَاوِهِ بِزَيْتٍ أَوْ بِسَمْنٍ» «٣». وَلِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ وَلا يَسْتَتِجُ تَرْفَافَهَا، فَكَانَ سَائِغًا، كَشَرَبِ الدَّوَاءِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقْلَعَ ضَرْسَهُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ تَدَاوَى، وَلا يَسْتَتِجُ بِتَرْفَعِهِ، فَكَانَ سَائِغًا، كَشَرَبِ الدَّوَاءِ. وَلَمَّا رَوَاهُ الْحَسَنُ الصَّقِيلُ أَنَّهُ سَأَلَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَنِ الْمُحْرَمِ يُؤْذِيهِ ضَرْسُهُ أَيْ قَلْعُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ لَا بُأْسَ بِهِ» «٤». وَلَوْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى قَلْعِهِ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ.

### مسألة ٢٧٩: لا يدللك المحرم جسده بعنف لئلا يدميه أو يقلع شعره،

و كذا لا يستقصى في سواكه لئلا يدمى فاه، و لا يدللك وجهه في غسل الوضوء و غيره لئلا يسقط من شعر لحيته شيء، لما رواه معاوية بن عمارة - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام: عن المحرم كيف يحك رأسه؟ قال: «بأظفيره ما لم يدم أو يقطع الشعر» «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٦٠ و عن الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن المحرم يستاك، قال: «نعم و لا يدمى» «١». و عن معاوية بن عمارة - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس أن يدخل المحرم الحمام و لكن لا يتدللك» «٢». و عن عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام، قال: «لا بأس بحك الرأس و اللحية ما لم يلق الشعر، و بحك الجسد ما لم يدمه» «٣». و سأل يعقوب بن شعيب - في الصحيح - الصادق عليه السلام: عن المحرم يغتسل، فقال: «نعم يفيض الماء على رأسه و لا يدللكه» «٤».

### مسألة ٢٨٠: ينبغي للمحرم أن يغسل رأسه و بدنه برفق بحيث لا يسقط منه شيء من شعر رأسه و لحيته إجماعاً،

و فعله [١] على عليه السلام، و عمر، و ابنه، و به قال جابر و سعيد بن جبير و الشافعي و أبو ثور و أصحاب الرأي «٦»، إلا أنه لا يجوز له الارتماس في الماء بحيث يغيبه فيه، عند علمائنا، و به قال مالك «٧» - خلافاً لباقي العامة «٨» - لما فيه من تغطية الرأس. احتجوا بما رواه ابن عباس، قال: ربهما قال لى عمر و نحن من محرمون [ \_\_\_\_\_ ] في المغنى و الشرح الكبير: و

رخص فيه علي. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٣٦١ بالجحفة: تعال بأبيك [١] أينما أطول نفساً في الماء «٢». و لأنه ليس بستر

معتاد، فأشبه صب الماء عليه (٣). و حديث عمر لا حجة فيه، مع احتمال أن يكون في ابتداء الإحرام، لأنه في الميقات الذي يحرم منه، فالظاهر أن غسله للإحرام، و الفرق: أن في الارتماس تغطية الرأس دون الصب. إذا عرفت هذا، فإنه يجوز له غسل رأسه بالسدر و الخطمي و نحوهما- و به قال جابر بن عبد الله و الشافعي و أصحاب الرأي (٤)- و لا فدية عليه. و عن أحمد رواية: أن عليه الفدية، و به قال مالك و أبو حنيفة (٥). و قال أبو يوسف و محمد: عليه صدقة (٦). لنا: ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، أنه قال في المحرم الذي أوقصه بعيره: (اغسلوه بماء و سدر، و كفنوه في ثوبيه، و لا تحنطوه و لا تخمروا رأسه، فإنه يحشر يوم القيامة مليئا) أمر بغسله بالسدر مع بقاء حكم الإحرام عليه، و لهذا منعه من الطيب و تخمير رأسه. احتجوا: بأنه تستطاب رائحته، و يزيل الشعث، و يقتل الهوام (٨) [١] بقاه بقيا: انتظره و رصده. لسان العرب ١٤: ٨١ «بقي». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٦٢ و يمنع التلذذ بالرائحة، و ينتقض بالفاكهة، و إزالة الشعث تحصل بالتراب و الماء مع موافقته على تسويغه.

### مسألة ٢٨١: يجوز للمحرم دخول الحمام إجماعا،

و لا يدلك جسده فيه بقوة لئلا يدميه أو يزيل شعره، للأصل. و لما رواه العامة عن ابن عباس: أنه دخل حمام الجحفة، و قال: ما يعبأ الله بأوساخكم شيئا [١]. و من طريق الخاضية: قول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يدخل المحرم الحمام و لكن لا يتدللك» (٢). إذا ثبت هذا، فالأفضل تركه، لاشتماله على الترفه (و إزالة الشعث) [٢] و لما رواه عقبه أنه سأل الصادق عليه السلام عن المحرم يدخل الحمام، قال: «لا يدخل» (٤) و إنما حملناه على الكراهة، جمعا بين الأخبار.

### البحث الثالث عشر: قتل هوام الجسد

### مسألة ٢٨٢: لا يجوز للمحرم قتل القمل و الصئبان [٣] و البراغيث

و غير ذلك من هوام الجسد- و هو إحدى الروايتين عن أحمد (٦)- لاشتماله على الترفه و إزالة الشعث، فكان حراما، كالطيب. [١] فتح العزيز ٧: ٤٦٣، و في سنن البيهقي ٥: ٦٣: بأوساخنا، و في ترتيب مسند الشافعي ١: ٣١٤-٨١٦: بأوساخنا. [٢] ما بين القوسين لم يرد في «ن». [٣] الصؤابة: بيضة القملة، و الجمع: الصؤاب و الصئبان. الصحاح ١: ١٦٠ «صأب». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٦٣ و لقول الصادق عليه السلام: «المحرم لا ينزع القملة من جسده و لا من ثوبه متعمدا، و إن قتل شيئا من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاما قبضه بيده» (١). و لا فرق بين أن يقتله أو يلقيه عن بدنه إلى الأرض أو يقتله بالزئبق و شبهه، لأنّ تحريم قتله ليس معللا بحرمة، بل للترفه بفقد، فعمّ المنع إزالته كيف كان. و لأدب حماد بن عيسى سأل الصادق عليه السلام: عن المحرم يبين القملة من جسده فيلقها، فقال: «يطعم مكانها طعاما» (٢). و في الرواية الأخرى عن أحمد: يباح قتله (٣). إذا عرفت هذا، فإنه يجوز له تحويلها من مكان من جسده إلى مكان آخر منه، لاشتمال دوامها في موضع واحد على أذى كثير. و لقول الصادق عليه السلام: «إذا أراد أن يحول قملة من مكان إلى مكان فلا يضره» (٤).

### مسألة ٢٨٣: لو قتل قملة، فعل حراما،

و وجب عليه فدية كف من طعام- و به قال عطاء (٥)- لأنه فعل إزهاق نفس محرمة، فكان عليه صدقة، كالصيد. و لقول الصادق عليه السلام: «يطعم مكانها طعاما» (٦) بمجرد الإلقاء، لأنه مظنة القتل لها، فأشبهه رمي الصيد و جهل حاله. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٦٤ و قال مالك: يفدى بحفنة من طعام. و هو مروى عن ابن عمر (١). و قال إسحاق: يتصدق بتمره فما فوقها (٢). و قال أحمد

في إحدى الروايتين: يتصدق بمهما كان من قليل وكثير، وهو قول أصحاب الرأي «٣». وفي الرواية الأخرى: لا شيء عليه، وبه قال سعيد بن جبيرة وطاوس وأبو ثور وابن المنذر «٤».

#### مسألة ٢٨٤: يجوز له أن ينحى عن نفسه القراد والحلمة،

و يلقى القراد عنه وعن بعيره، لما رواه معاوية بن عمارة عن الصادق عليه السلام، قال: «و المحرم يلقى عنه القردان [١] كلها إلا القملة فإنها من جسده، وإن أراد أن يحول قملة من مكان إلى مكان فلا يضربه» «٥». وقال الشيخ رحمه الله: يجوز للمحرم أن يلقى القراد عن بعيره، وليس له أن يلقى الحلمة «٧»، لقول الصادق عليه السلام: «إن القراد ليس من البعير، والحلمة من البعير» «٨».

#### البحث الرابع عشر: قطع شجر الحرم

#### مسألة ٢٨٥: أجمع علماء الأئمة على تحريم قطع شجر الحرم غير الإذخر

وما أنبت الآدمي من البقول والزرع والرياحين. وبالجملة فالتحريم متعلق بما نبت بنفسه دون ما يستنبت. [١] في المصدر: «الدواب» بدل «القردان». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٣٦٥ لما رواه العامية عن رسول الله صلى الله عليه وآله من قوله عليه السلام: (لا يختلي شوكها ولا يعضد شجرها) «١». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «كل شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلا ما أنبتت أنت وغرسته» «٢». واعلم أن النبات إما شجر أو غيره. أما الشجر: فيحرم قطع كل شجر رطب حرمي وقلعه، فخرج بالرطب: الشجر اليابس، فإنه لا شيء في قطعه، كما لو قطع صيدا ميتا. وخرج بالحرمي أشجار الحل، فلا يجوز أن يقلع شجرة من أشجار الحرم وينقلها إلى الحل محافظة على حرمتها، فإن فعل، فعليه الرد. أما لو نقل من بقعة من الحرم إلى بقعة أخرى منه، فإنه لا يؤمر بالرد، ويضمن لو تلفت بالنقل. ولا فرق في التحريم بين أن ينقله إلى الحل أو الحرم. ولو نبتت في الموضع المنقول إليه، فإن كان في الحرم، فلا جزاء فيه، لأنه لم يتلفها ولم يزل حرمتها. ولو كان في الحل، فكذلك عند الشافعي، لأنه لم يتحقق منه الإلتلاف «٣». ومقتضى مذهبا: وجوب الرد، فإن تلفت ضمن، وإلا فلا، لأنه أزال حرمتها بالنقل، فوجب الرد. وأما غير الشجر كالحشيش، فلا يجوز قطعه، للخبر «٤»، ولو قطعه ضمنه.

#### مسألة ٢٨٦: يحرم قطع الشوك والعوسج وشبهه من الأشجار المؤذية

- وبه قال أحمد «١» - لعموم قوله عليه السلام: (لا يعضد شجرها) «٢». وقال الشافعي: لا يحرم - وبه قال عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار - لأنه مؤذ، فأشبه السباع من الحيوان «٣». ونمى المساواة، والفرق: إمكان الاحتراز غالبا عن الشوك، وقلة ضرره، بخلاف السباع، ولأنها تقصد الأذى. وليس له أخذ ورق الشجر - وبه قال أحمد «٤» - لقوله عليه السلام: (لا يخبط [١] شوكها ولا يعضد شجرها) «٥». ولأن ما حرم أخذه حرم كل شيء منه، كرش الطائر. وقال الشافعي: له أخذه، لأنه لا يضرب به «٧». وكان عطاء يرخص في أخذ ورق السن [٢] للإسهال، ولا ينزع من أصله «٩»، ورخص فيه عمرو بن دينار «١٠». ونمى عدم تضرر الشجرة به، فإنه يضعفها، وربما أدى إلى تلفها. وكذا يحرم أغصان الشجرة، لأن منفعتها به أقوى من منفعة الورق. [١] الخبط: خبط ورق العضاء من

الطلع ونحوه، يخبط، يضرب بالعصا فيتناثر. لسان العرب ٧: ٢٨١ «خبط». [٢] السن: نبت يتداوى به. لسان العرب ١٤: ٤٠٥ «سنا».

#### مسألة ٢٨٧: تجب في قطع الشجر الفدية

عند أكثر علمائنا «١»- وبه قال ابن عباس و عطاء و أبو حنيفة و أحمد و الشافعي في أصحّ قوليه «٢»- لما رواه العائمة عن ابن عباس أنه قال: في الدوحة بقرة، و في الجزلة شاء «٣». و الدوحة: الشجرة الكبيرة، و الجزلة: الشجرة الصغيرة. و من طريق الخاصّة: قول أحدهما عليهما السلام: «إذا كان في دار الرجل شجرة من شجر الحرم و لم تنزع فأراد نزعها، نزعها و كفر بذبح بقرة يتصدق بلحمها على المساكين» «٤». و لأنه ممنوع من إتلافه، لحرمه الحرم، فكان مضمونا عليه، كالصيد. و قال بعض علمائنا: لا ضمان فيه و إن حرم «٥»- و به قال مالك و أبو ثور و داود و ابن المنذر و الشافعي في القديم «٦»- لأصالة البراءة. [و] [١] لأن الإحرام لا يوجب ضمان الشجر، فكذلك الحرم.

### مسألة ٢٨٨: يحرم قطع حشيش الحرم إذا كان رطبا،

للخبر، إلّا ما استثنى من الإذخر و ما أنبته الآدميون، لما رواه العائمة عن النبي صلى الله عليه و آله، أنه قال: (لا يحش حشيشها) «٨». [أضفناها لأجل السياق. تذكرة] الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٦٨ و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «إنّ علي بن الحسين عليهما السلام كان يتقى الطاقه من العشب ينتفها من الحرم» قال: «و قد نتف طاقه و هو يطلب أن يعيدها في مكانها» «١». و رأى زين العابدين عليه السلام شخصا يقلع العشب من حول الفسباط، فقال عليه السلام: «إنّ هذا لا يقلع» «٢». و قال الشافعي: لا يجوز قطعه مطلقا، للخبر، فإن قطعه، فعليه قيمته إن لم يخلف، و إن أخلف فلا بخلاف الشجر، فإنّ الغالب فيه الإخلاف، فأشبهه سنّ الصبي «٣». إذا عرفت هذا، فلو كان يابسا، لم يكن في قطعه شيء، كما في الشجر. نعم لا يجوز قلعه، فإن قلعه، فعليه الضمان، لأنه لو لم يقلع لنبت ثانيا، ذكره بعض الشافعية «٤»، و لا بأس به.

### مسألة ٢٨٩: يجوز للمحرم أن يترك إبله لترعى في حشيش الحرم،

و تسريح البهائم فيه لترعى و إن حرم عليه قلعه عند علمائنا- و به قال عطاء و الشافعي «٥»- لما رواه العائمة عن النبي صلى الله عليه و آله، أنه قال: (إلّا علف الدواب) «٦». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «يخلى البعير في تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٦٩ الحرم يأكل ما شاء» «١». و لأنّ الهدايا في زمن النبي صلى الله عليه و آله كانت تدخل الحرم و تكثر فيه، و لم ينقل أنه [كانت] [١] تشدّ [٢] أفواهاها. و لأنّ الحاجة ماسية إلى ذلك، فكان سائغا، كالإذخر. و قال أحمد و أبو حنيفة: لا يجوز، لأنّ ما حرم إتلافه لا يجوز أن يرسل عليه ما يتلفه، كالصيد «٤». و الفرق: الحاجة، و لأنّ الصيد منهي عن قتله مباشرة و تولّدا، بخلاف الحشيش. و لو اختلى الحشيش ليعلفه البهائم، فللشافعية و جهان: أحدهما: الجواز، كما لو سرحها فيه. و الثاني: المنع، لقوله عليه السلام: (لا يختلى خلاها) «٥» «٦».

### مسألة ٢٩٠: شجر الفواكه و النخل يجوز قلعه،

سواء أنبته الله تعالى أو الآدميون، و سواء كانت ثمرة، كالنخل و الكرم، أو غير ثمرة، كالصنوبر و الخلف- و به قال أبو حنيفة «٧»- لأنّ تحريم الحرم مختص بمساكن وحشيشها من [أضفناها لأجل السياق. [٢] في] النسخ الخطية و الحجرية: شدّ. و ما أثبتناه هو الصحيح. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٠ الصيد، فكذا من الشجر. و قول الصادق عليه السلام: «لا ينزع من شجر مكة إلّا النخل و شجر الفواكه» «١». و كذا يجوز قلع ما أنبته الإنسان من شجر الفواكه كلّها، لقول الصادق عليه السلام: «كلّ شيء ينبت في الحرم فهو حرام على الناس أجمعين إلّا ما أنبته أنت و غرسته» «٢». و به قال أبو حنيفة،

تشبيها للمستنبات بالحيوان الإنسى و بالزرع «٣». قال الشيخ رحمه الله: و ما أنبتة الله تعالى فى الحل إذا قلعه المحل و نقله إلى الحرم ثم قطعه، فلا ضمان عليه، و ما أنبتة الله إذا نبت فى ملك الإنسان، جاز له قلعه، و إنما لا يجوز له قلع ما نبت فى المباح «٤». و قال الشافعى: كل ما نبت فى الحرم فهو حرام سواء أنبتة الله تعالى أو الآدميون «٥»، لعموم قوله عليه السلام: (لا يعضد شجرها) «٦». و لأنها شجرة تنبت فى الحرم، فأشبهه ما لم ينبتة الآدميون. و الحديث قد استثنى فيه فى بعض الروايات (إلا ما أنبتة الآدمى). و لأن أدلتنا أخص. و للفرق بين الأهلى من الشجر، كالنخل و الجواز و اللوز، و الوحشى، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧١ كالدوح [١] و السلم [٢]، كالصيد. إذا عرفت هذا، فسواء كان الشجر الذى أنبتة الآدمى ممّا جنسه أن ينبتة الآدميون أو لم يكن جنسه من ذلك يجوز قلعه مطلقا- خلافا للشافعى «٣»- لعموم قول الصادق عليه السلام: «إلا ما أنبتة أنت و غرسه» «٤». و لا بأس بقطع شجر الإذخر إجماعا. و كذا لا بأس بعودى المحالة للحاجة إلى ذلك. و لقول الباقر عليه السلام: «رخص رسول الله صلى الله عليه وآله فى قطع عودى المحالة- و هى البكرة التى يستقى بها «٥»- من شجر الحرم و الإذخر» «٦». و كذلك لا بأس بأن يقلع الإنسان شجرة تنبت فى منزله بعد بنائه له، و لو نبتت قبل بنائه، لم يجز له قلعه، لقول الصادق عليه السلام فى الشجرة يقلعها الرجل من منزله فى الحرم، فقال: «إن بنى المنزل و الشجرة فيه فليس له أن يقلعها، و إن كانت نبتت فى منزله فله قلعه» «٧» «٨». و يجوز أن يقلع اليابس من الشجر و الحشيش، لأنه مّيت فلم تبق له حرمة، و كذا قطع ما انكسر و لم يبين، لأنه قد تلف، فهو بمنزلة المّيت و الظفر المنكسر. [١] الدوح جمع الدوحة، و هى:

الشجرة العظيمة من أى الشجر كان. الصحاح ١: ٣٦١ «دوح». [٢] السّلم: شجر من العطاء، واحدها سلمة. الصحاح ٥: ١٩٥٠ «سلم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٢ و يجوز أخذ الكمأة [١] و الفقع [٢] من الحرم، لأنه لا أصل له، فهو كالثمره الموضوعه على الأرض. و لو انكسر غصن شجرة أو سقط ورقها، فإن كان بغير فعل الآدمى، جاز الانتفاع به إجماعا، لتناول النهى القطع و هذا لم يقطع، و إن كان بفعل آدمى، فالأقرب جوازه [٣]، لأنه بعد القطع يكون كاليابس، و تحريم الفعل لا ينافى جواز استعماله. و منعه بعض العاقمة، قياسا على الصيد يذبحه المحرم «٤». و قال آخرون: يباح لغير القاطع، و الفرق: أن الصيد يعتبر فى ذبحه الأهلية، و هى منفية عن المحرم، بخلاف قطع الشجرة، فإن الدابة لو قطعته جاز الانتفاع به «٥».

#### مسألة ٢٩١: الشجرة إذا كان أصلها فى الحرم و فرعها فى الحلّ، حرم قطعها و قطع غصنها،

لأنها فى الحرم. و لما رواه معاوية بن عمّار- فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن شجرة أصلها فى الحرم و فرعها فى الحلّ، فقال: «حرم فرعها لمكان أصلها» قال: قلت: فإن أصلها فى الحلّ و فرعها فى الحرم، قال: «حرام أصلها لمكان فرعها» «٦» و الغصن تابع. و إن كان بالعكس، فكذلك. و سوغ بعض العامّة قطع الغصن فى الأخير، لأنه تابع لأصله، كالتى [١] الكمأة واحدها: كمء، و هو نبات

ينقّض الأرض فيخرج. لسان العرب ١: ١٤٨ «كمأ». [٢] الفقع- بالفتح و الكسر-: الأبيض الرخو من الكمأة، و هو أردأها. لسان العرب ٨: ٢٥٥ «فقع». [٣] فى «ف»: الجواز. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٣ قبلها «١». و ليس بجديد، لأنه فى الحرم. و إذا كان الأصل فى الحلّ و الغصن فى الحرم فقطع واحد الغصن، ضمنه. و لو قطع آخر الأصل بعد قطع الغصن، فالأقرب عدم التحريم، لأنّ المقتضى له هو استتباع قطع الغصن لقطعه و قد زال بقطع الغصن. و لو كان بعض الأصل فى الحلّ و بعضه فى الحرم، ضمن الغصن، سواء كان فى الحلّ أو الحرم، تغليباً لحرمة الحرم، كما لو وقف صيد بعض قوائمه فى الحلّ و بعضها فى الحرم.

#### مسألة ٢٩٢: لو قلع شجرة من الحرم فغرسها فى مكان آخر منه فماتت، ضمنها، لإتلافه.

و لو غرسها فى مكان آخر من الحرم فنبتت، لم يكن عليه ضمان، لعدم الإتلاف و لم تزل حرمتها. و لو غرسها فى الحلّ فنبتت، و جب

عليه ردّها، لأنّه أزال حرمتها، فإن تعدّر ردّها، أو ردّها و يبست، ضمنها. و لو غرسها في الحلّ فقلعها غيره منه، قال بعض العامّة: يضمن الثاني، لأنّه المتلف لها، بخلاف الصيد إذا نفره إنسان من الحرم فقتله الآخر في الحلّ، فإنّ الضمان على المنقر، لأنّ الشجر لا ينتقل بنفسه، و لا تزول حرمة بإخراجه، و لهذا يجب على قالعه ردّه، و أما الصيد فإنّه يكون تارة في الحلّ و اخرى في الحرم، فمن نفره فقد أذهب حرمة، فوجب عليه جزاؤه، و الشجر لا- تفوت حرمة بالإخراج، فكان الضمان على المتلف، لأنّه أتلّف تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٤ شجرا من الحرم «١».

#### مسألة ٢٩٣: يضمن المحرم الشجرة الكبيرة بقره، و الصغيرة بشاة، و الحشيش بقيمته،

و الغصن بأرشه- و به قال الشافعي و أحمد «٢»- لما رواه العامّة عن ابن عباس أنّه قال: في الدوحة بقره، و في الجزلة شاة «٣». و الدوحة: الشجرة الكبيرة، و الجزلة: الشجرة الصغيرة. و من طريق الخاصّة: قول أحدهما عليهما السلام: «إذا كان في دار الرجل شجرة من شجر الحرم و لم تنزع، فإن أراد نزعها نزعها، و كفّر بذبح بقره، و تصدّق بلحمها على المساكين» «٤». و قال أصحاب الرأى: يضمن الجميع بالقيمه، لأنّه لا مقدّر فيه، فأشبه الحشيش «٥». و ليس بجيد، لأنّه أحد نوعي ما يحرم إتلافه، فكان فيه مقدّر، كالصيد. و لو قطع غصنا أو قلع حشيشا فعاد عوضه، فالوجه: بقاء الضمان، لأنّ الثاني غير الأول. إذا عرفت هذا، فالمرجع في الصغر و الكبر إلى العرف. و قال بعض الشافعية: ضبط الشجرة المضمونة بالشاة أن تقع قريبه من تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٥ سيع الكبيرة، فإنّ الشاة من البقره سبعة «١». و المتوسطة صغيرة، لأصالة البراءة، و لأنّ اسم الصغيرة يتناول ما ليست بكبيرة.

#### مسألة ٢٩٤: حدّ الحرم- الذي لا يحلّ الصيد فيه و لا قطع شجره

- بريد في بريد، لما رواه زرارة- في الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: سمعته يقول: «حرّم الله حرمة بريدا في بريد أن يختلى خلاه و يعضد شجره إلّا الإذخر أو يصاد طيره، و حرّم رسول الله صلّى الله عليه و آله المدينة ما بين لابتيها صيدها، و حرّم ما حولها بريدا في بريد أن يختلى خلاها و يعضد شجرها إلّا عودى الناضح [١]» «٣».

#### مسألة ٢٩٥: قال الشيخ رحمه الله: و اعلم أنّ للمدينة حرما مثل حرم مكة

، و حدّه ما بين لابتيها، و هو من ظلّ عائر إلى ظلّ و غير لا يعضد شجرها، و لا بأس أن يؤكل صيدها إلّا ما صيد بين الحرّتين «٤». و اللابة: الحرّة، و الحرّة: الحجارة السوداء. و في هذا الكلام اضطراب، و ينبغي أن يقال: و حدّه من ظلّ عائر إلى ظلّ و غير، لا يعضد شجرها، و لا بأس أن يؤكل صيدها إلّا ما صيد بين الحرّتين، لأنّ الحرّتين غير ظلّ عائر و ظلّ و غير، و الحرّتان بين الظّلين، لأنّه قال: لا يعضد الشجر فيما بين الظّلين، و لا بأس أن يؤكل الصيد إلّا ما صيد بين الحرّتين، فدلّ على دخول الحرّتين في الظّلين، و إلّا تناقض الكلام، و لو كانت الحرّتان هما حدّ حرم المدينة الأول، لما حلّ الصيد في شيء من حرم المدينة. [١] في المصدر: «عودى محالة»

الناضح». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٧٦ و الشيخ- رحمه الله- عوّل في التحريم على رواية زرارة عن الباقر عليه السلام، السابقة «١». و الشافعي ألحق حرم المدينة بحرم مكة في التحريم في أصحّ الوجهين عنده، و به قال مالك و أحمد «٢»- و هو المشهور عندنا- لما روى العامّة عن النبي صلّى الله عليه و آله، أنّه قال: (إنّ إبراهيم حرّم مكة و إنّى حرّمت المدينة مثل ما حرّم إبراهيم مكة، لا ينفر صيدها و لا يعضد شجرها و لا يختلى خلاها) «٣». و روى أنّه قال: (إنّى أحرّم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاها [١] أو يقتل صيدها) «٥». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: إنّ مكة حرم الله حرّمها إبراهيم، و إنّ المدينة حرّمى ما بين لابتيها حرم لا يعضد شجرها، و هو ما بين ظلّ عائر إلى ظلّ و غير [و] «٦» ليس صيدها كصيد مكة





٤٥٠، وفيهما نسب تحريم قطع العوسج إلى بعض الشافعية. [٢] فتح العزيز ٧: ٥١٢، المجموع ٧: ٤٥٠، وفيهما نسب تحريم قطع العوسج إلى بعض الشافعية.

### مسألة ٢٩٨: لا أعرف لأصحابنا نصاً في كراهة نقل تراب الحرم وأحجاره إلى سائر البلاد.

وقال بعض الشافعية: يكره نقل تراب الحرم وأحجاره إلى سائر البقاع، والبرام يجلب من الحل «١». ولا يكره نقل ماء زمزم - وبه قال الشافعية «٢» - لأن عائشة كانت تنقله «٣». قال بعض الشافعية: لا يجوز قطع شيء من ستر الكعبة ونقله وبيعه وشرائه خلاف ما تفعله العامة، فإنهم يشترونه من بنى شيبه، وربما وضعوه في أوراق المصاحف، ومن حمل منه شيئاً فعليه ردّه «٤». وهو الوجه عندى، وكذا البحث في المشاهد المقدسة.

### مسألة ٢٩٩: حرم المدينة يفارق حرم مكة في أمور:

أ- أنه لا كفارة فيما يفعل فيه من صيد أو قطع شجر على ما اخترناه. ب- أنه يباح من شجر المدينة ما تدعو الحاجة إليه من الحشيش للمعلف. روى العامة عن علي عليه السلام، قال: «المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور، لا يختلى خلاها، ولا ينقّر صيدها، ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بغيره» [١]. ولأن المدينة يقرب منها شجر كثير وزروع، فلو منع من احتشاشها مع الحاجة، لزم الضرر، بخلاف مكة [١]. سنن أبي داود ٢: ٢١٦-٢١٧-٢٠٣٤ و ٢٠٣٥، والمغنى ٣: ٣٧٣، والشرح الكبير ٣: ٣٨٤ وفيها عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٨١ ج- لا يجب دخولها بإحرام، بخلاف حرم مكة. د- من أدخل صيدا إلى المدينة لا يجب عليه إرساله، لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول: (يا أبا عمير ما فعل التغير [١]؟) وهو طائر صغير، رواه العامة «٢»، وظاهره إباحة إمساكه، وإلا لأنكر عليه.

### البحث الخامس عشر: الاستمتاع بالنساء

### مسألة ٣٠٠: يحرم على المحرم الاستمتاع بالنساء

بالوطء والتقبيل والنظر بشهوة والعقد له ولغيره والشهادة على العقد وإقامة الشهادة به وإن تحمّلها محلاً، وكذا الاستمنا. وقد أجمع علماء الأمصار على تحريم الوطء. قال الله تعالى فلا رفث «٣». وروى العامة عن ابن عمر [٢]: أن رجلاً سأله، فقال: إننى واقعت بامرأتى ونحن محرمان، فقال: أفسدت حجك انطلق أنت وأهلك فاقض ما يقضون وحل إذا أحلوا، فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت وامراتك وأهديا هديا، فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم «٥». [و فى حديث ابن عباس «٦»: ويتفرقان من حيث يحرمان حتى يقضيا] [١]

التغير: تصغير التغير، وهو: طائر يشبه العصفور، وجمعه نگران. لسان العرب ٥: ٢٢٣ «نغر». [٢] فى النسخ الخطية والحجريّة: ابن عباس. وما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٨٢ حجّهما «١». ومن طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «و الرفث الجماع» «٢». إذا عرفت هذا، فقولته تعالى فلا رفث «٣» نفى يريد به النهي، أى: لا ترفثوا، كقولته تعالى لا تضارّ والدّة بولدها «٤».

### مسألة ٣٠١: ولا فرق فى التحريم بين الوطء فى القبل أو الدبر،

ولا بين دبر المرأة أو الغلام. وكذا يحرم التقبيل للنساء وملاعبتهنّ بشهوة، والنظر إليهنّ بشهوة، والملازمة بشهوة من غير جماع، لما روى العامة: أن عمر بن عبد الله [١] قبل عائشة بنت طلحة محرماً، فسأل، فاجمع له على أن يهريق دماً «٦». والظاهر أنه لم يكن أنزل.

و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «يا أبا سيار إنَّ حال المحرم ضيقه، إن قبل امرأته على غير شهوة و هو محرم، فعليه دم شاء، و من قبل امرأته على شهوة فأمنى، فعليه جزور، و يستغفر الله، و من مسَّ امرأته و هو محرم على شهوة فعليه دم شاء، و من نظر إلى امرأته نظر شهوة فأمنى، فعليه جزور، و إن مسَّ امرأته أو لازمها من غير شهوة، فلا شيء عليه» (٧). مسألة ٣٠٢: يحرم على المحرم أن يـ \_\_\_\_\_ تزوج أو يزوج، فيكـ \_\_\_\_\_ ون وكيلا \_\_\_\_\_ لغيره

[١] في النسخ الخطية و الحجرية: عبيد الله. و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٨٣ فيه أو وليا، سواء كان رجلا- أو امرأة، ذهب إليه علماؤنا أجمع- و به قال على عليه السلام، و عمر و عبد الله بن عمر و زيد بن ثابت، و من التابعين: سعيد ابن المسيب و سليمان بن يسار و الزهري، و به قال في الفقهاء: مالك و الشافعي و الأوزاعي و أحمد بن حنبل «١»- لما رواه العائمة أن النبي صَلَّى الله عليه و آله، قال: (لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب) «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «ليس للمحرم أن يتزوج و لا يزوج، فإن تزوج أو زوج فتزوج به باطل» «٣». و روى العائمة عن ابن عباس جواز ذلك كله، و به قال أبو حنيفة و الحكم، لما رواه ابن عباس: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله تزوج ميمونة و هو محرم «٤». و لأنه عقد يملك به الاستمتاع، فلا يحرمه الإحرام، كسراء الإمام «٥». و الرواية ممنوعة، فإنَّ أبا رافع قال: تزوج رسول الله صَلَّى الله عليه و آله ميمونة و هو حلال، و بنى بها و هو حلال، و كنت أنا الرسول بينهما «٦». و روى يزيد [بن ٧] الأصم عن ميمونة: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٨٤ تزوجها حلالا، و بنى بها حلالا، و ماتت ب «سرف» في الظلمة التي بنى فيها «١»، و ميمونة صاحبة القصة، و أبو رافع كان السفير. و لأنَّ ابن عباس كان صغيرا لا يعرف حقائق الأشياء، و لا يقف عليها، فربما توهم الإحرام و ليس موجودا، بخلاف أبي رافع. و لأنَّ سعيد بن المسيب قال: وهم ابن عباس، ما تزوجها النبي صَلَّى الله عليه و آله إلا حلالا «٢». و أيضا يحتمل أنه أطلق المحرم على النبي صَلَّى الله عليه و آله بمجرد أنه تزوجها في الشهر الحرام في البلد الحرام، كما قيل: قتلوا ابن عفان الخليفة محرما [١] أو أنه تزوجها و هو حلال ثم ظهر أمر التزويج و هو محرم. و شراء الأمة قد يكون للخدمة و هو الغالب، بخلاف عقد النكاح الذي لا يكون إلا مقدّمة للاستمتاع، فلما كان مقدّمة للمحرّم كان حراما. و لأنَّ النكاح يحرم بالعدّة و اختلاف الدين و الردّة و كون المنكوحه أختا من الرضاع، و تعتبر له شرائط غير ثابتة في شراء الإمام، فافترقا. إذا عرفت هذا، فلو أفسد إحرامه، لم يجز له أن يتزوج فيه أيضا، لأنَّ حكم الفاسد فيما يمنع حكم الصحيح. مسألة ٣٠٣: لو تزوج المحرم أو زوج غيره و إن كان محلا أو زوجت المحرمة، فالنكاح باطل، و لا فرق بين أن يكون المزوجان محرمين أو [١] صدر بيت

للعامة، و عجزه: و دعا فلم أر مثله مخذولا ديوان الراعي النميري: ٢٣١، و الصحاح- للجوهري- ٥: ١٨٩٧، و المغنى و الشرح الكبير ٣: ٣١٩. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٣٨٥ أحدهما، عند علمائنا، لأنه منهي عنه، و كان باطلا، كنكاح المرضعة. و لقول الصادق عليه السلام: «إن رجلا- من الأنصار تزوج و هو محرم، فأبطل رسول الله صَلَّى الله عليه و آله نكاحه» «١». و قال أحمد: إن زوج المحرم لم أفسخ النكاح «٢». و هو يدل على أنه إذا كان الولي بمفرده أو الوكيل محرما، لم يفسد النكاح، هذا عند بعض أصحابه، و المشهور عندهم: الأول «٣». إذا عرفت هذا، فلو عقد المحرم لغيره، فإنَّ العقد يكون باطلا، لقول الصادق عليه السلام: «المحرم لا ينكح و لا ينكح و لا يشهد، فإن نكح فنكاحه باطل» [١]. و أمّا الخطبة فإنه تكره الخطبة للمحرم و خطبة المحرمة، و يكره للمحرم أن يخطب للمحلين، لأنه تسبب إلى الحرام، فكان مكروها، كالصرف، بخلاف الخطبة في العدة، فإنها محرمة، لأنها تكون داعية للمرأة إلى أن تخبر بانقضاء العدة قبل انقضائها رغبة في النكاح، فكان حراما. و لا فرق بين الإمام و غيره في تحريم الوكالة و الولاية في النكاح المحرّم. و قال الشافعي في أحد الوجهين: يجوز للإمام أن يعقد للمحرم في حال إحرامه، لأنه يجوز له التزويج للمحرمين بولايته العامة، لأنه موضع الحاجة «٥». و نمنع من الحاجة الزائدة على عقد الولي الولاية الخاصة. [١] الكافي ٤: ٣٧٢- ١ و فيه بزيادة «و

لا يخطب» التهذيب ٥: ٣٣٠-١١٣٦.

### مسألة ٣٠٤: لا يجوز للمحرم أن يشهد بالعقد بين المحلين

- و لو شهد، انعقد النكاح عندنا، لأن النكاح لا يعتبر فيه الشهادة- لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد) «١». و لقول الصادق عليه السلام و قد سئل عن المحرم يشهد على نكاح المحلين، قال: «لا يشهد» «٢». و قال الشافعي: يجوز له أن يشهد، لأنه لا مدخل للشاهد في العقد، فأشبهه الخطيب «٣». و الفرق: أن الخطبة لإيقاع العقد في حال الإحلال و صلة إلى الحلال، أما الشهادة على عقد المحرم فإنه معونة على فعل الحرام، فكان حراما.

### مسألة ٣٠٥: لو عقد المحرم حال الإحرام،

إشارة

فإن كان عالما بتحريم ذلك عليه، فزق بينهما و لم تحل له أبدا، و إن لم يكن عالما، فزق بينهما، فإذا أحل أو أحل الزوج إن لم تكن المرأة محرمة، جاز له العقد عليها، ذهب إليه علماؤنا- خلافا للعامة- لأن الاحتياط يقتضى التحريم المؤبد. و لقول الصادق عليه السلام: «إن المحرم إذا تزوج و هو محرم فزق بينهما و لا يتعاودان أبدا» «٤». و أما جواز المراجعة مع الجهل و عدم الدخول: فلقول الباقر عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين على عليه السلام في رجل ملك بضع امرأة و هو محرم قبل أن يحل، فقضى أن يخلى سبيلها، و لم يجعل نكاحه شيئا حتى يحل، فإذا أحل خطبها، إن شاء أهلها زوجه، و إن شاء لم يزوجه» «٥».

فروع:

أ- لو وكل محل محللا في التزويج،

فعقد له الوكيل بعد إحرام الموكل، لم يصح النكاح، سواء حضره الموكل أو لا، و سواء علم الوكيل أو لا، لأن الوكيل نائب عن الموكل، ففعله مسند إليه في الحقيقة و هو محرم.

ب- لو وكل محرم محللا في التزويج، فعقد الوكيل و الموكل محرم، بطل العقد،

و إن كان بعد إحلاله، صح، و لا يبطل ببطلان التوكيل، لأن الإذن في النكاح وقع مطلقا، لكن ما تناول حالة الإحرام يكون باطلا، و ما تناول حالة الإحلال يكون صحيحا، و الوكالة إذا اشتملت على شرط فاسد، بطل ذلك، و بقي مجرد الإذن يوجب صحة التصرف، و كذا فساده في بعضه لا يمنع نفوذ التصرف فيما يتناوله الإذن على وجه الصحة، بخلاف الصبي إذا وكل في التزويج، فأوقعه الوكيل بعد بلوغه، لأن الوكالة هنا لا-اعتبار بها في تلك الحال و لا في ثانيه، و لم يوجد منه الإذن في ثاني الحال و لا في أوله على وجه الصحة، فافترقا.

ج- لو شهد و هو محرم، صح العقد و فعل حراما.

و لو أقام الشهادة بذلك لم يثبت بشهادته النكاح إذا كان تحملا و هو محرم، قاله الشيخ «١» رحمه الله. و الأقوى ثبوته إذا أقامها حالة الإحلال. و يشكل: باستلزامه إباحة البضع المحرم، كما لو عرف العقد، فتزوجت بغيره. و كما تحرم عليه الشهادة بالعقد حال

إحرامه تحرم عليه إقامتها في تلك الحال و لو تحملها محلا. و لو قيل: إن التحريم مخصوص بالعقد الذي أوقعه المحرم، كان وجها.

### مسألة ٣٠٦: إذا اتفق الزوجان على وقوع العقد حالة الإحرام، بطل،

و سقط المهر إن كانا عالمين أو جاهلين و لم يدخل بها، لفساد أصل العقد. و لو دخل و هي جاهلة، ثبت المهر بما استحل من فرجها، و فترق بينهما. و لو اختلفا فادعى أحدهما وقوعه حالة الإحلال و ادعى الآخر وقوعه حالة الإحرام، فإن كان هناك بينة، حكم بها. و لو انتفت البينة، فإن كانت الزوجة مدعية لوقوعه في الإحرام و أنكر الرجل، فالقول قوله مع اليمين، عملا بأصالة الصحة، فإذا حلف، ثبت النكاح، و ليس لها المطالبة بالمهر مع عدم الدخول، و لو كانت قبضته، لم يكن للزوج استعادته. و لو كان الزوج هو المدعى لوقوعه حالة الإحرام، فالقول قول المرأة مع اليمين، و يحكم بفساد العقد في حق الزوج، لأنه ادعى فساد، و يحكم عليه بأحكام النكاح الصحيح. ثم إن كان قد دخل بها، وجب عليه المهر كاملا، للرواية (١)، و إن لم يكن دخل بها، قال الشيخ: يجب نصف المهر. و الوجه: الجميع. و لو أشكل الأمر فلم يعلم هل وقع العقد في الإحرام أو الإحلال، صح العقد - و به قال الشافعي (٣) - لأصالة الصحة. قال الشيخ رحمه الله: و الأحوط تجديده (٤)، لأن الأول إن وقع في الإحلال، لم يضر الثاني، و إلا كان مبيحا. و إذا وطأ العاقد في الإحرام، لزمه المهر: إما المسمى إن كان قد تذكروا الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٨٩ سماه، و إلا مهر المثل، و يلحق به الولد، و يفسد حجبه إن كان قبل الوقوف بالموقفين، و يلزمها العدة، و إن لم يكن دخل، فلا يلزمه شيء من ذلك. و لو عقد المحرم لغيره، كان العقد فاسدا، ثم ينظر فإن كان المعقود له محرما و دخل بها، لزم العاقد بدنه.

### مسألة ٣٠٧: لا بأس للمحرم أن يراجع امرأته عند علمائنا

- و به قال الشافعي و مالك و أحمد في إحدى الروايتين (١) - لقوله تعالى وَ بَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ (٢). و قوله تعالى فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ (٣) و الإمساك هو المراجعة و لم يفضل. و لأنه ليس باستئناف عقد، بل إزالة مانع عن الوطء، فأشبهه التكفير عن الظهار. و قال أحمد في الرواية الأخرى: لا يجوز، لأنه استباحه فرج مقصود بعقد، فلا يجوز في الإحرام، كعقد النكاح (٤). و الفرق: أن عقد النكاح يملك به الاستمتاع، بخلاف الرجعة، فإن الاستمتاع مملوك له قبلها، إذ لا يخرج بالطلاق الرجعي عن حكم الزوجة، فإنهما يتوارثان. على أن المشهور من مذهب أحمد: أن الرجعية مباحة (٥)، فلا يصح تذكروا الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٠ قوله: الرجعة استباحة.

### مسألة ٣٠٨: يجوز شراء الإمام في حالة الإحرام،

لكن لا يقربهن إجماعا، لأن الشراء لفائدة الاستخدام غالبا، فكان سائغا، و سواء قصد به التسرى أو لا، و لا نعلم فيه خلافا، لأنه ليس بموضوع للاستباحة في البضع، فأشبهه شراء العبيد، و لذلك أبيع شراء من لا يحل وطؤها، و لم يحرم الشراء في حال يحرم فيه الوطء. و يؤيده: ما رواه سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام - في الصحيح - قال: سألت عن المحرم يشتري الجوارى و يبيع، قال: «نعم» (١). إذا ثبت هذا، فلو اشترى حالة الإحرام أمة للتسرى بها حالة الإحرام، احتمل فساد العقد، لأن الغرض الذي وقع لأجله محرم، و يحتمل الصحة، لأن الغرض عارض، فلا يؤثر في الصحة الأصلية. إذا عرف هذا، فإنه يجوز له مفارقة النساء حالة الإحرام بكل حال من طلاق أو خلع أو ظهار أو لعان أو غير ذلك من أسباب الفرقة إجماعا. و رواه أبو بصير - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «المحرم يطلق و لا يتزوج» (٢).

### مسألة ٣٠٩: كل موضع حكمنا فيه ببطان العقد من المحرم يفرق بينهما بغير طلاق

- و به قال الشافعي «٣»- لأنّ الطلاق إنّما يقع في صلب نكاح صحيح، و هذا النكاح باطل. و قال مالك: يفرّق بينهما بطلقة. و كذا كلّ نكاح وقع فاسدا عنده يفرّق بينهما بطلقة «٤».

### مسألة ٣١٠: لو نظر إلى امرأته بشهوة، فعل حراما،

و لو أمني حينئذ، كان عليه جزور إن كان موسرا. و لو نظر بغير شهوة، لم يكن عليه شيء و إن أمني، لما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام: أنّه سأله عن رجل محرم نظر إلى ساق امرأته [١] فأمنى، فقال: «إن كان موسرا فعليه بدنه، و إن كان وسطا فعليه بقرة، و إن كان فقيرا فعليه شاة» «٢». و لو نظر إلى غير أهله فأمنى، كان عليه بدنه، فإن لم يجد بقرة، فإن لم يجد فشاء، لما رواه زرارة- في الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: سألته عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: «عليه جزور أو بقرة، فإن لم يجد فشاء» «٣». و لو حملها بشهوة فأمنى أو لم يمن، و جب عليه دم شاة، و لو لم يكن بشهوة، لم يكن عليه شيء و لو أمني، لما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: المحرم يضع يده على امرأته، قال: «لا بأس» قلت: فإنه أراد أن ينزلها في المحمل و يضمها إليه، قال: «لا بأس» قلت: فإنه أراد أن ينزلها في المحمل فلما ضمها إليه أدركته الشهوة، قال: «ليس عليه شيء إلّا أن يكون طلب ذلك» «٤». و سأل محمّد بن مسلم الصادق عليه السلام: عن رجل محرم حمل امرأته و هو محرم فأمنى أو أمذى، قال: «إن كان حملها و مسّها بشيء من الشهوة و أمني أو لم يمن أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه، و إن حملها أو مسّها

[١] في المصدر: امرأة. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٢ بغير شهوة فأمنى أو أمذى فليس عليه شيء «١». و يجوز للمحرم أن يقبل أمه، لأنّه ليس محلّ الشهوة، و لا- داعيا إلى الجماع، فكان سائغا، لأنّ الحسين بن حمّاد سأل الصادق عليه السلام: عن المحرم يقبل أمه، قال: «لا بأس به هذه قبله رحمة، إنّما تكره قبله الشهوة» «٢». إذا ثبت هذا، فلا فرق بين الأمّ و الأخت و غيرهما من المحرّمات المؤبّدة.

### البحث السادس عشر: في الفسوق و الجدل

#### مسألة ٣١١: يحرم على المحرم الفسوق،

و هو: الكذب، و هو حرام على غيره إلّا أنّه يتأكّد في حقّه. قال الله تعالى فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحجّ «٣». قال الصادق عليه السلام: «و الفسوق: الكذب و السباب» «٤». و روى العامّة قول النبي صلّى الله عليه و آله: (سباب المسلم فسوق) «٥» فجعلوا الفسوق هو السباب، لهذا الخبر. و هو غير دالّ، و سبب الغلط إيهام العكس. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٣ و قال ابن عباس: الفسوق: المعاصي. و هو قول ابن عمر و عطاء و إبراهيم «١». و قال الكاظم عليه السلام: «و الفسوق: الكذب» «٢».

#### مسألة ٣١٢: و يحرم على المحرم الجدل،

و فسّره الصادق عليه السلام بقول الرجل لغيره: لا و الله و بلى و الله «٣». و كذا قال الكاظم «٤» عليه السلام. و قال ابن عباس: الجدل هو أن تمارى صاحبك حتى تغضبه «٥». و هو قريب ممّا فسّره الإمامان عليهما السلام. و قال مجاهد و لا جدال في الحجّ «٦» أي: لا مجادلة، و لا شكّ في الحجّ أنّه في ذى الحجّة «٧». و ما قلناه أولى. إذا عرفت هذا، فإنّه يستحب للمحرم قلّة الكلام إلّا بخير. و روى العامة عن الحسين بن عليّ عليهما السلام، قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» «٨». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «إذا أحرمت فعليك بتقوى الله و ذكر الله و قلّة الكلام إلّا بخير، فإنّ تمام الحجّ و العمرة أن يحفظ تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٤ المرء لسانه إلّا من خير كما قال تعالى، فإنّ الله يقول فمن قرأ في الحجّ فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحجّ «١» فالرفث: الجماع، و الفسوق: الكذب، و الجدل: قول الرجل: لا و الله و بلى و الله» «٢». و لأنّ

ترك الكلام فيما لا ينفع مما يقتضى صيانة النفس عن اللغو والوقوع فى الكذب و ما لا يحل، فإن من كثر كلامه كثر سقطه و قد قال صلى الله عليه و آله: (من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت) «٣» فيستحب ترك الكلام فيما لا يتعلّق بالذكر و البحث فى العلوم مطلقا، إلّا أنّه فى حال الإحرام أشدّ استحبابا، لأنّه حال عبادة و استغفار و استشعار بطاعة الله تعالى، فيشبه الاعتكاف. و لا يعارض ذلك ما رواه العامية عن عمر أنّه كان إذا ركب ناقته و هو محرم يقول: كأنّ راكبها غصن بمروحة إذا تدلّت به أو شارب ثمل «٤» و فعل عمر لا حجّة فيه، خصوصا مع معارضة فعل النبى صلى الله عليه و آله.

### مسألة ٣١٣: لو ارتدّ فى أثناء الحجّ و العمرة، لم تفسدهما،

و لا يعتدّ بما فعله فى زمان الردّة- و هو قول بعض الشافعية «٥»- لأصالة الصحّة، و براءة الذمّة، و الخروج عن العهدة بامتنال الأمر. و قال بعض الشافعية: إنّها تفسدهما، سواء طال زمانها أو قصر «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٥ و على القول بالفساد لهم وجهان: أظهرهما: أنّه يبطل النسك بالكلية حتى لا يمضى فيه لا فى الردّة و لا إذا عاد إلى الإسلام، لأنّ الردّة تحبط العبادة. [و الثانى: أنّ سبيل الفساد هاهنا كسبيله عند الجماع، فيمضى فيه لو عاد إلى الإسلام «١» لكن لا- تجب الكفارة، كما أنّ إفساد الصوم بالردّة لا يتعلّق به الكفارة. و على القول بالصحّة لهم ثلاثة أوجه: أحدها: أنّه ينعقد على الصحّة، فإن رجع فى الحال فذاك، و إلّا فسد نسكه، و عليه الفدية و القضاء و المضى فى الفاسد. و الثانى: أنّه ينعقد فاسدا، و عليه القضاء و المضى فيه، سواء مكث أو رجع فى الحال، و إن مكث، و جبت الفدية، و هل هى بدنة أو شاء؟ خلاف. و الثالث: لا ينعقد أصلا، كما لا ينعقد الصلاة مع الحدث «٢».

### القسم الثانى: فى مكروهات الإحرام

#### إشارة

أ: يكره للمحرم النوم على الفراش المصبوغ، و ليس بحرام، لما رواه أبو بصير- فى الصحيح- عن الباقر عليه السلام، قال: «يكره للمحرم أن ينام على الفراش الأصفر أو المرفقة الصفراء» «٣». ب: يكره الإحرام فى الثوب المصبوغ بالسواد أو المعصفر، و يتأكّد فى السواد و النوم عليه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٦ ج: يكره الإحرام فى الثياب الوسخة و إن كانت طاهرة. د: لبس الثياب المعلمة. ه: استعمال الحنّاء للزينة. و: النقاب للمرأة على إشكال. ز: دخول الحمام و تدليك الجسد فيه. ح: تلبى المنادى، بل يقول: يا سعد، لأنّه فى مقام التلبى لله تعالى، فكره لغيره. و لقول الصادق عليه السلام: «ليس للمحرم أن يلبنى من دعاه حتى ينقضى إحرامه» قلت: كيف يقول؟ قال: «يقول: يا سعد» «١». ط: استعمال الرياحين.

### مسألة ٣١٤:

يجوز للمحرم أن يلبس الهميان، و هو قول جمهور العلماء «٢». قال ابن عبد البر: أجمع فقهاء الأمصار متقدموهم و متأخروهم على جواز ذلك «٣». و كرهه ابن عمر و مولاة نافع «٤». لما رواه العامية عن ابن عباس قال: رخص رسول الله صلى الله عليه و آله للمحرم فى الهميان أن يربطه إذا كانت فيه نفقته «٥». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «كان أبى عليه السلام يشدّ على بطنه نفقته يستوثق، فإنها تمام حجّه» «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٣٩٧ و لشدة الحاجة إلى ذلك. و قول ابن عمر لا حجّة له فيه.

### مسألة ٣١٥:

يجوز للمحرم أن يلبس السلاح عند الحاجة إجماعا، إلّا من الحسن البصرى، فإنّه كرهه «١». و الحقّ الأول، لما رواه العامية: أن رسول

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَلِحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِجَلْبَانِ السَّلَاحِ «٢»، يَعْنِي الْقِرَابَ بِمَا فِيهِ. وَ مِنْ طَرِيقِ الْخَاصِيَّةِ: قَوْلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الْمَحْرَمَ [١] إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ فَلَبَسَ السَّلَاحَ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ» «٤». وَ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَ قَدْ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومِ عَلَى التَّحْرِيمِ مَعَ عَدَمِ الْخَوْفِ، وَ هُوَ أَحَدُ قَوْلِي عِلْمَانَا «٥».

### مسألة ٣١٦:

يَجُوزُ أَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ حَالَةَ إِحْرَامِهِ، لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَدَّبَ الْمَحْرَمُ عَبْدَهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ» «٦». وَ إِذَا قُتِلَ الْمَحْرَمُ حَيْوَانًا وَ شَكَّ فِي أَنَّهُ صَيْدٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، لِأَصَالَةِ الْبِرَاءَةِ. وَ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ صَيْدٌ وَ شَكَّ فِي أَيِّ صَيْدٍ هُوَ، لَزِمَهُ دَمُ شَاةٍ، لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَرَاتِبٍ.

[١] فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ وَ الْحَجَرِيَّةِ: الْمُسْلِمُ، وَ مَا أُثْبِتَتْهُ مِنَ الْمَصْدَرِ. تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ (ط-الحدِيثَةُ)، ج٧، ص: ٣٩٨ الصَّيْدِ. وَ لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ لَا يَدْرِي مَا هُوَ وَ هُوَ مُحْرَمٌ، قَالَ: «عَلَيْهِ شَاةٌ» «١». وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْمَحْرَمِ لَحْمُ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ يَأْكُلْهُ، وَ تَرَكَهُ إِلَى وَقْتِ إِحْلَالِهِ ثُمَّ يَأْكُلْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَادَهُ هُوَ، لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مَهْزِيَارٍ سَأَلَهُ عَنِ الْمَحْرَمِ مَعَهُ لَحْمٌ مِنَ لَحْمِ الصَّيْدِ فِي زَادِهِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ وَ لَا يَأْكُلْهُ وَ يَدْخُلُهُ مَكَّةُ وَ هُوَ مُحْرَمٌ فَإِذَا أَحْلَى أَكَلَهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَادَهُ» «٢». وَ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْفَهْدِ مِنَ الْحَرَمِ، لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيَّ سَأَلَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: فَهَوْدُ تَبَاعَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيهَا وَ يَخْرُجَ بِهَا؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ» «٣». وَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ رَجُلٍ أَدْخَلَ فَهْدًا إِلَى الْحَرَمِ، لَهُ أَنْ يَخْرُجَهُ؟ فَقَالَ: «هُوَ سَبْعٌ، وَ كَلَّمَا أَدْخَلْتَ مِنَ السَّبْعِ [١] الْحَرَمَ أُسِيرَا فَلَكَ أَنْ تَخْرُجَهُ» «٥».

[١] فِي الْمَصْدَرِ: «السَّبْعُ».

### المطلب الرابع: في كفارات الإحرام

#### إشارة

و فيه بابان:

#### [الباب الأول: في كفارات [١] الصيد.

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### [البحث الأول: فيما لكفاراته بدل على الخصوص

#### إشارة

و هو خمسة:

#### الأول: قتل النعامة

مقدمة:

دائبة الصيد تضمن بمثلها من النعم عند أكثر العلماء «٢»، لقوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ «٣». وما رواه العامة: أن النبي صَلَّى الله عليه وآله جعل في الضبع كبشا «٤». ومن طريق الخاصة: ما رواه أبو الصباح - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن قول الله عز وجل في الصيد وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ «٥» قال: «في الطيبي شاء، وفي حمار وحش بقرة، وفي النعامه جزور» «٦». وقال أبو حنيفة: الواجب القيمة، لأن الصيد ليس بمثل، فتجب القيمة، ويجوز صرفها في المثل «٧».

[١] في «ن» كفارة. تذكرة الفقهاء (ط-)

الحديث، ج ٧، ص: ٤٠٠ والمماثلة الحقيقية ليست مرادة، لامتناعها بين الصيد والنعم، بل المراد من حيث الصورة، فإن النعامه شبه البدنة. وحكم الصحابة في الحيوانات بأمثالها، فحكم على عليه السلام وزيد ابن ثابت وعمر وعثمان وابن عباس و معاوية في النعامه ببدنة. وحكم أبو عبيدة وابن عباس في حمار الوحش ببدنة. وحكم عمر فيه ببقرة. وحكم على عليه السلام في الضبع بشاة «١»، مع اختلاف الأزمان وتباعد الأمكنة، ولو كان على وجه القيمة، لامتنع اتفاقها في شيء واحد، وقد حكموا في الحمامة بشاة «٢» ولا تبلغ الحمامة في القيمة. وما ثبت فيه نص مقدر أتبع إماما من النبي صَلَّى الله عليه وآله، أو من أحد الأئمة عليهم السلام، ولا يجب استئناف الحكم - وبه قال عطاء والشافعي وإسحاق وأحمد «٣» - لأنهم أعرف من غيرهم وأزهد، فكان قولهم حجة. وقال مالك: يستأنف الحكم، لقوله تعالى يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ «٤» «٥». والجواب: التقدير ثبوت الحكم.

مسألة ٣١٧:

يجب في النعامه بدنة عند علمائنا أجمع، فمن قتل نعامه وهو محرم وجب عليه جزور - وبه قال عطاء ومجاهد ومالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم «٦» - لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠١ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ «١». وروى العامة: أن عليا عليه السلام حكم فيها ببدنة «٢». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و في النعامه جزور» «٣». وفي حديث آخر: «بدنة» «٤». وقال أبو حنيفة: تجب القيمة. وقد تقدم «٥». ولو لم يجد البدنة، قوم البدنة، وفص قيمتها على البر، وأطعم ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع - وبه قال الشافعي وأحمد «٦» - لقوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ «٧» بقراءة الخفض [١]، وهو يقتضى أن يكون الجزاء بدلا عن المثل من النعم، لأن تقديرها: فجزاء بمثل. ولقول الصادق عليه السلام: «إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما» «٩». وقال مالك: يقوم الصيد لا المثل، لأن التقويم إذا وجب لأجل الإلتلاف

[١] أي: بالإضافة. تذكرة الفقهاء (ط-)

الحديث، ج ٧، ص: ٤٠٢ قوم المتلف كالذي لا مثل له «١». وقال أبو حنيفة: لا يجب المثل، بل قيمة الصيد، فإن شاء تصدق بها، وإن شاء اشترى شيئا من النعم التي تجزئ في الأضحية يذبح، وإن شاء صرفها إلى الطعام، فأعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من غيره، أو صام عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره يوما «٢». ولو لم يجد الإطعام، قوم الجزور بدراهم و الدراهم بطعام على ما قلناه، ثم صام عن كل نصف صاع يوما - وبه قال ابن عباس والحسن البصرى والنخعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر «٣» - لأن صوم اليوم بدل عن نصف صاع في غير هذه الصورة، فيكون كذلك هنا. ولقول الصادق عليه السلام: «فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما» «٤». وقال عطاء: يصوم عن كل مد يوما - وبه قال مالك والشافعي، وعن أحمد روايتان - لأن الله تعالى جعل اليوم في كفارة الظهار في مقابلة إطعام المسكين، فكذا هنا «٥». ويبطل بتقديم النص على القياس.

مسألة ٣١٨:

و اختلف علماؤنا في كفارة جزاء الصيد: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٣ فقال بعضهم: إنها على الترتيب «١» - وبه قال ابن



عباس و التورى و ابن سيرين، و نقله أبو ثور عن الشافعى فى القديم «٢»- لقول الصادق عليه السلام: «فإن لم يقدر على ذلك- يعنى الذبح- قوم جزاء الصيد و تصدق بثمانه على المساكين» ثم قال: «فإن لم يقدر صام بدل كل صاع يوماً» «٣» و هو يدل على الترتيب. لأن هدى المتعة على الترتيب، و هذا أكد منه، لأنه فعل محذور. و قال بعضهم: إنها على التخيير «٤»- و به قال مالك و الشافعى و أصحاب الرأى، و عن أحمد روايتان «٥»- و هو المعتمد، لقوله تعالى هَيْدِيَا بِالْعِ كْفَارَةٍ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا «٦» و «أو» للتخيير. قال ابن عباس: كل شىء «أو، أو» فهو مختير، و أما ما كان «فإن لم يجد» فهو الأول الأول. رواه العاصم «٧». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «كل شىء فى القرآن (أو) فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، و كل شىء فى القرآن (فمن لم يجد فعله كذا) فالأول بالخيار» «٨». و لأنها فدية تجب بفعل محذور، فكان مختيراً بين ثلاثها، كفدية الأذى. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٤ و قال الشافعى قولاً آخر: إنه لا إطعام فى الكفارة، وإنما ذكر فى الآية ليعدل به الصيام، لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح، و هو مروى عن ابن عباس و عن أحمد [١] أيضاً. و هو خطأ لأن الله تعالى سمى الإطعام كفارة، و لو لم يجب إخراجها لم يكن كفارة و جعله طعاماً للمساكين، و ما لا يجوز صرفه إليهم لا يكون طعاماً لهم. و لأنه عطف الطعام على الهدى ثم عطف الصوم عليه، و لو لم تكن إحدى الخصال لم يجز ذلك فيه. و نمنع أن من قدر على الطعام قدر على الهدى، إما لتعذر المذبح أو لغلاء السعر أو لغيرهما.

مسألة ٣١٩:

لو زادت قيمة الفداء على إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع، لم يلزمه الزائد، و أجزاء إطعام الستين، و لو نقص عن إطعام الستين، لم يجب الإكمال، بل أجزاءه و إن كان ناقصاً. و كذا لو زاد ثمن الطعام على صيام ستين يوماً لكل يوم نصف صاع، لم يجب عليه صوم الزائد على الستين، و لو نقص، أجزاءه الناقص، و لا- يجب عليه إكمال الصوم. و العاصم لم يعتبر ذلك، لأنها كفارة، فلا تزيد على إطعام ستين و لا على صيام ستين، لأنها أعلى مراتب الكفارات. و قول الصادق عليه السلام فى محرم قتل نعامة، قال: «عليه بدنة، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً، فإن كانت قيمة البدنة أكثر من طعام ستين مسكيناً لم يزد على طعام ستين مسكيناً، و إن كانت قيمة البدنة أقل من طعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمة البدنة» «٢».

[١] الشرح الكبير ٣: ٣٣٩، المغنى ٣:

٥٥٧، و فيه: و هذا قول الشعبي، بدل الشافعى. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٥ إذا عرفت هذا، فلو بقى ما لا يعدل يوماً، كربع الصاع، كان عليه صيام يوم كامل، و به قال عطاء و النخعى و حماد و الشافعى و أصحاب الرأى «١»، و لا- نعلم فيه خلافاً، لأن صيام اليوم لا يتبعص، و السقوط غير ممكن، لشغل الذمة، فيجب إكمال اليوم.

مسألة ٣٢٠:

لو عجز عن البدنة و إطعام ستين و صوم شهرين، صام ثمانية عشر يوماً، لأن صوم ثلاثة أيام بدل عن إطعام عشرة مساكين فى كفارة اليمين مع العجز عن الإطعام، فيكون كذلك هنا. و لقول الصادق عليه السلام: «من أصاب شيئاً فداؤه بدنة من الإبل، فإن لم يجد ما يشتري بدنة فأراد أن يتصدق فعله أن يطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مداً، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوماً مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام» «٢».

مسألة ٣٢١:

في فراخ النعامة لعلمائنا قولان: أحدهما: من صغار الإبل «٣»، و به قال الشافعي وأحمد «٤». والثاني: فيه مثل ما في النعامة سواء «٥»، و به قال مالك «٦». احتج الأولون: بقوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ «٧» و مثل الصغير صغير. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٦ ولأن فرخ الحمام يضمن بمثله، فكذا فرخ النعامة. واحتج الآخرون: بقوله تعالى هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ «١» و لا يجزئ في الهدى صغير. و لقول الصادق عليه السلام في قوم حججاج محرمين أصابوا فراخ نعامة، فأكلوا جميعا، قال: «عليهم مكان كل فرخ بدنه يشتركون فيها جميعا يشترونها على عدد الفراخ و على عدد الرجال» «٢».

### الثاني: كفارة قتل حمار الوحش و بقرته.

مسألة ٣٢٢:

لو قتل المحرم حمار الوحش، و جب عليه دم بقره عند علمائنا- و به قال عمر و عروة و مجاهد و الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين «٣»- للمماثلة بين حمار الوحش و البقرة الأهلية. ولأن أبا بصير سأل الصادق عليه السلام: قلت: فإن أصاب بقره وحش أو حمار وحش ما عليه؟ قال: «عليه بقره» «٤». و قال أحمد في الرواية الأخرى: عليه بدنه. و هو مروى عن أبي عبيدة و ابن عباس، و به قال عطاء و النخعي «٥». و قال أبو حنيفة: تجب القيمة. و قد سلف «٦». إذا ثبت هذا، ففي بقره الوحش بقره أهلية أيضا عند علمائنا، و هو مروى تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٧ عن ابن مسعود و عطاء و عروة و قتادة و الشافعي «١»، و لا- نعلم فيه خلافا، إلا من أبي حنيفة «٢»، لأن الصحابة نصوا فيها على ذلك «٣». و للمشابهة في الصورة. و لرواية أبي بصير، الصحيحة، و قد سلفت «٤».

مسألة ٣٢٣:

لو لم يجد البقره في جزاء حمار الوحش و بقرته، قوم ثمنها بدراهم و فضه على الحنطة، و أطمع كل مسكين نصف صاع، و لا يجب عليه ما زاد على إطعام ثلاثين مسكينا، و لا إتمام ما نقص عنه، عند علمائنا. و قال مالك: إنما يقوم الصيد. و قد سلف «٥» البحث معه. و قد روى أبو عبيدة عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما» «٦». و عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: فإن أصاب بقره وحش أو حمار وحش ما عليه؟ قال: «بقره» قلت: فإن لم يقدر على بقره؟ قال: «فليطعم ثلاثين مسكينا» «٧».

مسألة ٣٢٤:

لو لم يتمكن من الإطعام، صام ثلاثين يوما كل يوم بإزاء نصف صاع، و لو لم يبلغ الإطعام ذلك، لم يكن عليه الإكمال، و لو فضل، تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٠٨ لم تجب عليه الزيادة عن ثلاثين، لما تقدم «١» في النعامة. و لقول الباقر عليه السلام: «لكل طعام مسكين يوما» «٢». و الخلاف في الترتيب و التخيير هنا كما تقدم «٣». و لو لم يتمكن من هذه الأصناف، صام تسعة أيام، لما ثبت في كفارة اليمين من أن صوم ثلاثة أيام بدل من إطعام عشرة مساكين مع العجز، فكذا هنا. و لقول الصادق عليه السلام: «فإن لم يجد [١] فليطعم ثلاثين مسكينا، فإن لم يجد [٢] فليصم تسعة أيام» «٦».

### الثالث: في كفارة الظبي و التعلب و الأرنب.

مسألة ٣٢٥: لو قتل المحرم ظبيا، و جب عليه دم شاء،

و به قال على عليه السلام، و عطاء و عروة و عمر بن الخطاب و الشافعي و أحمد و ابن المنذر «٧»، لأنه قول من سمّيناه من الصحابة، و لم يعلم لهم مخالف، فكان حجّة. و ما رواه العامة عن جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَنَّهُ قَالَ: (و في الظبي شاء) «٨». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «و في الظبي شاء» «٩».

[١] في المصدر: فإن لم يقدر. [٢] في

المصدر: فإن لم يقدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٤٠٩ و قال أبو حنيفة: الواجب القيمة. و قد تقدّم «١» البحث معه.

مسألة ٣٢٦:

لو عجز عن الشاء، قوم ثمنها دراهم، و فضّه على البرّ، و أطمع عشرة مساكين لكلّ مسكين نصف صاع، و لو زاد التقويم على ذلك، لم تجب عليه الزيادة على إطعام العشر، و لو نقص، لم يجب عليه الإكمال، لما ثبت من مساواة إطعام عشرة مساكين للشاء في اليمين و أذى الحلق و غيرهما. و لقول الصادق عليه السلام: «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه [الصيد] «٢» قوم جزاؤه من التعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكلّ مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكلّ نصف صاع يوما» «٣». و سأل أبو بصير الصادق عليه السلام: فإن أصاب ظبيا ما عليه؟ قال: «عليه شاء» قلت: فإن لم يجد شاء؟ قال: «فعلية إطعام عشرة مساكين» «٤».

مسألة ٣٢٧:

لو عجز عن الإطعام، صام عن كلّ نصف صاع يوما، و لو زاد التقويم على خمسة أصوع، لم يكن عليه صوم عن الزائد، و لو نقص، لم يكن عليه إلّا بقدر التقويم، لما ثبت من مقابلة صوم اليوم لنصف صاع، فكذا هنا. و لقول الصادق عليه السلام: «فإن لم يقدر على الطعام صام لكلّ نصف صاع يوما» «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٤١٠ و اعلم أنّ الخلاف هنا في ترتيب هذه الأصناف الثلاثة أو تخييرها كالخلاف فيما تقدّم «١». و لو عجز عن الشاء و إطعام عشرة مساكين و صوم عشرة أيام، صام ثلاثة أيام، لما ثبت من أنّها بدل في كفارة اليمين عن إطعام عشرة مساكين، و كذا في كفارة الأذى، فكذا هنا. و لقول الصادق عليه السلام: «و من كان عليه شاء فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ [١]» «٣».

مسألة ٣٢٨:

و في الثعلب شاء، لأنّ أبا بصير سأل الصادق عليه السلام: عن رجل قتل ثعلبا، قال: «عليه دم» قلت: فأرنبا؟ قال: «مثل ما في الثعلب» «٤». قال الشيخان رحمهما الله تعالى: إنّ في الثعلب مثل ما في الظبي «٥». و لم يثبت. و يمكن الاحتجاج بقول الصادق عليه السلام: «و من كان عليه شاء فلم يجد فليطعم عشرة مساكين فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ» «٦». إذا عرفت هذا، ففي الأرنب شاء، ذهب إليه علماؤنا- و به قال عطاء «٧»- لأنّه كالثعلب، فيكون جزاؤه مساويا لجزائه. و لقول الكاظم عليه السلام: «في الأرنب شاء» «٨».

[١] كلمة «في الحجّ» لم ترد في

المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٤١١ و قال ابن عباس: فيه حمل «١». و قال الشافعي: فيه عنق «٢». و هو الأنثى من ولد المعز في أول سنه، و الذكر جدى. إذا عرفت هذا، فقال بعض علمائنا: إنّ فيه مثل ما في الظبي «٣»، لما تقدّم في الثعلب.

**الرابع: كسر بيض النعام.**

مسألة ٣٢٩:

إذا كسر المحرم بيض نعامة، فإن كان قد تحرك فيه الفرخ، كان عليه عن كل بيضة بكارة من الإبل، ولا تشتت الأوثان، فإن لم يكن قد تحرك فيه الفرخ، كان عليه أن يرسل فحولة الإبل في إناث منها بعدد البيض، فالنتاج هدى لبيت الله تعالى، ذهب إليه علماءنا. لنا: أنه مع التحرك يكون قد قتل فرخ نعامة، فعليه مثله من الإبل، ومع عدمه يحتمل الفساد والصحة، فكان عليه [١] ما يقابله من إلقاء المنى في رحم الأنتى المحتمل للفساد والصحة. ولما رواه علي بن جعفر - في الصحيح - عن أخيه الكاظم عليه السلام، قال: سألت عن رجل كسر بيض نعامة وفي البيض فراخ قد تحرك، فقال: «عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر» (٥). وسأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام: إني خرجت محرماً، فوطأت

[الحدیثة]، ج ٧، ص: ٤١٢ ناقتی بیض نعامة فكسرتة، فهل علی كفسار؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «فاسأل ابني الحسن - عليه السلام - عنها» وكان بحيث يسمع كلامه، فتقدم إليه الرجل، فسأله، فقال له: «يجب عليك أن ترسل فحولة الإبل في إناثها بعدد ما انكسر من البيض، فما نتج فهو هدى لبيت الله عز وجل» فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «يا بني كيف قلت ذلك و أنت تعلم أن الإبل ربما أزلقت أو كان فيها ما يزلق؟» فقال: «يا أمير المؤمنين و البيض ربما أمرق [١]» فتبسم أمير المؤمنين عليه السلام، وقال له: «صدقت يا بني» ثم تلا ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم (٢) (٣). وقال الشافعي: يجب عليه قيمة البيض - وبه قال عمر بن الخطاب و ابن مسعود و النخعي و الزهري و أبو ثور و أحمد و أصحاب الرأي - لأن البيض لا مثل له، فتجب القيمة. ولما روى عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: (في بيض النعام يصيبه المحرم: ثمنه) (٤) (٥). و نمنع عدم المثل، لأنه ليس المراد المثل الحقيقي. و الحديث مرسل لا اعتماد به. و قال مالك: يجب في البيضة عشر قيمة الصيد (٦).

ماء. لسان العرب ١٠: ٣٤٠ «مرق». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٤١٣ و قال داود و أهل الظاهر: لا شيء في البيض (١).

مسألة ٣٣٠:

لا فرق بين أن يسكره بنفسه أو بدابته، لأنه سبب في الإلتاف، فكان عليه ضمانه، لقول الصادق عليه السلام: «ما وطأته أو وطأه بعيرك أو دابتك و أنت محرّم فعليك فداؤه» (٢). و الاعتبار في العدد بالإناث، فيجب لكل بيضة أنثى، و لو كان الذكر واحداً أجزأه، لأن الإنتاج مأخوذ من الإناث. و لقول الصادق عليه السلام: «أن يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الإبل الإناث، فما لقح و سلم كان النتاج هدياً بالغ الكعبة» (٣).

مسألة ٣٣١:

لو لم يتمكّن من الإبل، كان عليه عن كل بيضة شاء، فإن لم يجد، كان عليه عن كل بيضة إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدّ، فإن لم يجد، كان عليه صيام ثلاثة أيام، لأنها تثبت بدلا في كفارات متعدّدة، فكذا هنا. و لرواية علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن رجل أصاب بيض نعامة و هو محرّم، قال: «يرسل الفحل في الإبل على عدد البيض» قلت: فإن البيض يفسد كله و يصلح كله، قال: «ما نتج الهدى فهو هدى بالغ الكعبة، و إن لم ينتج فليس عليه شيء، فمن لم يجد إبلا فعليه لكل بيضة شاء، فإن لم يجد فالصدقة على عشرة مساكين لكل مسكين مدّ، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام» (٤). إذا عرفت هذا، فلو كسر بيضة فخرج منها فرخ حيّ و عاش، لم يكن تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٧، ص: ٤١٤ عليه شيء، و لو مات، كان فيه ما في صغير النعام. و لو باض الطير

على فراش محرم، فنقله إلى موضعه فنفر الطير فلم يحضنه، لزمه الجزاء. وللشافعي قولان «١». و لو كسر بيضة فيها فرخ ميت، لم يكن عليه شيء، و كذا لو كان البيض فاسدا. و قال الشافعي: إن كان بيض نعام، كان عليه القيمة، لأنّ للقسر قيمة «٢». و ليس بمعتمد، لأنّه بمنزلة الحجر و الخشب، و لهذا لو نقب بيضة فأخرج ما فيها أجمع، ضمنها، و لو كسرها آخر بعده، لم يكن عليه شيء. و لقول الكاظم عليه السلام: «و إن لم ينتج فليس عليه شيء» «٣». الخامس: كسر بيض القطا و القبيج.

مسألة ٣٣٢:

لو كسر المحرم بيضة من بيض القطا أو القبيج، فإن كان قد تحرّك فيه الفرخ، كان عليه عن كلّ بيضة مخاض من الغنم، و إن لم يكن قد تحرّك فيه الفرخ، و جب عليه إرسال فحولة الغنم في إناثها بعدد البيض، فالنتاج هدى لبيت الله تعالى. و قالت العامية: إنّ عليه القيمة «٤». و قد تقدّم «٥». و لأنّ الصادق عليه السلام سئل عن محرم وطأ بيض القطا فشدخه، قال: «يرسل الفحل في مثل عدد البيض من الغنم، كما يرسل الفحل في مثل تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤١٥ عدد البيض من الإبل» «١». و أمّا وجوب المخاض للمتحرّك: فالأنه بيض يتحرّك فيه الفرخ، فكان عليه صغير من ذلك النوع، كما في بيض النعام. و لقول الصادق عليه السلام: «في كتاب علي عليه السلام في بيض القطاة بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل» «٢».

مسألة ٣٣٣:

لو لم يتمكّن من إرسال فحولة الغنم في إناثها، قال الشيخ رحمه الله: كان حكمه حكم بيض النعام سواء «٣». قال ابن إدريس: يريد أنّه إذا لم يتمكّن من الإرسال، ذبح عن كلّ بيضة شاة، فإن لم يجد، أطمع عن كلّ بيضة عشرة مساكين، فإن لم يقدر، صام عن كلّ بيضة ثلاثة أيام «٤». و الأقرب: أنّ مقصود الشيخ في مساواته لبيض النعام وجوب الصدقة على عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام إذا لم يتمكّن من الإطعام، لأنّ مع التحرك لا تجب شاة كاملة صغيرة، فكيف تجب الشاة الكاملة مع عدم التحرك و إمكان فساده و عدم خروج الفرخ منه؟! تنبيه: يجب ذبح الجزاء في الموضع الذي تجب التفرقة فيه، فيتصدّق تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤١٦ به على مساكين الحرم إمّا بأن يفرّق اللحم، أو يملكهم جملة مذبوحا، و لا يجوز أن يخرج حيا. و إذا قوّم المثل دراهم، لم يجز له أن يتصدّق بها، بل يجعلها طعاما، و يتصدّق بها. و لو صام عن نصف الصاع بقدره فانكسر، و جب صوم يوم كامل، لأنّ صوم اليوم لا يتبعص.

### البحث الثاني: فيما لا بدل له على الخصوص

مسألة ٣٣٤:

الحمام كلّ طائر يهدر بأن يواتر صوته، و يعبّ الماء بأن يضع منقاره فيه، فيكرع كما تكرع الشاة، و لا يأخذ قطرة قطرة بمنقاره، كما يفعل الدجاج و العصفور. و قال الكسائي: إنّ كلّ مطوّق «٢» فالحجل حمام، لأنّه مطوّق. و يدخل في الأول: الفواخت و الوارشين و القمارى و الدباسى و القطا. إذا عرفت هذا، ففي كلّ حمامة شاة، ذهب إليه علماؤنا أجمع - و به قال علي عليه السلام و عمر و عثمان و ابن عمر و ابن عباس و نافع بن عبد الحارث، فإنّهم حكموا في حمام الحرم بكلّ حمامة شاة، و به قال سعيد بن المسيّب و عطاء و عروة و قتادة و الشافعي و أحمد و إسحاق «٣» - لمشابهة الحمامة بالشاة في الكرع. و لما رواه العامية عن ابن عباس: أنّه قضى في الحمام حال الإحرام [١] أي: فيما ليس لكفّارته بدل على الخصوص. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤١٧ بالشاة، و لم يخالفه أحد من الصحابة «١». و من طريق

الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «المحرم إذا أصاب حمامة ففيها شاء» (٢). ولأنها حمامة [مضمونة] (٣) لحق الله تعالى، فضمنت بالشاء، كحمامة الحرم. ولأن الشاء مثل لما في الحرم فتكون كذلك في الإحرام، لقوله تعالى: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٤). وقال أبو حنيفة ومالك: فيه القيمة - إلا أن مالكا وافقنا في حمام الحرم دون حمام الإحرام - لأن الحمامة لا مثل لها، فتجب القيمة. ولأن القياس يقتضى القيمة في كل الطير، تركناه في حمام الحرم، لقضاء الصحابة، فيبقى ما عداه على الأصل (٥). وقد بينا أن المماثلة في الحقيقة أو الصورة غير مرادة، بل ما شابهها شرعا، وقد بينا أن الشارع حكم في الحمامة بشاء، مع قوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٦) فدل على ثبوت المماثلة الشرعية بينهما. وهو الجواب عن الثانى.

### مسألة ٣٣٥:

الشاء تجب بقتل المحرم للحمامة، أما المحل لو قتلها في الحرم، فإنه يجب عليه القيمة، وهى درهم عند علمائنا، لقول الصادق تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٤١٨ عليه السلام: «فى الحمامة درهم» (١). وسأل عبد الرحمن بن الحجاج الصادق عليه السلام: عن فرخين مسرولين [١] ذبحتهما وأنا بمكة محل، فقال لى: «لم ذبحتهما؟» قلت: جاءتنى بهما جارية قوم من أهل مكة، فسألتنى أن أذبحهما لها، فظننت أنى بالكوفة، ولم أذكر أنى بالحرم فذبحتهما، فقال: «تصدق بثمنهما» قلت: كم ثمنهما؟ قال: «درهم خير من ثمنهما» (٣). ولو كانت القيمة أزيد من درهم أو أنقص، فالأقرب: الغرم، عملا بالنصوص، والأحوط: وجوب الأزيد من الدرهم والقيمة.

### مسألة ٣٣٦:

لو كان القاتل للحمام محرما فى الحرم، وجب عليه الجزاء والقيمة معا، فيجب عليه عن كل حمامة شاء و درهم، لأنه يهتك حرمة الحرم والإحرام، فكان عليه فداؤهما. ولأن الشاء تجب على المحرم فى الحل، و الدرهم يجب على المحل فى الحرم، فالمحرم فى الحرم يجب عليه الأمان، لأنه اجتمع فيه الوصفان: ولأن أبا بصير سأل الصادق عليه السلام: عن محرم قتل حمامة من حمام الحرم خارجا من الحرم، قال: فقال: «عليه شاء» قلت: فإن [٢] قتلها فى جوف الحرم؟ قال: «عليه شاء و قيمة الحمامة» قلت: فإن [٣] قتلها فى الحرم و هو حلال؟ قال: «عليه ثمنها ليس غيره»

### مسألة ٣٣٧:

لو قتل فرخا من فراخ الحمام، وجب عليه حمل قد فطم ورعى الشجر إن كان محرما، لما تقدم من المماثلة بين الجزاء و الصيد، و مثل [١] فى رجليهما ريش. مجمع البحرين ٥: ٣٩٦ «سرول». [٢] فى النسخ الخطية و الحجرية: فإنه. و ما أثبتناه من المصدر. [٣] فى النسخ الخطية و الحجرية: فإنه. و ما أثبتناه من المصدر. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٧، ص: ٤١٩ الصغير صغير. و لقول الصادق عليه السلام: «إن كان فرخا فجدى أو حمل صغير من الضأن» (١). و لو كان القاتل للفرخ محلا فى الحرم، وجب عليه نصف درهم، و لو كان محرما فى الحرم، وجب عليه الجزاء و القيمة معا، فيجب حمل و نصف درهم، لقول الصادق عليه السلام: «فى الحمامة درهم، و فى الفرخ نصف درهم، و فى البيض ربع درهم» (٢).

### مسألة ٣٣٨:

لو كسر المحرم بيض الحمام و لم يكن قد تحرك فيه الفرخ، وجب عليه عن كل بيضة درهم، و إن كان قد تحرك فيه الفرخ، وجب

عليه عن كل بيضة حمل، هذا إن كان في الحل، لقول الصادق عليه السلام: «وإن وطأ المحرم بيضة فكسرها فعليه درهم، كل هذا يتصدق به بمكة ومني، وهو قول الله تعالى تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا حُكْمُكُمْ» (٣) «٤». ولو كان الكاسر محلا في الحرم، فعليه لكل بيضة ربع درهم، لقوله عليه السلام: «و في البيض ربع درهم» (٥). ولو كان محرما في الحرم، وجب عليه عن كل بيضة درهم و ربع.

#### مسألة ٣٣٩:

لا فرق بين حمام الحرم والأهلي في القيمة إذا قتل في الحرم، إلا أن حمام الحرم يشتري بقيمته علف لحمامه، والأهلي يتصدق بثمنه على المساكين، عند العلماء، إلا داود، فإنه قال: لا جزاء في صيد الحرم (٦)، لأصالة البراءة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٢٠ وهو غلط، لما بيننا من أن جماعة من الصحابة حكموا في حمام الحرم بشاة. ولأنه صيد ممنوع منه لحق الله تعالى، فأشبهه الصيد في الحرم. ولأن حماد بن عثمان سأل الصادق عليه السلام: عن رجل أصاب طيرين: واحدا من حمام الحرم، والآخر من حمام غير الحرم، قال: «يشتري بقيمة الذي من حمام الحرم قمحا، فيطعمه حمام الحرم، ويتصدق بجزء الآخر» (١).

#### مسألة ٣٤٠:

في كل واحد من القطا والحجل والدراج حمل قد فطم و رعى الشجر، و حده ما كمل أربعة أشهر لغه، لقول الصادق عليه السلام: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام: في القطاة إذا أصابها المحرم حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر» (٢). وقال الباقر عليه السلام: «في كتاب علي عليه السلام: من أصاب قطاة أو حجلة أو دراجة أو نظيرهن فعليه دم» (٣). و أوجب ابن عباس و عطاء و جابر شاة شاة (٤).

#### مسألة ٣٤١:

في العصفور و الصعوة و القبرة و ما أشبهها مد من طعام عند أكثر علمائنا (٥)، لقول الصادق عليه السلام: «القبرة و الصعوة و العصفور إذا قتله المحرم فعليه مد من طعام عن كل واحد منهم» (٦). و قال داود: لا- يضمن ما كان أصغر من الحمام، لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٢١ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (١) و هذا لا مثل له (٢). و ليس بجيد، لعدم قوله تعالى تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ (٣) يعني الفرخ و البيض ما يعجز عن الفرار من صغار الصيد، و رماحكم، يعني الكبار. و روى العامية عن ابن عباس: أنه حكم في الجراد بجزء (٤). و من طريق الخاصة: ما تقدم (٥).

#### مسألة ٣٤٢:

الزنبور إن قتله المحرم خطأ، لم يكن عليه شيء فيه، و إن قتله عمدا، كان عليه كف من طعام- و به قال مالك (٦)- لأن معاوية بن عمار سأل الصادق عليه السلام: عن محرم قتل زنبورا، فقال: «إن كان خطأ فلا شيء» قلت: بل عمدا، قال: «يطعم شيئا من الطعام» (٧). و قال الشافعي و أحمد: لا شيء فيه (٨). أما الهوام من الحيات و العقارب و غير ذلك فلا يلزمه شيء بقتله، و لا يقتله إذا لم يرد، لقول الصادق عليه السلام: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع و الحيات و غيرها فليقتله، و إن لم يرد فلا يرد» (٩). و أما القمل و البق و أشباههما فلا بأس بقتلها للمحل في الحرم، لقول تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٢٢ الصادق عليه السلام: «لا بأس بقتل القمل و البق في الحرم» (١). قال الشيخ: و لو كان محرما، لزمته الكفارة (٢). و هو جيد، لقول الصادق عليه السلام: «و إن قتل شيئا من ذلك- يعني القمل- خطأ، فليطعم مكانها طعاما قبضة بيده» (٣). و كذا إذا ألقاها عن جسده، و قد تقدم (٤).

#### مسألة ٣٤٣:

من قتل جرادة وهو محرم كان عليه كف من طعام أو تمر، ولو كان كثيرا، كان عليه دم شاء، لقول الصادق عليه السلام: في محرم قتل جرادة، قال: «يطعم تمر، و تمره خير من جرادة» (٥). و سأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام: عن محرم قتل جرادا، قال: «كف من طعام، و إن كان أكثر فعليه دم شاء» (٦). و لو عمّ الجراد المسالك و لم يتمكّن من الاحتراز عن قتله، لم يكن عليه شيء، و به قال عطاء و الشافعي في أحد القولين، و في الآخر: عليه الضمان (٧). لنا: أصالة البراءة. و لقول الصادق عليه السلام: «على المحرم أن يتنكب [١] عن الجراد إذا [١] التنكب: العدول و الميل. مجمع البحرين ٢: ١٧٦ «نكب». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٣ كان على طريقه، و إن لم يجد بدا فقتل فلا بأس» (١).

### مسألة ٣٤٤:

في كلّ واحد من الضبّ و القنفذ و اليربوع جدى، لقوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ (٢). و لما تقدّم (٣) من أن الصحابة قضوا فيما ذكرنا بمثله من النعم: قضى عمر و ابن مسعود فى اليربوع بجفرة. و قضى عمر و أربد [١] فى الضبّ بجدى. و قضى جابر بن عبد الله فيه بشاة (٥). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «فى اليربوع و القنفذ و الضبّ إذا أصابه المحرم جدى، و الجدى خير منه، و إنّما جعل هذا لكى ينكل عن فعل غيره من الصيد» (٦).

### البحث الثالث: فيما لا نصّ فيه

### مسألة ٣٤٥:

ما لا- مثل له من الصيد و لا- تقدير شرعى فيه يرجع إلى قول عدلين يقومانه، و تجب عليه القيمة التى يقدرانها فيه. و يشترط فى الحكيمين العدالة إجماعا، للآية (٧). و لا- بـ و أن يكونا اثنيين فما زاد، للآية (٨). [١] فى النسخ الخطية و الحجرية و الشرح الكبير: «زيد» بدل «أربد» و ما أثبتناه من المغنى و سنن البيهقى و الحاوى الكبير. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٤ و لو كان القاتل أحدهما، جاز- و به قال الشافعي و أحمد و إسحاق و ابن المنذر (١)- لقوله تعالى يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ (٢) و القاتل مع غيره ذوا عدل منّا، فيكون مقبولا- و لأنّه مال يخرج فى حقّ الله تعالى، فجاز أن يكون من وجب عليه أمينا فيه، كالزكاة. و قال النخعي: لا- يجوز، لأنّ الإنسان لا يحكم لنفسه (٣). و هو ممنوع كما فى الزكاة. و لو قيل: إن كان القتل عمدا عدوانا، لم يجز حكمه، لفسقه، و إلّا جاز، كان وجها. و لو حكم اثنان بأنّ له مثلا و آخران بانتفاء المثل، قال بعض العامة: الأخذ بالأول أولى (٤).

### مسألة ٣٤٦:

قال الشيخ رحمه الله: فى البطّ و الإوز و الكركى شاء، و هو الأحوط. قال: و إن قلنا: فيه القيمة، لأنّه لا نصّ فيه، كان جائزا (٥). و هو الظاهر من قول ابن بابويه، لأنّه أوجب شاء فى كلّ طائر عدا النعام (٦). و يؤيده: قول الصادق عليه السلام: فى محرم ذبح طيرا: «إنّ عليه دم تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٥ شاء يهريقه، فإن كان فرخا فجدى أو حمل صغير من الضأن» (١) و هو عام. قال الشيخ رحمه الله: من قتل عطاية كان عليه كف من طعام، لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام: عن محرم قتل عطاية، قال: «كف من طعام» (٢). إذا ثبت هذا: فالقيمة واجبة فى قتل كلّ ما لا تقدير فيه شرعا، و كذا البيوض التى لا نصّ فى تقديرها.



## مسألة ٣٤٧:

يضمن الكبير من ذوات الأمثال بكبير، و الصغير بصغير، و إن ضمنه بكبير، كان أولى، و يضمن الذكر بمثله و الأنثى بمثلها- و به قال الشافعي «٣»- لقوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ «٤». و قال مالك: يضمن الأصغر بكبير، لقوله تعالى هِدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ «٥» و الصغير لا يهدى «٦». و هو ممنوع. و كذا يضمن الصحيح بصحيح إجماعا، و المعيب بمثله، و إن ضمنه بصحيح، كان أحوط، و به قال الشافعي و أحمد «٧». و قال مالك: يضمن المعيب بصحيح «٨». و قد تقدّم. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٦ و لو اختلف العيب بالجنس، فإن فدى الأعرج بأعور أو بالعكس، لم يجز، أما لو اختلف بالمحلّ بأن فدى الأعور من اليمنى بالأعور من اليسرى أو الأعرج من إحدى الرجلين بأعرج الأخرى، جاز، لعدم الخروج به عن المماثلة. و يفدى الذكر بمثله أو بالأنثى، لأنها أطيب لحما و أرطب. و للشافعي قولان «١». و تفدى الأنثى بمثلها. و هل يجزئ الذكر؟ قيل: نعم، لأنّ لحمه أوفر، فتساويا. و قيل بالمنع، لأنّ زيادته ليست من جنس زيادتها، فأشبه اختلاف العيب جنسا، و لاختلافهما خلقه، فيقدح في المثلية «٢». و للشافعي قولان «٣». و الشيخ- رحمه الله- جوز الجميع، لقوله تعالى فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ «٤» و معلوم أنّ المراد المثل في الخلقه، لعدم اعتبار الصفات الأخرى، كاللون «٥». و لو قتل ماخضا، ضمنها بماخض مثلها، للآية «٦»، و لأنّ الحمل فضيلة مقصودة، فلا- سبيل إلى إهمالها، و به قال الشافعي، إلّا أنّه قال: لا تدبح الحامل، لأنّ فضيلة الحامل بالقيمة، لتوقع الولد «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٧ و قال الشافعي [أيضا]: يضمنها بقيمة مثلها، لأنّ قيمته أكثر من قيمة لحمه [١]. و هو عدول عن المثل مع إمكانه، و لا عبرة بالزيادة و النقصان في القيمة مع إمكان المثل. و لو فداها بغير ماخض، ففي الإجزاء نظر: من حيث عدم المماثلة، و من حيث إنّ هذه الصفة لا تزيد في لحمها، بل قد تنقصه غالبا، فلا يشترط وجود مثلها في الجزاء، كالعيب و اللون. و لو أصاب صيدا حاملا فألقت جنينا، فإن خرج حيا و ماتا معا، لزمه فداؤهما معا، يفدى الأم بمثلها، و الصغير بصغير. و إن عاشا، فإن لم يحصل عيب، فلا شيء، عملا بالأصل، و إن حصل، ضمنه بأرشه. و لو مات أحدهما دون الآخر، ضمن التالف خاصّة. و إن خرج ميتا، ضمن الأرش، و هو: ما بين قيمتها حاملا و مجهضا [٢].

## البحث الرابع: في أسباب الضمان

## إشارة

و هو أمران:

## [الأمر] الأول: المباشرة

مسألة ٣٤٨: قد بينّا أنّ من قتل صيدا وجب عليه فداؤه،

فإن أكله، لزمه فداء آخر- و به قال عطاء و أبو حنيفة «٣»- لأنّه أكل من صيد محرّم عليه، [\_\_\_\_\_] المغنى ٣: ٥٥٠، الشرح الكبير ٣: ٣٦٤، و ما بين المعقوفين لأجل السياق. [٢] أجهضت: أى أسقطت حملها. لسان العرب ٧: ١٣٢ «جهض». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٢٨ فوجب عليه فداؤه، كما لو صيد لأجله. و قال بعض علمائنا: يجب عليه بالقتل فداء و بالأكل قيمة ما أكل «١». و قال مالك و الشافعي: لا يضمن الأكل «٢». و قد تقدّم «٣» بطلانه. و لا فرق بين أن يفدى القتل قبل الأكل أو لا في وجوب الفداءين معا أو الفداء و القيمة، لأنّه تناول محظور إجماعا، فلزمه الجزاء. و قال أبو حنيفة: إذا ذبحه و أكله قبل أن يؤدّى الجزاء، دخل ضمان الأكل في ضمان الجزاء، و إن أكل بعد ما أدّى قيمته، فعليه قيمة ما أكل «٤». و قال أبو يوسف و محمد: لا يضمن عن الأكل شيئا، و عليه الاستغفار، لأنّ حرمة لكونه ميتة، لا أنّه جناية على الإحرام، و ذلك لا يوجب إلّا الاستغفار «٥». و نمنع عدم الإيجاب بما تقدّم.

مسألة ٣٤٩: حكم البيض حكم الصيد في تحريم أكله إجماعاً،

و سواء كسره هو أو محرم آخر. و لو كسره حلال، كان على المحرم إذا أكله قيمته، سواء أخذ لأجله أو لغيره، خلافاً لبعض العامة، كما خالف في أكل اللحم، فجوّزه إذا ذبح لا تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٢٩ لأجله، و منعه إذا ذبح لأجله. و قد بينّا عدم الفرق. و لو كسر المحرم بيض الصيد، لم يحرم على المحلّ أكله و إن وجب على المحرم فداء الكسر، لأنّ حله لا يقف على كسره، و لا يعتبر له أهل يصدر عنه، بل لو انكسر من نفسه أو كسره مجوسى، لم يحرم، فأشبه قطع اللحم و طبخه. و قال بعض العامة: يحرم على المحلّ أكله- و هو قول الشيخ «٢» رحمه الله- كذبح المحرم الصيد «٣». و ليس بجيد.

مسألة ٣٥٠: لو اشترى محلّ لمحرم بيض نعام فأكله المحرم،

كان على المحرم عن كلّ بيضه شاء، و على المحلّ عن كلّ بيضه درهم. أمّا وجوب الشاء على المحرم: فلاّنه جزء البيضة على ما قلناه، و قد بينّا وجوب الجزاء على المحرم بالأكل، كما يجب بالصيد و الكسر. و أمّا وجوب الدرهم على المحلّ: فلاّعانه، و هى تستلزم الضمان. و لأنّ أبا عبيدة سأل الباقر عليه السلام: عن رجل محلّ اشترى لرجل محرم بيض نعام، فأكله المحرم، فما على الذى أكله؟ فقال: «على الذى اشتراه فداء لكلّ بيضة درهم، و على المحرم لكلّ بيضة شاء» «٤». إذا عرفت هذا، فالمضمون من البيوض، إنّما هو بيض الصيد الحرام، أمّا بيض ما يباح أكله للمحرم، كبيض الدجاج الحبشى، فإنّ حلال لا يجب بكسره شيء، لأنّ أصله غير مضمون، ففرعه أولى.

مسألة ٣٥١: لو أتلّف جزءاً من الصيد، ضمنه بإجماع العلماء

- إلاً تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٣٠ داود و أهل الظاهر، فإنّهم قالوا: لا شيء فى أبعاض الصيد «١»- لأنّ الجملة مضمونة، فأبعاضها كذلك، كالآدمى. و لأنّ النبى عليه السلام نهى عن التنفير «٢»، فعن الجرح أولى، و ما كان محرّماً من الصيد كان مضموناً. قال الشيخ رحمه الله: فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته، و فى كلّ واحد ربع القيمة، و فى عينيه كمال قيمته، و فى كسر إحدى يديه نصف قيمته، و كذا فى كسر إحدى رجليه، و لو كسر يديه معاً، و جب عليه كمال القيمة، و كذا لو كسر رجليه معاً، و لو قتله، كان عليه فداء واحد «٣». و قال بعض العامة: يضمن بمثله من مثله، لأنّ ما وجب جملته بالمثل و جب فى بعضه مثله، كالمثلثات «٤». و قال آخرون: يجب قيمة مقداره من مثله، لمشقّة إخراج الجزاء، فيمتنع إيجابه، و لهذا لم يوجب الشارع جزءاً من بعير فى خمس من الإبل، و عدل إلى إيجاب شاء، و ليست من الجنس، طلباً للتخفيف «٥». و ليس بجيد، لما بينّا من أنّ الكفارة مخيرة هنا، و هذا القائل يوافقنا عليه، فتنتفى المشقّة، لوجود الخيرة فى العدول عن المثل إلى عدله من الطعام أو الصيام. و الشيخ- رحمه الله- استدّل برواية أبى بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: ما تقول فى محرم كسر أحد قرنى غزال فى الحلّ؟ قال: «عليه تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٣١ ربع قيمة الغزال» قلت: فإن هو كسر قرنيه؟ قال: «عليه نصف قيمته يتصدّق به» قلت: فإن هو فقاً عينيه؟ قال: «عليه قيمته» قلت: فإن هو كسر إحدى يديه؟ قال: «عليه نصف قيمته» قلت: فإن كسر إحدى رجليه؟ قال: «عليه نصف قيمته» قلت: فإن هو قتله؟ قال: «عليه قيمته» قلت: فإن هو فعل و هو محرم فى الحرم [١]؟ قال: «عليه دم يهريقه، و عليه هذه القيمة إذا كان محرماً فى الحرم» «٢».

مسألة ٣٥٢: لو نتف ريشة من حمام الحرم، و جب عليه أن يتصدّق بشيء باليد التى نتف بها،

لأنّها آله الجنائية. و لأنّ إبراهيم بن ميمون قال للصادق عليه السلام: رجل نتف ريشة حمامة من حمام الحرم، قال: «يتصدّق بصدقة

على مسكين، و يطعم باليد التي نتفها فإنه قد أوجعها» (٣). إذا عرفت هذا، فلو تعدد الريش، فإن كان بالتفريق، فالوجه: تكرّر الفدية، و إنما فالأرش، و به قال الشافعي و أبو ثور (٤). و قال مالك و أبو حنيفة: قيمة الجزاء جميعه (٥). و ليس بجديد، لأنه نقصه نقصا يمكنه إزالته، فلا يضمه بأسره، كما لو جرحه. و لو حفظه حتى نبت ريشه، كان عليه صدقة، لحصول السبب. و قال بعض العامة: لا ضمان عليه، لزوال النقص (٦) [\_\_\_\_\_]. «١» في المصدر: في الحل. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٣٢ و هو خطأ، لأن المتجدد غير الزائل.

مسألة ٣٥٣: لو جرح الصيد، ضمن الجرح على قدره،

و هو قول العلماء (١)، إلا داود و أهل الظاهر، فإنهم لم يوجبوا شيئا (٢). و هو غلط. ثم يعتبر حاله، فإن رآه سويا بعد ذلك، و جب عليه الأرش، لوجود سبب الضمان، و الاندمال غير مسقط للفدية، كالآدمي. و لو أصابه و لم يؤثر فيه، فلا شيء، للأصل. و لقول الصادق عليه السلام لَمَّا سَأَلَهُ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ مُحْرَمٍ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ يَدَهُ فَعَرَجَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الظبي مشى عليها و رعى و هو ينظر إليه فلا شيء عليه، و إن كان الظبي ذهب لوجهه و هو رافعها فلا يدرى ما صنع فعليه فداؤه، لأنه لا يدرى لعله قد هلك» (٣). و لو كسر يده أو رجله ثم رآه و قد صلح و رعى، و جب عليه ربع الفداء، لما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: رجل رمى ظبيا و هو محرم فكسر يده أو رجله فذهب الظبي على وجهه فلم يدر ما صنع، فقال: «عليه فداؤه» قلت: فإنه رآه بعد ذلك مشى، قال: «عليه ربع ثمنه» (٤). و لو جرح الصيد فاندمل و صار غير ممتنع، فالوجه: الأرش. و قال الشيخ رحمه الله: يضمن الجميع (٥) - و هو قول أبي حنيفة (٦) - لأنه مفض إلى تلفه. و هو ممنوع. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٣٣ و لو جرحه فغاب عن عينه [١] و لم يعلم حاله، و جب عليه ضمانه أجمع، لأن علي بن جعفر سأل الكاظم عليه السلام: عن رجل رمى صيدا و هو محرم، فكسر يده أو رجله، فمضى الصيد على وجهه، فلم يدر الرجل ما صنع الصيد، قال: «عليه الفداء كاملا إذا لم يدر ما صنع الصيد» (٢). و قال بعض العامة: إن كان الجرح موجبا - و هو الذي لا يعيش معها غالبا - ضمنه بأسره، و إلا ضمن النقص لا الجميع، لعدم العلم بحصول التلف (٣). و ليس بجديد، لأنه فعل ما يحصل معه التلف، فكان ضامنا. و لو رآه ميتا و لم يعلم أمات من الجناية أو غيرها، ضمنه. و قال بعض العامة: لا يضمنه، لعدم العلم بالإتلاف (٤). و ليس بجديد، لأنه وجد سبب إتلافه منه و لم يعلم له سبب آخر، فوجب إحالته عليه، لأنه السبب المعلوم. و لو صيرته الجناية غير ممتنع، فلم يعلم أصار ممتنعا أم لا، ضمنه عندنا بأعلى الأرشين، لأن الأصل عدم الامتناع. و لو رماه و لم يعلم هل أثر فيه أم لا، لزمه الفداء، عملا بأغلب الأحوال من الإصابة عند القصد بالرمي. إذا عرفت هذا، فلو جرح الظبي فنقص عشر قيمته، لزمه عشر ششائة، و ببه قال المزني (٥)، للآية (٦).

[\_\_\_\_\_] في «ن» عينه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٣٤ و قال الشافعي: يلزمه عشر قيمة المثل، و هو عشر قيمة الشاة، لأن إيجاب عشر الشاة يفرض إلى التجزئة و التقسيط، و هو حرج (١). و على ما اخترناه من التخيير يتخير بين إخراج عشر الشاة أو عشر من ثمن الشاة و يفض على الطعام، و بين الصيام.

مسألة ٣٥٤: لو جرح الصيد ثم اندمل جرحه و بقي ممتنعا إماما بعده،

كالغزال، أو بطيرانه، كالحمام، و جب عليه الأرش على ما قلناه. و لو صار الصيد بعد اندمال جرحه زمنا، احتمل الجزاء الكامل، لأنه بالأزمان صار كالمتلف، و لهذا لو أزمع عبدا، لزمه تمام قيمته، و هو أحد وجهي الشافعية - و به قال أبو حنيفة (٢) - و الثاني: أنه يجب عليه قدر النقص، لأنه لم يهلك بالكلية، و لهذا يكون الباقي مضمونا لو قتله محرم آخر (٣). و لو جاء محرم آخر و قتله إماما بعد الاندمال أو قبله، فعليه جزاؤه زمنا، لما تقدم أن المعيب يقابل بمثله، و يبقى الجزاء على الأول بحاله. و قال الشيخ: يجب على كل

واحد منهما الفداء «٤». وقال بعض الشافعية: إن أوجبنا جزاء كاملاً، عاد هاهنا إلى قدر النقصان، لبعد إيجاب جزاءين لمتلف واحد «٥». ولو عاد المزمّن وقته، فإن قتله قبل الاندمال، فليس عليه إلّا جزاء واحد، كما لو قطع يدي رجل ثم قتله قبل الاندمال لا يلزمه إلّا دية واحدة، وإن قتله بعد الاندمال، أفرد كلّ واحد منهما بحكمه، ففي القتل جزاؤه تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٣٥ مزمنا. ولو أوجبنا بالأزمان جزاء كاملاً، فلو كان للصيد امتناعان، كالنعامة، فأبطل أحدهما، فللشافعية وجهان: أحدهما: أنه يتعدّد الجزاء، لتعدّد الامتناع. وأصحهما عندهم: أنه لا يتعدّد، لاتّحاد الممتنع «١». وعلى هذا فما الذي يجب؟ قال الجويني: الغالب على الظنّ أنه يعتبر ما نقص، لأنّ امتناع النعامة في الحقيقة واحد إلّا أنه يتعلّق بالرجل و الجناح، فالزائل بعض الامتناع «٢».

مسألة ٣٥٥: لو اشترك محرمان أو أكثر في قتل صيد،

إشارة

وجب على كلّ واحد منهم فداء كامل - وبه قال أبو حنيفة و مالك و الثوري، و هو مروى عن الحسن البصري و الشعبي و النخعي من التابعين «٣» - لأنّ كلّ واحد منهم فعل ما حصل بسببه الموت، فكان كما لو جرحه جرحاً متلفاً. ولأنّها كفارة قتل يدخلها الصوم، فأشبهت كفارة الآدمي. و لقول الصادق عليه السلام: «إن اجتمع قوم على صيد و هم محرمون فعلى كلّ واحد منهم قيمة» «٤». و قال الشافعي: يجب جزاء واحد على الجميع - وبه قال عمر بن الخطّاب و ابن عباس و ابن عمر و عطاء و الزهري، و عن أحمد روايتان كالمذهبين «٥» - لأنّ المقتول واحد، فالمثل واحد «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٣٦ و عنه رواية ثالثة: إن كان صوماً، صام كلّ واحد صوماً تاماً، و إن كان غير صوم، فجزاء واحد، و إن كان أحدهما يهدى و الآخر يصوم، فعلى المهدي بحصته، و على الآخر صوم تام، لأنّ الجزاء ليس بكفارة، و إنّما هو بدل، لأنّه تعالى عطف بها، فقال أو كفارة «١» و الصوم كفارة، فيكمل، ككفارة قتل الآدمي «٢». و المماثلة ليست حقيقيّة، و إذا ثبت اتّحاد الجزاء في الهدى، و جب اتّحاده في الصوم، لقوله تعالى أو عِدْلُ ذَلِكَ صِياماً «٣»

فروع:

أ- لو اشترك محلّ و محرم و كان القتل في الحلّ، فلا شيء على المحلّ،

و على المحرم جزاء كامل. و قال الشافعي: على المحرم نصف الجزاء، و لا شيء على المحلّ «٤». و قد بيّنا بطلانه.

ب- لو قتل القارن صيداً، لم يلزمه إلّا جزاء واحد،

و كذا لو باشر غيره من المحظورات، و به قال مالك و الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين «٥». و قال أبو حنيفة: يلزمه جزاءان «٦».

ج- لو قتل المحرم صيداً في الحرم، لزمه الجزاء و القيمة.

و قال الشافعي: يلزمه جزاء واحد، لاتّحاد المتلف، و هذا كما أنّ الديّة تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٧، ص: ٤٣٧ لا تتغلّظ باجتماع أسباب التغليظ «١».

د- لو أصابه الحلال أوّلاً ثم أصابه الحرام، فلا شيء على المحلّ،

و الواجب على المحرم جزاء مجروح. و لو كان السابق المحرم، فعليه جزاؤه سليما. و لو اتفقا في حالة واحدة، و جب على المحرم جزاء كامل، و لا شيء على المحل. و عند الشافعية يجب على المحرم بقسطه، لأنه أتلّف بعض الجملة «٢». و هو غلط، لأنّ المحل لا جزاء عليه، فتعدّر الجزاء منه، فيجب الجزاء بكماله على الآخر.

ه- لو اشترك الحرام و الحلال في قتل صيد حرمي،

و جب على المحلّ القيمة كملا، و على المحرم الجزاء و القيمة معا. و قال بعض العامة: يجب جزاء واحد عليهما «٣».

و- لو رمى الصيد اثنان فقتله أحدهما و أخطأ الآخر،

كان على كلّ واحد منهما فداء كامل، أمّا القاتل: فلجنايته، و أمّا الآخر: فلاعاقبته، لأنّ ضريسا سأل الباقر عليه السلام: عن رجلين محرّمين رميا صيدا فأصابه أحدهما، قال: «على كلّ واحد منهما الفداء» «٤».

ز- لو قتله واحد و أكله جماعة، كان على كلّ واحد فداء كامل،

لأنّ الأكل محرّم كالقتل، لقول الصادق عليه السلام في صيد أكله قوم محرّمون، قال: «عليهم شاء شاء، و ليس على الذي ذبحه إلّا شاء» «٥».

مسألة ٣٥٦: لو ضرب المحرم بطير على الأرض فقتله، كان عليه دم و قيمتان:

قيمة للحرم، و قيمة لاستصغاره إيّاه، و يعزّر، لما فيه من زيادة الجرم. و لقول الصادق عليه السلام: في محرم اصطاد طيرا في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال: «عليه ثلاث قيمات: قيمة لإحرامه، و قيمة للحرم، و قيمة لاستصغاره إيّاه» «١».

مسألة ٣٥٧: لو شرب لبن ظبيّ، كان عليه الجزاء و قيمة اللبن،

لقول الصادق عليه السلام: في رجل مرّ و هو محرم في الحرم، فأخذ عنق ظبيّ فاحتلبها و شرب لبنها، قال: «عليه دم و جزاء الحرم عن اللبن» «٢». و لأنه شرب ما لا يحلّ له شربه، فيكون عليه ما على من أكل ما لا يحلّ له أكله، لاستوائهما في التعديّة. تذييب: لو رمى الصيد و هو حلال فأصابه السهم و هو محرم فقتله، لم يكن عليه ضمان، لأنّ الجنائيّة وقعت غير مضمونة، فأشبه ما لو أصابه قبل الإحرام، و كذا لو جعل في رأسه ما يقتل القمل ثم أحرم فقتله، لم يكن عليه شيء.

### الأمر الثاني: التسيب.

إشارة

و هو كلّ فعل يحصل التلف بسببه، كحفر البئر، و نصب الشباك، و الدلالة على الصيد، و تنغير الطير عن بيضه، و أشباه ذلك، و يظهر بمسائل:

مسألة ٣٥٨: لو كان معه صيد فأحرم، و جب عليه إرساله،

و زال ملكه عنه إذا كان حاضرا معه، فإن أمسكه، ضمنه إذا تلف- و به قال مالك و أحمد و أصحاب الرأي و الشافعي في أحد القولين «٣»- لأنه فعل في الصيد استدامة تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٣٩ الإمساك، و هو ممنوع منه، كابتداء الإمساك، فكان ضامنا، كابتداء الإمساك. و لقول الصادق عليه السلام: «لا يحرم واحد و معه شيء من الصيد حتى يخرج من ملكه، فإن أدخله الحرم و جب عليه أن يخليه، فإن لم يفعل حتى يدخل الحرم و مات لزمه الفداء» «١». و قال الشافعي: في الآخر، و أبو ثور: ليس عليه إرسال ما في يده، لأنه في يده، فأشبهه ما لو كان نائيا عن الحرم في بيته «٢». و الفرق: أن إمساكه في الحرم هتك له، و هو منهي عنه، بخلاف البلاد المتباعدة. إذا ثبت هذا، فإن ملكه عندنا يزول. و قال بعض العامية بعدم زواله و إن و جب إرساله، فإذا أحل، جاز له إمساكه، و لو أخذه غيره، رده عليه بعد الإحلال، و من قتله ضمنه له «٣». و ليس بجيد، لأنه حينئذ من صيد الحرم غير مملوك. و لأن معاوية بن عمارة سأل الصادق عليه السلام: عن طائر أهلى ادخل الحرم حيا، قال: «لا يمسن لأن الله تعالى يقول و مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» «٤» «٥». احتجوا: بأن ملكه كان عليه و إزاله اليد لا تزال الملك، كالغصب و العارية «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤٠ و الفرق: أن زوال يده لمعنى شرعى، بخلاف الغصب و العارية في حكم يده. و لو تلف قبل تمكنه من إرساله، فلا ضمان، لعدم العدوان. و لو أرسله إنسان من يده، لم يكن عليه ضمان، لأنه فعل ما يلزمه فعله، فكان كما لو دفع المغصوب إلى مالكه من يد الغاصب. و قال أبو حنيفة: يضمن، لأنه أتلف ملك الغير «١». و نمنع الملكية. و لو كان الصيد في منزله نائيا عنه، لم يزل ملكه عنه، و له نقله عنه بيع أو هبة و غيرهما- و به قال مالك و أحمد و أصحاب الرأي «٢»- لأنه قبل الإحرام مالك له، فيدوم ملكه، للاستصحاب. و لأن جميلا سأل الصادق عليه السلام: الصيد يكون عند الرجل من الوحش في أهله أو من الطير يحرم و هو في منزله، قال: «و ما بأس لا يضره» «٣».

مسألة ٣٥٩: لا ينتقل الصيد إلى المحرم بابتياح و لا هبة و لا غيرهما،

لما رواه العامة: أن الصيغ بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله حمارا وحشيا، فردّه عليه، و قال: [إننا لم نردّه عليه [١] إلّا أنا حرم] «٥». و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمارة، قال: سأل الحكم بن عتيبة الباقر عليه السلام: ما تقول في رجل اهدى له حمام أهلى و هو في [\_\_\_\_\_] [١] في المصادر: عليك. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤١ الحرم؟ فقال: «أما إن كان مستويا خلّيت سبيله» «١». إذا ثبت هذا، فلو أخذه بأحد هذه الأسباب، ضمنه، فإن انتقل إليه بالبيع، لزمه مع الجزاء القيمة لمالكة، لأن ملكه لم يزل عنه، و لو لم يتلف، لم يكن له رده على مالكة، لأنه زال ملك المالك عنه بدخوله الحرم، فإن رده، سقطت عنه القيمة. و لا يسقط الجزاء إلّا بالإرسال، و إذا أرسل، كان كما إذا اشترى عبدا مرتدا فقتل في يده، و هذا قول الشافعي و أصحاب الرأي «٢». و كذا لا يجوز للمحرم استرداد الصيد الذى باعه بخيار له و هو حلال، و لا لوجود عيب في الثمن المعين، و لو رده المشتري ببيع أو خيار، فله ذلك، لأن سبب الردّ متحقق، و منعه إضرار بالمشتري، فإذا رده عليه، لم يدخل في ملكه، و يجب عليه إرساله. هذا إذا كان الصيد في الحرم، و لو كان في الحلّ، جاز له ذلك، لأن له استدامة الملك فيه، فله ابتداءه. و لو ورث صيدا، لم يملكه في الحرم، و وجب عليه إرساله، خلافا لبعض العامية «٣». قال الشيخ- رحمه الله- في جميع ذلك: يقوى عندي أنه إن كان حاضرا معه، انتقل إليه، و يزول ملكه عنه «٤». قال: و لو باع المحلّ صيدا لمحلّ ثم أفلس المشتري بعد إحرام البائع، لم يكن للبائع أن يختار عين ماله من الصيد، لأنه لا يملكه «٥».

مسألة ٣٦٠: لو أمسك محرم صيدا فذبحه محرم آخر، كان على كل واحد منهما فداء كامل،

لأنه بالإمساك أعانه حقيقة أكثر من إعانه الدالّ، و لو كانا في الحرم، تضاعف الفداء، و لو كان أحدهما محلا و الآخر محرما، تضاعف الفداء على المحرم خاصة. و لو أمسكه المحرم في الحلّ فذبحه المحلّ، ضمنه المحرم خاصة، و لا شيء على المحلّ، لأنه لم

يهتك حرمة الإحرام ولا- الحرم. وقال الشافعي: إذا أمسكه محرم وقتله محرم آخر، وجب جزاء واحد، و على من يجب؟ وجهان، أحدهما: على الذابح، والآخر: عليهما «١». و لو نقل بيض صيد ففسد، ضمنه. و لو أحضنه فخرج الفرخ سليما، لم يضمنه. و لو نقر طائرا عن بيضة احتضنها ففسدت، فعليه القيمة. و لو أخذ بيضة دجاجة فأحضنها صيدا ففسد بيضة، أو لم يحضنه، ضمنه، لأن الظاهر أن الفساد نشأ من ضم بيض الدجاجة إلى بيضه. و لو أخذ بيض صيد و أحضنها دجاجة، فهي في ضمانه إلى أن يخرج الفرخ و يصير ممتعا، حتى لو خرج و مات قبل الامتناع، لزمه مثله من النعم. و لو حلب لبن صيد، ضمنه- و به قال بعض الشافعية «٢»- لأنه مأكول انفصل من الصيد، فأشبهه البيض. و قال بعض الشافعية: اللبن غير مضمون، بخلاف البيض، لأنه يخلق منه مثله «٣».

مسألة ٣٦١: لو أغلق بابا على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض،

فإن هلك و كان الإغلاق قبل الإحرام، ضمن الحمامة بدرهم، و الفرخ تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٤٣ بنصف درهم، و البيض ربع درهم، و إن كان بعد الإحرام، ضمن الحمامة بشاة، و الفرخ بحمل، و البيضة بدرهم، لأن سليمان بن خالد سأل الصادق عليه السلام: رجل أغلق بابا على طائر، فقال: «إن كان أغلق [الباب بعد ما أحرم فعليه شاة، و إن كان أغلق الباب «١» قبل أن يحرم فعليه ثمنه» «٢». و سأل يونس بن يعقوب الصادق عليه السلام: عن رجل أغلق بابا على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض، فقال: «إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم، فإن عليه لكل طير درهما، و لكل فرخ نصف درهم، و لكل بيضة ربع درهم «٣»، و إن كان أغلق عليها بعد ما أحرم، فإن عليه لكل طائر شاة، و لكل فرخ حملا، و إن لم يكن تحرك، فدرهم، و للبيض نصف درهم» «٤». و لو أرسلها بعد الإغلاق سليمة، فلا ضمان. و قال بعض علمائنا: يضمن بنفس الإغلاق، للرواية «٥». و ليس بجديد. و لو كان الإغلاق من المحرم في الحرم، وجب عليه الجزاء و القيمة. و لو أغلق على غير الحمام من الصيود، ضمن إذا تلف بالإغلاق.

مسألة ٣٦٢: لو نقر حمام الحرم، فإن رجع، كان عليه دم شاة،

و إن لم يرجع، وجب عليه لكل طير شاة. قال الشيخ رحمه الله: هذا الحكم ذكره على بن بابويه في رسالته، و لم أجد به حديثا مسندا «٦». و أقول: إن التنفير حرام، لأنه سبب الإلتلاف غالبا، و لعدم العود، فكان تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٧، ص: ٤٤٤ عليه مع الرجوع دم، لفعل المحرم، و مع عدم الرجوع يكون عليه لكل طير شاة، لما تقدم أن من أخرج طيرا من الحرم وجب عليه أن يعيده، فإن لم يفعل، ضمنه. و لو نقر صيدا فتتثر و هلك، أو أخذه سبع، أو انصدم بشجر أو جبل، وجب عليه ضمانه، سواء قصد بتنفيذه أو لم يقصد، و يكون في عهدة المنقر إلى أن يعود الصيد إلى طبيعته الاستقرار، و لو هلك بعد ذلك، فلا شيء عليه. و لو هلك قبل سكون النفار و لكن بأفة سماوية، ففي الضمان وجهان: أحدهما: الوجوب، لأن دوام النفار كاليد الضامنة. و الثاني: العدم، لأنه لم يهلك بسبب من جهة المحرم و لا تحت يده.

مسألة ٣٦٣: لو أوقد جماعة نارا فوقع فيها طائر،

فإن كان قصدهم ذلك، وجب على كل واحد منهم فداء كامل، و إن لم يكن قصدهم ذلك، وجب عليهم أجمع فداء واحد، لأنهم مع القصد يكون كل واحد منهم قد فعل جناية استند الموت إليها و إلى مشاركة، فيكون بمنزلة من اشترك في قتل صيد و أمّا مع عدم القصد فإن القتل غير مراد، فوجب عليهم أجمع فداء واحد، لأن أبا ولاد الحنّاط قال: خرجنا بستة نفر من أصحابنا إلى مكة فأوقدنا نارا عظيمة في بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحما نكبيه و كنّا محرمين، فمر بنا طير صافّ مثل حمامة أو شبيها فاحترق جناحه فسقط في النار فاغتمنا لذلك، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام بمكة، فأخبرته و سألته، فقال: «عليكم فداء واحد دم

شاة، و لو كان ذلك منكم تعديدا ليقع فيها الصيد فوق ألزمت كل واحد منكم دم شاة» (١). مسألة ٣٦٤: إذا وطأ ببعيره أو دابته صيدا فقتله، ضمنه، لأنه سبب الإلتلاف. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤٥ ولأن أبا الصباح الكنانى سأل الصادق عليه السلام: عن محرم وطأ بيض نعام فشذخها، قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الإبل الإناث، فما لقح و سلم كان النتاج هديا بالغ الكعبة» قال: و قال الصادق عليه السلام: «ما وطأته أو وطأه بعيرك أو دابتك و أنت محرم فعليك فداؤه» (١). و إذا كان راكبا على الدابة سائرا، ضمن ما تجنيه يديها و فمها، و لا ضمان عليه فيما تجنيه برجليها، لأنه لا يمكنه حفظ رجليها، و قال عليه السلام: (الرجل جبار [١] «٣»). أما لو كان واقفا أو سائقا لها غير راكب، ضمن جميع جنايتها، لأنه يمكنه حفظها و يده عليها و يشاهد رجليها. و لو شردت الدابة من يده فأتلقت صيدا، لم يضمه إذا لم يفرط فى ضبطه، لأنه لا يد له عليها و قد قال النبى عليه السلام: (جرح العجماء [٢] جبار) «٥».

مسألة ٣٦٥: لو نصب المحرم شبكة فى الحل أو فى الحرم،

أو نصب المحلل شبكة فى الحرم، فتعقل بها صيد و هلك، ضمن، لأنه تلف بسببه، [الجبار: الهدر. النهاية- لابن الأثير-

١: ٢٣٦ «جبر». [٢] العجماء: البهيمة، سميت به، لأنها لا تتكلم، و كل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم و مستعجم. النهاية- لابن الأثير- ٣: ١٨٧ «عجم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤٦ فكان عليه ضمانه، كما يضمّن آدمى. و لا فرق بين أن ينصب فى ملكه أو ملك غيره، لأنه نصب الشبكة يقصد بها الاصطياد، فهو بمنزلة الأخذ باليد. و لو نصب شبكة قبل إحرامه فوقع فيها صيد بعد إحرامه، لم يضمه، لأنه لم يوجد منه بعد إحرامه سبب الإلتلاف، فكان كما لو صاده قبل الإحرام و تركه فى منزله، فتلف بعد إحرامه، أو باعه و هو حلال، فذبحه المشتري. و لو جرح صيدا فتحامل فوقع فى شىء تلف به، ضمنه، لأن الإلتلاف بسببه، و كذا لو نقره فتلف فى حال نفوره. و لو سكن فى مكان و أمن من نفوره ثم تلف فهل يضمه؟ قال بعض العامة: لا يضمه، لأن التلف ليس منه و لا بسببه (١). و قال بعضهم: يضمه «٢». و لو أمسك صيدا له طفل فتلف بإمساكه، ضمن. و كذا لو أمسك المحلل صيدا له طفل فى الحرم فهلك الطفل، ضمن، لأنه سبب فى إلتافه، و لا ضمان عليه فى الأم لو تلفت. أما لو أمسكها المحلل فى الحرم فتلفت و تلف فرخها فى الحل، قال الشيخ رحمه الله: يضمّن الجميع «٣».

مسألة ٣٦٦: لو أرسل كلبا فأتلقت صيدا، وجب عليه الضمان،

لأن إرسال الكلب يسبب إلى الهلاك. و لو كان الكلب مربوطا، فحلّ رباطه، فكذلك، لأن السبع شديد الضراوة بالصيد، فيكفى فى قتل الصيد حلّ الرباط و إن كان الاصطياد لا يتم إلا بالإغراء. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٧، ص: ٤٤٧ و لو انحلّ الرباط لتقصيره فى الربط، ضمن، كالحلّ. و لو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب أو حلّ رباطه، فظهر الصيد، احتمل عدم الضمان، لأنه لم يوجد منه قصد الصيد، و الضمان، لحصول التلف بسبب فعله، و جهله لا يقدح فيه. و لو ضرب صيدا بسهم فمرق السهم فقتل آخر، أو رمى غرضا فأصاب صيدا، فإنه يضمه، لما تقدّم. و كذا لو وقع الصيد فى شبكة أو جباله فأراد تخليصه فتلف أو عاب، ضمن النفس مع التلف و الأرش مع العيب. و للشافعى قولان: أحدهما: لا جزاء عليه «١». و لو دلّ المحرم على صيد فقتله المحرم، ضمن كل منهما جزاء كاملا، و لو قتله المحلل فى الحلّ، ضمنه الدالّ. و لو كان الدالّ محلا و القاتل محرما، وجب الجزاء على المحرم، و لا شىء على المحلل فى الحلّ، و لو كان فى الحرم، ضمنه أيضا، خلافا للشافعى «٢». و لو دلّ المحرم حلالا على صيد فقتله، فإن كان الصيد فى يد المحرم، وجب عليه الجزاء، لأن حفظه واجب عليه، و من يلزمه الحفظ يلزمه الضمان إذا ترك الحفظ، كما لو دلّ المستودع السارق على الوديعه. و إن لم يكن فى يده، فلا جزاء على الدالّ عند الشافعى، كما لو دلّ رجلا على قتل إنسان لا كفارة على الدالّ و لا على



القاتل، لأنه حلال (٣)، و به تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٤٨ قال مالك (١). وقال أبو حنيفة: إن كانت الدلالة ظاهرة، فلا جزاء عليه، وإن كانت خفية لولاها لما رأى الحلال الصيد، يجب الجزاء. وسلم في صيد الحرم أنه لا جزاء على الدال (٢). وعن أحمد: أن الجزاء يلزم الدال والقاتل بينهما (٣). وما صيد للمحرم أو بدلالته أو إعانته لو أكل منه، للشافعي قولان: القديم - و به قال مالك وأحمد - أنه تلزمه القيمة بقدر ما أكل، لأن الأكل فعل محرّم في الصيد، فيتعلّق به الجزاء، كالقتل، ويخالف ما لو ذبحه وأكله حيث لا يلزمه بالأكل جزاء عنده، لأن وجوبه بالذبح أغنى عن جزاء آخر. والجديد: أنه لا تلزمه، لأنه ليس بنام بعد الذبح، ولا يؤول إلى النماء، فلا يتعلّق بإتلافه الجزاء، كما لو أتلّف بيضة مذرة (٤).

مسألة ٣٦٧: لو أمسك محرم صيدا حتى قتله غيره، فإن كان حلالا، وجب الجزاء على المحرم،

لأنه متعدّد بالإمساك والتعريض للقتل، ولا يرجع به على الحلال عندنا، لأنه غير ممنوع من التعرّض للصيد، وهو قول بعض الشافعية (٥). وقال بعضهم بالرجوع، كما لو غصب شيئا فأتلّفه متلف من يده، يضمن الغاصب، ويرجع على المتلف (٦). وليس بجديد، لأن المتلف في الغصب ممنوع منه، بخلاف قتل المحلّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٤٩ الصيد. وإن كان القاتل محرما، فعلى كلّ واحد منهما جزاء تام عندنا، لصدور ما يوجب الجزاء كمالا من كلّ واحد منهما. وللشافعية وجهان: أحدهما: أن الجزاء كلّ على القاتل، لأنه مباشر، ولا أثر للإمساك مع المباشرة. والثاني: أن لكلّ واحد من الفعلين مدخلا في الهلاك، فيكون الجزاء بينهما نصفين (١). وقال بعضهم: إن الإمساك يضمنه باليد، والقاتل يضمنه بالإتلاف، فإن أخرج الممسك الضمان، رجع به على المتلف، وإن أخرج المتلف، لم يرجع على الممسك (٢).

مسألة ٣٦٨: لو نقر صيدا فهلك بمصادمة شيء، أو أخذه جارح، ضمنه.

وكذا لو ضرب صيدا بسهم فمرق السهم فقتل آخر، أو رمى غرضا فأصاب صيدا، ضمنه. ولو وقع الصيد في شبكة أو حباله فأراد تخليصه فتلف أو عاب، ضمن النفس مع التلف، والأرش مع العيب. وللشافعي قولان: أحدهما: لا جزاء عليه، وقد تقدّم (٣). ولو أمر المحرم عبده المحلّ بقتل الصيد فقتله، فعلى السيّد الفداء، لأنّ العبد كالألة. ولأنّ الضمان يجب بالدلالة والإعانة وغيرهما، فبالأمر أولى. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٠ ولأنّ عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام: عن محرم معه غلام ليس بمحرم أصاب صيدا ولم يأمره سيّده، قال: «ليس على سيّده شيء» (١) وهو يدلّ بمفهومه على أنه إذا كان بأمره، لزمه الفداء. ولو كان الغلام محرما بإذن سيّده وقتل صيدا بغير إذن مالكة، وجب على السيّد الفداء، لأنّ الإذن في الإحرام يستلزم تحمّل جناياته. ولقول الصادق عليه السلام: «كلّ ما أصاب العبد وهو محرم في إحرامه فهو على السيّد إذا أذن له في الإحرام». ولو لم يأذن المولى في الإحرام ولا في الصيد، لم يكن على السيّد شيء، لأنّ عبد الرحمن بن أبي نجران سأل الكاظم عليه السلام: عن عبد أصاب صيدا وهو محرم هل على مولاه شيء من الفداء؟ فقال: «لا شيء على مولاه» (٣).

مسألة ٣٦٩: قد بينّا أنّ إثبات يد المحرم على الصيد يوجب عليه الضمان،

فإن وقع ابتداء الإثبات في حال الإحرام فهو حرام غير مفيد للملك، ويضمنه، كما يضمن الغاصب ما يتلف في يده، بل لو تولّد تلف الصيد ممّا في يده، لزمه الضمان، كما لو كان راكبا فأتلّف الدابة صيدا بعضها، أو رفسها، أو بالت في الطريق، فزلق به صيد وهلك، كما لو زلق به آدمي أو بهيمة، أمّا لو انفلت بغير فأصاب صيدا، فلا ضمان. ولو تقدّم ابتداء اليد على الإحرام، فإن كان حاضرا معه، وجب عليه إرساله - وهو أحد قولي الشافعي (٤) - لأنّ الصيد لا يراد للدوام، فتحرم تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥١

استدامته، كالطيب و اللبس. و الثاني: لا يجب، كما لا يلزم تسريح زوجته و إن حرم ابتداء النكاح عليه «١». و هو غلط، لأن النكاح يقصد به الدوام. و قال أبو حنيفة و مالك و أحمد: يجب رفع اليد المشاهدة عنه، و لا يجب رفع اليد الحكيمية «٢». و على قول الشافعي بعدم وجوب الإرسال، فهو على ملكه له يبيعه و هبته و لكن يحرم عليه قتله، و لو قتله، لزمه الجزاء، كما لو قتل عبده تلزمه الكفارة. و لو أرسله غيره، لزمه قيمته للمالك، و كذا لو قتله و إن كان محرماً، لزمه الجزاء أيضاً، و لا شيء على المالك، كما لو مات «٣». و على قوله بإيجاب الإرسال هل يزول ملكه عنه؟ عنده قولان: أحدهما- و به قال مالك و أبو حنيفة و أحمد:- لا يزول، كما لا تبين زوجته. و الثاني: نعم، كما يزول حل الطيب و اللباس «٤». فعلى القول بزوال الملك لو أرسله غيره أو قتله فلا شيء عليه، و لو أرسله المحرم فأخذه غيره، ملكه. و لو لم يرسله حتى تحلل، فهل عليه إرساله؟ وجهان: تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٢ أحدهما: نعم، لأنه كان مستحقاً للإرسال، فلا يرتفع هذا الاستحقاق بتعديده بالإمساك. و الثاني: لا يجب، و يعود ملكاً له، كالعصير إذا تخمّر ثم تحلل «١». و على هذا القول وجهان في أنه يزول بنفس الإحرام، أو الإحرام يوجب عليه الإرسال؟ فإذا أرسل حينئذ يزول، و على القول بعدم زوال الملك عنه ليس لغيره أخذه، و لو أخذه، لم يملكه، و لو قتله، ضمنه بمثابة المنفلت من يده «٢». و لو مات الصيد في يده بعد إمكان الإرسال، لزمه الجزاء، لأن التقدير وجوب الإرسال، و هو مقصّر بالإمساك. و لو مات الصيد قبل إمكان الإرسال، فوجهان، و المذهب عندهم وجوب الضمان، و لا خلاف في أنه لا يجب تقديم الإرسال على الإحرام «٣».

مسألة ٣٧٠: قد بينّا أنه لا يدخل الصيد في ملك المحرم ببيع و لاهبة و لا غير ذلك من الأسباب.

و هل ينتقل بالميراث؟ الأقرب ذلك، لكن يزول ملكه عنه عقيب ثبوته إن كان الصيد حاضراً معه، و يجب عليه إرساله. و لو باعه، ففي الصحة إشكال. فإن قلنا بالصحة، لم يسقط عنه ضمان الجزاء حتى لو مات في يد المشتري، و جب الجزاء على البائع، و إنما يسقط عنه إذا أرسله المشتري. و لو قلنا بأنه لا يرث، فالمالك في الصيد لباقي الورثة و إن كانوا أبعد. و إحرامه بالإضافة إلى الصيد مانع من موانع الميراث، فحينئذ ينتقل ما عداه من التركة إليه إذا كان أولى، و ينتقل الصيد إلى الأبعد. فلو فرضنا أنه أحل قبل قسمة التركة بينه و بين شركائه في الميراث، أخذ تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٣ نصيبه، منه، و إن أحل بعدها، فلا نصيب له. و لو كان هو أولى من باقي الورثة، لم يكن له شيء و إن أحل قبل القسمة. و لو استعار المحرم صيداً أو أودع عنده، كان مضموناً عليه بالجزاء، و ليس له التعرّض له، فإن أرسله، سقط عنه الجزاء، و ضمن القيمة للمالك، و إن ردّه إلى المالك، لم يسقط عنه ضمان الجزاء ما لم يرسله المالك. و إذا صار الصيد مضموناً على المحرم بالجزاء، فإن قتله محلّ في يده، فالجزاء على المحرم، و إن قتله محرم آخر، فالجزاء عليهما أو على القاتل و من في يده، طريق للشافعية وجهان «١». و عندنا يجب على كلّ واحد منهما فداء كامل.

مسألة ٣٧١: المحرم يضمن الصيد بإتلافه مطلقاً،

سواء قصد التخليص أو لا، فلو خلّص صيداً من فم هرة أو سبع أو من شقّ جدار، و أخذه ليدأويه و يتعهده فمات في يده، فهو كما لو أخذ المغصوب من الغاصب ليرده إلى المالك فهلك في يده، احتمل الضمان- و به قال أبو حنيفة «٢»- لأنّ المستحق لم يرض بيده، فتكون يده يد ضمان، و عدمه، لأنّه قصد المصلحة، فتكون يده يد وديعه. و للشافعي قولان «٣»، كالاتماليين. و لو صال صيد على محرم أو في الحرم فقتله دفعا، فلا ضمان، لأنّه بالصيال التحق بالمؤذيات، و به قال الشافعي «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٤ و قال أبو حنيفة: يجب عليه الضمان «١». و لو ركب إنسان صيداً و صال على محرم و لم يمكن دفعه إلّا بقتل الصيد فقتله، فالوجه: وجوب فداء كامل على كلّ واحد منهما. و للشافعي قولان: أحدهما: أنّ الضمان على القاتل، لأنّ الأذى هنا ليس من الصيد، فحينئذ يرجع القاتل على الراكب. و الثاني: أنّ الضمان على الراكب، و لا يطالب به المحرم «٢». و لو ذبح صيداً في مخصصة و أكله، ضمن، لأنّه أهلكه لمنفعة نفسه من غير إيذاء من الصيد. و لو أكره محرم أو محلّ في الحرم على قتل صيد فقتله، ضمنه المكروه، لأنّ

المباشرة ضعفت بالإكراه. وللشافعي وجهان: هذا أحدهما، والثاني: أنه على المكروه ثم يرجع به على المكروه «٣». وعن أبي حنيفة: أن الجزء في صيد الحرم على المكروه وفي الإحرام على المكروه «٤».

مسألة ٣٧٢: الجزء يجب على المحرم إذا قتل الصيد عمداً وسهواً أو خطأ، بإجماع العلماء.

قال الله تعالى وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٥ و لا نعلم فيه خلافاً إلّا من الحسن البصرى ومجاهد، فإنهما قالوا: إن قتله متعمداً ذاكراً لإحرامه لا جزاء عليه، وإن كان مخطئاً أو ناسياً لإحرامه، فعليه الجزاء «١». وهو مخالف للقرآن، فإنه تعالى علّق الكفارة على القتل عمداً والذاكر لإحرامه متعمداً، ثم قال فى سياق الآية لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ «٢» والساهى والمخطئ لا عقاب عليه ولا ذم، ولا نعرف لهما دليلاً على مخالفتهما لنص القرآن والإجماع، فلا اعتداد بقولهما.

مسألة ٣٧٣: لا خلاف فى وجوب كفارة الصيد على القاتل ناسياً،

والعامد قد بيننا وجوبها عليه أيضاً. وأما الخاطئ، فإن الكفارة تجب عليه كذلك أيضاً عند علمائنا أجمعين - وبه قال الحسن البصرى وعطاء والنخعى ومالك والثورى وأصحاب الرأى والزهرى «٣» - لما رواه العامة عن جابر، قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله فى الضبع يصيده المحرم كبشاً «٤». وقال عليه السلام: (فى بيض النعام يصيبه المحرم ثمنه) «٥» ولم يفرق عليه السلام بين العامد والخطئ. ومن طريق الخاصة: قول أبى الحسن عليه السلام: «و عليه الكفارة» «٦». ولأنه إتلاف مال، فاستوى عمده وخطؤه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٦ و روى عن ابن عباس أنه قال: لا كفارة على الخاطئ فى قتل الصيد - وبه قال سعيد بن جبيرة وطاوس وابن المنذر. وعن أحمد روايتان - لقوله تعالى: وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا «١». ولأصالة البراءة، ولأنه محذور الإحرام لا يفسده، فيجب التفرقة بين الخطأ والعمد، كاللبس والطيب، ولأنه يدلّ بدليل الخطاب «٢». وليس حججاً، والأصل ترك، للدليل، والقتل إتلاف، واللبس ترفه، فافترقا.

مسألة ٣٧٤: لو كثر المحرم الصيد ناسياً، تكررت الكفارة إجماعاً.

و إن تعمد فللشيخ قولان: أحدهما: يجب الجزاء فى الأول دون الثانى «٣»، وبه قال ابن بابويه «٤»، وهو مروى عن ابن عباس، وهو قول شريح والحسن البصرى وسعيد بن جبيرة ومجاهد والنخعى و قتادة وأحمد فى إحدى الروايات «٥». والثانى: تتكرر الكفارة بتكرّر السبب «٦»، وهو قول العلماء، وبه قال عطاء والثورى والشافعى وإسحاق وابن المنذر «٧»، وهو المعتمد، لقوله تعالى وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا «٨» وهو يتناول العامد. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٧، ص: ٤٥٧ و لما رواه العامة عن النبى صلى الله عليه وآله، أنه جعل فى الضبع يصيده المحرم كبشاً «١»، ولم يفرق. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «عليه كلما عاد كفارة» «٢». ولأنها كفارة عن قتل، فاستوى فيها المبتدئ والعائد، كقتل آدمى. احتج الشيخ بقوله تعالى وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ «٣» جعل جزاء العود الانتقام، وهو يدلّ على سقوط الكفارة، لأنه لم يوجب جزاء. ولقول الصادق عليه السلام: «فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاؤه، وينتقم الله منه» «٤» و النعمة فى الآخرة. والانتقام لا ينافى وجوب الجزاء، لعدم دلالة على أنه كلّ الجزاء، ونفى الجزاء محمول على أنه ليس عليه جزاؤه خاصة، جمعا بين الأدلة.

مسألة ٣٧٥: ويجب الجزاء على القاتل للضرورة، كالمضطرّ إلى أكله،

لعموم قوله وَمَنْ قَتَلَهُ «٥» وهو يتناول المضطرّ وغيره. ولأنه قتله من غير معنى يحدث فيه من الصيد يقتضى قتله، فيضمنه، كغيره. و

لأنه أتلفه لنفعه و دفع الأذى عنه، فكان عليه الكفارة، كحلق الرأس. و لقول الصادق عليه السلام و قد سئل عن المحرم يضطرّ فيجد الميتة و الصيد أيهما يأكل؟ قال: «يأكل من الصيد، أما يحب أن يأكل من ماله؟» قلت: بلى، قال: «إنما عليه الفداء، فليأكل و ليفده» (٦).

## الجزء الثامن

### [تتمة القاعدة الأولى في العبادات

#### [تتمة كتاب الحج

#### [تتمة المقصد الثاني في أعمال العمرة المتمتع بها إلى الحج

#### [تتمة الفصل الأول في الإحرام

#### [تتمة المطلب الرابع في كفارات الإحرام

#### الباب الثاني فيما يجب في باقي المحظورات

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### الأول: فيما يجب باللبس

#### مسألة ٣٨٢: من لبس ثوبا لا يحل له لبسه وجب عليه دم شاء،

و هو قول العلماء. سأل سليمان بن العيص «١» الصادق عليه السلام: عن المحرم يلبس القميص متعمدا، قال: «عليه دم» (٢). و لأنه ترفقه بمحظور في إحرامه، فلزمه الفدية، كما لو ترفقه بحلق شعره. و لا فرق في وجوب الدم بين قليل اللبس و كثيره، عند علمائنا أجمع - و به قال الشافعي و أحمد «٣» - لأن صدق اللبس المطلق على القليل و الكثير تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٦ واحد، فلا يتخصص الحكم المتعلق عليه بأحد جزئياته. و قال أبو حنيفة: إنما يجب الدم بلباس يوم و ليلة، و لا يجب فيما دون ذلك، لأنه لم يلبس لبسا معتادا، فأشبهه ما لو أترز بالقميص «١». و نمنع عدم اعتياده. و لأن ما ذكره تقدير، و التقديرات إنما تثبت بالنص. و التقدير بيوم و ليلة تحكّم محض.

#### مسألة ٣٨٣: استدامة اللبس كابتدائه،

فلو لبس المحرم قميصا ناسيا ثم ذكر، وجب عليه خلعه إجماعا، لأنه فعل محظور، فلزمه إزالته و قطع استدامته، كسائر المحظورات. و ينزعه من أسفل، و لو لم ينزعه، وجب الفداء، لأنه ترفقه بمحظور في إحرامه، فوجب الفدية. و قال الشافعي: ينزعه من رأسه «٢». و هو غلط، لاشتماله على تغطية الرأس، المحرمة. و لأنه قول بعض التابعين «٣». و يجب به الفدية إن قلنا: إنه تغطية. و لو لبس ذاكرا، وجبت الفدية بنفس اللبس، سواء استدامة أو لم يستدمه، و به قال الشافعي «٤». تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٧ و قال أبو حنيفة أولا:

إن استدام اللبس أكثر النهار، وجبت الفدية، وإن كان أقل، فلا. وقال أخيراً: إن استدامة طول النهار، وجبت الفدية، وإلا فلا، لكن فيه صدقة «١». و عن أبي يوسف روايتان «٢»، كقولى أبى حنيفه. والحق ما قلناه، لقوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ «٣» معناه: فمن كان منكم مريضاً فلبس أو تطيب أو حلق بلا- خلاف، فعلق الفدية بنفس الفعل دون الاستدامة.

### مسألة ٣٨٤: لو لبس عامداً، وجبت الفدية على ما تقدم،

إشارة

سواء كان مختاراً أو مضطراً، لأنه ترفه بمحذور لحاجته، فكان عليه الفداء، كما لو حلق لأذى. أما لو اضطر إلى لبس الخفين والجوربين، فليلبسهما، ولا شيء عليه، لقول الصادق عليه السلام: «وأي محرم هلكت نعلاه فلم يكن له نعلان فله أن يلبس الخفين إذا اضطر إلى ذلك، والجوربين يلبسهما إذا اضطر إلى لبسهما» «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨ و لو لبس قميصاً و عمامة و خفين و سراويل، وجب عليه لكل واحد فدية، لأن الأصل عدم التداخل، خلافاً لأحمد «١». و لو لبس ثم صبر ساعة، ثم لبس شيئاً آخر، ثم لبس بعد ساعة أخرى، وجب عليه عن كل لبسة كفارة، سواء كفر عن المتقدم أو لم يكفر، قاله الشيخ «٢» رحمه الله، لأن كل لبسة تستلزم كفارة إجماعاً، والتداخل يحتاج إلى دليل. وقال الشافعي: إن كفر عن الأول لزمه كفارة ثانية قولاً واحداً، وإن لم يكفر، فقولان: في القديم: تتداخل، و به قال محمد، والجديد: تتعدد، و به قال أبو حنيفة و أبو يوسف «٣».

تذنيب: لو لبس ثياباً كثيرة دفعة واحدة، وجب عليه فداء واحد.

و لو كان في مرآت متعدده، وجب عليه لكل ثوب دم، لأن لبس كل ثوب يغير لبس الثوب الآخر، فيقتضى كل واحد مقتضاه من غير تداخل. ولأن محمد بن مسلم سأل الباقر عليه السلام: عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب فلبسها، قال: «عليه لكل صنف منها فداء» «٤».

### مسألة ٣٨٥: لو لبس ناسياً أو جاهلاً ثم ذكر أو علم فنزع، لم يكن عليه شيء،

قاله علماؤنا، و به قال عطاء و الثوري و الشافعي و أحمد و إسحاق و ابن المنذر «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩ لما رواه العامة عن يعلى بن يعلى بن أمية أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله، و هو بالجعرانة و عليه جبّة و عليه أثر خلوق، أو قال: أثر صفره، فقال: يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي؟ قال: (اخلع عنك هذه الجبّة، و اغسل عنك أثر الخلوق) - أو قال: أثر الصفره - و أصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك «١». و في روايه أخرى: يا رسول الله أحرمت بالعمرة و عليّ هذه الجبّة «٢»، فلم يأمره بالفدية. و من طريق الخاصّة: قول الباقر عليه السلام - في الصحيح -: «من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه دم شاة» «٣». و لأن الحجّ عبادة تجب بإفسادها الكفارة، فكان من محظورات ما يفرق بين عمدته و سهوه، كالصوم. و لأن الكفارة عقوبة تستدعي ذنباً، و لا ذنب مع النسيان. و قال أبو حنيفة و الليث و الثوري و مالك و أحمد في رواية: عليه الفدية، لأنه هتك حرمة الإحرام، فاستوى عمدته و سهوه، كحلق الشعر و تقليم الأظفار و قتل الصيد «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠ و نمنع الهتك و وجود الحكم في غير الصيد. و الفرق: بأن الأصل يضمن، للإتلاف، بخلاف صورة النزاع، فإنه ترفه يمكن إزالته. و المكره حكمه حكم الناسي و الجاهل، لأنه غير مكلف، فلا يحصل منه ذنب، فلا يستحق عقوبة. و لقوله عليه السلام: (رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما

استكروها عليه) «١» و لو علم الجاهل، كان حكمه حكم الناسى إذا ذكر. و لو اضطرَّ المحرم إلى لبس المخيط لالتقاء الحرز أو البرد، لبس، و عليه شاة، للضرورة الداعية إليه، فلو لا إباحته، لزم الحرج، و أمّا الكفارة: فلترقّه بالمحذور، فكان كحلق الرأس لأذى. و لقول الباقر عليه السلام- فى الصحيح:- فى المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب فلبسها، قال: «عليه لكلّ صنف منها فداء» «٢».

### مسألة ٣٨٦: من غطّى رأسه وجب عليه دم شاة إجماعاً

و كذا لو ظلّ على نفسه حال سيره- خلافاً لبعض العامة، و قد تقدّم «٣»- لأنّه ترقّه بمحذور، فلزمه الفداء، كما لو حلق رأسه. و لأنّ محمد بن إسماعيل روى- فى الصحيح- قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الظلّ للمحرم من أذى مطر أو شمس، فقال: «أرى أن يفديه بشاة يذبها بمنى» «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١١ و لو فعل ذلك للحاجة أو للضرورة، وجب عليه الفداء، لأنّه ترقّه بمحذور، فأشبهه حلق الرأس لأذى. و لا- فرق بين أن يغطّى رأسه بمخيط، كالقطنسوة، أو غيره، كالعمامة و الخرقه و لو بطين، أو يستره بستر و غيره. و لو فعل ذلك ناسياً، أزاله إذا ذكر، و لا شىء عليه، لأنّ حريزاً سأل الصادق عليه السلام: عن محرم غطّى رأسه ناسياً، قال: «يلقى القناع عن رأسه، و يلبى، و لا شىء عليه» «١». و لا فرق بين أن تمسّ المظلة رأسه أو لا. و لو توسّد بوسادة أو بعمامة مكورة، فلا بأس.

### البحث الثانى: فيما يجب بالطيب و الأدهان.

### مسألة ٣٨٧: أجمع العلماء على أن المحرم إذا تطيب عامداً، وجب عليه دم،

لأنّه ترقّه بمحذور، فلزمه الدم، كما لو ترقّه بالحلق. و لقول الباقر عليه السلام: «من أكل زعفراناً متعمّداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، و إن كان ناسياً فلا شىء عليه، و يستغفر الله و يتوب إليه» «٢». و لا فرق بين أن يستعمل الطيب أكلاً أو إطلاءاً أو صبغاً أو بخوراً، أو فى طعام إجماعاً. و لا بأس بخلوق الكعبة و إن كان فيه زعفران، لأنّ يعقوب بن شعيب سأل- فى الصحيح- الصادق عليه السلام: المحرم يصيب ثيابه الزعفران من تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٢ الكعبة، قال: «لا يضرّه و لا يغسله» «١».

### مسألة ٣٨٨: لا فرق بين الابتداء و الاستدامة فى وجوب الكفارة،

فلو تطيب ناسياً ثم ذكر، وجب عليه إزالة الطيب، فإن لم يفعل مع القدرة، وجب عليه الدم، لأنّ الترقّه يحصل بالاستدامة كالابتداء. و الكفارة تجب بنفس الفعل، فلو تطيب عامداً ثم أزاله بسرعة، وجبت الكفارة و إن لم يستدم الطيب، و لا نعلم فيه خلافاً، و وافقنا هنا «٢» أبو حنيفة و إن كان قد نازعنا فى اللبس «٣». و لا فرق فى وجوب الكفارة بين الطعام الذى فيه طيب مسّته النار أو لم تمسه. و قال مالك: إن مسّته النار، فلا فدية «٤». و سواء بقى الطعام على وصفه من طعم أو لون أو ريح أو لم يبق. و قال الشافعى: إن كانت أوصافه باقية من طعم أو لون أو رائحة، فعليه الفدية، و إن بقى له وصف و معه رائحة، ففيه الفدية قولاً واحداً، و إن لم يبق غير لونه و لم يبق ريح و لا- طعم، قولان: أحدهما كما قلناه، و الثانى: لا فدية فيه «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٣ و إذا تطيب عامداً أو ناسياً و ذكر، وجب عليه غسله، و يستحب له أن يستعين فى غسله بحلال، و لو غسله بيده، جاز، لأنّه ليس بمتطيب، بل تارك للطيب، كالغاصب إذا خرج من الدار المغصوبة على عزم الترك للغصب. و لأنّ النبى عليه السلام قال للذى رأى عليه طيباً: (اغسل عنك الطيب) «١» و لو لم يجد ماء يغسله به و وجد تراباً، مسح به أو بشىء من الحشيش أو ورق الشجر، لأنّ الواجب إزالته بقدر الإمكان. و يقدّم غسل الطيب على الطهارة لو قصر عنهما و تيمّم، لأنّ للطهارة بدلا. و لو أمكنه قطع رائحة الطيب بشىء غير الماء، فعلة و توضأ بالماء. و يجوز له شراء الطيب و بيعه إذا لم يشمه، و لا يلمسه، كما يجوز له شراء المخيط و الإماء.

**مسألة ٣٨٩: إنما تجب الفدية باستعمال الطيب عمداً،**

فلو استعمله ناسياً أو جاهلاً بالتحريم، لم يكن عليه فدية، ذهب إليه علماؤنا، و به قال الشافعي «٢»، لما رواه العامة: أن أعرابياً جاء إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْجِعْرَانَةِ وَ عَلَيْهِ مَقْتَعَةٌ [١] لَهُ وَ هُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْرَمْتَ وَ عَلَيَّ هَذِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (انزع الجيعة و اغسل الصفرة) «٣» و لم يأمره بالفدية. [مقطعة: أي ثوب قصير، النهاية- لابن الأثير- ٤: ٨١. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ١٤ و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: «من أكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، و إن كان ناسياً فلا شيء عليه، و يستغفر الله، و يتوب إليه» «١».

**مسألة ٣٩٠: لو استعمل دهنًا طيبًا، وجب عليه دم شاء،**

و لا شيء على الناسي، لأن معاوية بن عمار روى- في الصحيح- في محرم كانت به قرحة، فداواها بدهن بنفسج، قال: «إن كان فعله بجهالة فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمداً فعليه دم شاء يهريقه» «٢» و معاوية ثقة لا يقول ذلك إلا تلقينا.

**البحث الثالث: فيما يجب بالحلوق و قص الظفر.****مسألة ٣٩١: أجمع العلماء على وجوب الفدية بحلق المحرم رأسه متعمداً.**

قال الله تعالى وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْوَيْدِيُّ مَجْلَهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ «٣». و روى العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ: (لعلك آذاك هوامك) قال: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (احلق رأسك، و صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو أنسك شاء) «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ١٥ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «مر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَ الْقَمَلِ يَتَنَاثَرُ مِنْ رَأْسِهِ، فَقَالَ: أ تُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ «١» فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَ جَعَلَ عَلَيْهِ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَ الصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّانٍ، وَ النَّسْكَ شَاءً» «٢».

**مسألة ٣٩٢: الفدية تتعلق بحلق الرأس،**

سواء كان لأذى أو غيره، لدلالة الآية «٣» على وجوبها في الأذى، ففي غيره أولى. هذا إذا كان عالماً عامداً، و إن كان جاهلاً أو ناسياً، فلا شيء عندنا- و به قال إسحاق و ابن المنذر «٤»- لقوله عليه السلام: (رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه) «٥». و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام- في الصحيح-: «من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً، فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه دم شاء» «٦». و قال الشافعي: تجب عليه الفدية، لأنه إتلاف، فاستوى عمده تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ١٦ و خطؤه، كقتل الصيد «١». و الفرق: أن قتل الصيد مشتمل- مع التحريم المشترك- على إضاعة المال و إتلاف الحيوان لغير فائدة. إذا عرفت هذا، فقد قال الشيخ رحمه الله: الجاهل يجب عليه الفداء «٢». و المعتمد: ما قلناه، لحديث الباقر عليه السلام «٣». و أما النائم فهو كالساهي، فلو قلع النائم شعره، أو قرّبه من النار فأحرقه، فلا شيء عليه، خلافاً للشافعي «٤».

**مسألة ٣٩٣: الكفارة إما صيام ثلاثة أيام، أو صدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، و إما نسك،**

و هو: شاء يذبحها، و يتصدق بلحمها على المساكين. و هي مخيرة عند علمائنا- و به قال مالك و الشافعي «٥»- للآية «٦». و قال أبو حنيفة: إنها مخيرة إن كان الحلق لأذى، و إن كان لغيره، و جب الدم عينا- و عن أحمد روايتان- لأن الله تعالى خير بشرط العذر، فإذا عدم الشرط، و جب زوال التخير «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٧ و الجواب: الشرط لجواز الحلق لا- للتخير. و لأن الحكم ثبت في غير المعذور بطريق التنبيه تبعاً له، و التبغ لا يخالف أصله. و لا تجب الزيادة في الصيام على ثلاثة أيام عند عامة أهل العلم «١»، لما رواه العامة في حديث كعب بن عجرة: (احلق رأسك و صم ثلاثة أيام) «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «فالصيام ثلاثة أيام» «٣». و قال الحسن البصري و عكرمة: الصيام عشرة أيام. و هو قول الثوري و أصحاب الرأي «٤». و أما الصدقة: فهو إطعام البر أو الشعير أو الزبيب أو التمر على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع في المشهور- و به قال مجاهد و النخعي و مالك و الشافعي و أصحاب الرأي «٥»- لما رواه العامة في حديث كعب بن عجرة (أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع) «٦». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «أو يتصدق على ستة مساكين، و الصدقة نصف صاع لكل مسكين» «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٨ و في رواية أخرى لنا- و هو قول بعض علمائنا «١»، و الحسن و عكرمة و الثوري أصحاب الرأي «٢»- أن الصدقة على عشرة مساكين، لقول الصادق عليه السلام: «و الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام» «٣». و الرواية مرسله «٤». و لا فرق بين شعر الرأس و بين شعر سائر البدن في وجوب الفدية و إن اختلف مقدارها على ما يأتي، و به قال الشافعي «٥». و قالت الظاهرية: لا فدية في شعر غير الرأس «٦»، لقوله تعالى: وَ لَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ «٧». و هو يدل بمفهوم اللقب و لا حجة فيه، و القياس يدل عليه، و هو من أصول الأدلة عندهم، فإن إزالة شعر الرأس و شعر غيره اشتركا في الترفه.

#### مسألة ٣٩٤: لو نتف إبطيه جميعاً، و جب عليه دم شاء،

و في نتف الواحد إطعام ثلاثة مساكين، لأن الدم في الرأس إنما يجب بحلقه أو بما يسمى حلق الرأس، و هو غالباً مساو للإيطين. و لقول الباقر عليه السلام: «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه، و من فعله متعمداً فعليه دم» «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٩ و قال الصادق عليه السلام: في محرم نتف إبطه: «يطعم ثلاثة مساكين» «١». قال الشيخ رحمه الله: إنه محمول على من نتف إبطاً واحداً، و الأول على من نتف إبطيه جميعاً «٢». و لو مس رأسه أو لحيته فسقط منهما شيء من الشعر، أطعم كفاً من طعام، و لو فعل ذلك في وضوء الصلاة، فلا شيء عليه، لقول الصادق عليه السلام: في المحرم إذا مس لحيته، فوقع منها شعر: «يطعم كفاً من طعام أو كفين» «٣». و سأل رجل الصادق عليه السلام: إن المحرم يريد إسباغ الوضوء فتسقط من لحيته الشعرة و الشعرتان، فقال: «ليس عليه شيء ما جعل عليكم في الدين من حرج» «٤» «٥».

#### مسألة ٣٩٥: لو حلق لأذى، أبيع له ذلك،

و يتخير بين التكفير قبل الحلق و بعده، لما رواه العامة عن الحسين بن علي عليهما السلام: اشتكى رأسه فأتى علي عليه السلام، فقيل له: هذا الحسين يشير إلى رأسه، فدعا بجزور فحرقها ثم حلقه و هو بالسعي [١] «٦». و لأنها كفارة، فجاز تقديمها، كالظهار. و لو خلل شعره فسقطت شعرة، فإن كانت ميتة، فالوجه: عدم الفدية، و لو كانت ثابتة، و جبت الفدية، و لو شك، فالأصل عدم الضمان.

[١] السعي- بوزن يحيى-: واد بتهامه

قرب مكة. معجم البلدان ٣: ٢٢١. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٠ و لو قلع جلده عليها شعر، لم يكن عليه ضمان، لأن زوال الشعر بالتبعية، فلا يكون مضموناً، كما لو قطع أشفار عيني غيره، فإنه لا يضمن أهدابهما.

#### مسألة ٣٩٦: اختلف قول الشيخ- رحمه الله- في المحرم هل له أن يحلق رأس المحل؟ فجوزه في الخلاف



ولا ضمان- وبه قال الشافعي و عطاء و مجاهد و إسحاق و أبو ثور «١»- لأصالة براءة الذمة «٢». و قال في التهذيب: لا يجوز- و به قال مالك و أبو حنيفة، و أوجبا عليه الضمان، و هو عند أبي حنيفة صدقة «٣»- لقول الصادق عليه السلام: «لا يأخذ الحرام من شعر الحلال» «٤». إذا عرفت هذا، فالشاة تصرف إلى المساكين، و لا يجوز له أن يأكل من اللحم شيئا، لأنها كفارة، فيجب دفعها إلى المساكين، كغيرها من الكفارات. و لما رواه ابن بابويه عن النبي صلى الله عليه و آله في حديث كعب (و النسك شاة لا يطعم منها أحد إلا المساكين) «٥».

### مسألة ٣٩٧: أجمع علماء الأماص على أن المحرم ممنوع من قص أظفاره

إشارة

و تجب فيه الفدية عند عامة أهل العلم «٦»- و به قال حماد و مالك تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢١ و الشافعي و أحمد و أبو ثور و أصحاب الرأي و عطاء في إحدى الروايتين «١»- لأنه أزال ما منع من إزالته لأجل التنظيف و الترفه، فوجبت الفدية، كحلق الشعر. و في الرواية الأخرى عن عطاء: أنه لا كفارة، لأن الشرع لم يرد فيه بفدية «٢». و نمنع عدم ورود الشرع على ما يأتي، و القياس يدل عليه. إذا عرفت هذا، فإنه يجب في الظفر الواحد مد من طعام عند علمائنا أجمع- و به قال أحمد و الشافعي في أحد أقواله «٣»- لأن أبا بصير سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح:- عن رجل قلم ظفرا من أظفاره و هو محرم، قال: «عليه في كل ظفر قيمة مد من طعام حتى يبلغ عشرة» «٤». و الثاني للشافعي: عليه درهم. و الثالث: ثلث دم، لأن الدم عنده يجب في ثلاثة أظفار «٥». إذا ثبت هذا، ففي الظفرين مدان، و في الثلاثة ثلاثة أمداد، و هكذا يزيد في كل ظفر مد إلى أن يستوعب القص أظفار يديه معا، فيجب عليه دم شاة عند علمائنا، لأصالة البراءة من الدم، فلا يثبت إلا بدليل. و لقول الصادق عليه السلام: «فإن قلم أصابع يديه كلها فعليه دم شاة» «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٢ و في حديث الحلبي عنه عليه السلام «مد في كل إصبع، فإن هو قلم أظفاره عشرتها فإن عليه دم شاة» «١». و قال أبو حنيفة: إن قلم خمس أصابع من يد واحدة، لزمه الدم، و لو قلم من كل يد أربعة أظفار، لم يجب عليه دم، بل الصدقة. و كذا لو قلم يدا واحدة إلا بعض الظفر لم يجب الدم. و بالجملة: فالدم عنده إنما يجب بتقليم أظفار يد واحدة كاملة- و هو رواية لنا «٢»- لأنه لم يستكمل منفعة اليد من التزيين و الإرفاق الكامل، بل تحصل بالشين في أعين الناس، بخلاف اليد الواحدة «٣». و هو حجة لنا، فإن الإرفاق و التزيين إنما يحصلان بتقليم اليدين معا أو الرجلين معا، لا بإحدى اليدين أو إحدى الرجلين. و قال الشافعي: إن قلم ثلاثة أظفار في مجلس واحد، و جب الدم، و لو كانت في ثلاثة أوقات متفرقة، ففي كل ظفر الأقال الثلاثة. و لا يقول: إنه يجب الدم عند التكامل، و في أصحابه من قال: عليه دم. و ليس هو المذهب عندهم، لأن الثلاثة جمع يقع عليها اسمه، فأشبه ما لو قلم خمسا من كل واحدة أو العشرة «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٣ و نمنع تعلق الدم بما يقع عليه اسم الجمع، و لا عبرة به مع النص. و قال محمّد: إذا قص خمس أظفار من يدين أو رجلين أو منهما أو من واحدة منهما، و جب الدم، لأنه ربع و زيادة، فأشبه قص يد واحدة أو رجل واحدة «١». و نمنع ثبوت الحكم في الأصل.

فروع:

أ- الكفارة تجب على كل من قلم متعمدا

و لا شيء على الناسي و لا الجاهل عند علمائنا- و به قال إسحاق و ابن المنذر و أحمد «٢»- لما تقدّم. و لقول الصادق عليه السلام: «و ليس عليك فداء شيء أتيته و أنت محرم جاهلا به إذا كنت محرما في حجك و لا عمرتك إلا الصيد عليك الفداء بجهل كان أو عمد» «٣» الحديث.

ب- لو قصَّ بعض الظفر،

وجب عليه ما يجب في جميعه.

ج- لو قصَّ أظفار يديه ورجليه معاً، فإن اتَّحد المجلس، ووجب دم واحد،

وإن كان في مجلسين، ووجب دمان. روى أبو بصير- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قلت له: فإن قلم أظافر رجله و يديه جميعاً، قال: «إن كان فعل ذلك في مجلس واحد، فعليه دم، وإن كان فعله متفرقاً في مجلسين، فعليه دمان» «٤».

د- من أفتى غيره بتقليم ظفره، فقلّمه فأدماه، ووجب على المفتي دم شاء

لأنه الأصل في إراقه الدم. ولأن إسحاق الصيرفي سأل الكاظم عليه السلام: أن رجلاً أحرم فقلّم أظفاره، و كانت إصبع له عليه فترك ظفرها لم يقصّه، فأفتاه رجل بعد ما أحرم، فقصّه فأدماه، قال: «على الذي أفتاه شاء» «١».

**البحث الرابع: في جزاء قتل هوائم الجسد و قطع الشجر.**

**مسألة ٣٩٨: يجب برمي القملة عن جسد المحرم أو قتلها كف من طعام**

- و به قال عطاء «٢»- لأنه حصل به الترفه و التنظف، فوجب عليه الفداء، كحلق الرأس. و لقول الصادق عليه السلام: «المحرم لا ينزع القملة من جسده و لا من ثوبه متعمداً، و إن فعل «٣» شيئاً من ذلك خطأ فليطعم مكانها طعاماً قبضة بيده» «٤». و قال أصحاب الرأي: يتصدّق بمهما كان «٥». و قال إسحاق: يتصدّق بتمر «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٥ و قال مالك: حفنة من طعام «١». و قال طاوس و سعيد بن جبير و أبو ثور و ابن المنذر و أحمد في إحدى الروايتين: لا شيء عليه، لأن ابن عباس سئل: عن محرم ألقى قملة ثم طلبها فلم يجدها، فقال: تلك ضالة لا تتغى «٢». و لا دلالة فيه على عدم الفدية. إذا عرفت هذا، فإن الكفارة تجب في العمد و السهو و الخطأ، كالصيد. و للرواية «٣».

**مسألة ٣٩٩: يحرم قطع شجرة الحرم في قول العلماء كافة،**

و تجب في الكبيرة بقره، و في الصغيرة شاء، و في أبعاضها قيمة، قاله الشيخ «٤» رحمه الله. و أوجب الشافعي و أحمد و أصحاب الرأي الضمان، و هو مروى عن ابن عباس و عطاء «٥». لقوله عليه السلام: (و لا يعصد شجرها) «٦». و لقول ابن عباس: في الدوحة بقره، و في الجزلة شاء «٧». و من طريق الخاصية: قول أحدهما عليهما السلام: «إذا كان في دار الرجل تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦ شجرة من شجر الحرم و لم تنزع، فإن أراد نزعها، نزعها، و كفر بذبح بقره يتصدّق بلحمها على المساكين» «١». و الرواية مرسله. و قال مالك: لا- ضمان فيه، لأن قطع شجر الحل لا- يوجب الجزاء على المحرم، فكذا قطع شجر الحرم، لأن ما حرم بالإحرام لا يتفاوت، كالصيد «٢». و الجواب: أن هتك حرمة الحرم يحصل في الفرع «٣» دون الأصل، فافتراقاً. إذا عرفت هذا، فالضمان ما قلناه عندنا و عند من أوجبه من العامة، إلا أصحاب الرأي، فإنهم أوجبوا القيمة في الجميع، لأنه لا مقدّر فيه، فأشبه الحشيش «٤». و منع الصغرى.

**البحث الخامس: فيما يجب بالفسوق و الجدال.**

**مسألة ٤٠٠: المحرم إذا جادل صادقاً مرة أو مرتين، لم يكن عليه شيء من الكفارة**

، للأصل، و يتوب، فإن جادل ثلاثا صادقا، وجب عليه دم شاء، لارتكابه المحذور و المنهى عنه في قوله تعالى و لا جدال «٥» و هو يتناول الصادق و الكاذب، لقول الصادق عليه السلام: «إذا جادل فوق مرتين تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٧ فعلى المصيب دم يهريقه و على المخطف بقرة» «١». و لو جادل مرة كاذبا، وجب عليه دم شاء، فإن جادل مرتين، كان عليه بقرة، فإن جادل ثلاثا كاذبا، كان عليه جزور، لقول الصادق عليه السلام: «إذا جادل الرجل و هو محرم و كذب متعمدا فعليه جزور» «٢». هذا كله إذا فعله متعمدا، فإن فعله ساهيا، لم يكن عليه شيء.

#### مسألة ٤٠١: الجدل: قول الرجل: لا والله و بلى والله،

لأن معاوية بن عمار روى - في الصحيح - أنه سأل الصادق عليه السلام: عن الرجل يقول: لا لعمرى، و هو محرم، قال: «ليس بالجدال، إنما الجدل قول الرجل: لا- و الله و بلى و الله، و أميا قوله: لاها، فإنما طلب الاسم، و قوله: يا هناه، فلا- بأس به، و أمنا قوله: لا بل شانيك، فإنه من قول الجاهلية» «٣». إذا عرفت هذا، فهل الجدل مجموع اللفظتين، أعنى «لا و الله» و «بلى و الله» أو إحداهما؟ الأقرب: الثانى. و أمما فسوق: فهو الكذب، و لا شيء فيه، للأصل. و لأن محمدا بن مسلم و الحلبي قالا للصادق عليه السلام: أ رأيت من ابتلى بالفسوق ما عليه؟ قال: «لم يجعل الله له حدا، يستغفر الله و يلتئى» «٤».

#### البحث السادس: فيما يجب بالاستمتاع.

#### مسألة ٤٠٢: من وطئ امرأته و هو محرم عالما بالتحريم

عامدا قبل تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٨ الوقوف بالموقفين فسد حجه بإجماع العلماء كافة، لما رواه العامة عن ابن عباس: أن رجلا سأله، فقال: إنى وقعت بامرأتى و نحن محرمان، فقال: أفست حجك، انطلق أنت و أهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون، و حل إذا أحلوا، فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت و امرأتك، و أهديا هديا، فإن لم تجدا، فصوما ثلاثة أيام فى الحج و سبعة إذا رجعت «١». [و فى حديث ابن عباس «٢»: و يتفرقان من حيث يحرم حتى يقضيا حجهما «٣». قال ابن المنذر: قول ابن عباس أعلى شيء روى فى حجه «٤». و من طريق الخاصية: ما رواه زرارة، قال: سألت عن محرم غشى امرأته و هى محرمة، فقال: «جاهلين أو عالمين؟» قلت: أجنبي عن الوجهين جميعا، فقال: «إن كانا جاهلين، استغفرا ربهما، و مضيا على حجهما، و ليس عليهما شيء، و إن كانا عالمين، فزق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه، و عليهما بدنة، و عليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه، فزق بينهما حتى يقضيا مناسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا» قلت: فأى الحجتين لهما؟ قال: «الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، و الأخرى عليهما عقوبة» «٥». إذا عرفت هذا، فإنه يجب عليه إتمام الحج الفاسد، و الحج من قابل، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٩ و يكفر ببدنه، و إذا انتهى إلى المكان الذى أحدثا فيه ما أحدثا، فزق بينهما بأن لا يخلوا بأنفسهما إلّا و معهما ثالث محترم حتى يقضيا مناسك القضاء إن حجبا على ذلك الطريق - و ممن قال بوجوب الفدية: ابن عباس و طاوس و عطاء و مجاهد و مالك و الشافعى و أحمد بن حنبل و أبو ثور «١» لأنه وطئ فى إحرام تام عامدا، فوجب به عليه بدنة، كما لو وطئ بعد الوقوف بالموقفين. و لرواية معاوية بن عمار - فى الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل محرم وقع على أهله، فقال: «إن كان جاهلا فليس عليه شيء، و إن لم يكن جاهلا فإن عليه أن يسوق بدنه، و يفزق بينهما حتى يقضيا مناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا، و عليهما الحج من قابل» «٢». و قال أبو حنيفة: تجب عليه شاء - و قال الثورى و إسحاق: تجب عليه بدنة، فإن لم يجد، فشاء «٣» - لأنه معنى يتعلق به وجوب القضاء، فلا يتعلق به وجوب البدنة، كالفوات «٤». و هو باطل، للفرق، فإن الفوات لا تجب فيه الشاة بالإجماع، بخلاف الإفساد، و إذا ثبت الفرق، بطل الإلحاق.

## مسألة ٤٠٣: يجب عليه إتمام الحج الفاسد

عند علمائنا- وهو قول تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٠ عامّة العلماء «١»- لقوله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ «٢» و هو يتناول الفاسد. و لما رواه العامّة عن علي عليه السّلام، و عمر و ابن عباس و أبي هريرة أنّهم قالوا: من أفسد حجّه يمضى فى فاسده، و يقضى من قابل «٣». و لم يعرف لهم مخالف، فكان إجماعا. و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: «و يفرّق بينهما حتى يقضيا المناسك» «٤». و قالت الظاهرية: يخرج من إحرامه، و لا- يجب عليه الإتمام، لقوله عليه السّلام: (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو مردود) «٥» «٦». و الجواب: المضى فى الفاسد مأمور به. إذا عرفت هذا، فإنّه يجب عليه القضاء فى السنّة المقبلة على الفور وجوبا عند علمائنا- و به قال الشافعى «٧»- لما رواه العامّة: أنّ رجلا- أفسد حجّه، فسأل عمر، فقال: يقضى من قابل، و سأل ابن عباس، فقال كذلك، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣١ و سأل ابن عمر، فقال كذلك «١»، و لم يوجد لهم مخالف، فكان إجماعا. و من طريق الخاصّة: ما تقدّم فى المسألة السابقة «٢». و لأنّه لمّا دخل فى الإحرام تعيين عليه، فيجب أن يكون قضاؤه متعيّنا. و لأنّ الحج واجب على الفور، و التقدير أنّه لم يقع، إذ الفاسد لا- يخرج المكلف عن عهده التكليف. و اختلف أصحاب الشافعى على قولين: أحدهما كما قلناه. و الثانى أنّه على التراخى، لأنّ الأداء واجب على التراخى، فالقضاء أولى، فإنّ الصوم يجب على الفور، و قضاؤه على التراخى «٣». و نمنع التراخى فى الأداء، و قد سبق «٤».

## مسألة ٤٠٤: المرأة الموطوءة إذا كانت محرمة، فإن طأعت الزوج، فسد حجّها،

إشارة

و وجب إتمامه و بدنه و الحجّ من قابل، و إن أكرهها، لم يكن عليها شيء، و تحمّل عنها البدنة خاصّة- و به قال ابن عباس و سعيد بن المسيّب و النخعى و الضحّاك و مالك و الحكم و أحمد «٥»- لوجود المقتضى- و هو الإفساد- فى حجّها، كوجوده فى حقّه، فتساويه فى العقوبة. و لما رواه على بن أبى حمزة، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام: عن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٢ رجل محرّم واقع أهله، فقال: «قد أتى عظيما» قلت: أفنتى، قال: «استكرهها أو لم يستكرهها؟» قلت: أفنتى فيهما جميعا، فقال: «إن كان استكرهها، فعليه بدنتان، و إن لم يكن استكرهها، فعليه بدنة، و عليها بدنة، و يفرقا من المكان الذى كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكّة، و عليهما الحجّ من قابل لا بدّ منه» «١». و قال الشافعى: يجزئهما هدى واحد- و به قال عطاء و أحمد فى إحدى الروايتين- لأنّه جماع واحد، فلم يوجب أكثر من بدنة، كرمضان «٢». و نمنع الحكم فى الأصل، لقول ابن عباس: أهد ناقه، و لتهد ناقه «٣». و لأنها أحد المجامعين من غير إكراه، فلزمها بدنة، كالرجل.

فروع:

أ- لو كانت المرأة محلّة، لم يتعلّق بها شيء،

و لا يجب عليها كفارة و لا حجّ، و لا على الرجل بسببها، لأنّه لم تحصل منها جنائيه فى إحرام، فلا عقوبة عليها.

ب- لو أكرهها- و هى محرمة- على الجماع، و جب عليه بدنتان:

إحداهما عن نفسه، و الأخرى عنها، لأنّ البدنتين عقوبة هذا الذنب، و قد صدر بالحقيقة عنه، فكانت العقوبة عليه، و به قال عطاء و مالك و أحمد فى إحدى الروايتين «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٣ و قال فى الأخرى: لا شيء عليه عنها. و به قال

إسحاق و أبو ثور و ابن المنذر «١». و عنه ثالثة: أن البدنة عليها «٢». و هو خطأ، لما مرّ. و لا يجب عليها حجّ ثان و لا عليه عنها، بل يحجّ عن نفسه فى القابل، لبقاء حجّتها على الصّحة.

ج- إذا كانت مطاوعة، و جب عليها قضاء الحجّ،

لما قلناه. و نفقة الحجّ عليها لا على الزوج. و للشافعية و جهان: هذا أحدهما، و الثانى: أن عليه غرامة الحجّ لها «٣». و هو غلط، فإن نفقة الأداء لم تكن عليه، فكذا القضاء. احتجوا: بأنها غرامة تعلقت بالوطء، فكانت على الزوج كالمهر «٤». و الجواب: أن المهر عوض بضعها، أما الكفارة فإنها عقوبة. و على هذا فثمن ماء غسلها عليها خاصّة، خلافا لهم «٥».

#### مسألة ٤٠٥: يجب عليهما أن يفترقا فى القضاء إذا بلغا المكان الذى وطئها فيه إلى أن يقضيا المناسك

إن حجّيا على ذلك الطريق- و به قال الشافعى فى القديم، و أحمد «٦»- لما رواه العامية عن على عليه السّلام، و عمر تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٤ و عثمان و ابن عباس «١»، و لا مخالف لهم، فكان إجماعا. و من طريق الخاصّة: ما تقدّم «٢» فى حديث زرارة: «و إن كانا عالمين فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه حتى يقضيا مناسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا». و اختلف أصحاب الشافعى على وجهين: أحدهما كما قلنا، و الثانى: أنه مستحب «٣». و قال مالك: يفترقان من حيث يحرمان- و نقله فى الموطأ «٤» عن على عليه السّلام- لأنّ التفريق إنّما يكون لخوف موقعة الوطء، و ذلك يوجد بإحرامهما «٥». و الجواب: أن التفريق فى جميع المسافة مشقّة عظيمة، فاقصر على موضع موقعة المحذور، لأنّه الذى به يحصل الداعى إلى الوطء. و قال أبو حنيفة: لا أعرف هذه التفرقة، لأنّه لو وطئها فى رمضان، لم يجب التفريق بينهما فى قضائه، فكذا هنا «٦». و الجواب: التفريق فى الصوم مشقّة، لأنّ السكنى يجمعهما. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥ و لأنّ القضاء فى رمضان لا يتعين، و هنا متعين. و لأنّ مشقّة إفساد قضاء رمضان أقلّ كثيرا من المشقّة هنا، فكان الاحتراز هنا عمّا يفسده أشدّ من الاحتراز هناك. إذا عرفت هذا، فإنّ التفريق ينبغى أن يكون فى القضاء من المكان الذى أحدثا فيه ما أحدثا حتى يقضيا المناسك. و الروايات تعطى التفريق أيضا فى الحجّة الاولى من ذلك المكان حتى يأتيها بها فاسدة أيضا. و هو جيّد، لأنّ التحريم فى الفاسد ثابت كالصحيح، فوجب التفرقة. و حدّ الافتراق أن لا يخلوا بأنفسهما، بل متى اجتمعا كان معهما ثالث محترم، لأنّ وجود الثالث يمنع من الإقدام على الموقعة، كمنع التفريق. و لقول الصادق عليه السّلام: فى المحرم يقع على أهله، قال: «يفرّق بينهما، و لا يجتمعان فى خباء إلّا أن يكون معهما غيرهما حتى يبلغ الهدى محلّه» «١».

#### مسألة ٤٠٦: لو وطئ ناسيا أو جاهلا بالتحريم، لم يفسد حجّه،

إشارة

و لا شىء عليه- و به قال الشافعى فى الجديد «٢»- لقوله عليه السّلام: (رفع عن أمّتى الخطأ و النسيان) «٣». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: «إن كانا جاهلين استغفرا ربّهما، و مضيا على حجّهما، و ليس عليهما شىء» «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٦ و لأنها عبادة تجب بإفسادها الكفارة، فافترق و طء العامد و الناسى فيها، كالصوم. و قال الشافعى فى القديم: يفسد حجّه، و تجب الفدية كالعامد- و به قال مالك و أحمد و أصحاب الرأى- لأنّه سبب يتعلّق به و جوب القضاء، فاستوى عمدته و سهوه كالقوات. و لأنّه من محظورات الإحرام، فاستوى عمدته و سهوه، كقتل الصيد «١». و الفرق: أن القوات ترك ركن، فاستوى عمدته و سهوه، كغيره من الأصول. و جزاء الصيد ضمان الإتلاف، و ذلك يستوى فى الأصول عمدته و سهوه.

تذنب: لو اكره على الجماع، لم يفسد حجّه،

و لا كفارة عليه عندنا- و للشافعي قولان كالناسي «٢»- لقوله عليه السلام: (و ما استكرهوا عليه) «٣». و لأن الإكراه يرفع الفساد في حق المرأة، فكذا في حق الرجل، لعدم الفرق بينهما.

#### مسألة ٤٠٧: لا فرق بين الوطء في القبل و الدبر من المرأة و الغلام في وجوب الكفارة و إفساد الحج

- و به قال الشافعي و مالك و أحمد و أبو يوسف تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٧ و محمد «١»- لأنه و طء في فرج يوجب الغسل، فيوجب الإفساد، كالقبل. و للروايات الدالة على إيجاب ما ذكرنا على من وقع أو غشى امرأته، و هو صادق في المتنازع. و قال أبو حنيفة: لا يفسد بالوطء في الدبر- رواه عنه أبو ثور- لأنه و طء لا يتعلّق به الإحصان و الإحلال، فأشبهه الوطء فيما دون الفرج «٢». و الفرق: أن و طء ما دون الفرج لا يوجب الغسل، و ليس كبيرة في حق الأجنبية، و لا يوجب مهرا و لا حداً و لا عدة، بخلاف المتنازع. قال الشيخ رحمه الله: من أصحابنا من قال: إتيان البهيمة و اللواط بالرجال و النساء بإتيانها في دبرها كلّ ذلك يتعلّق به فساد الحجّ. و به قال الشافعي «٣». و منهم من قال: لا يتعلّق الفساد إلّا بالوطء في قبل المرأة. و قال أبو حنيفة: إتيان البهيمة لا يفسده، و الوطء في الدبر على روايتين: المعروف: أنه يفسده. و استدلل على الأول: بطريقة الاحتياط، و على الثاني: ببراءة الذمّة «٤». و هو يدل على تردّد الشيخ في تعلّق الإفساد بوطء دبر المرأة و الغلام. و جزم في المبسوط بتعلّق الفساد بوطء دبر المرأة «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٨ و أمّا إتيان البهائم: فقال مالك و أبو حنيفة: لا يفسد به الحجّ، لأنه انعقد صحيحاً، فلا يفسده إلّا دليل شرعي، و لم يثبت «١». و قال الشافعي: يفسد الحجّ «٢».

#### مسألة ٤٠٨: لو استمنى بيده، قال الشيخ رحمه الله: حكمه حكم المجامع،

إن كان قبل الوقوف بالموقفين، فسد حجّه، و وجب عليه بدنة «٣»، لأنّ إسحاق بن عمّار سأل أبا الحسن عليه السلام: ما تقول في محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم: بدنة و الحجّ من قابل» «٤». و لأنه هتك حرمة الإحرام بالإنزال على وجه أبلغ من الوطء، لاقتارانه «٥» في القبح، فكان مساوياً له في العقوبة. و قال ابن إدريس: لا يفسد الحجّ، و تجب البدنة، للأصل الدال على براءة الذمّة، خرج وجوب الكفارة، للإجماع، فيبقى الباقي على أصله «٦».

#### مسألة ٤٠٩: لو وطئ فيما دون الفرج و أنزل، وجب عليه بدنة،

و لا- يفسد حجّه و إن كان قبل الموقفين- و به قال أحمد في إحدى الروايتين «٧»- لأنه جماع، فوجبت الفدية، كالفرج. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٩ و لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح- عن رجل وقع على أهله فيما دون الفرج، قال: «عليه بدنة، و ليس عليه الحجّ من قابل» «١». و في الصحيح عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: في المحرم يقع على أهله، قال: «إن كان أفضى إليها، فعليه بدنة، و الحجّ من قابل، و إن لم يكن أفضى إليها، فعليه بدنة، و ليس عليه الحجّ من قابل» «٢». و لأنه استمتع لا يجب بنوعه الحجّ، فلم يفسد الحجّ، كالتقبيل. و قال أحمد في الرواية الأخرى: تجب عليه بدنة، و يفسد حجّه- و به قال الحسن و عطاء و مالك و إسحاق- لأنها عبادة يفسدها الوطء، فأفسدها الإنزال عن مباشرة، كالصيام «٣». و الفرق: أن الصوم يخالف الحجّ في المفسدات. و قال الشافعي و أصحاب الرأي: عليه شاء، لأنه مباشرة فيما دون الفرج، فأشبهه القبلة «٤». و الفرق: أنه أفحش ذنبا من القبلة، فالعقوبة فيه أشدّ. و لو لم ينزل، قال العامة: تجب الشاء «٥».

#### مسألة ٤١٠: لو وطئ قبل التلبية أو الإشعار أو التقليد، لم يكن عليه شيء

و إن تلبس بالإحرام، لأنّ انعقاد الإحرام بأحد الثلاثة، فإذا وطئ قبلها، لم يصادف إحراماً منعقداً، لأنّ حريرا روى - في الحسن - عن الصادق عليه السلام: «في الرجل إذا تهتأ للإحرام فله أن يأتي النساء ما لم يعقد التلبية أو يلثي» (١).

#### مسألة ٤١١: لو جامع بعد الوقوف بالموقفين، لم يفسد حجّه،

و عليه بدنة لا غير، عند علمائنا - و به قال أبو حنيفة (٢) - لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، أَنَّهُ قَالَ: (من أدرك عرفه فقد تمّ حجّه) (٣). و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام - في الصحيح -: «إذا واقع الرجل دون المزدلفة أو قبل أن يأتي مزدلفه، فعليه الحجّ من قابل» (٤) دلّ بمفهومه على عدم وجوب الحجّ لو جامع بعد الوقوف بالمزدلفة. و قال الشافعي: لا فرق بين الجماع قبل الوقوف و بعده في الإفساد إذا كان قبل التحلّل الأوّل، و لو كان بعد التحلّل الأوّل بالرمي و الحلق، لم يفسد إحرامه الماضي، و يأتي بالطواف، و عليه الكفّارة، لأنّه و طء عمد صادف إحراماً تاماً، فأفسده، كما لو كان قبل الوقوف (٥). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١ و الفرق: أنّ الوطء قبل الوقوف يكون أكثر أفعال الحجّ لم يقع بعد، بخلاف ما بعده. و قال مالك و أحمد: يفسد حجّه إن كان قبل التحلّل الأوّل، و إن كان بعد التحلّل الأوّل بالرمي و الحلق، لم يفسد إحرامه الماضي، و يفسد ما بقى من إحرامه، و يجب عليه أن يحرم بعمرة و يأتي بالطواف في إحرام صحيح، و تلمّزه شاء (١).

#### مسألة ٤١٢: لو كان الوطء بعد الوقوف بعرفة قبل الوقوف بمزدلفة، فسد حجّه

أيضاً، قاله أكثر العلماء (٢)، لما رواه العامة عن ابن عباس أَنَّهُ قَالَ: من وطئ بعد التحلّل فقد تمّ حجّه، و عليه بدنة (٣). و الظاهر أَنَّهُ قَالَه نقلاً عن الرسول عليه السّلام، و هو يدلّ بمفهومه على عدم التمام لو وطئ قبل التحلّل. و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: «إذا وقع الرجل بامرأته دون المزدلفة، أو قبل أن يأتي مزدلفه، فعليه الحجّ من قابل» (٤). و قال أبو حنيفة: لا يفسد، و يجب عليه بدنة، لما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، أَنَّهُ قَالَ: (الحجّ عرفه من وقف بعرفة فقد تمّ حجّه) (٥). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢ و هو لا يدلّ على المطلوب إلّا بالمفهوم، و هو لا يقول به.

#### مسألة ٤١٣: لو كرر الوطء و هو محرم، وجب «١» عليه بكلّ و طء كفّارة،

و هي بدنة، سواء كفر عن الأوّل أو لا - و هو إحدى الروايتين عن أحمد (٢) - لأنّه و طء صادف إحراماً لم يتحلّل منه، فوجب به البدنة، كما لو كان الإحرام صحيحاً. و لأنّ الإحرام الفاسد كالصحيح في سائر الكفّارات. و قال الشافعي: إن وطئ بعد أن كفر عن الأوّل، وجب عليه الكفّارة. و هل الكفّارة الثانية شاء أو بدنة؟ قولان. و إن وطئ قبل أن يكفر، فأقوال ثلاثة: أحدها: لا شيء عليه. و الثاني: شاء. و الثالث: بدنة (٣). و قال أبو حنيفة: تجب عليه شاء، سواء كفر عن الأوّل أو لا، إلّا أن يتكرّر الوطء في مجلس واحد على وجه الرفض للإحرام، بأن ينوى به رفض الإحرام، لأنّه و طء صادف إحراماً نقضت حرمة، فلم تجب به الفدية، كما لو وطئ بعد التحلّل (٤). و الفرق: أنّ الوطء بعد التحلّل لم يصادف الإحرام، أو قد تحلّل من تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣ معظم محظوراته، بخلاف الوطء في الإحرام الكامل. و قال مالك: لا يجب عليه بالوطء الثاني شيء، لأنّه و طء لا يتعلّق به إفساد الحج، فلا تجب به الكفّارة، كما لو كان في مجلس واحد (١). و الجواب: أنّ عدم تعلّق الإفساد به لا يمنع وجوب الكفّارة، كقتل الصيد و لبس الثوب و غيرهما من أنواع المحظورات. و قال أحمد في الرواية الثانية: إن كفر عن الأوّل، وجب عليه عن الثاني بدنة، لأنّه و طئ في إحرام لم يتحلّل منه، و لا أمكن تداخل كفّارته في غيره، فأشبهه الوطء الأوّل (٢). و الشيخ - رحمه الله - تردّد في الخلاف في تكرّر الكفّارة مع عدم التكفير في الأوّل (٣)، و جزم في المبسوط بالتكرّر مطلقاً (٤).

**مسألة ٤١٤: لو جامع بعد الموقفين قبل طواف الزيارة، وجب عليه جزور**

إن كان موسرا، فإن عجز، وجب عليه بقرة، فإن عجز، فشاء، لما تقدم من أن من جامع بعد التحلل الأول وجب عليه بدنة، وقد سبق «٥» الخلاف فيه. و لما رواه معاوية بن عمّار - في الحسن - عن الصادق عليه السلام، أنه سأله: عن متمتع وقع على أهله و لم يزر، قال: «ينحر جزورا» «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤ و سأله عيص بن القاسم: عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت، قال: «يهرق دما» «١». و لو جامع بعد أن طاف من طواف الزيارة شيئا، وجب عليه الكفارة: بدنة. و كذا لو أتم طوافه ثم جامع بعد أن سعى شيئا من سعيه، وجبت البدنة. و كذا لو كان بعد تمام السعي قبل طواف النساء، وجب عليه البدنة، و حجّه صحيح، لأنه وطئ في إحرام، فكان عليه بدنة، كما لو جامع بعد الموقفين قبل طواف الزيارة. و لما رواه معاوية بن عمّار - في الصحيح - أنه سأل الصادق عليه السلام: عن رجل وقع [على] امرأته قبل أن يطوف طواف النساء، قال: «عليه جزور سمينه، و إن كان جاهلا، فليس عليه شيء» «٣». إذا عرفت هذا، فلو جامع قبل طواف الزيارة أو بعده قبل طواف النساء جاهلا بالتحريم أو ناسيا، لم تجب عليه كفارة، لأنهما عذران يسقطان الكفارة في الوطء قبل الموقفين، فهنا أولى.

**مسألة ٤١٥: لو جامع بعد أن طاف شيئا من طواف النساء، قال الشيخ رحمه الله: إن كان قد طاف أكثر من النصف، بنى عليه بعد الغسل،**

و لا- شيء عليه، و إن كان أقل من النصف، وجب عليه الكفارة و إعادة الطواف «٤»، لموافقته الأصل، و هو: براءة الذمّة. و لأن معظم الشيء يعطى حكم ذلك الشيء غالبا. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٥ و لأن حمرا بن أعين سأل الباقر عليه السلام: عن رجل كان عليه طواف النساء وحده، فطاف منه خمسة أشواط ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشى جاريته، قال: «يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه، و يستغفر ربّه و لا يعود، و إن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثة أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجّه، و عليه بدنة، و يغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعا» «١».

**مسألة ٤١٦: و لا فرق في الوطء بين أن يطأ في إحرام حج واجب أو مندوب**

لأنه بعد التلبس بالإحرام يصير المندوب واجبا، و يجب عليه إتمامه، كما يجب عليه إتمام الحجّ الواجب. و لأنّ الحجّ الفاسد يجب عليه إتمامه، فالمندوب أولى. إذا عرفت هذا، فكلّ موضع قلنا: إنه يفسد الحجّ الواجب فيه، كالوطء قبل الموقفين، فإنه يفسد الحجّ المندوب فيه أيضا، فلو وطئ قبل الوقوف بالموقفين في الحجّ المندوب، فسد حجّه، و وجب عليه إتمامه و بدنة و الحجّ من قابل، و لو كان بعد الموقفين، وجب عليه بدنة لا غير. و كذا لا فرق بين أن يطأ امرأته الحرّة أو جاريته المحرمة أو المحلّة إذا كان محرما، فإنّ الحكم في الجميع واحد. فإن كانت أمته محرمة بغير إذن، أو محلّمة، فإنه لا تتعلّق بها كفارة و لا به عنها. و لو كانت محرمة بإذنه، فطاوعته، فالأقرب: وجوب الكفارة، كما في العبد المأذون إذا أفسد. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٦ و لو أكرهها، فإن قلنا في المطاوعة بوجوب الكفارة عنها، تحمّلها السيّد، و إلّا فلا.

**مسألة ٤١٧: لو وطئ أمته و هو محلّ و هو محرمة، فإن كان إحرامها بغير إذن، فلا عبرة به،**

و لا كفارة عليه، و إن كان بإذنه، وجب عليه بدنة أو بقرة أو شاء، فإن لم يجد، فشاء أو صيام ثلاثة أيام، لأنه هتك إحراما صحيحا. و لرواية إسحاق بن عمّار عن الكاظم عليه السلام، قال: سألت عن رجل محلّ وقع على أمه محرمة، قال: «موسرا أو معسرا؟» قلت: أجبني عنهما، قال: «هو أمرها بالإحرام أو لم يأمرها أو أحرمت من قبل نفسها؟» قلت: أجبني عنها، قال: «إن كان موسرا و كان عالما أنه لا ينبغي له و كان هو الذي أمرها بالإحرام، فعليه بدنة، و إن شاء بقرة، و إن شاء شاء، و إن لم يكن أمرها بالإحرام، فلا شيء عليه موسرا كان أو معسرا، و إن كان أمرها و هو معسر، فعليه دم شاء أو صيام» «١». إذا ثبت هذا، فلو كانا محرمين أو كان هو محرما، وجبت عليه



الكفارة. و لو كان هو محلاً و هي محرمة بإذنه، وجبت عليه البدنة لا غير، سواء كان قبل الوقوف بالموقفين أو بعده، و سواء طأوعته أو أكرهها، لكن لو طأوعته، فسد حجها، و وجب عليه أن يأذن لها في القضاء، لأنه أذن لها في الابتداء و أحرمت إحراماً صحيحاً، و كان الفساد منه، فوجب عليه الإذن في القضاء، كالصيام. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٧ و لو زنى بامرأة، تعلق به من الأحكام ما يتعلق بالوطء الصحيح، لأنه أبلغ في هتك الإحرام، فكانت العقوبة واجبة عليه.

#### مسألة ٤١٨: من وجب عليه بدنة في إفساد الحج فلم يجد، كان عليه بقرة،

فإن لم يجد، فسبح شياه على الترتيب، فإن لم يجد، فقيمة البدنة دراهم أو ثمنها طعاماً يتصدق به، فإن لم يجد، صام عن كل مد يوماً، و به قال الشافعي «١». و في [أصحابه من قال: هو مخير «٢». و استدلل عليه الشيخ- رحمه الله- بإجماع الفرقة و أخبارهم و طريقة الاحتياط «٣». و ابن بابويه قال: من وجبت عليه بدنة في كفارة فلم يجد، فعليه سبع شياه، فإن لم يقدر، صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو في منزله «٤». و عن أحمد روايتان، إحداهما: أنها على التخيير إن شاء أخرج أي هذه الخمسة «٥»، التي ذكرناها، أعنى: البدنة و البقرة و سبع شياه و قيمة البدنة و الصيام. لنا: أن الصحابة و الأئمة عليهم السلام أوجبوا البدنة في الإفساد، و ذلك تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٨ يقتضى تعيينها، و البقرة دونها جنساً و قيمة. و لقوله عليه السلام: (من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، و من راح في الثانية فكأنما قرب بقرة) «١» يعنى إلى الجمعة. و لأن ذلك سبب يجب به القضاء، فكانت كفارته على الترتيب، كالفوات. و أحمد قاس على قتل النعامة. و الفرق: أن الانتقال في قتل النعامة إلى القيمة، فكان مخيراً فيها، و هنا ينتقل إلى ما هو دونها.

#### مسألة ٤١٩: لو وطئ في العمرة قبل السعي، فسدت عمرته،

و وجب عليه بدنة و قضاؤها- و به قال الشافعي «٢»- لأنها عبادة تشتمل على طواف و سعي، فوجب بالوطء فيها بدنة، كالحج. و لرواية مسمع عن الصادق عليه السلام: في الرجل يعتمر عمرة مفردة فيطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى أهله قبل أن يسعي بين الصفا و المروة، قال: «قد أفسد عمرته، و عليه بدنة، و يقيم بمكة محلاً حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته رسول الله صلى الله عليه و آله لأهل بلاده، فيحرم منه و يعتمر» «٣». و قال أبو حنيفة: إذا وطئ قبل أن يطوف أربعة أشواط، فسدت تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٩ عمرته، و وجب عليه القضاء و شاء، لأنها عبادة لا تتضمن الوقوف، و لا يجب عليه بالوطء فيها بدنة، كما لو قرنها بحج «١». و نمنع حكم الأصل. و قال أحمد: يجب بالوطء القضاء و شاء إذا وجد في الإحرام «٢». إذا عرف هذا، فالبدنة و الإفساد يتعلقان بالوطء في إحرام العمرة قبل السعي و لو كان بعد الطواف- و به قال الشافعي «٣»- لرواية مسمع عن الصادق عليه السلام «٤». و قال أبو حنيفة: إذا وطئ بعد أربعة أشواط، لم تفسد عمرته، و وجبت الشاء، لأنه وطئ بعد ما أتى بركن العبادة، فأشبه ما إذا وطئ بعد الوقوف في الحج، و إنما وجبت الشاء، لأن الشاء تقوم مقام الطواف و السعي في حق المحصر، فقامت مقام بعض ذلك هنا «٥». و الجواب: أن محظورات الإحرام سواء مثل الطيب و اللباس و الصيد تستوى قبل الإتيان بأكثر الطواف و بعده، كذلك الوطء.

#### مسألة ٤٢٠: القارن عندنا هو الذي يسوق إلى إحرامه هدياً،

و عندهم هو من يقرن الإحرامين على ما مضى «٦» الخلاف فيه، فلو أفسد القارن تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٥٠ حجته، و جب عليه بدنة، و ليس عليه دم القرآن، و يجب عليه القضاء، لأنه أفسد حجاً، فكان عليه بدنة، كالمتمتع و المفرد. و قال الشافعي: إذا وطئ القارن- على تفسيرهم- لزمه بدنة بالوطء و دم القرآن، و يقضى قارناً، و يلزمه دم القرآن في القضاء أيضاً، فإن قضى مفرداً، جاز،

ولا يسقط عنه دم القران الذى يلزمه فى القضاء «١». و به قال أحمد إلا أنه قال: إذا قضى مفردا، لم يجب دم القران «٢». و قال أبو حنيفة: يفسد إحرامه، و تجب عليه شاة لإفساد الحج، و شاة لإفساد العمرة، و شاة القران، إلا أن يكون قد وطئ بعد ما طاف فى العمرة أربعة أشواط «٣».

#### مسألة ٤٢١: إذا قضى الحاج و المعتمر، فعليه فى قضاء الحج الإحرام من الميقات،

و عليه فى إحرام العمرة الإحرام من أدنى الحل - و به قال أبو حنيفة و مالك «٤» - لأنه لا يجوز الإحرام قبل الميقات على ما تقدم «٥»، فلا يجوز فى القضاء، لأنه تابع. و أميا فى العمرة: فلائذ الإحرام من أدنى الحل هو الواجب فى الأداء، فكذا فى القضاء. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٥١ و لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله أمر عائشة أن تقضى عمرتها من التنعيم «١». و قال الشافعى: إذا أفسد الحج و العمرة، لزمه القضاء من حيث أحرم بالأداء - و به قال أحمد - لأنّ كلّ مسافة و جب عليه قطعها محرما فى الأداء و جب عليه فى القضاء، كما لو أحرم قبل الميقات «٢». و نحن نقول بموجبه، لأنه لا يجب عليه قطع المسافة محرما إلا من الميقات. و ينتقض: بأنه لا يجب عليه فى القضاء سلوك طريق الأداء إجماعا، لكنّ الشافعى أوجب الإحرام من المحاذى للأول «٣».

#### مسألة ٤٢٢: إذا أفسد فى القضاء، و جب عليه بدنة أخرى، و إتمام القضاء، و القضاء من قابل

، للعمومات، و يلزمه أن يأتى بالقضاء، و لا يتكرّر عليه، بل إذا أتى بحجة واحدة، كفاه. و كذلك إن تكرر إفساد القضاء، كفاه قضاء واحد، لأنّ الحج الواجب واحد، فإذا لم يأت به على وجهه، و جب عليه الإتيان به على وجهه. و لا يجب عليه أن يأتى بقضاء آخر عوضا عن إفساد القضاء بمفرده، بل إذا أتى فى السنة الثالثة بحجة صحيحة، كفاه عن الفاسد ابتداء و قضاء. و لو أفسد الثالث، كفاه فى الرابعة إتيان حجة صحيحة عن جميع ما تقدمه، لأنّ الفاسد إذا انضم إليه القضاء، أجزأ عمّا كان يجزئ عنه الأداء لو لم يفسده، فهذا القضاء الذى أفسده إذا أتى بعده بالقضاء، أجزأ عمّا كان تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٥٢ يجزئ عنه الفاسد لو كان صحيحا، و لو كان صحيحا، سقط به قضاء الأول، كذلك إذا قضاها، و هذا يقتضى أن يكون هذا القضاء عن القضاء الفاسد.

#### مسألة ٤٢٣: لو عقد المحرم لمحرّم على امرأه و دخل المحرم، و جبت على العاقد الكفارة

، كما تجب على الواطئ. و كذا لو كان العاقد محلا، لرواية سماعة عن الصادق عليه السلام، قال: «لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوّج محرما يعلم أنّه لا يحلّ له» قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم، قال: «إن كانا عالمين فإنّ على كلّ واحد منهما بدنة، و على المرأة إن كانت محرمة، و إن لم تكن محرمة، فلا شىء عليها إلا أن تكون قد علمت أنّ الذى تزوّجها محرّم، فإن كانت علمت ثم تزوّجته فعليها بدنة» «١».

#### مسألة ٤٢٤: لو نظر إلى غير أهله فأمنى، لم يفسد حجّه

و وجب عليه بدنة، فإن عجز، فبقرة، فإن عجز، فشاءة، عند علمائنا - و بعدم الإفساد قال ابن عباس و أبو حنيفة و الشافعى و أحمد «٢» - لأنه إنزال عن غير مباشرة، فأشبه الإنزال عن الفكر و الاحتلام. و قال مالك: إن ردّد النظر حتى أمنى، و جب عليه الحج من قابل - و به قال الحسن البصرى و عطاء - لأنه إنزال بفعل محظور، فأشبه الإنزال بالمباشرة «٣». و الفرق: أنّ المباشرة أبلغ فى اللذّة، و أكد فى استدعاء الشهوة، و الفاحشة فيها أعظم. و لو نظر إلى غير أهله و لم يكرّر النظر أو كرّره حتى أمنى، و جب عليه البدنة عندنا، لأنه إنزال بفعل محظور، فأوجب البدنة، كالجماع فيما تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٥٣ دون الفرج. و لقول الباقر عليه السلام فى رجل محرّم نظر إلى غير أهله فأنزل: «عليه جزور أو بقرة، فإن لم يجد فشاءة» «١». و قال ابن عباس و أحمد فى إحدى الروايتين: إن كرّر

النظر، وجبت بدنة، وإن لم يكرّر، فشاء «٢». وقال في الأخرى: تجب شاء مطلقاً. وهو قول سعيد بن جبير وإسحاق «٣». وقال أبو ثور: لا شيء عليه مطلقاً «٤». وبه قال أبو حنيفة - حكاية «٥» عنه - [و] «٦» الشافعي «٧». ولو كرّر النظر حتى أمذى، لم يجب عليه شيء، لأصالة براءة الذمّة. وقال أحمد: يجب به دم، لأنّه جزء من المنى «٨». وليس بشيء. ولو كرّر النظر ولم يقترن به منى ولا مذى، لم يكن عليه شيء، ولا نعلم فيه خلافاً، إلّا رواية عن أحمد أنّه من جرّد امرأته ولم يكن منه غير التجريد: أنّ عليه شاء «٩». وليس بشيء. ولو فكّر فأنزل، لم يكن عليه شيء، لأنّ الفكر يعرض الإنسان من تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٥٤ غير اختيار، فلا تتعلّق به عقوبة.

#### مسألة ٤٢٥: لو نظر إلى أهله من غير شهوة، لم يكن عليه شيء،

سواء أمني أو لا، لأنّ النظر إلى الزوجة سائغ، بخلاف الأجنبية. ولأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السّلام - في الصحيح - عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى وهو محرم، قال: «لا شيء عليه» «١». وإن نظر إليها بشهوة فأمنى، كان عليه بدنة، عند علمائنا - ولم يفرّق العامّة بين الزوجة والأجنبية، بل حكموا بما قلناه عنهم أولاً «٢» مطلقاً - لقول الصادق عليه السّلام - في الصحيح -: «و من نظر إلى امرأته نظرة بشهوة فأمنى فعليه جزور» «٣».

#### مسألة ٤٢٦: لو مسّ امرأته بشهوة، فعليه شاء،

سواء أمني أو لم يمن، وإن كان بغير شهوة، لم يكن عليه شيء، سواء أمني أو لم يمن، ويكون حجّه صحيحاً على كلّ تقدير، سواء كان ذلك قبل الوقوف بالموقفين أو بعده، عند علمائنا - وبه قال الشافعي وأبو حنيفة «٤» - لأنّه استمتاع لا يجب بنوعه الحدّ، فلا يفسد الحجّ، كما لو أنزل. وإنّما وجبت الشاء، لأنّه فعل محرّم في إحرامه، فوجبت الفدية. ولأنّ محمّد بن مسلم سأل الصادق عليه السّلام - في الصحيح - عن رجل حمل امرأته وهو محرم فأمنى أو أمذى، فقال: «إن حملها أو مسّها بشهوة فأمنى أو لم يمن، أمذى أو لم يمدّ، فعليه دم يهريقه، فإن حملها أو مسّها تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٥٥ غير شهوة فأمنى أو لم يمن، فليس عليه شيء» «١». وقال مالك: إذا أنزل مع المسّ، فسد حجّه - وهو إحدى الروايتين عن أحمد - لأنّها عبادة يفسدها الوطء، فأفسدها الإنزال عن المباشرة، كالصوم «٢». والفرق: أنّ الصوم يفسد بفعل جميع ما وجب الإمساك عنه لأجله، بخلاف الحجّ.

#### مسألة ٤٢٧: لو قبل امرأته، فإن كان بشهوة، كان عليه جزور،

وإن كان بغير شهوة، كان عليه شاء، ولا يفسد حجّه على كلّ تقدير، وسواء كان قبل الوقوف بالموقفين أو بعده - ووافقنا على عدم الإفساد سعيد بن المسيّب وعطاء و ابن سيرين والزهرى وقتادة والثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي «٣» - لأنّه إنزال بغير وطء، فلم يفسد به الحجّ، كالإنزال عن نظر. وقال مالك: إن أنزل، فسد حجّه - وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ورواية عن سعيد بن جبير - لأنّه إنزال عن سبب محرّم، فأفسد الحجّ، كالإنزال عن الجماع «٤». والفرق ظاهر، فإنّ الجماع أبلغ أنواع الاستمتاع، ولهذا أفسد الحجّ مع الإنزال وعدمه. إذا عرف هذا، فالشيخ - رحمه الله - أوجب الشاء في التقييل بغير شهوة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٥٦ مطلقاً، والبدنة فيه مع الشهوة مطلقاً «١»، ولم يعتبر الإنزال، لأنّ على بن أبي حمزة سأل الكاظم عليه السّلام: عن رجل قبل امرأته وهو محرم، قال: «عليه بدنة وإن لم ينزل، وليس له أن يأكل منه» «٢». وقال ابن إدريس: إن قبل بشهوة وأنزل، وجبت البدنة، وإن لم ينزل، وجبت الشاء «٣»، للأصل. ولما رواه مسمع - في الصحيح - عن الصادق عليه السّلام: «إنّ حال المحرم ضيقه، إن قبل امرأته على غير شهوة وهو محرم، فعليه دم شاء، و من قبل امرأته على شهوة، فعليه جزور، ويستغفر الله» «٤». وهو الأقرب. ويجوز للمحرم أن يقبّل أمّه حال الإحرام، لأنّ الحسين بن حمّاد سأل الصادق عليه السّلام: عن المحرم يقبّل أمّه، قال: «لا بأس به، هذه قبلة

رحمة، إنما تكره قبله الشهوة» (٥). و لو لاعب امرأته و هو محرم فأمنى، كان عليه بدنة، لأنه إنزال عن سبب محرّم، فوجبت البدنة، كما لو أنزل عن نظر. و هل يجب عليها الكفارة؟ نصّ الشيخ في التهذيب و المبسوط عليه «٦»، لأنه أنزل بملاعبة منها له، فوجب عليها بدنة، كالجماع. و لأنّ عبد الرحمن بن الحجاج سأل الصادق عليه السّلام: عن الرجل يعبث تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٥٧ بامرأته حتى يمى و هو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان، ما ذا عليهما؟ فقال: «عليهما جميعا الكفارة مثل ما على الذى يجماع» (١). و لو سمع كلام امرأة أو استمع على من يجماع من غير رؤية لهما فتشاهى فأمنى، لم يكن عليه شىء، لتعدّر التحرز عن مثل ذلك، فلو وجبت العقوبة لزمه الحرج. أمّا لو كان برؤية، فإنه تجب عليه الكفارة على ما تقدّم، لأنّ أبا بصير سأل الصادق عليه السّلام- فى الحسن- عن رجل سمع كلام امرأة من خلف حائط و هو محرم فتشاهى حتى أنزل، قال: «ليس عليه شىء» (٢). و سأله سماعة بن مهران فى محرم استمع على رجل يجماع أهله فأمنى، قال: «ليس عليه شىء» (٣). قال المفيد رحمه الله: لو قبل امرأته و هو محرم، فعليه بدنة، أنزل أو لم ينزل، فإن هوت المرأة ذلك، كان عليها مثل ما عليه (٤).

### مسألة ٤٢٨: قد بينّا أنه إذا أفسد حجّه، وجب عليه إتمامه،

خلافًا لجماعة الظاهرية (٥). و قال مالك: يجعل الحجّة عمرة، و لا يقيم على الحجّ الفاسد (٦). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٥٨ و ليس بجيد، لما تقدّم. و لا يحلّ من الفاسد، بل يجب عليه أن يفعل بعد الفساد كلّ ما يفعله لو كان صحيحًا، و لا يسقط عنه توابع الوقوف من المبيت بالمزدلفة و الرمى و غيرهما. و يحرم عليه بعد الفساد كلّ ما كان محرّمًا عليه قبله من الوطء ثانياً و غيره من المحرّمات. و لو جنى فى الإحرام الفاسد، وجب عليه ما يجب فى الإحرام الصحيح. و يجب عليه القضاء من قابل، سواء كانت الفاسدة واجبة بأصل الشرع أو النذر، أو كانت تطوّعا، و لا- نعلم فيه خلافا. و يجب على الفور. و لو أفسد القضاء، لم يجب قضاؤه، و إنّما يقضى عن الحجّ الأوّل. و لو أحصر فى حجّ فاسد، فله التحلّل إجماعًا، لأنه يباح له فى الصحيح فى الفاسد أولى. فلو أحلّ فزال الحصر و فى الوقت سعة، فله أن يقضى فى ذلك العام، و لا- يتصوّر القضاء فى عام الإفساد فى غير هذه الصورة. و لو حجّ تطوّعا فأفسده ثم أحصر، كان عليه بدنة للإفساد و دم للإحصار، و يكفيه قضاء واحد فى القابل، لأنّ المقضى واحد. و يجب القضاء على الفور- و هو أحد قولى الشافعى (١)- لأنه لزم و تضيّق بالشروع. و لقول الصحابة و الأئمة عليهم السّلام: إنّه يقضى من قابل. و للشافعى قول آخر: إنّه على التراخى، كالأصل. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٥٩ و لأنّ الوقت قد فات، و استوت بعده الأوقات (١). و قد بينّا فساده. و له ثالث: إنّه إن وجبت الكفارة بعدوان فعل، فعلى الفور، لأنّ التراخى نوع [ترفيه (٢)] و إن لم يكن بعدوان، فعلى التراخى (٣). و أجرى الجوينى الخلاف فى التعدى بترك الصوم هل هو على الفور أو على التراخى؟ و كذا الصلاة. أمّا ما يجب فيه القتل، كترك الصلاة عمدا مع تخلّل التعزير ثلاث مرّات، فإنه يجب فيه الفور (٤) و أمّا ما لا عدوان فيه، فللشافعى وجهان تقدّما: أحدهما: الفور، لقوله عليه السّلام: (فليصلّها إذا ذكرها). و الثانى: جواز التأخير، لما رووه عن النبى صلّى الله عليه و آله. أنّه فاتته صلاة الصبح، فلم يصلّها حتى خرج من الوادى. و قد عرفت أنّه يحرم فى القضاء من الميقات. و قال الشافعى: إن أحرم قبل الميقات، أحرم فى القضاء من ذلك المكان. و قد سبق (٥). و لو جاوزه، أراق دما، كما لو جاوز الميقات الشرعى. و إن كان قد أحرم من الميقات، فعليه فى القضاء مثله. و إن كان قد أحرم بعد مجاوزة الميقات، فإن كان مسيئا بتجاوزه، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٦٠ لزمه فى القضاء أن يحرم من الميقات، و ليس له أن يسىء ثانياً، و إن جاوزه غير مسىء بأن لم يرد النسك ثم بدا له فأحرم ثم أفسد، فوجهان: أحدهما: أنّه يحرم فى القضاء من الميقات الشرعى، لأنه الواجب فى الأصل. و أصحهما عندهم: أنّه يحرم من ذلك الموضع، و لا يلزمه الميقات الشرعى، سلوكا بالقضاء مسلك الأداء. و لهذا لو اعتمر المتمتع من الميقات ثم أحرم بالحجّ من مكّة و أفسده، لا يلزمه فى القضاء أن يحرم من الميقات، بل يكفيه أن يحرم من جوف مكّة (١). و لو أفرد الحجّ ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحلّ ثم أفسدها، يكفيه أن يحرم فى قضائها من أدنى الحلّ. و الوجهان (٢) مفروضان فيما إذا لم يرجع إلى الميقات فما فوقه، أمّا إذا رجع ثم

عاد، فلا بد من الإحرام من الميقات. وإذا خرجت المرأة للقضاء، ففي وجوب ما زاد من النفقة بسبب السفر على الزوج وجهان «٣». و إذا خرجا معا للقضاء، فليفترقا في الموضوع الذي اتفقت الإصابة فيه. وللشافعي قولان في وجوبه: ففي القديم: نعم- و به قال أحمد «٤»- لقول ابن عباس: فإذا أتيا المكان الذي أصابا فيه ما أصابا تفرقا «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٦١ و الجديد: لا- و به قال أبو حنيفة «١»- كما لا يجب في سائر المنازل. و يستحب أن يفترقا من حين الإحرام. و قال مالك بوجوبه «٢».

### مسألة ٤٢٩: لو عرضت الردة في خلال الحج والعمرة، فالوجه: فساد النسك

إن كان قبل فعل ما يبطل الحج تركه عمدا. و للشافعية وجهان: أحدهما: أنه لا تفسدهما، لكن لا يعتد بالمأتي به في زمان الردة على ما مرّ نظيره في الوضوء والأذان. و أصحهما عندهم: الفساد، كما تفسد الصوم والصلاة. و لا فرق على الوجهين بين أن يطول زمانها أو يقصر. و على القول بالفساد فوجهان: أظهرهما: أنه يبطل النسك بالكيفية حتى لا يمضى فيه لا في الردة ولا إذا عاد إلى الإسلام، [لأن الردة محبطة للعبادة. و الثاني: أن سبيل الفساد هاهنا كسبيله عند الجماع، فيمضى فيه لو عاد إلى الإسلام «٣» لكن لا- تجب الكفارة، كما أن فساد الصوم بالردة لا تتعلق به الكفارة. و من قال بالأول فترق [بينها و بين الجماع بمعنى الإحباط. و أيضا فإن ابتداء الإحرام لا ينعقد مع الردة بحال. و في انعقاده مع الجماع «٤» ثلاثة أوجه: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٦٢ أحدها: أنه ينعقد على الصحة، فإن نزع في الحال، فذاك، و إلّا فسد نسكه، و عليه البدنة، و القضاء، و المضى في الفاسد. و الثاني: أنه ينعقد فاسدا، و عليه القضاء، و المضى فيه، مكث أو نزع [و لا تجب الفدية إن نزع «١» في الحال، و إن مكث، و جبت الكفارة. و هل هي بدنة أو شاة؟ يخرج على القولين في نظائر هذه الصورة. الثالث: لا ينعقد أصلا، كما لا ينعقد الصلاة مع الحدث «٢».

### البحث السابع: في اللواحق.

### مسألة ٤٣٠: يجوز لبس السلاح للمحرم إذا خاف العدو، و لا كفارة،

لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح- أ يحمل المحرم السلاح؟ فقال: «إذا خاف المحرم عدواً أو سرقا فليلبس السلاح» «٣». و يجوز للمحرم أن يؤدّب غلامه و هو محرم عند الحاجة، لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «لا بأس أن يؤدّب المحرم عبده ما بينه و بين عشرة أسواط» «٤». و لو اقتتل اثنان في الحرم، لزم كل واحد منهما دم، لقول الصادق عليه السلام، في رجلين اقتتلا و هما محرمان: «سبحان الله بئس ما صنعا» قلت: قد فعلا، ما الذي يلزمهما؟ قال: «على كل واحد منهما دم» «٥».

### مسألة ٤٣١: إذا اجتمعت أسباب مختلفه، كاللبس و القلم و الطيب،

لزمه عن كل واحد كفارة، سواء اتحد الوقت أو تعدد، كفر عن الأول أو لا، لأن كل واحد منها سبب مستقل في إيجاب الكفارة، و الحقيقة باقية عند الاجتماع، فيوجد أثرها. و لو اتحد نوع الفعل، فأقسامه ثلاثة: الأول: إتلاف على وجه التعديل، كقتل الصيد، فإنه يعدل به، و يجب فيه مثله، و يختلف بالصغر و الكبر، فعلى أي وجه فعله و جب عليه الجزاء. و لو تكرر تكررت إجماعا، لأن المثل واجب، و هو إنما يتحقق بالتعدد لو تعددت الجنائية. الثاني: إتلاف مضمون لا على وجه التعديل، كحلق الشعر و تقليم الأظفار، فهما جنسان، فإن حلق أو قلم دفعه واحدة، كان عليه فدية واحدة، و إن فعل ذلك في أوقات، كأن يحلق بعض رأسه غدوة و بعضه عشية، تعددت الكفارة عليه، و إن كان في دفعه واحدة و وقت واحد، و جبت فدية واحدة. الثالث: الاستمتاع باللبس و الطيب و القبلة، فإن فعله دفعه بأن لبس كل ما يحتاج إليه دفعه، أو تطيب بأنواع الطيب دفعه واحدة، أو قبل و أكثر منه، لزمه كفارة واحدة، و إن فعل ذلك في أوقات متفرقة، لزمه عن كل فعل كفارة، سواء كفر عن الأول أو لم يكفر- و به قال أبو حنيفة «١»- لأنه مع تعدد الوقت يتعدّد الفعل، و قد كان كل واحد سببا تاما في إيجاب الكفارة، فكذا مع الاجتماع. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٦٤ و قال

الشافعي: إن كفر عن الأول، لزمه كفارة أخرى عن الثاني، وإن لم يكفر، لم يكن عليه سوى كفارة واحدة «١». وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وفي الأخرى: إن كان السبب واحداً، اتحدت الكفارة، كمن لبس ثوبين للحز، وإن تعدد، تعددت، كمن لبس ثوبا للحز و ثوبا للمرض «٢». وقال مالك: تتداخل كفارة الوطء دون غيره «٣».

### مسألة ٤٣٢: لو جن بعد إحرامه ففعل ما يفسد به الحج من الوطء قبل الوقوف بالموقفين، لم يفسد حجة

إشارة

، لأن العاقل لو فعل ذلك ناسياً، لم يبطل حجه، فهنا أولى. ولقوله عليه السلام: (رفع القلم عن المجنون حتى يفيق) «٤». وأما الصيد فيضمنه بإتلافه، لأن حكم العمد والسهو فيه واحد. وأما الصبي فإذا قتل صيداً، ضمنه، كالبالغ. وإن تطيب أو لبس، فإن كان ناسياً، لم يكن عليه شيء، وإن كان عامداً، فإن قلنا: إن عمده وخطأه واحد، فلا شيء عليه أيضاً، وإن قلنا: إن عمده في غير القصاص عمد، وجبت الكفارة قال الشيخ رحمه الله: الظاهر أن الكفارة تتعلق به على وليه وإن قلنا: إنه لا يتعلق به شيء، لما روى عنهم عليهم السلام من أن عمد الصبي تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٦٥ وخطأه سواء، والخطأ في هذه الأشياء لا تتعلق به الكفارة من البالغين، كان قويا «١». وأما قتل الصيد: فإنه يضمنه على كل حال. وأما الحلق وتقليم الأظفار، فإن حكمهما عندنا كحكم اللبس والطيب من أن عمده مخالف لخطئه. وأما إذا وطئ بشهوة، فإنه قد يحصل من الصبي قبل بلوغه فإتماً يبلغ بالإتزال لا بالوطء وشهوته، فإذا فعل، فإن كان ناسياً أو جاهلاً، لم يكن عليه شيء، كالبالغ. وإن كان عامداً واعتبرنا عمده، فسد حجه إن وطئ قبل الوقوف بالموقفين، وجبت البدنة. وإن كان خطأ، لم يكن عليه شيء. وإذا وجبت البدنة على تقدير العمد، ففي محل وجوبها وجهان: أحدهما: عليه. والثاني: على وليه. وإذا قلنا بفساد الحج، فهل يجب عليه القضاء؟ وجهان: أحدهما: الوجوب، لأنه وطئ عمداً قبل الوقوف بالموقفين، فوجب القضاء، عملاً بالعموم. ولأن كل من وجبت البدنة في حقه للإفساد وجب عليه القضاء، كالبالغ. والثاني: عدم الوجوب، لأنه غير مكلف، فلا يتوجه عليه الأمر تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٦٦ بالوجوب في القضاء، كما لا يتوجه في الأداء. وهو الأقوى. وإذا أوجبنا عليه القضاء، هل يجزئه أن يقضيه في حال صغره أم لا؟ فيه تردد. قال مالك وأحمد: لا يجزئه، لأنها حجة واجبة، فلم تقع منه في صغره، كحجة الإسلام «١». وقال الشافعي في أحد القولين: يجزئه، لأن أداء هذه العبادة يصح منه في حال الصغر، كذلك قضاؤها، بخلاف حجة الإسلام «٢». وإذا أوجبنا على الصبي القضاء ففضى في حال بلوغه، فهل يجزئه عن حجة الإسلام؟ الوجه: التفصيل، وهو أن يقال: إن كانت الحجة التي أفسدها لو صحت أجزاءه - بأن يكون قد بلغ قبل مضي وقت الوقوف - أجزاء القضاء، وإن كان لو بلغ فيها بعد الوقوف، لم يجزئه القضاء، ووجب عليه حجة أخرى للإسلام.

تذنيب: لو خرجت قافلة إلى الحج فأغمى على واحد منهم، لم يصير محرماً بإحرام غيره عنه

- وبه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد «٣» - لأنه بالغ، فلا يصير محرماً بإحرام غيره عنه، كالنائم. ولأنه لو أذن في ذلك وأجاز له لم يصح. وقال أبو حنيفة: يصير محرماً بإحرام بعض الرفقة، لأنه علم ذلك من تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٦٧ قصده، وتلحقه المشقة في ترك ذلك، فأجزأ عنه إحرام غيره «١». والجواب: أننا قد بيننا أنه لو أذن له فيه لم يصح، فكيف مع علم القصد المجرد عن الإذن؟!

### مسألة ٤٣٣: لو قبل امرأته بعد طواف النساء، فإن كانت هي قد طافت، لم يكن عليهما شيء

، لأنه بعد طواف النساء تحل له النساء، وإن كانت لم تطف، فقد روى أن عليه دما بهريقه، لأن القبلة بالنسبة إليها حرام، وقد فعلها

هو، فكانت عليه العقوبة، لقول الصادق عليه السلام - في الحسن - عن رجل قبل امرأته و قد طاف طواف النساء و لم تطف هي: «عليه دم يهريقه من عنده» (٢). و لو قلع ضرسه مع الحاجة إليه، لم يكن عليه شيء، و إن كان لا مع الحاجة، و جب عليه دم شاء، قاله الشيخ (٣) رحمه الله، لرواية (٤) مرسله.

### مسألة ٤٣٤: لو أحصر فبعث بهديه ثم احتاج إلى حلق رأسه لأذى قبل أن يبلغ الهدى محلّه، جاز له أن يحلقه، و يتصدّق

بالنسك أو الإطعام أو الصيام على ما قلناه، لأنّ غير المحصر كذلك، فكذا المحصر. و لقول الصادق عليه السلام: «إذا أحصر الرجل فبعث بهديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه فإنه يذبح شاء مكان الذي أحصر فيه أو يصوم أو يتصدّق على سنّة مساكين، و الصوم ثلاثة أيام و الصدقة نصف صاع لكلّ مسكين» (٥).

### المطلب الخامس في أحكام الإحرام

#### مسألة ٤٣٥: الإحرام ركن في الحج إذا أخل به عامداً، بطل الحج،

و إن كان ناسياً حتى أكمل المناسك، قال الشيخ رحمه الله: يصحّ حجّه إذا كان قد عزم على فعله أولاً (١)، كما لو نسي الطواف أو السعي. و قوله عليه السلام: (رفع عن أمتي الخطأ و النسيان) (٢). و لأنّ علي بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام - في الصحيح - عن رجل نسي الإحرام بالحجّ، فذكره و هو بعرفات، ما حاله؟ قال: «يقول: اللهم على كتابك و سنّة نبيّك، فقد تمّ إحرامه» (٣). فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحجّ حتى يرجع إلى بلده، فإن كان قد قضى مناسكه كلّها، فقد تمّ حجّه. و روى جميل بن درّاج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام: في رجل نسي أن يحرم أو جهل و قد شهد المناسك كلّها و طاف و سعى، قال: «يجزئه إذا كان قد نوى ذلك فقد تمّ حجّه و إن لم يهمل» (٤). و قال ابن إدريس من علمائنا: تجب عليه الإعادة، لقوله عليه السلام: (لا عمل إلاّ بتيّة) (٥) و هذا عمل بغير تيّة (٦). و ليس بشيء.

#### مسألة ٤٣٦: لا يقع الإحرام إلاّ من محلّ،

فلو كان محرماً بالحجّ، لم يجز له أن يحرم بالعمرة، و هو أصحّ قول الشافعي [و الثاني: جواز إدخال العمرة على الحج (١) (٢) و به قال أبو حنيفة (٣). و كذا لا يجوز إدخال الحجّ على العمرة. و قال جميع العامّة بجوازه (٤). و يبطله قوله تعالى و أَنْتُمُ الْحَجّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٥) و مع الإدخال لا يتحقّق الإتمام. و قد جوّز علماؤنا للمفرد فسح حجّه إلى التمتع و بالعكس لمن ضاق عليه الوقت، أو منعه عذر الحيض و المرض و شبهه، كما أمر النبي صلّى الله عليه و آله أصحابه بالأول (٦)، و عائشة بالثاني (٧). و ليس للقارن نقل حجّه إلى التمتع، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله أمر أصحابه بأنّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٧٠ من لم يكن معه هدى فليحلّ، و تأسّف النبي صلّى الله عليه و آله على فوات التمتع (١)، و لو جاز العدول كالمفرد، لفعلها عليه السلام، لأنّها الأفضل. و لا يجوز أن يقرن إحراماً واحداً للنسكين، فلو قرن بين الحجّ و العمرة في إحرامه، لم ينعقد إحرامه إلاّ بالحجّ، قاله الشيخ في الخلاف (٢)، فإن أتى بأفعال الحجّ، لم يلزمه دم. و إن أراد أن يأتي بأفعال العمرة و يحلّ و يجعلها متعة، جاز ذلك، و يلزمه الدم - و به قال الشافعي و مالك و الأوزاعي و الثوري و طاوس و أبو حنيفة و أصحابه (٣) - لأصالة براءة الذمّة من الدم لو أتى بأفعال الحجّ بانفراده، فيقف شغلها على دليل، و لم يثبت. و قال الشعبي: عليه بدنة (٤). و قال داود: لا شيء عليه (٥). و استفتى محمد - ابنه - عن هذا بمكّة، فأفتى بمذهب أبيه، فجزّوا برجله»

#### مسألة ٤٣٧: يجوز للقارن و المفرد إذا قدما مكّة الطواف،

لكنهما يجددان التلبية، لبقيا على إحرامهما. و لو لم يجدد التلبية، قال الشيخ رحمه الله: أحلًا و صارت حجتها مفردة «٧». و قال في التهذيب: إنما يحل المفرد لا القارن «٨». و أنكر ابن إدريس ذلك، و قال: إنما يحلّان بالتبعية لا بمجرد الطواف تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٧١ و السعي «١». و الشيخ- رحمه الله- استدلل: بما رواه العامة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: (إذا أهل الرجل بالحج ثم قدم مكة و طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة فقد حلّ و هي عمرة) «٢». و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة؟ قال: «نعم ما شاء، و يجدد التلبية بعد الركعتين، و القارن بتلك المنزلة يعقدان ما أحلّا من الطواف بالتبعية» «٣». قال الشيخ: فقه هذا الحديث: أنه قد رخص للقارن و المفرد أن يقدم طواف الزيارة قبل الوقوف بالموقفين، فمتى فعلا ذلك فإن لم يجدد التلبية، يصيرا محلّين، و لا يجوز ذلك، فلأجله أمر المفرد و السائق بتجديد التلبية مع أن السائق لا يحلّ و إن كان قد طاف، لسياقه الهدى «٤».

#### مسألة ٤٣٨: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر، فقد أحلّ،

و إن كان قد ساق هديا، لم يجز له التحلل، و كان قارنا- قاله الشيخ في الخلاف «٥»، و به قال ابن أبي عقيل «٦»- لقوله صلى الله عليه و آله: (من لم يكن ساق الهدى فليتحلل) «٧» تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٧٢ شرط في التحلل عدم السياق. شرط في التحلل عدم السياق. و قال الشافعي: يتحلل، سواء ساق هديه أو لم يسق «١». و قال أبو حنيفة: إن لم يكن ساق، تحلل، و إن كان ساق، لم يتحلل، و استأنف إحراما للحج، و لا يحلّ حتى يفرغ من مناسكه «٢». و هو باطل، لأن تجديد الإحرام إنما يمكن مع الإحلال، أما المحرم فهو باق على إحرامه، فلا وجه لتجديد الإحرام. و لأنّ النبي صلى الله عليه و آله لم يتحلل، و علل بأنه ساق الهدى «٣»، و قال عليه السلام: (لا يتحلل سائق الهدى حتى يبلغ الهدى محلّه) «٤».

#### مسألة ٤٣٩: إذا فرغ المتمتع من عمرته و أحلّ ثم أحرم بالحج، فقد استقر دم المتمتع بإحرام الحج عليه

- و به قال أبو حنيفة و الشافعي «٥»- لقوله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٦» فجعل الحج غاية لوجوب الهدى، و الغاية وجود أول الحج دون إكمالها، كما في قوله تعالى ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٧٣ و ما رواه العامة عن ابن عمر قال: تمتع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: (من كان معه هدى فإذا أهل بالحج فليهد، و من لم يكن معه هدى فليصم ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله) «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة، و من تمتع في غير أشهر الحج ثم جاوز حتى يحضر الحج فليس عليه دم، إنما هي حجة مفردة، و إنما الأضحى على أهل الأمصار» «٢».

#### مسألة ٤٤٠: المتمتع إذا طاف و سعى للعمرة ثم أحرم بالحج قبل أن يقصر، قال الشيخ: بطلت متعته

و كانت حجته مبتولة، و إن فعل ذلك ناسيا فليمض فيما أخذ فيه، و قد تمت متعته، و ليس عليه شيء «٣». لرواية العلاء بن الفضيل، قال: سألته عن رجل تمتع فطاف ثم أهل بالحج قبل أن يقصر، قال: «بطلت متعته، و هي حجة مبتولة» «٤». و دلّ على حال النسيان: ما رواه عبد الله بن سنان- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام: عن رجل تمتع نسي أن يقصر حتى أحرم بالحج، قال: «يستغفر الله» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٧٤ و قال بعض علمائنا في الناسي: عليه دم «١». و قال بعضهم: يبطل الإحرام الثاني، سواء وقع عمدا أو سهوا، و يبقى على إحرامه الأول «٢».

#### مسألة ٤٤١: قد تقدم «٣» أن إحرام المتمتع و المفرد ينقصد بالتبعية،



و أن إجماع القارن ينعقد بها أو بالإشعار أو التقليد، فإن عقد بالتلبية، استحَبَّ له الإشعار أو التقليد- وبه قال الشافعي و مالك «٤»، إلَّا أن الشافعي قال: الإجماع ينعقد بمجرد التية و إن لم يلبَّ و لا أشعر و لا قلَّد «٥»- لما رواه العامة عن ابن عباس: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله دعا بدنه فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ثم سلت الدم «٦» عنها «٧». و عن عروة [عن المسور] «٨» بن مخرمه و مروان، قالوا: خرج تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٧٥ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، فلما كان بذي الحليفة قلَّد الهدى و أشعره «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من أشعر بدنته فقد أحرم و إن لم يتكلم بقليل و لا كثير» «٢». و قال أبو حنيفة: الإشعار مثله و بدعه و تعذيب للحيوان، و لم يعرف تقليد الغنم «٣». و هو مدفوع بما تقدَّم «٤». و بما رواه العامة عن جابر الأنصاري قال: كان هدايا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله غنما مقلَّدة «٥». و عن عائشة أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أهدى غنما مقلَّدة «٦».

#### مسألة ٤٤٢: إذا قصر المتمتع من عمرته، أحرم للحج من مكة،

و فعل حالة الإجماع يوم التروية كما فعله أولاً- عند الميقات من أخذ الشارب و قلم الأظفار و الاغتسال و غير ذلك، لأنَّه أحد الإجماعين، فاستحبَّ فيه ما استحَبَّ في الآخر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٧٦ و لقول الصادق عليه السلام: «إذا أردت أن تحرم يوم التروية فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم» «١» الحديث، إلَّا أنه هنا يلبى بالحج.

#### مسألة ٤٤٣: إجماع المرأة كإجماع الرجل إلَّا في أمرين:

رفع الصوت بالتلبية، و قد تقدَّم «٢»، و لبس المخيط، فإنَّه جائز لهنَّ، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه نهى النساء في إجماعهنَّ عن القفازين و النقاب و ما مسه الورس من الثياب، و لتلبس بعد ذلك ما أحبته من ألوان الثياب «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «المرأة المحرمة تلبس ما شاءت من الثياب غير الحرير و القفازين» و كره النقاب و قال: «تسدل الثوب على وجهها» قال: حدِّ ذلك إلى أين؟ قال: «إلى طرف الأنف قدر ما تبصر» «٤».

#### مسألة ٤٤٤: إجماع المرأة في وجهها

، فلا تخمره، و لا يجوز لها أن تغطيه بمخيط و لا بغيره بإجماع العلماء، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: (لا تنتقب المرأة و لا تلبس القفازين) «٥». و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: «المحرمة لا تنتقب لأنَّ إجماع المرأة في وجهها و إجماع الرجل في رأسه» «٦». إذا عرفت هذا، فإنَّه يجوز لها أن تسدل الثوب على رأسها إلى طرف تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٧٧ أنفها، و تستر المحرمة سائر جسدها إلَّا وجهها، و لها سدل الثوب على وجهها بحيث لا يمسه، لأنَّه ليس بستر حقيقة، و لهذا جاز للمحرمة أن يظلل على نفسه حالة النزول. و لو أصاب الثوب وجهها، قال بعض العامة: إن إزالته في الحال، فلا شيء عليها، و إلَّا وجب عليها دم «١». و لا يجوز لها لبس البرقع، للرواية «٢». و يجوز لها لبس السراويل، لأنَّ الحلبي سأل الصادق عليه السلام: عن المرأة إذا أحرمت أ تلبس السراويل؟ قال: «نعم إنَّما تريد بذلك السترة» «٣». و يجوز لها أن تلبس الغلالة إذا كانت حائضاً لتحفظ ثيابها من الدم، لأنَّ الصادق عليه السلام قال: «تلبس المرأة المحرمة الحائض تحت ثيابها غلالة» «٤».

#### الفصل الثاني في دخول مكة

##### إشارة

إذا فرغ المتمتع من إجماع العمرة من الميقات ثم صار إلى مكة فقارب الحرم، استحَبَّ له أن يغتسل قبل دخوله، لأنَّ أبان بن تغلب

كان مع الصادق عليه السلام، لما انتهى إلى الحرم نزل و اغتسل و أخذ نعليه بيديه ثم دخل الحرم حافيا، فصنعت مثل ما صنع، فقال: «يا أبان من صنع مثل ما رأيتني صنعت تواضعا لله عزّ وجلّ محا الله عنه مائة ألف سيئة، و كتب له مائة ألف حسنة، و بنى له مائة ألف درجة، و قضى له مائة ألف حاجة» (١). و لو لم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم، جاز له أن يؤخره إلى قبل دخول مكة، فإن لم يتمكن، فبعد دخولها، للرواية (٢).

#### مسألة ٤٤٥: يستحب له مضع شيء من الإذخر عند دخول الحرم،

ليطيب فمه. و لقول الصادق عليه السلام: «إذا دخلت الحرم فتناول من الإذخر فامضغه» و كان يأمر أم فروة بذلك (٣). و يستحب له الدعاء عند دخول الحرم بالمنقول، فإذا نظر إلى بيوت مكة، قطع التلبية، و حدّها عقبه المدنيين. و لو أخذ على طريق المدينة، قطع التلبية إذا نظر إلى عريش مكة، و هي عقبه ذى طوى- و هو من سواد تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨٠ مكة قريب منها- بضم الطاء، و قد تفتح و تكسر. و يستحب له أن يدخل مكة من أعلاها إذا كان داخلا من طريق المدينة، و يخرج من أسفلها، لأنّ يونس بن يعقوب سأل الصادق عليه السلام: من أين أدخل مكة و قد جئت من المدينة؟ قال: «ادخل من أعلى مكة، و إذا خرجت تريد المدينة فاخرج من أسفل مكة» (١). و روى العامية: أنّ النبي صلى الله عليه و آله كان يدخل من الثنية العليا و يخرج من الثنية السفلى (٢). و هذا في حقّ من يجيء من المدينة و الشام، فأما الذين يجيئون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بأن يدوروا ليدخلوا من تلك الثنية. و كذا في الاغتسال بذي طوى. و قيل: بل هو عام، ليحصل التأسي بالنبي صلى الله عليه و آله. و يستحب له أن يغتسل لدخول مكة من بئر ميمون أو فحّ، لما روى العامية أنّ النبي صلى الله عليه و آله فعله (٣). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إنّ الله عزّ و جلّ يقول في كتابه طهّرا بيّتي للطائفين و العاكفين و الرّكع السّجود (٤)» و ينبغى للعبد أن لا يدخل مكة إلّا و هو طاهر قد غسل عرقه و الأذى و تطهّر (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨١ و لو اغتسل ثم نام قبل دخولها، استحباب إعادته، لأنّ عبد الرحمن بن الحجاج سأل الكاظم عليه السلام- في الصحيح- عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام [فيتوضأ] (١) قبل أن يدخل الحرم، قال: «لا يجزئه، لأنّه إنّما دخل بوضوء» (٢). و يستحب له أن يدخل مكة بسكينه و وقار حافيا، لأنّه أبلغ في الطاعة. و لأنّ الصادق عليه السلام فعله (٣).

#### مسألة ٤٤٦: دخول مكة واجب للمتمتع،

أولا- يطوف بالبيت و يسعى و يقصّر ثم ينشئ إحرام الحجّ، أمّا القارن و المفرد فلا يجب عليهما ذلك، لأنّ الطواف و السعى إنّما يجب عليهما بعد الموقفين و نزول منى و قضاء بعض مناسكها، لكن يجوز لهما أيضا دخول مكة و المقام بها على إحرامهما حتى يخرجوا إلى عرفات، فإن أرادوا الطواف بالبيت استحبابا، جاز، غير أنّهما يجددان التلبية عقيب كلّ طواف و سعى حتى يخرجوا إلى عرفات. و قد بيّنّا أنّ كلّ من دخل مكة يجب أن يكون محرما، إلّا المتكرّر، كالحطّاب و المرضى و الرّعاة و المقاتل شرعا، و العبد، لأنّ السيّد لم يأذن له بالتشاغل عن خدمته. و من يجب عليه دخول مكة بإحرام لو دخلها بغير إحرام، لم يجب عليه القضاء- و به قال الشافعي (٤)- لأصالة البراءة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨٢ و قال أبو حنيفة: عليه أن يأتي بحجّة أو عمرة، فإن فعل في سنته لحجّة الإسلام أو مندورة أو عمرة مندورة، أجزأه ذلك عن عمرة الدخول [استحسانا] (١)، و إن لم يحجّ من سنته، استقرّ القضاء (٢).

#### مسألة ٤٤٧: الحائض و النفساء يستحب لهما الاغتسال لدخول مكة،

لأنّ رسول الله صلى الله عليه و آله أمر عائشة لما حاضت: (افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت) (٣). و يجوز دخول مكة

ليلا- ونهارا إجماعا، للأصل. و حكى عن عطاء أنه كره دخولها ليلا «٤». و قال إسحاق: دخولها نهارا أولى «٥». و حكى ذلك عن النخعي «٦». و الأصل أنه عليه السلام دخلها تارة ليلا و تارة نهارا «٧».

### مسألة ٤٤٨: إذا أراد دخول المسجد الحرام، استحَبَّ له أن يغتسل،

لما تقدّم «٨». و أن يدخله على سكينه و وقار حافيا بخشوع و خضوع من باب بنى شيبه، لأن هبل الصنم مدفون تحت عتبة باب بنى شيبه، فاستحبَّ الدخول منها ليطأه الداخل برجله. و يدعو بالمنقول.

## الفصل الثالث فى الطواف

### إشارة

و فيه مباحث:

### الأول: فى مقدماته.

### مسألة ٤٤٩: الطهارة شرط فى الطواف الواجب،

فلا يصح طواف المحدث عند علمائنا- و به قال مالك و الشافعى «١»- لما رواه العاقبة: أن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه) «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح-: «لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، و الوضوء أفضل» «٣». و لو شرع فى الطواف الواجب على غير طهارة فذكر، إعادة، لأن زرارة سأل الباقر عليه السلام: عن الرجل يطوف بغير وضوء أ يعتد بذلك الطواف؟ قال: «لا» «٤» و هو يتناول العامد و الساهى. و لو ذكر فى الأثناء أنه محدث، أعاد الطواف من أوله، لأن على بن جعفر سأل الكاظم- فى الصحيح-: عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٨٤ و هو فى الطواف، فقال: «يقطع طوافه و لا- يعتد به» «١». و قال أبو حنيفة: ليست الطهارة شرطا «٢». و اختلف أصحابه، فقال بعضهم بالأول «٣»، و بعضهم بالثانى «٤». و عن أحمد روايتان: إحداهما كقولنا، و الثانى: أن الطهارة ليست شرطا. فمتى طاف للزيارة غير متطهر، أعاد ما دام مقيما بمكة، فإن خرج إلى بلده، جبره بدم «٥».

### مسألة ٤٥٠: لا تشترط الطهارة فى طواف النافلة و إن كانت أفضل،

لقول الصادق عليه السلام: فى رجل طاف على غير وضوء: «إن كان تطوعا فليتوضأ و ليصل» «٦». و سأل عبيد بن زرارة الصادق عليه السلام: إني أطوف طواف النافلة و إني على غير وضوء، فقال: «توضأ و صل و إن كنت «٧» متعمدا» «٨».

### مسألة ٤٥١: يشترط خلو البدن و الثوب من النجاسة

فى صححة تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٨٥ الطواف، سواء كانت النجاسة دما أو غيره، قلت أو كثرت، لقوله عليه السلام: (الطواف بالبيت صلاة) «١». و لأنها شرط فى الصلاة، فتكون شرطا فى الطواف. [و الستر شرط فى الطواف «٢»- و الخلاف فيه كما تقدّم- لقوله عليه السلام: (الطواف بالبيت صلاة) «٣». و قوله عليه السلام: (لا يحج بعد العام مشرك و لا عريان) «٤». و لأنها عبادة متعلقة بالبدن، فكانت الستارة شرطا فيها، كالصلاة. و الختان شرط فى الطواف للرجل مع القدرة دون المرأة، لقول الصادق عليه

السّلام- في الصحيح:- «الأغلف لا يطوف بالبيت ولا بأس أن تطوف المرأة» (٥).

### مسألة ٤٥٢: يستحب أن يغتسل لدخول المسجد

و يدخل من باب بني شيبه بعد أن يقف عندها، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَخَلَ مِنْهَا (٦). و يسلم على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و يدعو بالمأثور. و يكون دخوله بخضوع و خشوع، و عليه سكينه و وقار، و يقول إذا نظر إلى الكعبة: الحمد لله الذي عظّمك و شرفك و كرمك و جعلك مثابة للناس و آمنا مباركا و هدى للعالمين.

### البحث الثاني: في كيفية الطواف.

### مسألة ٤٥٣: يجب في الطواف: النيّة،

و هي شرط، لقوله عليه السّلام: (لا عمل إلّا بالنيّة) (١). و هو أن ينوي الطواف للحجّ أو العمرة واجبا أو ندبا قربه إلى الله تعالى. و يجب أن يتدبّر في الطواف من الحجر الأسود الذي في الركن العراقي، فإنّ البيت له أربعة أركان: ركنان يمانيان، و ركنان شاميان، و كان لاصقا بالأرض، و له بابان: شرقيّ و غربيّ، فهدمه السيل قبل مبعث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بعشر سنين، و أعادت قريش عمارته على الهيئة التي هو عليها اليوم، و قصرت الأموال الطيبة و الهدايا و النذور عن عمارته، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت. روت عائشة: أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قال: (ستّة أذرع من الحجر من البيت) (٢) فتركوا بعض البيت من جانب الحجر خارجا، لأنّ النفقة كانت تضيق عن العمارة، و خلّفوا الركنين الشاميّين عن قواعد إبراهيم عليه السّلام، و ضيقوا عرض الجدار من الركن الأسود إلى الشامي الذي يليه، فبقى من الأساس شبه الدكان مرتفعا، و هو الذي يسمّى: الشاذروان. و روى أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قال لعائشة: (لو لا حدثان قومك بالشرك تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨٧ لهدمت البيت و بنيته على قواعد إبراهيم عليه السّلام، فألصقته بالأرض، و جعلت له بابين شرقيّا و غربيّا) (١). ثم هدمه ابن الزبير أيام ولايته، و بناه على قواعد إبراهيم عليه السّلام، كما تمناه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. ثم لمّا استولى عليه الحجاج، هدمه، و أعاده على الصورة التي عليه اليوم، و هي بناء قريش و الركن الأسود، و الباب في صوب الشرق و الأسود، و هو أحد الركنين اليمانيّين، و الباب بينه و بين أحد الشاميّين، و هو الذي يسمّى عراقيا أيضا، و الباب إلى الأسود أقرب منه إليه، و يليه الركن الآخر الشامي، و الحجر بينهما، و الميزاب بينهما، و يلي هذا الركن اليماني الآخر الذي عن يمين الأسود.

### مسألة ٤٥٤: و يجب أن يحاذي بجميع بدنه الحجر الأسود

في مروره (٢) حين الابتداء به في الطواف، فلو ابتداء الطائف من غير الحجر الأسود، لم يعتد بما فعله حتى ينتهي إلى الحجر الأسود، فيكون منه ابتداء طوافه إن جدّد النيّة عنده أو استصحبها فعلا. و لو نسيها و استمرّ على نيّته الأولى، لم يعتد بذلك الشوط، فإن جدّد النيّة في ابتداء الشوط الثاني، و إلّا بطل طوافه. و ينبغي أن يمرّ عند الابتداء بجميع بدنه على الحجر الأسود بأن لا يقدّم جزءا من الحجر، فلو حاذاه ببعض البدن، لم يعتد بذلك الطواف، تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٨٨ و هو الجديد للشافعي (١) - و قال في القديم: يعتد به (٢) - لما رواه العاميّة عن جابر أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بدأ بالحجر، فاستلمه، و فاضت عيناه من البكاء (٣). و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام - في الصحيح - : «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود» (٤) و الأمر للوجوب، و لا نعلم فيه خلافا.

### مسألة ٤٥٥: و كما يجب الابتداء بالحجر الأسود يجب الختم به

هكذا سبعة أشواط، فلو ترك و لو خطوة منها، لم يجزئه، ولا تحل له النساء حتى يعود إليها، فيأتي بها، لأن رعاية العدد شرط في صحة الطواف عندنا- و به قال الشافعي و مالك و أحمد «٥»- لأن النبي صلى الله عليه و آله طاف بالبيت سبعا «٦». و قال عليه السلام: (خذوا عني مناسككم) «٧». و من طريق الخاصة: ما رواه الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: رجل طاف بالبيت فاقتصر شوطا واحدا في الحجر، قال: «يعيد ذلك الشوط» «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٨٩ و لأنها عبادة واجبة ذات عدد فلا يقوم أكثر عددها مقام كلها، كالصلاة. و لأنه مأمور بعدد، فلا يخرج عن العهدة ببعضه، إذ الفاء لا بدل له مطلقا. و قال أبو حنيفة: إذا طاف أربعة أشواط، فإن كان بمكة، لزمه إتمام الطواف، و إن خرج، لزمه جبرها بدم، لأن أكثر الشيء يقوم مقام الجميع، فإن من أدرك ركوع الإمام أدرك ركعته، لأنه أدرك أكثرها «١». و هو خطأ، فإن الفاء هو القراءة و الإمام ينوب فيها، بخلاف صورة النزاع.

#### مسألة ٤٥٦: و يجب أن يطوف على يساره

بأن يجعل البيت عن يساره، و يطوف على يمين نفسه، فلو نكس و جعل البيت عن يمينه و مرّ على وجهه نحو الركن اليماني و طاف، لم يجزئه، و وجب عليه الإعادة عند علمائنا- و به قال الشافعي و مالك و أحمد «٢»- لأن النبي صلى الله عليه و آله ترك البيت في طوافه على جانبه اليسار «٣». و قال عليه السلام: (خذوا عني مناسككم) «٤» فيجب أتباعه. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٩٠ و قال أبو حنيفة: يعيد الطواف ما دام بمكة، فإن فارقها، أجزأه دم شاء، لأنه أتى بالطواف، و إنما ترك هيئته من هيئته، فلا يمنع إجزائه كما لو ترك الرمل «١». و الفرق نديبة الرمل.

#### مسألة ٤٥٧: و يجب أن يجعل البيت على جانبه الأيسر

و يطوف كذلك الأشواط السبعة، فلو استقبل البيت بوجهه و طاف معترضا، لم يصح- و هو أحد وجهي الشافعية «٢»- لأنه لم يول الكعبة شقه الأيسر، كما أن المصلّي لما أمر بأن يولّى الكعبة صدره و وجهه، لم يجز له أن يولّيها شقه. و الوجه الثاني للشافعية: الجواز، لحصول الطواف في يسار البيت «٣». و كذا يجري الخلاف فيما لو ولّاه «٤» بشقه الأيمن و مرّ القهقري نحو الباب أو استدبر و مرّ معترضا. و من صحح الطواف فالمعتبر عنده أن يكون تحرّك الطائف و دورانه في يسار البيت.

#### مسألة ٤٥٨: و يجب أن يكون بجميع بدنه خارجا من البيت،

فلا يجوز أن يمشى على شاذروان البيت، لأنه من البيت، و الطواف المأمور به هو الطواف بالبيت. قال الله تعالى وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ «٥» و إنما يكون طائفا به لو كان خارجا عنه، و إلّا كان طائفا فيه. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٩١ و يجب أن يدخل الحجر في طوافه، و هو الذي بين الركنين الشاميين، و هو موضع محوّل عليه بجدار قصير بينه و بين كلّ واحد من الركنين فتحه، و الميزاب منصوب عليه، فلو مشى على حائطه أو دخل من إحدى الفتحتين و خرج من الأخرى و سلك الحجر، لم يجزئ، لأنه يكون ماشيا في البيت، بل يجب أن يطوف حول الحجر- و هو أحد قولي الشافعي «١»- لأن النبي صلى الله عليه و آله كذا طاف «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود» «٣». و كتب إبراهيم بن سفيان إلى الرضا عليه السلام: امرأة طافت طواف الحج، فلما كانت في الشوط السابع اختصرت، فطافت في الحجر، و صلّت ركعتي الفريضة، وسعت و طافت طواف النساء، ثم أتت منى، فكتب: «تعيد» «٤». و القول الثاني للشافعي: إن الذي هو من البيت من الحجر قدر ستته أذرع تتصل بالبيت، لأن عائشة قالت: نذرت أن أصلي ركعتين في البيت، فقال النبي صلى الله عليه و آله: (صلي في الحجر، فإن ستته أذرع منه من البيت) «٥» «٦». و منهم من يقول: ستته أو سبعة أذرع، بنوا الأمر فيه على التقريب «٧». و قال أبو حنيفة: إذا سلك الحجر،

أجزأه «٨». و ليس بجيد. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩٢ و لو دخل إحدى الفتحتين و خرج من الأخرى، لم يحسب له- و به قال الشافعي في أحد قوليه «١»- و لا طوافه بعده حتى ينتهي إلى الفتحة التي دخل منها. و لو خلف القدر الذي هو من البيت ثم اقتحم الجدار و تخطى الحجر، ففي صحته طوافه للشافعية وجهان «٢»، و عندنا لا يصح، لما تقدم.

### مسألة ٤٥٩: لو كان يطوف و يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان أو أدخل يده في موازاة ما هو من البيت من الحجر، فالأقرب عدم الصحه

و هو أحد وجهي الشافعية «٣»- لأن بعض بدنه في البيت، و نحن شرطنا خروج بدنه بأسره من البيت. و الثاني للشافعية: الجواز، لأن معظم بدنه خارج، و حينئذ يصدق أن يقال: إنه طائف بالبيت «٤». و هو ممنوع، لأن بعض بدنه في البيت، كما لو كان يضع إحدى رجليه أحيانا على الشاذروان و يقف بالأخرى.

### مسألة ٤٦٠: و يجب أن يكون الطواف «٥» داخل المسجد،

فلا يجوز الطواف خارج المسجد، كما يجب أن لا يكون خارج مكة و الحرم. إذا عرفت هذا، فإنه يجب عندنا أن يكون الطواف بين البيت و المقام و يدخل الحجر في طوافه، فلو طاف في المسجد خلف المقام، لم يصح طوافه، لأنه خرج بالتباعد عن القدر الواجب، فلم يكن مجزئا. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩٣ روى محمد بن مسلم، قال: سألت عن حد الطواف بالبيت الذي من خرج منه لم يكن طائفا بالبيت، قال: «كان [الناس] «١» على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله يطوفون بالبيت و المقام، و أنتم اليوم تطوفون ما بين المقام و بين البيت، فكان الحد من موضع المقام اليوم، فمن جازه فليس بطائف، فالحد قبل اليوم و اليوم واحد قدر ما بين المقام و بين البيت و من نواحي البيت كلها، فمن طاف فتباعد من نواحيه أكثر من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد، لأنه طاف في غير حد، و لا طواف له» «٢». و قد روى الصدوق عن أبان عن محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن الطواف خلف المقام، قال: «ما أحب ذلك و ما أرى به بأسا فلا تفعله إلا أن لا تجد منه بدا» «٣». و هو يعطى الجواز مع الحاجة كالزحام. و قال الشافعي: لا بأس بالحائل بين الطائف و البيت، كالسقاية و السواري، و لا يكونه في آخر باب المسجد و تحت السقف و على الأروقة و السطوح إذا كان البيت أرفع بناء على ما هو اليوم، فإن جعل سقف المسجد أعلى، لم يجز الطواف على سطحه، و يستلزم أنه لو انهدمت الكعبة- و العياذ بالله- لم يصح الطواف حول عرصتها، و هو بعيد. و لو اتسعت خطة المسجد، اتسع المطاف، و قد جعلته العباسية أوسع مما كان في عهد النبي صلى الله عليه و آله «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩٤ و هذا كله عندنا باطل.

### مسألة ٤٦١: إذا فرغ من طواف سبعة أشواط تامه، صلى ركعتي الطواف في مقام إبراهيم عليه السلام

حيث هو الآن- و هو سنة ثمان عشرة و سبعمائة- لأن إبراهيم بن أبي محمود قال للرضا عليه السلام: أصلى ركعتي طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة أو حيث كان على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قال: «حيث هو الساعة» «١». فإن كان الطواف مستحبا، كانت هاتان الركعتان مستحبتين، و إن كان الطواف فرضا، كانت الركعتان فرضا عند أكثر علمائنا «٢»- و به قال أبو حنيفة و الشافعي في أحد قوليه «٣»- لقوله تعالى وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ «٤». و لأن النبي صلى الله عليه و آله صلأهما، و تلا قوله تعالى وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ «٥» فأفهم الناس أن هذه الآية أمر بهذه الصلاة، و الأمر للوجوب. و لأنه عليه السلام فعلهما و قال: (خذوا عني مناسككم) «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩٥ و من طريق الخاضعة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «إذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم عليه السلام، فصل ركعتين، و اجعله أمامك، و اقرأ فيهما سورة التوحيد قل هو

اللَّهُ أَحَدٌ. وفي الثانية قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، تم تشهد و احمد الله و أثن عليه و صلّ على النبي صلّى الله عليه و آله، و سله أن يتقبل منك، و هاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره أن تصلّيها أى الساعات شئت: عند طلوع الشمس و عند غروبها، و لا تؤخرها ساعة تطوف و تفرغ فصلهما «١». و قال مالك و الشافعي فى القول الثانى، و أحمد: أنّهما مستحبّتان- و هو قول شاذّ من علمائنا «٢»- لأنّها صلاة لم يشرع لها أذان و لا إقامة، فلا تكون واجبة «٣». قلنا: تكون واجبة، و لا يسنّ لها الأذان، و كذا العيد الواجب و الكسوف.

### مسألة ٤٦٢: يجب أن يصلّى هاتين الركعتين فى المقام

- عند أكثر علمائنا «٤»- فى طواف الفريضة، و فى النفل يصلّيها حيث كان من المسجد، لقول أحدهما عليهما السّلام: «لا ينبغي أن تصلّى ركعتى طواف الفريضة إلّا عند مقام إبراهيم، فأما التطوّع فحيثما شئت من المسجد» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٩٦ و به قال الثورى و مالك «١»، لما تقدّم «٢» من الآية و الأحاديث. و لقول الصادق عليه السّلام: «ليس لأحد أن يصلّى ركعتى طواف الفريضة إلّا خلف المقام، لقول الله تعالى وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضِلًّا «٣» فإن صلّيتهما فى غيره فعليك إعادة الصلاة» «٤». و قال الشيخ فى الخلاف: يستحب فعلهما خلف المقام، فإن لم يفعل و فعل فى غيره، أجزاء «٥». و به قال الشافعي، لأنّها صلاة، فلا تختص بمكان كغيرها من الصلوات «٦». و القياس لا يعارض القرآن و السنّة. إذا عرفت هذا، فلو كان هناك زحام، صلّى خلف المقام، فإن لم يتمكّن، صلّى حياله على أحد جانبيه، لأنّ الحسين بن عثمان قال: رأيت أبا الحسن عليه السّلام يصلّى ركعتى الفريضة بحيال المقام قريبا من الظلال لكثرة الناس «٧». و قال الشافعي: يستحب أن يصلّيها خلف المقام، فإن لم يفعل، ففى الحجر، فإن لم يفعل، ففى المسجد، فإن لم يفعل، ففى أىّ موضع تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٩٧ شاء من الحرم و غيره «١». و القرآن «٢» يبطله. و لا- تجزئ الفريضة عن هاتين الركعتين. و قال الشافعي: إن قلنا بعدم وجوبهما، فلو صلّى فريضة بعد الطواف، حسبت عن ركعتى الطواف اعتبارا بتحيّة المسجد، ذكره فى القديم «٣»، و استبعده الجوينى «٤».

### مسألة ٤٦٣: قد يتبأن ركعتى طواف المندوب مندوبتان.

و للشافعية طريقتان: أحدهما: القطع بعدم الوجوب، لأنّ أصل الطواف ليس بواجب فكيف يكون تابعه واجبا؟! و الثانى: طرد القولين. و لا يبعد اشتراك الفرض و النفل فى الشرائط كاشتراك صلاة الفرض و التطوّع فى الطهارة و ستر العورة، و كذا يشتركان فى الأركان كالركوع و السجود «٥».

### مسألة ٤٦٤: لو نسى ركعتى طواف الفريضة، رجع إلى المقام، و صلّاهما فيه

مع القدرة، فإن شقّ عليه الرجوع، صلّى حيث ذكر، لأنّ محمد بن مسلم روى- فى الصحيح- عن أحدهما عليهما السّلام، قال: سئل عن رجل طاف طواف النساء و لم يصلّ لذلك الطواف حتى ذكر و هو بالأبطح، تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٩٨ قال: «يرجع إلى المقام فيصلّى الركعتين» «١». و سأل أبو بصير- فى الصحيح- الصادق عليه السّلام: عن رجل نسى أن يصلّى ركعتى طواف الفريضة خلف المقام و قد قال الله تعالى وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضِلًّا «٢» قال: «فإن كان ارتحل فإنّى لا أشقّ عليه و لا أمره أن يرجع و لكن يصلّى حيث ذكر» «٣». و لو صلّى فى غير المقام ناسيا ثم ذكر، تداركه، و رجع إلى المقام، و أعاد الصلاة، لأنّ المأمور به لم يقع، فيبقى فى العهدة. و لأنّ عبد الله الأيزارى سأل الصادق عليه السّلام: عن رجل نسى فصلّى ركعتى طواف الفريضة فى الحجر، قال: «يعيدهما خلف المقام، لأنّ الله تعالى يقول وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضِلًّا يعنى بذلك ركعتى [طواف «٤» الفريضة» «٥». و لو لم يتمكّن من الرجوع، استتاب من يصلّى عنه فى المقام، لأنّ ابن مسكان قال: حدّثنى من سأله عن الرجل ينسى ركعتى طواف الفريضة حتى يخرج، فقال: «يوكل» «٦». و قد اختصت هذه الصلاة عن غيرها من الصلوات بجريان النيابة فيها، فإنّ الأجير

يؤدّيها عن المستأجر.

### مسألة ٤٦٥: وقت ركعتي الطواف وقت فراغه منه

و إن كان أحد تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٩٩ الأوقات المكروهة إن كان الطواف فرضاً، و إن كان ندباً، أخرهما إلى بعد طلوع الشمس أو بعد المغرب، لقول الصادق عليه السّلام: «صلّ ركعتي طواف الفريضة بعد الفجر كان أو بعد العصر» (١). و أمّا التأخير في النفل: فلما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليهما السّلام: عن الرجل يدخل مكة بعد الغداة أو بعد العصر، قال: «يطوف و يصلّي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها» (٢). و لو طاف في وقت فريضة، قال الشيخ رحمه الله: قدّم الفريضة على صلاة الطواف (٣). و لو صلّى المكتوبة بعد الطواف، لم تجزئه عن الركعتين - و به قال الزهري و مالك و أصحاب الرأي (٤) - لأنّها فريضة، فلا يجزئ غيرها عنها، كغيرها من الفرائض المتعدّدة. و طواف النافلة (٥) سنّة، فلا تجزئ الفريضة عنه، كركعتي الفجر. و روى عن ابن عباس و عطاء و جابر بن زيد و الحسن و سعيد بن جبیر و إسحاق: أنّ الفريضة تجزئه - و عن أحمد روايتان (٦) - لأنّهما ركعتان شرّعتا للنسك، فأجزأت عنهما المكتوبة، كركعتي الإحرام (٧). و الجواب: النافلة (٨) في الإحرام بدل عن الإحرام عقيب الفريضة، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٠ بخلاف صورة النزاع.

### مسألة ٤٦٦: يستحب أن يقرأ في الأولى بعد الحمد: التوحيد، و في الثانية: الجحد

- و روى العكس (١) - رواه العاصم عن النبي (٢) صلّى الله عليه و آله، و الخاصية عن الصادق (٣) عليه السّلام. و أن يدعو عقيب الركعتين بالمنقول. و لو نسي الركعتين حتى مات، قضى عنه وليه واجبا إن كان الطواف واجبا، و إلّا ندباً، لقول الصادق عليه السّلام: «من نسي أن يصلّي ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج من مكة فعليه أن يقضى، أو يقضى عنه وليه، أو رجل من المسلمين» (٤). و لو نسيهما حتى شرع في السعي، قطع السعي، و عاد إلى المقام، فصلّى الركعتين، ثم عاد فتّم السعي، لما رواه محمد بن مسلم - في الصحيح - عن أحدهما عليهما السّلام، قال: سألته عن رجل يطوف بالبيت ثم ينسى أن يصلّي الركعتين حتى يسعي بين الصفا و المروة خمسة أشواط أو أقلّ من ذلك، قال: «ينصرف حتى يصلّي الركعتين ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتّم سعيه» (٥). و يستحب أن يدعو عقيب الركعتين بالمنقول.

### مسألة ٤٦٧: يستحب للحاج و المعتمر إذا دخل المسجد للطواف

أن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠١ لا يتشاغل بشيء حتى يطوف، لقوله تعالى اسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ (١). و لأنّ الطواف تحية المسجد، فاستحبّ التبادر إليه. و روى جابر أنّ النبي صلّى الله عليه و آله دخل مكة ارتفاع الضحى، فأناخ راحلته عند باب بني شيبه، و دخل إلى المسجد، و استلم الحجر و طاف (٢). و لو دخل المسجد و الإمام مشغول بالفريضة، صلّى معه المكتوبة، و لا يشتغل بالطواف، فإذا فرغ من الصلاة، طاف حينئذ، تحصيلاً لفصيحة الجماعة، و تقديماً للفائت وقتها، و هو الجماعة، دون ما لا يفوت، و هو الطواف، و كذا لو قربت إقامة الصلاة.

### مسألة ٤٦٨: و لا يستحب رفع اليدين عند مشاهدة البيت.

قال الشيخ: إنّه لا يعرفه أصحابنا (٣). و أنكر مالك استحبابه (٤). و قال الشافعي: لا أكرهه و لا أستحبّه (٥). و قال أحمد: إنّه مستحب. و هو مروى عن ابن عباس و ابن عمر و الثوري و ابن المبارك (٦). لما رواه العاصم عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر بن عبد الله: عن الرجل يرى البيت أيرفع يديه؟ قال: ما كنت أظنّ أنّ أحدا يفعل هذا تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٢ إلّا اليهود،



حججنا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فلم يكن يفعله «١». احتج: بما روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: (لا ترفع الأيدي إلَّا في سبع مواطن: افتتاح الصلاة و استقبال البيت، و على الصفا و المروءة، و على الموقفين و الجمرتين) «٢». و هو محمول على الرفع عند الدعاء.

### مسألة ٤٦٩: يستحب أن يقف عند الحجر الأسود و يدعو و يكبر عند محاذاه الحجر

و يرفع يديه و يحمد الله و يثنى عليه، لما رواه العامة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، استقبل الحجر و استلمه و كبر «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السَّلام: «إذا دنوت من الحجر الأسود فارفع يديك و احمده الله و أثن عليه» «٤» الحديث. و يستحب له أن يستلم الحجر و يقبله إجماعاً، لما رواه العامة: أن عمر بن الخطاب انكب على الحجر و قال: أما إنني أعلم أنك حجر لا تضر و لا تنفع، و لو لا- أني رأيت رسول الله يقبلك لما قبلتك «٥». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السَّلام: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: استلموا الركن، فإنه يمين الله في خلقه يصفح بها خلقه مصافحة العبد أو الدخيل، و يشهد لمن استلمه بالموافاة» «٦». إذا عرفت هذا، فإن لم يتمكن من الاستلام، استلمه بيده و قبل يده، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٣ فإن لم يتمكن من ذلك، أشار إليه بيده- و به قال الشافعي «١»- لقول الصادق عليه السَّلام: «فإن وجدته خالياً و إلَّا فسلم من بعيد» «٢». و سئل الرضا عليه السَّلام: عن الحجر الأسود أ يقاتل عليه الناس إذا كثروا؟ قال: «إذا كان كذلك فأوم ييدك» «٣». و ليس الاستلام واجباً، لأصالة البراءة. و لأن معاوية بن عمارة سأل الصادق عليه السَّلام- في الصحيح- عن رجل حج فلم يستلم الحجر و لم يدخل الكعبة، قال: «هو من السنة، فإن لم يقدر فالله أولى بالعدر» «٤». و مقطوع اليد يستلم الحجر بموضع القطع، و لو قطعت من المرفق، استلم بشماله، لقول علي عليه السَّلام و قد سئل عن الأقطع كيف يستلم؟: «يستلم الحجر من حيث القطع، فإن كانت مقطوعة من المرفق استلم الحجر بشماله» «٥».

### مسألة ٤٧٠: و يستحب أن يستلم الركن اليماني

#### إشارة

و يقبله، فإن لم يتمكن، استلمه بيده و قبل يده- و به قال أحمد «٦»- لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: رأيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إذا استلم الركن، قبله، و وضع خده الأيمن عليه «٧». و قال ابن عمر: إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان لا يستلم إلَّا الحجر و الركن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٤ اليماني «١». و من طريق الخاصة: ما رواه الشيخ عن غياث بن إبراهيم [عن جعفر] «٢» عن أبيه [عليهما السَّلام «٣»] قال: «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يستلم الركن إلما الركن الأسود و اليماني، و يقبلهما، و يضع خده عليهما» «٤». و قال الشافعي: يستحب أن يستلمه بيده و يقبل يده و لا يقبله «٥». و قال أبو حنيفة: لا يستلمه «٦». و قال مالك: يستلمه و لا يقبل يده، و إنما يضعها على فيه «٧». قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على استلام الركنين، و إنما اختلفوا في التقبيل، فشرکه قوم بينهما و خص قوم الحجر به «٨». إذا عرفت هذا، فإنه يستحب استلام الأركان كلها، و أكدها ركن الحجر اليماني، ذهب إليه علماؤنا- و به قال ابن عباس و جابر و ابن الزبير «٩»- لما رواه العامة أنه لما قدم معاوية مكة و ابن عباس بها، فاستلم تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٥ ابن عباس الأركان كلها، فقال معاوية: ما كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يستلم إلما الركنين اليمانيين، فقال ابن عباس: ليس من البيت شيء مهجور «١». و من طريق الخاصة: ما رواه إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرضا عليه السَّلام: أستلم اليماني و الشامي و الغربي؟ قال: «نعم» «٢». و لأنهما ركنان، فاستحب استلامهما، كاليمانيين. و أنكر الفقهاء الأربعة ذلك «٣»، لقول ابن عمر: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان يستلم الركن اليماني و الأسود في كل طوفة، و لا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر «٤». قال ابن عمر: ما أراه لم يستلم الركنين اللذين يليان الحجر إلَّا لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السَّلام «٥». و الجواب: رواية الإثبات مقدّمة. و يحتمل: أنه كان يقف عند اليمانيين أكثر.

تنبيه: في الاستلام لغتان: الهمز و عدمه.

فعلى الثاني قال السيد المرتضى: إنه افتعال من السّلام، و هي الحجارة «١». فإذا مسّ الحجر بيده و مسحه بها، قيل: استلم، أى مسّ السّلام بيده. و قيل: إنه مأخوذ من السّلام «٢»، أى أنه يحيى نفسه عن الحجر، إذ ليس الحجر ممّن يحييه، و هذا كما يقال: اخدم: إذا لم يكن له خادم سوى نفسه. و حكى ثعلب: الهمز، و فسره بأنّه اتخذ جثّه و سلاحا من اللّامة «٣»، و هي الدرع «٤». و هو حسن.

#### مسألة ٤٧١: يستحب الاستلام في كل شوط

، لأنّ النبي عليه السّلام كان يستلم الركن اليماني و الأسود في كل طوفة «٥». و يستحب الدعاء في الطواف بالمنقول، و الوقوف عند اليماني و الدعاء عنده. و يستحب له أن يلتزم المستجار في الشوط السابع، و يبسط يديه على حائطه، و يلصق به بطنه و خدّه، و يدعو بالمأثور، و يعترف بذنوبه. قال الصادق عليه السّلام: «ثم أقرّ لرّبك بما عملت من الذنوب فإنّه ليس عبد مؤمن يقزّ لرّبّه بذنوبه في هذا المكان إلّا غفر له» «٦». و لو نسي الالتزام حتى جاز موضعه في مؤخر الكعبة مقابل الباب تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٧ دون الركن اليماني بقليل، فلا إعادة عليه. و لو ترك الاستلام، لم يكن عليه شيء، و به قال عامّة الفقهاء، لأنّه مستحب، فلا يتعقّب بتركه جناية. و حكى عن الحسن البصري و الثوري و عبد الملك بن الماجشون أنّ عليه دما «١»، لقول النبي صلّى الله عليه و آله: (من ترك نسكا فعليه دم) «٢». و ليس حجّة، لأنّه مخصوص بالواجب. قال الشيخ في المبسوط: قد روى أنّه يستحب الاضطباع، و هو أن يدخل إزاره تحت منكبه الأيمن و يجعله على منكبه الأيسر «٣». و هو مأخوذ من الضّبع، و هو عضد الإنسان، و أصله التاء قلبوها طاء، لأنّ التاء متى وقعت بعد صاد أو ضاد أو طاء ساكنة قلبت طاء. إذا ثبت هذا، فأكثر العلماء على استحبابه «٤»، لقول ابن عباس: لما دخل رسول الله صلّى الله عليه و آله على قريش، فاجتمعت نحو الحجر، اضطبع رسول الله صلّى الله عليه و آله «٥». قال الشافعي: و يبقى مضطبعا حتى يتمّ السعي بين الصفا و المروة و يتركه عند الصلاة للطواف «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٨ و قال أحمد: لا يضطبع في السعي «١». و قال مالك: إنه ليس بمستحب. قال: و لم أسمع أحدا من أهل العلم يبلدنا يذكر أنّ الاضطباع سنّة «٢».

#### مسألة ٤٧٢: يستحب له أن يقصد في مشيه بأن يمشى مستويا بين الترع و الإبطاء،

قاله الشيخ- رحمه الله- في بعض كتبه «٣». و قال في المبسوط: يستحب أن يرمل ثلاثا، و يمشى أربعا في طواف القدوم خاصّة، اقتداء برسول الله صلّى الله عليه و آله «٤». و اتّفقت العامّة على استحباب الرمل في الأشواط الثلاثة الأولى، و المشى في الأربعة في طواف القدوم، لما رواه الصادق عليه السّلام عن جابر أنّ النبي صلّى الله عليه و آله رمل ثلاثا و مشى أربعا «٥». و السبب فيه قول ابن عباس: قدم رسول الله صلّى الله عليه و آله مكة، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم قوم تنهكهم [١] الحمى و لقوا منها شرا، فأمرهم رسول الله صلّى الله عليه و آله أن يرملوا الأشواط الثلاثة، و أن يمشوا بين الركنين، فلما رأوهم قالوا: ما نراهم إلّا كالغزلان «٦». و لو ترك الرمل، لم يكن عليه شيء، لأنّه مستحب، و هو قول عامّة

[١] نهكته الحمى: جهده و أضنته و

نقصت لحمه. لسان العرب ١٠: ٤٩٩ «نهك». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٠٩ الفقهاء «١». و قال الحسن البصري: إن عليه دما. و هو محكى عن الثوري و عبد الملك بن الماجشون «٢»، لقوله عليه السّلام: (من ترك نسكا فعليه دم) «٣». و جوابه: المراد من النسك الواجب. و يعارضه ما رواه العامّة عن ابن عباس أنّه قال: ليس على من ترك الرمل شيء. و من طريق الخاصّة: رواية سعيد الأعرج، أنّه سأل الصادق عليه السّلام عن المسرع و المبطئ في الطواف، فقال: «كلّ واسع ما لم يؤذ أحدا» «٥». و لو تركه في الثلاثة

الأول، لم يقض في الأربع الباقية، لأنها هيئة في الأول، فإذا فات موضعها، سقطت، و لزم سقوط هيئة البواقي. و إذا قلنا باستحباب الرمل في الثلاثة الأول، استحَبَّ من الحجر إليه- و هو قول أكثر العلماء «٦»- لما رواه العامة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ «٧». و قال طاوس و عطاء و الحسن و سعيد بن جبير: يمشى ما بين الركنين، لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أمر أصحابه بأن يرملوا الأشواط الثلاثة و يمشوا ما تذكروا الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١١٠ بين الركنين ليرى المشركون جلدهم [١] لَمَّا وَهَنْتَهُمْ [٢] الْحَمَى حَتَّى قَالَ الْمَشْرُكُونَ: هُوَ لَاءَ أَجْلَدَ مِنَّا «١». و لو ترك الرمل في أول شوط، رمل في الاثنين، و إن تركه في الاثنين، رمل في الثالث خاصية. و لو تركه في طواف القدوم، لم يستحب قضاؤه في طواف الحج، لأنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله إنما رمل في طواف القدوم «٢»، خلافا لبعض العامة «٣». و قال بعض العامة: ليس على أهل مكة رمل- و قاله ابن عباس و ابن عمر- لأنه شرع في الأصل لإظهار الجلد و القوة لأهل البلد «٤». و لا يستحب للنساء الرمل و لا الاضطباع. و يرمل الحامل للمريض و الصبي، و الراكب يحث دابته. و للشافعي قول آخر في أن الحامل للمريض لا يرمل به «٥».

### مسألة ٤٧٣: يستحب التداني من البيت في الطواف،

لأنه المقصود، فالدنو منه أولى و لو كان بالقرب زحام لا يمكنه أن يرمل فيه، فإن كان يعلم أنه إن وقف وجد فرجة، وقف، فإذا وجد فرجة، رمل، و إن كان يعلم أنه لا يجد فرجة لكثرة الزحام و علم أنه إن خرج إلى حاشية الناس [الجلد: القوة و الصبر. النهاية- لابن الأثير- ١: ٢٨٤ «جلد». [٢] أى: أضعفتهم. النهاية- لابن الأثير- ٥: ٢٣٤ «و هن». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١١١ يمكن الرمل، خرج و رمل، و كان أفضل من التداني، و إن لم يتمكن من الخروج، طاف من غير رمل، و لو تباعد حتى طاف بالسقاية و زمزم، لم يجزئ- خلافا للشافعي «١»- لأنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله كذا فعل، و قال: (خذوا عني مناسككم) «٢».

### مسألة ٤٧٤: يستحب أن يطوف ماشيا مع القدرة،

و لو ركب معها، أجزاء، و لا يلزمه دم- و به قال الشافعي «٣»- لأنَّ جابرا قال: طاف رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله في حجة الوداع على راحلته بالبيت و بالصفاء و المروة ليراه الناس و ليشرف عليهم ليسألوه، فإنَّ الناس غشوه «٤». و قال مالك و أبو حنيفة و أحمد: إن طاف راكبا لعذر، فلا شيء عليه، و إن كان لعذر، فعليه دم، لأنها عبادة واجبة تتعلق بالبيت، فلا يجوز فعلها لعذر راكبا، كالصلاة «٥». و الفرق: أن الصلاة لا تصح راكبا و هنا تصح.

### مسألة ٤٧٥: يستحب طواف ثلاثمائة و ستين طوفا

، فإن لم يتمكن فثلاثمائة و ستين شوطا، و يلحق الزيادة بالطواف الأخير بأن يطوف أسبوعا، ثم يصلي ركعتين، و هكذا. و يجوز القرآن في النوافل على ما يأتي، فيؤخر الصلاة فيها إلى حين تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١١٢ الفراغ. و إن لم يستطع، طاف ما يمكن منه. قال الصادق عليه السلام: «يستحب أن تطوف ثلاثمائة و ستين أسبوعا عدد أيام السنة، فإن لم تستطع فثلاثمائة و ستين شوطا، فإن لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف» «١».

### البحث الثالث: في الأحكام.

### مسألة ٤٧٦: قد يتنا وجوب الطهارة من الحدث و الخبث في التوب و البدن،

و وجوب الستر، فلو طاف جنبا أو محدثا أو عاريا، أو طافت المرأة حائضا أو نفساء، أو طاف و على ثوبه أو بدنه نجاسة عالما أو ناسيا

في طواف الفريضة، لم يعتد بذلك الطواف، وكذا لو كان يظاً في مطافه النجاسات المتعدية إلى بدنه أو ثوبه. ولو أحدث في خلال الطواف، فإن كان بعد طواف أربعة أشواط، تطهر وأتم طوافه، وإن كان قبل ذلك، تطهر واستأنف الطواف من أوله، لقول أحدهما عليهما السلام: في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه، قال: «يخرج ويتوضأ، فإن كان جاز النصف بنى على طوافه، وإن كان أقل من النصف أعاد الطواف» (٢). ولم يفصل العامية ذلك، بل قالوا: إن تعمد الحدث، فللشافعي قولان: أحدهما: أنه يستأنف، كالصلاة. وأصحهما: البناء. ويحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة، كالفعل الكثير والكلام. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١١٣. وإن سبقه الحدث، فإن قلنا: يبني في العمدة، فهنا أولى، وإن قلنا: يستأنف، فقولان: أحدهما: البناء. هذا إذا لم يطل الفصل، وإن طال، بنى (١). ولو كان الطواف نفلًا لم يجب عليه الاستئناف ولا إتمامه بطهارة. ولو ذكر أنه طاف محدثًا، فإن كان طواف فريضة، استأنف الطواف والصلاة إن كان قد صلى بحدته. ولو كان الطواف نفلًا وصلى، أعاد الصلاة خاصة بعد الطهارة، لرواية حريز- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام: في رجل طاف تطوعًا وصلى ركعتين وهو على غير وضوء، فقال: «يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف» (٢). ولو شك في الطهارة، فإن كان في أثناء الطواف، تطهر واستأنف، لأنه شك في العبادة قبل فراغها، فيعيد، كالصلاة، ولو شك بعد الفراغ، لم يستأنف.

#### مسألة ٤٧٧: لو طاف ستة أشواط ناسيا وانصرف ثم ذكر، فليضف إليها شوطا آخر،

ولا شيء عليه، وإن لم يذكر حتى يرجع إلى أهله، أمر من يطوف عنه. وقال أبو حنيفة: يجبره بدم (٣). لنا: أصالة البراءة من الدم، وبقاء عهدة التكليف في الشوط المنسى إلى أن يأتي به. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١١٤. ولرواية الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: قلت: رجل طاف بالبيت فاخصر شوطا واحدا في الحجر، قال: «يعيد ذلك الشوط» (١). وسأل سليمان بن خالد الصادق عليه السلام: عمن فاته شوط واحد حتى أتى أهله، قال: «يأمر من يطوف عنه» (٢). ولو ذكر أنه طاف أقل من سبعة أشواط وهو في السعي، قطع السعي، وتم الطواف، ثم رجع فتم السعي، لأن السعي تابع، فلا يفعل قبل تحقق متبوعه، وإنما يتحقق بأجزائه. ولأن إسحاق بن عمار سأل الصادق عليه السلام: عن رجل طاف بالبيت ثم خرج إلى الصفا فطاف بين الصفا والمروة، فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد نقص من طوافه بالبيت، قال: «يرجع إلى البيت فيتم طوافه ثم يرجع إلى الصفا والمروة فيتم ما بقي» (٣).

#### مسألة ٤٧٨: لو قطع طوافه بدخول البيت أو بالسعي في حاجة له أو لغيره في الفريضة، فإن كان قد جاز النصف، بنى، وإن لم يكن جازه أعاد.

وإن كان طواف نافله، بنى عليه مطلقا، لأنه مع تجاوز النصف يكون قد فعل الأكثر، فبني عليه، كالجميع. ولرواية الحلبي- في الصحيح- قال: سألت الصادق عليه السلام: عن رجل طاف بالبيت ثلاثة أشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله، كيف يصنع؟ قال: «يعيد طوافه، وخالف السنن» (٤). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١١٥. وعن أبي الفرج قال: طفت مع الصادق عليه السلام خمسة أشواط ثم قلت: إنني أريد أن أعود مريضا، فقال: «احفظ مكانك ثم اذهب فعده ثم ارجع فأتم طوافك» (١). ولأن الصادق عليه السلام أمر أبان بن تغلب، فقال: «اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته» فقلت: وإن كان فريضة؟ قال: «نعم وإن كان فريضة» (٢). وفي حديث آخر: جواز القعود والاستراحة ثم يبني (٣). ولو دخل عليه وقت فريضة، قطع الطواف، وصلى الفريضة، ثم عاد فتم طوافه من حيث قطع، وهو قول العامية، إنما مالكا، فإنه قال: يمضي في طوافه إلا أن يخاف فوات الفريضة (٤). وهو باطل، لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) (٥) والطواف صلاة. ولأن وقت الحاضرة أضيقت من وقت الطواف، فكانت أولى. ولأن عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام: عن رجل كان في طواف النساء وأقيمت الصلاة، قال: «يصلى- يعنى الفريضة- فإذا فرغ بنى من حيث قطع» (٦). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١١٦. إذا عرفت هذا، فإنه يبني

بعد فراغه من الفريضة، و يتم طوافه، و هو قول العلماء إلاً الحسن البصرى، فإنه قال: يستأنف «١». و الأصل خلافه. و كذا البحث فى صلاة الجنائز، فإنها تقدم. و هل يبنى من حيث قطع أو من الحجر؟ دلالة ظاهر الحديث على الأول. و لو خاف فوات الوتر، قطع الطواف و أوتر ثم بنى على ما مضى من طوافه، لأنها نافلة متعلقة بوقت، فتكون أولى من فعل ما لا يفوت وقته. و لقول الكاظم عليه السلام- فى الصحيح:- «ابدأ بالوتر و اقطع الطواف» «٢».

#### مسألة ٤٧٩: لو حاضت المرأة و قد طافت أربعة أشواط، قطعت الطواف و سعت،

فإذا فرغت من المناسك، أتت الطواف بعد طهرها، و لو كان دون أربعة، أبطلت الطواف و انتظرت عرفة، فإن طهرت و تمكنت من باقى أفعال العمرة و الخروج إلى الموقف، فعلت، و إنما صارت حجتها مفردة، لأن الصادق عليه السلام سئل عن امرأة طافت أربعة أشواط و هى معتمرة ثم طمشت، قال: «تتم طوافها، و ليس عليها غيره، و تمتعها تامية، و لها أن تطوف بين الصفا و المروة، لأنها زادت على النصف و قد قضت تمتعها، و لتستأنف بعد الحج، و إن هى لم تطف إلاً ثلاثة أشواط فلتستأنف الحج، فإن أقام بها جمالها بعد الحج لتخرج إلى الجعرانة أو إلى التعمير فلتعتمر» «٣».

#### مسألة ٤٨٠: الطواف ركن من تركه عامدا بطل حجّه،

و لو تركه ناسيا، قضاه و لو بعد المناسك، فإن تعذر العود، استتاب فيه. روى على بن جعفر- فى الصحيح- عن أخيه الكاظم عليه السلام، قال: سألت عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع؟ قال: «يبعث بهدى إن كان تركه فى حج بعثه فى حج، و إن تركه فى عمرة بعثه فى عمرة، و وكل من يطوف عنه ما ترك من طوافه» «١». قال الشيخ رحمه الله: هذا محمول على طواف النساء، لأن من ترك طواف النساء ناسيا جاز له أن يستناب غيره مقامه فى طوافه، و لا يجوز له ذلك فى طواف الحج، بل يجب عليه إعادة الحج و بدنه «٢»، لما رواه على بن جعفر- فى الصحيح- أنه سأل الكاظم عليه السلام: عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال: «إن كان على وجه جهالة فى الحج أعاد و عليه بدنه» «٣». و استدلل الشيخ على الجميع برواية معاوية بن عمارة، قال: قلت للصادق عليه السلام: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: «لا تحلّ له النساء حتى يزور البيت». و قال: «يأمر أن يقضى عنه إن لم يحج، فإن توفى قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه» «٤».

#### مسألة ٤٨١: لو شكّ فى عدد الطواف، فإن كان بعد فراغه، لم يلتفت،

و إن كان فى أثنايه، فإن كان شكّه فى الزيادة، قطع و لا شىء تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١١٨ عليه، و إن كان فى النقصان، مثل: أن يشكّ بين الستة و السبعة أو الخمسة و الستة، فإن كان طواف الفريضة، أعاده من أوله، لأن الزيادة و النقصان محظوران. و لرواية معاوية بن عمارة- فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام: فى رجل لم يدر ستة طاف أم سبعة، قال: «يستقبل» «١». و سأل حنان بن سدير الصادق عليه السلام: فى رجل طاف فأوهم قال: طفت أربعة و قال: طفت ثلاثة، فقال الصادق عليه السلام: «أى الطوافين: طواف نافلة أو طواف فريضة؟» ثم قال: «إن كان طواف فريضة فليلق ما فى يديه و ليستأنف، و إن كان طواف نافلة و استيقن الثالث و هو فى شكّ من الرابع أنه طاف فليبن على الثالث فإنه يجوز له» «٢». و يجوز البناء على الأكثر فى النافلة، لما رواه رفاعه عن الصادق عليه السلام أنه قال فى رجل لا يدرى ثلاثة طاف أو أربعة، قال: «طواف نافلة أو فريضة؟» قال: «أجبنى فيهما»، قال: «إن كان طواف نافلة فابن على ما شئت، و إن كان طواف فريضة فأعد الطواف» «٣». و يجوز التعويل على غيره فى عدد الطواف، كالصلاة، لأن سعيد الأعرج سأل الصادق عليه السلام: عن الطواف أ يكتفى الرجل بإحصاء صاحبه؟ قال: «نعم» «٤».

#### مسألة ٤٨٢: لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط فى طواف الفريضة،

فلو طاف ثمانية، أعاد، ولو كان سهواً، استحَبَّ له أن يتمَّ أربعة عشر تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ١١٩ شوطاً، لأنها فريضة ذات عدد فتبطلها الزيادة مع العمدة كالصلاة. و لقول الصادق عليه السّلام وقد سأله أبو بصير: عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض، قال: «يعيد حتى يستتمّه» (١). و في الصحيح عن الصادق عليه السّلام، قال: «من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتمَّ أربعة عشر شوطاً ثم ليصل ركعتين» (٢). و في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام، قال: سألته عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية، قال: «يضيف إليها ستّة» (٣). إذا عرفت هذا، فإذا كتمل أربعة عشر شوطاً، صلّى ركعتي طواف الفريضة و سعى ثم عاد إلى المقام و صلّى ركعتي النفل. و لو ذكر في الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن أنّه قد طاف سبعا، فليقطع الطواف، و لا شيء عليه، لأنه أتى بالواجب، و إن لم يذكر حتى يجوزه، تمَّ أربعة عشر شوطاً، لأنَّ أبا كههمس سأل الصادق عليه السّلام: عن رجل نسي فطاف ثمانية أشواط، قال: «إن كان ذكر قبل أن يأتي الركن فليقطعه و قد أجزأ عنه، و إن لم يذكر حتى يبلغه فليتمَّ أربعة عشر شوطاً و ليصل أربع ركعات» (٤).

### مسألة ٤٨٣: لا يجوز القرآن في طواف الفريضة عند أكثر علمائنا (٥)

- و كرهه ابن عمر و الحسن البصرى و الزهري و مالك و أبو حنيفة (١) - لأنَّ النبي صلّى الله عليه و آله لم يفعله، فلا- يجوز فعله، لقوله عليه السّلام: (خذوا عني مناسككم) (٢). و لأنها فريضة ذات عدد، فلا تجوز الزيادة عليه، كالصلاة. و لأنَّ الكاظم عليه السّلام سئل عن الرجل يطوف يقرن بين أسبوعين، فقال: «لا تقرن بين أسبوعين، كلِّما طفت أسبوعاً فصل ركعتين» (٣). و قال عطاء و طاوس و سعيد بن جبيرة و أحمد و إسحاق: لا بأس به، لأنَّ عائشة فعلته (٤). و لا حجة فيه. و يحتمل أن يكون قد فعلته في الندب. إذا عرفت هذا، فيجوز القرآن بين الطوافين في النافلة، لقول الصادق عليه السّلام: «إنما يكره أن يجمع الرجل بين السبوعين و الطوافين في الفريضة، فأما في النافلة فلا» (٥). و إذا جمع بين طوافين، استحَبَّ أن ينصرف على وتر، فلا ينصرف على أسبوعين و لا على أربعة و لا على ستّة و هكذا، بل على خمسة أو ثلاثة (٦) و هكذا، لأنَّ الباقر عليه السّلام كان يكره أن ينصرف في الطواف إلّا على تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ١٢١ و تر من طوافه (١).

### مسألة ٤٨٤: لو شك هل طاف سبعة أو ثمانية، قطع و لا شيء عليه،

#### إشارة

لأنّه يتيقن حصول السبع. و لأنَّ الحلبي سأل الصادق عليه السّلام- في الصحيح- عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر سبعة طاف أو ثمانية، فقال: «أما السبع فقد استيقن، و إنّما وقع و همه على الثامن فليصل ركعتين» (٢). و لو شك فلم يدر ستّة طاف أو سبعة أو ثمانية، فإن كان طواف الفريضة، أعاد، لأنه لم يتيقن حصول السبعة. و لو طاف أقل من سبعة ناسياً، عاد، و تمَّ طوافه إن كان قد طاف أربعة أشواط، و إن كان قد طاف دونها، أعاد من أوله. و لو لم يذكر حتى يرجع إلى أهله، أمر من يطوف عنه سبعة أشواط إن كان قد طاف أقل من أربعة، و إن كان قد طاف أربعة، تمّمه. و كذا لو أحدث في طواف الفريضة، فإن كان قد جاوز النصف، تطهر و بنى، و إن لم يبلغه، استأنف. و لو طاف و على ثوبه نجاسة عامداً، أعاد، و لو كان ناسياً و ذكر في أثناء الطواف، قطعه و أزال النجاسة أو نزع الثوب و تمَّ طوافه، و لو لم يذكر حتى فرغ منه، نزع الثوب أو غسله و صلّى الركعتين، لأنَّ يونس بن يعقوب سأل الصادق عليه السّلام: عن رجل يرى في ثوبه الدم و هو في الطواف، قال: «ينظر الموضع الذي يرى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتمَّ طوافه» (٣).

تذنيب: و لو تحلّل من إحرام العمرة ثم أحرم بالحجّ و طاف و سعى له

ثم ذكر أنه طاف محدثاً أحد الطوافين و لم يعلم هل هو طواف عمرة التمتع أو طواف الحج، قيل: يطوف للحج و يسعى له ثم يعتمر بعد ذلك عمرة مفردة، و يصير حجّة مفردة، لاحتمال أن يكون في طواف العمرة فيبطل و قد فات وقتها، و أن يكون للحج، فيعيد، فلهذا أوجبنا عليه إعادة طواف الحج و سعيه و الإتيان بعمرة مفردة بعد الحج، لبطلان متعته، قاله بعض العامّة. و الوجه: أنه يعيد الطوافين، لأنّ العمرة لا تبطل بفوات الطواف.

#### مسألة ٤٨٥: المريض لا يسقط عنه الطواف،

فإن تمكّن من الطواف بطهارة، طيف به إذا لم يتمكّن من المشى أو الركوب، و إن لم يتمكّن، انتظر به يوم أو يومان و أزيد مع السعة، فإن برأ، طاف بنفسه، و إلّا طيف عنه، لأنّ الصادق عليه السّلام طيف به في محمل و هو شديد المرض «١». و سأل إسحاق بن عمّار - في الصحيح - الكاظم عليه السلام: عن المريض يطاف عنه بالكعبة، قال: «لا، و لكن يطاف به» «٢». و في الصحيح عن الصادق عليه السّلام، قال: «المريض المغلوب و المغمى عليه يرمى عنه و يطاف به» «٣». و لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «المبطون و الكسير يطاف عنهما و يرمى عنهما» «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٢٣ و هذا محمول على أنّ الكسير لا يستمسك الطهارة، و لو كان يستمسك، طيف به، لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «الكسير يحمل فيطاف به، و المبطن يرمى و يطاف عنه و يصلّى عنه» «١». و لو مرض في الأثناء، فإن تمكّن من الإتمام، أتمّه، و إلّا انتظر إلى البرء ثم يتمّه إن كان قد تجاوز النصف، و إلّا استأنف. هذا مع سعة الوقت، فإن ضاق، طيف به.

#### مسألة ٤٨٦: لو حمل محرّم محرماً و طاف به و نوى كلّ واحد منهما الطواف، أجزأ عنهما

- و به قال أبو حنيفة «٢» - لحصول الطواف من كلّ واحد منهما. و لأنّ حفص بن البختري سأل الصادق عليه السلام: في المرأة تطوف بالصبي و تسعى به هل يجزئ ذلك عنها و عن الصبي؟ فقال: «نعم» «٣». و للشافعي قولان: أحدهما: أنه يجزئ عن المحمول. و الثاني: أنه يجزئ عن الحامل دون المحمول، لأنّه فعل واحد، فإذا وقع عن الحامل لم يقع عن المحمول، لأنّ الفعل الواحد لا يقع عن اثنين «٤». و نمنع اتحاد الفعل، لأنّ اختلاف السبب و تغاير الأمكنة ثابت في حقّ كلّ واحد منهما، لكن لأحدهما بالذات و ليس شرطاً، لأنّه وافقنا على جواز تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٢٤ الركوب «١». و ينتقض بالواقف بعرفة إذا حمل غيره، فإنّه وافقنا على تجويزه «٢».

#### مسألة ٤٨٧: يجوز الكلام بالمباح في الطواف إجماعاً

##### إشارة

، لما رواه العامّة من قوله عليه السّلام: (الطواف بالبيت صلاة إلّا أنكم تتكلمون فيه) «٣». و من طريق الخاصّة: رواية علي بن يقطين - في الصحيح - عن الرضا عليه السّلام، قال: سألته عن الكلام في الطواف و إنشاد الشعر و الضحك في الفريضة أو غير الفريضة أ يستقيم ذلك؟ قال: «لا بأس به» «٤». و يستحب قراءة القرآن في الطواف و لا يكره عند علمائنا - و به قال عطاء و مجاهد و الثوري و ابن المبارك و الشافعي و أبو ثور و أصحاب الرأي «٥» - لما رواه العامّة أنّ عائشة روت أنّ النبي صلّى الله عليه و آله كان يقول في طوافه رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ «٦» «٧» و هو من القرآن. و من طريق الخاصّة: قول الجواد عليه السّلام: «و طواف الفريضة لا - ينبغى أن تتكلم فيه إلّا بالدعاء و ذكر الله و قراءة القرآن» «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٢٥ و قال مالك: أنّها مكروهة. و هو مروى عن عروة و الحسن «١». و عن أحمد روايتان «٢». و يستحب الدعاء في أثناء الطواف و

الإكثار من ذكر الله تعالى. ويجوز له الشرب في الطواف، لما رواه العامة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَرِبَ فِي الطَّوْفِ «٣». و من طريق الخاصة: رواية يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام: هل نشرب و نحن في الطواف؟ قال: «نعم» «٤».

### تذنيب: قال الشيخ في الخلاف: الأفضل أن يقال: طواف و طوافان و ثلاثة أطواف،

و إن قال: شوطا و شوطين و ثلاثة أشواط، جاز. و قال الشافعي: أكره ذكر الشوط. و به قال مجاهد «٥».

### مسألة ٤٨٨: لا يجوز الطواف و على الطائف برطلة «٦» في طواف العمرة،

لاشتماله على تغطية الرأس و هو محرم، أما في طواف الحج فإنه مكروه، لقول الصادق عليه السلام: «لا تطوفن بالبيت و عليك برطلة» «٧». و قال الصادق عليه السلام ليزيد بن خليفة: «قد رأيتك تطوف حول الكعبة تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٢٦ و عليك برطلة، لا تلبسها حول الكعبة فإنها من زي اليهود» «١». و الشيخ- رحمه الله- أطلق المنع «٢»، و التفصيل الذي ذكرناه أجود.

### مسألة ٤٨٩: من نذر أن يطوف على أربع، قال: الشيخ رحمه الله: يجب عليه طوافان:

أسبوع ليديه، و أسبوع لرجليه «٣»، لقول الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة نذرت أن تطوف على أربع، قال: تطوف أسبوعا ليديهما و أسبوعا لرجليهما» «٤». و في الطريق ضعف. و قال ابن إدريس: يبطل النذر، لأنه غير مشروع، فلا ينعقد «٥». و هو حسن.

### مسألة ٤٩٠: طواف الحج ركن فيه، و هو واجب بالإجماع.

قال الله تعالى وَ لِيَطَّوَّفُوا «٦». قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن هذه الآية فيه «٧». و ما رواه العامة: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ عَنْ صَفِيَّةَ لَمَّا حَاضَتْ: (أ حَابَسْتَنَا هِيَ؟) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: (أَخْرَجُوا) «٨» فدل على وجوب الطواف، و أنه حابس لمن لم يأت به. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «على المتمتع بالعمرة إلى تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٢٧ الحج ثلاثة أطواف بالبيت و سعيان بين الصفا و المروة» «١». و لأنه أحد النسكين، فكان الطواف فيه ركنا، كالعمرة. إذا عرفت هذا، فإن أخل به عامدا، بطل حجّه، و إن أخل به ناسيا، و جب عليه أن يعود و يقضيه، فإن لم يتمكن، استتاب فيه. و قال الشافعي: إن كان قد طاف طواف الوداع، أجزأ عنه، و إلّا و جب عليه الرجوع، و لا تحلّ له النساء حتى يطوفه و إن طال زمانه و خرج وقته «٢». إذا ثبت هذا، فلو نسي طواف النساء، لم تحلّ له النساء حتى يزور البيت و يأتي به، و يجوز له أن يستناب فيه، لما رواه معاوية بن عمّار- في الحسن- عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: «لا تحلّ له النساء حتى يزور البيت» و قال: «يأمر أن يقضى عنه إن لم يحجّ، فإن توفّي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره» «٣».

## الفصل الرابع في السعي و التقصير

### إشارة

و فيه مباحث:

### الأول: في مقدّماته،



## إشارة

و هي عشرة «١» كلها مندوبة:

**الأول: الطهارة، و هي مستحبة في السعي غير واجبة،**

عند علمائنا- و هو قول عامة العلماء «٢»- للأصل. و لما رواه العامة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لعائشة حين حاضت: (اقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت) «٣». و عن عائشة و أم سلمة قالتا: إذا طافت المرأة بالبيت و صلّت ركعتين ثم حاضت فلتطف بالصفاء و المروة «٤». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «لا بأس أن تقضى المناسك كلّها على غير وضوء إلّا الطواف، فإنّ فيه صلاة، و الوضوء أفضل» «٥».

**الثاني: استلام الحجر الأسود قبل السعي**

إذا صَلَّى ركعتي الطواف تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٣٠ إجماعاً، لما رواه العامة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَعَلَ ذَلِكَ «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام: «إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود فقبله و استلمه أو «٢» أشر إليه فإنه لا بدّ من ذلك» «٣».

**الثالث: الشرب من ماء زمزم و صبّ الماء على الجسد من الدلو المقابل للحجر الأسود، و الدعاء،**

لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «إذا فرغ الرجل من طوافه و صَلَّى ركعتين فليأت زمزم فيستقي منه ذنوباً أو ذنوبين فليشرب منه و ليصبّ على رأسه و ظهره و بطنه، و يقول حين يشرب: اللهم اجعله علماً نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كلّ داء و سقم، ثم يعود إلى الحجر الأسود» «٤». و عن الصادق و الكاظم عليهما السّلام- في الصحيح:- «و ليكن ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر» «٥».

**الرابع: الخروج إلى الصفا من الباب المقابل للحجر الأسود بالسكينة و الوقار**

، و لا نعلم فيه خلافا. روى الشيخ- في الصحيح- عن الصادق عليه السّلام: «ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و هو الباب الذي يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادي، و عليك السكينة و الوقار» «٦».

**الخامس: الصعود على الصفا إجماعاً،**

إلّا من شدّ ذهب إلى وجوبه، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٣١ فإنه لا يصحّ السعي حتى يصعد إلى الصفا و المروة بقدر ما يستوفى السعي بينهما، لأنه لا يمكنه استيفاء ما بينهما إلّا بذلك، فيجب كوجوب غسل جزء من الرأس و صيام جزء من الليل «١». و هو خطأ، لأنه يمكنه الاستيفاء بأن يجعل عقبه ملاصقا للصفا و أصابع رجليه ملاصقة للمروة و بالعكس في الرجوع. و استحبابه، لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «فاصعد الصفا حتى تنظر إلى البيت، و تستقبل الركن الذي فيه الحجر الأسود، فاحمد الله و أثن عليه» «٢» الحديث.

**السادس: حمد الله على الصفا و الثناء عليه و استقبال الكعبة و رفع يديه و الدعاء و إطالة الوقوف على الصفا**

، لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «و احمد الله و أثن عليه و اذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع إليك» «٣» الحديث. قال

الصادق عليه السّلام: «وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقرة مترسلاً» (٤). و عن علي بن النعمان - رفعه - قال: «كان أمير المؤمنين عليه السّلام إذا صعد الصفا استقبل الكعبة ثم يرفع يديه ثم يقول» (٥) و ذكر الدعاء. و قال الصادق عليه السّلام: «إذا أردت أن يكثر مالك فأكثر الوقوف على الصفا» (٦). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٢ و لو لم يتمكّن من إطالة الوقوف و الدعاء بالمنقول، دعا بما تيسّر. قال بعض أصحابنا: كنت في فناء الكاظم عليه السّلام على الصفا أو على المروة و هو لا يزيد على حرفين: «اللهم إنّي أسألك حسن الظنّ بك على كلّ حال، و صدق التّيه في التوكّل عليك» (١).

### البحث الثاني: في الكيفية.

#### مسألة ٤٩١: يجب في السعي التّيه، لأنّه عبادة

و قد قال الله تعالى: «و ما أمروا إلّا ليعبّدوا الله مخلصين له الدين» (٢). و لقوله عليه السّلام: (لا عمل إلّا بتّيه) (٣). و هي شرط فيه يبطل السعي بالإخلال بها عمدا و سهوا. و يجب فيها تعيين الفعل و أنّه سعي عمره متمتع بها أو مفردة أو سعي الحجّ الواجب أو الندب، حجّة الإسلام أو غيرها، و التقرب إلى الله تعالى.

#### مسألة ٤٩٢: يجب فيه الترتيب بأن يبدأ بالصفا و يختم بالمروة

إجماعاً - إلّا من أبي حنيفة (٤) - لما رواه العامّة عن جعفر الصادق عليه السّلام عن جابر في صفة حجّ رسول الله صلّى الله عليه وآله: و بدأ بالصفا، و قال: (ابدءوا بما بدأ الله تعالى به) (٥). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٣ و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله حين فرغ من طوافه و ركعته قال: ابدءوا بما بدأ الله به، إنّ الله عزّ و جلّ يقول: إنّ الصّفا و المروة من شعائر الله» (١) (٢). و قال الصادق عليه السّلام: «تبدأ بالصفا و تختم بالمروة» (٣).

#### مسألة ٤٩٣: يجب أن يسعي بين الصفا و المروة سبعة أشواط

يحتسب ذهابه من الصفا إلى المروة شوطاً و عوده من المروة إلى الصفا آخر، هكذا سبع مرّات، عند علمائنا أجمع - و هو قول عامّة العلماء (٤) - لما رواه العامّة عن الصادق عن الباقر عليهما السّلام عن جابر في صفة حجّ رسول الله صلّى الله عليه وآله: ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبّت (٥) قدماه رمل في بان الوادي حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا، فلما كان آخر طوافه على المروة، ففعل على الصفا، فلما كان آخر طوافه على المروة قال: (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى و جعلتها عمرة) (٦) و هذا يقتضى أنّه آخر طوافه. و من طريق الخاصّة: ما رواه الشيخ: «طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختم بالمروة» (٧). و قال أبو بكر الصيرفي من الشافعية: يحتسب سعيه من الصفا إلى تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٤ المروة و منها إلى الصفا شوطاً واحداً (١).

#### مسألة ٤٩٤: يجب السعي بين الصفا و المروة في المسافة التي بينهما،

فلا يجوز الإخلال بشيء منها، بل يلصق عقبه بالصفا في الابتداء و أصابع رجله به في العود و بالعكس في المروة. و لا تحلّ له النساء حتى يكمله. و لا يجب الصعود على الصفا و لا المروة - خلافاً لبعض الشافعية، و قد تقدّم (٢) - لقوله تعالى فلا جناح عليّه أن يطوّف بهما (٣). قال المفسرون: أراد بينهما. و هو يصدق و إن لم يصعد عليهما. و يستحب له أن يسعي ماشياً، و يجوز الركوب إجماعاً. و لما رواه العامّة: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله طاف راكباً بالبيت و بالصفا و المروة (٤). و من طريق الخاصّة: رواية الحلبي - الحسنه - أنّه سأل الصادق عليه السّلام: عن السعي بين الصفا و المروة على الدائبة، قال: «نعم و على المحمل» (٥). و قال معاوية بن عمّار: سألت

الصادق عليه السلام: عن الرجل يسعى بين الصفا والمروة راكباً، قال: «لا بأس والمشى أفضل» (٦).

### مسألة ٤٩٥: يستحب أن يمشى من الصفا إلى المنارة،

و أن يهرول ما بين المنارة وزقاق العطارين ثم يمشى من زقاق العطارين إلى المروة، و لو تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٥ كان راكباً، حرّك دابته في موضع الهرولة إجماعاً. روى العامة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سعى بين الصفا والمروة (١). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «ثم انحدر ماشياً و عليك السكينة و الوقار حتى تأتي المنارة، و هي طرف المسعى، واسع ملاً فروجك و قل: بسم الله أكبر و صلى الله على محمد و آله، و قل: اللهم اغفر و ارحم و اعف عما تعلم و أنت الأعز الأكرم، حتى تبلغ المنارة الأخرى، و كان المسعى أوسع مما هو اليوم، و لكنّ الناس ضيقوه، ثم امش و عليك السكينة و الوقار حتى تأتي المروة» (٢) الحديث. و لأنّ موضع الرمل من وادي محسير، فاستحبّ قطعه بالهرولة، كما يستحبّ قطع وادي محسير. و يستحب الدعاء حالة السعى. و لو ترك الرمل، لم يكن عليه شيء إجماعاً. روى العامة عن ابن عمر، قال: إن أسع بين الصفا و المروة فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يسعى، و إن أمش فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمشى و أنا شيخ كبير (٣). و من طريق الخاصة: قول سعيد الأعرج: سألت الصادق عليه السلام: عن رجل ترك شيئاً من الرمل في سعيه بين الصفا و المروة، قال: «لا شيء عليه» (٤). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٦ و ليس على النساء رمل و لا صعود على الصفا و المروة، لأنّ ترك ذلك أستر. و لو نسي الرجل الرمل حتى يجوز موضعه ثم ذكر، فليرجع القهقري إلى المكان الذي يرمل فيه.

### البحث الثالث: في الأحكام.

### مسألة ٤٩٦: السعى واجب و ركن من أركان الحج و العمرة

ييطان بالإخلال به عمداً، عند علمائنا أجمع- و به قال عروة و مالك و الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين (١)- لما رواه العامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: (اسعوا فإنّ الله كتب عليكم السعى) (٢). و من طريق الخاصة: رواية الحسن (٣) بن علي الصيرفي عن بعض أصحابنا قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام: عن السعى بين الصفا و المروة فريضة أو سنّة؟ فقال: «فريضة» (٤). و في الصحيح عن معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: في رجل ترك السعى متعمداً، قال: «لا حجّ له» (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٧ و قال أحمد في الرواية الأخرى: إنّه مستحب لا يجب بتركة دم. و هو مروى عن ابن الزبير و ابن سيرين (١). و قال أبو حنيفة: هو واجب و ليس بركن إذا تركه و جب عليه دم- و هو مذهب الحسن البصري و الثوري- لقوله تعالى فلا-جُناحَ (٢) و رفع الجناح دليل عدم وجوبه (٣). و هو غلط، فإنّ رفع الجناح لا يستلزم عدم الوجوب. و لو ترك السعى ناسياً، أعاده لا غير، و لا شيء عليه، فإن كان قد خرج من مكّة، عاد للسعى، فإن لم يتمكّن، أمر من يسعى عنه، لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام: رجل نسي السعى بين الصفا و المروة، قال: «يعيد السعى» قلت: فإنّه خرج، قال: «يرجع فيعيد السعى إن هذا ليس كرمي الجمار، الرمي سنّة و السعى بين الصفا و المروة فريضة» (٤). و سأل زيد الشحام الصادق عليه السلام: عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا و المروة حتى يرجع إلى أهله، فقال: «يطاف عنه» (٥).

### مسألة ٤٩٧: قد سبق «٦» وجوب ترتيب السعى بأن يبدأ بالصفا و يختم بالمروة

، فلو عكس فبدأ بالمروة و ختم بالصفا، أعاد السعى، لأنّه لم يأت بالمأمور به على وجهه، فيبقى في عهدة التكليف. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٣٨ و ما رواه معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «من بدأ بالمروة قبل

الصفاء فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفاء قبل المروءة» (١). إذا عرفت هذا، فلو طاف سبعة أشواط و شكك فيما بدأ به، فإن كان في آخر السابع على الصفاء، أعاد السعى من أوله، لأنه يكون قد بدأ من المروءة. و قالت العامية: يسقط الشوط الأول، و يبنى على أنه بدأ من الصفاء، فيضيف إليه آخر (٢). و هو غلط، لما بيّنا من الأخبار الدالة على وجوب البدأ بالصفاء، و الإعادة على من بدأ بالمروءة. و كذا لو تيقن عدد الأشواط فيما دون السبعة و شكك في المبدأ، فإن كان في المزدوج على الصفاء، صحّ سعيه، لأنه يكون قد بدأ به، و إن كان على المروءة، أعاد، و ينعكس الحكم مع انعكاس الفرض.

#### مسألة ٤٩٨: لو سعى أقل من سبعة أشواط و لو خطوة، و جب عليه الإتيان بها،

و لا يحلّ له ما يحرم على المحرم قبل الإتيان به، فإن رجع إلى بلده، و جب عليه العود مع المكنة و إتمام السعى، لأن الموالاة لا تجب فيه إجماعاً. و لو لم يذكر حتى واقع أهله أو قصير أو قلم، كان عليه دم بقره و إتمام السعى، لما رواه سعيد بن يسار، قال: سألت الصادق عليه السلام: رجل متمتع سعى بين الصفاء و المروءة ستّة أشواط ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنه تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ١٣٩ قد فرغ منه و قلم أظافيره و أحلّ ثم ذكر أنه سعى ستّة أشواط، فقال لي: «يحفظ أنه قد سعى ستّة أشواط؟ فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستّة أشواط فليعد و ليتم شوطاً و ليرق دماً» فقلت: دم ما ذا؟ قال: «بقره» قال: «و إن لم يكن حفظ أنه سعى ستّة أشواط فليبتدئ السعى حتى يكمله سبعة أشواط ثم ليرق [دم] (١) بقره» (٢). و لو لم يحصل عدد الأشواط، استأنف السعى.

#### مسألة ٤٩٩: لا يجوز الزيادة على سبعة أشواط،

فإن زاد عمداً، استأنف السعى، و إن كان سهواً، طرح الزيادة و اعتدّ بالسبعة، و إن شاء أكمل أربعة عشر شوطاً، لأنها عبادة ذات عدد، فأبطلتها الزيادة عمداً، كالصلاة و الطواف. و لقول الكاظم عليه السلام: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة، فإذا زدت عليها فعليك الإعادة و كذلك السعى» (٣). و يدلّ على طرح الزيادة مع السهو: قول الكاظم عليه السلام- في الصحيح- عن رجل سعى بين الصفاء و المروءة ثمانية أشواط ما عليه؟ فقال: «إن كان خطأ طرح واحداً و اعتدّ بسبعة» (٤). و على جواز إتمام أربعة عشر شوطاً: قول أحدهما عليهما السلام- في الصحيح-: «و كذلك إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستّة» (٥).

#### مسألة ٥٠٠: يجوز أن يجلس الإنسان في أثناء السعى للاستراحة

- و هو قول أحمد في إحدى الروايتين (١)- لما رواه العامية: أنّ سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة بن الزبير (٢) سعت بين الصفاء و المروءة فقضت طوافها في ثلاثة أيام و كانت ضخمة (٣) (٤). و من طريق الخاصية: رواية الحلبي- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يطوف بين الصفاء و المروءة، يستريح؟ قال: «نعم إن شاء جلس على الصفاء و المروءة و بينهما فيجلس» (٥). و قال أحمد في الرواية الأخرى: لا يجوز. و يجعل الموالاة شرطاً في السعى، قياساً على الطواف (٦). و الفرق: أنّ الطواف يتعلّق بالبيت و هو صلاة، و يشترط له الطهارة و الستر، فيشترط له الموالاة، كالصلاة، بخلاف السعى. و كذا يجوز أن يقطع السعى لفضاء حاجة له أو لبعض إخوانه ثم يعود فيتّم ما قطع عليه، لأنّ أبا الحسن عليه السلام سئل عن الرجل يدخل في السعى بين الصفاء و المروءة فيسعى ثلاثة أشواط أو أربعة ثم يلقاه الصديق فيدعوه إلى الحاجة أو إلى الطعام، قال: «إن أجابه فلا بأس» (٧). و عن أحمد روايتان (٨). تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ١٤١ و لو دخل وقت فريضة و هو في أثناء السعى، قطعه، و ابتدأ بالصلاة، فإذا فرغ منها تمّ سعيه، و لا نعلم فيه خلافاً، لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح- الرجل يدخل في السعى بين الصفاء و المروءة فيدخل وقت الصلاة، أيخفف أو يقطع و يصلّي ثم يعود أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ؟ قال: «لا، بل يصلّي ثم يعود أو ليس عليهما مسجد؟» (٩).

**مسألة ٥٠١: إذا طاف، جاز له أن يؤخر السعى إلى بعد ساعة،**

ولا يجوز إلى غد يومه- وبه قال أحمد و عطاء و الحسن و سعيد بن جبیر «٢»- لأنّ الموالاة إذا لم تجب في نفس السعى ففيما بينه و بين الطواف أولى. و لأنّ عبد الله بن سنان سأل- في الصحيح- الصادق عليه السّلام: عن الرجل يقدم مكّة و قد اشتدّ عليه الحرّ، فيطوف بالكعبة فيؤخر السعى إلى أن يبرد، فقال: «لا بأس به، و ربما فعلته» قال: و ربما رأيته يؤخر السعى إلى الليل «٣». و سأل محمد بن مسلم- في الصحيح- أحدهما عليهما السّلام: عن رجل طاف بالبيت فأعيا، أو يؤخر الطواف بين الصفا و المروة إلى غد؟ قال: «لا» «٤».

**مسألة ٥٠٢: السعى تبع للطواف لا يصحّ تقديمه عليه****إشارة**

- و به قال مالك و الشافعي و أصحاب الرأي و أحمد في إحدى الروايتين «٥»- لما رواه العامية: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٤٢ أن رسول الله صلى الله عليه و آله سعى بعد طوافه «١»، و قال: (خذوا عني مناسككم) «٢». و من طريق الخاصية: رواية منصور بن حازم- في الصحيح- أنه سأل الصادق عليه السّلام: عن رجل طاف بين الصفا و المروة قبل أن يطوف بالبيت، فقال: «يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا و المروة فيطوف بينهما» «٣». و لو طاف بعض الطواف ثم مضى إلى السعى ناسيا، فذكر في أثناء السعى نقص الطواف، رجع فأتم طوافه ثم عاد إلى السعى فأتى سعيه، لأنّ إسحاق بن عمار سأل الصادق عليه السّلام: عن رجل طاف بالبيت ثم خرج إلى الصفا فطاف به ثم ذكر أنه قد بقي عليه من طوافه شيء، فأمره أن يرجع إلى البيت فيتّم ما بقي من طوافه ثم يرجع إلى الصفا فيتّم ما بقي فقلت له: فإنه طاف بالصفا و ترك البيت، قال: «يرجع إلى البيت، قال: «يرجع إلى البيت فيطوف به ثم يستقبل طواف الصفا» فقلت: ما فرق بين هذين؟ قال: «لأنه قد دخل في شيء من الطواف، و هذا لم يدخل في شيء منه» «٤».

**تذنيب: لو سعى بعد طوافه ثم ذكر أنه طاف بغير طهارة، لم يعتد بطوافه و لا بسعيه**

، لأنّه تبع له.

**مسألة ٥٠٣: السعى واجب في الحجّ و العمرة، و لا يجزئ السعى في أحدهما عن الآخر،**

عند علمائنا، لأنّ كلّ واحد منهما نسك يشترط فيه الطواف، فيشترط فيه السعى، كالأخر. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٤٣ و لقول الصادق عليه السّلام: «على المتمتع بالعمرة إلى الحجّ ثلاثة أطواف بالبيت، و يصلّى لكلّ طواف ركعتين، و سعيان بين الصفا و المروة» «١». و قال بعض العامية: لو سعى القارن و المفرد بعد طواف القدوم، لم يلزمهما بعد ذلك سعى، و إن لم يسعيا معه، لزمهما السعى مع طواف الزيارة «٢».

**مسألة ٥٠٤: لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى، فإن فعله متعمدا، أعاد طواف النساء**

، و إن كان ناسيا، فلا شيء عليه، لأنّ أحمد بن محمد بن محمد بن عمن ذكره، قال: قلت لأبي الحسن عليه السّلام: جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحجّ ثم طاف طواف النساء ثم سعى، فقال: «لا يكون السعى إلّا قبل طواف النساء» فقلت: عليه شيء؟ فقال: «لا يكون سعى إلّا قبل طواف النساء» «٣». و لا يجوز للمتمتع أن يقدم طواف الحجّ و سعيه على المضى إلى عرفات اختيارا، قاله العلماء كافة. روى أبو بصير، قال: قلت: رجل كان متمتعا فأهلّ بالحجّ، قال: «لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتي

منى من غير علمه فلا يعتد بذلك الطواف» (٤). إذا عرفت هذا، فإن التقديم للضرورة- كالشيخ الكبير والمريض وخائفة الحيض- جائز، لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يعجل الشيخ تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٤٤ الكبير والمريض والمرأة والمعلول طواف الحج قبل أن يخرج» (١) إلى منى» (٢). وكذا يجوز تقديم طواف النساء على الموقفين مع العذر لا مع الاختيار، لأن الحسن بن علي روى عن أبيه عن الكاظم عليه السلام، قال: «لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه إلى منى، وكذلك لمن خاف أن لا يتهيأ» (٣) له الانصراف إلى مكة أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو (٤) من منى إذا كان خائفا» (٥). وسيأتي تمام ذلك إن شاء الله تعالى. قال الشيخ رحمه الله: يجوز للقارن والمفرد تقديم طوافهما وسعيهما على المضى إلى عرفات لضرورة وغيرها (٦)، لأن حماد بن عثمان روى- فى الصحيح- قال: سألت الصادق عليه السلام عن مفرد الحج أ يعجل طوافه أو يؤخره؟ قال: «هو والله سواء عجله أو أخره» (٧). وسأل إسحاق بن عمار الكاظم عليه السلام: عن رجل يحرم بالحج من مكة ثم يرى البيت خاليا فيطوف قبل أن يخرج، عليه شيء؟ قال: «لا» (٨). قال الشيخ (٩): ويجددان التلبية لو قدما الطواف، ليبقى على إحرامهما، ولو لم يجدداها، انقلبت الحجية عمرة. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٤٥ وأنكر ابن إدريس (١) وكافة العامة ذلك.

### البحث الرابع: فى التقصير.

#### مسألة ٥٠٥: إذا فرغ المتمتع من السعى، قصر من شعره

وقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد، لكونه فى الحرم، فلو خرج منه، كان مباحا له، ويحل له أكل ما ذبح فى الحل فى الحرم إجماعا. روى العامة عن ابن عمر قال: تمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله بالعمرة إلى الحج، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله مكة قال للناس: (من كان معه هدى فإنه لا يحل من شيء أحرم منه حتى يقضى حجته، ومن لم يكن معه هدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل) (٢). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح-: «إذا فرغت من سعيك وأنت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك وقلم من أظفارك وأبق منها لحجك، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم وأحرمت منه، وطف بالبيت تطوعا ما شئت» (٣).

#### مسألة ٥٠٦: التقصير نسك فى العمرة،

فلا يقع الإحلال إلا به أو بالحلق، عند علمائنا أجمع- وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعى فى أحد القولين (٤)- لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: (رحم الله تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٤٦ المحلقين) قيل: يا رسول الله والمقصرين، فقال: (رحم الله المحلقين) إلى أن قال فى الثالثة أو الرابعة: (رحم الله المقصرين) (١) وهو يدل على أنه نسك. ومن طريق الخاصة: الأحاديث الدالة على الأمر بالتقصير (٢)، فيكون واجبا. وقال الشافعى فى الآخر: إنه إطلاق محذور، بأن كل ما كان محرما فى الإحرام فإذا جاز له، كان إطلاق محذور (٣). ومنع الكليته. ولا يستحب له تأخير التقصير، فإن أخره، لم تتعلق به كفارة.

#### مسألة ٥٠٧: لو أخل بالتقصير عامدا حتى أهل بالحج، بطلت عمرته، وكانت حجته مفردة.

ولا تدخل أفعال الحج فى أفعال العمرة- وبه قال على عليه السلام وابن مسعود والشعبى والنخعى وأبو حنيفة وأصحابه (٤)- لقوله تعالى وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٥). وقال الشافعى: إذا قرن، تدخل أفعال العمرة فى أفعال الحج، واقتصر على أفعال الحج فقط، يجزئه طواف واحد وسعى واحد عنهما. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ١٤٧ وبه قال جابر وابن عمر وعطاء وطاوس والحسن البصرى ومجاهد وربيعه ومالك وأحمد وإسحاق (١). ويبطل بما رواه العامة عن عمران بن الحصين: أن النبي صلى الله

عليه وآله قال: (من جمع الحج إلى العمرة فعليه طوافان) «٢». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا طاف و سعى ثم لبى قبل أن يقصّر فليس له أن يقصّر، وليس له متعة» «٣». و لو أخل بالتقصير ناسيا، صحت متعته، و وجب عليه دم- قاله الشيخ «٤» رحمه الله- لأن إسحاق بن عمار روى- في الصحيح- عن الكاظم عليه السلام: الرجل يتمتع و ينسى أن يقصّر حتى يهمل بالحج، فقال: «عليه دم يهريقه» «٥». و حملة الصدوق على الاستحباب، لأن معاوية بن عمار سأل الصادق عليه السلام: عن رجل أهمل بالعمرة و نسي أن يقصّر حتى دخل الحج، قال: «يستغفر الله و لا شيء عليه و تمت عمرته» «٧».

#### مسألة ٥٠٨: لو جامع امرأته قبل التقصير، وجب عليه جزور

إن كان تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٤٨ موسرا، و إن كان متوسطا، بقره، و إن كان فقيرا، فشاء إن كان عامدا عالما، و إن كان جاهلا- أو ناسيا، لم يكن عليه شيء، لأن الحلبي سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح:- عن متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصّر، قال: «ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد تلم حجّه» «١». و في الحسن عن معاوية بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام: عن متمتع وقع على امرأته و لم يقصّر، فقال: «ينحر جزورا و قد خفت أن يكون قد تلم حجّه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه» «٢». أما لو واقعها بعد التقصير، فلا شيء عليه إجماعا. و لو قبل امرأته قبل التقصير، وجب عليه دم شاء- قاله الشيخ «٣»- لرواية الحلبي- في الصحيح- أنه سأل الصادق عليه السلام: عن متمتع طاف بالبيت و بين الصفا و المروة فقبل امرأته قبل أن يقصّر من رأسه، قال: «عليه دم يهريقه، و إن كان الجماع فعليه جزور أو بقره» «٤». إذا عرفت هذا، فإن عمرته لا تبطل- و به قال مالك و أحمد و أصحاب الرأي «٥»- لما رواه العامة عن ابن عباس أنه سئل عن امرأة معتمرة وقع بها زوجها قبل أن تقصّر، قال: من ترك من مناسكه شيئا أو نسيه فليرق دما، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٤٩ قيل: إنها موسرة، قال: فلتنحر ناقه «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و قد خفت أن يكون قد تلم حجّه» «٢» و هو يدل على الصحة. و قال الشافعي: تفسد عمرته «٣». إذا عرفت هذا، فإن طاعوته، كفرت أيضا، و إن أكرهها، تحمّل عنها.

#### مسألة ٥٠٩: التقصير في إجماع العمرة أولى من الحلق،

قاله الشيخ في الخلاف «٤». و منع في غيره من الحلق، و أوجب به دم شاء مع العمدة «٥». و قال أحمد: التقصير أفضل «٦»، لما رواه العامة عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام عن جابر لما وصف حج رسول الله صلى الله عليه وآله و قال لأصحابه: (حلوا من إجماعكم بطواف بين الصفا و المروة و قصيروا) «٧». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: عن المتمتع أراد أن يقصّر فحلق رأسه، قال: «عليه دم يهريقه» «٨». و سأل جميل بن دراج الصادق عليه السلام: عن متمتع حلق رأسه بمكة، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٥٠ قال: «إن كان جاهلا فليس عليه شيء» «١». و قال الشافعي: الحلق أفضل «٢»، لقوله تعالى مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ «٣». بدأ بالأهم. و هو لا يعارض ما تقدّم.

#### مسألة ٥١٠: أدنى التقصير أن يقصّر شيئا من شعر رأسه

و لو كان يسيرا، و أقله ثلاث شعرات، لحصول الامتثال به، هذا قول علمائنا، و به قال الشافعي «٤». و قال أبو حنيفة: الربع «٥». و قال مالك: يقصّر من جميع رأسه أو يحلقه أجمع. و به قال أحمد في إحدى الروايتين- و في الأخرى كقولنا «٦»- لأن النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله حلق جميع رأسه «٧». و لأنه نسك يتعلّق بالرأس، فيجب استيعابه، كالمسح «٨». و فعل النبي صلى الله عليه وآله بيان للحلق في الحج، و يمنع حكم أصل قياسهم. إذا عرفت هذا، فلو قصّر الشعر بأي شيء كان، أجزاءه، و كذا لو نتفه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٥١ أو أزاله بالنورة. و لو قصّر من الشعر النازل عن حدّ الرأس أو ما يحاذيه، أجزاءه. و لو قصّر من أظفاره، أجزاءه، و كذا لو

أخذ من شاربه أو حاجبيه أو لحيته، لأن الصادق عليه السلام سأله حفص وجميل وغيرهما: عن محرم يقصر من بعض ولا يقصر من بعض، قال: «يجزئه» (١).

### مسألة ٥١١: ليس في إحرام عمره التمتع طواف النساء،

بل في إحرام العمرة المبتولة، لأن أبا القاسم مخلد بن موسى الرازي كتب [إلى الرجل] (٢). يسأله عن العمرة المبتولة هل على صاحبها طواف النساء؟ وعن العمرة التي يتمتع بها إلى الحج، فكتب «أما العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء، وأما التي يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء» (٣). إذا عرفت هذا، فينبغي للمتمتع بعد التقصير أن يتشبه بالمحرمين في ترك لبس المخيط، لقول الصادق عليه السلام: «ينبغي للمتمتع بالعمرة إلى الحج إذا أحل أن لا يلبس قميصا و ليتشبه بالمحرمين» (٤).

### مسألة ٥١٢: يكره له أن يخرج من مكة قبل قضاء مناسكه كلها

، إلا لضرورة، فإن اضطر إلى الخروج، خرج إلى حيث لا يفوته الحج، ويخرج محرما بالحج، فإن أمكنه الرجوع إلى مكة، وإلا مضى على إحرامه إلى عرفات. ولو خرج بغير إحرام ثم عاد، فإن كان في الشهر الذي خرج فيه، تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ١٥٢ لم يضره أن يدخل مكة بغير إحرام، وإن دخل في غير الشهر الذي خرج فيه، دخلها محرما بالعمرة إلى الحج، وتكون عمرته الأخيرة هي التي يتمتع بها إلى الحج، لقول الصادق عليه السلام: «من دخل مكة متمتعا في أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى يقضى الحج، فإن عرضت له الحاجة إلى عسفان أو إلى الطائف أو إلى ذات عرق، خرج محرما، ودخل ملتبيا بالحج، فلا يزال على إحرامه، فإن رجع إلى مكة رجع محرما، ولم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس إلى منى» قلت: فإن جهل فخرج إلى المدينة وإلى نحوها بغير إحرام ثم رجع في إبان الحج في أشهر الحج يريد الحج أو يدخلها محرما أو بغير إحرام؟ فقال: «إن رجع في شهره دخل بغير إحرام، وإن دخل في غير الشهر دخل محرما» قلت: فأى الإحرامين والمتعتين متعته؟ الأولى أو الأخيرة؟ قال: «الأخيرة هي عمرته، وهي المحتبس بها التي وصلت بحجّه» (١). إذا عرفت هذا، فلو خرج من مكة بغير إحرام وعاد في الشهر الذي خرج فيه، استحَبَّ له أن يدخلها محرما بالحج، ويجوز له أن يدخلها بغير إحرام على ما تقدم.

### مسألة ٥١٣: لو دخل المحرم مكة وقدر على إنشاء الإحرام للحج بعد طوافه وسعيه وتقصيره، وإدراك عرفات والمشعر، جاز له ذلك

و إن كان بعد زوال الشمس من يوم التروية أو ليلة عرفة أو يومها قبل الزوال أو بعده إذا علم إدراك الموقفين - اختاره الشيخ (٢) رحمه الله - لأن هشام بن سالم [روى] (٣) - في الصحيح - [عن] (٤) الصادق عليه السلام: في الرجل المتمتع يدخل تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ١٥٣ ليلة عرفة فيطوف ويسعى ثم يحرم فيأتي منى، فقال: «لا بأس» (١). وقال المفيد رحمه الله: إذا زالت الشمس من يوم التروية ولم يكن أحل من عمرته، فقد فاتته المتعة، ولا يجوز له التحلل منها، بل يبقى على إحرامه، وتكون حجته مفردة [١]. وليس بجديد. قال موسى بن القاسم: روى لنا الثقة من أهل البيت عن أبي الحسن موسى عليه السلام، أنه قال: «أهل بالتمتع بالحج» يريد يوم التروية زوال الشمس وبعد العصر وبعد المغرب وبعد العشاء، ما بين ذلك كله واسع (٢). احتج المفيد - رحمه الله - بقول الصادق عليه السلام: «إذا قدمت مكة يوم التروية وقد غربت الشمس فليس لك متعة، وامض كما أنت بحجك» (٣). وهو محمول على خائف فوات الموقف، لأن الحلبي سأل - في الصحيح - الصادق عليه السلام: عن رجل أهل بالحج والعمرة جميعا ثم قدم مكة والناس بعرفات، فخشى إن هو طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يفوته الموقف، فقال: «يدع العمرة، فإذا أتم حجّه صنع كما صنعت عائشة، ولا هدى عليه» (٤) [١]. حكاة

عنه ابن إدريس في السرائر: ١٣٧. والذي في مقننته ٦٧: من دخل مكة يوم التروية فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فأدرك



ذلك قبل مغيب الشمس أدرك المتعة، فإن غربت الشمس قبل أن يفعل ذلك، فلا متعة له، فليقم على إحرامه و يجعلها حجة مفردة. ولا يخفى أن الاحتجاج الآتي يناسب ما قاله في المقنعة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٥٤ و التقييد بخوف الفوات هنا يقتضى تقييده في الأحاديث المطلقة، حملا للمطلق على المقيّد. تم الجزء الخامس «١» من كتاب تذكرة الفقهاء في سادس شهر رمضان المبارك من سنة ثمان عشرة و سبعمائة بالحلة على يد مصنف الكتاب حسن ابن يوسف بن المطهر الحلي أعانه الله تعالى على طاعته. و يتلوه في الجزء السادس بعون الله تعالى: المقصد الثالث في أفعال الحج، وفيه فصول: الأول: في إحرام الحج. و الحمد لله و حـده، و صلى الله على سيدنا محمد النبي و آله الطاهرين [١].

[١] جاء في آخر نسخة «ن»: إلى هنا صورة ما كتبه المصنف قدس الله سره و أفاض على تربته الرحمة و الرضوان في نسخة أصله. و كان الفراغ منه على يد كاتبه لنفسه الفقير إلى الله تعالى على بن شمروخ يوم الخميس سادس عشرى شهر الله الأعظم ذى الحجة الحرام خاتمة سنة أربع و ستين و سبعمائة [٧٦٤] و الحمد لله رب العالمين، و صلواته على خير خلقه أجمعين محمد ابن عبد الله الصادق الأمين، و على عترته الطاهرين و ذريته الأكرمين صلاة متتابعة مترادفة إلى يوم الدين. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٥٥ بسم الله الرحمن الرحيم وفق اللهم لإكماله بمحمد و كرام آله

### المقصد الثالث في أفعال الحج

#### إشارة

و فيه فصول

### الأول في إحرام الحج

#### مسألة ٥١٤: إذا فرغ المتمتع من عمرته و أحل من إحرامها، وجب عليه الإتيان بالحج مبتدئا بالإحرام للحج من مكة

. و يستحب أن يكون يوم التروية، و هو ثامن ذى الحجة، إجماعا. روى العامة عن جابر في صفة حج رسول الله صلى الله عليه و آله: فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج «١». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «إذا كان يوم التروية إن شاء الله فاغتسل ثم البس ثوبيك و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام أو في الحجر، ثم اقع حتى تزول الشمس فصل المكتوبة، ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة، فأحرم بالحج ثم امض و عليك السكينة و الوقار، فإذا انتهيت إلى الرقطاء دون الردم فلب، فإذا انتهيت إلى الردم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى» «٢». أما المكي: فذهب مالك إلى أنه يستحب أن يهل بالحج من المسجد لهلال ذى الحجة «٣». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٦٠ و روى عن ابن عمر و ابن عباس و طاوس و سعيد بن جبيرة استحباب إحرامه يوم التروية أيضا، و هو قول أحمد، لأن النبي صلى الله عليه و آله أمر بالإهلال يوم التروية «١». و لأنه ميقات للإحرام، فاستوى فيه أهل مكة و غيرهم، كميات المكان، و لأنه لو أحرم المتمتع بحجة أو المكي قبل ذلك في أيام الحج فإنه يجزئه «٢».

#### مسألة ٥١٥: و يحرم من مكة، و الأفضل أن يكون من تحت الميزاب

أو من مقام إبراهيم عليه السلام، ويجوز أن يحرم من أى موضع شاء من مكة إجماعاً. روى العامية عن النبي صلى الله عليه وآله: (حتى أهل مكة يهلون منها) «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه عمرو بن حريث الصيرفي أنه سأل الصادق عليه السلام: من أين أهل بالحج؟ فقال: «إن شئت من رحلك و إن شئت من الكعبة و إن شئت من الطريق» «٤». و يستحب أن يفعل هنا كما فعل في إحرام العمرة من الإطلاء و الاغتسال و التنظيف بإزالة الشعر و الدعاء و الاضطرط، لما تقدم «٥» من الأخبار. و يستحب أن يكون إحرامه عند الزوال يوم التروية بعد أن يصلى تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٦١ الفرضين، لما تقدم فى المسألة الاولى «١» من كلام الصادق عليه السلام. و يجوز أن يحرم أى وقت شاء من أيام الحج بعد فراغ عمرته بعد أن يعلم أنه يلحق عرفات، ثم يفعل ما فعل عند الإحرام الأول من الغسل و التنظيف و أخذ الشارب و تقليم الأظفار و غير ذلك، ثم يلبس ثوبى إحرامه و يدخل المسجد حافياً، عليه السكينة و الوقار، و يصلى ركعتين عند المقام أو فى الحجر، و إن صلى ست ركعات، كان أفضل. و إن صلى فريضة الظهر و أحرم عقبيها، كان أفضل، فإذا صلى ركعتى الإحرام، أحرم بالحج مفرداً، و يدعو بما دعا به عند الإحرام الأول، غير أنه يذكر الحج مفرداً، لأن عمرته قد مضت. و يلبي إن كان ماشياً من موضعه الذى صلى فيه، و إن كان راكباً، فإذا نهض به بعيره، فإذا انتهى إلى الردم و أشرف على الأبطح، رفع صوته بالتلبية، لما تقدم «٢».

### مسألة ٥١٦: و لا يسن له الطواف بعد إحرامه،

و به قال ابن عباس و عطاء و مالك و إسحاق و أحمد «٣». و لو فعل ذلك لغير عذر، لم يجزئه عن طواف الحج و كذا السعى، أما لو حصل عذر، مثل مرض أو خوف حيض، فإنه يجوز الطواف قبل المضى إلى عرفات، لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر أصحابه أن يهلوا بالحج إذا خرجوا إلى منى «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٦٢ و قال الشافعى: يجوز مطلقاً «١».

### مسألة ٥١٧: قد بينا أنه يجب أن يحرم بالحج، فإن أحرم بالعمرة سهواً و هو يريد الحج، أجزأه،

لأنّ على بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام- فى الصحيح- عن رجل دخل قبل التروية بيوم فأراد الإحرام بالحج فأخطأ، فقال: العمرة، قال: «ليس عليه شيء، فليعد الإحرام بالحج» «٢». و لو نسي الإحرام يوم التروية بالحج حتى حصل بعرفات، فليحرم من هناك، فإن لم يذكر حتى يرجع إلى بلده فقد تمّ حجّه، و لا شيء عليه، قاله الشيخ «٣» رحمه الله، لما رواه على بن جعفر- فى الصحيح- عن أخيه الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن رجل نسي الإحرام بالحج فذكره و هو بعرفات ما حاله؟ قال: «يقول: اللهم على كتابك و سنّة نبيك، فقد تمّ إحرامه، فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تمّ حجّه» «٤».

## الفصل الثانى فى الوقوف بعرفات

### إشارة

وفيه مباحث:

### الأول: فى الخروج إلى منى.

### إشارة

يستحب لمن أراد الخروج إلى منى أن لا يخرج من مكة حتى يصلى الظهرين يوم التروية بها ثم يخرج إلى منى إلّا الإمام خاصّة، فإنه

يستحب له أن يصلي الظهر و العصر بمنى يوم التروية، و يقيم بها إلى طلوع الشمس. و أطلق العامة على استحباب الخروج للإمام و غيره من مكة قبل الظهر و أن يصلوا بمنى يوم التروية «١». لنا: ما رواه العامة عن ابن الزبير أنه صلى بمكة «٢». و عن عائشة أنها تخلت ليلة التروية حتى ذهب ثلثا الليل «٣». و من طريق الخاصة: رواية معاوية بن عمار - الصحيحة - عن الصادق عليه السلام، أنه صلى الظهر بمكة «٤». و أمّا الإمام: فإنه يستحب له الخروج قبل الزوال ليصلي الظهرين يوم التروية بمنى، لما رواه جميل بن دراج - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: «لا ينبغي للإمام أن يصلي الظهر إلّا بمنى يوم التروية و بيت بها تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٤ و يصبح حتى تطلع الشمس و يخرج» «١».

#### مسألة ٥١٨: يجوز للشيخ الكبير و المريض و المرأة و خائف الزحام المبادرة إلى الخروج قبل الظهر يوم أو يومين أو ثلاثة

، للضرورة. و لرواية إسحاق بن عمار - الصحيحة - قال: سألت الكاظم عليه السلام: عن الرجل يكون شيخا كبيرا أو مريضا يخاف ضغطا الناس و زحامهم يحرم بالحج و يخرج إلى منى قبل يوم التروية؟ قال: «نعم» قلت: فيخرج الرجل الصحيح يلتمس مكانا أو يتروح بذلك؟ قال: «لا» قلت: يتعجل بيوم؟ قال: «نعم» قلت: يتعجل بيومين؟ قال: «نعم» قلت: ثلاثة؟ قال: «نعم» قلت: أكثر من ذلك، قال: «لا» «٢».

#### مسألة ٥١٩: يستحب له عند التوجه إلى منى الدعاء بالمنقول،

و إذا نزل منى، دعا بالمأثور. قال الصادق عليه السلام له «٣» - في الصحيح -: «إذا انتهيت إلى منى فقل: اللهم هذه منى، و هي ممّا مننت به علينا من المناسك، فأسألك أن تمنّ عليّ بما مننت به على أنبيائك، فإنما أنا عبدك و في قبضتك، ثم تصلي بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة و الفجر و الإمام يصلي بها الظهر الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة و الفجر و الإمام يصلي بها الظهر لا يسعه إلّا ذلك و موسّع أن تصلي غيرها إن لم تقدر ثم تدرّكهم بعرفات» قال: «و حدّ منى من العقبة إلى وادي محسير» «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٥ و لو صادف يوم التروية يوم الجمعة، فمن أقام بمكة حتى تزول الشمس ممن تجب عليه الجمعة، لم يجوز له الخروج حتى يصلي الجمعة، لأنها فرض، و الخروج في هذا الوقت ندب. أمّا قبل الزوال فإنه يجوز له الخروج - و هو أحد قولي الشافعي «١» - لأنّ الجمعة الآن غير واجبة. و الثاني للشافعي: لا يجوز «٢». إذا عرفت هذا، فإنّ الشيخ - رحمه الله - قال: يستحب للإمام أن يخطف أربعة أيام من ذى الحجة: يوم السابع منه و يوم عرفه و يوم النحر بمنى و يوم النفر الأول، يعلم الناس ما يجب عليهم فعله من مناسكهم «٣»، لما روى جابر أنّ النبي صلى الله عليه و آله صلى الظهر بمكة يوم السابع و خطب [١]. و يأمر الناس في خطبته بالغدوّ إلى منى و يعلمهم ما بين أيديهم من المناسك، و به قال الشافعي «٤». و قال أحمد: لا يخطف يوم السابع «٥». و لو وافق يوم الجمعة، خطب للجمعة و صلّاها ثم خطب هذه الخطبة ثم يخرج بهم يوم الثامن - و هو يوم التروية - إلى منى.

#### مسألة ٥٢٠: يستحب المبيت ليلة عرفه بمنى للاستراحة،

و ليس بنسك، فلا يجب بتركه شيء، و يبيت إلى طلوع الفجر من يوم عرفه،

[١] الذي عثرنا عليه من رواية ابن عمر في سنن البيهقي ٥: ١١١ هكذا: قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا كان قبل التروية خطب الناس فأخبرهم بمناسكهم. و لم نجده عن جابر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٦ و يكره الخروج قبل الفجر إلّا لضرورة، كالمريض و الخائف، لما رواه الشيخ - في الصحيح - عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام من قوله: «ثم تصلي بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة» «١». إذا ثبت هذا، فالأفضل له أن يصبر حتى تطلع الشمس، فلو خرج قبل طلوعها بعد طلوع الفجر، جاز ذلك، لكن ينبغي له أن لا

يجوز وادى محسّر إلاً بعد طلوع الشمس، لقول الصادق عليه السّلام: «لا تجوز وادى محسّر حتى تطلع الشمس» (٢). أمّا الإمام فلا يخرج من منى إلاً بعد طلوع الشمس، لقول الصادق عليه السّلام: «من السنّة أن لا يخرج الإمام من منى إلى عرفه حتى تطلع الشمس» (٣). و يجوز للمعدور- كالمريض و خائف الزحام و الماشى- الخروج قبل أن يطلع الفجر و يصلّى الفجر فى الطريق للضرورة، رواه الشيخ عن عبد الحميد الطائى أنّه قال للصادق عليه السّلام: إنّنا مشاء فكيف نصنع؟ قال: «أمّا أصحاب الرحال فكانوا يصلّون الغداة بمنى، و أمّا أنتم فامضوا حيث تصلّوا فى الطريق» (٤). و للشافعى قولان: أحدهما: أنّهم يخرجون إلى عرفات بعد الفجر، و الثانى: بعد الظهر فى غير الجمعة. و أمّا إذا كان يوم التروية يوم الجمعة، فالمستحب عنده الخروج قبل طلوع الفجر، لأنّ الخروج إلى السفر يوم الجمعة إلى حيث لا تصلّى تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٧ الجمعة حرام أو مكروه، و هم لا يصلّون الجمعة بمنى، و كذا لا يصلّونها بعرفة لو كان يوم عرفه يوم الجمعة، لأنّ الجمعة إنّما تقام فى دار الإقامة (١). إذا عرفت هذا، فيستحب الدعاء عند الخروج إلى عرفه بالمنقول، و يضرب خبائه بنمرة و هى بطن عرنة دون الموقف و دون عرفه، لما رواه العامة أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله مكث حتى طلعت الشمس ثم ركب و أمر بقبته من شعر أن تضرب له بنمرة فتزل بها (٢). و من طريق الخاصية: ما رواه معاوية بن عمّار- فى الصحيح- عن الصادق عليه السّلام، قال: «إذا غدوت إلى عرفه فقل و أنت متوجّه إليها: اللهم إليك صمدت و إيتاك اعتمدت و وجهك أردت، أسألك أن تبارك لى فى رحلتى و أن تقضى لى حاجتى و أن تجعلنى ممّن تباهى به اليوم من هو أفضل منى، ثم تلبّى و أنت غاد إلى عرفات، فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباءك بنمرة و هى بطن عرنة دون الموقف و دون عرفه، فإذا زالت الشمس يوم عرفه فاغتسل و صلّ الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين و إنّما تعجل العصر و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنّه يوم دعاء و مسألة» قال: «و حدّ عرفه من بطن عرنة و ثويته و نمرة إلى ذى المجاز، و خلف الجبل موقف» (٣). إذا عرفت هذا، فإنّه يستحب أن يجمع الإمام بين الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، عند علمائنا، لهذه الرواية، و به قال الشافعى، لأنّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٨ رسول الله صلّى الله عليه و آله هكذا فعل فى حجّة الوداع (١) (٢). و عند أبى حنيفة لا إقامة للعصر (٣).

### مسألة ٥٢١: إذا زالت الشمس يوم عرفه، خطب الإمام بالناس

، و بين لهم ما بين أيديهم من المناسك، و يحرضهم على إكثار الدعاء و التهليل بالموقف، ثم يصلّى بالناس الظهر بأذان و إقامة، ثم يقيمون فيصلّى بهم العصر. و إذا كان الإمام مسافراً، و جب عليه التقصير. و قال الشافعى: السنّة له التقصير (٤). و أمّا أهل مكة و من حولها فلا يقصّرون، و به قال الشافعى (٥)، خلافاً لمالك (٦). و ليقول الإمام إذا سلّم: أتّموا يا أهل مكة فإنّما قوم سفر، كما قاله رسول الله صلّى الله عليه و آله (٧). إذا عرفت هذا، فإنّ نمرة ليست من عرفه، بل هى حدّها. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٦٩ و للشافعية قولان: هذا أحدهما، و الثانى: أنّها منها (١).

### البحث الثانى: فى الكيفية.

### مسألة ٥٢٢: يستحب الاغتسال للوقوف بعرفة،

لأنّها عبادة، فشرّع لها الاغتسال، كالإحرام- و رواه العامة عن على عليه السّلام، و به قال الشافعى و إسحاق و أبو ثور و أحمد و ابن المنذر (٢)- لأنها مجمع الناس، فاستحبّ الاغتسال لها، كالجمعة و العيدين. و من طريق الخاصية: ما تقدّم (٣) فى حديث معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السّلام. ثم يقف مستقبل القبلة، لأنّ النبى صلّى الله عليه و آله وقف و استقبال القبلة (٤). و هل الوقوف راكباً أفضل أو ماشياً؟ للشافعى قولان: أحدهما: أنّهما سواء [قاله (٥) فى الأيم، و أظهرهما- و به قال أحمد (٦)- أنّ الوقوف راكباً أفضل، اقتداء برسول الله صلّى الله عليه و آله، و ليكون أقوى على الدعاء (٧). و عندنا أنّ الركوب و القعود مكروهان، بل يستحب قائماً داعياً تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٧٠ بالمأثور.

**مسألة ٥٢٣: يجب في الوقوف النيّة،**

عند علمائنا - خلافا للعامّة «١» - لأنّ الوقوف عبادة، و كلّ عبادة بتيّه، لقوله تعالى و مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ «٢». و لأنّه عمل، فيفتقر إلى النيّة، لقوله عليه السّلام: (الأعمال بالنيّات و إنّما لكل امرئ ما نوى) «٣». و قال عليه السّلام: (لا عمل إلّا بتيّه) «٤». و لأنّ الواجب إيقاعها على جهة الطاعة، و هو إنّما يتحقّق بالتيّه. و يجب في النيّة اشتمالها على نيّة الوجوب و الوقوف لحجّ التمتع حجّة الإسلام أو غيرها، و التقرب إلى الله تعالى.

**مسألة ٥٢٤: يجب الكون بعرفة إلى غروب الشمس من يوم عرفة**

إجماعاً. روى العامّة عن جابر أنّ النبي صلّى الله عليه و آله وقف بعرفة حتى غابت الشمس «٥». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام - في الصحيح -: «إنّ المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس، فخالفهم رسول الله صلّى الله عليه و آله، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٧١ فأفاض بعد غروب الشمس» «١». و سأل يونس بن يعقوب، الصادق عليه السّلام: متى نفيض من عرفات؟ فقال: «إذا ذهبت الحمرة من هاهنا» و أشار بيده إلى المشرق و إلى مطلع الشمس «٢». إذا عرفت هذا، فكيفما حصل بعرفة أجزاء، قائماً و جالساً و راكباً و مجتازاً. و بالجملة لا فرق في الإجزاء بين أن يحضرها و يقف، و بين أن يمرّ بها، لقوله صلّى الله عليه و آله: (الحجّ عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحجّ) «٣» إلّا أنّ الأفضل القيام، لأنّه أشقّ، فيكون أفضل، لقوله عليه السّلام: (أفضل الأعمال أحمرها) «٤». و لأنّه أخفّ على الراحلة.

**مسألة ٥٢٥: لا بدّ من قصد الوقوف بعرفة،**

و هو يستلزم معرفة أنّها عرفة، فلو مرّ بها مجتازاً و هو لا يعلم أنّها عرفة، لم يجزئه - و به قال أبو ثور «٥» - لأنّ الوقوف إنّما يتحقّق استناده إليه بالقصد و الإرادة، و هي غير متحقّقة هنا. و لأنّنا شرطنا النيّة، و هي متوقّفة على الشعور. و قال الفقهاء الأربعة بالإجزاء «٦»، لقوله عليه السّلام: (من أدرك صلاتنا هذه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٧٢ - يعنى صلاة الصبح يوم النحر - و أتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمّ حجّه و قضى تفته) «١» و لم يفصّل بين الشاعر و غيره. و لا حجيّة فيه، لأنّ قوله عليه السّلام: (و أتى عرفات) إنّما يتحقّق مع القصد.

**مسألة ٥٢٦: النائم يصحّ وقوفه - إذا سبقت منه النيّة للوقوف - بعد الزوال**

و إن استمرّ نومه إلى الليل، أمّا لو لم تسبق منه النيّة و اتّفق نومه قبل الدخول إلى عرفة و استمرّ إلى خروجه منها، فإنّه لا يجزئه، خلافا للعامّة، فإنّهم قالوا بإجزائه «٢». إلّا عند بعض الشافعية «٣». و الأصل في الخلاف بينهم البناء على أنّ كلّ ركن من أركان الحجّ هل يجب إفراده بتيّه، لانفصال بعضها عن بعض، أو تكفيها النيّة السابقة «٤»؟ و الصحيح ما قلناه من أنّ النيّة معتبرة و لا تصحّ من النائم. و احتجّوا بالقياس على النائم طول النهار، فإنّه يجزئه الصوم «٥». و هو ممنوع إن لم تسبق منه النيّة في ابتدائه. و لو حصل بعرفات و هو مغمى عليه و لم تسبق منه النيّة في وقتها و خرج بعد الغروب و هو مغمى عليه، لم يصحّ وقوفه، لفوات أهليته للعبادة، و لهذا لا يجزئه الصوم لو كان مغمى عليه طول نهاره، و هو قول تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٧٣ الشافعي «١». و لأصحابه وجه: أنّه يجزئه اكتفاء منه بالحضور «٢». و السكران الذي لا يحصّل شيئاً كالمغمى عليه. و لو حضر و هو مجنون قبل النيّة و استوعب الوقت، لم يجزئه. قال بعض الشافعية: إنّ يقع نفلاً كحجّ الصبي غير المميّز «٣». و لهم وجه بالإجزاء، كما في المغمى عليه «٤»، و قد سبق. و بما اخترناه في المغمى عليه و المجنون قال الحسن البصرى و الشافعي و أبو ثور و إسحاق و ابن المنذر «٥». و قال عطاء: المغمى عليه

يجزئه- و به قال مالك و أصحاب الرأي «٦»، و توقّف أحمد «٧»- لأنه لا يشترط فيه الطهارة، فلا يشترط فيه التبيّة، فصّح من المغمى عليه كالمبيت بمزدلفة «٨». و مننع حكم الأصل. و حكم من غلب على عقله بمرض أو غيره حكم المغمى عليه. و لو كان السكران يحصل ما يقع منه، صحّ طوافه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٧٤ و لا- يشترط الطهارة و لا الستر و لا الستر و لا الاستقبال إجماعاً، لقول النبي صلى الله عليه و آله لعائشة: (افعلى ما يفعل الحاج غير الطواف بالبيت) «١» و كانت حائضاً. نعم تستحب الطهارة إجماعاً. و لو حضر بعرفة في طلب غريم له أو دابة، فإن نوى النسك في الأثناء، صحّ وقوفه، و إلّا فلا، و للشافعية مع عدم التبيّة وجهان «٢»، بخلاف ما لو صرف الطواف إلى غير النسك، فإنّه لا يجزئه إجماعاً. و الفرق عندهم أنّ الطواف قربه برأسها، بخلاف الوقوف، على أنّ بعضهم طرد الخلاف هنا «٣».

### مسألة ٥٢٧: عرفة كلّها موقف

في أيّ موضع منها وقف أجزاءه، و هو قول علماء الإسلام. روى العامة عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّ النبي صلى الله عليه و آله وقف بعرفة و قد أردف أسامة بن زيد، فقال: (هذا الموقف، و كلّ عرفة موقف) «٤». و قال عليه السلام: (عرفة كلّها موقف، و ارتفعوا عن وادي عرنة، و المزدلفة كلّها موقف، و ارتفعوا عن بطن محسر) «٥». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله وقف بعرفات، فجعل الناس يتدرون أخفاف ناقتة يقفون إلى جانبها، فتحاها رسول الله صلى الله عليه و آله، ففعلوا مثل ذلك فقال: أيها الناس إنّه ليس موضع أخفاف تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٧٥ ناقتي بالموقف، و لكن هذا كلّ موقف، و أشار بيده إلى الموقف، فتفرّق الناس، و فعل ذلك بالمزدلفة» «١». و قال عليه السلام: (عرفة كلّها موقف، و لو لم يكن إلّا ما تحت خفّ ناقتي لم يسع الناس ذلك) «٢».

### مسألة ٥٢٨: و حدّ عرفة من بطن عرنة و ثويّة و نمرة إلى ذى المجاز،

فلا- يجوز الوقوف في هذه الحدود و لا- تحت الأراك، فإنّ هذه المواضع ليست من عرفات، فلو وقف بها، بطل حجّه، و به قال الجمهور كافّة «٣»، إلّا ما حكى عن مالك أنّه لو وقف ببطن عرنة أجزاءه، و لزمه الدم «٤». و قال ابن عبد البر: أجمع الفقهاء على أنّه لو وقف ببطن عرنة، لم يجزئه «٥». و حدّ الشافعي عرفة، فقال: هي ما جاوز وادي عرنة إلى الجبال المقابلة ممّا يلي بساتين بني عامر، و ليس وادي عرنة من عرفة، و هو على منقطع عرفة ممّا يلي منى و صوب مكة «٦». و قول مالك باطل، لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله قال: (عرفة كلّها تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٧٦ موقف، و ارتفعوا عن بطن عرنة) «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «و حدّ عرفة من بطن عرنة و ثويّة و نمرة إلى ذى المجاز، و خلف الجبل موقف» «٢». و عن الصادق عليه السلام قال: «و اتق الأراك و نمرة، و هي بطن عرنة، و ثويّة و ذا المجاز، فإنّه ليس من عرفة فلا تقف فيه» «٣».

### مسألة ٥٢٩: يستحب أن يضرب خبائه بنمرة

- و هي بطن عرنة- اقتداء برسول الله صلى الله عليه و آله «٤». و قال الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «فاضرب خبائك بنمرة، و هي بطن عرنة دون الموقف و دون عرفة» «٥». و يجوز النزول تحت الأراك إلى أن تزول الشمس ثم يمضى إلى الموقف فيقف فيه، لقول الصادق عليه السلام: «لا ينبغي الوقوف تحت الأراك، فأما النزول تحته حتى تزول الشمس و تنهض إلى الموقف فلا بأس» «٦». و ينبغي أن يقف على السهل. و يستحب أن يقف على ميسرة الجبل و لا يرتفع إلى الجبل، إلّا عند الضرورة إلى ذلك، لأنّ إسحاق بن عمار سأل الكاظم عليه السلام: عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحبّ إليك أم على الأرض؟ فقال: «على الأرض» «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٧٧ و لأنّ النبي صلى الله عليه و آله وقف بعرفة في ميسرة الجبل «١». و روى سماعة بن مهران، قال:

سألت الصادق عليه السلام: إذا أكثر الناس بمنى وضاقت عليهم كيف يصنعون؟ قال: «يرتفعون إلى وادي محسير» قلت: فإذا كثروا بجمع وضاقت عليهم كيف يصنعون؟ قال: «يرتفعون إلى المأزمين» قلت: فإذا كانوا بالموقف و كثروا كيف يصنعون؟ فقال: «يرتفعون إلى الجبل» «٢». و يستحب له إن وجد خللا أن يسده بنفسه و رحله. قال الله تعالى كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُومٌ «٣» فوصفهم بالاجتماع. و قال الصادق عليه السلام: «و إذا رأيت خللا فتقدم فسده بنفسك و راحلتك، فإن الله يحب أن تسد تلك الخلال» «٤». و يستحب أن يقرب إلى الجبل، لقول الصادق عليه السلام: «و ما قرب من الجبل فهو أفضل» «٥».

### مسألة ٥٣٠: يستحب للإمام أن يخطب بعرفة قبل الأذان

على ما تقدم «٦»، فإذا أذن المؤذن و أقام، صلى بالناس الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين يجمع بينهما على هذه الصفة. و باستحباب الأذان في الأولى قال الشافعي و أبو ثور و أصحاب الرأي و مالك و أحمد في إحدى الروايتين «٧»، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله خطب إلى أن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٧٨ أذن المؤذن، فنزل و صلى بالناس «١». و في الرواية الثانية لأحمد: يتخير بين الأذان لها و عدمه «٢». و قال مالك: أذان العصر مستحب كغيرها من الصلوات «٣». و يبطل بما رواه العامة في حديث جابر: ثم أذن بلال ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر «٤». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاعتل و صل الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين» «٥». و الفرق: أن التعجيل هنا لأجل الدعاء.

### مسألة ٥٣١: إذا صلى مع الإمام، جمع معه كما يجمع الإمام

إجماعاً. و لو كان منفرداً، جمع أيضاً بأذان واحد و إقامتين، عند علمائنا- و به قال الشافعي و عطاء و مالك و أحمد و إسحاق و أبو ثور و أبو يوسف و محمد «٦»- لما رواه العامة عن ابن عمر أنه كان إذا فاته الجمع بين الظهر و العصر مع الإمام بعرفة جمع بينهما منفرداً «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٧٩ و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «و صل الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين» «١». و لأن الغرض التفرغ للدعاء، و هو مشترك بين المنفرد و غيره. و قال النخعي و الثوري و أبو حنيفة: لا يجوز له أن يجمع إلا مع الإمام، لأن لكل صلاة وقتاً محدوداً، و إنما ترك في الجمع مع الإمام، فإذا لم يكن إمام، رجعنا إلى الأصل «٢». و قد بينا أن الوقت مشترك، و العلة مع الإمام موجودة مع المنفرد. و يجوز الجمع لكل من بعرفة من مكّي و غيره، و قد أجمع علماء الإسلام على أن الإمام يجمع بين الظهر و العصر بعرفة، و كذا من صلى معه. و قال أحمد: لا يجوز الجمع إلا لمن بينه و بين وطنه ستة عشر فرسخاً إلحاقاً له بالقصر «٣». و يبطل بأن النبي صلى الله عليه و آله جمع فجمع معه من حضر من أهل مكة و غيرها، و لم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر حين قال: (أتّموا فأنا سفر) «٤» و لو كان حراماً لبينه. و لو كان الإمام مقيماً، أتم و قصر من خلفه من المسافرين و أتم المقيمين، عند علمائنا أجمع. و قال الشافعي: يتمّ المسافرون «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ١٨٠ و هو غلط، لأن القصر عزيمة، فلا يجوز خلافه. و لقول النبي صلى الله عليه و آله: (يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد) «١». و لو كان الإمام مسافراً قصير و قصير من خلفه من المسافرين و أتم المقيمين خلفه، عند علمائنا، و كذا أهل مكة يتمون، لنقص المسافة عن مسافة القصر- و به قال عطاء و مجاهد و الزهري و الثوري و الشافعي و أحمد و أصحاب الرأي و ابن المنذر «٢»- لأن النبي صلى الله عليه و آله نهى أهل مكة عن القصر «٣». و قال مالك و الأوزاعي: لهم القصر، لأن لهم الجمع، فكان لهم القصر كغيرهم «٤». و الفرق: السفر. و يستحب تعجيل الصلاة حين تزول الشمس، و أن يقصر الخطبة ثم يتروّح إلى الموقف، لأن التطويل يمنع من التعجيل إلى الموقف. و لأن النبي صلى الله عليه و آله غدا من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه و آله مهجراً، فجمع بين الظهر و العصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف على

الموقف من عرفه «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٨١ ولا خلاف في هذا بين علماء الإسلام.

### مسألة ٥٣٢: إذا فرغ من الصلاتين، جاء إلى الموقف فوقف،

و يستحب له الاغتسال للموقف. قال الصادق عليه السلام: «الغسل يوم عرفه إذا زالت الشمس» «١». و يقطع التلبية عند زوال الشمس من يوم عرفه، لأنّ عبد الله بن سنان «٢» سأله في الصحيح- الصادق عليه السلام: عن تلبية المتمتع متى يقطعها؟ قال: «إذا رأيت بيوت مكة، و يقطع تلبية الحج عند زوال الشمس يوم عرفه» «٣». و يقطع تلبية العمرة المبتولة حين تقع أخفاف الإبل في الحرم. فإذا جاء إلى الموقف بسكينة و وقار، حمد الله و أثنى عليه و كبره و هلله و دعا و اجتهد. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «و إنّما تعجل الصلاة و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء، فإنّه يوم دعاء و مسألة، ثم تأتي الموقف بالسكينة و الوقار، فاحمد الله و هلله و مجده و أثنى عليه و كبره مائة مرّة و احمد الله مائة مرّة و سبح مائة مرّة و اقرأ قل هو الله أحد مائة مرّة، و تخير لنفسك من الدعاء ما أحببت فإنّه يوم دعاء، و تعوذ بالله من الشيطان فإنّ الشيطان لن يذهلك في موطن قطّ أحبّ إليه من أن يذهلك في ذلك الموطن، و إيتاك أن تشتغل بالنظر إلى الناس و أقبل قبل نفسك» «٤» الحديث. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٨٢ و يستحب فيه الدعاء الذي دعا به زين العابدين عليه السلام في الموقف «١»، و أن يكثر من الدعاء لإخوانه المؤمنين و يؤثرهم على نفسه. قال إبراهيم بن هاشم: رأيت عبد الله بن جنذب بالموقف فلم أر موقفا كان أحسن من موقفه، ما زال مادّا يديه إلى السماء و دموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض، فلما صرف الناس قلت: يا أبا محمد ما رأيت موقفا قطّ أحسن من موقفك، قال: و الله ما دعوت فيه إلّا لإخواني، و ذلك لأنّ أبا الحسن موسى عليه السلام أخبرني أنّه «من دعا لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش و لك مائة ألف ضعف مثله» فكرهت أن أدع مائة ألف ضعف مضمونه لواحد لا أدري يستجاب أم لا». إذا عرفت هذا، فهذه الأدعية و غيرها ليست واجبة، و إنّما الواجب اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفه و لو مجتازا مع التية.

### مسألة ٥٣٣: أوّل وقت الوقوف بعرفة زوال الشمس من يوم عرفه،

عند علمائنا أجمع- و به قال الشافعي و مالك «٣»- لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله وقف بعد الزوال «٤»، و قال: (خذوا عني مناسككم) «٥» و وقف الصحابة كذلك، و أهل الأعصار من زمن النبي صلّى الله عليه و آله إلى زماننا هذا مطبقون على الابتداء في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٨٣ الوقوف بعد زوال الشمس، و لو كان جائزا قبل ذلك لفعله بعضهم. قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أنّ أوّل الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس «١». و قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «ثم تأتي الموقف» بعد الصلاتين «٢»، و الأمر للوجوب. و قال أحمد: أوّل طلوع الفجر من يوم عرفه، لقوله صلّى الله عليه و آله: (من صلّى معنا هذه الصلاة- يعنى صلاة الصبح يوم النحر- و أتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تمّ حجّه و قضى تفته) «٣» و لم يفصل قبل الزوال و بعده «٤». و هو محمول على ما بعد الزوال استنادا إلى فعله عليه السلام.

### مسألة ٥٣٤: آخر الوقت الاختياري غروب الشمس من يوم عرفه.

روى العامة عن عليّ عليه السلام و أسامة بن زيد أنّ النبي صلّى الله عليه و آله دفع حين غربت الشمس «٥». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «فأفاض رسول الله صلّى الله عليه و آله بعد غروب الشمس» «٦». و سأل يونس بن يعقوب الصادق عليه السلام: متى نفيض من عرفات؟ تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٨٤ قال: «إذا ذهب الحمرة من هاهنا» و أشار بيده إلى المشرق و إلى مطلع الشمس «١».

### مسألة ٥٣٥: لو لم يتمكّن من الوقوف بعرفة نهارا و أمكنه أن يقف بها ليلا و لو قليلا إلى أن يطلع الفجر أو قبله، وجب عليه،



و أجزاءه إذا أدرك المشعر قبل طلوع الشمس يوم النحر، و لا نعلم فى ذلك خلافا، لما رواه العامة أن النبى صلى الله عليه و آله قال: (و أتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجّه و قضى تفته) «٢». و من طريق الخاصة: رواية الحلبي - الصحيحة - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات، فقال: «إن كان فى مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس فى المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجّه حتى يأتي عرفات، و إن قدم و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام، فإن الله تعالى أعذر لعبده، و قد تم حجّه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحجّ فليجعلها عمرة [مفردة]، و عليه الحجّ من قابل» «٣».

### البحث الثالث: فى الأحكام.

#### مسألة ٥٣٦: الوقوف بعرفة ركن فى الحجّ يبطل الحجّ بتركه عمداً،

عند علماء الإسلام. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ١٨٥ روى العامة عن عبد الرحمن بن يعمر الدنلى «١»، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه و آله بعرفة، فجاهه نفر من أهل نجد، فقالوا: يا رسول الله كيف الحجّ؟ قال: (الحجّ عرفة، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليله جمع «٢» فقد تم حجّه) و أمر رجلا ينادى: الحجّ عرفة «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: أصحاب الأراك لا حجّ لهم» «٤» و إذا انتفى الحجّ مع الوقوف بحدّ عرفة فمع عدم الوقوف أولى. و لو ترك وقوف عرفة سهواً أو لعذر، تداركه و لو قبل الفجر من يوم النحر إذا علم أنه يلحق المشعر قبل طلوع الشمس، فإن لم يلحق عرفات إلا ليلا و لم يلحق المشعر إلا بعد طلوع الشمس، فقد فاتته الحجّ. روى الحلبي - فى الصحيح - أنه سأل الصادق عليه السلام: عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات، فقال: «إن كان فى مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس فى المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجّه حتى يأتي عرفات، و إن قدم و قد فاتته عرفات فليقف تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ١٨٦ بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده و قد تم حجّه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحجّ فليجعلها عمرة مفردة، و عليه الحجّ من قابل» «١».

#### مسألة ٥٣٧: لعرفة وقتان:

اختيارى من زوال الشمس يوم عرفة إلى غروبها، و اضطرارى من الغروب إلى طلوع الفجر من يوم النحر، عند علمائنا. و وافقنا الشافعى فى المبدأ و أنه يدخل بزوال الشمس يوم عرفة، و خالفنا فى آخره، فجعله طلوع الفجر يوم النحر «٢». فلو اقتصر على الوقوف ليلا، كان مدركا للحجّ على المذهب المشهور عندهم «٣». و لهم ثلاثة أوجه، أحدها - وهو الصحيح عندهم - أن المقتصر على الوقوف ليلا مدرك، سواء أنشأ الإحرام قبل ليلة العيد أو فيها. و الثانى: أنه ليس بمدرك على التقديرين. و الثالث: أنه يدرك بشرط تقديم الإحرام عليها «٤». و لو اقتصر على الوقوف نهارا، صحّ وقوفه بالإجماع.

#### مسألة ٥٣٨: يجب أن يقف إلى غروب الشمس بعرفة،

فإن أفاض قبله عمداً، وجب عليه بدنه، فإن عجز عن بدنه، صام ثمانية عشر يوماً تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ١٨٧ بمكّة أو فى الطريق أو فى أهله، و صحّ حجّه، عند علمائنا، و به قال ابن جريج و الحسن البصرى «١». و قال باقى العامة - إلا مالكا -: يجب عليه دم «٢». و للشافعى قول باستحباب الدم «٣». و قال مالك: يبطل حجّه «٤». لنا على صحّة الحجّ: ما رواه العامة عن عروة بن مضرّس بن أوس ابن حارثة بن لام الطائى، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه و آله بمزدلفة حين خرج إلى الصلاة، فقلت: يا رسول الله إنى

جئت من جبلى طيء، أكلت راحلتى، و أتعبت نفسى، و الله ما تركت من جبل إلّا وقفت عليه، فهل لى حجّ؟ فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: (من شهد صلاتنا هذه و وقف معنا حتى ندفع و قد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تمّ حجّه و قضى تفته) «٥». و من طريق الخاصة: ما رواه محمد بن سنان عن الكاظم عليه السّلام، قال: سألته عن الذى إن أدركه الإنسان فقد أدرك الحجّ، فقال: «إذا أتى جمعا و الناس فى المشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحجّ و لا عمره له، تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٨٨ و إن أدرك جمعا بعد طلوع الشمس فهى عمره مفردة و لا- حجّ له، فإن شاء أن يقيم بمكة أقام، و إن شاء أن يرجع إلى أهله رجع، و عليه الحجّ من قابل» «١». احتجّ مالك: بما رواه ابن عمر: أن النبى صلّى الله عليه وآله قال: (من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحجّ، و من فاتة عرفات بليل فقد فاتة الحجّ، فليحلّ بعمره، و عليه الحجّ من قابل) «٢». و الجواب: إنّما خصّ الليل لأنّ القوات يتعلّق به إذا كان يوجد بعد النهار فهو آخر وقت الوقوف، كقوله صلّى الله عليه وآله: (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها) «٣». و على وجوب البدنة: ما رواه العاقبة عن النبى صلّى الله عليه وآله قال: (من ترك نسكا فعليه دم) «٤». و الأحوط البدنة، لحصول يقين البراءة معها. و من طريق الخاصة: ما رواه ضريس عن الباقر عليه السّلام، قال: سألته عمّن أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس، قال: «عليه بدنة ينحرها يوم النحر، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة أو فى الطريق أو فى أهله» «٥». و لو أفاض قبل الغروب ساهيا، لم يكن عليه شىء، و كذا الجاهل، لأصالة البراءة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٨٩ و لقول الصادق عليه السّلام فى رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس، قال: «إذا كان جاهلا فلا شىء عليه، و إن كان متعمدا فعليه بدنة» «١».

#### مسألة ٥٣٩: لو أفاض قبل الغروب عامدا عالما ثم عاد إلى الموقف نهارا فوقف حتى غربت الشمس، فلا دم عليه

- و به قال مالك و الشافعى تفرّعا على الوجوب عنده، و أحمد «٢»- لأنّه أتى بالواجب، و هو الجمع بين الوقوف فى الليل و النهار، فلم يجب عليه دم، كمن تجاوز الميقات و هو [غير] «٣» محرم ثم رجع فأحرم منه. و لأنّ الواجب عليه الوقوف حالة الغروب و قد فعله. و لأنّه لو لم يقف أوّلا ثم أتى قبل غروب الشمس و وقف حتى تغرب الشمس، لم يجب عليه شىء، كذا هنا. و قال الكوفيون و أبو ثور: عليه دم «٤». و لو كان عوده بعد الغروب، لم يسقط عنه الدم- و به قال أحمد «٥»- لأنّ الواجب عليه الوقوف حالة الغروب و قد فاتة. و قال الشافعى: يسقط الدم «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٩٠ و لو فاتة الوقوف بعرفة نهارا و جاء بعد غروب الشمس و وقف بها، صحّ حجّه، و لا شىء عليه إجماعا، لقول النبى صلّى الله عليه وآله: (من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحجّ) «١». و يجوز له أن يدفع من عرفات أى وقت شاء، و لا- دم عليه إجماعا. لا يقال: إنّه وقف أحد الزمانين، فوجب الدم، كما قلت إذا وقف نهارا و أفاض قبل الليل. لأننا نقول: الفرق: أن من أدرك النهار أمكنه الوقوف إلى الليل و الجمع بين الليل و النهار، فتعيّن ذلك عليه، فإذا تركه، لزمه الدم، و من أتاه ليلا لا يمكنه الوقوف نهارا، فلم يتعيّن عليه، فلا يجب الدم بتركه.

#### مسألة ٥٤٠: لو غمّ الهلال ليلة الثلاثاء من ذى القعدة، فوقف الناس تاسع ذى الحجة، ثم قامت البيّنة أنه العاشر، فالوجه: فوات الحج

إشارة

إذا لم يتفق له الحضور بعرفة و لا- المشعر قبل طلوع الشمس، لقوله عليه السّلام: (الحجّ عرفه) «٢» و لم يدركها. و قال الشافعى: يجزئهم، لقول النبى صلّى الله عليه وآله: (حجكم يوم تحجون). و لأنّ ذلك لا يؤمن مثله فى القضاء مع اشتماله على المشقة العظيمة الحاصلة من السفر الطويل و إنفاق المال الكثير «٣». قال: و لو وقفوا يوم التروية، لم يجزئهم، لأنّه لا يقع فيه الخطأ، لأنّ نسيان العدد لا يتصوّر من العدد الكثير- و العدد القليل يعذرون فى ذلك- تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ١٩١ لأنّهم مفرطون، و يأمنون ذلك فى القضاء «١». و لو شهد اثنان عشية عرفة برؤية الهلال و لم يبق من النهار و الليل ما يمكن الإتيان إلى عرفة، اجتزأ بالمزدلفة. و

قال الشافعي: يقفون من الغد «٢». ولو أخطأ الناس أجمع في العدد فوقفوا غير يوم «٣» عرفه، لم يجزئهم. وقال بعض العامة: يجزئهم، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: (يوم عرفه الذي يعرف الناس فيه) «٤» «٥». وإن اختلفوا فأصاب بعضهم وأخطأ بعض، لم يجزئهم، لأنهم غير معذورين في هذا. ولو شهد واحد أو اثنان برؤية هلال ذي الحجة و ردّ الحاكم شهادتهما، وقفوا يوم التاسع على وفق رؤيتهم وإن وقف الناس يوم العاشر عندهما، وبه قال الشافعي «٦». وقال محمد بن الحسن: لا يجزئه حتى يقف مع الناس يوم العاشر «٧»، لأن الوقوف لا يكون في يومين، وقد ثبت في حق الجماعة يوم العاشر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٩٢ و نمنع كونه لا- يقع في يومين مطلقا، لإمكانه بالنسبة إلى شخصين، لاختلاف سبب الوجوب في حقهما، والأصل فيه أن الوقوف في نفس الأمر واحد و تعدد بالاشتباه، كالصلاة المنسيئة.

**تذنب: لو غلطوا في المكان فوقفوا بغير عرفه،**

لم يصح حجهم.

### الفصل الثالث في الوقوف بالمشعر الحرام

#### إشارة

وفيه مباحث:

#### الأول: في مقدماته

#### مسألة ٥٤١: إذا غربت الشمس في عرفات، فليفض منها قبل الصلاة إلى المشعر و يدعو بالمنقول

، و يستحب أن يقتصد في السير، فيسير سيرا جميلا بسكينه و وقار، و يستغفر الله تعالى و يكثر منه، لما رواه العامة عن جعفر الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله - في حديث طويل -: حتى دفع و قد شق القصواء «١» بالزمام حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله «٢» و يقول بيده اليمنى: (أيها الناس السكينة السكينة) «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «إذا غربت الشمس فأفض مع الناس و عليك السكينة و الوقار، و أفض من حيث أفاض الناس و استغفر الله إن الله غفور رحيم، فإذا انتهيت إلى الكتيب الأحمر عن تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ١٩٤ يمين الطريق فقل «١»: اللهم ارحم موقفي» «٢» الحديث.

#### مسألة ٥٤٢: لا ينبغي أن يلتبي في سيره

، لما تقدم «٣» من أن الحاج يقطع التلبية يوم عرفه، خلافا لأحمد، فإنه استحَبها «٤». و يستحب أن يمضي على طريق المأزمين، لأن النبي صلى الله عليه وآله سلكها «٥». و يستحب له الإكثار من ذكر الله تعالى. قال عز وجل: «فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» «٦». و يستحب له أن يصلّي المغرب و العشاء بالمزدلفة و إن ذهب ربيع الليل أو ثلثه، بإجماع العلماء. و رواه العامة عن جعفر الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله جمع بمزدلفة «٧». و من طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام - في الصحيح -: «لا تصل المغرب حتى تأتي جمعا و إن ذهب ثلث الليل» «٨».

#### مسألة ٥٤٣: يستحب أن يؤذن للمغرب و يقيم

و يصلّيها ثم يقيم للعشاء من غير أذان و يصلّيها، عند علمائنا- و هو أحد أقوال الشافعي، تذكرة الفقهاء (ط-الحدِيثَة)، ج ٨، ص: ١٩٥ و اختاره أبو ثور و ابن المنذر و أحمد في إحدى الروايات «١»- لما رواه العامّة عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام عن جابر في صفة حجّ رسول الله صلّى الله عليه و آله، و أنّه جمع بين المغرب و العشاء بأذان واحد و إقامتين «٢». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «صلاة المغرب و العشاء بجمع بأذان واحد و إقامتين، و لا تصلّ بينهما شيئاً» و قال: «هكذا صلّى رسول الله صلّى الله عليه و آله» «٣». و قال الشافعي: يقيم لكلّ صلاة إقامة «٤». و هو رواية عن أحمد «٥»، و به قال إسحاق و سالم و القاسم بن محمد، و هو قول ابن عمر «٦». و قال الثوري: يقيم للأولى من غير أذان، و يصلّي الأخرى بغير أذان و لا إقامة «٧». و هو مروى عن ابن عمر أيضا و أحمد «٨». و قال مالك: يجمع بينهما بأذنين و إقامتين «٩». تذكرة الفقهاء (ط-الحدِيثَة)، ج ٨، ص: ١٩٦ احتجّ أحمد: بما رواه أسامة بن زيد، قال: دفع رسول الله صلّى الله عليه و آله من عرفه حتى إذا كان بالشعب نزل فبال، ثم توضّأ، فقلت له: الصلاة يا رسول الله، فقال: (الصلاة أمامك) فركب فلما جاء مزدلفة نزل فتوضّأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب ثم أناخ كلّ إنسان بعيره في مبركه «١» ثم أقيمت الصلاة فصلّى و لم يصلّ بينهما «٢» «٣». و احتجّ الثوري: بما رواه ابن عمر، قال: جمع رسول الله صلّى الله عليه و آله بين المغرب و العشاء بجمع، صلّى المغرب ثلاثا و العشاء ركعتين بإقامة واحدة «٤». و احتجّ مالك: بأنّ عمر و ابن مسعود أذنا أذنين و إقامتين «٥». و الجواب: أنّ روايتنا تضمّنت الزيادة، فكانت أولى، و قول مالك مخالف للإجماع. قال ابن عبد البر: لا أعلم فيما قاله مالك حديثا مرفوعا بوجه من الوجوه «٦». و أمّا عمر فإنما أمر بالتأذين للثانية، لأنّ الناس كانوا قد تفرّقوا لعشائهم، فأذن لجمعهم «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحدِيثَة)، ج ٨، ص: ١٩٧ و لا ينبغي أن يصلّى بينهما شيئاً من النوافل إجماعا، لحديث جابر «١» و أسامة «٢» من طريق العامّة. و من طريق الخاصية: قول عنبسة بن مصعب: قلت للصادق عليه السلام: إذا صلّيت المغرب بجمع أصلّى الركعات بعد المغرب؟ قال: «لا، صلّ المغرب و العشاء ثم تصلّى الركعات بعد» «٣». و لو صلّى بينهما شيئاً من النوافل، لم يكن مأثوما، لأنّ الجمع مستحبّ، فلا يترتب على تركه إثم. و ما رواه العامّة عن ابن مسعود أنّه كان يتطوّع بينهما، و رواه عن النبي صلّى الله عليه و آله «٤». و من طريق الخاصية: قول أبان بن تغلب- في الصحيح:- صلّيت خلف الصادق عليه السلام المغرب بالمزدلفة، فقام فصلّى المغرب ثم صلّى العشاء الآخرة و لم يركع فيما بينهما، ثم صلّيت خلفه بعد ذلك بسنة فلما صلّى المغرب قام فتنفّل بأربع ركعات «٥».

#### مسألة ٥٤٤: لو ترك الجمع فصلّى المغرب في وقتها، و العشاء في وقتها، صحّت صلاته

، و لا إثم عليه، ذهب إليه علماءنا- و به قال عطاء و عروة و القاسم بن محمد و سعيد بن جبير و مالك و الشافعي و إسحاق و أبو ثور و أحمد و أبو يوسف و ابن المنذر «٦»- لأنّ كلّ صلاتين جاز الجمع تذكرة الفقهاء (ط-الحدِيثَة)، ج ٨، ص: ١٩٨ بينهما جاز التفريق بينهما، كالظهر و العصر بعرفة. و ما تقدّم من الأخبار. احتجّوا «١» بأنّ النبي صلّى الله عليه و آله جمع بين الصلاتين، فكان نسكا، و قال: (خذوا عني مناسككم) «٢». و لأنّه قال عليه السلام لأسامه: (الصلاة أمامك) «٣». و هو محمول على الاستحباب، لئلا يقطع سيره. و لو فاته مع الإمام الجمع، جمع منفردا إجماعا، لأنّ الثانية منهما تصلّى في وقتها، بخلاف الظهر مع العصر «٤» عند العامّة «٥». و لو عاقه في الطريق عائق و خاف أن يذهب أكثر الليل، صلّى في الطريق، لئلا يفوت الوقت، لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «لا بأس أن يصلّى الرجل المغرب إذا أمسى بعرفة» «٦». و ينبغي أن يصلّى نوافل المغرب بعد العشاء، و لا يفصل بين الصلاتين، و لو فعل، جاز، لكنّ الأوّل أولى، لرواية أبان «٧». و ينبغي أن يصلّى قبل حطّ الرحال، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله كذا فعل «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحدِيثَة)، ج ٨، ص: ١٩٩ و بيت تلك الليلة بمزدلفة، و يكثر فيها من ذكر الله تعالى و الدعاء و التضرّع و الابتهاج إلى الله تعالى. قال الصادق عليه السلام- في الحسن:- «لا تجاوز الحياض ليله المزدلفة و تقول: اللهم هذه جمع» إلى آخره، قال عليه السلام: «و إن استطعت أن تحيي تلك الليلة فافعل، فإنّه بلغنا أنّ أبواب السماء لا تغلق تلك الليلة لأصوات المؤمنين، لهم دوى كدوى النحل،

يقول الله عزّ وجلّ ثناؤه: أنا ربّكم و أنتم عبادى أدّيتم حقّى، و حقّ علىّ أن أستجيب لكم، فيحطّ تلك الليلة عمّن أراد أن يحطّ عنه ذنوبه، و يغفر لمن أراد أن يغفر له» (١). و المبيت بمزدلفة ليس ركنا و إن كان الوقوف بها ركنا، لما رواه العامّة عن عروة بن مضرّس، قال: أتيت النبي صلّى الله عليه و آله بجمع، فقال: (من صلّى معنا هذه الصلاة و أتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تمّ حجّه) (٢). و لأنّه مبيت فى مكان، فلا يكون ركنا، كالمبيت بمنى. و حكى عن الشعبي و النخعي أنّهما قالوا: المبيت بمزدلفة ركن (٣)، لقوله عليه السّلام: (من ترك المبيت بالمزدلفة فلا حجّ له) (٤). و جوابه - بعد تسليمه - أنّ المراد من لم يبت بها و لم يقف وقت تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٠٠ الوقوف، جمعا بين الأدلّة.

### البحث الثانى: فى الكيفيّة.

#### مسألة ٥٤٥: يجب فى الوقوف بالمشعر شيان:

التيّة، لأنّه عبادة، فلا يصحّ بدونها. و للآية (١) و الأخبار (٢). و يشترط فيها التقرب إلى الله تعالى، و تيّه الوجوب، و أنّ وقوفه لحجّه الإسلام أو غيرها. الثانى: الوقوف بعد طلوع الفجر الثانى، لما رواه العامّة أنّ النبي صلّى الله عليه و آله صلّى الصبح حين تبيّن له الصبح (٣). قال جابر: إنّ النبي صلّى الله عليه و آله لم يزل واقفا حتى أسفر جدّا (٤). و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: «أصبح على طهر بعد ما تصلّى الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل و إن شئت حيث تبيت (٥)» (٦). و لأنّ الكفّارة تجب لو أفاض قبل الفجر على ما يأتى، و هى مرتبة على الذنب. و قال الشافعى: يجوز أن يدفع بعد نصف الليل و لو بجزء قليل (٧). تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٠١ فأوجب الوقوف فى النصف الثانى من الليل، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله أمر أمّ سلمة، فأفاضت فى النصف الأخير من المزدلفة (٨). و نحن نقول بموجبه، فإنّ المعذورين - كالنساء و الصبيان و الخائف - يجوز لهم الإفاضة قبل طلوع الفجر.

#### مسألة ٥٤٦: يستحب أن يقف بعد أن يصلّى الفجر، و لو وقف قبل الصلاة بعد طلوع الفجر، أجزاء

، لأنّه وقت مضيق، فاستحبّ البدأ بالصلاة. و يستحب الدعاء بالمنقول، ثم يفيض حين يشرق شير (٢)، و ترى الإبل مواضع أخفافها فى الحرم، رواه معاوية بن عمّار - فى الصحيح - عن الصادق عليه السّلام (٣). و يستحب أن يكون متطهّرا. قال الصادق عليه السّلام: «أصبح على طهر بعد ما تصلّى الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل، و إن شئت حيث تبيت» (٤) الحديث. و لو وقف جنبا أو محدثا، أجزاء إجماعا. و يستحبّ له أن يصلّى الفجر فى أوّل وقته، لازدحام الناس طلبا للوقوف و الدعاء، بخلاف الحصر.

#### مسألة ٥٤٧: يستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام.

قال الشيخ رحمه الله: المشعر الحرام جبل هناك يسمّى قرح (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٠٢ و يستحب الصعود عليه و ذكر الله تعالى عنده. قال الله تعالى فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ (١). و أردف رسول الله صلّى الله عليه و آله، الفضل بن العباس و وقف على قرح، و قال: (هذا قرح، و هو الموقف، و جمع كلّها موقف) [١]. و روى العامّة عن جعفر بن محمد عليه السّلام عن أبيه عليه السّلام عن جابر أنّ النبي صلّى الله عليه و آله ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام، فرقى عليه و استقبل القبلة فحمد الله و هلّله و كبّره و وحّده، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدّا (٢). قال الصادق عليه السّلام: «يستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام، و أن يدخل البيت» (٣).

### البحث الثالث: فى الأحكام.

#### مسألة ٥٤٨: الوقوف بالمشعر الحرام ركن من أركان الحجّ يبطل الحجّ بتركه عمدا

، عند علمائنا، وهو أعظم من الوقوف بعرفة، عند علمائنا - وبه [١] كذا، وفي سنن الترمذى ٣: ٢٣٢ - ٨٨٥ ورد هكذا: .. وأردف أسامة بن زيد - إلى أن قال - وقال: (هذا قرح) - إلى آخره، إلى أن قال: - وأردف الفضل ثم أتى الجمرة .. انتهى، وكذا في سنن البيهقي ٥: ١٢٢ إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (و جمع كلهما موقف). ونحوه في صحيح مسلم ٢: ٨٩٠ - ٨٩١ - ١٢١٨، و سنن ابن ماجه ٢: ١٠٢٦ - ٣٠٧٤. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٠٣ قال علقمة و الشعبي و النخعي «١» - لقوله تعالى فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ «٢». و ما رواه العامية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: (من ترك المبيت بالمزدلفة فلا حج له) «٣». و من طريق الخاصية: رواية الحلبي - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام «و إن قدم و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام، فإن الله تعالى أعذر لعبده، و قد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج، فليجعلها عمرة مفردة و عليه الحج من قابل» «٤». و قال باقى العامية: إنه نسك و ليس بركن «٥»، لقوله عليه السلام بجمع: (من صَلَّى معنا هذه الصلاة و أتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهرا فقد تم حجه) «٦». و لأنه مبيت فى مكان، فلا يكون ركنا، كالمبيت بمنى. و الحديث حجة لنا، لأنها كانت صلاة الفجر فى جمع، و إذا علق تمام الحج على وقوف المشعر، انتفى عند عدمه، و هو المطلوب. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٠٤ و القياس باطل، و معارض بقياسنا، فيبقى دليلنا سالما. على أننا لا نوجب المبيت و لا نجعله ركنا كما تقدم، بل الوقوف الاختيارى.

#### مسألة ٥٤٩: يجب الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر

، فلو أفاض قبل طلوعه مختارا عامدا بعد أن وقف به ليلا، جبره بشاء. و قال أبو حنيفة: يجب الوقوف بعد طلوع الفجر «١»، كقولنا. و قال باقى العامية: يجوز الدفع بعد نصف الليل «٢». و هو غلط، لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أفاض قبل طلوع الشمس «٣»، و كانت الجاهلية تفيض بعد طلوعها «٤»، فدل على أن ذلك هو الواجب. و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: فى رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس، قال: «إن كان جاهلا فلا شىء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة» «٥». و لأنه أحد الموقفين، فيجب فيه الجمع بين الليل و النهار، كعرفة. احتجوا: بأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أمر أم سلمة، فأفاضت فى النصف الأخير من المزدلفة «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٠٥ و نحن نقول بموجبه، لجوازه للمعدورين. و إن كان ناسيا، فلا شىء عليه، قاله الشيخ رحمه الله «١»، و به قال أبو حنيفة [١]. و قال ابن إدريس: لو أفاض قبل الفجر عامدا، بطل حجه «٢».

#### مسألة ٥٥٠: يجوز للخائف و النساء و غيرهم من أصحاب الأعذار و الضرورات الإفاضة قبل طلوع الفجر من مزدلفة

إجماعا، لما رواه العامية عن ابن عباس: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان يقدم ضعفه أهله فى النصف الأخير من المزدلفة «٣». و قال: قدمنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أغيلمه «٤» بنى عبد المطلب «٥». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام - فى الصحيح -: «رخص رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل، و يرموا الجمار بليل، و أن يصلوا الغداة فى منازلهم، فإن خفن الحيض مضين إلى مكة، و وكلن من يضحن عنها» «٦». [١] لم نثر فى المصادر المتوفرة لدينا

على قول أبى حنيفة بالنسبة إلى من أفاض قبل طلوع الفجر ناسيا، و يظهر من سياق العبارة هنا و ما فى منتهى المطلب ٢: ٧٢٥: أن الضمير فى «و به قال أبو حنيفة» راجع إلى الجبر بشاء عند عدم وقوفه بعد طلوع الفجر. و انظر: تحفة الفقهاء ١: ٤٠٧، و بدائع الصنائع ٢: ١٣٦، و الهداية - للمغينانى - ١: ١٤٦، و المبسوط - للسرخسى - ٤: ٦٣، و فتح العزيز ٧: ٣٦٨، و الحاوى الكبير ٤: ١٧٧. تذكرة

الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٠٦ و عن أحدهما عليهما السّلام، قال: «أى امرأة و رجل خائف أفاض من المشعر الحرام ليلا فلا بأس» الحديث.

#### مسألة ٥٥١: يستحب لغير الإمام أن يكون طلوعه من المزدلفة قبل طلوع الشمس بقليل، و للإمام بعد طلوعها،

لما رواه العامة: أنّ المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، و يقولون: أشرق ثبير كيما نغير، و أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله خالفهم فأفاض قبل أن تطلع الشمس «٢». و من طريق الخاصية: أنّ الكاظم عليه السّلام سئل أى ساعة أحب إليك أن نفيض من جمع؟ فقال: «قبل أن تطلع الشمس بقليل هي أحبّ الساعات إليّ» قلت: فإن مكثنا حتى تطلع الشمس؟ قال: «ليس به بأس» «٣». إذا عرفت هذا، فإنّه تستحبّ الإفاضة بعد الإسفار قبل طلوع الشمس بقليل - و به قال الشافعي و أحمد و أصحاب الرأي «٤» - لما رواه العامة في حديث جابر: أنّ النبي صلّى الله عليه و آله لم يزل واقفا حتى أسفر جدّا، فدفع قبل أن تطلع الشمس «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٠٧ و من طريق الخاصية: ما تقدّم «١» في حديث الكاظم عليه السّلام. و لو دفع قبل الإسفار بعد الفجر أو بعد طلوع الشمس، لم يكن مأثوما إجماعا.

#### مسألة ٥٥٢: حدّ المزدلفة: ما بين مأزمي [١] عرفه إلى الحياض إلى وادي محسر

يجوز الوقوف في أى موضع شاء منه إجماعا، لما رواه العامة عن الصادق عليه السّلام عن أبيه الباقر عليه السّلام عن جابر: أنّ النبي صلّى الله عليه و آله قال: (وقفت هاهنا بجمع، و جمع كلّها موقف) «٢». و من طريق الخاصية: قول زرارة - في الصحيح -: إنّ الباقر عليه السّلام قال للحكم بن عيينة: «ما حدّ المزدلفة؟» فسكت، فقال الباقر عليه السّلام: «حدّها ما بين المأزمين إلى الجبل إلى حياض وادي محسر» «٣». و في الصحيح عن معاوية بن عمّار، قال: «حدّ المشعر الحرام من المأزمين إلى الحياض و إلى وادي محسر» «٤». إذا عرفت هذا، فلو ضاق عليه الموقف، جاز له أن يرتفع إلى الجبل، لقول الصادق عليه السّلام: فإذا كثروا بجمع و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ فقال: «يرتفعون إلى المأزمين» «٥».

#### مسألة ٥٥٣: للوقوف بالمشعر وقنان:

اختيارى من طلوع الفجر إلى [\_\_\_\_\_] [١] المأزم: الطريق الضيق، و يقال للموضع الذى بين عرفه و المشعر: مأزمان. مجمع البحرين ٦: ٧ «أزم». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٠٨ طلوع الشمس يوم النحر، و اضطرارى بعد طلوع الشمس إلى زوالها، فإذا أدرك الحاج الاختيارى من وقت عرفه - و هو من زوال الشمس إلى غروبها من يوم عرفه - و اضطرارى المشعر، أو أدرك اضطرارى عرفه و اختيارى المشعر، صحّ حجّه إجماعا. و كذا لو أدرك اختيارى أحدهما وفاته الآخر اضطراريا و اختياريا على إشكال لو كان الفات هو المشعر. أمّا لو أدرك الاضطراريين معا و لم يدرك اختيارى أحدهما، فقد قيل: يبطل حجّه «١». و قيل: يصحّ «٢». و لو ورد الحاج ليلا و علم أنّه إذا مضى إلى عرفات وقف بها قليلا ثم عاد إلى المشعر قبل طلوع الشمس، وجب عليه المضى إلى عرفات، و الوقوف بها، ثم يجيء إلى المشعر. و لو غلب على ظنه أنّه إن مضى إلى عرفات، لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس، اقتصر على الوقوف بالمشعر، و قد تمّ حجّه، و ليس عليه شيء. و لو وقف بعرفات ليلا ثم أفاض إلى المشعر فأدركه ليلا أيضا و لم يتفق له الوقوف إلى طلوع الفجر بل أفاض منه قبل طلوعه، ففي إلحاقه بإدراك الاضطراريين نظر، فإن قلنا به، جاء فيه الخلاف. و أمّا العامة فقالوا: إذا فاته الوقوف بعرفات، فقد فاته الحجّ مطلقا، سواء وقف بالمشعر أو لا «٣». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٠٩ و يدلّ على إدراك الحجّ بإدراك الاضطراريين: ما رواه الحسن العطار - في الصحيح - عن الصادق عليه السّلام، قال: «إذا أدرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات و لم يدرك الناس

بجمع و وجدهم قد أفاضوا فليقف قليلا بالمشعر و ليلحق الناس بمنى و لا شىء عليه» (١).

### مسألة ٥٥٤: يستحب أخذ حصى الجمار من المزدلفة،

و هو سبعون حصاة، عند علمائنا- و هو قول ابن عمر و سعيد بن جبير و الشافعى (٢)- لأن الرمى تحية لموضعه، فينبغى له أن يلتقطه من المشعر، لئلا يشتغل عند قدومه بغيره، كما أن الطواف تحية المسجد، فلا يبدأ بشىء قبله. و ما رواه العامة عن ابن عمر أنه كان يأخذ الحصى من جمع، و فعله سعيد بن جبير، و قال: كانوا يتروّدون الحصى من جمع (٣). و من طريق الخاصة: ما رواه معاوية بن عمير- فى الحسن- قال: «خذ حصى الجمار من جمع، و إن أخذته من رحلك بمنى أجزاءك» (٤). و يجوز أخذ حصى الجمار من الطريق فى الحرم و من بقية مواضع الحرم عدا المسجد الحرام و مسجد الخيف، و من حصى الجمار إجماعا، لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله غداة العقبة و هو على ناقته: (القط لى حصى الجمار) فلقطت له سبع حصيات هى حصى الخذف، فجعل يقبضهن (٥) فى كفّه و يقول: (أمثال هؤلاء فارموا) ثم قال: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢١٠ (أيها الناس إياكم و الغلو فى الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين) (١). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلا من المسجد الحرام و مسجد الخيف» (٢). إذا عرفت هذا، فلا يجوز أخذ الحصى من حصى الجمار و لا من غير الحرم، لقول الصادق عليه السلام- فى الحسن-: «حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزاءك، و إن أخذته من غير الحرم لم يجزئك» قال: و قال: «و لا ترم الجمار إلا بالحصى» (٣). و قال الصادق عليه السلام: «و لا يأخذ من حصى الجمار» (٤). و قال بعض علمائنا: لا يؤخذ الحصى من جميع المساجد (٥). و لا بأس به، لما ورد من تحريم إخراج الحصى من المساجد (٦).

### الفصل الرابع فى نزول منى و قضاء مناسكها

#### إشارة

و فيه أبواب:

#### الأول: فى الرمى و مقدّمته.

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### الأول: فى الإفاضة إلى منى.

### مسألة ٥٥٥: يستحب له الدفع من مزدلفة إلى منى إذا أسفر الصبح

قبل طلوع الشمس تأسيا برسول الله صلى الله عليه و آله (١). و يستحب أن يفيض بالسكينة و الوقار ذاكرا لله تعالى مستغفرا داعيا، لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: ثم أردف رسول الله صلى الله عليه و آله الفضل بن عباس و قال: (أيها الناس إن البر ليس بإيجاف الخيل و الإبل، فعليكم بالسكينة) فما رأيتهما رافعة يديها حتى أتى منى (٢). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «فأفاض رسول الله صلى الله عليه و آله خلاف ذلك بالسكينة و الوقار و الدعاء، فأفض بذكر الله و الاستغفار، و حرّك تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢١٢ به لسانك» (١).



## مسألة ٥٥٦: فإذا بلغ وادي محسر - وهو واد عظيم بين جمع و منى، وهو إلى منى أقرب - أسرع في مشيه

إن كان ماشياً، وإن كان راكباً حرّك دابته، ولا نعلم فيه خلافاً، لما رواه العامية عن الصادق عليه السلام: في صفة حج رسول الله صلى الله عليه وآله: لما أتى وادي محسر حرّك قليلاً، وسلك الطريق الوسطى «٢». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا مررت بوادي محسر - وهو واد عظيم بين جمع و منى، وهو إلى منى أقرب - فاسع فيه حتى تجاوزه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّك ناقته» «٣». ولا نعلم خلافاً في استحباب الإسراع فيه. ولو ترك الهرولة فيه، استحبت له أن يرجع ويهرول، لأنها كيفية مستحبة، ولا يمكن فعلها إلا بإعادة الفعل، فاستحب له تداركها، كناسي الأذان. وقول ابن بابويه: ترك رجل السعي في وادي محسر، فأمره الصادق عليه السلام بعد الانصراف إلى مكة فرجع فسعى «٤». وقد قيل: إن النصارى كانت تقف ثم، فأوا مخالفتهم «٥». ويستحب له الدعاء حالة السعي في وادي محسر، لقول الصادق عليه السلام تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢١٣ - في الصحيح: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: اللهم سلم عهدي، وأقبل توبتي، وأجب دعوتي، وأخلفني بخير فيمن تركت بعدى» «١». وفي رواية عن الكاظم عليه السلام: «الحركة في وادي محسر مائة خطوة» «٢». وفي حديث آخر «مائة ذراع» «٣». وأما الجمهور: فاستحبوا الإسراع قدر رمية حجر «٤». وإذا أفاض من المشعر قبل طلوع الشمس، فلا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس مستحباً. وروى عن الباقر عليه السلام أنه يكره «٥» أن يقيم عند المشعر بعد الإفاضة «٦». إذا عرفت هذا، فإنه يجب يوم النحر بمنى ثلاثة مناسك: رمي جمرة العقبة، والذبح، والحلق أو التقصير، ويجب عليه بعد عوده من مكة إلى منى يوم النحر أو ثانيه رمي الجمار الثلاث والمبيت بمنى.

## البحث الثاني: في رمي جمرة العقبة.

## مسألة ٥٥٧: إذا ورد منى يوم النحر، وجب عليه فيه رمي جمرة العقبة،

وهي آخر الجمار ممّا يلي منى، وأولها ممّا يلي مكة، وهي عند تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢١٤ العقبة، ولذلك سميت جمرة العقبة [وهي «١» في حضيض الجبل مترقية عن الجادة. ولا نعلم خلافاً في وجوب رمي جمرة العقبة، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله رماها «٢»، وقال: (خذوا عني مناسككم) «٣». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام - في الصحيح: «خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة، فارمها من قبل وجهها، ولا ترمها من أعلاها» «٤». إذا عرفت هذا، فإنه يستحب له إذا دخل منى بعد طلوع الشمس رمي جمرة العقبة حالة وصوله.

## مسألة ٥٥٨: لا يجوز الرمي في هذا اليوم ولا باقي الأيام إلا بالحجارة،

عند علمائنا - وبه قال الشافعي ومالك وأحمد «٥» - لما رواه العامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله رمى بالأحجار، وقال: (بمثل هذا فارموا) «٦». وقال عليه السلام: (عليكم بحصى الخذف) «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢١٥ ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام - في الصحيح: «خذ حصي الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها» «١» و الأمر للوجوب. وقال أبو حنيفة: يجوز بكل ما كان من جنس الأرض، كالكحل والزنيخ والمدر، فأما ما لم يكن من جنس الأرض فلا يجوز «٢». وقال داود: يجوز الرمي بكل شيء حتى حكي عنه أنه قال: لو رمى بعصفور ميت، أجزأه، لقوله عليه السلام: (إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء) «٣» «٤» ولم يفصل. وعن سكينه بنت الحسين أنها رمت الجمرة ورجل يناولها الحصى تكبر مع كل حصاة، فسقطت حصاة فرمت بخاتمها «٥». ولأنه رمى بما هو من جنس الأرض فأجزأه، كالحجارة. والجواب: لم يذكر في الحديث كيفية المرمى به، وبينه بفعله، فيصرف ما ذكره إلى المعهود من فعله، كغيره من العبادات. وفعل سكينه عليها السلام نقول

به، لجواز أن يكون فصّ الخاتم حجرا. و ينتقض قياس أبي حنيفة بالدرهم.

### مسألة ٥٥٩: و اختلف قول الشيخ رحمه الله.

فقال في أكثر كتبه: لا يجوز الرمي إلّا بالحصى (١). و اختاره ابن إدريس (٢) و أكثر علمائنا (٣). و قال في الخلاف: لا يجوز الرمي إلّا بالحجر و ما كان من جنسه من البرام و الجواهر و أنواع الحجارة، و لا يجوز بغيره، كالمدر و الآجر و الكحل و الزرنيخ و الملح و غير ذلك من الذهب و الفضة، و به قال الشافعي (٤). و الوجه: الأول، لما رواه العامية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا لَقِيَ لَه الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ حَصَى الْخَذْفَ قَالَ: (بِمِثْلِهَا فَارْمُوا) (٥). و من طريق الخاصة: رواية زرارة- الحسنه- عن الصادق عليه السلام، قال: «لا ترم الجمار إلّا بالحصى» (٦). و لحصول يقين البراءة بالرمي بالحصى دون غيره، فيكون أولى.

### مسألة ٥٦٠: و يجب أن يكون الحصى أبكارا

، فلو رمى بحصاة رمى بها هو أو غيره، لم يجزئه عند علمائنا- و به قال أحمد (٧)- لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا أَخَذَ الْحِجَارَةَ قَالَ: (بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا) (٨) و إنّما تتحقّق المماثلة بما تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢١٧ ذكرناه. و لأنّه عليه السّلام أخذ الحصى من غير المرمى، و قال: (خذوا عني مناسككم) (٩). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام: «و لا يأخذ من حصى الجمار» (١٠). و قال الشافعي: إنّهُ مَكْرُوهٌ وَ يَجْزِئُهُ (١١). و قال المزني: إن رمى بما رمى به هو، لم يجزئه، و إن رمى بما رمى به غيره، أجزاءه، لأنّه رمى بما يقع عليه اسم الحجارة فأجزأه، كما لو لم يرم به قبل ذلك (١٢). و الجواب: ليس المطلق كافيا، و إنّما لما احتاج الناس إلى نقل الحصى إلى الجمار، و قد أجمعنا على خلافه. و لا فرق في عدم الإجزاء بين جميع العدد و بعضه، فلو رمى بواحدة قد رمى بها و أكمل العدد بالأبكار، لم يجزئه. و لو رمى بخاتم فصّه حجر، فالأقرب الإجزاء، خلافا لبعض العامة، فإنّه منع منه، لأنّ الحجر هنا تبع (١٣).

### مسألة ٥٦١: يجب أن يكون الحصى من الحرم

، فلا يجزئه لو أخذه من غيره، لقول الصادق عليه السّلام: «إن أخذته من الحرم أجزاءك، و إن أخذته تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢١٨ من غير الحرم لم يجزئك» (١٤) و هذا نصّ في الباب. و يكره أن تكون صمّا (١٥) بل تكون رخوة، و يستحب أن تكون برشا (١٦) منقطة كحليته بقدر الأنملة، لأنّ الصادق عليه السّلام كره الصمّ منها، و قال: «خذ البرش» (١٧). و قال الرضا عليه السّلام: «حصى الجمار تكون مثل الأنملة، و لا تأخذها سودا و لا بيضا و لا حمرا، خذها كحليته منقطة تخذهنّ خذفا و تضعها [على الإبهام] (١٨) و تدفعها بظفر السبابة» قال: «و ارمها من بطن الوادي، و اجعلهنّ على يمينك كلّهنّ، و لا ترم على (١٩) الجمره، و تقف عند الجمرتين الأوّلتين، و لا تقف عند جمره العقبة» (٢٠). و يكره أن تكون نجسة، و تجزئه، للامتنان.

### مسألة ٥٦٢: يستحب أن تكون الحصى ملنقطة،

و يكره أن تكون مكسرة- و به قال الشافعي و أحمد (٢١)- لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ الْفَضْلَ، فَلَقَطَ لَهُ حَصَى الْخَذْفِ، وَ قَالَ: (بِمِثْلِهَا فَارْمُوا) (٢٢). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢١٩ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام: «التقط الحصى، و لا تكسر منها شيئا» (٢٣). و يستحب أن تكون صغارا قدر كلّ واحدة منها مثل الأنملة، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ بِحَصَى الْخَذْفِ (٢٤)، و الخذف إنّما يكون بأحجار صغار. و من طريق الخاصة: قول الرضا عليه السّلام: «حصى الجمار تكون مثل الأنملة» (٢٥). و قال الشافعي: أصغر من الأنملة طولا و عرضا. و منهم من قال: كقدر النواة. و منهم من قال: مثل الباقلاء (٢٦). و هذه المقادير متقاربة. و لو

رمى بأكبر، أجزاء، للامثال. وفي إحدى الروايتين عن أحمد أنه لا يجزئه، لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر بهذا القدر «٥» «٦».

### البحث الثالث: في رمى الجمار وكيفية.

#### مسألة ٥٦٣: يجب في الرمي التية،

لأنه عبادة وعمل. ويجب أن يقصد وجوب الرمي إما لجمرة العقبة أو لغيرها، لوجوبه قربة إلى الله تعالى، إما لحج الإسلام أو لغيره. تذكره الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢٠ ويجب فيه العدد، وهو سبع حصيات في يوم النحر لرمي جمرة العقبة، فلا يجزئه لو أدخل ولو بحصاة، بل يجب عليه الإكمال، ولا نعلم فيه خلافاً، لأن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام كذا فعلوا. ويجب إيصال كل حصاة إلى الجمرة بما يسمى رمياً بفعله، فلو وضعها بكفه في المرمى، لم يجزئه إجماعاً، لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر بالرمي «١»، وهذا لا يسمى رمياً، فلا يكون مجزئاً. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «خذ حصي الجمار ثم اتت الجمرة القصى التي عند العقبة فارمها» «٢». و لو طرحها طرحاً، قال بعض العامة: لا يجزئه «٣». وقال أصحاب الرأي: يجزئه، لصدق الاسم «٤». والضابط تبعية الاسم، فإن سمي رمياً، أجزاء، وإلا فلا. ويجب أن يقع الحصى في المرمى، فلو وقع دونه، لم يجزئه إجماعاً. قال الصادق عليه السلام: «فإن رميت بحصاة فوقعت في محمل فأعد مكانها» «٥».

#### مسألة ٥٦٤: يجب أن تكون إصابة الجمرة بفعله،

لأن النبي صلى الله عليه وآله كذا تذكره الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢١ فعل، وقال: «خذوا عني مناسككم» «١». ولقوله عليه السلام: (بمثلها فارموا) «٢» أوجب استناد الرمي إليها. ولو رمى بحصاة فوقعت على الأرض ثم مرت على سننها أو أصابت شيئاً صلباً كالمحمل وشبهه ثم وقعت في المرمى بعد ذلك، أجزاء، لأن وقوعها في المرمى بفعله ورميه، بخلاف المزدلف في المسابقة، فإنه لا يعتد به في الإصابة، لأن القصد إبانة الحدق، فإذا ازدلف السهم فقد عدل عن السنن، فلم تدل الإصابة على حدقه، فهذا لم يعتد به، بخلاف الحصاة، فإن الغرض إصابة الجمرة بفعله كيف كان. أما لو وقعت الحصاة على ثوب إنسان فنفضها فوقعت في المرمى، فإنه لا يجزئه - و به قال الشافعي «٣» - لأنه لم يمثل أمر الإصابة بفعله. وقال أحمد: يجزئه، لأن ابتداء الرمي من فعله، فأشبه ما لو أصاب موضعاً صلباً ثم وقعت في المرمى «٤». وليس بجيد، لأن المأخوذ عليه الإصابة بفعله ولم تحصل، فأشبه ما لو وقعت في غير المرمى فأخذها غيره فرمى بها في المرمى. وكذا لو وقعت على ثوب إنسان فتحرك فوقعت في المرمى، أو على عنق بعير فتحرك فوقعت في المرمى، لإمكان استناد الإصابة إلى حركة تذكره الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢٢ البعير والإنسان. ولو رماها نحو المرمى ولم يعلم هل حصلت في المرمى أم لا، فالوجه أنه لا يجزئه - وهو قول الشافعي في الجديد «١» - لأصالة البقاء، وعدم يقين البراءة. وقال في القديم: يجزئه، بناء على الظاهر «٢». ولو رمى حصاة فوقعت على حصاة فطفرت الثانية في المرمى، لم يجزئه، لأن التي رماها لم تحصل في المرمى، والتي حصلت لم يرمها ابتداءً. ولو رمى إلى غير المرمى فوقعت في المرمى، لم يجزئه، لأنه لم يقصده، بخلاف ما لو رمى إلى صيد فوقعت في غيره، صحّت تكيته، لعدم القصد في الذكاة، والرمي يعتبر فيه القصد. ولو وقعت على مكان أعلى من الجمرة فتدحرجت في المرمى، فالأقرب الإجزاء، لحصولها في المرمى بفعله، خلافاً لبعض الشافعية «٣». ولو رمى بحصاة فالتقمها طائر قبل وصولها، لم يجزئه، سواء رماها الطائر في المرمى أو لا، لأن حصولها في المرمى لم يكن بفعله. ولو رمى بحصاة كان قد رماها فأصابت غير المرمى فأصاب المرمى ثانياً، صحّ. ولو أصابت الحصاة إنساناً أو غيره ثم وقعت على المرمى، أجزاء، لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «وإن أصابت إنساناً أو جملاً ثم وقعت تذكره الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢٣ على الجمار أجزاءك» «١».

#### مسألة ٥٦٥: ويرمى كل حصاة بانفرادها

، فلو رمى الحصيات دفعة واحدة، لم يجزئه، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَمَى مَتَفَرِّقًا «٢»، وقال: (خذوا عني مناسككم) «٣» و به قال مالك و الشافعي و أحمد و أصحاب الرأي «٤». و قال عطاء: يجزئه «٥». و هو مخالف لما فعله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. و يرمى جمرة العقبة من بطن الوادي من قبل وجهها مستحبًا إجماعًا، لما روى العامة أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَمَى الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَ هُوَ رَاكِبٌ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ «٦». و من طريق الخاصّة: قول الرضا عليه السّلام: «و ارمها من بطن الوادي، و اجعلهنّ على يمينك كلّهنّ» «٧». و يستحب أن يرميها مستقبلًا لها مستدبرًا للكعبة، بخلاف غيرها من الجمار، و هو قول أكثر العلماء، لما روى العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ مُسْتَدْبِرًا لِلْقِبْلَةِ «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٢٤ و ينبغي أن يرميها من قبل وجهها، و لا يرميها من أعلاها، لقول الصادق عليه السّلام- في الحسن-: «ثم أتت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها» «١». قال الشيخ رحمه الله: جميع أفعال الحجّ يستحب أن تكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين و رمى الجمار إلّا جمرة العقبة يوم النحر، فإنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَمَاهَا مُسْتَدْبِرًا لِلْقِبْلَةِ «٢». إذا عرفت هذا، فلا ينبغي أن يرميها من أعلاها. و روى العامة أنّ عمر جاء و الزحام عند الجمرة فصعد فرماها من فوقها «٣». و هو ممنوع، لما رووه عن عبد الرحمن بن يزيد «٤» أنّه مشى مع عبد الله بن مسعود و هو يرمى الجمرة، فلمّا كان في بطن الوادي اعتراضها فرماها، فقيل له: إنّ ناسًا يرمونها من فوقها، فقال: من هاهنا- و الذي لا إله غيره- رأيت الذي نزلت عليه سورة البقرة رماها «٥». و من طريق الخاصّة: قول الرضا عليه السّلام: «و لا ترم أعلى الجمرة» «٦». و قول الصادق عليه السّلام: «و لا ترمها من أعلاها» «٧».

#### مسألة ٥٦٦: و يستحب له أن يرميها خذاً

بأن يضع كلّ حصاة على بطن إبهامه و يدفعها بظفر السبابة، لقول الرضا عليه السّلام: قال: «تخذفهنّ خذاً و تضعها [على الإبهام] «١» و تدفعها بظفر السبابة» «٢». و لو رماها على غير هذه الصفة أجزاء. و يستحب أن يكون بينه و بين الجمرة قدر عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعًا، لقول الصادق عليه السّلام: «و ليكن فيما بينك و بين الجمرة قدر عشرة أذرع أو خمسة عشر ذراعًا» «٣». و يستحب أن يكبر مع كلّ حصاة، و يدعو بالمنقول. قال الشافعي: و يقطع التلبية إذا ابتدأ بالرمي، لأنّ التلبية شعار الإحرام، و الرمي أخذ في التحليل «٤». و قال القفال: إذا رحلوا من مزدلفة، مزجوا التلبية بالتكبير في ممزّهم، فإذا انتهوا إلى الجمرة و افتتحوا الرمي، محضوا التكبير «٥».

#### البحث الرابع: في الأحكام.

#### مسألة ٥٦٧: يجب الإتيان إلى منى لقضاء المناسك بها

من الرمي و الذبح و الحلق أو التقصير. و ينبغي أن يأخذ على الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٢٦ الكبرى، لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَلَكَهَا «١». و حدّ منى من العقبة إلى وادي محسّر، لقول الصادق عليه السّلام: «حدّ منى من العقبة إلى وادي محسّر» «٢». و هو قول عطاء و الشافعي «٣».

#### مسألة ٥٦٨: لا يشترط في الرمي الطهارة

و إن كانت أفضل، فيجوز للمحدث و الجنب و الحائض و غيرهم الرمي إجماعًا، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ أَمَرَ عَائِشَةَ بِالْإِتْيَانِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ سِوَى الطَّوَافِ، وَ كَانَتْ حَائِضًا «٤». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام- في الحسن-: «و يستحب أن يرمى الجمار على طهر» «٥». و يجوز الرمي راجلاً- و راكبًا، و الأوّل أفضل، لما رواه العامة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْتِيهَا- يعني جمرة العقبة- إلّا ماشيًا ذاهبًا و راجعًا «٦». و من طريق الخاصّة: قول الكاظم عليه السّلام- في الصحيح- عن آبائه عليهم السّلام، قال: «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يرمى الجمار ماشيًا» «٧». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٢٧ و

قد روى العامية عن جعفر الصادق عليه السلام عن أبيه الباقر عليه السلام عن جابر، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله يرمى على راحلته يوم النحر، ويقول: (لتأخذوا عنى مناسككم فيأى لا- أدرى لعلى لا- أحج بعد حجتي هذه) «١». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح- وقد سأله معاوية بن عمارة عن رجل رمى الجمار وهو راكب، فقال: «لا بأس به» «٢». ويستحب أن يرفع يده فى الرمي حتى يرى بياض إبطه، قاله بعض العامة «٣»، لأن النبي صلى الله عليه وآله فعله «٤». وأنكر ذلك مالك «٥». ويستحب أن لا يقف عند جمرة العقبة، ولا نعلم فيه خلافاً، لأن ابن عباس وابن عمر روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا رمى جمرة العقبة انصرف ولم يقف «٦». ومن طريق الخاصة: قول الرضا عليه السلام: «و لا تقف عند جمرة العقبة» «٧».

#### مسألة ٥٦٩: يجوز الرمي من طلوع الشمس إلى غروبها.

قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وآله رماها ضحى ذلك اليوم «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢٨ وقال جابر: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يرمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده «١». وقال ابن عباس: قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وأله أغيلمه بنى عبد المطلب على حمراء لنا من جمع فجعل يلطح [١] أفخاذنا [ويقول]: «٢» (ابن ينى [٢] لا- ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس) «٣». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «الرمي «٤» ما بين طلوع الشمس إلى غروبها» «٥». وقد رخص للمعدور- كالكائف والعاجز والمرأة والراعى والعبد- فى الرمي ليلاً من نصفه، للعذر، أما غيرهم فليس لهم الرمي إلا بعد طلوع الشمس- وبه قال مجاهد والثورى والنخعي «٦»- لما رواه العامية: أن [١] اللطح: الضرب بالكف، وليس

بالشديد. النهاية- لابن الأثير- ٤: ٢٥٠ «لطح». [١] ابني، قال ابن الأثير فى النهاية ١: ١٧ «ابن»: وقد اختلف فى صيغتها ومعناها، فقيل: إنه تصغير ابني، كأعمى وأعمى، وهو اسم مفرد يدل على الجمع. وقيل: إن ابنا يجمع على أبناء مقصوراً وممدوداً. وقيل: هو تصغير ابن. وفيه نظر. وقال أبو عبيدة: هو تصغير بنى جمع ابن مضافاً إلى النفس. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٢٩ النبى صلى الله عليه وآله أمر أم سلمة ليلة النحر، فرمت جمرة العقبة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت «١». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «لا بأس بأن يرمى الكائف بالليل ويضحى ويفيض بالليل» «٢». وجوز الشافعى وعطاء وابن أبى ليلى وعكرمة بن خالد الرمي ليلاً من نصفه الأخير للمعدور وغيره «٣». وعن أحمد أنه لا يجوز الرمي إلا بعد طلوع الفجر، وهو قول مالك وأصحاب الرأى وإسحاق وابن المنذر «٤».

#### مسألة ٥٧٠: يجوز تأخير الرمي إلى قبل الغروب بمقدار أداء المناسك.

قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها فى وقت لها وإن لم يكن ذلك مستحباً «٥»، لأن ابن عباس قال: كان النبى صلى الله عليه وآله يسأل يوم النحر بمنى، قال رجل: رميت بعد ما أمسيت، فقال: (لا حرج) «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٣٠ إذا عرفت هذا، فلو غابت الشمس فقد فات الرمي، فليرم من غده- وبه قال أبو حنيفة وأحمد «١»- لما رواه العامية عن ابن عمر، قال: من فاتته الرمي حتى تغيب الشمس فلا- يرم حتى تزول الشمس من الغد «٢». ومن طريق الخاصة: ما رواه عبد الله بن سنان- فى الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى، فعرض له [عارض «٣» فلم يرم حتى غابت الشمس، قال: «يرمى إذا أصبح مرتين: مرة لما فاتته، والأخرى ليومه الذى يصبح فيه، ويفرق بينهما تكون إحداهما بكره وهو للأمس والأخرى عند زوال الشمس» «٤». وقال الشافعى ومحمد وابن المنذر ويعقوب: يرمى ليلاً «٥»، لقوله عليه السلام: (ارم ولا حرج) «٦». وجوابه: أنه إنما كان فى النهار، لأنه سأله فى يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل الغروب. وقال مالك: يرمى ليلاً. ثم اضطرب قوله، فتارة أوجب الدم حينئذ، وتارة أسقطه «٧».

## مسألة ٥٧١: يستحب الرمي عند زوال الشمس،

لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «ارم في كل يوم عند زوال الشمس» (١). و يستحب أن لا يقف عند جمرة العقبة إجماعاً، لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «ثم تمضي إلى الثالثة و عليك السكينة و الوقار .. و لا تقف عندها» (٢). و لأن يعقوب بن شعيب سأل- في الصحيح- الصادق عليه السلام: عن الجمار، فقال: «قم عند الجمرتين و لا تقم عند جمرة العقبة» فقلت: هذا من السنة؟ قال: «نعم» قلت: ما ذا أقول إذا رميت؟ قال: «كبر مع كل حصاة» (٣). قال الشيخ رحمه الله: وقت الاستحباب لرمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر بلا- خلاف، و وقت الإجزاء من طلوع الفجر اختياريًا، فإن رمى قبل ذلك، لم يجزئه، و لصاحب العذر الرمي ليلاً. و بمثل ما قلناه قال مالك و أبو حنيفة و أحمد و إسحاق. و قال الشافعي: أول وقت الإجزاء إذا انتصفت ليلَةُ النحر. و به قال عطاء و عكرمة (٤).

## مسألة ٥٧٢: قدر حصى الجمار سبعون حصاة:

سبع منها لجمرة العقبة ترمى يوم النحر خاصة، و يرمى كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلاث كل جمرة بسبع حصيات يبدأ بالأولى- و هي العظمى- ثم الوسطى ثم جمرة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٣٢ العقبة إجماعاً. و يستحب غسل الحصى- و به قال ابن عمر و طاوس (١)- لأن ابن عمر غسله (٢)، و الظاهر أنه توقيف. و لاحتمال ملاقاته لنجاسة، فمع الغسل يزول الاحتمال و إن لم يكن معتبراً شرعاً. و لو كان الحجر نجسًا، استحَبَّ له غسله، فإن لم يغسله و رمى به، أجزأه، لحصول الامتثال. و قال عطاء و مالك: لا يستحب (٣). و عن أحمد روايتان (٤). و سيأتي باقي مباحث الرمي إن شاء الله تعالى.

## الباب الثاني: في الذبح.

## إشارة

و فيه مباحث:

## الأول: الهدى.

## مسألة ٥٧٣: إذا فرغ من جمرة العقبة، ذبح هديه أو نحره

إن كان من الإبل، لما رواه العامية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أنه رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً و ستين بدنه بيده ثم أعطى علياً عليه السلام فنحر ما غير (٥) و أشركه في هديه (٦). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٣٣ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح- في صفة حج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «فلما أضاء له النهار أفاض حتى انتهى إلى منى، فرمى جمرة العقبة، و كان الهدى الذي جاء به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أربعا و ستين أو ستاً و ستين، و جاء على عليه السلام بأربع و ثلاثين أو ست و ثلاثين، فنحر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ستاً و ستين، و نحر على عليه السلام أربعا و ثلاثين بدنه» (١).

## مسألة ٥٧٤: هدى التمتع واجب بإجماع العلماء.

قال الله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (٢). و روى العامة عن ابن عمر، قال: تمتع الناس مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لِلنَّاسِ: (مَنْ لَمْ يَسِقْ الْهَدْيَ فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصِّر ثم ليهلِّ بالحجِّ ويهدى، فمن لم يجد الهدى فليصم ثلاثة أيام في الحجِّ وسبعة إذا رجع إلى أهله) «٣». ومن طريق الخاصية: قول الباقر عليه السلام - في الصحيح - في المتمتع «و عليه الهدى» فقلت: وما الهدى؟ فقال: «أفضله بدنه، وأوسطه بقرة وأخسه شاة» «٤». ولا فرق بين المكي وغيره، فلو تمتع المكي، وجب عليه الهدى، للعموم.

#### مسألة ٥٧٥: وإنما يجب الهدى على غير أهل مكة وحاضريها

، لأنَّ فرضهم التمتع، أما أهل مكة وحاضروها: فليس لهم أن يتمتعوا، لأنَّ فرضهم القران أو الإفراد، فلا يجب عليهم الهدى إجماعاً، لأنَّ الله تعالى قال ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١». وقال الصادق عليه السلام - في الحسن - عن المفرد، قال: «ليس عليه هدى ولا أضحية» «٢». وأما القارن: فإنه يكفيه ما ساقه إجماعاً، وتستحب له الأضحية، لأصالة براءة الذمَّة. وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة: إذا قرن بين الحجِّ والعمرة، لزمه دم «٣». وقال الشعبي: تلزمه بدنه «٤». وقال داود: لا يلزمه شيء «٥».

#### مسألة ٥٧٦: قد بينا أن فرض المكي القران أو الإفراد

، فلو تمتع قال الشيخ: يسقط عنه الفرض، ولا يلزمه دم. وقال الشافعي: يصح تمتعه وقرانه، وليس عليه دم. وقال أبو حنيفة: يكره له التمتع والقران، فإن خالف وتمتع، فعليه دم المخالفة دون التمتع والقران. واستدلَّ الشيخ بقوله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ - إلى قوله - تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٣٥ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١». قال: معناه أن الهدى لا يلزم إلا من لم يكن من حاضري المسجد، ويجب أن يكون قوله ذَلِكَ راجعاً إلى الهدى لا إلى التمتع، لأنَّ من قال: من دخل دارى فله درهم ذلك لمن لم يكن غاصباً، فهم منه الرجوع إلى الجزء لا- إلى الشرط. ثم قال: ولو قلنا: إنه راجع إليهما، وقلنا: إنه لا يصحَّ منهم التمتع أصلاً، كان قويا «٢».

#### مسألة ٥٧٧: دم التمتع نسك عند علمائنا

- وبه قال أصحاب الرأي «٣» - لقوله تعالى وَالْبَيْدَنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَمَا ذَكَّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا «٤» أخبر بأنه جعلها من الشعائر، وأمر بالأكل منها، فلو كان جيراناً، لما أمرنا بالأكل منها. وقال الشافعي: إنه جيران، لإخلاله بالإحرام من الميقات، لأنه مرَّ به وهو يريد للحجِّ والعمرة وحجَّ من سنته «٥». وهو ممنوع، فإن ميقات حج التمتع عندنا مكة وقد أحرم منه. والمتمتع إذا أحرم بالحجِّ من مكة لزمه الدم إجماعاً، أما عندنا: فلائنه نسك، وأما عند المخالف: فلائنه أخلَّ بالإحرام من المواقيت. فلو أتى الميقات وأحرم منه، لم يسقط عنه الدم عندنا. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٣٦ وقالت العامة بسقوطه «١». وبيط بقوله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٢». ولو أحرم المفرد بالحجِّ ودخل مكة، جاز له أن يفسخه، ويجعله عمرة يتمتع بها، قاله علمائنا، خلافاً لأكثر العامة، وادَّعوا أنه منسوخ «٣». وليس بجديد، لثبوت مشروعيته، فإنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ «٤»، ولم يثبت النسخ. و يجب عليه الدم، لثبوت التمتع المقتضى له.

#### مسألة ٥٧٨: إذا أحرم بالعمرة وأتى بأفعالها في غير أشهر الحجِّ ثم أحرم بالحجِّ في أشهره، لم يكن متمتعاً،

ولا يجب عليه الدم، لأنه لم يأت بالعمرة في زمان الحجِّ، فكان كالمفرد، فإنَّ المفرد إذا أتى بالعمرة بعد أشهر الحجِّ، لم يجب عليه الدم إجماعاً. ولو أحرم بالعمرة في غير أشهر الحجِّ وأتى بأفعالها في أشهره من الطواف وغيره وحجَّ من سنته، لم يكن متمتعاً، قاله الشيخ «٥»، ولا يلزمه دم - وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أحمد «٦» - لأنه أتى بركن من أركان تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨،

ص: ٢٣٧ العمرة في غير أشهر الحج، وهو يستلزم إيقاع أركانها فيه. وقال الشافعي في القول الثاني: يجب به الدم، ويكون متمتعا، لأنه أتى بأفعال العمرة في أشهر الحج، واستدامة الإحرام بمنزلة ابتدائه، فهو كما لو ابتدأ بالإحرام في أشهر الحج «١». وقال مالك: إذا لم يتحلل من إحرام العمرة حتى دخلت أشهر الحج، صار متمتعا «٢». وقال أبو حنيفة: إذا أتى بأكثر أفعال العمرة في أشهر الحج، صار متمتعا «٣».

#### مسألة ٥٧٩: إذا أحرمت المتمتع من مكة بالحج ومضى إلى الميقات ثم منه إلى عرفات، لم يسقط عنه الدم

، للآية «٤»، وقد بينا أن الدم نسك لا جبران. وقال الشافعي: إن مضى من مكة إلى عرفات، لزمه الدم قولاً واحداً، وإن مضى إلى الميقات ثم منه إلى عرفات، فقولان: أحدهما: لا دم عليه، لأنه لو أحرمت من الميقات، لم يجب الدم، فإذا عاد إليه محرماً قبل التلبس بأفعال الحج، صار كأنه أحرمت منه. والثاني: لا يسقط، كما قلناه - وبه قال مالك «٥» - لأن له ميقتين يجب مع الإحرام من أحدهما الدم، فإذا أحرمت منه، وجب الدم، ولم يسقط بعد ذلك، كما لو عاد بعد التلبس بشيء من المناسك «٦». تذكره الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ٢٣٨ وقال أبو حنيفة: لا يسقط الدم حتى يعود إلى بلده «١»، لأنه لم يلزم «٢» بأهله، فلم يسقط دم المتمتع، كما لو رجع إلى ما دون الميقات. وليس بجديد، لأن بلده موضع لا يجب عليه الإحرام منه بابتداء الشرع، فلا يتعلق سقوط دم المتمتع بالعود إليه، كسائر البلاد، ودون الميقات ليس ميقات بلده.

#### مسألة ٥٨٠: قد بينا أن ميقات حج المتمتع مكة،

فإذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة، أنشأ الإحرام بالحج من مكة، فإن خالف وأحرمت من غيرها، وجب عليه أن يرجع إلى مكة، ويحرم منها، سواء أحرمت من الحل أو من الحرم إذا أمكنه، فإن لم يمكنه، مضى على إحرامه، وتمت أفعال الحج، ولا يلزمه دم لهذه المخالفة، لأن الدم يجب للمتمتع، فإيجاب غيره منفي بالأصل. وقال الشافعي: إن أحرمت من خارج مكة وعاد إليها، فلا شيء عليه، وإن لم يعد إليها ومضى على وجهه إلى عرفات، فإن كان أنشأ الإحرام من الحل، فعليه دم قولاً واحداً، وإن أنشأ من الحرم، ففي وجوب الدم قولان: أحدهما: لا يجب، لأن الحكم إذا تعلق بالحرم ولم يختص ببقعة منه، كان الجميع فيه سواء، كذبح الهدى. والثاني: يجب، لأن ميقاته البلد الذي هو مقيم فيه، فإذا ترك ميقاته، وجب عليه الدم وإن كان ذلك كله من حاضري المسجد الحرام «٣».

#### مسألة ٥٨١: يشترط في المتمتع النية،

على ما سبق، فلو لم ينو، لم يكن متمتعا ولم يجب الدم، وهو أحد قولي الشافعي. وفي الآخر: يكون متمتعا ويجب الدم، لأنه إذا أحرمت بالعمرة من تذكرة الفقهاء (ط-الحدیث)، ج ٨، ص: ٢٣٩ الميقات وحج من سنته، فقد صار جامعاً بينهما فيجب الدم «١». والحق خلافه. والقارن والمفرد إذا أكمل - حجهما، وجب عليهما الإتيان بعمرة مفردة بعد الحج يحرم بها من أدنى الحل، فلو أحرمت من الحرم، لم يصح، ولو طافا وسعيا، لم يكونا معتمرين، ولا يلزمهما دم. وللشافعي قولان: أحدهما كما قلناه، لكن خلاف الشافعي في المفرد خاصية، والثاني: تكون عمرة صحيحة، ويجب الدم «٢». لنا: أنه يجب أن يقدم الخروج إلى الحل قبل الطواف والسعي ثم يعود ويطوف ويسعى، ليكون جامعاً في نسكه بين الحل والحرم، بخلاف المتمتع حيث كان له أن يحرم من مكة، لأن النبي صلى الله عليه وآله لما فسخ على أصحابه الحج إلى العمرة، أمرهم أن يحرموا بالحج من جوف مكة «٣». ولأن الحاج لا بد له من الخروج إلى الحل للوقوف، فيكون جامعاً في إحرامه بين الحل والحرم، بخلاف المتمتع. احتج: بأنه ترك قطع مسافة لزمه قطعها بإحرام، وذلك لا يمنع من الاحتساب بأفعال العبادة. والجواب: أنه لم يأت بالعبادة على وجهها، فلا تكون مجزئة. ولو أفرد الحج عن نفسه فلما فرغ من الحج خرج إلى أدنى الحرم فاعتمر لنفسه ولم يعد إلى الميقات، لا - دم عليه. وكذا من تمتع ثم اعتمر تذكرة الفقهاء (ط-



الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٤٠ بعد ذلك من أدنى الحرم. وكذا لو أفرد عن غيره أو تمتع أو قرن ثم اعتمر من أدنى الحل، كل هذا لا دم عليه، لتركه الإحرام من الميقات بلا- خلافاً. وأمياً إن أفرد عن غيره ثم اعتمر لنفسه من خارج الحرم دون الحل، قال الشافعي في القديم: عليه دم «١». وقال أصحابه: على هذا لو اعتمر عن غيره ثم حج عن نفسه فأحرم بالحج من جوف مكة، فعليه دم، لتركه الإحرام من الميقات «٢». وعندنا أنه لا دم عليه، للأصل. ولو اعتمر في أشهر الحج ولم يحج في ذلك العام بل حج من العام المقبل مفرداً له عن العمرة، لم يجب الدم، لأنه لا يكون متمتعاً، وهو قول عامة العلماء، إلا قولاً شاذاً عن الحسن البصري فيمن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع حج أو لم يحج «٣». وأهل العلم كافة على خلافه، لقوله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ «٤» وهو يقتضى الموااة بينهما. ولأن الإجماع واقع على أن من اعتمر في غير أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك، فليس بمتمتع، فهذا أولى، لكثرة التباعد بينهما.

#### مسألة ٥٨٢: قد بينا أن المتمتع بعد فراغه من العمرة لا ينبغي له أن يخرج من مكة حتى يأتي بالحج،

لأنه صار مرتبطاً به، لدخولها فيه، لقوله عليه السلام: (دخلت العمرة في الحج هكذا) و شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٤١ وقال الله تعالى وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ «١». فلو خرج من مكة بعد إحلاله ثم عاد في الشهر الذي خرج منه، صح له أن يتمتع، ولا يجب عليه تجديد عمرة، وإن عاد «٢» في غير الشهر، اعتمر أخرى، وتمتع بالآخره، ووجب عليه الدم بالآخره. ولا يسقط عنه الدم، لقوله تعالى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٣» وما تقدم من الأحاديث الدالة على صحة العمرة إن رجع في الشهر الذي خرج فيه، وجوب إعادتها إن رجع في غيره، وعلى التقديرين يجب الدم. وقال عطاء والمغيرة وأحمد وإسحاق: إذا خرج إلى سفر بعيد تقصر الصلاة في مثله، سقط عنه الدم، لقول عمر: إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام، فهو متمتع، فإن خرج ورجع، فليس بمتمتع «٤». وهو محمول على من رجع في غير الشهر الذي خرج فيه، جمعاً بين الأدلة. وقال الشافعي: إن رجع إلى الميقات، فلا دم عليه «٥». وقال أصحاب الرأي: إن رجع إلى مصره، بطلت متعته، وإلا فلا «٦». وقال مالك: إن رجع إلى مصره أو إلى غيره أبعد من مصره، بطلت متعته، وإلا فلا «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٤٢ وقال الحسن: هو متمتع وإن رجع إلى بلده. واختاره ابن المنذر «٨».

#### مسألة ٥٨٣: إنما يجب الدم على من أحل من إحرام العمرة،

فلو لم يحل وأدخل إحرام الحج عليها، بطلت المتعة، وسقط الدم، وبه قال أحمد «٢». قالت عائشة: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله عام حجة الوداع، فأهلنا بعمرة، فقدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: (انقضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة) قالت: ففعلت فلما قضينا الحج أرسلنا مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت معه، فقال: هذا مكان عمرتك «٣». قال عروة: فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة «٤». ولأن الهدى إنما يجب على المتمتع، والتقدير بطلان متعته. أما المكى لو تمتع وجوزناه فإنه يجب عليه الهدى. ولو دخل الآفاقي متمتعاً إلى مكة ناوياً للإقامة بها بعد تمتعه، فعليه دم المتعة، أجمع عليه العلماء، للآية «٥»، وبالغزم على الإقامة لا يثبت له حكمها. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٤٣ ولو كان مولده و منشؤه بمكة، فخرج منتقلاً مقيماً غيرها ثم عاد إليها متمتعاً ناوياً للإقامة أو غير ناوياً لها، فعليه دم المتعة- وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق «١»- لأن حضور المسجد الحرام إنما يحصل بنية الإقامة و فعلها، وهذا إنما نوى الإقامة إذا فرغ من أفعال الحج، لأنه إذا فرغ من عمرته فهو ناو للخروج إلى الحج، فكأنه إنما نوى أن يقيم بعد أن يجب الدم.

#### مسألة ٥٨٤: الآفاقي إذا ترك الإحرام من الميقات، وجب عليه الرجوع إليه والإحرام منه

مع القدرة، فإن عجز، أحرم من دونه لعمرته، فإذا أحل، أحرم بالحج من عامه وهو متمتع، وعليه دم المتعة، ولا دم عليه لإحرامه من دون الميقات، لأنه تركه للضرورة. قال ابن المنذر وابن عبد البر: أجمع العلماء على أن من أحرم في أشهر الحج بعمره وأحل منها ولم يكن من حاضري المسجد الحرام ثم أقام بمكة حلالاً ثم حج من عامه أنه متمتع عليه دم المتعة «٢». وقال بعض العامة: إذا تجاوز الميقات حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر فأحرم منه، فلا دم عليه للمتعة، لأنه من حاضري المسجد الحرام «٣». وليس بجديد، فإن حضور المسجد إنما يحصل بالإقامة به ونية الإقامة، وهذا لم تحصل منه الإقامة ولا نيتها. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٤ و لقوله تعالى ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «١» وهو يقتضى أن يكون المانع من الدم السكنى به، وهذا ليس بساكن.

#### مسألة ٥٨٥: الهدى إنما يجب على المتمتع

، وهو المحرم بالعمرة في أشهر الحج، فإن أحرم بها في غيرها، فليس بمتمتع، ولا دم عليه إجماعاً لا نعلم فيه خلافاً إلا قولين نادرين: أحدهما: قول طاوس: إذا اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام حتى يحضر الحج، فهو متمتع «٢». والثاني: قول الحسن: من اعتمر بعد النحر فهي عمرة تمتع «٣». قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قال بواحد من هذين القولين «٤». أما لو أحرم في غير أشهر الحج ثم أحل منها في أشهره، فلذلك لا يصح له التمتع بتلك العمرة، وبه قال أحمد وجابر وإسحاق والشافعي في أحد القولين «٥». وقال في الآخر: عمرته في الشهر الذي يطوف فيه. وبه قال الحسن والحكم وابن شبرمة والثوري «٦». وقال طاوس: عمرته في الشهر الذي يدخل فيه الحرم «٧». وقال عطاء: عمرته في الشهر الذي يحل فيه. وبه قال مالك «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٥ وقال أبو حنيفة: إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج، فليس بمتمتع، وإن طاف الأربعة في أشهر الحج، فهو متمتع «١». والحق ما قلناه، لأنه أتى بنسك لا تتم العمرة إلا به في غير أشهر الحج، فلا يكون متمتعاً، كما لو طاف في غير أشهر الحج أو طاف دون الأربعة فيها. ولقول الصادق عليه السلام: «من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج فعليه شاة، ومن تمتع في غير أشهر الحج ثم جاور حتى يحضر الحج فليس عليه دم، إنما هي حجة مفردة» «٢».

#### مسألة ٥٨٦: المملوك إذا حج بإذن مولاه متمتعاً، لم يجب عليه الهدى

ولا- على مولاه إجماعاً، لقوله تعالى عبيداً مملوكاً لا يقدر على شيء «٣». وفي قول شاذ للشافعي: يجب على مولاه أن يهدى عنه، لتضمن إذنه لذلك «٤». وليس بجديد، لأن فرض غير الواجد الصوم، ولا فاقد كالعبد. ولأن الحسن العطار سأل الصادق عليه السلام: عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع بالعمرة إلى الحج عليه أن يذبح عنه؟ قال: «لا، لأن الله تعالى يقول عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء «٥» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٦ إذا ثبت هذا، فإن المولى يتخير بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم، عند علمائنا- وهو إحدى الروايتين عن أحمد «١»- لقوله تعالى فما استيسر لآلئكم من الصدقة فلينفقن «٢» وبتقدير تملك المولى يصير موسراً. ولأن جميل بن دراج قال- في الصحيح:- سأل رجل الصادق عليه السلام: عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع، قال: «فمره فليصم وإن شئت فاذبح عنه» «٣». وفي الرواية الأخرى عن أحمد: لا- يجزئه الذبح عنه، ويلزمه الصوم عينا- [و به «٤» قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي- لأنه غير مالك، ولا سبيل له إلى التملك، لأنه لا يملك بالتمليك، فصار كالعاجز الذي يتعذر عليه الهدى، فيلزمه الصوم «٥».

#### مسألة ٥٨٧: الواجب على المملوك من الصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

، كالحز- وبه قال الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين «٦»- لعموم قوله تعالى فمن لم يجد «٧» ولأنه صوم وجب لحله من إحرامه

قبل إتمامه، فكان عشرة أيام، كصوم الحرّ. وقال أحمد في الرواية الأخرى: يصوم عن كل مد من قيمة الشاة تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٧ يوماً، والمعسر في الصوم كالعبد يجب عليه ثلاثة في الحجّ وسبعة إذا رجع «١». وقال بعض العامة: يجب لكل مد من قيمة الشاة يوم «٢». ويطلب بالآية «٣». وبقول عمر لهبار بن الأسود: فإن وجدت سعة فاهد، وإن لم تجد سعة فصم ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعت «٤». ولو لم يذبح مولى المملوك عنه، تعين عليه الصوم، ولا يجوز لمولاه منعه عن الصوم، لأنّه صوم واجب، فلا يحلّ له منعه عنه، كرمضان. ولو أعتق المملوك قبل الوقوف بالموقفين، أجزأ عن حجّة الإسلام، ووجب عليه الهدى إن تمكّن، وإلا الصوم. ولو لم يصم العبد إلى أن تمضى أيام التشريق، فالأفضل لمولاه أن يهدى عنه، ولا يأمره بالصوم، ولو أمره به، لم يكن به بأس.

#### مسألة ٥٨٨: إنّما يجب الهدى على المتمكّن منه أو من ثمنه

إذا وجده بالشراء، ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدى على المتمكّن منه أو من ثمنه إذا وجده بالشراء، ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدى، بل ينتقل إلى الصوم، لأنّ رجلاً سأل الرضا عليه السلام: عن رجل تمتّع بالعمرة إلى الحجّ وفي عيبته ثياب، له أن يبيع من ثيابه شيئاً ويشتري بدنة؟ قال: «لا، هذا يترتّب به المؤمن، يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً» «٥». إذا عرفت هذا، فإنّ القدرة تعتبر في موضعه، فمتى عدمه في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٨ موضعه، جاز له الانتقال إلى الصيام وإن كان قادراً عليه في بلده، ولا نعلم فيه خلافاً، لأنّ وجوبه مؤقت، وما كان وجوبه مؤقتاً اعتبرت القدرة عليه في موضعه، كالماء في الطهارة إذا عدم في مكانه انتقل إلى التراب. ولو تمتّع الصبي، وجب على وليه أن يذبح عنه، للعموم، فإن لم يجد، فليصم عنه عشرة أيام، للآية «١». وبقول أبي نعيم: تمتّعنا فأحرمانا ومعنا صبيان، فأحرموا ولبوا كما لبينا ولم يقدرنا «٢» على الغنم، قال: «فليصم عن كل صبي وليه» «٣».

#### البحث الثاني: في كيفية الذبح.

#### مسألة ٥٨٩: يجب في الذبح والنحر النيّة،

لأنّه عبادة، وكلّ عبادة بنيّة، لقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين «٤». ولأنّ جهات إراقه الدم متعدّدة، فلا يتخلّص المذبح هدياً إلا بالقصد. ويجب اشتغالها على جنس الفعل وجهته من كونه هدياً أو كفّارة أو غير ذلك، وصفته من وجوب أو ندب، والتقرب إلى الله تعالى. ويجوز أن يتولّاها عنه الذابح، لأنّه فعل تدخله النيابة، فيدخل في شرطه كغيره من الأفعال.

#### مسألة ٥٩٠: وتختصّ الإبل بالنحر، فلا يجوز ذبحها، والبقر والغنم بالذبح، فلا يجوز نحرها

، لقول الصادق عليه السلام: «كلّ منحور مذبح حرام، تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٤٩ وكلّ مذبح منحور حرام» «١». ويستحب أن يتولّى الحاجّ بنفسه الذبح أو النحر، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نحر هديه بنفسه «٢». ولما رواه العامة عن غرفة بن الحارث الكندي، قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع وأتى بالبدن، فقال: (ادع لى أبا حسن) فدعى له على عليه السلام، فقال: (خذ بأسفل الحربة) وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بأعلاها، ثم طعنا بها البدن «٣». وإنّما فعلاً ذلك، لأنّ النبي صلى الله عليه وآله أشرك عليّاً عليه السلام في هديه «٤». ومن طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام في صفته حجّ رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «وكان الهدى الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله أربعاً وستين أو ستّاً وستين، وجاء على عليه السلام بأربع وثلاثين أو ستّ وثلاثين، فنحر رسول الله صلى الله عليه وآله منها ستّاً وستين، ونحر على عليه السلام أربعاً وثلاثين» «٥». وفي رواية: «ساق النبي صلى الله عليه وآله مائة بدنة، فجعل لعلّى عليه السلام منها أربعاً وثلاثين ولنفسه ستّاً وستين، ونحرها كلّها بيده، ثم أخذ من كلّ بدنة جذوة طبخها في قدر، وأكلا منها وتحسّيا من المرق، وافتخر على عليه السلام على أصحابه

وقال: من فيكم مثلي و أنا شريك رسول الله صلى الله عليه وآله في هديه؟ من فيكم مثلي و أنا الذى ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله هديى بيده؟» (٦). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٥٠ و لو لم يحسن الذبحة، ولأها غيره، و استحَب له أن يجعل يده مع يد الذابح، و ينوى الذابح عن صاحبها، لأنه فعل تدخله النيابة، فيدخل فى شرطه. و يستحب له أن يذكره بلسانه، فيقول بلسانه: أذبح عن فلان بن فلان، عند الذبح، و الواجب القصد بالتيه. و لو نوى بقلبه عن صاحبها و أخطأ فتلَفَّظ بغيره، كان الاعتبار بالتيه، لأن على بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام- فى الصحيح- عن الضحية يخطئ الذى يذبحها فيسمى غير صاحبها، أ تجزئ عن صاحب الضحية؟ فقال: «نعم إنما له ما نوى» (١).

#### مسألة ٥٩١: يستحب نحر الإبل قائمة من الجانب الأيمن

قد ربطت يدها ما بين الخف إلى الركبة ثم يطعن فى لبتها، و هى الوهدة التى بين أصل العنق و الصدر- و به قال مالك و الشافعى و أحمد و إسحاق و ابن المنذر (٢)- لقوله تعالى فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا (٣). و قال المفسرون فى قوله تعالى فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ (٤): أى قياما (٥). و ما رواه العامة أن النبى صلى الله عليه وآله و أصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها (٦). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٥١ و من طريق الخاصية: قول أبى الصباح الكنانى: سألت الصادق عليه السلام: كيف تنحر البدنة؟ قال: «تنحر و هى قائمة من قبل اليمين» (١). و عن أبى خديجة قال: رأيت الصادق عليه السلام و هو ينحر بدنة معقولة يدها اليسرى، ثم يقوم من جانب يدها اليمنى و يقول: «بسم الله و الله أكبر، هذا منك و لك، اللهم تقبل منى» ثم يطعن فى لبتها ثم يخرج السكين بيده، فإذا وجبت جنوبها قطع موضع الذبح بيده (٢). و هذا القيام مستحب لا واجب إجماعا. و لو خاف نفورها، أناخها و نحرها باركة.

#### مسألة ٥٩٢: يجب توجيه الذبيحة إلى القبلة،

خلافًا للعامة، و سيأتى فى موضعه. و يستحب الدعاء بالمنقول. و يمر السكين، و لا ينزعها حتى تموت. و تجب التسمية عند علمائنا، لقوله تعالى فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ (٤) و قوله تعالى وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ (٥). و لو نسى التسمية، حلَّ أكله، لرواية ابن سنان- الصحيحة- عن الصادق عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إذا ذبح المسلم و لم يسم و نسى فكل من ذبيحته و سم الله على ما تأكل» (٦).

#### مسألة ٥٩٣: يجب النحر أو الذبح فى هدى التمتع بمنى

، عند علمائنا، لما رواه العامة عن النبى صلى الله عليه وآله قال: (منى كلها منحر) (١) و التخصيص بالذكر يدل على التخصيص فى الحكم. و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام فى رجل قدم بهديه مكة فى العشر، فقال: «إن كان هديا واجبا فلا ينحره إلا بمنى، و إن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء، و إن كان قد أشعره أو قلده فلا ينحره إلا يوم الأضحى» (٢). و قال أكثر العامة: إنه مستحب، و إن الواجب نحره بالحرم- و قال بعض العامة: لو ذبحه فى الحل و فرقه فى الحرم، أجزاء (٣)- لقوله عليه السلام: (كل منى منحر، و كل فجاج مكة منحر و طريق) (٤) (٥). و نحن نقول بموجبه، لأن بعض الدماء ينحر بمكة، و بعضها ينحر بمنى. و لو ساق هديا فى الحج، نحره أو ذبحه بمنى، و إن كان قد ساقه فى العمرة، نحره أو ذبحه بمكة قبالة الكعبة بالموضع المعروف بالحزورة، لأن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٥٣ شعيب العرقوفى سأل الصادق عليه السلام: سقت فى العمرة بدنة فأين أنحرها؟ قال: «بمكة» قلت: فأى شىء أعطى منها؟ قال: «كل ثلثا و اهد ثلثا و تصدق بثلث» (١). و أميا ما يلزم المحرم من فداء عن صيد أو غيره، يذبحه أو ينحره بمكة إن كان معتمرا، و بمنى إن كان حاجا، لقوله تعالى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ (٢) و قال تعالى هَدِيَاً بِالْحَكْمِ

«٣» في جزاء الصيد. وقال أحمد: يجوز في موضع السبب- وقال الشافعي: لا يجوز إلا في الحرم «٤»- لأن النبي صلى الله عليه وآله أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية «٥»، ولم يأمره ببعثه إلى الحرم «٦». وروى الأثرم وأبو إسحاق الجوزجاني في كتابيهما عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر، قال: كنت مع علي والحسين بن علي عليهما السلام، فاشتكى حسين بن علي عليهما السلام بالسقيا، فأوماً بيده إلى رأسه، فحلقه علي عليه السلام، ونحر عنه جزورا بالسقيا «٧». وأمر النبي صلى الله عليه وآله في الحديبية لا يستلزم الذبح بها. ومنع الرواية الثانية. وما وجب نحره بالحرم وجب تفرقه لحمه به، وبه قال الشافعي تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٥٤ وأحمد «١». وقال مالك وأبو حنيفة: إذا ذبحها في الحرم، جاز تفرقه لحمها في الحل «٢». وهو ممنوع، لأنه أحد مقصودي النسك، فلم يجز في الحل، كالذبح. ولأن المقصود من ذبحه بالحرم التوسعة على مساكينه، وهذا لا يحصل بإعطاء غيرهم. ولأنه نسك يختص بالحرم، فكان جميعه مختصاً به، كالطواف و سائر المناسك.

#### مسألة ٥٩٤: وقت استقرار وجوب الهدى إجماع المتمتع بالحج

- وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين «٣»- لقوله تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٤». ولأن المجمعول غاية يكفي وجود أوله، لقوله تعالى ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ «٥». وقال مالك: يجب إذا وقف بعرفة- وهو قول أحمد في الرواية الأخرى- لأن التمتع بالعمرة إلى الحج إنما يحصل بعد وجود الحج منه، ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (الحج عرفه) «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٥٥ ولأنه قبل ذلك معروض للفوات، فلا يحصل التمتع «١». وقال عطاء: يجب إذا رمى جمرة العقبة- وهو مروى عن مالك- لأنه وقت ذبحه فكان وقت وجوبه «٢». ومنع كون التمتع إنما يحصل بالوقوف، بل بالإحرام يتلبس بالحج. على أن قوله عليه السلام: (دخلت العمرة في الحج هكذا) وشبك بين أصابعه «٣»، يعطى التلبس به من أول أفعال العمرة. والتعريض للفوات لا يقتضى عدم الإيجاب. وكون وقت الذبح بعد رمى جمرة العقبة لا يستلزم كون وقت وجوبه ذلك. إذا عرفت هذا، فوقت ذبحه أو نحره يوم النحر- وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية «٤»- لأن النبي صلى الله عليه وآله نحر يوم النحر وكذا أصحابه «٥»، وقال عليه السلام: (خذوا عني مناسككم) «٦». ولأن ما قبل يوم النحر لا يجوز فيه الأضحية، فلا يجوز فيه ذبح هدى التمتع كقبل التحلل من العمرة. أما من ساق هدياً في العشر، فإن كان قد أشعره أو قلده، فلا ينحره تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٥٦ إلا بمنى يوم النحر، وإن لم يكن قد أشعره ولا قلده، فإنه ينحره بمكة إذا قدم في العشر، لما رواه مسمع- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام، قال: «إذا دخل بهديه في العشر، فإن كان أشعره وقلده فلا ينحره إلا يوم النحر بمنى، وإن لم يقلده ولم يشعره فينحره بمكة إذا قدم في العشر» «١». وكذا لو كان تطوعاً، فإنه ينحره بمكة، لقول الصادق عليه السلام: «إن كان واجبا نحره بمنى، وإن كان تطوعاً نحره بمكة، وإن كان قد أشعره وقلده فلا ينحره إلا يوم الأضحى» «٢». ولأننا قد بينا أن الذبح إنما يجب بمنى، وهو إنما يكون يوم النحر. وقال عطاء وأحمد في رواية: يجوز له نحره في شؤال، وإن قدم في العشر، لم ينحره إلا بمنى يوم النحر «٣». وقال الشافعي: يجوز نحره بعد الإحرام قولاً واحداً، وفيما قبل ذلك بعد حله من العمرة قولاً: أحدهما: المنع، لأن الهدى يتعلق به عمل البدن، وهو تفرقه اللحم، والعبادات البدنية لا تقدم على وقت وجوبها. وأصحهما عندهم: الجواز، لأنه حق مالي تعلق بشيئين: الفراغ من العمرة والشروع في الحج، فإذا وجد أحدهما، جاز إخراجه، كالزكاة. ولا خلاف بين الشافعية في أنه لا يجوز تقديمه على العمرة «٤».

#### مسألة ٥٩٥: أيام النحر بمنى أربعة أيام:

#### إشارة

يوم النحر وثلاثة بعده، وفي غيرها من الأمصار ثلاثة أيام: يوم النحر ويومان بعده- وبه قال علي عليه السلام، والحسن وعطاء و

الأوزاعي و الشافعي و ابن المنذر (١) - لما رواه العامية أن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: (أيام [التشريق (٢) كلها منحرج (٣). و من طريق الخاصة: رواية علي بن جعفر - في الصحيح - عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: «أربعة أيام» و سألته عن الأضحى في غير منى؟ فقال: «ثلاثة أيام» فقلت: ما تقول في رجل مسافر قدم بعد الأضحى بيومين، إله أن يضحي في اليوم الثالث؟ قال: «نعم» (٤). و قال سعيد بن جبیر و جابر بن زيد: في الأمصار يوم واحد، و بمنى ثلاثة (٥). و قال أحمد: يوم النحر و يومان بعده - و به قال مالك و الثوري، و روى عن ابن عباس و ابن عمر - لأنَّ اليوم الرابع لا يصلح للرمي، فلا يصلح للذبح (٦). تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٥٨ و الملازمة ممنوعة.

### فرعان:

أ: يجب تقديم الذبح على الحلق بمنى

، لقول الصادق عليه السلام: «يبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق، و في العقيقة بالحلق قبل الذبح» (١). و لو أخره ناسياً، فلا شيء عليه، و لو كان عامداً، أثم و أجزاء، و كذا لو ذبحه في بقيه ذى الحجة جاز.

ب: قال أكثر فقهاء العامة: يجزئ ذبح الهدى في الليالي المتخللة

لأيام النحر (٢).

### البحث الثالث: في صفات الهدى.

مسألة ٥٩٦: يجب أن يكون الهدى من بهيمة الأنعام:

الإبل أو البقر أو الغنم، إجماعاً. قال تعالى فَكُلُّوا مِنْهَا وَ اطْعَمُوا بِأَيْسَ الْفَقِيرِ (٣). و أفضله البدن ثم البقر ثم الغنم، لما رواه العامية عن أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله قال: (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنه، و من راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، و من راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، و من راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، و من راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة) (٤). تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٥٩ و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام - في الصحيح - في المتمتع: «و عليه الهدى» فقلت: و ما الهدى؟ فقال: «أفضله بدنه، و أوسطه بقرة و أخسه شاة» (١). و لأنَّ الأكثر لحماً أكثر نفعاً، و لهذا أجزأت البدنه عن سبع شياه.

مسألة ٥٩٧: و لا يجزئ في الهدى إلا الجذع من الضأن و الثني من غيره

. و الجذع من الضأن هو الذي له ستة أشهر، و ثني المعز و البقر ما له سنة و دخل في الثانية، و ثني الإبل ما له خمس و دخل في السادسة - و به قال مالك و الليث و الشافعي و أحمد و إسحاق و أبو ثور و أصحاب الرأي (٢) - لما رواه العامية عن أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله قال: (يجوز الجذع من الضأن أضحياً) (٣). و عن أبي بردة بن نيار (٤)، قال: يا رسول الله إنَّ عندي عناقاً جذعاً هي خير من شاتي لحم؟ فقال: (تجزئك و لا تجزئ عن أحد بعدك) (٥). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام - في الصحيح - «يجزئ من الضأن الجذع، و لا يجزئ من المعز إلا الثني» (٦). و سأل حماد بن عثمان الصادق عليه السلام - في الصحيح - عن أدنى ما تذكره الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٦٠ يجزئ من أسنان الغنم في الهدى، فقال: «الجزع من الضأن» قلت: فالمعز؟ قال: «لا يجوز الجزع من المعز» قلت: و لم؟ قال: «لأنَّ الجزع من الضأن يلقح، و الجزع من المعز لا يلقح» (١).

## مسألة ٥٩٨: و يجب أن يكون تاماً

، فلا تجزئ العوراء، و لا العرجاء البيّن عرجها، و لا المريضة البيّن مرضها، و لا الكسيرة «٢» التي لا تنقى «٣»، و قد وقع الاتفاق بين العلماء على اعتبار هذه الصفات الأربع في المنع. روى العامة عن البراء بن عازب، قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: (أربع لا تجوز في الأصحاحي: العوراء البيّن عورها، و المريضة البيّن مرضها، و العرجاء البيّن عرجها، و الكسيرة التي لا تنقى) «٤» أي التي لا مَخ لها لهزالها. و أمّا المريضة فقيل: هي الجرباء، لأنّ الجرب يفسد اللحم «٥». و الوجه: اعتبار كلّ مرض يؤثّر في هزالها و فساد لحمها، و معنى البيّن عورها: أي التي انخسفت عينها و ذهبت، فإنّ ذلك ينقصها، لأنّ شحمه العين عضو يستطاب أكله «٦». و البيّن عرجها: لا تتمكّن من السير مع الغنم و لا تشاركها في العلف و الرعي فتتهزل. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٦١ و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام عن أبيه عن آبائه عليهم السّلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يضحى بالعرجاء البيّن عرجها، و لا- بالعوراء البيّن عورها، و لا- بالعجفاء، و لا- بالجرباء «١»، و لا- بالجدّاء، و هي المقطوعة الاذن، و لا- بالعضباء، و هي المكسورة القرن» «٢». و لو كانت العوراء غير مخسوفة العين، احتمل المنع، لعموم الخبر، و كما وقع الاتفاق على منع ما اتّصف بواحدة من الأربع فكذا ينبغي على ما فيه نقص أكثر، كالعمياء. و لا يعتبر مع العمى انخساف العين إجماعاً، لأنّه يخلّ بالمشى مع الغنم «٣» و المشاركة في العلف أكثر من إخلال العور.

## مسألة ٥٩٩: العضباء- و هي مكسورة القرن- لا تجزئ

إلّا إذا كان القرن الداخل صحيحاً، فإنّه يجوز التضحية به- و به قال على عليه السّلام، و عمّار و سعيد بن المسيّب و الحسن «٤»- لما رواه العامة عن على عليه السّلام و عمّار «٥»، و لم يظهر لهما مخالف من الصحابة. و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام في المقطوعة القرن أو المكسورة القرن: «إذا كان القرن الداخل صحيحاً فلا- بأس و إن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً» «٦». و لأنّ ذلك لا- يؤثّر في اللحم، فأجزأت، كالجماء. و قال باقى العامّة: لا تجزئ- و قال مالك: إن كان يدمى، لم يجز، تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٦٢ و إلّا جاز «١»- لما رووه عن على عليه السّلام، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يضحى بأعصب الاذن و القرن» «٣». و هو محمول على ما كسر داخله. و أمّا العضباء- و هي التي ذهب نصف اذنها أو قرنها- فلا تجزئ، و به قال أبو يوسف و محمد و أحمد في إحدى الروايتين «٤». و كذا لا تجزئ عندنا ما قطع ثلث اذنها- و به قال أبو حنيفة و أحمد في الرواية الأخرى «٥»- لأنّ ما قطع بعض اذنها يصدق عليها أنّها مقطوعة الأذن، فتدخل تحت النهى.

## مسألة ٦٠٠: لا بأس بمشوقه الاذن أو منقوبتها

إذا لم يكن قد قطع من الاذن شيء، لما رواه العامّة عن على عليه السّلام، قال: «أمرنا أن نستشرف العين و الاذن [١] و لا نضحى بمقابلة و لا مدابرة و لا خرقاء و لا شرقاء». قال زهير: قلت لأبي إسحاق: ما المقابلة؟ قال: يقطع طرف الاذن، قلت: فما المدابرة؟ قال: يقطع من مؤخر الاذن، قلت: فما الخرقاء؟ قال: تشقّ الاذن، قلت: فما الشرقاء؟ قال: تشقّ اذنها للسمه «٦».

[١] أي: نتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما. النهاية- لابن الأثير- ٢: ٤٦٢ «شرف». تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٢٦٣ و من طريق الخاصّة: قول على عليه السّلام: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله في الأصحاحي أن نستشرف العين و الاذن، و نهانا عن الخرقاء و الشرقاء و المقابلة و المدابرة» «١». يقال: استشرفت الشيء: إذا رفعت بصرك تنظر إليه، و بسطت كفك فويق حاجبك كأنك تستظلّ من الشمس. و سئل أحدهما عليهما السلام عن الأصحاحي إذا كانت الأذن مشقوقة أو مثقوبة بسمه، فقال: «ما لم يكن مقطوعاً فلا بأس» «٢».

## مسألة ٦٠١: لا يجزئ الخصي عند علمائنا

، لما رواه العامرية عن أبي بردة أنه قال: يا رسول الله عندي جذعة من المعز، فقال: (تجزئك ولا تجزئ أحدا بعدك) «٣». قال أبو عبيد: قال إبراهيم الحربي: إنما يجزئ الجذع من الضأن في الأضاحي دون الجذع من المعز، لأن جذع الضأن يلقح، بخلاف جذع المعز «٤» وهذا المقتضى موجود في الخصي. و من طريق الخاصة: رواية محمد بن مسلم - الصحيحة - عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألت عن الأضحى بالخصي، قال: «لا» «٥». ولأنه ناقص، فلا يكون مجزئا. وقال بعض العامرية: إنه يجزئه «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٤ قال الشيخ: لو ضحى بالخصي، وجب عليه الإعادة إذا قدر عليه «١»، لأنه غير المأمور به، فلا يخرج به عن العهدة. ولأن عبد الرحمن بن الحجاج سأل - في الصحيح - الكاظم عليه السلام عن الرجل يشتري الهدى، فلما ذبحه إذا هو خصي محبوب و لم يكن يعلم أن الخصي لا يجوز في الهدى هل يجزئه أم يعيد؟ قال: «لا يجزئه إلا أن يكون لا قوة به عليه» «٢». و يكره الموجود - وهو مرضوض الخصيتين - لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله ضحى بكبشين أملحين موجهين، رواه العامية «٣». و أما مسلول البيضتين: فالأقوى أنه كالخصي. و أما الجماء - وهي التي لم يخلق لها قرن - تجزئ. قال بعض العامية: لا تجزئ، لأن عدم القرن أكثر من ذهاب بعضه «٤». و يمنع الحكم في الأصل. و الأقرب: أجزاء البتراء، وهي مقطوعة الذنب، وكذا الصمعاء، وهي التي لم يخلق لها اذن، أو كان لها اذن صغيرة، لأن فقد هذه الأعضاء لا يوجب نقصا في قيمة الشاة ولا في لحمها.

## مسألة ٦٠٢: المهزولة - وهي التي ليس على كليتها شيء من الشحم - لا تجزئ

، لأنه قد منع من العرجاء لأجل الهزال فالمهزولة أولى بالمنع. و لقول الصادق عليه السلام: «و إن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول لم يجزئ تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٥ عنه» «١». و روى الفضيل، قال: حججت بأهلي سنة، فعزت الأضاحي، فانطلقت فاشترت شاتين بالغلاء، فلما ألقيت إهابهما ندمت ندامة شديدة لما رأيت بهما من الهزال، فأتيته فأخبرته ذلك، فقال: «إن كان على كليتها شيء من الشحم أجزأت» «٢». و يستحب أن تكون سمينه تنظر في سواد و تمشي في سواد و تبرك في سواد - قيل: أن تكون هذه المواضع منها سودا، و قيل: يكون سميها له ظل يمشي فيه و يأكل فيه و ينظر فيه - لأن محمد بن مسلم روى - في الصحيح - عن أحدهما عليهما السلام، قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يضحي بكبش أقرن عظيم سمين فحل يأكل في سواد و ينظر في سواد» «٣». إذا عرفت هذا، فلو اشترى هديا على أنه سمين فوجده مهزولا، أجزأ عنه، وكذا لو اشتراه على أنه مهزول فخرج سميها، أجزأه أيضا، للامثال. و لقول الصادق عليه السلام: «و إن اشترى الرجل هديا وهو يرى أنه سمين، أجزأ عنه و إن لم يجده سميها، و إن اشترى وهو يرى أنه مهزول فوجده سميها، أجزأ عنه، و إن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول، لم يجزئ عنه» «٤». و لو اشترى هديا ثم أراد «٥» أن يشتري أسمن منه، فليشره و لبيع الأول إن أراد، لأنه لم يتعين للذبح. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٦ و لقول الصادق عليه السلام - في الحسن - في رجل اشترى شاة ثم أراد أن يشتري أسمن منها، قال: «يشتريها، فإذا اشترى باع الأولى» و لا أدري شاة قال أو بقرة «١». و لو اشترى هديا ثم وجد به عيبا، لم يجزئ عنه «٢»، قاله الشيخ في التهذيب «٣»، لأن علي بن جعفر سأل أخاه الكاظم عليه السلام - في الصحيح - عن الرجل يشتري الأضحى عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل يجزئ عنه؟ قال: «نعم إلا أن يكون هديا واجبا فإنه لا يجوز ناقصا» «٤». إذا عرفت هذا، فلو اشتراه على أنه تام فوجده ناقصا، لم يجزئ عنه.

## مسألة ٦٠٣: الإناث من الإبل و البقر أفضل من الذكران، و الذكران من الضأن و المعز أولى،

## إشارة

و لا خلاف في جواز العكس في البابين، إلا ما روى عن ابن عمر أنه قال: ما رأيت أحدا فاعلا ذلك، و إن أنحر أنتي أحب إلي «٥». و



لا تصريح فيه بالمنع، والآية عامة في قوله تعالى وَابْتَدَأَ بِمَا جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ «٦». وروى العامة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَهْدَى جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ فِي أَنْفِهِ بَرَّةٌ «٧» مِنْ فَضَّةٍ «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٧ و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل والبقر» «١». وقد تجزئ الذكورة من البدن والضحايا من الغنم الفحول. ويكره التضحية بالجاموس وبالثور، لقول أبي بصير: سألت عن الأضاحي، فقال: «أفضل الأضاحي في الحج الإبل والبقر ذوات الأرحام، ولا يضحي بثور ولا جمل» «٢». ويستحب أن يكون الهدى مما عرّف به- وهو الذي أحضر عرفه عشية عرفه- إجماعاً، لقول الصادق عليه السلام: «لا يضحي إلا بما قد عرّف به» «٣». ومنع ابن عمر وسعيد بن جبيرة من التضحية بما لم يعرّف به «٤». والأصل عدم الوجوب، وسأل سعيد بن يسار الصادق عليه السلام: عمن اشترى شاة لم يعرّف بها، قال: «لا بأس بعرف بها أو لم يعرّف» «٥». ولو أخبر البائع بالتعريف، قبل منه، لأن سعيد بن يسار سأل الصادق عليه السلام: إننا نشترى الغنم بمنى ولسنا ندرى هل عرّف بها أم لا؟ فقال: «إنهم لا يكذبون، لا عليك ضح بها» «٦».

**تذنيب: قال مالك في هدى المجمع: إن لم يكن ساقه، فليشتره من مكّة ثم ليخرجه إلى الحلّ، وليسقه إلى مكّة «٧».**

فاشترط فيه الجمع بين تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٨ الحلّ والحرم، ولم يوافق أحد. لنا: الأصل براءة الذميّة، ولأنّ القصد اللحم ونفع المساكين به، وهو لا يقف على ما ذكره، ولا دليل على قوله.

### البحث الرابع: في البدل.

**مسألة ٦٠٤: إذا لم يجد الهدى ولا ثمنه، انتقل إلى البدل عنه،**

وهو صوم عشرة أيام: ثلاثة أيام في الحجّ متتابعات، وسبعة إذا رجع إلى أهله، بالنصّ والإجماع. قال الله تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ «١». وتعتبر القدرة على الهدى في مكانه، فمتى عدمه في موضعه، انتقل إلى الصوم وإن كان قادراً عليه في بلده، لأنّ وجوبه مؤقت، وما كان ذلك اعتبار القدرة عليه في موضعه، كالماء في الطهارة إذا عدمه في موضعه، ولا نعلم فيه خلافاً.

**مسألة ٦٠٥: ولو لم يجد الهدى وجد ثمنه، فأكثر علمائنا «٢» على أنه يضع الثمن عند من يثق به**

من أهل مكّة ليشتري له به هدياً ويذبحه عنه في بقية ذى الحجة، فإن خرج ذو الحجة ولم يجد، اشترى له في ذى الحجة في العام المقبل، لأنّ وجدان الثمن بمنزلة وجدان العين، كواجد ثمن الماء، مع أنّ النصّ ورد: فإن لم تجدوا ماء «٣» تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٢٦٩ وكذا وجدان ثمن الرقبة في العتق، لأنّ التمكن يحصل باعتبار الثمن هناك، ويصدق عليه أنه واجد للثمن، فكذا هنا. ولقول الصادق عليه السلام في متمّع يجد الثمن ولا يجد الغنم، قال: «يخلف الثمن عند بعض أهل مكّة ويأمر من يشتري له ويذبح عنه وهو يجزئ عنه، فإن مضى ذو الحجة أحر ذلك إلى قابل [من ذى الحجة] «١».

**مسألة ٦٠٦: لو فقد الهدى والثمن، انتقل إلى الصوم،**

ويستحب أن تكون الثلاثة في الحجّ يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفه، عند علمائنا- وبه قال عطاء و طاوس والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي وسعيد بن جبيرة وعلقمة وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي «٢»- لأنّ هذه الأيام أشرف من غيرها، ويوم عرفه أفضل من غيره من أيام ذى الحجة، فكان صومه أولى. ولقول الصادق عليه السلام في متمّع لا يجد الهدى: «فليصم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفه» «٣» ولرواية محمد بن مسلم- الصحيحة- عن الصادق عليه السلام، قال: «صوم الثلاثة الأيام إن صامها

فآخرها يوم عرفة» (٤). وقال الشافعي: آخرها يوم التروية- وهو محكى عن ابن عمر تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٢٧٠ و عائشة، و مروى عن أحمد- لأن صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب (١). و جوابه: أن ذلك لموضع الحاجة.

#### مسألة ٦٠٧: لو فاته هذه الثلاثة، صامها بعد أيام منى

، و لا يسقط عنه الصوم لفواته فى العشر- و به قال على عليه السلام، و ابن عمر و عائشة و عروة بن الزبير و الحسن و عطاء و الزهرى و مالك و الشافعى و أحمد و أصحاب الرأى (٢)- لأنه صوم واجب، فلا- يسقط بفوات وقته، كرمضان. و لروايه رفاعه، قال: سألت الصادق عليه السلام: فإنه قدم يوم التروية، قال: «يصوم ثلاثة أيام بعد أيام التشريق» قلت: لم يقيم عليه جماله، قال: «يصوم يوم الحصة و بعده يومين» قال: قلت: و ما الحصة؟ قال: «يوم نفره» قلت: يصوم و هو مسافر؟! قال: «نعم أ فليس هو يوم عرفة مسافرا؟ إنا أهل البيت نقول ذلك، لقول الله عزّ و جلّ فَصَّ يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ (٣) يقول: فى ذى الحجة» (٤). و قال ابن عباس و سعيد بن جبیر و طاوس و مجاهد: إذا فاته الصوم فى العشر، لم يصمه بعده، و استقرّ الهدى فى ذمته، لقوله تعالى فى الْحَجِّ (٥). و لأنه بدل موثّق، فيسقط بخروج وقته، كالجمعة (٦). تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٢٧١ و الآية تدلّ على وجوبه فى الحجّ، أى فى أشهر الحجّ، و ذو الحجة كلّ من أشهر الحجّ. و قياسهم باطل، لأنّ الجمعة ليست بدلا، و سقطت، لأنّ الوقت جعل شرطا لها كالجمعة.

#### مسألة ٦٠٨: و يجوز صوم الثلاثة قبل الإحرام بالحجّ،

و قد وردت رخصة فى جواز صومها من أول العشر إذا تلبس بالمتعة- و به قال الثورى و الأوزاعى (١)- لأنّ إحرام العمرة أحد إحرامى التمتع، فجاز الصوم بعده و بعد الإحلال منه، كإحرام الحجّ. و قد روى زرارة عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من لم يجد الهدى و أحبّ أن يصوم الثلاثة الأيام فى أول العشر فلا بأس بذلك» (٢). و قال أبو حنيفة: يجوز صومها إذا أحرم بالعمرة. و هو رواية عن أحمد (٣). و عنه رواية أخرى: إذا أحلّ من العمرة (٤). و قال مالك و الشافعى: لا يجوز إلّا بعد الإحرام بالحجّ- و به قال إسحاق و ابن المنذر، و هو مروى عن ابن عمر- لقوله تعالى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ (٥). و لأنه صوم واجب، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه، تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٢٧٢ كرمضان (١). و الآية لا بدّ فيها من تقدير، فإنّ الحجّ أفعال لا يصام فيها، إنّما يصام فى وقتها أو فى أشهرها، لقوله تعالى الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ (٢). و التقديم جائز إذا وجد السبب، كتقديم التكفير على الحثّ عنده. إذا عرفت هذا، فلا يجوز تقديم صومها على إحرام العمرة إجماعا، إلّا ما روى عن أحمد أنه يجوز تقديم صومها على إحرام العمرة (٣). و هو خطأ، لأنه تقديم للواجب على وقته و سببه، و مع ذلك فهو خلاف الإجماع.

#### مسألة ٦٠٩: و لا يجوز أن يصوم أيام التشريق بمنى فى بدل الهدى و غيره، عند علمائنا

- و به قال على عليه السلام، و الحسن و عطاء و ابن المنذر و أحمد فى إحدى الروايتين، و الشافعى فى الجديد (٤)- لما رواه العامة عن أبى هريرة أنّ النبى صلّى الله عليه و آله نهى عن صيام ستّة أيام: يوم الفطر و الأضحى و أيام التشريق و اليوم الذى يشكّ فيه من رمضان (٥). و من طريق الخاصة: ما رواه الصدوق عن النبى صلّى الله عليه و آله أنه بعث بديل ابن ورقاء الخزاعى على جمل أورق، و أمره أن يتخلّل الفساطيط و ينادى تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٢٧٣ فى الناس أيام منى: «ألا- لا تصوموا، إنّها أيام أكل و شرب و بعال» (١). و سأل معاوية بن عمّار الصادق عليه السلام عن الصيام أيام التشريق، فقال: «أما بالأمصار فلا بأس به، و أما بمنى فلا» (٢). و قال الشافعى فى القديم: يجوز صيامها. و هو رواية عن أحمد، و به قال ابن عمر و عائشة و مالك و إسحاق (٣)، لما رواه ابن عمر أنّ النبى صلّى الله عليه و آله رخص للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق (٤). و هو ضعيف السند.

## مسألة ٦١٠: لو لم يصمها بعد أيام التشريق، جاز صيامها طول ذي الحجة أداء لا قضاء

- و به قال الشافعي و مالك «٥» - لأنه صوم واجب، فلا يسقط بفوات وقته كرمضان. و لرواية زرارة - الصحيحة - عن الصادق عليه السلام، قال: «من لم يجد ثمن الهدى فأحب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك» «٦». و قال أبو حنيفة: إذا فاته الصوم بخروج يوم عرفه، سقط الصوم و استقر الهدى في ذمته، لقوله تعالى فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ «٧» «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٧٤ و ليس حجة، لدلالاتها على الوجوب في أشهر الحج، لا على السقوط بعد انقضاء عرفه. و لا يجوز صوم هذه الأيام الثلاثة إلّا في ذي الحجة بعد التلبس بالمتعة. و لو خرج ذو الحجة و أهل المحرم، سقط فرض الصوم، و استقر الهدى في ذمته - و به قال أبو حنيفة «١» - لأنه صوم فات وقته، فيسقط إلى مبدله، كالجمعة. و لما رواه منصور - في الحسن - عن الصادق عليه السلام، قال: «من لم يصم في ذي الحجة حتى يهلّ هلال المحرم فعليه دم شاء، و ليس له صوم، و يذبح بمنى» «٢». و قال الشافعي: لا يسقط الصوم، و لا - تجب الشاء، لأنه صوم يجب بفواته القضاء، فلم تجب به كفارة، كصوم رمضان «٣». و نمنع وجوب القضاء. و قال أحمد: يجوز الصوم، و لا يسقط بفوات وقته، لكن يجب عليه دم شاء «٤».

## مسألة ٦١١: يجب صوم الثلاثة متتابعاً إلّا في صورة واحدة،

و هي أنه إذا فاته قبل يوم التروية، فإنه يصوم يوم التروية و عرفه و يفطر يوم العيد ثم تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٧٥ يصوم يوماً آخر بعد انقضاء أيام التشريق. و لو صام غير هذه الأيام، وجب فيها تتابع الثلاثة، و لا يجوز تخلل الإفطار بين اليومين و الثالث إلّا في الصورة التي ذكرناها. و لم يوجب العامة «١» التتابع. و الاحتياط ينافيه، لأن الأمر ينبغى المسارعة إليه بقدر الإمكان، و هو إنما يتحقق بالتتابع. و لقول الصادق عليه السلام: «لا يصوم الثلاثة الأيام متفرقة» «٢». و قال عليه السلام فيمن صام يوم التروية و يوم عرفه: «يجزئه أن يصوم يوماً آخر» «٣». و أما السبعة: فلا خلاف في جواز تفريقها، لأن إسحاق بن عمار سأل الكاظم عليه السلام: عن صوم السبعة أفرقها؟ قال: «نعم» «٤».

## مسألة ٦١٢: أوجب علماؤنا التفريق بين الثلاثة و السبعة،

لأنهم أوجبوا صوم ثلاثة أيام في الحج و سبعة في بلده - و به قال الشافعي في حرمله، و نقله المزي عن «٥» - لقوله تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٧٦ و ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله في حديث طويل: (فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله) «١». و من طريق الخاصة: رواية على بن جعفر - في الصحيح - عن الكاظم عليه السلام، قال: «و لا يجمع الثلاثة و السبعة جميعاً» «٢». و القول الثاني للشافعي: يصوم إذا فرغ من أيام الحج. و به قال أبو حنيفة و أحمد - و حكى عن الشافعي أنه يصوم إذا خرج من مكة سائراً في الطريق، و به قال مالك - لأن كل من لزمه صوم و جاز له أن يؤديه إذا رجع إلى وطنه جاز قبل ذلك، كقضاء رمضان «٣». و القياس لا يعارض الكتاب و الحديث.

## مسألة ٦١٣: هذه السبعة تصام إذا رجع إلى أهله،

و إن أقام بمكة، انتظر وصول الناس إلى بلده، أو مضى شهر ثم يصومها، لما رواه معاوية بن عمار - في الصحيح - قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله، فإن فاته ذلك و كان له مقام بمكة و أراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام» «٤». و قال مالك و أبو حنيفة: يصوم بعد مضى أيام التشريق «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٧٧ و قال عطاء و مجاهد: يصومها في الطريق. و هو قول إسحاق «١». و قال ابن المنذر: يصومها إذا رجع إلى أهله «٢». و للشافعي ثلاثة أقوال تقدمت في المسألة السابقة. إذا عرفت هذا، فإن التفريق بين صوم الثلاثة

و السبعة واجب، لما تقدّم. و لو لم يصم الثلاثة و أقام بمكة حتى مضى شهر، أو وصل أصحابه إلى بلده، لم يجب عليه التفريق، و هو أحد قولى الشافعى، و فى الثانى: يجب عليه التفريق. و فى كفيته أربعة أقوال: أحدها: يفصل بقدر المسافة و أربعة أيام، و ثانيها: بأربعة أيام، و ثالثها: قدر المسافة، و رابعها: يفصل بيوم «٣».

#### مسألة ٦١٤: لو مات من وجب عليه الصوم و لم يصم، فإن لم يكن قد تمكّن من صيام شيء من العشرة، سقط الصوم

، و لا يجب على وليه القضاء عنه، و لا الصدقة عنه- و هو قول أكثر العامة و الشافعى فى أحد القولين «٤»- لأنه غير واجد للهدى، فلا يجب عليه، و لا- قادر على الصوم، فلا- يجب أيضا عليه. نعم يستحب للولى القضاء عنه. و لو تمكّن من صيام العشرة و أهمل، قال الشيخ رحمه الله: يقضى الولى عنه ثلاثة أيام و جوبا، و لا يجب قضاء السبعة «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٧٨ و قال ابن إدريس: يجب قضاء السبعة أيضا «١». و هو المعتمد- و هو أحد قولى الشافعى «٢»- لأنه صوم واجب لم يفعله، فوجب على وليه القضاء عنه، كرمضان. و لرواية معاوية بن عمّار، قال: «من مات و لم يكن له هدى لمتعته فليصم عنه وليه» «٣». و لو لم يتمكّن من صيام السبعة، لم يجب على الولى قضاؤها. و فى القول الثانى للشافعى: يتصدّق الولى عنه «٤»، و هو قول العمّية. إذا عرفت هذا، فلو تمكّن الحاج من صوم السبعة بعد رجوعه إلى أهله، وجب عليه صيامها، و لا تجزئ الصدقة عنها، لأنّ الصدقة بدل، فلا تجزئ مع التمكّن من فعل المبدل عنه، كالتيّم.

#### مسألة ٦١٥: لو تلبس بالصوم ثم أيسر أو وجد الهدى، لم يجب عليه الهدى،

بل استحَبّ له- و به قال الحسن و قتادة و مالك و الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين «٥»- لقوله تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ «٦» مقتضاه وجوب الصوم على غير الواحد، و هذا غير واجد، و الانتقال إلى الهدى يحتاج إلى دليل. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٧٩ و ظاهر كلام الشيخ: اشتراط صيام ثلاثة أيام «١»، و به قال حمّاد و الثورى «٢». و قال أبو حنيفة: يجب عليه الانتقال إلى الهدى، و كذا إذا وجد الهدى بعد أن صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر [و] «٣» إن وجده بعد أن مضت أيام النحر، أجزأه الصوم و إن لم يتحلّل، لأنه قد مضى زمان التحلّل، لأنه وجد المبدل قبل فراغه من البدل، فأشبهه المتيمّم إذا وجد الماء فى أثناء تيمّمه، و إذا وجد الهدى قبل يوم النحر فقد وجد المبدل قبل حصول المقصود بالبدل، و هو التحلّل «٤». و الفرق: أنّ المقصود من التيمّم الصلاة، و ليس مقصودا فى نفسه، و الصوم عبادة مقصودة يجب ابتداء بالشرع لا كغيرها.

#### مسألة ٦١٦: لو أحرم بالحيّ و لم يصم ثم وجد الهدى، تعين عليه الذبح،

و لا يجزئه الصوم- و به قال أحمد فى إحدى الروايتين، و الشافعى فى بعض أقواله «٥»- لأنه قدر على المبدل قبل شروعه فى البدل، فلزمه الانتقال إليه، كالتيّمّم إذا وجد الماء، و لحصول يقين البراءة مع الذبح، بخلاف الصوم. و قال الشافعى فى بعض أقواله: فرضه الصوم، و إن أهدى كان تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٨٠ أفضل «١». و له قول ثالث: إنّ عليه الهدى لا- غير، و لا يجزئه الصيام، و هو الرواية الثانية لأحمد «٢». و الشافعى بنى أقواله على أقواله فى الكفّارات هل الاعتبار بحال الوجوب أو الأداء؟ فإن قلنا بحال الوجوب، أجزأه الصيام، و إن قلنا بحال الأداء أو بأغظ الحالين، لزمه الهدى «٣».

#### مسألة ٦١٧: لو تعين عليه الصوم و خاف الضعف عن المناسك يوم عرفه، أخر الصوم إلى بعد انقضاء أيام التشريق

، و لو خرج عقب أيام التشريق و لم يصم الثلاثة، صامها فى الطريق أو إذا رجع إلى أهله، للرواية «٤» الصحيحة عن الصادق عليه السلام. و الأفضل المبادرة إلى صومها فى الطريق، إذ ليس السفر مانعا. هذا إذا لم يهمل المحرّم، فإذا أهل قبل صومها، تعين عليه

الهدى. قال الشيخ: ولو لم يصم الثلاثة لا بمكة ولا في الطريق ورجع إلى بلده و كان متمكنا من الهدى، بعث به، فإنه أفضل من الصوم. قال: و الصوم بعد أيام التشريق يكون أداء لا قضاء، فلو أحرم بالحج و لم يكن صام ثم وجد الهدى، لم يجز له الصوم، و تعين عليه الهدى، فلو مات، اشترى الهدى من صلب ماله، لأنه دين «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٨١ و لو مات من وجب عليه الهدى، أخرج من صلب التركة، لأنه دين.

#### مسألة ٦١٨: من وجب عليه بدنة في كفارة أو نذر و لم يجد، كان عليه سبع شياه على الترتيب عندنا

- و هو إحدى الروايتين عن أحمد «١»- لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله أنه أتاه رجل فقال: إن علي بدنة و أنا موسر لها و لا أجدها فأشتريتها؟ فأمره النبي صلى الله عليه و آله أن يتاع سبع شياه فيذبحهن «٢» «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: في الرجل يكون عليه بدنة واجبة في فداء، قال: «إذا لم يجد بدنة فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة أو في منزله» «٤» و الترتيب على عدم الوجدان يدل على الترتيب. و قال أحمد في الرواية الأخرى: إنها على التخير، لأن الشاة معدولة بسبع بدنة و هي أطيب لحما، فكانت أولى «٥». و منع المعادلة. إذا عرفت هذا، فلو لم يتمكن من سبع شياه، صام ثمانية عشر يوما، للرواية «٦» عن الصادق عليه السلام. و لو وجب عليه سبع شياه، لم تجزئه بدنة. و فرق أحمد بين وجوب السبع من «٧» جزاء الصيد و بين وجوبها في كفارة محذور، فذهب إلى الجواز في الثاني، لأن الواجب ما استيسر من تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٨٢ الهدى، و هو شاة أو سبع بدنة، و قد كان أصحاب النبي صلى الله عليه و آله يشتركون السبعة منهم في البقرة أو البدنة «١». و ذهب إلى المنع في الأول، لأن سبعا من الغنم أطيب لحما من البدنة، فلا يعدل إلى الأدنى «٢». و لو وجب عليه بقرة، فالأقرب أجزاء بدنة، لأنها أكثر لحما و أوفر. و لو لزمه بدنة في غير النذر و جزاء الصيد، قال أحمد: تجزئه بقرة، لأن جابرا قال: كنا نحر البدنة عن سبعة، فقليل له: و البقرة؟ فقال: و هل هي إلا من البدن؟ «٣» «٤». و الحق خلافه. أما النذر: فإن عين شيئا، انصرف إليه، و إن أطلق في التية و اللفظ، أجزأه أيهما كان، و هو إحدى الروايتين عن أحمد، و في الثانية: تتعين البدنة، و هو قول الشافعي «٥».

#### البحث الخامس: في الأحكام.

#### مسألة ٦١٩: [قال الشيخ]: «٦» الهدى إن كان واجبا، لم يجزئ الواحد إلا عن واحد

حالة الاختيار «٧». و كذا مع الضرورة على الأقوى، و به قال مالك «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٨٣ و يتعين الصوم على الفاقد منهم، للاحتياط، و لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «تجزئ البقرة و البدنة في الأمصار عن سبعة، و لا تجزئ بمنى إلا عن واحد» «١». و للشيخ- رحمه الله- قول آخر: إنه تجزئ مع الضرورة عن سبعة و عن سبعين «٢»، لما رواه العامة عن جابر، قال: كنا نتمتع مع النبي صلى الله عليه و آله، فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها «٣». و من طريق الخاصة: ما رواه حرمان- في الحسن- قال: عزت البدن سنة بمنى حتى بلغت البدنة مائة دينار، فسئل الباقر عليه السلام عن ذلك، فقال: «اشتركوها فيها» قال: قلت: كم؟ قال: «ما خف فهو أفضل» فقال: قلت: عن كم تجزئ؟ فقال: «عن سبعين» «٤». و يحتمل أن يقال: إن ملك واحد الثمن، و جب عليه أن يهدى عن نفسه و يأمر العاجز عن الثمن و بعضه بالصوم. و لو تمكن كل واحد منهم على بعض الثمن بحيث يحصل الهدى، جاز الاشتراك، لأنه أنفع للفقراء من الصوم. و قال سواده القطان للصادق عليه السلام: إن الأضحى قد عزت علينا، قال: «فاجتمعوا فاشترؤا جزورا فانحروها فيما بينكم» قلنا: فلا تبلغ نفقتنا ذلك، قال: «فاجتمعوا فاشترؤا بقرة فيما بينكم» قلنا: فلا تبلغ نفقتنا ذلك، قال: «فاجتمعوا فاشترؤوا شاة فاذبحوها فيما بينكم» قلنا: تجزئ عن سبعة؟ قال: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٨٤ «نعم و عن سبعين» «١». و قال الشافعي: يجوز للسبعة أن يشتركوها في بدنة أو بقرة، سواء كان واجبا أو تطوعا، و سواء أراد جميعهم القربة، أو بعضهم و أراد الباقر للحم «٢». و قال أبو حنيفة: يجوز اشتراك السبعة في البدنة و البقرة إذا كانوا متقربين كلهم، تطوعا كان أو فرضا، و لا

يجوز إذا لم يرد بعضهم القربة (٣). و الشيخ - رحمه الله - اشترط في الخلاف اجتماعهم على قصد التقرب، سواء كانوا متطوعين أو مفترضين أو بالتفريق، و سواء اتفقت مناسكهم بأن كانوا متمتعين أو قارنين أو افترقوا (٤). إذا عرفت هذا، فقد شرط علماؤنا في المشتركين أن يكونوا أهل خوان واحد، لقول الصادق عليه السلام: «تجزئ البقرة عن خمسة بمنى إذا كانوا أهل خوان واحد» (٥). و أما التطوع: فيجزئ الواحد عن سبعة و عن سبعين حال الاختيار، سواء كان من الإبل أو البقر أو الغنم إجماعا.

### مسألة ٦٢٠: الهدى إما تطوع،

كالحاج أو المعتمر إذا ساق معه هديا تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٨٥ بتية أنه ينحره بمنى أو بمكة من غير أن يشعره أو يقلّمه، فهذا لم يخرج عن ملك صاحبه، بل له التصرف فيه كيف شاء من بيع أو غيره. و لو تلف، لم يكن عليه شيء. و إما واجب، و هو قسمان: أحدهما: واجب بنذر أو عهد أو يمين، و الثاني واجب بغيرها، كهدي التمتع و ما وجب بترك واجب أو فعل محظور. و الواجب بالنذر و شبهه قسمان: أحدهما: أن يطلق النذر، فيقول: لله على أن أهدي بدنة، مثلا، و يكون حكمه حكم ما وجب بغير النذر. و الثاني: أن يعينه، مثل: لله على أن أهدي هذه البدنة، فيزول ملكه عنها، و ينقطع تصرفه عنها، و هي أمانة للمساكين في يده، و عليه أن يسوقها إلى المنحر. و يتعلق الوجوب بعين المنذور دون ذمية الناذر، بل يجب عليه حفظه و إيصاله إلى المحل، فإن تلف بغير تفريط أو سرق، أو ضلّ كذلك، فلا ضمان. و أما الواجب المطلق - كهدي التمتع و جزاء الصيد و النذر غير المعين - فإما أن يسوقه و ينوي به الواجب من غير أن يعينه بالقول، فهذا لا يزول ملكه عنه إلا بذبحه و دفعه إلى أهله، و له التصرف فيه بما شاء من أنواع التصرف، كالبيع و الهبة و الأكل و غير ذلك، لعدم تعلق حق الغير به. فإن عطب، تلف من ماله، و إن عاب، لم يجزئه ذبحه، و عليه الهدى الذي كان واجبا عليه، لشغل ذمته، فلا تبرأ إلا بإيصاله إلى مستحقه، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٨٦ كالمديون إذا حمل الدين إلى صاحبه فتلف قبل وصوله إليه. و إما أن يعين الواجب عليه بالقول، فيقول: هذا الواجب على، فإنه يتعين الوجوب فيه من غير أن تبرأ الذمة منه، و يكون مضمونا عليه، فإن عطب أو سرق أو ضلّ، عاد الواجب إلى ذمته، كالمديون إذا باع صاحب الدين سلعة به فتلفت قبل التسليم، فإن الدين يعود إلى ذمته. و إذا ثبت أنه يتعين بالقول فإنه يزول ملكه عنه و ينقطع تصرفه، و عليه أن يسوقه إلى المنحر، و لا يجوز له بيعه و لا إخراج بدله، فإن وصل نحره، و إلا سقط التعيين، و وجب (١) عليه إخراج الذي في ذمته، و لا نعلم خلافا في ذلك كله، إلا من أبي حنيفة: فإنه قال: يجوز له إخراج بدله (٢)، لأنّ القصد نفع المساكين. و يبطل بأنه يرجع إلى أصله بالإبطال. و سأل محمد بن مسلم - في الصحيح - أحدهما عليهما السلام: عن الهدى الذي يقلد أو يشعر ثم يعطب، قال: «إن كان تطوعا فليس عليه غيره، و إن كان جزاء أو نذرا فعليه بدله» (٣).

### مسألة ٦٢١: لو ذبح الواجب غير المعين فسرق أو غصب بعد الذبح، فالأقرب: الإجزاء

- و به قال أحمد و الثوري و بعض أصحاب مالك، و أصحاب الرأي (٤) - لأنه أدى الواجب عليه، فبرئ منه، كما لو فرقه، لأنّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٨٧ الواجب هو الذبح، و التفريق ليست واجبة، لأنه لو خلى بينه و بين الفقراء أجزاءه و إن لم يفرقه عليهم، و لهذا قال النبي صلى الله عليه و آله لَمَّا نحر: (من شاء فليقتطع) (١). و قال الشافعي: عليه الإعادة، لأنه لم يوصل الحق إلى مستحقه، فأشبهه ما لو لم يذبحه (٢). و الفرق ظاهر، فإنه مع الذبح و التخليه يحصل فعل الواجب، بخلاف المقيس عليه. و لو عين بالقول الواجب غير المعين، تعين، فإن عطب أو عاب، لم يجزئه، لأنّ الواجب في الذمة هدى سليم و لم يوجد، فيرجع الهدى إلى ملكه يصنع به ما شاء من بيع و هبة و أكل و غيرها - و به قال الشافعي و أحمد و إسحاق و أبو ثور و أصحاب الرأي (٣) - لما رواه العامة عن ابن عباس، قال: و إذا أهديت هديا واجبا فعطب فانحره بمكانه إن شئت، و اهده إن شئت، و بعه إن شئت و تقوّ به في هدى آخر (٤). و من طريق الخاصة: رواية الحلبي - الحسنة - قال: سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أو يبيعه صاحبه و يستعين

بثمنه في هدى تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٨٨ آخر؟ قال: «بيعه و يتصدق بثمنه و يهدى هديا آخر» (١). و قال مالك: يأكل و يطعم من أحب من الأغنياء و الفقراء، و لا يبيع منه شيئا (٢). و الأولى ذبحه و ذبح ما وجب في ذمته معا، فإن باعه، تصدق بثمنه، لرواية محمد بن مسلم- الصحيحة- عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألت عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أو يبيعه صاحبه و يستعين بثمنه في هديه؟ قال: «لا يبيعه، و إن باعه تصدق بثمنه و ليهد آخر» (٣). و أوجب أحمد في رواية ذبحه (٤). و الأقرب: حمل الرواية على الاستحباب. و لو عيّن معييا عمّا في ذمته عيبا لا يجزئه، لم يجزئه، لأن الواجب السليم، فلا يخرج عن العهدة بدونه، و لا يلزمه ذبحه، بخلاف ما لو عيّن السليم. إذا عرفت هذا، فإنّ تعيين الهدى يحصل بقوله: هذا هدى، أو بإشعاره و تقليده مع نية الهدى، و به قال الثوري و إسحاق (٥). و لا يحصل بالشراء مع التية و لا بالتية المجردة في قول أكثر العلماء (٦). و قال أبو حنيفة: يجب الهدى و يتعين بالشراء مع التية (٧). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٨٩ و ليس بجيد، لأصالة عدم التعيين.

#### مسألة ٦٢٢: لو سرق الهدى من حرز، أجزأ عن صاحبه

، و إن أقام بدله فهو أفضل، لأن معاوية بن عمار سأل- في الصحيح- الصادق عليه السلام: عن رجل اشترى أضحية فماتت أو سرقت قبل أن يذبحها، قال: «لا بأس و إن أبدلها فهو أفضل، و إن لم يشتري فليس عليه شيء» (١). و لو عطب الهدى في مكان لا يجد من يتصدق عليه فيه، فلينحره، و ليكتب كتابا و يضعه عليه ليعلم المارّ به أنّه صدقه، لأن عمر بن حفص الكلبي سأل الصادق عليه السلام: عن رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه و لا من يعلم أنّه هدى، قال: «ينحره و يكتب كتابا و يضعه عليه ليعلم من يمرّ به أنّه صدقه» (٢). و لأنّ تخليته بغير ذبح تضييع له. و لو ضلّ الهدى فاشترى مكانه غيره ثم وجد الأول، تخير بين ذبح أيهما شاء، فإن ذبح الأول، جاز له بيع الأخير، و إن ذبح الأخير، لزمه ذبح الأول أيضا إن كان قد أشعره، و إن لم يكن أشعره، جاز له بيعه- و به قال عمر و ابنه و ابن عباس و مالك و الشافعي و إسحاق (٣)- لما رواه العامية عن عائشة أنّها أهدت هديين فأضلتهما، فبعث إليها ابن الزبير هديين، فنحرتهما، ثم عاد الضالّان فنحرتهما، و قالت: هذه سنّة الهدى (٤). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٩٠ و من طريق الخاضية: رواية أبي بصير أنّه سأل الصادق عليه السلام: عن رجل اشترى كبشا فهلكت منه، قال: «يشتري مكانه آخر» قلت: [فإن اشترى مكانه آخر] (١) ثم وجد الأول؟ قال: «إن كانا جميعا قائمين فليذبح الأول و لبيع الأخير، و إن شاء ذبحه، و إن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول معه» (٢). و قال أصحاب الرأي: يصنع بالأول ما شاء (٣). و أمّا نحر الأول مع الإشعار: فلرواية الحلبي- الصحيحة- عن الصادق عليه السلام: في الرجل يشتري البدنة ثم تضلّ قبل أن يشعرها أو يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر و يجد هديه، قال: «إن لم يكن أشعرها فهي من ماله إن شاء نحرها و إن شاء باعها و إن كان أشعرها نحرها» (٤).

#### مسألة ٦٢٣: لو غصب شاه فذبحها عن الواجب عليه، لم يجزئه،

سواء رضى المالك أو لم يرض، و سواء عوّضه عنها أو لم يعوّضه، لأنّه لم يكن ذبحه قربة، بل كان منهيا عنه، فلا يكون خارجا عن العهدة به. و قال أبو حنيفة: يجزئه مع رضى المالك (٥). و لو ضلّ الهدى فوجده غيره، فإن ذبحه عن نفسه، لم يجزئ عن واحد منهما، لعدم التية من صاحبه، و لا يجزئ عنه و لا عن الذابح، لأنّه منهى عنه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٢٩١ و إن ذبحه عن صاحبه، فإن ذبحه بمنى، أجزأ عنه، و غيرها لا يجزئ، لرواية منصور بن حازم- الصحيحة- عن الصادق عليه السلام: في رجل يضلّ هديه فيجده رجل آخر فينحره، قال: «إن كان نحره بمنى، فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضلّ عنه، و إن كان نحره في غير منى، لم يجزئ عن صاحبه» (١). و ينبغي لو وجد الضالّ أن يعرّفه ثلاثة أيام، فإن عرفه صاحبه، و إلّا ذبحه عنه، لرواية محمد بن مسلم- الصحيحة- عن أحدهما عليهما السلام، قال: «إذا وجد الرجل هديا فليعرّفه يوم النحر و اليوم الثاني و الثالث ثم ليذبحها عن صاحبها عشية الثالث» (٢). و لو اشترى هديا و ذبحه فعرفه غيره و ذكر أنّه هديه ضلّ عنه، و أقام بينة بذلك، كان له لحمه، و لا يجزئ عن

واحد منهما، أما عن صاحبه: فلعدم التيه منه و من الذابح، و أما عن المشتري: فلانتفاء ملكه، و لصاحبه الأرش، للرواية (٣). و إذا عتین هديا صحيحا عتيا في ذمته فهلكت، أو عاب عيبا يمنع الإجزاء بغير تفريط، لم يلزمه أكثر مما كان واجبا في ذمته، لأن الزائد لم يجب في الذمّة، و إنما تعلّق بالعين، فسقط ب تلفها. و لو أ تلفه أو فزط ف تلف، قال قوم: يجب مثل المعين، لأن الزائد تعلّق به حقّ الله تعالى، فإذا فوّته، لزمه ضمانه، كالهدى المعين ابتداء (٤). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٩٢ و فيه نظر.

#### مسألة ٦٢٤: إذا ولدت الهدية، وجب نحر ولدها أو ذبحه،

سواء عتینه ابتداء أو عتینه بدلا عن الواجب في ذمته، لما رواه العامة عن علي عليه السلام أنه أتاه رجل ببقرة قد أولدها، فقال: «لا تشرب من لبنها إلّا ما فضل عن ولدها، فإذا كان يوم الأضحى ضحيت بها و ولدها عن سبعة» (١). و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «إن نتجت بدنك فاحلبها ما لم يضرّ بولدها ثم انحرهما جميعا» قلت: أشرب من لبنها و أسقى، قال: «نعم» (٢). و لو تلفت المعينة ابتداء أو بتعيينه، وجب إقامة بدلها، و وجب ذبح الولد، لأنّه تبعها في الوجوب حالة اتّصاله بها، و لم يتبعها في زواله، لأنّه منفصل عنها، فكان كولد المعيبة إذا ردها المشتري بالعيب، لم يبطل البيع في الولد.

#### مسألة ٦٢٥: يجوز ركوب الهدى بحيث لا يتضرر به

- و به قال الشافعي و ابن المنذر و أصحاب الرأي و أحمد في إحدى الروايتين (٣) - لما رواه العامة أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: (أركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا) (٤). و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ: تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٩٣ لكم فيها منافع إلى أجلٍ مسمى (١) قال: «إن احتاج إلى ظهرها (٢) ركبها من غير أن يعنف بها، و إن كان لها لبن حلبها حلابا لا ينهكها» (٣). و قال أحمد في الرواية الأخرى: لا يجوز، لتعلّق حقّ الفقراء بها (٤). و يمنع عموم التعلّق. إذا عرفت هذا، فإنّه يجوز له شرب لبنها ما لم يضرّ بها و لا بولدها، لرواية العامة عن علي عليه السلام: «و لا تشرب [من لبنها إلّا ما فضل عن ولدها» (٥). و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «و إن كان لها لبن حلبها حلابا لا ينهكها» (٦). و لأنّ بقاء اللبن في الضرع مضرّ له. و لو شرب ما يضرّ بالأأم أو بالولد، ضمن. و لو كان بقاء الصوف على ظهرها يضرّ بها، أزاله، و تصدّق به على الفقراء، و ليس له التصرف فيه، بخلاف اللبن، لأنّ اللبن لم يكن موجودا وقت التعيين، فلا يدخل فيه، كالركوب و غيره من المنافع.

#### مسألة ٦٢٦: هدى التمتع من السنة أن يأكل صاحبه منه

- و به قال ابن عمر و عطاء و الحسن و إسحاق و مالك و أحمد و أصحاب الرأي (٧) - لقوله تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٩٤ تعالى فكلوا منها و أطعموا القانع و المعتز (١). و ما رواه العامة عن مسلم أن النبي صلى الله عليه و آله أمر من كلّ بدنة بيضعة، فجعلت في قدر فأكل هو و علي عليه السلام من لحمها و شربا من مرقها (٢). و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام: «إذا ذبحت أو نحررت فكل و أطعم كما قال الله تعالى فكلوا منها و أطعموا القانع و المعتز (٣)» (٤). و قال الشافعي: لا يأكل منه، لأنّه هدى و جب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه، كدم الكفارة (٥). و هو قياس فلا يعارض القرآن، مع الفرق، فإنّ دم التمتع دم نسك، بخلاف الكفارة. و ينبغي أن يقسم أثلاثا: يأكل ثلثه، و يهدى ثلثه، و يتصدّق على الفقراء بثلثه، و لو أكل دون الثلث جاز. و قد روى سيف التمار - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام: «إن سعد ابن عبد الملك قدم حاجا فلقى أبي، فقال: إني سقت [هديا] (٦) فكيف أصنع؟ فقال له أبي: أطعم أهلكت ثلثا، و أطعم القانع و المعتز ثلثا، و أطعم المساكين ثلثا» (٧) الحديث. و اختلف علماؤنا في وجوب الأكل و استحبابه، و على الوجوب تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٢٩٥ - لا يضمن بتركه، بل بترك الصدقة، لأنّه المطلوب



الأصلي من الهدى. و لو أخلّ بالإهداء، فإن كان بسبب أكله، ضمن، و إن كان بسبب الصدقة، فلا.

### مسألة ٢٧٦: لا يجوز له الأكل من كل هدى واجب غير هدى التمتع،

بإجماع علمائنا- و به قال الشافعي «١». لأنّ جزاء الصيد بدل، و النذر جعل لله تعالى، و الكفارة عقوبة، و كلّ هذه لا تناسب جواز تناول. و للرواية: قال الصادق عليه السلام: «كلّ هدى من نقصان الحجّ فلا تأكل منه» «٢» و كلّ هدى من تمام الحجّ فكلّ» «٣». و عن أحمد رواية تناسب مذهبنا، لأنّه جوز الأكل من دم المتعة و القران «٤». و دم القران عندنا غير واجب، فيجوز الأكل منه، و هو قول أصحاب الرأي «٥». و عن أحمد رواية ثالثة: أنّه لا يأكل من النذر و جزاء الصيد، و يأكل ممّا سواهما، و به قال ابن عمر و عطاء و الحسن البصري و إسحاق «٦». و قال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضا من الكفارة، و يأكل ممّا سوى هذه الثلاثة «٧». و هو قول مالك «٨». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٩٦ و أمّا هدى التطوع: فيستحب الأكل منه إجماعا، للآية «١». و لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله أكل هو و على عليه السلام من هديهما «٢». و لقول الباقر عليه السلام: «إذا أكل الرجل من الهدى تطوعا فلا شيء عليه» «٣». و ينبغي أن يأكل ثلثه و يهدي ثلثه و يتصدق بثلثه، كهدي التمتع، و هو القديم للشافعي، و له آخر: أنّه يأكل النصف و يتصدق بالنصف «٤». و الآية «٥» تقتضى الأكل و إطعام صنفين، فاستحبّت التسوية. و لو أكل الجميع في التطوع، لم يضمن، و هو قول بعض الشافعية «٦». و قال باقيهم: يضمن. و اختلفوا، فقال بعضهم: يضمن القدر الذي لو تصدق به أجزاءه. و قال بعضهم: يضمن قدر النصف أو الثلث على الخلاف «٧». و لو لم يأكل من التطوع، لم يكن به بأس إجماعا. و لو أكل ما منع من الأكل منه، ضمنه بمثله لحما، لأنّ الجملة مضمونة بمثلها من الحيوانات فكذا أبعاضها. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٩٧ و لو أطمع غنّيا ممّا له الأكل منه، كان جائزا، لأنّه يسوغ له أكله، فيسوغ له إهداؤه. و لو باع منه شيئا أو أتلفه، ضمنه بمثله، لأنّه ممنوع من ذلك، كما منع من عطية الجزار. و لو أتلف أجنبي منه شيئا، ضمنه بقيمته، لأنّ المتلف من غير ذوات الأمثال، فلزمته قيمته.

### مسألة ٢٢٨: الدماء الواجبة بنص القرآن أربعة:

دم التمتع، قال الله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْمُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «١» و دم الحلق، و هو مخير، قال الله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ «٢» و هدى الجزاء على التخيير، قال الله تعالى وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمَدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ «٣» و هدى الإحصار، قال الله تعالى فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ «٤» و لا بدل له، للأصل.

### مسألة ٢٢٩: قد سلف أن ما يساق في إحرام الحجّ يذبح أو ينحر بمنى،

و ما يساق في إحرام العمرة ينحر أو يذبح بمكة، و ما يلزم من فداء ينحر بمكة إن كان معتمرا، و بمنى إن كان حاجا. و تجب تفرقة على مساكين الحرم، و هو من كان في الحرم من أهله أو من غيره من الحاجّ و غيرهم ممّن يجوز دفع الزكاة إليه. و كذا الصدقة تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٩٨ مصرفها مساكين الحرم. أمّا الصوم فلا يختصّ بمكان دون غيره إجماعا. و لو دفع إلى من ظاهره الفقر فبان غنّيا، فالوجه: الإجزاء، و هو أحد قولي الشافعي «١». و ما يجوز تفريقه في غير الحرم لا- يجوز دفعه إلى فقراء أهل الدية- و به قال الشافعي و أحمد و أبو ثور «٢»- لأنه كافر فيمنع من الدفع إليه، كالحربي. و قال أصحاب الرأي: يجوز «٣». و لو نذر هديا مطلقا أو معينا و أطلق مكانه، وجب صرفه في فقراء الحرم. و جوز أبو حنيفة ذبحه حيث شاء، كما لو نذر الصدقة بشاء «٤». و هو باطل، لقوله تعالى ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ «٥». و لأنّ إطلاق النذر ينصرف إلى المعهود شرعا، و هو الحرم. و لو عين موضعه غير الحرم ممّا ليس فيه صنم أو شيء من أنواع الكفر، كبيوت البيع و الكنائس، جاز، لما رواه العامة أنّ رجلا جاء إلى النبي صلّى الله عليه

و آله، فقال: إنني نذرت أن أنحر بيوانه «٦»، قال: (أبها صنم؟) قال: لا، قال: (أوف بنذرک) «٧». و من طريق الخاصة: قول الكاظم عليه السلام في رجل جعل لله عليه بدنة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٢٩٩ ينحرها بالكوفة في شكره، فقال: «عليه أن ينحرها حيث جعل الله عليه و إن لم يكن سمي موضعنا نحرها في فناء الكعبة» «١». و لو كان إلى موضع منهي عنه، لم يجب عليه، لأنه نذر في معصية. و لو لم يتمكن من إيصاله إلى المساكين بالحرم، لم يلزمه إيصاله إليهم. و لو تمكن من إنفاذه، وجب.

### مسألة ٦٣٠: يستحب إشعار الإبل

بأن يشق صفحة سنامها من الجانب الأيمن و يلطخه بالدم ليعلم أنه صدقة، ذهب إليه علماؤنا أجمع. و قال عامة أهل العلم بمشروعيه إشعار الإبل و البقر «٢» أيضا. لما رواه العامة عن عائشة، قالت: فتلت قلائد هدى النبي صلى الله عليه و آله، ثم أشعرها و قلدها «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في كيفية إشعار البدن: «تشعر و هي باركة يشق سنامها الأيمن» «٤». و قال أبو حنيفة: لا يجوز الإشعار، لأنه مثله، و لاشتماله على إيلام الحيوان «٥». و لا حجة فيه، لأن النبي صلى الله عليه و آله فعله لغرض صحيح، فأشبهه الكي تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٠٠ و الوسم و الفصد، و الغرض عدم اختلاطها بغيرها، و إباحة المساكين إذا ضلت، و امتناع اللصوص منها. و قال مالك: إن كانت البقرة ذات سنام، فلا بأس بإشعارها، و إلا فلا «١». و يستحب تقليد الهدى بأن يجعل في رقبته نعل قد صلى فيه، و هو مشترك بين الإبل و البقر و الغنم- و به قال أحمد «٢»- لما رواه العامة عن عائشة، قالت: كنت أفتل القلائد للنبي صلى الله عليه و آله، فيقلد الغنم، و يقيم في أهله حلالا «٣». و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام- في الصحيح:- «كان الناس يقلدون الغنم و البقر، و إنما تركه الناس حديثا» «٤». و قال أبو حنيفة و مالك: لا يسن تقليد الغنم، و إلا لنقل «٥». و قد بينا النقل. إذا عرفت هذا، فإن الإشعار يكون في صفحة السنام من الجانب الأيمن، عند علمائنا- و به قال الشافعي و أحمد و أبو ثور «٦»- لما رواه العامة تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٠١ أن النبي صلى الله عليه و آله صلى بذي الحليفة ثم دعا ببدنة فأشعرها من صفحة سنامها الأيمن، و سلت الدم عنها بيده «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «و يشق سنامها الأيمن» «٢». و لأن النبي صلى الله عليه و آله كان يحب التيامن في شأنه كله «٣». و قال مالك و أبو يوسف: تشعر في صفحتها اليسرى- و هو رواية عن أحمد- لأن ابن عمر فعله «٤». و فعل النبي صلى الله عليه و آله أولى. و لو كانت البدن كثيرة، دخل بينها و شق سنام إحداهما من الأيمن و الأخرى الأيسر.

### مسألة ٦٣١: لا ينبغي أن يأخذ من جلود الهدايا شيئا

بل يتصدق بها، و لا يعطيها الجزار، لقول الصادق عليه السلام: «ذبح رسول الله صلى الله عليه و آله عن أمهات المؤمنين بقره بقره، و نحر هو ستا و ستين بدنة، و نحر على عليه السلام أربعا و ثلاثين بدنة، و لم يعط الجزارين من جلالها و لا قلائدها و لا جلودها و لكن تصدق به» «٥». و في رواية صحيحة عن الصادق عليه السلام، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يعطى جلالها و جلودها و قلائدها الجزارين، و أمر أن يتصدق بها» «٦».

### مسألة ٦٣٢: روى جميل بن دراج - في الحسن - عن الصادق عليه السلام، قال: سألته عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق، قال: «لا ينبغي إلا أن يكون ناسيا»

ثم قال: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله أتاه أناس يوم النحر، فقال بعضهم: يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح، و قال بعضهم: حلقت قبل أن أرمي، فلم يتركوا شيئا كان ينبغي أن يؤخر إلا قدموه، فقال: لا حرج» «١». إذا عرفت هذا، فلا يجوز أن يحلق و لا أن يزور البيت إلا بعد الذبح أو أن يبلغ الهدى محله و هو منى يوم النحر بأن يشتريه و يجعله في رحله بمنى، لأن وجوده في رحله في

ذلك الموضوع بمنزلة الذبح. وقال الشيخ: من تمتع عن أمه وأهل بحجة عن أبيه فهو بالخيار في الذبح إن فعل فهو أفضل، وإن لم يفعل فليس عليه شيء «٢»، لقول الصادق عليه السلام في رجل تمتع عن أمه وأهل بحجة عن أبيه، قال: «إن كان ذبح فهو خير له، وإن لم يذبح فليس عليه شيء، لأنه إنما تمتع عن أمه وأهل بحجة عن أبيه» «٣».

#### مسألة ٦٣٣: المتمتع الواجد للهدى إذا مات قبل الفراغ من الحج، لم يسقط عنه الدم

، بل يخرج من تركته- وهو أصح قول الشافعي «٤»- لأنه وجب بالإحرام بالحج والتمتع بالعمرة إلى الحج، وأنه موجود. والثاني: لا يجب، لأن الكفارة إنما تجب عند تمام النسكين على سبيل الرفاهية وريح أحد النفيرين، وإذا مات قبل الفراغ لم يحصل هذا الغرض «٥». وأمّا الصوم: فإن مات قبل التمكن منه، سقط عنه، وقد سبق- وهو تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٠٣ أصح قول الشافعي «١»- لأنه صوم لم يتمكن من الإتيان به، فأشبه رمضان. والثاني: يهدى عنه، لأن الصوم قد وجب بالشروع في الحج، فلا يسقط من غير بدل «٢». وأمّا إن تمكن من الصوم ولم يصم حتى مات، وجب على وليه القضاء- وهو القديم للشافعي «٣»- لأنه صوم مفروض فاته بعد القدرة عليه. وفي الجديد: يطعم عنه وليه من تركته لكل مسكين مد، فإن تمكن من جميع العشرة، فعشرة أمداد، وإلا فبالقسط. وهل يجب صرفه إلى فقراء الحرم أم يجوز صرفه إلى غيرهم؟ قولان. وله قول آخر: إنه يجب في فوات ثلاثة أيام إلى العشرة شاء، وفي يوم ثلث شاء، وفي يومين ثلثا شاء «٤».

#### البحث السادس: في الضحايا.

#### مسألة ٦٣٤: الضحية مستحبة،

قال الله تعالى فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ «٥» قيل في التفسير: أنه الأضحية بعد صلاة العيد «٦». وروى أنس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه ضحى بكبشين أقرنين أملحين «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٠٤ والأقرن: ما له قرنان، والأملح: ما فيه سواد وبياض والبياض أغلب. وفي رواية: أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بكبش أقرن يطأ في سواد وينظر في سواد ويرك في سواد، فاتى به فضحى به، فأضجعه وذبحه، وقال: (بسم الله، اللهم اقبل من محمد وآل محمد ومن أمه محمد) «١». ومن طريق الخاضية: ما رواه ابن بابويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه ضحى بكبشين ذبح واحدا بيده، فقال: (اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أهل بيتي) وذبح الآخر وقال: (اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي) وكان أمير المؤمنين عليه السلام يضحى عن رسول الله صلى الله عليه وآله كل سنة بكبش ويذبح كبشا آخر عن نفسه «٢».

#### مسألة ٦٣٥: الأضحية مستحبة و سنة مؤكدة ليست واجبة

- و به قال أبو بكر وعمر وابن مسعود البدرى وابن عباس وابن عمر و بلال و سويد بن غفلة و سعيد بن جبير «٣» و عطاء و علقمة و الأسود و أحمد و إسحاق و أبو ثور و الشافعي و المزني و ابن المنذر «٤»- لقول النبي صلى الله عليه وآله: (كتب على النحر و لم يكتب عليكم) «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٠٥ وقال ربيعة و مالك و الثوري و الأوزاعي و الليث بن سعد و أصحاب الرأي: إنها واجبة، لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (على أهل كل بيت في كل عام أضحية و عتيرة) «١» «٢». و قد ضعفه المحدثون «٣»، و يظهر ضعفه بإيجاب العتيرة، و هي ذبيحة كانت الجاهلية تذبحها في رجب. و الهدى يجزئ عن الأضحية. و الجمع بينهما أفضل، لأنه دم ذبح للنسك في وقت الأضحية، فكان مجزئا عنها. و لقول الباقر عليه السلام- في الصحيح:- «يجزئك من الأضحية هديك» «٤».

## مسألة ٦٣٦: أيام الأضاحي بمنى أربعة: يوم النحر و ثلاثة أيام بعده،

و في غيرها من الأمصار ثلاثة: يوم النحر و يومان بعده، عند علمائنا أجمع - و به قال سعيد بن جبير «٥» - لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: (عرفه كلها موقف و ارتفعوا عن بطن عرنة، و أيام منى كلها منحرا) «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٠٦ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام لما سأله عمار الساباطي عن الأضحى بمنى، قال: «أربعة أيام» و عن الأضحى في سائر البلدان، قال: «ثلاثة أيام» «١». و قال الحسن و عطاء: أنها أربعة أيام مطلقا. و به قال الشافعي «٢». و قال أبو حنيفة و مالك و الثوري: ثلاثة أيام: يوم النحر و يومان بعده مطلقا «٣». و قال محمد بن سيرين: لا تجوز الأضحى إلا في يوم الأضحى خاصة، لأن يوم الأضحى اختص بتسمية الأضحى دون غيره، فاختص بها «٤». و الاختصاص بالتسمية لا يوجب ذلك. و لو فاتت هذه الأيام، فإن كانت الأضحى واجبة بالنذر و شبهه، لم تسقط، و وجب قضاؤها، لأن لحمها مستحق للمساكين، فلا يسقط حقهم بفوات الوقت، و إن كانت تطوعا، فات ذبحها، فإن ذبحها، لم تكن أضحية، فإن فرق لحمها على المساكين، استحق الثواب على التفرقة دون الذبح.

## مسألة ٦٣٧: وقت الأضحى إذا طلعت الشمس و مضى قدر صلاة العيد و الخطبتين،

سواء صلى الإمام أو لم يصل. و قال الشافعي: يعتبر قدر صلاة النبي صلى الله عليه و آله، و كان عليه السلام يصلي في الأولى ب ق و في الثانية ب أفتربت الساعة «١». و قال عطاء: وقتها إذا طلعت الشمس «٢». و قال أبو حنيفة و مالك و أحمد: من شرط الأضحى أن يصلي الإمام و يخطب، إلا أن أبا حنيفة يقول: أهل السواد يجوز لهم الأضحى إذا طلع الفجر، لأن عنده لا عيد لهم «٣».

## مسألة ٦٣٨: الأيام المعدودات أيام التشريق

إجماعا، و الأيام المعلومات عشرة أيام من ذى الحجة آخرها غروب الشمس من يوم النحر، عند علمائنا، و به قال على عليه السلام و ابن عباس و ابن عمر و الشافعي «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٠٨ و قال مالك: ثلاثة أيام أولها يوم النحر «١». فجعل أول أيام التشريق و ثانيها من المعدودات و المعلومات. و قال أبو حنيفة: ثلاثة أيام أولها يوم عرفه و آخرها أول أيام التشريق «٢». فجعل أول التشريق من المعدودات و المعلومات. و قال سعيد بن جبير: المعدودات: هي المعلومات «٣». و الحق المغايرة، للدلالة اختلاف الاسمين على تغاير معنيهما، إلا أن الترادف على خلاف الأصل. إذا عرفت هذا، فإنه يجوز الذبح عندنا في اليوم الثالث من أيام التشريق، و به قال الشافعي «٤». و قال أبو حنيفة و مالك: لا يجوز، لأنه ليس من المعلومات «٥». و ليس بمعتمد، لأن النبي صلى الله عليه و آله نهى عن صيام أيام التشريق، و قال: تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٠٩ (إنها أيام أكل و شرب و بعال) «١». و في رواية: (أنها أيام أكل و شرب) «٢». و في أخرى: (إنها أيام أكل و شرب [و ذكر] «٣» و ذبح) «٤». فثبت بذلك أن الثالث من أيام الذكر و الذبح معا. و عند أبي حنيفة: أنه ليس من أيام الذكر و لا الذبح «٥».

## مسألة ٦٣٩: يجوز لمن دخل عليه عشر ذى الحجة و أراد أن يضحي أن يحلق رأسه أو يقلم أظفاره

من غير كراهة و لا تحريم، لأنه لا يحرم عليه الوطء و لا الطيب و لا اللباس فكذا حلق الشعر و قلم الأظفار، و به قال أبو حنيفة «٦». و قال الشافعي: يكره «٧». و قال أحمد و إسحاق: يحرم عليه، لما روته أم سلمة أن النبي صلى الله عليه و آله قال: (إذا دخل العشر و أراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره و لا من بشره شيئا) «٨» و النهي يقتضى التحريم «٩». و هو ممنوع و معارض بقول عائشة: كنت أفتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه و آله، ثم يقلدها هو بيده ثم يبعث بها مع أبي بكر، فلا يحرم تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣١٠ عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى «١». و قد روى علمائنا أن من أنفذ هديا من أفق من الآفاق يواعد أصحابه يوما يقلدونه فيه أو يشعرونه و يجتنب هو ما يجتنبه المحرم، فإذا كان يوم الميعاد، حل ما يحرم منه «٢». و هو مروى عن ابن عباس «٣».

و خالفت العامة ذلك «٤». وقد رواه ابن بابويه - في الصحيح - عن معاوية بن عمّار، قال: سألت الصادق عليه السلام: عن الرجل يبعث بالهدى تطوعاً وليس بواجب، فقال: «يواعد أصحابه يوماً يقلّدونه، فإذا كان تلك الساعة اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى يوم النحر، فإذا كان يوم النحر أجزأ عنه، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله حين صدّه المشركون يوم الحديبية نحر وأحلّ ورجع إلى المدينة» «٥». وقال الصادق عليه السلام: «ما يمنع أحدكم من أن يحجّ كلّ سنة» فقيل: لا يبلغ ذلك أموالنا، فقال: «أما يقدر أحدكم إذا خرج أخوه أن يبعث معه بثمان أضحية و يأمره أن يطوف عنه أسبوعاً بالبيت و يذبح عنه، فإذا كان يوم عرفه لبس ثيابه و أتى المسجد فلا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس» «٦».

#### مسألة ٦٤٠: لا تختص الأضحية بمكان،

بل يجوز أن يضحي حيث تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣١١ شاء من الأمصار، و لا نعلم فيه خلافاً، لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله ضحى بالمدينة بكبشين أملحين «١». و الفرق بينه و بين الهدى: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله بعث بدنه إلى الحرم و ضحى بالمدينة «٢»، و لأنّ الهدى له تعلق بالإحرام، بخلاف الأضحية.

#### مسألة ٦٤١: و تختص الأضحية بالنعيم:

الإبل و البقر و الغنم، بإجماع علماء الإسلام. قال الله تعالى لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ «٣» قال المفسرون: هي الإبل و البقر و الغنم «٤». و لا- يجزئ إلّا الشئ من الإبل و البقر و المعز، و يجزئ من الضأن الجذع، و هو قول أكثر العلماء «٥». و قال الزهري: لا يجزئ الجذع من الضأن أيضاً «٦». و يبطل بما رواه العامة عن عقبه بن عامر أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قسم ضحايا بين أصحابنا، فأعطاني جذعاً فرجعت إليه، فقلت: يا رسول الله إنّه جذع، فقال النبي صلّى الله عليه وآله: (ضح به) «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣١٢ و قال الأوزاعي: يجزئ الجذع من جميع الأجناس «١». و يبطل بما رواه العامة عن البراء بن عازب أنّ رجلاً يقال له: أبو بردة ابن نيار، ذبح قبل الصلاة، فقال له النبي صلّى الله عليه وآله: (شاتك شاة لحم) فقال: يا رسول الله عندي جذعة من المعز، فقال صلّى الله عليه وآله: (ضح بها و لا تصلح لغيرك) «٢». و في رواية: (تجزئك و لا تجزئ أحداً بعدك) «٣». و هو نصّ في عدم إجزاء المعز لغير أبي بردة، فلا- يجزئ من غير المعز، لعدم القائل بالفرق. و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح- عن علي عليه السلام، أنّه كان يقول: «الثنية من الإبل و الثنية من البقر و من المعز، و الجذعة من الضأن» «٤». إذا عرفت هذا، فالثني من البقر و المعز ما له سنة، و دخل في الثانية، و من الإبل ما له خمس سنين، و دخل في السادسة، و جذع الضأن هو الذي له ستّة أشهر.

#### مسألة ٦٤٢: الأفضل الثني من الإبل ثم الثني من البقر ثم الجذع من الضأن

- و به قال الشافعي و أبو حنيفة و أحمد «٥»- لما رواه العامة عن تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣١٣ النبي صلّى الله عليه وآله و أنّه قال في الجمعة: (من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه، و من راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، و من راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً) «١». و من طريق الخاصّة: قول الباقر عليه السلام في الهدى: «أفضله بدنه، و أوسطه بقرة، و أخسّه شاة» «٢». و قال مالك: الأفضل الجذع من الضأن ثم الثني من البقر ثم الثني من الإبل «٣»، لقول النبي صلّى الله عليه وآله: (أفضل الذبح الجذع من الضأن، و لو علم الله خيراً منه لفدى به إسحاق عليه السلام) «٤». و هو محمول على أنّه أفضل من باقي أسنان الغنم. و الجذعة من الغنم أفضل من إخراج سبع بدنه، لأنّ إراقة الدم مقصودة في الأضحية، و إذا ضحى بالشاة، حصلت إراقة الدم جميعه.

#### مسألة ٦٤٣: يستحب أن يكون أملح سمينا.

قال ابن عباس في قوله تعالى وَمَنْ يُعْظَمَ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ «٥» قال: تعظيمها استسمان الهدى واستحسانه «٦». و ينبغي أن يكون تاماً، فلا تجزئ في الضحايا العوراء البين عورها، تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣١٤ و لا العرجاء البين عرجها، و لا المريضة البين مرضها، و لا-العجفاء التي لا-تنقى. و نهى النبي صلى الله عليه و آله أن يضحي بالمصفرة و البخقاء و المستأصلة و المشيعة و الكسراء «١». فالمصفرة: مقطوعة الأذنين من أصلهما حتى بدا صماخهما، و الأذن عضو مستطاب، و البخقاء: العمياء، و المستأصلة: التي استؤصل قرناها، و المشيعة: التي تتأخر عن الغنم لهزها، و الكسراء كالعرجاء. و تكره الجلحاء، و هي المخلوقة بغير قرن، و هي الجماء، و العضباء لا تجزئ. و قال علي عليه السلام: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله باستشراف العين و الاذن، و لا نضحى بعوراء و لا مقابلة و لا مدابرة و لا خرقاء و لا شرقاء» «٢». فالمقابلة: أن تقطع من مقدم الاذن أو يبقى معلقاً فيها، كالزئمة، و المدابرة: أن تقطع من مؤخر الاذن، و الخرقاء: أن تكون مثقوبة من السم، فإن الغنم توسم في آذانها، فتثقب بذلك، و الشرقاء: أن تشق آذانها، فتصير كالشاخيتين «٣».

#### مسألة ٦٤٤: يستحب التضحية بذوات الأرحام من الإبل و البقر و الفحولة من الغنم

، لقول الصادق عليه السلام: «أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل و البقر، و قد يجزئ الذكورة من البدن و الضحايا من الغنم الفحولة» «١». و لا يجوز التضحية بالثور و لا بالجمل بمنى، و يجوز ذلك في الأمصار. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «يجوز ذكورة الإبل و البقر في البلدان إذا لم يجد «٢» الإناث، و الإناث أفضل» «٣». و لا يجوز التضحية بالخصي، لنقصانه، لرواية محمد بن مسلم- في الصحيح- عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته أ يضحي بالخصي؟ قال: «لا» «٤».

#### مسألة ٦٤٥: يجب ذبح البقر و الغنم، فلا يجوز نحرهما

، و يجب نحر الإبل، فلا-يجوز ذبحها، فإن خالف، حرم الحيوان، عند علمائنا، و به قال مالك «٥». و جوز الشافعي الذبح و النحر في جميع الحيوان «٦». و تجب التذكية بإزهاق الروح، و إنما يكون بقطع الأعضاء الأربعة: الحلقوم- و هو مجرى النفس- و المرى- و هو مجرى الطعام و الشراب- و الودجان- و هما عرقان يحيطان بالحلقوم- عند علمائنا أجمع، و به قال تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣١٦ مالك و أبو يوسف «١»، لقول النبي صلى الله عليه و آله: (ما أنهر الدم و فرى الأوداج فكل) «٢». و قال أبو حنيفة: يجب قطع ثلاثة من الأربع أيها قطع «٣». و قال محمد بن الحسن: يجب قطع أكثر كل واحد من الأربعة «٤». و قال الشافعي: الواجب قطع الحلقوم و المرى، و استحَبَّ قطع الودجين «٥».

#### مسألة ٦٤٦: يستحب أن يتولى ذبح أضحيته بنفسه،

اقتداء بالنبي «٦» صلى الله عليه و آله، فإن لم يحسن الذبائح، جعل يده مع يد الذابح. و يجوز استنابة المسلم، و لو استناب كافراً، لم يجزئ، عند علمائنا، و به قال الشافعي إلا أن يكون ذمياً عنده «٧». و مالك و إن جوزة إنما أنه قال: يكون لحم شاء لا أضحية «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣١٧ و الحق ما قلناه، لقوله عليه السلام: (لا يذبح ضحاياكم إلا طاهر) «١». و لأين علينا عليه السلام و عمر من أكل ذبائح نصارى العرب «٢». و يجوز ذبيحة الصبيان مع معرفتهم بشرائط الذبح، و يجوز ذبائح الأخرس و إن لم ينطق، نعم يجب تحريك لسانه بالتسمية. و يجوز ذبائح النساء إجماعاً، لما رواه ابن عمر أن جارية لآل كعب كانت ترعى غنماً فرأت بشاة منها ربوا «٣»، فأخذت حجراً فكسرتة و ذبحتها به، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: (تؤكل) «٤». و هو يدل على جواز ذبح المرأة و إن كانت حائضاً، لأن ترك الاستفصال يشعر به، و صحه «٥» ذكاه شاء الغير بغير إذنه، و جواز الذبح

بالحجر، و ذبح الحيوان إذا خيف موته. و يجوز ذبح السكران و المجنون، للحكم بإسلامهما، لكن يكره، لعدم معرفتهما بمحل الذكاة، فربما قطعاً غير المشروط. و يستحب أن يتولّى الذبيحة المسلم البالغ العاقل الفقيه، لأنه أعرف بشرائط الذبح و وقته، فإن فقد الرجل، فالمرأة، فإن فقدت، فالصبي، فإن فقد، فالسكران و المجنون.

#### مسألة ٦٤٧: يجب استقبال القبلة عند الذبح و توجيه الذبيحة إليها،

لأنه عليه السلام ضحى بكبشين، فلما وجههما قرأ و جهت و جهى «١» «٢». و تجب فيها التسمية، لقوله تعالى و لا تأكلوا ممّا لم يُذكَر اسمُ الله عليه «٣». و لا تكره الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله عند الذبيحة مع التسمية، بل هي مستحبة - و به قال الشافعي «٤» - لأنه شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكر رسوله صلى الله عليه و آله، كالأذان. و قال أحمد: ليس بمشروع «٥». و قال أبو حنيفة و مالك: إنه مكروه «٦»، لما روى عن النبي صلى الله عليه و آله، أنه قال: (مواطنان لا أذكر فيهما: عند الذبيحة و عند العطاس) «٧». و مراده لا أذكر فيهما مع الله تعالى على الوجه الذي يذكر معه في غيرهما، فإن في الأذان يشهد لله بالتوحيد، و يشهد للنبي بالرسالة، و كذا في شهادة الإسلام و الصلاة، و هنا يسمى الله تعالى، و يصلّى على النبي صلى الله عليه و آله، و الصلاة ليست من جنس التسمية و كذا العطاس، فإن المروى فيه أنه يسمى تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣١٩ الله تعالى و يصلّى على النبي صلى الله عليه و آله «١». و يستحب الدعاء بالمنقول. و لو نسي التسمية، لم تحرم، و يستحب أن يسمى عند أكله. قال ابن سنان - في الصحيح -: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «إذا ذبح المسلم و لم يسم و نسي فكل من ذبحته، و سم الله على ما تأكل» «٢».

#### مسألة ٦٤٨: إذا ذبحها، قطع الأعضاء الأربعة السابقة، و لا يقطع رأسها

إلى أن تموت، فإن قطعه، فقولان: أحدهما: التحريم - و به قال سعيد بن المسيّب «٣» - لأنها ماتت من جرحين: أحدهما مبيح، و الآخر محرّم، فلا تحلّ. و لقول الصادق عليه السلام: «و لا تنزعها حتى تموت» «٤». و الآخر: الحلّ، لأنها بقطع الأعضاء الأربعة تكون مذكاة، فلا أثر للزائدة، لحصوله و الحياة غير مستقرّة. و لو ذبحها من قفاها، سميت القفيه، فإن بقيت حياتها مستقرّة بعد قطع قفاها ثم قطعت الأعضاء، حلّت، و إلّا فلا، و به قال الشافعي «٥». و قال مالك و أحمد: لا تحلّ «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢٠ و روى العامة عن علي عليه السلام أنه إن كان سهوا حلّت، و إلّا فلا «١». و يعرف استقرار الحياة بوجود الحركة القويّة بعد قطع العنق قبل قطع المرى و الودجين و الحلقوم، و لو كانت ضعيفة أو لم تتحرّك، لم تحلّ، لاجتماع فعل يدلّ على الإباحة و آخر يدلّ على التحريم، و لأنّ الظاهر من حال الحيوان إذا قطع رأسه من قفاها لا تبقى فيه حياة مستقرّة قبل قطع الأعضاء الأربعة. و تكره الذبابة ليلا في الأضحية و غيرها، لنهييه عليه السلام عنها «٢»، و لا نعلم فيه خلافا، فلو ذبحها ليلا، أجزأه، لأنّ الليل محلّ الرمي، فكان محلّ الذبح، كالنهار. و قال مالك: لا تجزئه و يكون لحم شاء «٣»، لقوله تعالى و يذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام «٤» و الأيام تطلق على بياض النهار دون الليل. و هو ممنوع، فإنّ الأيام إذا اجتمعت، دخلت الليالي فيها، و لهذا تدخل في الاعتكاف لو نذر ثلاثة أيام.

#### مسألة ٦٤٩: يستحب الأكل من الأضحية

إجماعاً. و قال بعضهم بوجوبه «٥»، للآية «٦»، فإنه قرن الأكل بالإطعام. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢١ و هو غير دالّ على الوجوب كما في قوله تعالى كلوا من ثمره إذا أثمر و اتوا حقه يوم حصاده «١» فالإيتاء واجب دون الأكل. و يجوز أن يأكل الأكثر، و يتصدّق بالأقلّ. قال الشيخ: فإن أكل الجميع، ضمن الفقراء قدر المجزئ «٢». و به قال الشافعي «٣»، للآية «٤». و قال بعض الشافعية: لا يضمن، و تكون القربة في الذبح خاصّة «٥». و يستحب أن يأكل الثلث، و يتصدّق بالثلث، و يهدى الثلث - و هو الجديد للشافعي «٦» -

لقوله تعالى فَكَلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ (٧) القانع: السائل، و المعتّر: غير السائل. و في القديم: يأكل النصف، و يتصدّق بالنصف (٨)، لقوله تعالى: فَكَلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ (٩). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٢٢ و لا ينافي الإهداء الثابت بالآية الأخرى

#### مسألة ٦٥٠: لا يجوز بيع لحم الأضاحي

- و به قال الشافعي و أكثر العامة (١) - لأنه بذبحه خرجت عن ملكه، و استحقتها المساكين. و قال أبو حنيفة: يجوز بيعه و شراؤه (٢). و يكره بيع جلودها و إعطاؤها الجزارين، فإن باعها، تصدّق بثمنه. و منع الشافعي من بيعه (٣)، و به قال أبو هريرة (٤). و قال عطاء: لا بأس ببيع أهب الأضاحي (٥). و قال الأوزاعي: يجوز بيعها بآله البيت التي تصلح للعارية، كالقدر و القدوم (٦) و المنخل و الميزان (٧). لنا: ما رواه العامية عن علي عليه السلام، قال: «أمرني رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أن أقوم على بدنه و أقسم جلودها و جلالها و لا اعطى الجزارين منها شيئاً» (٨). و من طريق الخاصية: قول معاوية بن عمّار - في الصحيح - أنه سأل تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٢٣ الصادق عليه السلام: عن الإهاب، فقال: «تصدّق به أو تجعله مصلى ينتفع به في البيت و لا يعطى الجزارين» (١). و روى علي بن جعفر - في الصحيح - عن الكاظم عليه السلام، قال: سألته عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جراباً؟ قال: «لا يصلح أن يجعلها جراباً إلا أن يتصدّق بثمنها» (٢). و لا- يجوز أن يعطى الجزار لجزارته، لأنّ التضحية واجباً عليه مع وجوبها، فكانت الأجرة عليه، و يوصل ذلك إلى الفقراء، و لو كان الجزار فقيراً، جاز أن يأخذ منها شيئاً لفقره، لأنه من المستحقين.

#### مسألة ٦٥١: يجوز أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام و ادّخارها

، و قد نسخ بذلك النهي عنها. روى العامة عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: أمرنا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أن لا نأكل لحم الأضاحي بعد ثلاث، ثم أذن لنا أن نأكل و نقدد و نهدي إلى أهلنا (٣). و من طريق الخاصية: قول الباقر و الصادق عليهما السلام: «نهى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله عن لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام ثم أذن فيها، قال: كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك و ادّخروا» (٤). و يكره أن يخرج شيئاً مميّاً يضحى عن منى، بل يفرق بها، لقول أحدهما عليهما السلام - في الصحيح -: «لا يخرج منه شيء إلا السنم بعد ثلاثة أيام» (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٢٤ و قال الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «لا تخرجن شيئاً من لحم الهدى» (١). و لا بأس بإخراج لحم ما ضحاه غيره إذا اشتراه منه أو أهدها إليه. و يكره أن يضحى بما يربيه.

#### مسألة ٦٥٢: إذا تعدّرت الأضحية، تصدّق بثمنها

، فإن اختلفت أثمانها جمع الأعلى و الأوسط و الأدون، و تصدّق بثلث الجميع، لأنّ أبا الحسن عليه السلام و قع إلى هشام المكارى: «انظروا إلى الثمن الأوّل و الثاني و الثالث فأجمعوا ثم تصدّقوا بمثل ثلثه» (٢). و إذا اشترى شاء تجزئ في الأضحية بتية أنها أضحية، قال الشيخ: تصير أضحية بذلك، و لا يحتاج إلى قوله: إنّها أضحية، و لا إلى تية مجدّدة، و لا إلى إشعار و لا تقليد (٣) - و به قال أبو حنيفة و مالك (٤) - لأنه مأمور بشراء الأضحية، فإذا اشتراها بالتية، وقعت عنها، كالوكيل إذا اشترى لموكله بأمره. و قال الشافعي في الجديد: لا تصير أضحية إلا بقوله: قد جعلتها أضحية، أو: هي أضحية، و ما أشبهه - و في القديم: تصير أضحية بالتية مع الإشعار أو التقليد - لأنها إزالة ملك على وجه القرية، فلا تؤثر فيها التية المقارنة للشراء، كما لو اشترى عبداً بتية العتق (٥). إذا ثبت هذا، فإذا عين الأضحية بما يصحّ به التعيين، زال ملكه عنها. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٢٥ و هل له إبدالها؟ قال أبو حنيفة و محمد: نعم له ذلك، و لا يزول ملكه عنها (١). و قال الشافعي: لا يجوز له إبدالها، و قد زال ملكه عنها (٢). و به قال أبو يوسف و أبو ثور (٣)، و هو ظاهر كلام الشيخ (٤)، لما روى عن علي عليه السلام أنّه قال: «من عين أضحية فلا يستبدل بها» (٥). و احتجّ أبو حنيفة: بأنّ النبي



عليه السلام أهدي هدايا فأشرك عليا عليه السلام فيها «٦»، وهو إنما يكون بنقلها إليه. ويجوز أن يكون عليه السلام وقت السياق نوى أنها عنه وعن علي عليه السلام. فعلى قول التعيين يزول ملكها عن المالك، ويفسد بيعها، ويجب ردّها مع بقائها، وإن تلفت، فعلى المشتري قيمتها أكثر ما كانت من حين قبضها إلى حين التلف، وعلى البائع أكثر الأمرين من قيمتها إلى حين التلف أو مثلها يوم التضحية. وكذا لو أتلّفها أو فوّط في حفظها فتلفت، أو ذبحها قبل وقت الأضحية. هذا اختيار الشافعي «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢٦ وقال الشيخ رحمه الله: قيمتها يوم التلف «١». وبه قال أبو حنيفة «٢»، لأنه أتلّف الأضحية، فلزمه قيمتها، كالأجنبي. واحتج الشافعي: بأنها أضحية مضمونة عليه لحقّ الله تعالى وحقّ المساكين، لوجوب نحرها وتفرقة لحمها، ولا يجزئه دفعها إليهم قبل ذلك، فلو كانت قيمتها يوم التلف عشرة ثم زادت قيمة الأضحية فصارت عشرين، وجب شراء أضحية لعشرين ليوفى حقّ الله تعالى وهو نحرها، بخلاف الأجنبي، فإنه لا يلزمه حقّ الله تعالى فيها. وفيه قوة. فإن أمكنه أن يشتري بها أضحيتين، كان عليه إخراجها معا. ولو فضل جزء حيوان يجزئ في الأضحية - كالسبع - فعليه شراؤه، لإمكان صرفه في الأضحية، فلزمه، كما لو أمكنه أن يشتري به جميعا. ولو تصدّق بالفاضل، جاز، لكنّ الأول أفضل. ولو قصر الفاضل عن السبع، تصدّق به. ولو كان المتلف أجنبيا، فعليه القيمة يوم الإتلاف، فإن أمكن أن يشتري بها أضحية أو أكثر، فعلى ما تقدّم، وإلا جاز شراء جزء حيوان الأضحية، فإن قصر، تصدّق به، ولا شيء على المضحي، لأنه غير مفوّط. ولو تلفت الأضحية في يده أو سرقت من غير تفريط، لم يضمن، وقد سأل معاوية بن عمّار الصادق عليه السلام - في الصحيح - عن رجل اشترى أضحية فماتت أو سرقت قبل أن يذبحها، قال: «لا بأس وإن أبدلها فهو أفضل، وإن لم يشتري فليس عليه شيء» «٣». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢٧ والفرق بينه وبين منذور العتق لو أتلّفه أو تلف بتفريطه، فإنه ظاهر لا يضمنه، لأنّ الحقّ في الأضحية للفقراء وهم باقون بعد تلفها، والحقّ في عتق العبد له، فإذا تلف، لم يبق مستحقّ لذلك، فسقط الضمان، فافترقا. ولو اشترى شاة وعينها للأضحية ثم وجد بها عيبا، لم يكن له ردّها، لزوال ملكه عنها، ويرجع بالأرش، فيصرفه في المساكين، ولو أمكنه أن يشتري به حيوانا أو جزءا منه مجزيا في الأضحية، كان أولى.

#### مسألة ٦٥٣: إذا عتق أضحية، ذبح معها ولدها

، سواء كان حملا حال التعيين أو حدث بعد ذلك، لأنّ التعيين معنى يزيل الملك عنها، فاستتبع الولد، كالتعق. ولقول الصادق عليه السلام: «إن نتجت بدنك فاحلبها ما لا يضرّ بولدها ثم انحرهما جميعا» «١». إذا عرفت هذا، فإنه يجوز له شرب لبنها ما لم يضرّ بولدها، عند علمائنا، وبه قال الشافعي «٢»، لما رواه العامّة عن علي عليه السلام لما رأى رجلا يسوق بدنه معها ولدها، فقال: «لا تشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها» «٣». ومن طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «فاحلبها ما لا يضرّ بولدها» «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢٨ وقال أبو حنيفة: لا يحلبها، ويرشّ على الضرع الماء حتى ينقطع اللبن، لأنّ اللبن متولّد من الأضحية، فلم يجز للمضحي الانتفاع به، كالولد «١». والفرق: إمكان حمل الولد إلى محلّه، بخلاف اللبن. والأفضل أن يتصدّق به. ويجوز له ركوب الأضحية، لقوله تعالى لكم فيها منافع إلى أجلٍ مسمى «٢».

#### مسألة ٦٥٤: إذا أوجب أضحية بعينها وهي سليمة فعابت عيبا يمنع الإجزاء من غير تفريط، لم يجب إبدالها

، وأجزأه ذبحها، وكذا حكم الهدايا، لأصالة براءة الذمّة. ولأنّها لو تلفت لم يضمنها فكذا أبعاضها. وقال أبو حنيفة: لا تجزئه «٣». ولو كانت واجبة عليه على التعيين ثم حدث بها عيب لمعالجه الذبح، أجزأه أيضا، وبه قال أبو حنيفة استحسانا «٤». وقال الشافعي: لا تجزئه «٥». أما لو نذر أضحية مطلقه فإنه تلزمه سليمة من العيوب، فإن عتبت في شاة بعينها، تعيّن، فإن عابت قبل أن ينحرها عيبا يمنع الإجزاء - كالعور - لم تجزئه عن التي في ذمته، وعليه إخراج ما في ذمته سليما من العيوب. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٢٩ ولو عتق أضحية ابتداء وبها ما يمنع من الأضحية الشرعية - كالعور - أخرجها على عيبها، لزوال ملكه عنها بالنذر ولم تكن

أضحية، بل صدقة واجبة، فيجب ذبحها، و يتصدق بلحمها، و يثاب على الصدقة لا على الأضحية. و لو عيبتها معيبة ثم زال عيبها بأن سمت بعد العجاف، فإنها لا تقع موقع الأضحية، لأنه أوجب ما لا يجزئ عن الأضحية، فزال ملكه عنها، و انقطع تصرفه حال كونها غير أضحية، فلا تجزئ، لأن الاعتبار حالة الإيجاب، لزوال الملك به، و لهذا لو عابت بعد التعيين، لم يضره ذلك، و أجزأ عنه. و كذا لو كانت معيبة فزال عيبها، لم تجزئه.

**مسألة ٦٥٥: لو ضلت الأضحية المعينة من غير تفریط، لم يضمن،**

لأنها أمانة، فإن عادت قبل فوات أيام التشريق، ذبحها، و كانت أداء، و بعد فواتها يذبحها قضاء، قاله الشيخ «١»، و به قال الشافعي «٢». و قال أبو حنيفة: لا يذبحها بل يسلمها إلى الفقراء، فإن ذبحها، فزق لحمها، و عليه أرش النقصان بالذبح «٣». و ليس بجيد، لأن الذبح أحد مقصودى الهدى، و لهذا لا يكفى شراء اللحم، فلا يسقط بفوات وقته، كتفرقه اللحم، و ذلك بأن يذبحها فى أيام التشريق ثم يخرج قبل تفريقها، فإنه يفرقها بعد ذلك. احتج: بأن الذبح مؤقت، فسقط بفوات وقته، كالرمى و الوقوف «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٣٠ و الفرق: أن الأضحية لا تسقط بفوات الوقت، بخلاف الرمي و الوقوف. و لو أوجب أضحية فى عام فأخرها إلى قابل، كان عاصيا، و أخرجها قضاء. و لو ذبح أضحية غيره، المعينة، أجزأت عن صاحبها، و ضمن الأرش- و به قال الشافعي «١»- لأن الذبح أحد مقصودى الهدى، فإذا فعله شخص غير إذن المضحى، ضمن، كتفرقه اللحم. و قال أبو حنيفة: لا يجب عليه شيء، لأن الأضحية أجزأت عنه و وقعت موقعها، فلم يجب على الذابح ضمان الذبح، كما لو أذن له «٢». و الفرق: أن مع عدم الإذن يعصى فيضمن. و قال مالك: لا تقع موقعها، و تكون شاة لحم يلزم صاحبها بدلها، و يكون له أرشها، لأن الذبح عبادة، فإذا فعلها غيره غير إذن، لم تصح، كالزكاة «٣». و نمنع احتياجها إلى نية كإزالة النجاسة، بخلاف الزكاة، و لأن القدر المخرج فى الزكاة لم يتعين إلّا بإخراج المالك، بخلاف المعينة. و إذا أخذ الأرش، صرفه إلى الفقراء، لأنه وجب لنقص فى الأضحية المتعينة لهم، و يتخير بين الصدقة به و شراء حيوان أو جزء للأضحية.

**مسألة ٦٥٦: تجزئ الأضحية عن سبعة،**

و كذا الهدى المتطوع به، سواء كان الجميع متقربين أو بعضهم يريد اللحم، و سواء كانوا أهل بيت تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٣١ واحد أو لم يكونوا، و به قال الشافعي و مالك، إلّا أن مالكا اشترط كونهم أهل بيت واحد «١». و قال أبو حنيفة: يجوز إذا كانوا كلهم متقربين «٢». و قد سلف «٣». و العبد القنّ و المدبرّ و أمّ الولد و المكاتب المشروط لا يملكون شيئا، فإن ملكهم مولاهم شيئا، ففى ثبوت ذلك قولان: الأقوى: العدم، فلا تجوز لهم أضحية. و على قول ثبوته يجوز لهم أن يضحووا، و لو ضحووا من غير إذن سيدهم، لم يجز. و لو انعتق بعضه و ملك بجزء الحرّية أضحية، جاز له أن يضحي بها من غير إذن.

## الفصل السادس فى الحلق و التقصير

**مسألة ٦٥٧: إذا ذبح الحاجّ هديه، وجب عليه الحلق أو التقصير بمنى يوم النحر**

، عند علمائنا، و هو نسك عندنا- و به قال مالك و أبو حنيفة و الشافعي فى أحد القولين، و أحمد فى إحدى الروايتين «١»- لقوله تعالى: **مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ** «٢» و لو لم يكن نسكا، لم يصفهم الله تعالى به، كالطيب و اللبس. و لما رواه العامة عن جابر أن النبى صلى الله عليه و آله قال: (أحلّوا من إحرامكم بطواف البيت و بين الصفا و المروة و قصّروا) «٣» و الأمر للوجوب. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك» «٤» و الأمر للوجوب أو للقدر الدالّ على استحقات الثواب،

فيكون عبادة لا مباحا صرفا. ولأن النبي صلى الله عليه وآله داوم عليه هو وأصحابه وفعلاه في حجهم وعمرتهم، ولو لم يكن نسكا لم يداوموا عليه ولا خلوا به في أكثر الأوقات تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٣٤ ولم يفعلوه إلا نادرا، لأنه لم يكن عبادة لهم فداوموا عليه، ولا- فيه فضل في فعله. وقال الشافعي وأحمد [في الرواية الأخرى (١)]: أنه إطلاق محذور لا- نسك، لقوله عليه السلام لما سعى بين الصفا والمروة: (من كان منكم ليس معه هدى فليحلّ وليجعلها عمرة) (٢) وأمره بالحلّ عقيب السعي يقتضى عدم وجوب الحلق والتقصير (٣). وهو ممنوع، لأن المعنى: فليحلّ بالتقصير أو الحلق.

### مسألة ٦٥٨: يتخير الحاج بين الحلق والتقصير أيهما فعل أجزأه،

عند أكثر علمائنا (٤)- وبه قال أبو حنيفة (٥)- لقوله تعالى مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ (٦) والجمع غير مراد، فيتعين التخيير. وما رواه العامة من أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله من قصير ولم ينكر عليه السلام عليه (٧). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية: اللهم اغفر للمحلّقين، مرتين، قيل: وللمقصّرين تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٣٥ يا رسول الله؟ قال: وللمقصّرين» (١). وقال الشيخان رحمهما الله: إن كان الحاج ضرورة، وجب الحلق، وكذا من لبّد شعره في الإحرام وإن لم يكن ضرورة (٢). وبه قال الحسن البصري و مالك والشافعي والنخعي وأحمد وإسحاق (٣)، لما رواه العامة: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (من لبّد فليحلق) (٤). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «على الصرورة أن يحلق رأسه ولا يقصّر، إنما التقصير لمن حجّ حجة الإسلام» (٥). وهو محمول على الندب. وقال ابن عباس: من لبّد أو ضفر أو عقّد أو قتل أو عقص فهو على ما نوى، يعنى أنه إن نوى الحلق فليحلق، وإلا فلا يلزمه (٦). وتلييد الشعر في الإحرام: أن يأخذ عسلا أو صمغا، ويجعله في رأسه لئلا يقمل أو يتسخ. إذا عرفت هذا، فالحلق أفضل إجماعا، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: (رحم الله المحلّقين) ثلاثا، ثم قال: (والمقصّرين) مرّة (٧). وزيادة الترحم تدلّ على الأولوية. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٣٦ والحلق للملبّد والصرورة أكد فضلا من غيرهما. والمرأة لا حلق عليها، ويجزئها من التقصير قدر الأنملة، لما رواه العامة عن علي عليه السلام، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن تحلق المرأة رأسها» (١). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «تقصّر المرأة من شعرها لمتعتها (٢) مقدار الأنملة» (٣). ويجزئ من التقصير ما يقع عليه اسمه، لأصالة براءة الذمة، وسواء قصر من شعر رأسه أو من لحيته أو من شاربه.

### مسألة ٦٥٩: يجب في الحلق والتقصير: التنية،

لأنه نسك عندنا لا إطلاق محذور. ويستحب لمن يحلق أن يبدأ بالناصية من القرن الأيمن ويحلق إلى العظمين إجماعا، لما رواه العامة: أن رسول الله صلى الله عليه وآله دعا بالحلق، فأخذ شقّ رأسه الأيمن فحلّقه، فجعل يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين ثم أخذ شقّ رأسه الأيسر فحلّقه، ثم قال: (هاهنا أبو طلحة؟) فدفعه إلى أبي طلحة (٤). ومن طريق الخاصة: عن الباقر عليه السلام- في الصحيح:- أنه أمر الحلق أن يدع موسى على قرنه الأيمن ثم أمره أن يحلق وسمّى هو وقال: «اللهم أعطني بكلّ شعرة نورا يوم القيامة» (٥).

### مسألة ٦٦٠: من لا شعر على رأسه لا حلق عليه إجماعا

، بل يمرّ موسى على رأسه إجماعا. ولأن رجلا من خراسان قدم حاجا وكان أقرع الرأس لا يحسن أن يلبي، فاستفتى له الصادق عليه السلام، فأمر أن يلبي عنه ويمرّ موسى على رأسه فإنّ ذلك يجزئ عنه (١). إذا عرفت هذا، فقال أبو حنيفة: إن هذا الإمرار واجب، لقوله عليه السلام: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) وهذا لو كان له شعر، لوجب عليه إزالته وإمرار موسى على

رأسه، فلا- يسقط الأخير بفوات الأول «٣». و قول الصادق عليه السّلام يدلّ عليه، فإنّ الإجزاء إنّما يستعمل في الواجب. و قال أكثر العامة: إنّهُ للاستحباب، لأنّ محلّ الحلق الشعر، فيسقط بفوات محلّه «٤».

### مسألة ٦٦١: لو ترك الحلق و التقصير معا حتى زار البيت، فإن كان عامدا، وجب عليه دم شاء، و إن كان ناسيا، فلا شيء عليه،

و عليه إعادة الطواف و السعي، لأنّه نسك آخره عمدا عن محلّه، فلزمه الدم. و لأنّ محمد بن مسلم سأل الباقر عليه السّلام: في رجل زار البيت قبل أن يحلق، فقال: «إن كان زار البيت قبل أن يحلق و هو عالم أنّ ذلك لا ينبغي فإنّ عليه دم شاء» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٣٨ و سأل محمد بن حمران الصادق عليه السّلام: عن رجل زار البيت قبل أن يحلق، قال: «لا ينبغي إلّا أن يكون ناسيا» «١». و سأل علي بن يقطين- في الصحيح- الكاظم عليه السّلام: عن المرأة رمت و ذبحت و لم تقصّر حتى زارت البيت و طافت و سعت من الليل ما حالها؟ و ما حال الرجل إذا فعل ذلك؟ قال: «لا بأس يقصّر و يطوف للحجّ ثم يطوف للزيارة ثم قد حلّ من كلّ شيء» «٢».

### مسألة ٦٦٢: لو رحل من منى قبل الحلق، رجع و حلق بها أو قصر

واجبا مع الاختيار، و لو لم يتمكّن من الرجوع، حلق مكانه، و ردّ شعره إلى منى ليدفن هناك، و لو لم يتمكّن، لم يكن عليه شيء، لأنّه قد ترك نسكا واجبا، فيجب عليه الإتيان به و تداركه مع الممكنة. و سأل الحلبي- في الصحيح- الصادق عليه السّلام: عن رجل نسي أن يقصّر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى، قال: «يرجع إلى منى حتى يلقي شعره بها حلقا كان أو تقصيرا» «٣». [و عن أبي بصير، قال: سألت عن رجل جهل أن يقصّر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: «فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصّر»] «٤» و على الصرورة أن يحلق» «٥». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٣٩ و قال الصادق عليه السّلام في رجل زار و لم يحلق رأسه، قال: «يحلقه بمكّة، و يحمل شعره إلى منى، و ليس عليه شيء» «١». إذا عرفت هذا، فإذا حلق رأسه بمنى، استحَبّ له أن يدفن شعره بها، لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح-: «كان علي بن الحسين- عليهما السّلام- يدفن شعره في فسطاطه بمنى و يقول: كانوا يستحبّون ذلك»، قال: و كان الصادق عليه السّلام يكره أن يخرج الشعر من منى و يقول: «من أخرجه فعليه أن يرده» «٢».

### مسألة ٦٦٣: يستحب لمن حلق رأسه أو قصر أن يقلّم أظفاره و يأخذ من شاربته

، و لا- نعلم فيه خلافا. قال ابن المنذر: ثبت أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله لمّا حلق رأسه قلّم أظفاره «٣». و قال الصادق عليه السّلام: «إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك و اغتسل و قلّم أظفارك و خذ من شاربك» «٤». و وقت الحلق يوم النحر إجماعا، فلا يجوز قبله. قال الله تعالى و لا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محلّه «٥». و يجب أن يؤخّر عن الذبح و الرمي، فيبدأ بالرمي ثم الذبح ثم الحلق واجبا، عند أكثر علمائنا «٦»- و به قال مالك و الشافعي في أحد القولين، و أبو حنيفة و أحمد «٧»- لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٤٠ الهدى محلّه «١». و ما رواه العامة: أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله ربّ هذه المناسك «٢»، و قال: (خذوا عنّي مناسككم) «٣». و من طريق الخاصّة: رواية موسى بن القاسم عن علي قال: «لا يحلق رأسه و لا يزور حتى يضحى فيحلق رأسه و يزور متى شاء» «٤». و للشيخ- رحمه الله- قول آخر في الخلاف: ترتيب هذه المناسك مستحب و ليس بفرض «٥»، و به قال أبو الصلاح «٦»، و هو القول الثاني للشافعي «٧»، لما رواه العاميّة عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي صلّى الله عليه و آله بمنى يوم النحر، فقال له: زرت قبل أن أرمي، فقال له: (ارم و لا- حرج) فقال: ذبحت قبل أن أرمي، فقال: (ارم و لا حرج) فما سئل يومئذ عن شيء قدّمه رجل و لا أخره إلّا قال له: (افعل و لا حرج) «٨» و لم يفصل بين العالم و الجاهل، فدلّ على عدم الوجوب. و من طريق الخاصّة: رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الجواد عليه السّلام، قال له: جعلت فداك إنّ رجلا من أصحابنا رمى الجمره

يوم النحر و حلق قبل أن يذبح، فقال: «إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَتَاهُ طَوَائِفُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، تَذَكَّرَهُ الْفُقَهَاءُ (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤١ فقالوا: يا رسول الله ذبحنا من قبل أن نرمي و حلقنا من قبل أن نذبح، فلم يبق شيء مما ينبغي أن يقدموه إلا آخروه، و لا شيء مما ينبغي أن يؤخروه إلا قدموه، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لا حرج» (١). و هو محمول على الناسي. و على القول بوجوب الترتيب فإنه ليس شرطاً و لا تجب بالإحلال به كفارة، لأصالة البراءة، و لما تقدم في الأحاديث السابقة. و قال الشافعي: إن قدم الحلق على الذبح، جاز، و إن قدم الحلق على الرمي، وجب الدم إن قلنا: إنه إطلاق محذور، لأنه حلق قبل أن يتحلل، و إن قلنا: إنه نسك، فلا شيء عليه، لأنه أحد ما يتحلل به (٢). و قال أبو حنيفة: إن قدم الحلق على الذبح، لزمه دم إن كان قارناً أو متمتعاً، و لا شيء عليه إن كان مفرداً (٣). و قال مالك: إن قدم الحلق على الذبح، فلا شيء عليه، و إن قدمه على الرمي، وجب الدم (٤).

#### مسألة ٦٦٤: لو بلغ الهدى محلّه و لم يذبح، قال الشيخ: يجوز له أن يحلق (٥)

، لقوله تعالى وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَيْدِيُّ مَحَلَّهُ (٦) تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤٢ و قال تعالى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١). و قال الصادق عليه السلام: «إذا اشترت أضحتك و قمطتها (٢) و صارت في جانب رحلك فقد بلغ الهدى محلّه، فإن أحببت أن تحلق فاحلق» (٣). قال أبو الصلاح: يجوز له تأخير الحلق إلى آخر أيام التشريق (٤) - و هو حسن، لكن لا- يجوز له أن يقدم زيارة البيت عليه- و به قال عطاء و أبو ثور و أبو يوسف (٥)، لأن الله تعالى بين أوله بقوله حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَيْدِيُّ مَحَلَّهُ (٦) و لم يبين آخره، فمتى فعله أجزأه، كالطواف للزيارة و السعي.

#### مسألة ٦٦٥: يوم الأكبر هو يوم النحر.

قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ: (هذا يوم الحج الأكبر) (٧). و سأل معاوية بن عمّار الصادق عليه السلام- في الصحيح- عن يوم الحج الأكبر، قال: «هو يوم النحر، و الأصغر العمرة» (٨). و سمى بالأكبر، لكثرة أفعال الحج فيه من الوقوف بالمشعر و الدفع منه إلى منى و الرمي و النحر و الحلق و طواف الإفاضة و الرجوع إلى منى للمبيت بها، و ليس في غيره من الأيام مثل ذلك، و هو مع ذلك يوم عيد تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤٣ و يوم الإحلال من إحرام الحج. إذا عرفت هذا، فإنه يستحب للإمام أن يخطب فيه، و يعلم الناس ما فيه من المناسك من النحر و الإفاضة و الرمي- و به قال الشافعي و ابن المنذر و أحمد (١)- لما رواه العامة عن ابن عباس: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خُطِبَ النَّاسُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى (٢). و من طريق الخاصة: خطبه على عليه السلام يوم الأضحى (٣).

#### مسألة ٦٦٦: قد عرفت فيما سبق محظورات الإحرام، فإذا حلق أو قصر، حلّ له كل شيء

إن كان الإحرام للعمرة، و إن كان للحج، حلّ له كل شيء إلا الطيب و النساء و الصيد، عند علمائنا- و به قال مالك (٤)- لأن النساء محرمة عليه إجماعاً، فيحرم عليه الطيب، لأنه من دواعي الجماع، فكان حراماً، كالقبلة، فيحرم عليه الصيد، لقوله تعالى لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ (٥) و الإحرام متحقق بتحريم هذين. و ما رواه العامة عن عمر، قال: إذا رميت الجمرة بسبع حصيات و ذبحتم و حلقتم فقد حلّ لكم كل شيء إلا الطيب و النساء (٦). و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «اعلم أنك إذا حلقت رأسك تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤٤ فقد حلّ لك كل شيء إلا النساء و الطيب» (١). و قال الشافعي و أبو حنيفة و أحمد: يحلّ له كل شيء إلا النساء. و به قال ابن الزبير و علقمة و سالم و طاوس و النخعي و أبو ثور (٢). و قال ابن عمر و عروة بن الزبير: يحلّ له كل شيء إلا النساء و الطيب (٣). إذا عرفت هذا، فإذا طاف طواف الزيارة، حلّ له الطيب، و إذا طاف طواف النساء، حلّت له النساء، فثبت أن مواطن التحلل ثلاثة: الأول: إذا حلق أو قصر، حلّ له كل شيء أحرم منه، إلا النساء و الطيب و أكل الصيد. الثاني: إذا طاف طواف

الزيارة، حلّ له الطيب. الثالث: إذا طاف طواف النساء، حللن له.

### مسألة ٦٦٧: يستحب لمن حلق رأسه أن يتشبه بالمحرمين قبل طواف الزيارة

#### إشارة

في ترك لبس المخيط إلى أن يطوف طواف الزيارة، لأنّ محمد بن مسلم سأل الصادق عليه السّلام- في الصحيح- عن رجل تمتّع بالعمرة فوقف بعرفات ووقف بالمشعر ورمى الجمره وذبح و حلق أو يغطّى رأسه؟ قال: «لا، حتى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه» قيل له: فإن كان قد فعل؟ قال: «ما أرى عليه شيئاً» «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤٥ و النهى هنا للكراهه، لأنّ العلاء سأل الصادق عليه السّلام- في الصحيح- إني حلقت رأسي و ذبحت و أنا متمّع اطلي رأسي بالحنا؟ فقال: «نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب» قلت: و ألبس القميص و أتقنّع؟ قال: «نعم» قلت: قبل أن أطوف بالبيت؟ قال: «نعم» «١». و يستحب لمن طاف طواف الزيارة أن لا يمس شيئاً من الطيب حتى يطوف طواف النساء، لئلا يشتغل به عن أداء المناسك. و لأنه من دواعي شهوة النساء. و لأنّ محمد بن إسماعيل- في الصحيح- قال: كتبت إلى الرضا عليه السّلام: هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمسّ الطيب قبل أن يطوف طواف النساء؟ فقال: «لا» «٢» و هذا النهى للكراهه، كما تقدّم.

#### تذويب: إنّما يحصل التحلل بالرمي و الحلق.

و قال بعض الشافعية: يتحلل بدخول وقت الرمي و إن لم يرم، كما لو فاته الوقت فإنه يتحلل «٣». و ليس بجيد، لقول النبي صلّى الله عليه و آله: (إذا رميتم و حلقتم فقد حلّ لكم كلّ شيء إلّا النساء) «٤» علق ذلك بالرمي دون وقته.

### الفصل السابع في بقايا أفعال الحجّ

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### البحث الأول: في زيارة البيت

### مسألة ٦٦٨: إذا قضى الحاجّ مناسكه بمنى من رمى جمره العقبة و ذبح الهدى و الحلق أو التقصير، رجع إلى مكّة

لطواف الزيارة، و سمى بذلك، لأنّه يرجع من منى لزيارة البيت، و لا يقيم بمكّة، بل يرجع منها إلى منى، و هو ركن في الحجّ، و يسمى طواف الحجّ، و لا يتم إلّا به إجماعاً. قال الله تعالى وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ «١». و روى العامّة عن عائشة قالت: حججنا مع النبي صلّى الله عليه و آله فأفضنا يوم النحر فحاضت صفيّة، فأراد النبي صلّى الله عليه و آله ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله إنّها حائض، قال: (أ حابستنا هي؟) قالوا: يا رسول الله إنّها قد أفاضت يوم النحر، قال: (اخرجوا) «٢» فدللّ على وجوب هذا الطواف و أنّه حابس لمن يأت به. و يسمى أيضاً طواف الإفاضة، لقولهم: إنّها قد أفاضت يوم النحر، يعني طافت طواف الزيارة. و سمى بذلك، لأنّه يأتي به عند إفاضته من منى إلى مكّة. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٤٨ و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام: (و زر البيت و طف به أسبوعاً تفعل كما صنعت يوم قدمت مكّة) «١». و لأنّ الحجّ أحد النسكين، فوجب فيه طواف، كالعمرة.

**مسألة ٦٦٩: و هذا الطواف - كالأول - تجب فيه الطهارة، و النية شرط فيه**

، كما هي شرط في طواف القدوم و في كل عبادة - و به قال إسحاق و ابن المنذر «٢» - لأنه عبادة و عمل و قد قال الله تعالى مُخْلِصِينَ «٣». و قال عليه السلام: (الأعمال بالنيات و إنما لامرئ ما نوى) «٤». و قال عليه السلام: (الطواف بالبيت صلاة) «٥». و قال الثوري و الشافعي و أصحاب الرأي: يجزئه و إن لم ينو الفرض الذي عليه «٦». و يستحب الإتيان به يوم النحر بعد قضاء مناسك منى، لما رواه العامة عن جابر في صفة حج رسول الله صلى الله عليه و آله يوم النحر: فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٤٩ و من طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام - في الصحيح - و قد سأله محمد ابن مسلم عن المتمتع متى يزور؟ قال: «يوم النحر» «١». و في الصحيح عن الصادق عليه السلام، قال: «لا يبيت المتمتع يوم النحر حتى يزور» «٢». و لو أخره إلى الليل، جاز، لما رواه العامة: أن النبي صلى الله عليه و آله أخر طواف الزيارة إلى الليل «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر و من ليلته لا يؤخر ذلك اليوم» «٤».

**مسألة ٦٧٠: أول وقت هذا الطواف: طلوع الفجر من يوم النحر**

- و به قال أبو حنيفة «٥» - لوجوب فعله بعد أداء المناسك المتعلقة بيوم النحر، فلا يتحقق له وقت قبله. و آخر وقته: اليوم الثاني من أيام النحر للمتمتع، عند علمائنا، و لا يجوز له التأخير عن ذلك. و قال أبو حنيفة: آخر وقته آخر أيام النحر «٦». و قال باقي العامة: لا تحديد لآخره «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥٠ و قال الشافعي: أول وقته من نصف ليلة النحر «١». و لنا: أنه نسك في الحج، فكان آخره محدودا، كالوقوف و الرمي. و سأل معاوية بن عمارة - في الصحيح - الصادق عليه السلام: عن المتمتع متى يزور البيت؟ قال: «يوم النحر أو من الغد، و لا يؤخر، و المفرد و القارن ليسا سواء موصع عليهما» «٢». و لو أخر المتمتع زيارة البيت عن اليوم الثاني من يوم النحر، أثم و لا كفارة عليه، و كان طوافه صحيحا. أما القارن و المفرد: فيجوز لهما تأخير طواف الزيارة و السعي إلى آخر ذى الحجة، لأدب إسحاق بن عمارة سأل الكاظم عليه السلام: عن زيارة البيت تؤخر إلى اليوم الثالث، قال: «تعجيلها أحب إلي، و ليس به بأس إن أخره» «٣». و في رواية أخرى: «موصع للمفرد أن يؤخره» «٤». إذا عرفت هذا، فقد وردت رخصة في جواز تقديم الطواف و السعي على الخروج إلى منى و عرفات - و به قال الشافعي «٥» - لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (من قدم شيئا قبل شيء فلا حرج) «٦». و من طريق الخاصة: رواية يحيى الأزرق «٧» أنه سأل أبا الحسن عليه السلام: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥١ عن امرأة تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة و خافت الطمث قبل يوم النحر، أ يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى؟ قال: «إذا خافت أن تضطر إلى ذلك فعلت» «١». إذا ثبت هذا، فالأولى التقييد للجواز بالعدر.

**مسألة ٦٧١: يستحب أن يغتسل و يقلب أظفاره و يأخذ من شارب و يدعو إذا وقف على باب المسجد**

، كطواف القدوم، و غير ذلك من المستحبات، لقول الصادق عليه السلام: «إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك و اغتسل و قلّم أظفارك و خذ من شاربك و زر البيت و طف به أسبوعا تفعل كما صنعت يوم قدمت مكة» «٢». و يجوز أن يغتسل من منى و يأتي مكة، فيطوف بذلك الغسل، للرواية «٣»، و أن يغتسل نهارا و يطوف ليلا ما لم ينقضه بحدث أو نوم، فإن نقضه، أعاده مستحبا ليطوف على غسل، للرواية «٤». و يستحب الغسل للمرأة، كالرجل، لأنّ الحلبي سأل الصادق عليه السلام - في الصحيح - أ تغتسل النساء إذا أتين البيت؟ فقال: «نعم إن الله تعالى يقول طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ» «٥» فينبغي للعبد أن لا يدخل إلّا و هو طاهر قد غسل عنه العرق و الأذى و تطهر» «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥٢ ثم يقف على باب المسجد و يدعو بالمنقول و يدخل المسجد و يأتي الحجر الأسود فيستلمه و يقبله، فإن لم يستطع، استلمه بيده و قبل يده، فإن لم يتمكن، استقبله و كبر و دعا كما

تقدم في طواف القدوم، كل ذلك مستحب، ثم يطوف واجبا سبعة أشواط طواف الزيارة يبدأ بالحجر و يختم به، فإذا أكمله، صلى ركعتي الطواف واجبا في مقام إبراهيم عليه السلام، ثم يرجع إلى الحجر الأسود، فيستلمه إن استطاع، و إلا استقبله و كبر مستحبا، ثم يخرج إلى الصفا واجبا، و يسعى بينه و بين المروة كما صنع في وقت قدومه في الكيفية، فإذا فرغ من السعي، أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء، ثم يرجع إلى البيت فيطوف طواف النساء أسبوعا- كما تقدم- واجبا، و يصلي ركعتيه في مقام إبراهيم عليه السلام واجبا، فإذا أكمله، حلت له النساء، و لهذا سمي طواف النساء.

### مسألة ٦٧٢: السعي عقيب طواف الحج ركن في الحج عندنا

واجبا فيه، لما تقدم. و لقول الصادق عليه السلام- في الحسن- قلت: فرجل نسي السعي بين الصفا و المروة، قال: «يعيد السعي» قلت: فاته ذلك حتى خرج «١»، قال: «يرجع فيعيد السعي، إن هذا ليس كرمي الجمار، إن الرمي سنّة، و السعي بين الصفا و المروة فريضة» «٢». و بين العامة خلاف في وجوبه و استحبابه «٣». و هل يشترط في التحلل الثاني السعي؟ أو يحصل عقيب طواف تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥٣ الزيارة قبله؟ الأقرب: عدم الاشتراط، لأنهم عليهم السلام عللوا التحلل بطواف الزيارة «١»، و ليس السعي جزءا من مسماه. و بين العامة خلاف، فمن قال: إنه فرض، لم يحصل التحلل إلا به، و من قال: إنه سنّة، ففي التحلل قبله وجهان: أحدهما: التحلل، لأنه لم يبق شيء من واجبات الحج عندهم، و الثاني: عدمه، لأنه من أفعال الحج، فيأتي به في إحرام الحج، كالسعي في العمرة «٢».

### مسألة ٦٧٣: طواف النساء واجب- عند علمائنا

أجمع- على الرجال و النساء و الخصيان من البالغين و غيرهم- و طبقت العامة على عدم وجوبه «٣»- لما رواه العامة عن عائشة قالت: فطاف الذين أهلوا بالعمرة و بين الصفا و المروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر «٤». و من طريق الخاصة: قول الرضا عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ: وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ «٥» قال: «هو طواف النساء» «٦». و هذا الطواف واجب في الحجّ و العمرة المبتولة، عند علمائنا أجمع، لأنّ إسماعيل بن رباح سأل أبا الحسن عليه السلام: عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال «نعم» «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥٤ و لا- فرق بين الخصي و المرأة و الرجل في وجوب طواف النساء، لأنّ الحسين بن يقطين «١» سأل الكاظم عليه السلام عن الخصيان و المرأة الكبيرة أعليهم طواف النساء؟ قال: «نعم عليهم الطواف كلّهم» «٢». إذا عرفت هذا، فكلّ إحرام يجب فيه طواف النساء إلا إحرام العمرة غير المفردة، و كلّ طواف لا بدّ له من سعي يتعقبه إلا طواف النساء.

### مسألة ٦٧٤: و لو ترك الحاج أو المعتمر مفردا طواف النساء، لم يحلن له،

و يجب عليه العود مع المكنة ليطوفه، فإن لم يتمكن، أمر من يطوف عنه طواف النساء، فإذا طاف النائب عنه، حلت له النساء. و لو مات قبل طوافه، طاف عنه وليه بعد موته، لأنه أحد المناسك الواجبة، فيأتي به. و لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح- عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله، قال: «يرسل فيطاف عنه فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه» «٣». و إنّما قلنا بالاستنابة مع تعذر إمكان الرجوع، لأنّ معاوية بن عمّار سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح-: عن رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفة، قال: «لا تحلّ له النساء حتى يطوف بالبيت» قلت: فإن لم يقدر؟ قال: «يأمر من يطوف عنه» «٤». و على تحريم النساء قبل فعله رواية معاوية بن عمّار- الصحيحة- عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٥٥ أهله، قال: «لا تحلّ له النساء حتى يزور البيت، فإن هو مات فليقض عنه وليه أو غيره، فأما ما دام حيا فلا يصحّ أن يقضى عنه، و إن نسي الجمار فليسا سواء، لأنّ الرمي سنّة و الطواف فريضة» «١».



## البحث الثاني: في الرجوع إلى منى

## مسألة ٦٧٥: إذا قضى الحاج مناسكه بمكة من طواف الزيارة و صلاة ركعتيه و السعى و طواف النساء و صلاة ركعتيه، وجب أن يرجع إلى منى

للمبيت بها ليالى التشريق، و هى ليلة الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر، عند علمائنا- و به قال عطاء و عروة و إبراهيم و مجاهد و مالك و الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين «٢»- لما رواه العامة: أن رسول الله صلى الله عليه و آله رخص للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته «٣». قال ابن عباس: لم يرخص النبي صلى الله عليه و آله لأحد يبيت بمكة إلا للعباس من أجل سقايته «٤». و من طريق الخاصية: قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح:- «إذا فرغت من طوافك للحج و طواف النساء فلا تبيت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك فى تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٥٦ نسكك، و إن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تبيت فى غير منى» «١». و قال أحمد فى الرواية الأخرى: إنه مستحب لا واجب- و به قال الحسن البصرى «٢»- لقول ابن عباس: إذا رميت الجمره فبت حيث شئت «٣». و لأنه قد حل من حجه، فلم يجب عليه المبيت بموضع معين، كليله الحصبه «٤». و لا حجة فى قول ابن عباس خصوصا و قد نقل عنه: لا يبيت أحد من وراء العقبة من منى ليلا «٥». و الفرق بين ليلة الحصبه و غيرها، لبقاء بعض المناسك عليه فى غيرها.

## مسألة ٦٧٦: لو ترك المبيت بمنى، وجب عليه عن كل ليلة شاء

إلا أن يخرج من منى بعد نصف الليل أو يبيت بمكة مشغلا بالعبادة، فلو ترك المبيت ليلة، وجب عليه شاء، فإن ترك ليلتين، وجب شاتان، فإن ترك الثالثة و كان ممن اتقى، لم يكن عليه شيء، لأن له نفر فى الأول، إلا أن تغرب الشمس يوم الثانى عشر و هو بمنى. و لو لم يكن قد اتقى أو نفر بعد الغروب، وجب عليه شاء أخرى، لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (من ترك نسكا فعليه دم) «٦» و قد بينا أن المبيت بمنى نسك. و من طريق الخاصية: رواية جعفر بن ناجية، قال: سألت الصادق عليه السلام: تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٥٧ عمّن بات ليالى منى بمكة، فقال: «عليه ثلاثة من الغنم يذبحهن» «١». و قال أبو حنيفة: لا شيء عليه إذا ترك المبيت «٢». و قال الشافعى: إذا ترك المبيت ليلة واحدة، وجب عليه مدّ. و فيه قولان: أحدهما: يجب عليه درهم، و الآخر: ثلث دم. و هل الدم واجب أو مستحب؟ قولان «٣». و يجوز النفر فى اليوم الثانى من أيام التشريق لمن اتقى، فلا يجب المبيت الليلة الثالثة. و الاتقاء: اجتناب النساء و الصيد فى إحرامه. إذا عرفت هذا، فلو أراد المتقى فى الأول، جاز له ما لم تغرب الشمس و هو بمنى- و به قال الشافعى «٤»- لقوله تعالى فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ «٥». أمّا لو غربت الشمس، وجب عليه المبيت ورمى فى الثالث، و به قال الشافعى و مالك و أحمد «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٥٨ و قال أبو حنيفة: يسوغ النفر ما لم يطلع الفجر «١». إذا ثبت هذا، فالواجب الكون ليالى التشريق، و لا عبادة عليه زائدة على غيرها من الليالى إجماعا. و الأفضل أن لا يخرج من منى إلّا بعد طلوع الفجر. و يجوز له أن يأتى مكة أيام منى لزيارة البيت تطوعا. و الأفضل المقام بمنى إلى انقضاء أيام التشريق، لأن ليث المرادى سأل الصادق عليه السلام: عن الرجل يأتى مكة أيام منى بعد فراغه من زيارة البيت، فيطوف بالبيت تطوعا، فقال: «المقام بمنى أفضل و أحب إلى» «٢».

## مسألة ٦٧٧: رخص للرعاة المبيت فى منازلهم و ترك المبيت بمنى

ما لم تغرب الشمس عليهم فى منى، فإنه يلزمهم المبيت بها إجماعا روى العامة: أن النبي صلى الله عليه و آله رخص للرعاة أن يتركوا المبيت بمنى و يرموا يوم النحر جمره العقبة ثم يرموا يوم النفر «٣». و كذلك أهل سقاية العباس، لأن النبي صلى الله عليه و آله رخص لأهل سقاية العباس أن يدعوا المبيت بمنى. و قد قيل: إنه إذا غربت الشمس على أهل سقاية العباس بمنى أن يدعوا المبيت

بمنى، بخلاف الرعاة، لأنَّ شغل أهل السقاية ثابت ليلاً ونهاراً، وشغل الرعاة بالنهار «٤». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٥٩ والأقرب: أن من شاركهم في العذر- كمن له مريض بمكة يحتاج أن يعلله، أو مال بها يخاف ضياعه- يترخص كترخصهم. وللشافعي وجهان «١». [و] «٢» الأقرب: أنه لا تختص رخصة أهل السقاية بالعباسية- وبه قال الشافعي «٣»- لأن المعنى يعتمهم وغيرهم. وقال مالك و أبو حنيفة: إنها تختص بأولاد العباس «٤».

### البحث الثالث: في الرمي.

#### مسألة ٦٧٨: يجب على الحاج الرمي في كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلاث

كل جمره بسبع حصيات من الجمار الملتقط من المشعر. فأول وقت الرمي يوم النحر، وهو مختص بجمرة العقبة خاصة قبل الذبح، كما تقدم. وأما الجمار الثلاث: فأول وقت رميها الحادي عشر من شهر ذي الحجة، وهو أول أيام التشريق، ثم في الثاني عشر، ثم في الثالث عشر، وهو ثالث أيام التشريق، فيرمي في كل يوم بإحدى وعشرين حصاة. ويبدأ بالأولى من الجمرات، وهي أبعد الجمرات من مكة. ويستحب أن يرميها عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهن خذفاً، ويكبر مع كل حصاة، ويدعو، ثم يقوم عن يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله، ثم يتقدم تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٦٠ قليلاً ويدعو، ثم يقوم عن يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله، ثم يتقدم قليلاً ويدعو، ثم يرمي الجمره الثانية الوسطى، ويصنع عندها كما صنع عند الأولى، ويقف ويدعو بعد الحصاة السابعة، ثم يمضي إلى الثالثة- وهي جمره العقبة- يختم بها الرمي، فيرميها كالأولتين، إلا أنه لا يقف عندها، ولا نعلم فيه خلافاً. روى العامة عن عائشة، قالت: أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله من آخر يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليلالي التشريق يرمي الجمره إذا زالت الشمس كل جمره بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية، فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها «١». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «ارم في كل يوم عند زوال الشمس وقل كما قلت حين رميت جمره العقبة، وابدأ بالجمرة الأولى، وارمها عن يسارها في بطن المسيل وقل كما قلت يوم النحر ثم قم عن يسار الطريق، فاستقبل القبلة واحمد الله وأثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله، ثم تقدم قليلاً، فتدعو وتساله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضاً وافعل ذلك عند الثانية واصنع كما صنعت بالأولى وتقف وتدعو الله كما دعوت، ثم تمضي إلى الثالثة و عليك السكينة والوقار ولا تقف عندها» «٢».

#### مسألة ٦٧٩: أول وقت الرمي في هذه الأيام كلها من طلوع الشمس إلى غروبها

، قاله أكثر علمائنا «٣»- وبه قال طاوس وعكرمة «٤»- لما رواه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٦١ العامة: أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر «١»، ومعلوم أنه عليه السلام كان يبادر إلى فعل الفريضة في أول وقتها، فدل على أن الرمي قبل الزوال. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها» «٢». وللشيخ- رحمه الله- قول آخر في الخلاف: لا يجوز الرمي إلا بعد الزوال «٣»، وهو قول الفقهاء الأربعة «٤»، إلا أن أبا حنيفة جوز الرمي يوم النفر قبل الزوال استحساناً «٥». إذا ثبت هذا، فالرمي عند الزوال أفضل، لقول الصادق عليه السلام: «ارم في كل يوم عند الزوال» «٦» وبعد الزوال في الأثناء أفضل. ورخص للليل والخائف والرعاة والعبيد الرمي ليلاً لحاجتهم. وقال الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «لا بأس أن يرمي الخائف بالليل ويضحى ويفيض بالليل» «٧». وفي الموثق عنه عليه السلام «رخص للعبد والخائف والراعي في الرمي ليلاً» «٨».

**مسألة ٦٨٠: يجب الترتيب بين الجمار الثلاث،**

فلو نكس فبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم الأولى، أعاد على الوسطى وجمرة العقبة. وكذا لو بدأ بالوسطى ورمى الثلاث، لم يجزئه إلّا الأولى. ولو رمى جمرة العقبة ثم الأولى ثم الوسطى، أعاد على جمرة العقبة خاصة. وبالجملة يعيد على ما يحصل به الترتيب عند علمائنا- وبه قال مالك والشافعي وأحمد «١»- لأنّ النبي عليه السّلام رتبها في الرمي، وقال: (خذوا عني مناسككم) «٢». ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام- في الصحيح- في رجل رمى الجمار منكوسة: «يعيد على الوسطى وجمرة العقبة» «٣». ولأنّه نسك متكرّر، فيشترط فيه الترتيب، كالسعي. وقال الحسن البصري و عطاء و أبو حنيفة: لا يجب الترتيب، لأنّها مناسك متكرّرة في أمكنة متفرّقة في وقت واحد ليس بعضها تابعا لبعض، فلا يشترط فيها الترتيب، كالرمي والذبح «٤». ونمنع حكم الأصل، و يبطل بالطواف والسعي.

**مسألة ٦٨١: يجب أن يرمى كلّ جمرة بسبع حصيات كمالا**

، فلا يجوز له الإخلال بواحدة منها- وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وأحمد في إحدى الروايتين «٥»- لما رواه العامري: أن النبي صلّى الله عليه وآله رمى بسبع حصيات «٦». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٦٣ و من طريق الخاصة: رواية عبد الأعلى عن الصادق عليه السّلام، قال: قلت له: رجل رمى الجمرة بست حصيات و وقعت واحدة، قال: «يعيدها إن شاء من ساعته و إن شاء من الغد إذا أراد الرمي، و لا يأخذ من حصي الجمار» «١». و قال أحمد في الرواية الثانية: يجوز أن ينقص حصاة أو حصاتين لا يزيد «٢»- وبه قال مجاهد و إسحاق «٣»- لما رواه ابن أبي نجيح، قال: سئل طاوس عن رجل ترك حصاة، قال: يتصدّق بتمرة أو لقمه، فذكرت ذلك لمجاهد، فقال: إنّ أبا عبد الرحمن لم يسمع قول سعد، قال سعد: رجعنا من الحجّة مع رسول الله صلّى الله عليه وآله بعضنا يقول: رميت بست، و بعضنا يقول: رميت بسبع، فلم يعب ذلك بعضنا على بعض «٤». و لا حجّة فيه، لجواز أن يكون الترك لسهو، و حكاية الحال لا عموم لها.

**مسألة ٦٨٢: قد يتنا وجوب الترتيب في رمي الجمار**

، فلو رمى الأولى بأقلّ من أربع حصيات ثم رمى الثانية و الثالثة، لم يحصل الترتيب، سواء كان عمدا أو سهوا. وكذا لو رمى الأولى بسبع ثم رمى الثانية بثلاث ثم أكمل الثالثة، فيجب أن يكمل الناقصة ثم يعيد على الأخرى. و لو رمى السابقة بأربع فما زاد ثم رمى ما بعدها سهوا، حصل له الترتيب، و وجب عليه إكمال ما نسيه في السابقة. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٦٤ و لو كان النقص عمدا، بطل الترتيب و إن كان قد رمى أربعاً فما زاد، لأنّ الأ-كثر يقوم مقام الشيء مع النسيان. و قول الصادق عليه السّلام- في الصحيح- في رجل رمى الجمرة الأولى بثلاث و الثانية بسبع و الثالثة بسبع، قال: «يعيد رميها جميعا بسبع بسبع» [قلت: «١»] فإن رمى الأولى بأربع و الثانية بثلاث و الثالثة بسبع، قال: «يرمي الجمرة الأولى بثلاث و الثانية بسبع، و يرمي جمرة العقبة بسبع» قلت: فإنّه رمى الجمرة الأولى بأربع و الثانية بأربع و الثالثة بسبع، قال: «يعيد فيرمي الأولى بثلاث و الثانية بثلاث، و لا يعيد على الثالثة» «٢». إذا ثبت هذا، فلو رمى بست و ضاعت واحدة، فليعدها و إن كان من الغد، و لا يسقط وجوبها، للرواية «٣». و لو علم أنّه قد أخذ بحصاة و لم يعلم من أيّ الجمار هي، فليرم الثلاث بثلاث حصيات، ليحصل يقين البراءة. و لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح- في رجل أخذ إحدى و عشرين حصاة فرمى بها فزاد واحدة فلم يدر من أيّهنّ نقص، قال: «فليرجع فليرم كلّ واحدة بحصاة» و إن سقطت من رجل حصاة فلم يدر أيّهنّ هي، قال: «يأخذ من تحت قدميه حصاة يرمي بها» قال: «فإن رميت بحصاة فوقع في محمل، فأعد مكانها، و إن هي أصابت إنسانا أو جملا ثم وقعت في الجمار أجزأك» «٤». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٦٥ و يجب أن يرمى السبع في سبع مرّات، فإن رماها دفعه أو أقلّ من سبعة، لم يجزئه، لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله رمى بسبع حصيات في سبع مرّات و قال: (خذوا

عنى مناسككم) «١».

### مسألة ٦٨٣: يجوز الرمي راكبا و المشى أفضل

، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله رمى الجمار راكبا «٢»، وكذا أبو جعفر الثاني الجواد عليه السلام «٣». وقال الشافعي: يرمى فى اليوم الأخير راكبا، وفى الأولين ماشيا «٤»، لأن النفر يتعقب الرمي فى الثالث، فإذا كان راكبا، مضى عقيب الرمي وفى الأولين يكون مقيما. ويستحب أن يأخذ الحصى فى كفه و يأخذ منها و يرمى، و يكبر عند رمى كل حصاة، و المقام بمنى أيام التشريق، و أن يرمى الجمره الأولى عن يمينه، و يقف و يدعو، و كذا الثانية، و يرمى الثالثة مستدبرا للقبلة مقابلا لها، و لا يقف عندها، فلو أخل بشيء من ذلك، لم يكن عليه شيء، لا- نعلم فيه خلافا إلا ما نقل عن الثورى: أنه لو ترك الوقوف و الدعاء، أطعم شيئا، و إن أراق دما، كان أحب «٥».

### مسألة ٦٨٤: يجوز الرمي عن كل ذى عذر

، كالليل و المبطن و المغمى عليه و الصبى و من أشبههم، لقول الصادق عليه السلام- فى الحسن:- تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٣٦٦ «الكسير و المبطن يرمى عنهما» قال: «و الصبيان يرمى عنهم» «١». و فى الصحيح عن الصادق عليه السلام: فى رجل أغمى عليه، فقال: «يرمى عنه الجمار» «٢». و قال الكاظم عليه السلام فى المريض لا يستطيع أن يرمى الجمار: «يرمى عنه» «٣». و سأل إسحاق بن عمار الكاظم عليه السلام: عن المريض يرمى عنه الجمار؟ قال: «نعم يحمل إلى الجمره و يرمى عنه» «٤».

### مسألة ٦٨٥: لو نسي رمى يوم بعض الجمرات أو جميعها، أعاده من الغد،

لأن عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام- فى الصحيح- عن رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس، قال: «يرمى إذا أصبح مرتين مرّة لما فاته، و الأخرى ليومه الذى يصبح فيه، و ليفرق بينهما تكون إحداهما بكره، و هى للأمس، و الأخرى عند زوال الشمس» «٥». و للشافعي قولان: أحدهما: أن رمى كل يوم محدود الأول و الآخر، فى السقوط بفوات وقته و جهان: أحدهما: السقوط، لأن فوات الوقت المحدود يسقط الفعل المتعلق به. و الثانى: أن الجميع كالיום الواحد، فيعيد فى اليوم الثانى و الثالث ما تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٣٦٧ فاته قبله «١». و نمنع التحديد أولا، لأنهم رووا عن النبى صلى الله عليه وآله أنه رخص للرعاه أن يتركوا المبيت بمنى، و يرموا يوم النحر جمره العقبة ثم يرموا يوم النفر «٢»، و لو كان محدودا، لما سوغ التأخير حتى يصير قضاء. و أما إذا فاته رمى يوم كاملا، فقد قلنا بوجوب قضائه فى غده. و للشافعي ثلاثة أقوال: أحدها: السقوط إلى الدم. و الثانى: القضاء و الدم، كقضاء رمضان إذا أخره إلى رمضان آخر. و الثالث: القضاء و لا شيء عليه، كالوقوف إذا أخره إلى الليل «٣». و الأصل براءة الذميه من الدم. و يستحب أن يرمى ما فاته بالأمس بكره، للمبادرة إلى القضاء، و الذى ليومه عند الزوال، لأنه وقت الفضيلة. و يجب الترتيب يبدأ بقضاء الفائت ثم يعقب بالحاضر، فلو بدأ برمى يومه، لم يقع الذى لأمسه، لعدم إرادته، و لا الذى ليومه، لوجوب الترتيب، و هو أحد قولى الشافعي، و الثانى: سقوط الترتيب «٤». و لو رمى جمره واحدة بأربع عشرة حصاة: سبعا ليومه، و سبعا لأمسه، بطلت الاولى. و لو فاته رمى يومين، قضاه يوم الثالث مرتبا. و لو فاته حصاة أو تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٣٦٨ حصاتان أو ثلاث حتى خرجت أيام التشريق، لم يكن عليه شيء، و إن رماها فى القابل، كان أحوط. و قال الشافعي: إن ترك واحدة، فعليه مد، و إن ترك اثنتين، فمدان، و إن ترك ثلاثا، فدم إن كان ذلك من الجمره الأخيرة، و إن كان من الأولتين، بطل الرمي «١». و الأصل براءة الذمه.

### مسألة ٦٨٦: لو نسي الجمار كلها فى الأيام بأجمعها حتى جاء مكة، وجب عليه الرجوع إلى منى و إعادة الرمي

إن كانت أيام التشريق لم تخرج، وإن خرجت، قضاه من قابل في أيام التشريق، أو يأمر من يقضى عنه الرمي، ولا دم عليه، لأنه مكلف بالرمي، فلا يخرج عن العهدة إلا به، ولا كفارة، لأصالة البراءة. ولقول الصادق عليه السلام: «من أغفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه وليه، فإن لم يكن له ولي، استعان رجلا من المسلمين يرمي عنه، فإنه لا يكون رمى الجمار إلا أيام التشريق» (٢). ولو أخر رمى جمرة العقبة يوم النحر، أعادها في ثاني أيام النحر - وهو أحد قولى الشافعي (٣) - لأنه رمى فات وقته، فكان عليه قضاؤه، كرمى أيام التشريق. تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٦٩ ولأن عبد الله بن سنان سأل الصادق عليه السلام - في الصحيح - عن رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى، فعرض له [عارض (١)] فلم يرم حتى غابت الشمس، قال: «يرمى إذا أصبح مرتين: مرة لما فاتته، والأخرى ليومه الذي يصبح فيه» (٢). والثاني: السقوط، ولا تكون أيام التشريق وقتا له، لأنه يخالفها، فلا يتعلق رمى يوم النحر إلا بجمرة العقبة، فهو كجنس آخر، بخلاف بعض الأيام مع بعض (٣). ويستحب للنائب في الرمي عن المريض والصبي وشبهه أن يضع الحصى في كف المنوب. والمغمى عليه إن كان قد أذن لغيره في الرمي قبل إغمائه، لم يبطل إذنه، ولو زال عقله قبل الإذن، جاز له أن يرمي عنه أيضا، للعموم. فإن زال العذر والوقت باق، فالأقرب عدم وجوب الإعادة. ووقت الرمي في الأداء والقضاء للمختار بعد طلوع الشمس إلى غروبها.

#### مسألة ٦٨٧: يستحب التكبير بمنى أيام التشريق عقيب خمس عشرة صلاة وفي غيرها عقيب عشر

أولها ظهر يوم النحر، لاشتغاله قبل ذلك بالتلبية، ويستوى هو والحلال في ابتداء المدة، إلا أن المحرم يكبر عقيب خمس عشرة صلاة، والمحل عقيب عشر على ما قلناه. قال الله تعالى وَتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ (٤). تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٧٠ واختلف علماؤنا في وجوبه، فقال به السيد المرتضى (١)، للأمر (به)، والأمر للوجوب (٢). ولقول الصادق عليه السلام: «التكبير واجب في دبر كل صلاة فريضة أو نافلة أيام التشريق» (٣). وقال الشيخ رحمه الله: إنه مستحب (٤)، للأصل. ولقول الصادق عليه السلام في الرجل ينسى أن يكبر أيام التشريق، قال: «إن نسي حتى قام من موضعه فليس عليه شيء» (٥). إذا ثبت هذا، فلا تكبير عقيب النوافل، لقول الصادق عليه السلام: «التكبير في كل فريضة، وليس في النافلة تكبير أيام التشريق» (٦). والرواية الأولى ضعيفة السند. وصورة التكبير هنا أن يقول: «الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام» رواه زرارة في الصحيح عن الباقر (٧) عليه السلام. وفي الصحيح عن الصادق عليه السلام: «الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أبلانا» (٨).

#### مسألة ٦٨٨: يستحب للإمام أن يخطب بعد الظهر يوم الثالث من أيام النحر،

وهو الثاني من أيام التشريق، وهو نفر الأول، فيودع الحاج ويعلمهم أن من أراد التعجيل ممن اتقى فله ذلك - وبه قال الشافعي وأحمد وابن المنذر (١) - لأن النبي صلى الله عليه وآله خطب وسط أيام التشريق (٢)، يعنى يوم نفر الأول. وقال أبو حنيفة: لا يستحب ذلك، لأنه من أيام التشريق، فلا يستحب فيه كغيره من اليومين (٣). والفرق: حاجة الناس إلى معرفة التعجيل، وأن تأخر حتى تغيب الشمس يلزمه المبيت والوداع وكيفيته، بخلاف اليومين.

#### البحث الرابع: في نفر من منى.

#### مسألة ٦٨٩: إذا رمى الحاج الجمار الثلاث في اليوم الأول من أيام التشريق وفي الثاني، جاز له نفر من منى،

ويسقط عنه رمى الثالث إن كان قد اتقى النساء والصيد في إحرامه، بإجماع العلماء. ولا فرق في جواز نفر الأول بين أهل مكة و

غيرهم ممن يريد المقام بمكة أو لا يريد، وهو قول عامة العلماء «٤»، لعموم الآية «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٢ و لما رواه العامة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَنَّهُ قَالَ: (أَيَّامٌ مِنْى ثَلَاثَةٌ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) «١». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا أردت أن تنفر في يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس، فإن تأخرت إلى آخر أيام التشريق وهو يوم النفر الأخير فلا عليك أى ساعة نفرت و رميت قبل الزوال أو بعده» «٢». و لأنه دفع من مكان، فاستوى فيه أهل مكة و غيرهم، كالدفع من عرفه و مزدلفه. و قال أحمد: لا ينبغي لمن أراد المقام بمكة أن يتعجل «٣». و قال مالك: من كان من أهل مكة و له عذر، فله أن يتعجل في يومين، فإذا أراد التخفيف عن نفسه من أمر الحج، فلا، لقول عمر: من شاء من الناس كلهم أن ينفر في النفر الأول إنما آل خزيمة فلا- ينفروا إلا في النفر الأخير «٤». و قول عمر ليس حجة، و يحمل على أنهم لم يتقوا، لا على أنهم من أهل مكة.

### مسألة ٦٩٠: إنما يجوز النفر في النفر الأول لمن أتى النساء و الصيد في إحراره

، فلو جامع في إحراره أو قتل صيدا فيه، لم يجز له أن ينفر في الأول، و وجب عليه المقام بمنى و النفر في الثالث من أيام التشريق، لأنه تعالى شرط الاتقاء «٥». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٣ و لقول الصادق عليه السلام: «من أتى النساء في إحراره لم يكن له أن ينفر في النفر الأول» «١». و فى الصحيح عن الصادق عليه السلام، فى قوله تعالى فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى «٢» قال: «يتقى الصيد حتى ينفر أهل منى فى النفر الأخير» «٣». و فى روايه عن الباقر عليه السلام أَنَّهُ «لِمَنِ اتَّقَى الرِفْثَ وَ الفِسْوَاقَ وَ الجِدَالَ وَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فى إِحْرَامِهِ» «٤». إذا عرفت هذا، فإذا نفر فى الأول نفر بعد الزوال، و لا ينفر قبله، إلا لضرورة أو حاجة، لقول الصادق عليه السلام- فى الصحيح:- «إذا أردت أن تنفر فى يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس، و إن تأخرت إلى آخر أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا عليك أى ساعة نفرت و رميت قبل الزوال أو بعده». و الأقرب أنه على الاستحباب. أمّا النفر الثانى: فيجوز قبل الزوال إجماعا. و إنما يجوز النفر فى الأول إذا لم تغرب الشمس و هو بمنى، فإن غربت يوم النفر الأول و هو بمنى، و جب عليه المبيت تلك الليلة بمنى، عند علمائنا- و به قال ابن عمر و جابر بن زيد و عطاء و طاوس و مجاهد و أبان بن عثمان تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٤ و مالك و الشافعى و الثورى و إسحاق و أحمد و ابن المنذر «١»- لقوله تعالى: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ «٢» و اليوم اسم النهار، فمن أدركه الليل لم يتعجل فى يومين. و ما رواه العامة عن عمر: من أدركه المساء فى اليوم الثانى فليقم إلى الغد حتى ينفر الناس «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح:- «إذا جاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى «٤» فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح» «٥». و قال أبو حنيفة: له أن ينفر ما لم يطلع فجر اليوم الثالث، لأنه لم يدخل وقت رمى اليوم الأخير، فجاز له النفر، كما قبل الغروب «٦». و الفرق أنه قبل الغروب يتعجل فى اليومين، و هاهنا بعد خروجهما. و لو دخل عليه وقت العصر، جاز له أن ينفر فى الأول. و منع الحسن البصرى منه «٧». و ليس بجيد. و لو رحل من منى فغربت الشمس و هو راحل قبل انفصاله منها، فالأقرب: عدم وجوب المبيت، لمشققة الرفع و الحط. و لو كان مشغولا تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٥ بالتأهب فغربت الشمس، فالأقرب: لزوم المقام. و لو رحل قبل الغروب ثم عاد لأخذ متاع، أو اجتياز، أو زيارة، لم يلزمه المقام، فلو بات بمنى، احتمال لزوم الرمي، لدخوله عليه فيها. و يجوز لمن نفر فى الأول إتيان مكة و الإقامة بها، لعموم الترخص. و قول الصادق عليه السلام- فى الصحيح:- «لا بأس أن ينفر الرجل فى النفر الأول ثم يقيم بمكة» «١». و ينبغي للإمام أن ينفر قبل الزوال فى النفر الأخير، و يصلى الظهر بمكة ليعلم الناس كفيهه الوداع، و لا بأس أن يقيم الإنسان بمنى بعد النفر، لأنه فرغ من أداء مناسكه، و لا يلزمه إتيان مكة، لكن يستحب ليطوف للوداع. و إذا نفر فى الأول، سقط عنه رمى الثالث إجماعا. و يستحب له دفن الحصى المختص بذلك اليوم بمنى. و أنكره الشافعى «٢».

### مسألة ٦٩١: يستحب للحاج أن يملأ فى مسجد الخيف بمنى،

و سفح كل جبل يسمّى خيفا، و كان مسجد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله عند المنارة التي في وسط المسجد، و فوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعاً، و عن يمينها و يسارها كذلك، فمن استطاع أن يكون مصلاً فيه فليفعل. و يستحب أن يصلى فيه ست ركعات. قال الصادق عليه السلام: «صلّ ست ركعات في مسجد منى في أصل الصومعة» (٣). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٦ و يستحب لمن ينفر في نفر الثاني أن يأتي المحضّب، و ينزل به، و يصلى في مسجد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فيه، و يستريح فيه قليلاً، و يستلقى على قفاه، و ليس للمسجد اليوم أثر، فيستحب نزول المحضّب و الاستراحة فيه قليلاً، لأنّ العامّة رَووا عن النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه نزل فيه و صَلَّى الظهر و العصر و المغرب و العشاء و هجع هجعة (١). و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «كان أبي ينزلها ثم يرتحل» (٢). و اختلفوا في أنه نسك (٣)، و النزاع لفظي، للإجماع على أنه يثاب عليه، و أنه لا يعاقب بتركه.

### البحث الخامس: في الرجوع إلى مكة.

#### مسألة ٦٩٢: إذا قضى الحاجّ مناسكه بمنى، استحبّ له العود إلى مكة لطواف الوداع،

و يستحب له دخول الكعبة. قال الباقر عليه السلام: «الدخول فيها دخول في رحمة الله، و الخروج منها خروج من الذنوب، معصوم فيما بقي من عمره، مغفور ما سلف من ذنوبه» (٤). و يستحب لمريد دخول الكعبة الاغتسال و الدعاء و التحفّي. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «إذا أردت دخول الكعبة فاغتسل قبل أن تدخلها و لا تدخلها بحذاء، و تقول» إلى آخر الدعاء (٥). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٧ ثم يصلى بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى حم، و في الثانية عدد آياتها من القرآن، و يصلى في زوايا البيت و يدعو بالمنقول قائماً مستقبل الحائط بين الركن اليماني و الغربي يرفع يديه و يلتصق به، ثم يتحوّل إلى الركن اليماني فيفعل مثل ذلك ثم يفعل ذلك بباقي الأركان ثم ليخرج. و يتأكد استحباب دخولها للضرورة، فلا ينبغي له تركه، و يدخله بسكينه و وقار. و تكره الفريضة جوف الكعبة. روى معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السلام قال: «لا تصل المكتوبة في الكعبة، فإنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله لم يدخل الكعبة في حجّ و لا عمره و لكنّه دخلها في الفتح فتح مكة، و صَلَّى ركعتين بين العمودين و معه أسامة بن زيد» (١). و يستحب الدعاء عند الخروج من الكعبة بالمنقول.

#### مسألة ٦٩٣: يستحب وداع البيت إجماعاً.

روى العاميّة عن النبي صَلَّى الله عليه و آله، قال: (لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت) (٢). و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السلام: «إذا أردت أن تخرج من مكة و تأتي أهلك فودّع البيت» (٣). هذا إذا أراد الخروج من مكة، و لو نوى الإقامة، فلا وداع عليه. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٣٧٨ و اختلفت العامّة، فقال الشافعي و أحمد: لا وداع عليه، سواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده، لأنّه غير مفارق (١). و قال أبو حنيفة: إن نوى الإقامة بعد أن حلّ له النفر، لم يسقط عنه طواف الوداع (٢). و الوجه: الأوّل، لقول الصادق عليه السلام: «إذا أردت أن تخرج من مكة و تأتي أهلك فودّع البيت» (٣).

#### مسألة ٦٩٤: يستحب الوداع بطواف سبعة أشواط،

و ليس هذا الطواف واجباً، و لا يجب بتركه دم، عند علمائنا- و هو أحد قولي الشافعي (٤)- لأصالة البراءة، و لسقوطه عن الحائض، فلا يكون واجباً. و لأنّ هشام بن سالم سأل الصادق عليه السلام- في الصحيح- عمّن نسي زيارة البيت حتى رجع إلى أهله، فقال: «لا يضرّه إذا كان قد قضى مناسكه» (٥). و القول الثاني للشافعي: أنه نسك واجب يجب بتركه الدم (٦)- و به قال الحسن و الحكم و حماد و الثوري و إسحاق و أحمد و أبو ثور (٧)- لقول ابن عباس: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم البيت إلّا أنّه خفف عن المرأة

الحائض «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٧٩ والأمر هنا للاستحباب، جمعا بين الأدلة. ولا خلاف في أنه ليس بركن في الحج، ولهذا سقط عن الحائض، بخلاف طواف الزيارة. ووقته بعد فراغ المرء من جميع إشغاله ليكون البيت آخر عهده. وإذا طاف للوداع وصلى ركعتيه، فإن انصرف، فلا بحث، وإن أقام بعد ذلك على زيارة صديق أو شراء متاع أو شبه ذلك، قال الشافعي: لا يجزئه الأول، ويعيد طوافا آخر، وإن قضى حاجة في طريقه من أخذ الزاد وشبهه، لم يؤثر ذلك في وداعه- وبه قال أحمد وعطاء و مالك و الثوري و أبو ثور- لأنه بالإقامة يخرج عن كون فعله وداعا «١». وقال أبو حنيفة: لا يعيد الوداع وإن أقام شهرين وأكثر، لأنه طاف للوداع بعد ما حل له النفر، فأجزأه، كما لو نفر عقيبه «٢». وهذا البحث عندنا ساقط، لأنه مستحب عندنا. ولو كان منزله في الحرم، قال أبو ثور: عليه الوداع «٣». وهو قياس قول مالك «٤» و ظاهر مذهبننا، لأنهم ينفرون و يخرجون من مكة، فاستحب لهم الوداع كغيرهم. وقال أصحاب الرأي: لا وداع عليهم. وهو إحدى الروايتين عن أحمد «٥». ولو أخر طواف الزيارة حتى يخرج، لم يسقط استحباب طواف تذكرة الفقهاء (ط-الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٨٠ الوداع، لأنهما عبادتان، فلا يتداخلان. ومن أوجب الدم بترك طواف الوداع من العامة اختلفوا، فالأكثر أن القريب- وهو ما نقص عن مسافة التقصير- يرجع و يطوف للوداع، و البعيد يبعث بالدم. و لو رجع البعيد و طاف للوداع، قال بعضهم: لا يسقط الدم، لاستقراره ببلوغ مسافة القصر. و قال بعضهم: يسقط، لأنه واجب أتى به، فلا يجب بدله «١». و لو خرج من مكة و لم يودع، يكون قد ترك الأفضل عندنا، فلو رجع لطواف الوداع، كان له ذلك إجماعا، فإن رجع و هو قريب لم يخرج من الحرم، فلا- بحث، و إن خرج و قد بعد عن الحرم، لم يجز له أن يتجاوز الميقات إلا محرما، لأنه ليس من أهل الأعدار، فحينئذ يطوف للعمرة لإحرامه و يسعى، و لا يجب عليه طواف الوداع عندنا. و لو رجع من دون الميقات، أحرم من موضعه.

### مسألة ٦٩٥: و طواف الوداع سبعة أشواط غيره،

و يستلم الحجر الأسود و اليماني في كل شوط، فإن تعدّر، افتتح به و ختم به، و يأتي المستجار، و يصنع عنده كما صنع يوم قدوم مكة، و يدعو و يلصق بطنه بالبيت، و يحمد الله و يثنى عليه، و يدعو بالمنقول، ثم يصلى ركعتي الطواف. و قال الصادق عليه السلام: «ليكن آخر عهدك بالبيت أن تضع يدك على الباب و تقول: المسكين على بابك فتصدق عليه بالجنة» «٢». تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٣٨١ و يستحب له أن يشرب من زمزم إجماعا، لما رواه العامة: أن النبي صلى الله عليه و آله لما أفاض نزع [١] هو لنفسه بدلوا من بئر زمزم و لم ينزع معه أحد، فشرب ثم أفرغ باقي الدلو في البئر [٢]. و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «ثم ائت زمزم فاشرب منها ثم اخرج» «١».

### مسألة ٦٩٦: الحائض لا طواف عليها للوداع و لا فدية عليها

يأجمع فقهاء الأمصار. و يستحب لها أن تودع من أدنى باب من أبواب المسجد، و لا تدخله إجماعا. و روى عن عمر و ابنه أنها قالتا: تقيم الحائض لطواف الوداع «٢». و ليس بمعتمد، لما رواه العامة: أن أم سليم بنت ملحان استفتت رسول الله صلى الله عليه و آله و قد حاضت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر، فأذن لها رسول الله صلى الله عليه و آله، فخرجت «٣». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «إذا أرادت الحائض أن تودع البيت فلتقف على أدنى باب من أبواب المسجد فلتودع البيت» «٤».

[١] نزع الدلو: إذا أخرجتها. النهاية- لابن الأثير- ٥: ٤١ «نزع». [٢] لم نعر عليه في مظانّه، و الموجود في المصادر التالية في صفة حج النبي صلى الله عليه و آله هكذا: .. ثم أفاض رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى البيت فصلى بمكة الظهر، ثم أتى بني عبد المطلب و هم يسقون على زمزم فقال: (انزعوا بني عبد المطلب، فلو لا- أن يغلبكم الناس على سقائيتكم لنزعت معكم) فناولوه دلوفا فشرب منه. صحيح مسلم ٢: ٨٩٢ ذيل



الحديث ١٢١٨، سنن أبي داود ٢: ١٨٦-١٩٠٥، سنن ابن ماجه ٢: ١٠٢٧-٤٠٧٤، سنن البيهقي ٥: ١٤٦-١٤٧. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٨٢ ولأن إزامها بالمقام مشقة عظيمة. والمستحاضة تودع بطواف، ولو فقدت الماء تيممت و طافت. ولو طهرت الحائض قبل مفارقة بنیان مكّة، استحَب لها العود و الاغتسال و الطواف. و أوجه الموجبون، و إن كان بعد مفارقة البنيان، لم تعد إجماعاً، للمشقة، بخلاف من خرج متعمداً، فإنه يعود ما لم يبلغ مسافة القصر، لأنه ترك واجباً، فلا يسقط بمفارقة البنيان، و ها هنا لم يجب، فلا يجب بعد الانفصال إذا أمكن، كما يجب على المسافر إتمام الصلاة في البنيان، و لا يجب بعد الانفصال.

#### مسألة ٦٩٧: يستحب لمن أراد الخروج من مكّة أن يشتري بدرهم تمراً يتصدق به

ليكون كفارة لما دخل عليه حال الإحرام من فعل حرام أو مكروه. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «يستحب للرجل و المرأة أن لا يخرج من مكّة حتى يشتري بدرهم تمراً يتصدقان به لما كان منهما في إحرامهما، و لما كان في حرم الله عزّ و جلّ» (١).

#### المقصد الرابع في اللواحق

##### إشارة

و فيه فصول

#### الأول في الحصر و الصدّ

##### إشارة

و فيه مباحث:

#### الأول: في الصدّ.

#### مسألة ٦٩٨: الحصر عندنا هو المنع من تنمّة أفعال الحج بالمرض خاصّة، و الصدّ بالعدوّ،

و عند العامّة هما واحد من جهة العدو (١). و الأصل عدم الترادف. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «المحصور غير المصدود، فإنّ المحصور هو المريض، و المصدود هو الذي يرده المشركون كما ردّوا رسول الله صلّى الله عليه و آله، ليس من مرض، و المصدود تحلّ له النساء، و المحصور لا تحلّ له» (٢). و القارن إذا أحصر، فليس له أن يتمتّع في القابل، بل يفعل مثل ما دخل فيه.

#### مسألة ٦٩٩: إذا أحرم الحاجّ، و جب عليه إكمال ما أحرم له من حجّ أو عمرّة

، فإذا صدّه المشركون أو غيرهم عن الوصول إلى مكّة بعد إحرامه، و لا طريق له سوى موضع الصدّ، أو كان له طريق لا تفي نفقته بسلوكة، تحلّل بالإجماع. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٨٦ قال الله تعالى فإنّ أحصرتم فما استيسر من الهدى (١) أي: إذا أحصرتم فتحللتهم أو أردتم التحلّل فما استيسر من الهدى، لأنّ نفس الإحصار لا يوجب هدياً. و روى العامّة: أنّ النبي صلّى الله عليه و آله أمر أصحابه يوم حصره في الحديبية- و هي اسم بئر خارج الحرم- أن ينحروا و يحلقوا و يحلّوا (٢). و من طريق الخاصّة: قول

الصادق عليه السلام: «المصدود تحل له النساء» (٣). و سواء كان الإحرام للحج أو العمرة و بأي أنواع الحج أحرم جاز له التحلل مع الصد، عند علمائنا- و به قال أبو حنيفة و الشافعي و أحمد (٤)- لعموم الآية (٥). و لأنها نزلت في صد الحديبية، و كان النبي صلى الله عليه و آله و أصحابه محرمين بعمرة فتحلوا جميعا. و قال مالك: المعتمر لا يتحلل، لأنه لا يخاف الفوات (٦). و لو كان له طريق غير موضع الصد، فإن كان معه نفقة تكفيه، لم يكن له التحلل، و استمر على إحرامه، و وجب عليه سلوكها و إن بعدت، سواء خاف الفوات أو لا. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٨٧ فإن كان محرما بعمرة لم تفت، فلا يجوز له التحلل، و إن كان بحج، صبر حتى يتحقق الفوات ثم يتحلل بعمرة، و ليس له قبله التحلل و الإتيان بالعمرة بمجرد خوف الفوات، لأن التحلل إنما يجوز بالحصار لا بخوف الفوات، و هذا غير مقصود هنا، فإنه يجب أن يمضى على إحرامه في ذلك الطريق، فإذا أدرك الحج، أتمه، و إن فات، تحلل بعمرة و قضاها. و لو قصرت نفقته، جاز له التحلل، لأنه ممنوع مصدود و لا- طريق له سوى موضع المنع لعجزه عن الباقي، فيتحلل و يرجع إلى بلده. قال الصادق عليه السلام- في الصحيح:- «إن رسول الله صلى الله عليه و آله حيث صدّه المشركون يوم الحديبية نحر بدنّه و رجع إلى المدينة» (١).

### مسألة ٧٠٠: المصدود يتحلل بالهدى و تيه التحلل خاصة.

أما الهدى: فعليه فتوى أكثر العلماء (٢)، للآية (٣). قال الشافعي: لا خلاف بين المفسرين في أن قوله تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ (٤) نزلت في حصر الحديبية (٥). و لأنه عليه السلام حيث صدّه المشركون يوم الحديبية نحر بدنّه، و رجع إلى المدينة (٦)، و فعله بيان للواجب. و لأنه أبيض له التحلل قبل أداء نسكه، فكان عليه الهدى، كالفوات. و قال ابن إدريس من علمائنا: الهدى مختص بالمحصور لا بالصد (٧)، تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٨٨ لأصالة البراءة، و لقوله تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ (١) أراد: بالمرض، لأنه يقال: أحصره المرض و حصره العدو (٢). و به قال مالك، لأنه تحلل أبيض له من غير تفریط فأشبهه من أتم حجه (٣). و الفرق: أن من أتم حجه لم يبق عليه شيء من النسك، فتحلله لأداء مناسكه، بخلاف المصدود الذي لم يتم نسكه. و أما التيه: فلأنه خروج من إحرام، فيفتقر إليها، كالداخل فيه. و لأن الذبح إنما يختص بالتحلل بالتيه. و لأنه عمل فيفتقر إلى التيه، و به قال الشافعي (٤). و لو نوى التحلل قبل الهدى، لم يتحلل، و كان على إحرامه حتى ينحر الهدى، لأنه أقيم مقام أفعال الحج، فلا يحل له، كما لا يتحلل القادر على أفعال الحج قبل فعلها، و لا فدية عليه في تيه التحلل، لعدم تأثيرها في العبادة، فإن فعل شيئا من محظورات الإحرام قبل الهدى، فعليه الفداء، لأنه محرم فعل محظورا في إحرام صحيح، فكان عليه فديته، كالقادر.

### مسألة ٧٠١: لا بدل لهدى التحلل

، فلو عجز عنه و عن ثمنه، لم ينتقل إلى غيره، و يبقى على إحرامه، و لو تحلل لم يحل- و به قال مالك و أبو حنيفة و الشافعي في أحد القولين (٥)- لقوله تعالى: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٨٩ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (١) و لو كان الصوم أو الإطعام بدلا، لجاز الحلق قبل الهدى. و لأن الهدى أقيم مقام الأعمال و لو قدر على الأعمال لم يتحلل إلّا بها، فإذا عجز لا يتحلل إلّا ببدلها. و القول الثاني للشافعي- و هو الصحيح عندهم:- إنه يتحلل في الحال، فينتقل إلى صوم التعديل في قول، و في آخر: إلى الإطعام، و في ثالث: إلى الصوم، و يحل به، و هو أن يقوم شاء وسط بالطعام، فيصوم بإزاء كل مد يوما، و في رابع: يتخير بين الإطعام و الصيام (٢). و على قوله الأول بعدم الانتقال يكون في ذمته، ففي جواز التحلل حينئذ له قولان: أحدهما: أنه يبقى محرما إلى أن يهدى، و الثاني- و هو الأشبه- أنه يحل ثم يهدى إذا وجد (٣). و قال أحمد: إنه ينتقل إلى صيام عشرة أيام (٤). إذا عرفت هذا، فإذا ذبح هل يجب عليه الحلق أو التقصير أم لا-؟ قال أحمد في إحدى الروايتين: لا بد من أحدهما، لأن النبي صلى الله عليه و آله حلق يوم الحديبية (٥) (٦). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٩٠ و يحتمل العدم، لأنه

تعالى ذكر الهدى وحده، و لم يشرط سواه. إذا ثبت هذا، فلو كان المصدود قد ساق هديا في إحرامه قبل الصّد ثم صدّ، ففي الاكتفاء بهدى السياق عن هدى التحلل قولان: أحدهما: الاكتفاء، لقوله تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ (١). وقيل: لا بدّ من هدى آخر للسياق كما لو لم يسق.

### مسألة ٧٠٢: لا يختص مكان و لا زمان لنحر هدى التحلل

و ذبحه في المصدود، بل يجوز نحره في موضع الصّد، سواء الحلّ و الحرم، و متى صدّ جاز له الذبح في الحال، و الإحلال لقوله تعالى فَمَا اسْتَيْسَرَ (٢) و لم يعين زمانا خصوصا مع الإتيان بالفاء- و به قال مالك و الشافعي (٣)- لأنّ النبي صلى الله عليه و آله نحر بالحدية (٤)، و هي خارج الحرم. و لأنّه يؤدّى إلى تعدّد الحلّ، لتعدّد وصول الهدى محلّه مع مقاومة العدو. و قال الصادق عليه السلام: «المحصور و المضطرّ ينحران بدنتهما في المكان الذي يضطرّان فيه» (٥). و قال الحسن و ابن مسعود و الشعبي و النخعي و عطاء و أبو حنيفة: لا- ينحر إلّا بالحرم يبعث به و يواطئ من بعثه معه على نحره في وقت يتحلل فيه، لقوله تعالى و لا تَخْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ (٦) ثمّ تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٩١ قال ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١) «٢». و الآية في حقّ غير المصدود، و لا يمكن قياس المصدود عليه، لأنّ تحلله في الحلّ، و تحلل غيره في الحرم.

### مسألة ٧٠٣: لو صدّ عن مكّة قبل الموقفين، فهو مصدود

إجماعا، يجوز له التحلل. و لو صدّ عن الموقفين، فكذلك عندنا- و به قال الشافعي (٣)- لعموم الآية (٤). و قال أبو حنيفة و مالك: ليس له أن يتحلل، و ليس بمصدود، بل إن قدر على الأداء، أدّى، و إن دام العجز حتى مضى الوقت، فحكمه حكم من فاته الحجّ يتحلل بأفعال العمرة، لأنّ العجز في الحرم ليس مثل العجز خارج الحرم (٥). و يبطل بقوله [تعالى فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ (٦) و هو عامّ. و لو منع عن أحد الموقفين، قال الشيخ رحمه الله: إنّه مصدود (٧) أيضا. و لو منع بعد الوقوف بالموقفين عن العود إلى منى لرمى الجمار و المبيت بها فلا صدّ، و قد تمّ حجّه فيتحلل و يستنّب من يرمى عنه. تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٩٢ و لو صدّ بعد الوقوف بالموقفين قبل طواف الزيارة و السعى، تحلل أيضا، لأنّ الصّد يفيد التحلل من جميعه فمن بعضه أولى. و له أن يبقى على إحرامه، فإن لحق أيام منى، رمى و حلق و ذبح، و إن لم يلحق، أمر من ينوب عنه في ذلك، فإذا تمكّن، أتى مكّة فطاف طواف الحجّ و سعى و تمّ حجّه أيضا، و لا قضاء عليه، و إن لم يقم على إحرامه حتى يطوف و يسعى و تحلل، كان عليه الحجّ من قابل ليأتي بأركان الحجّ من الطواف و السعى، أمّا لو طاف و سعى و منع من المبيت بمنى و الرمي، فإنّ حجّه تامّ، لما تقدّم. و لو تمكّن من المبيت (١) و صدّ عن الموقفين أو عن أحدهما، جاز له التحلل، لعموم (٢)، فإن لم يتحلل و أقام على إحرامه حتى فاته الوقوف، فقد فاته الحجّ، و عليه التحلل (٣) بعمرة، و لا دم عليه لفوات الحجّ. و هل يجوز له فسخ تيّه الحجّ إلى العمرة قبل الفوات؟ إشكال، قال به بعض الجمهور (٤)، لأننا أبحنا له ذلك من غير صدّ، فمعه أولى. و لا دم عليه. و لو طاف و سعى للقدوم ثم صدّ حتى فاته الحجّ، طاف و سعى ثانيا لعمرة أخرى، و لا- يجزئ بالأول، لأنّه لم يقصد به طواف العمرة و لا- سعيها بل يجزئ بالإحرام الأول، و لا يجدد إحراما آخر، و به قال أحمد و الشافعي و أبو ثور (٥). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٣٩٣ و قال مالك: يخرج إلى الحلّ، فيفعل ما يفعله المعتمر (١). و قال الزهري: لا بدّ أن يقف بعرفة (٢). و قال محمد بن الحسن: لا يكون محصرا بمكّة (٣).

### مسألة ٧٠٤: إذا تحلل و فاته الحجّ، وجب عليه القضاء في القابل

إن كان الحجّ الفات و اجبا، كحجّة الإسلام و النذر و غيره، و لا يجب قضاء النفل عند علمائنا. و كذا العمرة يجب قضاء الواجب منها، كعمرة الإسلام و النذر و غيره، و لو كانت نفلا، لم يجب القضاء، لأصالة براءة الذمّة. و قال الشافعي: لا قضاء عليه بالتحلل، فإن كانت

حجّة تطوّع أو عمره تطوّع، لم يلزمه قضاؤها بالتحلل، وإن كانت حجّة الإسلام أو عمرته و كانت قد استقرت في ذمته قبل هذه السنة، فإذا خرج منها بالتحلل، فكأنه لم يفعلها، وكان باقيا في ذمته على ما كان عليه، وإن وجبت في هذه السنة، سقط وجوبها ولم يستقر، لفقدان بعض شرائط الحجّ، فحينئذ التحلل بالصدّ لا يوجب القضاء بحال «٤». وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين «٥». وقال أبو حنيفة: إذا تحلل، لزمه القضاء، ثم إن كان إحرامه بعمره مندوبه، قضاها واجبا، وإن كان بحجّة مندوبه فأحصر، تحلل، وعليه أن يأتي بحجّة و عمره، وإن كان قرن بينهما فأحصر و تحلل، لزمه حجّة تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٩٤ و عمرتان: عمره لأجل العمرة، و حجّة و عمره لأجل الحجّ «١». و يجيء على مذهبه: إذا أحرم بحجّتين، فإنه ينعقد بهما، وإنما ينتقص عن أحدهما إذا أخذ في السير، فإن أحصر قبل أن يسير، تحلل منهما، و لزمه حجّتان و عمرتان «٢».

### مسألة ٧٠٥: لا فرق بين الصدّ العامّ - وهو الذي يصدّه المشركون وأصحابه - وبين الصدّ الخاصّ،

كالمحبوس بغير حقّ و مأخوذ للصوص وحده، لعموم النصّ «٣»، و وجود المقتضى لجواز التحلل، و كذا يجب القضاء في كلّ موضع يجب فيه الصدّ العامّ، و ما لا يجب هناك لا يجب هنا - وهو أحد قولی الشافعی «٤» - لأصالة البراءة، و العمومات. و في الثاني: يجب القضاء «٥». و المحبوس بدين إن كان قادرا على أدائه، فليس بمصدود، و ليس له التحلل، و إن كان عاجزا، تحلل. و كذا يتحلل لو حبس ظلما. و لو كان عليه دين مؤجل يحلّ قبل قدوم الحاجّ فمنعه صاحبه من الحجّ، كان له التحلل، لأنّه معذور، لعجزه. و لو أحرم العبد مطلقا أو الزوجة تطوّعا بغير إذن السيد و الزوج، كان لهما منعهما من الإتمام، و تحللا من غير دم. تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٩٥ و كلّ موضع جوّزنا فيه التحلل من إحرام الحجّ يجوز التحلل من إحرام العمرة، و هو قول أكثر العلماء «١»، خلافا لمالك، فإنه قال: لا يحلّ من إحرام العمرة، لأنها لا نفوت «٢».

### مسألة ٧٠٦: يستحب له تأخير الإحلال، لجواز زوال العذر، فإذا أصر و زال العذر قبل تحلله، وجب عليه إتمام نسكه

إجماعا، لقوله تعالى: وَ اتَّبِعُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ «٣». و لو خشى الفوات، لم يتحلل، و صبر حتى يتحقّق ثم يتحلل بعمره. فلو صابر ففات الحجّ، لم يكن له التحلل بالهدى بل بعمره، و يقضى واجبا إن كان واجبا، و إلّا فلا. و لو فات الحجّ ثم زال الصدّ بعده، قال بعض العامة: يتحلل بالهدى، و عليه هدى آخر للفوات «٤». و قال الشيخ رحمه الله: يتحلل بعمره، و لا يلزمه دم لفوات الحجّ «٥». و لو غلب على ظنه انكشاف العدو قبل الفوات، جاز له أن يتحلل، للعموم «٦»، لكنّ الأفضل البقاء على إحرامه، فإن فات الوقوف، أحلّ بعمره. و لو أفسد حجّه فصدّ، كان عليه بدنه، و دم التحلل، و الحجّ من قابل. و لو انكشف العدو في وقت يتسع لاستئناف القضاء، وجب، و هو تذكرة الفقهاء (ط-الحدیثة)، ج ٨، ص: ٣٩٦ حجّ يقضى لسنته، و لو ضاق الوقت، قضى من قابل. و إن لم يتحلل من الفاسد، فإن زال الصدّ و الحجّ لم يفت، مضى في الفاسد، و تحلل، كالصحيح، و إن فاته، تحلل بعمره، و تلزمه بدنه للإفساد، و لا شيء عليه للفوات. و القضاء من قابل واجب، سواء كان الحجّ واجبا أو ندبا. و لو كان العدو باقيا، فله التحلل، فإذا تحلل، لزمه دم التحلل و بدنه للإفساد، و القضاء من قابل، و ليس عليه أكثر من قضاء واحد. و لو صدّ فأفسد حجّه، جاز له التحلل، للعموم «١»، و عليه دم التحلل، و بدنه للإفساد، و الحجّ، و يكفيه قضاء واحد.

### مسألة ٧٠٧: ينبغي للمحرم أن يشترط على ربه حالة الإحرام

- خلافا لمالك «٢» - فإذا شرط في ابتداء إحرامه أن يحلّ متى مرض، أو ضاعت نفقته أو نفدت، أو منعه ظالم، أو غير ذلك من الموانع، فإنه يحلّ متى وجد ذلك المانع. و في سقوط هدى التحلل قولان. و الشرط لا يؤثر في سقوط القضاء إن كان الحجّ واجبا، خلافا لبعض العامة «٣». و ينبغي أن يشترط ما له فائدة. و لو قال: أن تحلني حيث شئت، فليس له ذلك. و لو قال: أنا أرفض إحرامي و

أحلّ، فليس و ذبح الصيد [و عمل تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٩٧ غيرهما] «١» من تروك الإحرام من غير صدّ أو حصر، لم يحلّ، و وجبت الكفّارة، لأنّ الإحرام لا- يفسد برفضه، لأنّه عبادة لا- يخرج منها بالفساد، فلا يخرج منها برفضها، بخلاف سائر العبادات التي يخرج منها بإفسادها، كالصلاة. و إن وطئ قبل الموقفين، أفسد حجّه، و وجب إتمامه، و بدنه، و الحجّ من قابل، سواء كان الوطء قبل ما فعله من الجنائيات أو بعده، فإنّ الجنائيات على الإحرام الفاسد توجب الجزاء، كالجناية على الإحرام الصحيح، و ليس عليه لرفضه شيء، لأنّه مجرد نية لم تؤثر شيئا.

#### مسألة ٧٠٨: العدوّ الصادّ إن كان مسلما، فالأولى الانصراف عنه

، لأنّ في قتاله مخاطرة بالنفس و المال، إلّا أن يدعوهم الإمام أو نائبه إلى قتالهم، و يجوز قتالهم، لأنّهم تعدّوا على المسلمين بمنعهم الطريق. و إن كانوا مشركين، لم يجب على الحاجّ قتالهم. قال الشيخ رحمه الله: و إذا لم يجب قتالهم، لم يجوز، سواء كانوا قليلين أو كثيرين «٢». و للشافعي قول بوجود القتال «٣» إذا لم يزد عدد الكفّار على الضّعف «٤». و الوجه: أنّه إذا «٥» غلب ظنّ المسلمين بالغلبة، جاز قتالهم، و يجوز تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٩٨ تركه، فيتحلّل الحاجّ. و لو ظنّ المسلمون الانتقهار، لم يجوز قتالهم، لئلا يغزوا بالمسلمين، فلو احتاج الحاجّ إلى لبس السلاح و ما تجب فيه الفدية لأجل الحرب، جاز، و عليهم الفدية، كما لو لبسوا «١» لدفع الحرّ و البرد. و لو قتلوا أنفسا «٢» و أتلفوا مالا، لم يضمّنوا. و لو قتل المسلمون صيد الكفّار، كان عليهم الجزاء لله، و لا قيمة للكفّار، إذ لا حرمة لهم. و لو بذل العدوّ الطريق و كانوا معروفين بالغدر، جاز التحلّل و الرجوع، و إلّا فلا. و لو طلب العدوّ مالا لتخليّة الطريق، فإن لم يوثق بهم، لم يجب بذله إجماعا، لبقاء الخوف، و إن كانوا مأمونين، فإن كثر، لم يجب، بل يكره إن كان العدوّ كافرا، لما فيه من الصغار و تقوية الكفّار، و إن قلّ، قال الشيخ: لا يجب بذله «٣»، كما لا يجب في ابتداء الحجّ بذل مال، بل يتحلّل.

#### مسألة ٧٠٩: إذا تحلّل المصدود بالهدى، فإن كان الحجّ واجبا، قضى ما تحلّل منه،

إن كان حجّا، و جب عليه حجّ لا غير- و به قال الشافعي «٤»- لأنّه أحصر عن الحجّ، فلا يلزمه غيره، كمن أحصر عن العمرة لا يلزمه غيرها. و قال أبو حنيفة: يجب عليه حجّ و عمرة معا، لأنّ المصدود فائت تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٣٩٩ الحجّ، و فائت الحجّ يتحلّل بأفعال العمرة، فإذا لم يأت بأفعال العمرة في الحال، يجب عليه قضاؤها «١». و نمنع مساواة الصّد لفائت الحجّ. و الصّد قد يتحقّق في العمرة- و به قال أبو حنيفة «٢»- لقوله تعالى: وَ اتَّبِعُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ «٣» ذكر ذلك عقيبهما، فينصرف إلى كلّ منهما. و سنل ابن مسعود عن معتمر لدخ، فقال: ابعثوا عنه هديا، فإذا ذبح عنه فقد حلّ «٤». و لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله لمّا صدّ كان معتمرا «٥». و قال مالك: لا- يتحقّق، لأنّه ليس للعمرة وقت معلوم، فيمكنه اللبث إلى أن يزول الإحصار ثم يؤدّي «٦». و هو يستلزم الحرج، لعدم العلم بالغاية.

#### مسألة ٧١٠: إذا صدّ عن المضى إلى مكة أو الموقفين، كان له التحلّل بالهدى

على ما تقدّم «٧». هذا إذا منع من المضى، دون الرجوع و السير في صوب آخر، و أمّا إذا أحاط العدوّ بهم من جميع الجهات كلّها، فكذلك عندنا- و هو أصحّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٠ قولي الشافعي «١»- لأنّهم يستفيدون به الأمن من العدوّ الذي بين أيديهم. و الثاني: ليس لهم التحلّل، لأنّهم لا يستفيدون به أمنا، فأشبه المريض ليس له التحلّل «٢». و الأصل ممنوع. و لا بدل لهدى التحلّل على ما تقدّم «٣»، خلافا للشافعي في أحد قوليه «٤»، و على القولين لا- بدّ من نية التحلّل «٥». و هل يجب الحلق؟ للشافعي قولان: إن قلنا: إنّه نسك، فنعم، و إلّا فلا، فخرج من هذا إذا اعتبرنا الذبح و الحلق مع النية، فالتحلّل يحصل بثلاثتها، و إن أخرجنا الذبح عن الاعتبار، فالتحلّل يحصل بالحلق مع النية أو بمجرد النية؟ فيه وجهان «٦».

**مسألة ٧١١: إحرام العبد منعقد، سواء كان بإذن السيد أو بدونه.**

ثم إن أحرم بإذنه، لم يكن له تحليله، سواء بقى نسكه صحيحاً أو أفسده. ولو باعه و الحال هذه، لم يكن للمشتري تحليله، لكن له الخيار مع جهله بإحرامه. وإن أحرم بغير إذنه، يستحب له الإذن في الإتمام، و له تحليله، لأنّ تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٠١ تقريره على الحجّ إبطال لمنافعه عليه، و به قال الشافعي «١». و قال أبو حنيفة: له تحليله، سواء أحرم بإذنه أو بغير إذنه «٢». و لو أذن له في الإحرام، فله الرجوع قبل أن يحرم، فإن رجع و لم يعلم به العبد فأحرم، فله تحليله. و للشافعي وجهان «٣». و لو أذن له في العمرة فأحرم بالحجّ، فله تحليله، و لو كان بالعكس، لم يكن له تحليله، لأنّ العمرة دون الحجّ، قاله الشافعي «٤». و فيه نظر. و لو أذن له في التمتع، فله منعه من الحجّ بعد ما تحلّل عن العمرة، قاله الشافعي «٥». و فيه إشكال. و ليس له تحليله من العمرة و لا من الحجّ بعد تلبسه به. و لو أذن له في الحجّ أو في التمتع، ففرن، قال الشافعي: ليس له تحليله «٦». و لو أذن له أن يحرم في ذى القعدة فأحرم في سؤال، فله تحليله قبل ذى القعدة لا بعده.

**البحث الثاني: في المحصور****مسألة ٧١٢: إذا تلبس الحاجّ بالإحرام ثم مرض بحيث لا يتمكن معه**

من المضى إلى مكة أو إلى الموقفين، بعث بهديه مع أصحابه ليذبحوه عنه في موضع الذبح، فإن كان قد ساق هدياً، بعث ما ساقه، و إن لم يكن ساق، بعث هدياً أو ثمنه. و لا يحلّ حتى يبلغ الهدى محلّه، و هو منى إن كان حاجاً، و مكة إن كان معتمراً. فإذا بلغ الهدى محلّه، أحلّ من كلّ شيء إلا من النساء إلى أن يطوف في القابل أو يأمر من يطوف عنه، فتحلّ له النساء حينئذ- هذا مذهب علمائنا، و به قال ابن مسعود و عطاء و الثوري و النخعي و أصحاب الرأي و أحمد في إحدى الروايتين، إلا أنّ أصحاب الرأي لم يعتبروا طواف النساء، بل قالوا: يحلّ بالبلوغ إلى المحلّ «١»- لقوله تعالى فإنّ أحصرتم فما استيسر من الهدى «٢». و ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (من كسر أو عرج فقد حلّ و عليه حجة أخرى) «٣». و في رواية (و عليه الحجّ من قابل) «٤». و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في رجل أحصر [بعث بالهدى «٥» قال: «يواعد أصحابه ميعاداً، فإن كان في حجّ فمحلّ الهدى [يوم «٦» تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٠٣ النحر «١» الحديث. و قال الشافعي: لا يجوز له التحلّل أبداً إلى أن يأتي به، فإن فاته الحجّ، تحلّل بعمرة- و به قال ابن عمر و ابن عباس و مالك و أحمد في الرواية الأخرى- لأنه لا يستفيد بالإحلال الانتقال من حاله و لا التخلّص من الأذى الذي به، بخلاف حصر العدو «٢». و نمنع عدم الانتقال، و عدم المخلص من الأذى لا يمنع من التحلّل.

**مسألة ٧١٣: إذا بعث الهدى، انتظر وصوله إلى المحلّ،**

فإذا كان يوم المواعدة، قصر من شعر رأسه، و أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلا النساء، فإنّه لا يحلّلن له حتى يحجّ من قابل، و يطوف طواف النساء إن كان الحجّ واجباً، أو يطاف عنه في القابل إن كان تطوعاً، قاله علماؤنا، و لم يعتبر الجمهور ذلك، بل حكم بعضهم بجواز الإحلال مطلقاً، و آخرون بالمنع مطلقاً «٣»، و قد قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «المحصور لا تحلّ له النساء» «٤». و لو وجد من نفسه خفة بعد بعث هديه و أمكنه اللقوق بأصحابه، لحق، لأنه محرم بأحد النسكين، فيجب عليه إتمامه، للآية «٥»، فإن أدرك أحد الموقفين، أدرك الحجّ، و إن فاتاه معاً، فاتاه الحجّ، و كان عليه الحجّ من قابل، للرواية الصحيحة عن الباقر عليه السلام، قال: «إذا أحصر الرجل بعث تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٠٤ هديه، فإن أفاق و وجد من نفسه خفة فليمض إن ظنّ أن يدرك هديه قبل أن ينحر، فإن قدم مكة قبل أن ينحر هديه فليقم على إحرامه حتى يقضى المناسك و ينحر هديه و لا شيء عليه، و إن قدم مكة و قد نحر هديه، فإنّ عليه الحجّ من قابل و العمرة» قلت: فإن مات قبل أن ينتهي إلى مكة؟ قال: «إن كانت حجة الإسلام

يَحج عنه و يعتمر فإنما هو شيء عليه» (١).

### مسألة ٧١٤: لو تحلَّ يوم الميعاد ثم ظهر أن أصحابه لم يذبحوا عنه، لم يبطل تحلُّه

، و وجب عليه أن يبعث به في القابل ليذبح عنه في موضع الذبح، لأنَّ تحلُّه وقع مشروعا. و قال الصادق عليه السَّلام- في الصحيح:- «فإن ردَّوا عليه الدراهم و لم يجدوا هديا ينحرونه و قد أحلَّ لم يكن عليه شيء و لكن يبعث من قابل و يمسك أيضا» (٢). قال الشيخ رحمه الله: إذا بعث في العام المقبل، و جب عليه أن يمسك ممَّا يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه (٣)، لهذه الرواية. و منعه ابن إدريس (٤)، للأصل، و لأنَّه ليس بمحرم فكيف يحرم عليه شيء و هو غير محرم و لا في الحرم؟! و كذا من بعث هديا تطوعا من أفق من الآفاق، قال الشيخ رحمه الله: يواعد أصحابه يوما بعينه، ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم من الثياب و النساء و الطيب و غير ذلك، إلَّا أنَّه لا- يلبي، فإن فعل ما يحرم على المحرم، كان عليه تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٥ الكفارة، كما تجب على المحرم سواء، فإذا كان اليوم الذي و أعدهم، أحلَّ، و إن بعث بالهدى من أفق من الآفاق يواعدهم يوما بعينه بإشعاره و تقليده، فإذا كان ذلك اليوم، اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محلَّه، ثم إنَّه أحلَّ من كلَّ شيء أحرم منه (١). لقول الصادق عليه السَّلام- في الصحيح- في الرجل يرسل بالهدى تطوعا، قال: «يواعد أصحابه يوما يقلِّدون فيه، فإذا كان تلك الساعة من ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم، فإذا كان يوم النحر أجزأ عنه، فإنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله حيث صدَّه المشركون يوم الحديبية نحر بدنته و رجع إلى المدينة» (٢) و غيرها من الروايات. و منع ابن إدريس (٣) من ذلك.

### مسألة ٧١٥: الحاجَّ و المعتمر في ذلك سواء،

إذا أحصر المعتمر، فعل ما ذكرناه، و كانت عليه العمرة في الشهر الداخل و اجبة إن كانت العمرة واجبة، و إلَّا نفلا. و لو احتاج المحصر إلى حلق رأسه لأذى، ساغ له ذلك و يفدى، لقول الباقر عليه السَّلام: «إذا أحصر الرجل فبعث بهديه و أذاه رأسه قبل أن ينحر فحلق رأسه فإنَّه يذبح في المكان الذي أحصر فيه أو يصوم أو يطعم ستَّة مساكين» (٤). و لو كان المحصر قد أحرم بالحجَّ قارنا، قال الشيخ: لم يجز له أن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٦ يحجَّ في القابل إلَّا قارنا، و ليس له التمتع بل يدخل في مثل ما خرج منه (١)، لقول الباقر و الصادق عليهما السَّلام: «القارن يحصر و قد قال و اشترط فحلَّني حيث حبستني يبعث بهديه» قلنا: هل يستمتع (٢) من قابل؟ قال: «لا، و لكن يدخل بمثل ما خرج منه» (٣). و الوجه: أنَّه إن كان القارن واجبا، و جب عليه القارن، و إلَّا فلا.

### مسألة ٧١٦: قال ابن بابويه و أبوه: إذا قرن الرجل الحجَّ و العمرة و أحصر، بعث هديا مع هديه

، و لا يحلَّ حتى يبلغ الهدى محلَّه (٤). فأوجبا هديا مع هدى السياق. و قواه ابن إدريس (٥)، لقوله تعالى فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (٦) فأوجب هديا للإحصار. و أصحابنا قالوا: يبعث بهديه الذي ساقه (٧)، و لم يوجبوا بعث هدى آخر. و قال ابن إدريس: معنى قولهما: إذا قرن الحجَّ و العمرة أن يقرن مع كلِّ واحد منهما على الانفراد هديا يشعره أو يقلِّده، فيخرج من ملكه بذلك و إن لم يكن ذلك واجبا عليه بنذر، و لم يقصد أن يحرم بهما جميعا و يقرن بينهما في الإحرام، لأنَّ ذلك مذهب من خالفنا في حدِّ القارن (٨).

### مسألة ٧١٧: إذا اشترط في إحرامه، فله التحلُّ من دون إنفاذ هدى

إلَّا تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٧ أن يكون ساقه و أشعره أو قلَّده، فإن كان فلينفذه، و إن لم يكن ساق بل اشترط، فله التحلُّ إذا بلغ الهدى محلَّه، و هو يوم النحر، فإذا كان يوم النحر فليتحلَّ من جميع ما أحرم منه إلَّا النساء. و روى المفيد عن الصادق عليه السَّلام: «المحصر بالمرض إن كان ساق هديا أقام على إحرامه حتى يبلغ الهدى محلَّه ثم يحلَّ، و لا يقرب النساء حتى يقضى

المناسك من قابل، هذا إذا كان في حجة السلام، فأما حجة التطوع فإنه ينحر هديه و قد حلّ مما كان أحرم منه، فإن شاء حجّ من قابل، وإن لم يشأ لم يجب عليه الحجّ» (١). قال ابن إدريس: المحصور يفتقر إلى نية التحلل كما دخل في الإحرام بنية (٢). وهو حسن.

### البحث الثالث: في حكم الفوات.

#### مسألة ٧١٨: من لم يقف بالموقنين في وقتها فانه الحجّ إجماعاً

، فيتحلّل بطواف وسعى وحلاق، ويسقط عنه بقية أفعال الحجّ من الرمي والمبيت، عند علمائنا- وبه قال عمر وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير ومالك والثوري والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وأصحاب الرأي (٣)- لأنّ باقى أفعال الحجّ تترتب على الوقوف وقد فاته (٤)، فتفوت تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٨ هي بفواته. وما رواه العامية عن عمر، أنّه قال لأبى أيوب حين فاته الحجّ: اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت، فإن أدركت الحجّ قابلاً فحجّ وأهد ما استيسر من الهدى (١). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في رجل جاء حاجاً ففاته الحجّ ولم يكن طاف، قال: «يقيم مع الناس حراماً أيام التشريق ولا عمره فيها، فإذا انقضت طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وأحلّ، وعليه الحجّ من قابل يحرم من حيث أحرم» (٢). وقال أحمد في الرواية الأخرى: يمضى في حجّ فاسد. وبه قال المزني، قال: يلزمه جميع أفعال الحجّ إلّا الوقوف (٣). وقال مالك في رواية أخرى عنه: لا يحلّ، بل يقيم على إحرامه حتى إذا كان من قابل أتى بالحجّ، فوقف وأكمل الحجّ (٤). وفي رواية ثالثة عنه: أنّه يحلّ بعمره مفردة، ولا- يجب عليه القضاء (٥). وقول المزني باطل، لأنّ الإتيان بالأفعال الباقية لا يخرج عن تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٠٩ العهدة، فلا- فائدة فيها. وقياسه على المفسد باطل، لأنّ الجناية وقعت هناك من المفسد، فكان التفريط من قبله، بخلاف الفوات. وقول مالك يشتمل على ضرر عظيم، فيكون منفيّاً.

#### مسألة ٧١٩: إذا فاته الحجّ جعل حجّه عمره مفردة

، فيطوف ويسعى ويحلق، عند علمائنا أجمع- وبه قال ابن عباس وابن الزبير وعطاء وأحمد وأصحاب الرأي (١)- لما رواه العامية عن النبي صلّى الله عليه وآله، قال: (من فاته الحجّ فعليه دم، وليجعلها عمره، وليحجّ من قابل) (٢). ومن طريق الخاصة: قول الرضا عليه السلام في الذي إذا (أدركه الإنسان فقد أدرك الحجّ) (٣) فقال: «إذا أتى جمعا والناس بالمشعر الحرام قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحجّ ولا عمره له، وإن أدرك جمعا بعد طلوع الشمس فهي عمره مفردة ولا حجّ له، وإن شاء أن يقيم بمكة أقام، وإن شاء أن يرجع إلى أهله رجع، وعليه الحجّ من قابل» (٤). وقال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «أيما حاجّ سائق للهدى أو مفرد للحجّ أو متمتع بالعمرة إلى الحجّ قدم وقد فاته الحجّ فليجعلها عمره وعليه الحجّ من قابل» (٥). وقال مالك والشافعي: لا يصير إحرامه بعمره، بل يتحلّل بطواف تذكرة الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤١٠ وسعى وحلاق، لأنّه أحرم بأحد النسكين لا ينقلب إلى الآخر، كما لو أحرم بالعمرة (١). والفرق: فوات الحجّ، وإمكان الإتيان بالعمرة من غير فوات فيها، فلا حاجة إلى انقلاب إحرامها. ولا بدّ من نية الاعتماد، خلافاً لبعض العامية، وأوجبوا الإتيان بأفعالها (٢).

#### مسألة ٧٢٠: إذا فاته الحجّ، استحَبَّ له المقام بمنى إلى انقضاء أيام التشريق،

وليس عليه شيء من أفعال الحجّ ولا حلق ولا تقصير، بل يقصّر إذا تحلّل بعمره بعد طوافها وسعيها. وهل يجب على من فاته الحجّ الهدى؟ الأقرب: المنع- وهو قول أصحاب الرأي (٣)- لأصالة براءة الذمّة، ولأنّه لو كان الفوات سبباً لوجوب الهدى، لوجب على المحصر هديان: واحد للفوات، وآخر للإحصار. ونقل الشيخ- رحمه الله- عن بعض علمائنا وجوب الهدى (٤)- وبه قال الشافعي و



أكثر الفقهاء «٥». و عن أحمد روايتان «٦»- لقول الصادق عليه السلام في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١١ نفر فاتهم الحجّ: «عليهم أن يهريق كلّ واحد «١» منهم دم شاء» «٢». ولأنه حلّ من إحرامه قبل إتمامه، فلزمه الهدى، كالمحصر. والخبر محمول على الاستحباب. ومنع الحلّ قبل إتمامه، وإنما نقله إلى العمرة، والنقل جائز. ولو كان قد ساق هديا، نحره بمكّة، لأنه تعين للإهداء، فلا يسقط بالفوات، فإن قلنا بوجوب الهدى، ذبحه في ذلك العام، ولا يجوز له تأخيره إلى القابل- [و هو أحد قولي الشافعي «٣» «٤»]- كالمدرّك لأفعال الحجّ، ولأنّ الهدى واجب على الفور، لأنه جزء من الحجّ. والثاني للشافعي: يجوز «٥». وعلى الأوّل لو أخره، عصي، ووجب عليه ذبحه، ولا يجوزته عن هدى القضاء، لأنّ القضاء إحرام، فيجب فيه الهدى، للآية «٦».

### مسألة ٧٢١: إذا كان الفائت واجبا، كحجّة الإسلام والمندورة وغيرهما، وجب القضاء،

ولا تجزئه العمرة التي فعلها للتحلّل، وإن لم يكن الحجّ واجبا، لم يجب عليه القضاء- وبه قال عطاء وأحمد في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١٢ إحدى الروايتين، ومالك في أحد القولين «١»- لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله لما سئل عن الحجّ أكثر من مرّة، قال: (بل مرّة واحدة) «٢» ولو أوجبنا القضاء، كان أكثر من مرّة. وعن الصادق عليه السلام في القوم الذين فاتهم الحجّ قال: «ليس عليهم من قابل» «٣» ولا يمكن ذلك في الواجب فيحمل على النفل. ولأنّه معذور في ترك إتمام حجّه، فلا يلزمه القضاء، كالمحصر. ولأنّها عبادة غير واجبة، فلا يجب قضاؤها بالفوات، كسائر العبادات. وقال الشافعي: يجب القضاء وإن كان الحجّ تطوّعا- وبه قال ابن عباس وابن الزبير وأصحاب الرأي ومالك في القول الثاني وأحمد في الرواية الثانية- لقول النبي صلّى الله عليه وآله: (من فاته عرفات فقد فاته الحجّ فليتحلّل «٤» بعمرة و عليه الحجّ من قابل) «٥». ولأنّه يجب بالشروع فيه. وتحمل الرواية على الحجّ الواجب، وإنما يجب بالشروع مع إمكانه. وإن كان الفائت حجّة الإسلام، وجب قضاؤها إجماعا على الفور تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١٣ عندنا- وهو ظاهر مذهب الشافعي «١»- لأنّ القضاء كأداء، وقد بيّنا وجوب الأداء على الفور وكذا قضاؤه. ومن الشافعية من قال: إنّها على التراخي «٢». وإذا قضاها في العام المقبل، أجزاء عن الحجّة الواجبة إجماعا. وإذا فاتته الحجّ، نقل إحرامه إلى العمرة، ولا يحتاج إلى تجديد إحرام آخر للعمرة، وهذه العمرة المأتمى بها للتحلّل لا تسقط وجوب العمرة التي للإسلام إن كانت الفائتة حجّة الإسلام، لوجوب الإتيان بالحجّ والعمرة في سنة واحدة. وهل يجب على فائت الحجّ التحلّل؟ الأقرب ذلك، فلو أراد البقاء على إحرامه إلى القابل ليحجّ من قابل، فالظاهر من الروايات المنع، لأنّهم عليهم السلام أوجبوا عليه الإتيان بطواف وسعى «٣»، وحكموا بانقلاب الحجّ إلى العمرة «٤»، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر «٥»، لقوله عليه السلام: (من فاتته الحجّ فعليه دم وليجعلها عمرة) «٦». وقال مالك: يجوز، لأنّ تطاول المدّة بين الإحرام وفعل النسك لا يمنع عن إتمامه، كالعمرة «٧». تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١٤- لا فرق بين المكي وغيره في وجوب الهدى بالفوات. وأمّا العمرة المفردة: فلا يفوت وقتها، لأنّ وقتها جميع السنة، أما المتمتّع بها فيفوت بفوات الحجّ، لتعني وقتها.

### الفصل الثاني في بقايا مسائل تتعلّق بالنساء والعبيد والصبيان والنائب في الحجّ

#### مسألة ٧٢٢: قد بيّنا وجوب الحجّ على النساء كوجوبه على الرجال،

وليس للزوج منعها عن حجّة الإسلام ولا ما وجب عليها، فإن أحرمت في الواجب، مضت فيه وإن كره الزوج، وليس له منعها من إتمامه. وله منعها عن حجّ التطوّع إجماعا، لما فيه من منع الزوج عن حقّه. ولو أذن لها في التطوّع، جاز له الرجوع فيه ما لم تتلبس بالإحرام إجماعا، فإن أحرمت بعد رجوعه، كان له أن يحلّلها. والأقرب أنّه لا دم عليها، خلافا لبعض العامة «١». ولو أحرمت قبل رجوعه، لم يكن له تحليلها، لوجوب الإتمام عليها. ولو كان إحرامها بغير إذنه في التطوّع، كان له تحليلها، خلافا لبعض العامة «٢». و

لو خرجت لحجّة الإسلام و لم تكمل شرائطها، كان له منعها. و لو أحرمت من غير إذنه، كان له تحليلها. و لو نذرت الحجّ بغير إذن زوجها، لم ينعقد، و لو أذن، وجب النذر. تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤١٦ و كذا لو نذرت قبل التزويج. و المطلقة رجعيًا في العدة كالزوجة.

### مسألة ٧٢٣: جميع ما يجب على الرجل من أفعال الحجّ و تروكه فهو واجب على المرأة،

إلّا تحريم لبس المخيط، و الحائض تحرم كالرجل إلّا أنّها تحتشى و تستنفر و تتوضأ و ضوء الصلاة و لا تصلّي، للحيض، لأنّ الإحرام عبادة لا يشترط فيها الطهارة، فجاز وقوعه من الحائض. قال الصادق عليه السّلام عن الحائض تريد الإحرام: «تغتسل و تستنفر و تحتشى بالكرفس و تلبس ثوبا دون ثيابها لإحرامها و تستقبل القبلة و لا تدخل المسجد ثم تهلّ بالحجّ بغير صلاة» (١). و المستحاضة تفعل ما يلزمها من الأغسال إن وجبت ثم تحرم عند الميقات، و كذا النفساء. و لو تركت الإحرام ظنًا منها أنّه لا يجوز فعله للحائض أو المستحاضة أو النفساء، أو نسيانًا، وجب عليها الرجوع إلى الميقات و الإحرام منه إن تمكّنت، و إن لم تتمكّن أو ضاق الوقت عليها، خرجت إلى خارج الحرم و أحرمت منه، فإن لم تتمكّن، أحرمت من موضعها، لرواية معاوية بن عمّار - الصحيحه - عن الصادق عليه السّلام، قال: سألته عن المرأة كانت مع قوم فطمثت فأرسلت إليهم فسألتهم، فقالوا: ما ندرى هل عليك إحرام أم لا و أنت حائض، فتركوها حتى دخلت [الحرم] (٢). قال: «إن كان عليها مهلة فترجع إلى الوقت فلتحرم منه، و إن لم يكن عليها مهلة فترجع ما قدرت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما لا يفوتها الحجّ فتحرم» (٣).

### مسألة ٧٢٤: نفقة الحجّ الواجب إن زادت عن نفقة الحضر، كان الزائد على المرأة

لا على الزوج، لأنّ أداء الحجّ واجب عليها، و أمّا قدر نفقة الحضر فيجب على الزوج، كالحضر، سواء حجّت بإذن الزوج أو بغير إذنه، لأنّها غير ناشز بالحجّ الواجب، فلا تسقط نفقتها في الحضر. و لو كان الحجّ تطوعًا بإذنه فكذلك، أمّا لو كان بغير إذنه، فهي ناشز، فلا نفقة لها، لنشوزها. و لو أفسدت الحجّ الواجب بأن مكّنت زوجها من وطنها مختارة قبل الموقفين، لزمها القضاء، و كانت قدر نفقتها في الحضر واجبة على الزوج في القضاء، و الزائد عليها في مالها. و كذا ما يلزمها من الكفارة يجب عليها في مالها خاصّة.

### مسألة ٧٢٥: إذا حاضت المرأة بعد الإحرام قبل الطواف، لم يكن لها أن تطوف إجماعًا

، لأنّها ممنوعة من الدخول في المسجد، بل تنتظر إلى وقت الوقوف، فإن طهرت و تمكّنت من الطواف و السعي و التقصير و إنشاء إحرام الحجّ و إدراك عرفه، صحّ لها التمتع، و إن لم تدرك ذلك و ضاق الوقت، بطلت تمتعها، و صارت حجّتها مفردة، عند علمائنا - و به قال أبو حنيفة (١) - لما رواه العاميّة عن عائشة، قالت: أهللنا بعمرة، فقدمت مكّة و أنا حائض لم أطف بالبيت و لا بين الصفا و المروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله صلّى الله عليه و آله، فقال: (انقضى رأسك و امتشطى و أهلى بالحجّ و دعى العمرة) قالت: ففعلت ذلك، فلما قضينا الحجّ أرسلني رسول الله صلّى الله عليه و آله مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التنعيم، فاعتمرت معه، فقال: (هذه عمرة مكان عمرتك) (٢). تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤١٨ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السّلام - في الصحيح - عن المرأة الحائض إذا قدمت مكّة يوم التروية، قال: «تمضى كما هي إلى عرفات فتجعلها حجّة ثم تقيم حتى تطهر فتخرج إلى التنعيم فتحرم فتجعلها عمرة» (١). و قال باقى العاميّة: تحرم بالحجّ مع عمرتها، و تصير قارنّة تجمع بين الحجّ و العمرة (٢). و قد سلف بطلانه. و اعلم أنّ كلّ متمتع خشى فوات الحجّ باشتغاله بالعمرة يرفض عمرته و يبطلها، و تصير حجّة مفردة. و لا يجب عليها تجديد إحرام، بل تخرج بإحرامها ذلك إلى عرفات، و لا يجب عليها الدم. و لو حاضت في أثناء طواف المتعة، فإن كان الحيض بعد طواف أربعة أشواط، قطعت، وسعت و قصّرت ثم أحرمت بالحجّ، و قد تمّت تمتعها، فإذا فرغت من المناسك و طهرت، تمّت طوافها،

وصلت ركعته. وإن كانت قد طافت أقل من أربعة أشواط، كان حكمها حكم من لم يطف، لأنها مع طواف أربعة أشواط تكون قد طافت أكثر الأشواط، وحكم معظم الشيء حكم الشيء غالباً. ولقول الصادق عليه السلام: «المتمتعة إذا طافت بالبيت أربعة أشواط ثم حاضت فتمتعها تامة، وتقضى ما فاتها من الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة، وتخرج إلى منى قبل أن تطوف الطواف الآخر» (٣).

تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤١٩. وإذا طافت أقل من أربعة، تركت السعي، لأنه تبع الطواف. ولقول الصادق عليه السلام- في الصحيح- في الطامث، قال: «تقضى المناسك كلها غير أنها لا تطوف بين الصفا والمروة» (١). ولو حاضت بعد الطواف قبل الركعتين، تركتهما وسعت وقضتهما بعد الطهارة. ولو حاضت في إحرام الحج، فإن كان قبل طواف الزيارة، وجب عليها المقام حتى تطهر ثم تطوف وتسعى، وإن كان بعده قبل طواف النساء، فكذلك. وإن كانت قد طافت من طواف النساء أربعة أشواط، جاز لها الخروج من مكة، فإن في تخلفها عن الحاج ضرراً عظيماً، وقد طافت معظمه، فجاز لها الخروج قبل الإكمال. ولو فرغت المتمتعة من عمرتها وخافت الحيض، جاز لها تقديم طواف الحج، عند علمائنا أجمع- وبه قال الشافعي (٢)- لما روى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه سأله رجل، فقال: أفضت قبل أن أرمي، قال: (ارم ولا حرج) (٣). ومن طريق الخاصة: رواية يحيى الأزرق (٤) عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن امرأة تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت الطمث قبل يوم النحر، يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى؟ قال: «إذا خافت أن تضطر إلى ذلك تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٠ فعلت» (١).

#### مسألة ٧٢٦: العيلة كالرجل العليل يطاف بها

، وتستلم مستحباً إن تمكنت منه، ولو تعدد الطواف بها، طيف عنها. والمستحاضة تطوف بالبيت وتعمل ما تفعله الطاهر من الصلاة فيه والسعي وغيره إذا فعلت ما تفعله المستحاضة. ويكره لها دخول الكعبة. وإذا كانت عيلة لا تعقل وقت الإحرام، أحرم عنها ولبثها، وجنبها ما يجنب المحرم. قال الشيخ رحمه الله: إذا أحرمت بالحج ثم طلقها زوجها ووجبت عليها العدة، فإن ضاق الوقت وخافت فوت الحج إن أقامت، خرجت وقضت حجتها ثم تعود فتقضى باقي العدة إن بقي عليها شيء، وإن كان الوقت متسعاً أو كانت محرمة بعمرة، فإنها تقيم وتقضى عدتها ثم تحج وتعتز (٢). أمياً المتوفى عنها زوجها: فإنه يجوز لها أن تخرج في الحج مطلقاً، لوجوب الحج على الفور على عامة المكلفين. ولقول الصادق عليه السلام في المتوفى عنها زوجها، قال: «تحج وإن كانت في عدتها» (٣). وقال أحمد: ليس لها أن تخرج في حجة الإسلام، لأن العدة تفوت، بخلاف الحج (٤). ومنع عدم الفوات، فإن الفورية في الحج واجبة، وهي تفوت تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢١ بالعدة.

#### مسألة ٧٢٧: العبد لا يجب عليه الحج

وإن أذن له مولاه فيه، ولا يجزئه لو حج بإذنه إلا أن يدركه العتق قبل فوات الموقفين، وسواء كان قنًا أو مدبراً أو مكاتباً، انعتق بعضه أو لا. ولو هياه مولاه على أيام معينة تكون بقدر ما انعتق منه وأمكنه وقوع الحج فيها، قال الشيخ رحمه الله: لا يمتنع أن نقول: ينعقد إحرامه فيها، ويصح حجة بغير إذن سيده (١). والزوجة الأمة لا يصح حجها إلا بإذن سيدها وزوجها، ولا يكفي إذن أحدهما. ولو أذنا معاً، صح حجها ولا يجزئها عن حجة الإسلام إلا أن يدركها العتق قبل الموقفين. ولو حجبت بغير إذن زوجها، لم يجزئها عن حجة الإسلام وإن أعتقت قبل الموقفين.

#### مسألة ٧٢٨: لو أحرم الصبي أو العبد بإذن مولاه، صح إحرامهما.

ثم إن بلغ الصبي أو أعتق العبد بعد فوات الموقفين، مضياً على الإحرام، وكان الحج تطوعاً، ولا يجزئ عن حجة الإسلام، ولو كملاً

قبل الموقفين، تعين إحرام كل منهما بالفرض، وأجزأه عن حجة الإسلام. و به قال الشافعي «٢». وقال أبو حنيفة: الصبي يحتاج إلى تجديد إحرام، لأن إحرامه عنده تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٢ لا يصح، والعبد يمضى على إحرامه تطوعاً، ولا ينقلب فرضاً «١». وقال مالك: الصبي والعبد معا يمضيان في الحج، ويكون تطوعاً «٢». وإن كان البلوغ والعنق بعد الوقوف وقبل فوات وقته بأن يكمل - قبل طلوع فجر النحر، رجعا إلى عرفات والمشعر إن أمكنهما، فإن لم يمكنهما، رجعا إلى المشعر ووقفاً وقد أجزأهما، ولو لم يعودا، لم يجزئهما عن حجة الإسلام. وقال الشافعي: إن لم يعودا إلى عرفات، لم يجزئهما عن حجة الإسلام «٣». وكل موضع قلنا: إنه يجزئهما عن حجة الإسلام، فإنه يلزمهما فيه الدم إن كانا متمتعين، وإلا فلا. وقال الشافعي: عليه «٤» دم «٥». وقال في موضع آخر: لا يبين لى أن عليهما شيئاً «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٣ والآية «١» تدل على وجوبه على المتمتع، وأصالة البراءة تدل على عدمه في حق غيره.

### مسألة ٧٢٩: الكافر يجب عليه الحج لكن لا يصح منه

إلا إذا قدم الإسلام، فإن مات بعد إحرامه كافراً، فلا حكم له. وإن أسلم بعد فوات الوقوف، لم يجب عليه الحج، لأنه أسلم بعد فوات وقته، وما مضى في حال كفره معفو عنه. وإن أسلم قبل الوقوف، وجب عليه الحج، لإمكانه، ويتعين عليه في تلك السنة، لوجوب الفورية، خلافاً للشافعي «٢». ويجدد إحراماً غير الأول، لعدم الاعتداد به، فإن لم يجدده، فإن تمكن من الرجوع إلى الميقات والإحرام منه، وجب، وإلا أحرم حيث أمكن، ولا دم عليه، لعدم الاعتداد بالإحرام الأول، و به قال أبو حنيفة وأحمد «٣»، خلافاً للشافعي، قياساً على المسلم حيث جاوز الميقات مریداً للنسك وأحرم من دونه ولم يعد إليه، فوجب الدم كالمسلم «٤». وليس بجيد، لأنه مر على الميقات وليس من أهل النسك.

### مسألة ٧٣٠: المخالف إذا حج ثم استبصر فإن لم يخل بشيء من أركان الحج، صح حجه

وأجزأ عنه، واستحب له إعادته، وإن كان قد أحل، تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٤ وجب عليه إعادة الحج، لأنه مسلم أتى بالأركان فأجزأ عنه، كغيره من المسلمين، ومع الإخلال لم يأت بالمأمور به على وجهه، فيبقى في عهده التكليف. ولرواية بريد بن معاوية - الصحيحة - أنه سأل الصادق عليه السلام: عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والدينونة به أ يجب عليه حجة الإسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: «قد قضى فريضته، ولو حج كان أحب إلى» «١». إذا عرفت هذا، فغير الحج من العبادات إذا أوقعها على وجهها، لا يجب عليه إعادتها، للأصل، إلا الزكاة، فإنه إذا سلمها إلى غير المؤمن، وجب عليه إعادتها. قال بريد بن معاوية العجلي - في الصحيح - سألت الصادق عليه السلام: عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والدينونة به يجب عليه حجة الإسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: «قد قضى فريضته ولو حج لكان أحب إلى» قال: وسألته عن رجل حج وهو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب مستتر «٢» ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر، يقضى حجة الإسلام؟ قال: «يقضى أحب إلى» وقال: «كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته ثم من الله عليه وعزفه الولاية، فإنه يؤجر عليه إلا الزكاة، فإنه يعيدها، لأنه وضعها في غير مواضعها، لأنها لأهل الولاية، وأما الصلاة والحج والصيام فليس عليه قضاء» «٣».

### مسألة ٧٣١: السكران إذا شهد المناسك في حال سكره، فإن لم يحصل شيئاً، لم يجزئه ما فعله

، و وجب عليه إعادة الحج، وإن حصل ما يفعله وفعله على وجهه، صح حجه. والشيخ - رحمه الله - أطلق فقال: من شهد المناسك كلها ورتبها في مواضعها إلا أنه كان سكران، فلا حج له، وكان عليه إعادة الحج من قابل «١». وقد روى أبو علي بن راشد، قال: كتبت إليه أسأله عن رجل محرم سكر وشهد المناسك وهو سكران أ يتم حجه على سكره؟ فكتب «لا يتم حجه» «٢».

**مسألة ٧٣٢: واجد الاستطاعة المتمكن من مباشرة الحج لا يجوز له أن يستأجر غيره في حجة الإسلام**

إجماعاً، وكذا المنذور وشبهه. وبالجملة كل حج واجب عليه إذا تمكن من الإتيان به مباشرة لا يجوز له الاستئجار فيه. وأما التطوع: فإن كان المستأجر لم يحج حجة الإسلام، فالأقرب أنه يجوز له أن يستأجر غيره ليحج عنه تطوعاً، للأصل. ومنع أحمد من ذلك، لأن هذا التطوع لا يجوز له فعله بنفسه، فثابته أولى بالمنع «٣». والفرق: أن فعله مباشرة يمنع من أداء الواجب، بخلاف فعل النائب. ولو كان الاستئجار يمنع من أداء الواجب بأن تقصر نفقته باعتبار دفع تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٦ مال الإجارة، لم يجز له الاستئجار. ولو لم يكن السرب مخلي، جاز له أن يستأجر من يحج عنه تطوعاً، سواء قصرت نفقته بمال الإجارة أم لا. ولو كان قد حج حجة الإسلام ثم عجز عن مباشرة حج التطوع، فإنه يجوز له الاستئابة إجماعاً. ولو كان قد أدى حجة الإسلام وهو متمكن من مباشرة حج التطوع، فإنه يجوز له أن يستئيب غيره، عند علمائنا- وبه قال أبو حنيفة «١»- لأنه حج غير واجب عليه، فجاز له أن يستئيب فيه، كالمعضوب. وقال الشافعي: لا يجوز- وعن أحمد روايتان «٢»- لأنه يقدر عليه بنفسه، فلا يجوز له النيابة فيه، كالفرض «٣». والفرق ظاهر. أما لو كان عاجزاً عن التطوع في هذا العام عجزاً يرجي زواله، كالمحبوس، فإنه يجوز له أن يستئيب عندنا وعند الشافعي «٤». و فرق في هذه الصورة بينها وبين الفرض، لأن الفرض عبادة العمر، فلا يفوت بتأخيره عن هذا العام، والتطوع مشروع في كل عام، فيفوت حج هذا العام بتأخيره.

**مسألة ٧٣٣: الضرورة إذا فقد الاستطاعة وتمكن من الحج تطوعاً، جاز**

له ذلك، ويقع عن التطوع، عند علمائنا- وبه قال أبو حنيفة ومالك والثوري وإسحاق وابن المنذر «١»- لأنه نوى التطوع ولم ينو الفرض، فلا يقع عن الفرض، لقوله عليه السلام: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لا مرىء ما نوى) «٢». ولأنها عبادة تنقسم إلى فرض و نفل، فجاز إيقاع نفلها قبل فرضها، كالصلاة. ولأنه زمان لا يجب عليه الحج فرضاً، فجاز إيقاع نفله فيه، كما بعد الحج. وقال الشافعي: يقع عن حجة الإسلام- وبه قال ابن عمر وأنس، وعن أحمد روايتان- لأنه أحرم بالحج وعليه فرضه، فوجب أن يقع عن فرضه، كما لو كان مطلقاً «٣». ومنع أن عليه فرضه، والفرق أن النفل والفرض متناهيان، فتية أحدهما [لا تجامع «٤» تية الآخر ولا فعله، لوقوع النفل بحسب التية، بخلاف المطلق الذي هو جزء الفرض، فتية لا تنافي تية الفرض.

**مسألة ٧٣٤: لو نوى فاقد الاستطاعة حجاً مندوراً عليه، أجزأه عن النذر**

عندنا، لقوله عليه السلام: (الأعمال بالنيات) «٥». وقال الشافعي: يقع عن حجة الإسلام «٦». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٨ وكذا الخلاف لو مات وعليه حجة الإسلام وأخرى مندورة، فاستؤجر رجل ليحج عنه المندورة، فأحرم بها، وقع عن النذر عندنا إذا استؤجر آخر ليحج حجة الإسلام أو لم يمكن ذلك. وقال الشافعي: يقع عن حجة الإسلام «١». ولو كان عليه مندورة، فأحرم بحجة التطوع، قال الشافعي: يقع عن المندورة «٢». والوجه: أن النذر إن تعلق بزمان معين، لم يجز إيقاع التطوع فيه، فإن أوقعه بتية التطوع، بطل، ولم يجزى عن المندورة، لعدم القصد، وإن لم يتعلق بزمان معين، لم يقع عن المندورة أيضاً، لعدم القصد، ولا عن التطوع، لوجوب تقديم النذر.

**مسألة ٧٣٥: من حج عن غيره وصل ثواب ذلك إليه، وحصل للحاج ثواب عظيم أيضاً.**

روى العامية عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: (إذا حج الرجل عن والديه تقبل الله منه ومنهما، واستبشرت أرواحهما في السماء، وكتب عند الله براً) «٣». وعنه صلى الله عليه وآله أنه قال: (من حج عن أبويه أو قضى عنهما مغرمًا بعث يوم القيامة مع

الأبرار) «٤». و من طريق الخاصية: رواية معاوية بن عمارة - الصحيحة - عن الصادق عليه السلام. قال: قلت له: إن أبي قد حجّ وإن والدتي قد حجّت وإن تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٢٩ أحوى قد حجّوا وقد أردت أن أدخلهم في حجّتي، فإنّي قد أحببت أن يكونوا معي، فقال: «اجعلهم معك، فإن الله عزّ وجلّ جاعل لهم حجّاً و لك حجّاً، و لك أجراً بصلتكم إياهم» و قال عليه السلام: «يدخل على الميت في قبره الصلاة و الصوم و الحجّ و الصدقة و العتق» «١». و الأخبار في ذلك كثيرة. و لو كان الحجّ واجبا على أحدهما خاصية، كان الأفضل الإتيان بالواجب عمّن وجب عليه، لأنّ فيه إبراء الذمّة، و تخليصا من العذاب. و لو لم يجب على أحدهما، قيل: ينبغي أن يبدأ بالحجّ عن الأم «٢»، لما رواه أبو هريرة أنّ رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، قال: من أحقّ الناس بحسن صحابتي؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (أمك) قال: ثم من؟ قال: (أبوك) «٣».

### مسألة ٧٣٦: من وجب عليه الحجّ و فرط في أدائه مع قدرته ثم عجز من أدائه بنفسه أو بنائبه إن قلنا بوجوب الاستنابة، وجب عليه أن يوصى به

، لأنّه حقّ واجب و دين ثابت، فتجب الوصية به، كغيره من الديون. قال الله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ «٤». و لو لم يوص، وجب على ورثته أن يخرجوا من صلب تركته ما يحجّ به عنه - و لو كان له مال و دعيه عند غيره و علم المستودع وجوب الحجّ في تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣٠ ذمته و عدم قيام الورثة به، وجب عليه إخراج ما يحجّ به عنه، و يدفع الفاضل إلى الورثة - لأنه دين عليه، فلا يسقط عن ذمته بموته، و لا يترك الوصية به. و ما رواه العائمه من خبر الخثعمية «١». و من طريق الخاصة: رواية سماعة بن مهران عن الصادق عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يموت و لم يحجّ حجة الإسلام و لم يوص بها و هو موسر، فقال: «يحجّ عنه من صلب ماله لا يجوز غير ذلك» «٢». و قال أبو حنيفة: يسقط الحجّ بوفاته، بمعنى أنّه لا يفعل عنه بعد وفاته، و حسابه على الله تعالى يلقاه و الحجّ في ذمته، أمّا لو أوصى، اخرج من الثلث، و يكون تطوعاً لا يسقط به الفرض. و كذا يقول في الزكوات و الكفارات و جزاء الصيد كلّ ذلك يسقط بوفاته، فلا يفعل عنه بوجه «٣». إذا عرفت هذا، فلو لم يوص بحجة الإسلام مع وجوبها عليه، استؤجر من تركته على ما قلناه، فإن لم يخلف شيئا، استحبّ للورثة قضاؤها عنه. و كذا لو خلف ما لا تبرع بعض الورثة أو أجنبي بقضائها عنه، برئت ذمّة الميت. و لو لم يكن عليه حجّ واجب، فأوصى أن يحجّ عنه تطوعاً، صحّت تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣١ الوصية، و أخرجت من الثلث، عند علمائنا، لأنها عبادة تصحّ الوصية بواجبها فتصحّ بمندوبها. و للشافعي قولان: هذا أحدهما، و الثاني: بطلان الوصية «١».

### مسألة ٧٣٧: لو أوصى أن يحجّ عنه و لم يعين المرآت، قال الشيخ رحمه الله: وجب أن يحجّ عنه ما بقي من ثلثه شيء «٢».

و الأقرب أن يقال: إن علم منه قصد التكرار، فالحق ما قاله الشيخ، و إلّا اكتفى بالمرّة الواحدة، لأصالة براءة الذمّة، و لعدم اقتضاء الأمر التكرار. احتجّ الشيخ: بما رواه محمد بن الحسين بن أبي خالد، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عن رجل أوصى أن يحجّ عنه، مبهما، قال: «يحجّ عنه ما بقي من ثلثه شيء» «٣». و هو محمول على ما إذا علم منه قصد التكرار، أو نقول: تقديره: يحجّ عنه بحسب الوصية إمّا مرّة واحدة أو أكثر إذا بقي من ثلثه شيء يفى بالحجة الواحدة أو الأزيد، إذا الوصية تحمل على الثلث.

### مسألة ٧٣٨: النذر و اليمين و العهد أسباب في وجوب الحجّ و العمرة

إذا تعلقت بهما مع الشرائط السابقة بلا خلاف. قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ «٤» و قال الله تعالى يُوفُونَ بِالنَّذْرِ «٥». و إذا نذر الحجّ في سنه معيّنه فأهمل مع قدرته، كفر و قضى، و مع تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣٢ عدم المكنة يقضى و لا كفارة. و لو نذر المشى فيها فأحلّ بالصفة مع القدرة، كفر و قضى ماشيا، و مع العجز لا قضاء و لا كفارة. قال الشيخ رحمه الله: إذا ركب مع العجز، ساق بدنه، كفارة لركوبه «١» - و هو أحد قولي الشافعي، و إحدى الروايتين عن أحمد «٢» - لما رواه الحلبي - في

الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله و عجز أن يمشى، قال: «فليركب و ليسق بدنه، فإن ذلك يجزئ عنه إذا عرف الله منه الجهد» (٣). و هو محمول على الاستحباب، لقول الباقر عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله أمر أخت عقبة بن عامر بالركوب» (٤) و لم يوجب عليها شيئاً، و لو كان واجبا لبيته.

### مسألة ٧٣٩: لو نذر الحج، لم تجب العمرة.

و كذا لو نذر العمرة، لم يجب الحج، لأصالة البراءة، أما لو نذر حج التمتع، فإنه يجب عليه الحج و عمرة التمتع.

## الفصل الثالث في العمرة

### مسألة ٧٤٠: العمرة واجبة - كالحج - على كل مكلف حصل له شرائط الحج،

بأصل الشرع مرة واحدة في العمر، كما سبق (١). و تجزئ عمرة التمتع عن المفردة إجماعاً. قال الصادق عليه السلام: «إذا تمتع الرجل بالعمرة فقد قضى ما عليه من فريضة العمرة» (٢). و سأل أحمد بن محمد بن أبي نصر، الرضا عليه السلام: عن العمرة أ واجبة هي؟ قال: «نعم» قلت: فمن تمتع يجزئ عنه؟ قال: «نعم» (٣). إذا عرفت هذا، فإذا أحرم الإنسان بعمرة مفردة في غير أشهر الحج، لم يجز له أن يتمتع بها إلى الحج، فإن أراد التمتع، اعتمر عمرة أخرى في أشهر الحج. و إن دخل مكة بعمرة مفردة في أشهر الحج، جاز له أن ينقلها إلى عمرة التمتع، و يقيم حتى يحج، بل هو الأفضل. و إن لم ينقلها إلى التمتع و أتمها مفردة، جاز له أن يخرج إلى أهله من غير حج إذا لم يكن الحج واجبا عليه، لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «لا بأس بالعمرة المفردة تذكره الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٤٣٤ في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله» (١). أما لو اعتمر للتمتع، فإنه يجب عليه الإتيان بالحج، لدخولها فيه.

### مسألة ٧٤١: جميع أوقات السنة صالح للمفردة، لكن أفضل أوقاتها رجب.

و هي تلي الحج في الفضل، لأن معاوية بن عمار روى - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام: أي العمرة أفضل؟ عمرة في رجب أو عمرة في شهر رمضان؟ فقال: «لا، بل عمرة في رجب أفضل» (٢). و تدرك فضيلة العمرة في رجب بإدراك إحرامها في آخر أيامه، لقول الصادق عليه السلام - في الصحيح -: «إذا أحرمت و عليك من رجب يوم و ليلة فعمرتك رجيئة» (٣). و لا تكره العمرة في شيء من أوقات السنة، لما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه و آله، قال: (عمرة في شهر رمضان تعدل حجة) (٤). و روى عنه أنه اعتمر في شوال و في ذي القعدة (٥). و اعتمرت عائشة من التعميم ليلة المحصب (٦)، و هي الليلة التي يرجعون فيها من منى إلى مكة. تذكره الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٤٣٥ و من طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: «السنة اثنا عشر شهراً، لكل شهر عمرة» (١). و بهذا قال الشافعي و أحمد (٢). و قال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة، و يوم النحر، و أيام التشريق، لقول عائشة: السنة كلها وقت للعمرة إلا خمسة أيام: يوم عرفة و يوم النحر و أيام التشريق (٣). و لأنها عبادة غير موقته، فانقسم وقتها إلى مكروه و غيره، كصلاة التطوع. و الحديث محمول على ما إذا كان متلبساً بإحرام الحج. و الفرق: أن صلاة التطوع كان فيها ما هو موقت، بخلاف العمرة، على أن اعتبار العمرة بالطواف المجرد أولى من اعتباره بالصلاة. و قال أبو يوسف: تكره في أربعة أيام: يوم النحر و أيام التشريق (٤).

### مسألة ٧٤٢: و اختلف علماؤنا في أقل ما يكون بين العمرتين.

فقال بعضهم (٥): لا قدر له، بل يجوز في كل يوم، لأنها عبادة مكررة تذكره الفقهاء (ط-الحدیثه)، ج ٨، ص: ٤٣٦ غير مختصة بوقت، فلا قدر لما بينهما، كالصلاة. و لما رواه العامة عن عائشة أنها اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه و آله عمرة مع قرانها، و

عمرة بعد حجّها «١». وقال عليه السّلام: (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) «٢». وقال بعضهم «٣»: يستحبّ في كلّ شهر عمرة واحدة. و به قال على عليه السّلام و ابن عمر و ابن عباس و أنس و عائشة و عطاء و طاوس و عكرمة و الشافعي و أحمد «٤»، لما رواه العامة عن على عليه السّلام قال: «في كلّ شهر مرّة» «٥». و من طريق الخاصّة: قول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «كان على عليه السّلام يقول: لكلّ شهر عمرة» «٦». و كره العمرة في السنة مرّتين الحسن البصرى و ابن سيرين و مالك و النخعي، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله لم يفعله «٧». و لقول الباقر عليه السّلام- في الصحيح:- «لا تكون عمرتان في سنة» «٨». تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣٧ و عدم الفعل لا يدلّ على الكراهة، خصوصا مع نقلهم عن عائشة أمره عليه السّلام به «١». و قد روى ابن بابويه أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله اعتمر ثلاث عمر متفرّقات كلّها في ذى القعدة «٢». و حديث الباقر عليه السّلام محمول على عمرة التمتع. إذا عرفت هذا، فيستحبّ أن يعتمر في كلّ عشرة أيام عمرة مع التمكن- و به قال عطاء و أحمد «٣»- لأنها زيارة البيت، فاستحبّ تكرارها في الشهر الواحد. و لأنّ على بن أبي حمزة سأل أبا الحسن عليه السّلام: عن رجل يدخل مكّة في السنة المرّة و المرّتين و الأربع كيف يصنع؟ قال: «إذا دخل فليدخل مليئا، و إذا خرج فليخرج محلّا» قال: «و لكلّ شهر عمرة» فقلت: تكون أقلّ؟ فقال: «تكون لكلّ عشرة أيام عمرة» «٤».

### مسألة ٧٤٣: ميقات العمرة هو ميقات الحجّ

إن كان خارجا من المواقيت إذا قصد مكّة، أمّا أهل مكّة أو من فرغ من الحجّ ثم أراد الاعتمار، فإنّه يخرج إلى أدنى الحلّ. و ينبغي أن يكون من أحد المواقيت التي وقّتها النبي صلّى الله عليه و آله للعمرة المبتولة، و هي ثلاثة: التنعيم: و الحديثية، و الجعرانة. روى ابن بابويه أنّ النبي صلّى الله عليه و آله اعتمر ثلاث عمر متفرّقات كلّها في تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣٨ ذى القعدة: عمرة أهل بها من عسفان، و هي عمرة الحديثية، و عمرة القضاء أحرم بها من الجحفة، و عمرة أهل فيها من الجعرانة، و هي بعد أن رجع من الطائف من غزاة حنين «١» «٢».

### مسألة ٧٤٤: صورة العمرة المفردة أن يحرم من الميقات

الذي يسوغ له الإحرام منه ثم يدخل مكّة فيطوف ثم يصلّى ركعتيه ثم يسعى بين الصفا و المروة ثم يقصّر أو يحلق ثم يطوف طواف النساء ثم يصلّى ركعتيه و قد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه. و هكذا عمرة التمتع إلّا أنّه لا يطوف للنساء فيها و لا يصلّى ركعتيه، بل يحلّ من كلّ شيء أحرم منه عند التقصير. و شرائط وجوب العمرة المفردة هي شرائط وجوب الحجّ. و تجب في العمر مرّة بأصل الشرع، و قد تجب باليمين و النذر و العهد و الاستئجار و الإفساد و الفوات و الدخول إلى مكّة مع انتفاء العذر و عدم تكرار الدخول. و يتكرّر وجوبها بتكرّر السبب. و الفرق بينها و بين التمتع بها: أنّ التمتع بها إنّما تجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام، و لا يصحّ فعلها و لا الإحرام بها إلّا في أشهر الحجّ، و يلزم فيها التقصير، و لا يجوز الحلق، فإن حلق رأسه، لزمه دم، و لا يجب فيها طواف النساء. و المفردة تلزم حاضري المسجد الحرام، و تصحّ في جميع أيام السنة، و يجب فيها طواف النساء، و يجوز فيها الحلق، و تسقط المفردة مع الإتيان بعمرة التمتع. تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٣٩ و لو أحرم بالمفردة و دخل مكّة، جاز أن ينوي التمتع، و يلزمه دمه إذا كان في أشهر الحجّ، و لو كان في غير أشهره، لم يجز. و لو دخل مكّة متمتعا، لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحجّ، لأنّه مرتبط به. نعم لو خرج بحيث لا يحتاج إلى استئاف إحرام، جاز. و لو خرج فاستأنف عمرة، تمتع بالأخيرة. و الحلق في المفردة أفضل من التقصير، فإذا فعل أحدهما، أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا النساء، فإذا طاف طواف النساء، حللن له. و طواف النساء واجب في العمرة المفردة على كلّ حاجّ من ذكر أو أنثى أو خنثى أو خصي أو صبي. و لا يجب في المفردة هدى، فلو ساق هديا، نحره- قبل أن يحلق- بفناء الكعبة بالموضع المعروف بالحزورة، لقول الصادق عليه السّلام- في الصحيح:- «من ساق هديا في عمرة فلينحره قبل أن



يخلق» قال: «و من ساق هديا و هو معتمر نحر هديه عند المنحر و هو بين الصفا و المروة، و هي الحزورة» (١). و لو جامع قبل السعي، فسدت عمرته، و وجب عليه قضاؤها و الكفارة، لقول الصادق عليه السلام في الرجل يعتمر عمره مفردة ثم يطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى امرأته قبل أن يسعي بين الصفا و المروة، قال: «قد أفسد عمرته و عليه بدنة، و يقيم بمكة حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الميقات الذي وقته رسول الله صلى الله عليه و آله لأهله فيحرم منه و يعتمر» (٢). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤٠ و لا يجوز لمن وجب عليه العمرة أن يعتمر عن غيره، كالحج، و ينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنه محرم بالعمرة المفردة، فإذا دخل الحرم، قطع التلبية.

## الفصل الرابع في التوابع و المزار

### إشارة

و فيه بحثان:

### الأول: في التوابع.

#### مسألة ٧٤٥: من أحدث حدثا في غير الحرم فالتجأ إلى الحرم، ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج، فيقام عليه الحد،

لقوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (١). و لو أحدث في الحرم، قوبل بالجناية فيه، لأنه هتك حرمة، فيقابل بفعله. و لما رواه معاوية بن عمارة - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قال: قلت له: رجل قتل رجلا في الحل ثم دخل الحرم، قال: «لا يقتل و لكن لا يطعم و لا يسقى و لا يبايع و لا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيؤخذ فيقام عليه الحد» قال: قلت: فرجل قتل رجلا في الحرم و سرق في الحرم، فقال: «يقام عليه الحد و صغار له، لأنه لم ير للحرم حرمة، و قد قال الله عز و جل فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» (٢) يعنى في الحرم، و قال فلا عدوان إلا على الظالمين (٣) (٤). تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤٢ و في الصحيح عن الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن قول الله عز و جل «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» (١) فقال: «كل الظلم فيه إلحاد حتى لو ضربت خادمك ظلما خشيت أن يكون إلحادا، فلذلك كان الفقهاء يكرهون سكنى مكة» (٢).

#### مسألة ٧٤٦: يكره لأهل مكة منع الحاج شيئا من دورها و منازلها

، لما روى عن الصادق عليه السلام - في الصحيح - أنه ذكر هذه الآية سواء العاكف فيه و الباد (٣) فقال: «كانت مكة ليس على شيء منها باب، و كان أول من علق على بابه المصراعين معاوية بن أبي سفيان، و ليس ينبغي لأحد أن يمنع الحاج شيئا من الدور و منازلها» (٤). و يكره أن يرفع أحد بناء فوق الكعبة احتراماً للبيت. قال الباقر عليه السلام - في الصحيح -: «لا ينبغي لأحد أن يرفع بناء فوق الكعبة» (٥).

#### مسألة ٧٤٧: لا يجوز أخذ لقطه الحرم

، فإن أخذها، عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، دفعها إليه، و إلا تخير بين الحفظ لصاحبها دائما كما يحفظ الوديعة و بين الصدقة بها عن صاحبها بشرط الضمان إن لم يرض صاحبها بالصدقة، لأن الفضيل بن يسار سأل الباقر عليه السلام: عن لقطه الحرم، فقال: «لا تمس أبدا حتى يجيء صاحبها فيأخذها» قلت: فإن كان (مالا كثيرا؟) (٦) تذكرة الفقهاء (ط-الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤٣ قال: «فإن لم يأخذها

إلّا مثلك فليعرّفها» (١). و سأل عليّ بن أبي حمزة العبد الصالح عليه السّلام: عن رجل وجد ديناراً في الحرم فأخذه، قال: «بئس ما صنع، ما كان ينبغي له أن يأخذه» قلت: ابتلى بذلك، قال: «يعرّفه» قلت: فإنّه قد عرّفه فلم يجد له باغياً، قال: «يرجع به إلى بلده فيتصدّق به على أهل بيت من المسلمين، فإن جاء طالبه فهو له ضامن» (٢). ولأنّ الصدقة تصرّف في مال الغير بغير إذنه، فيكون ضامناً له. وللشيخ - رحمه الله - قول آخر «٣»: إنّه لا يضمن مع الصدقة «٤». و أمّا لقطعة غير الحرم: فإنّها تعرّف سنه، فإن جاء صاحبها، أخذها، و إلّا فهي كسبيل ماله، لأنّ يعقوب بن شعيب سأل الصادق عليه السّلام: عن اللقطة و نحن يومئذ بمنى، فقال: «أمّا بأرضنا هذه فلا يصلح، و أمّا عندكم فإنّ صاحبها الذي يجدها يعرّفها سنه في كلّ مجمع ثم هي كسبيل ماله» (٥).

#### مسألة ٧٤٨: يكره الحجّ و العمرة على الإبل الجلّالات،

و هي التي تغتذى بعذرة الإنسان خاصية، لأنّها محرّمة، فكره الحجّ عليها. و لقول الباقر عليه السّلام: «إنّ عليّاً عليه السّلام كان يكره الحجّ و العمرة على الإبل الجلّالات» (٦). و تكره الصلاة في أربعة مواطن في طريق مكّة: البيداء و ذات تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤٤ الصلاصل و ضجنان و وادي الشقرة. قال الصادق عليه السّلام: «اعلم أنّه تكره الصلاة في ثلاثة أمكنة من الطريق: البيداء، و هي: ذات الجيش، و ذات الصلاصل، و ضجنان» قال: «و لا بأس أن يصلّى بين الظواهر، و هي الجوادّ جوادّ الطريق، و يكره أن يصلّى في الجواد» (١).

#### مسألة ٧٤٩: يستحبّ أن يبدأ الحاجّ على طريق العراق بزيارة النبي صلّى الله عليه و آله بالمدينة

حذرا من العائق. و سأل العيص بن القاسم الصادق عليه السّلام - في الصحيح - عن الحاجّ من الكوفة يبدأ بالمدينة أفضل أو بمكّة؟ قال: «بالمدينة» (٢). إذا عرفت هذا، فلو ترك الناس الحجّ، أجبرهم الإمام عليه، لوجوبه. و لو تركوا زيارة النبي صلّى الله عليه و آله، قال الشيخ رحمه الله: يجبرهم الإمام عليها «٣». و منعه بعض «٤» علمائنا، لأنّها مستحبّة، فلا يجب إجبارهم عليها. و الوجه: ما قاله الشيخ رحمه الله، لما فيه من الجفاء المحرّم.

#### مسألة ٧٥٠: يستحبّ للمسافر الإتمام في حرم مكّة و حرم المدينة و جامع الكوفة و الحائر على ساكنه السلام

و إن لم ينو المقام عشرة أيام، لأنّ عبد الرحمن بن الحجاج سأل الصادق عليه السّلام - في الصحيح - عن التمام بمكّة و المدينة، قال: «أتمّ و إن لم تصلّ فيهما إلّا صلاة واحدة» (٥). و قال الصادق عليه السّلام: «من مخزون علم الله الإتمام في أربعة مواطن: تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٤٥ حرم الله، و حرم رسوله و حرم أمير المؤمنين و حرم الحسين عليهم السّلام» (١).

#### مسألة ٧٥١: من جعل جاريته أو عبده هدياً لبيت الله تعالى، بيع و صرف في الحاجّ و الزائر،

لأنّ عليّ بن جعفر سأل الكاظم عليه السّلام: عن رجل جعل جاريته هدياً للكعبة، قال «مر منادياً يقوم على الحجر فينادي ألا من قصرت نفقته أو قطع به أو نفذ طعامه فليأت فلان بن فلان، و أمره أن يعطى أو لا فأؤلا حتى ينفد ثمن الجارية» (٢). و يستحبّ لمن انصرف من الحجّ العزم على العود، و سؤال الله تعالى ذلك، لأنّه من الطاعات الجليلة، فالعزم عليها طاعة. و يكره ترك العزم. روى محمد بن أبي حمزة رفعه، قال: «من خرج من مكّة و هو لا - يريد العود إليها فقد قرب أجله و دنا عذابه» (٣). و يستحبّ الدعاء للقادم من مكّة بالمنقول. و ينبغي للحاجّ انتظار الحائض حتى تقضى مناسكها. قال الكاظم عليه السّلام: «أميران و ليسا بأميرين: صاحب الجنازة ليس لمن يتبعها أن يرجع حتى يأذن له، و امرأة حجّت مع قوم فاعتلت بالحوض، فليس لهم أن يرجعوا و يدعوها حتى تأذن لهم» (٤).

## [٧٥٢] الأولى: الطواف للمجاور بمكة أفضل من الصلاة

ما لم يجاور تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٤٦ ثلاث سنين، فإن جاورها أو كان من أهل مكة، كانت الصلاة أفضل، لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «إذا أقام الرجل بمكة سنة فالطواف أفضل، وإذا أقام سنتين خلط من هذا و هذا، فإذا أقام ثلاث سنين فالصلاة أفضل» (١).

## [٧٥٣] الثانية: ينبغي لأهل مكة أن يتشبهوا بالمحرمين

في ترك لبس المخيط، لأنه شعار المسلمين في ذلك الوقت و المكان. و لقول الصادق عليه السلام: «لا ينبغي لأهل مكة أن يلبسوا القميص و أن يتشبهوا (٢) بالمحرمين شعثا غيرا» و قال: «ينبغي للسلطان أن يأخذهم بذلك» (٣).

## [٧٥٤] الثالثة: الأيام المعدودات: عشر ذى الحجة، و المعلومات: أيام التشريق.

قال الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «قال أبي: قال على عليه السلام: اذكروا الله في أيام معدودات، قال: عشر ذى الحجة، و أيام معلومات، قال: أيام التشريق» (٤).

## [٧٥٥] الرابعة: يستحب للنساء دخول الكعبة،

و ليس متأكدا، كما في الرجال، لأن الصادق عليه السلام سئل- في الصحيح- عن دخول النساء الكعبة، فقال: «ليس عليهن، فإن فعلن فهو أفضل» (٥).

## [٧٥٦] الخامسة: يكره المجاورة بمكة، و يستحب الخروج منها بعد أداء المناسك،

لقول الباقر عليه السلام- في الصحيح-: «لا ينبغي للرجل أن يقيم بمكة سنة» قلت: كيف يصنع؟ قال: «يتحول عنها» (١).

## [٧٥٧] السادسة: لا ينبغي للموسر المتمكن أن يترك الحج أكثر من خمس سنين،

لأنه طاعة عظيمة. قال الصادق عليه السلام: «من مضت له خمس سنين فلم يفتد إلى ربه و هو موسر أنه لمحروم» (٢). و قال إسحاق بن عمار للصادق عليه السلام: إن رجلا استشارني في الحج و كان ضعيف الحال، فأشرت عليه أن لا يحج، قال: «ما أخلقك أن تمرض [سنة]» قال: فمرضت سنة (٣).

## [٧٥٨] السابعة: يكره الخروج من الحرمين بعد ارتفاع النهار

قبل أن يصلّى الظهرين بهما، لأن إبراهيم بن عبد الحميد قال: سمعته يقول: «من خرج من الحرمين بعد ارتفاع النهار قبل أن يصلّى الظهر و العصر نودي من خلفه: لا صحبتك الله» (٤).

## [٧٥٩] الثامنة: من أخرج شيئا من حصى المسجد، كان عليه رده،

لأن زيدا الشحام سأل الصادق عليه السلام: أخرج من المسجد في ثوبى حصاة، تذكرة الفقهاء (ط- الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٤٨ قال: «تردها أو (١) اطرحتها في مسجد» (٢). و لقول الصادق عليه السلام- في الصحيح-: «ليس ينبغي لأحد أن يأخذ من تربة ما حول البيت،

و إن أخذ من ذلك شيئاً، ردّه» (٣). و أمّا ثياب الكعبة: فقد روى الشيخ- أنه ينبغي لمن تصل إليه أن يتخذها للمصاحف أو الصبيان أو المخدّة للبركة- عن عبد الملك بن عتبة، قال: سألت الصادق عليه السّلام عن شيء يصل إلينا من ثياب الكعبة هل يصلح لنا أن نلبس شيئاً منها؟ فقال: «يصلح للصبيان و المصاحف و المخدّة يتغى بذلك البركة إن شاء الله» (٤).

[٧٦٠] التاسعة: يستحبّ الطواف عن رسول الله صلى الله عليه وآله،

و عن الأئمة عليهم السّلام، و عن فاطمة عليها السّلام، للرواية (٥). و كذا يستحبّ عن المؤمنين: الأحياء و الأموات.

[٧٦١] العاشرة: لو حجّ المؤمن ثم ارتدّ، صحّ حجّه، و لم تجب إعادته،

لقول الباقر عليه السّلام- في الموثّق:- «من كان مؤمناً فحجّ و عمل في إيمانه ثم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ثم تاب و آمن يحسب له كلّ عمل صالح عمله في إيمانه، و لا يبطل منه شيء» (٦).

[٧٦٢] الحادية عشرة: يجب تقديم الاختتان - على البالغ - على الحجّ،

لقول الصادق عليه السّلام في الرجل الذي يسلم و يريد أن يختن و قد حضر الحجّ أو يحجّ أو يختن؟ قال: «لا يحجّ حتى يختن» (٧).

[٧٦٣] الثانية عشرة: يجوز القرآن في طواف النافلة.

روى زرارة- في الصحيح- قال: طفت مع أبي جعفر الباقر عليه السّلام ثلاثه عشر أسبوعاً قرنها جميعاً و هو أخذ بيدي ثم خرج فتنحى ناحية، فصلّى ستاً و عشرين ركعة و صلّيت معه (١).

[٧٦٤] الثالث عشرة: يستحبّ طواف ثلاثمائة و ستين أسبوعاً.

روى معاوية بن عمّار- في الصحيح- عن الصادق عليه السّلام، قال: «يستحبّ أن تطوف ثلاثمائة و ستين أسبوعاً عدد أيام السنّة، و إن لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف» (٢).

[٧٦٥] الرابع عشرة: يستحبّ الشرب من ماء زمزم و إهداؤه

، لقول الباقر عليه السّلام: «كان النبي صلى الله عليه وآله يستهدى من ماء زمزم و هو بالمدينة» (٣).

## البحث الثاني: في المزار.

مقدمة: يشترط في الزيارات كلّها النية،

لأنّها عبادة. و يستحبّ الطهارة و الغسل و التنظيف و لبس الثياب الطاهرة و الخضوع و الدعاء بالمنقول.

مسألة ٧٦٦: تستحبّ زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من زار قبري بعد موتي [كان كمن هاجر إليّ في حياتي، فإن لم تستطعوا فابعثوا إليّ بالسّلام، فإنّه يبلغني» (٤). تذكرة الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٥٠ و يستحبّ أن يزوره بالمنقول، فإذا فرغ من زيارته، أتى المنبر فمسحه و

مسح رمانتيه، و أن يصلّي بين القبر و المنبر ركعتين، للرواية (١). و يسأل الله حاجته، ثم يأتي مقام جبرئيل عليه السّلام، و هو تحت الميزاب، و يدعو بالمنقول. و يستحبّ وداعه عند الخروج من المدينة بالمنقول. و يستحبّ الإكثار من الصلاة في مسجد النبي صلّي الله عليه و آله. قال الصادق عليه السّلام: «صلّ ثمان ركعات عند زوال الشمس، فإنّ رسول الله صلّي الله عليه و آله قال: الصلاة في مسجدي كألف في غيره، إلّا المسجد الحرام فإنّ صلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي» (٢). و يستحبّ لمن أقام بالمدينة ثلاثة أيام أن يصومها للحاجة، و يكون معتكفا فيها، و يكون الأربعاء و الخميس و الجمعة، و يصلّي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة، و هي أسطوانة التوبة، و يقيم عندها يوم الأربعاء، و يأتي ليلة الخميس الأسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلّي الله عليه و آله و مصلاه، و يصلّي عندها، و يصلّي ليلة الجمعة عند مقام النبي صلّي الله عليه و آله. و يستحبّ لمن جاء إلى المدينة النزول بالمعزّس و الاستراحة فيه و الصلاة، اقتداء برسول الله صلّي الله عليه و آله. و يستحبّ إتيان المساجد كلّها بالمدينة، مثل مسجد قبا، و مشربة أم إبراهيم، و مسجد الأحزاب و هو مسجد الفتح، و مسجد الفضيخ، و قبور الشهداء كلّهم خصوصا قبر حمزة عليه السّلام بأحد. قال الصادق عليه السّلام- في الصحيح-: «بلغنا أنّ رسول الله صلّي الله عليه و آله كان إذا تذكّر الفقهاء (ط- الحديث)، ج ٨، ص: ٤٥١ أتى قبور الشهداء قال: السلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار» (١). و سأل عقبه بن خالد الصادق عليه السّلام: إنّا نأتى المساجد التي حول المدينة فبأيها أبدأ؟ فقال: «ابدأ بقبا، فصلّ فيه و أكثر فإنّه أول مسجد صلّي فيه رسول الله صلّي الله عليه و آله في هذه العرصة، ثم ائت مشربة أم إبراهيم، فصلّ فيه فهو مسكن رسول الله صلّي الله عليه و آله و مصلاه، ثم [أتى] (٢) مسجد الفضيخ فتصلّي فيه و قد صلّي فيه نيّك، فإذا قضيت هذا الجانب تأتي جانب أحد، فبدأت بالمسجد الذي دون الحزّة، فصلّيت فيه، ثم مررت بقبر حمزة بن عبد المطلب، فسلمت عليه، ثم مررت بقبور الشهداء فقامت عندهم فقلت: السلام عليكم يا أهل الديار، أنتم لنا فرط و إنّا بكم للاحقون، ثم أتى المسجد الذي في المكان الواسع إلى جنب الجبل عن يمينك حين تدخل أحدا، فتصلّي فيه فعنده خرج النبي صلّي الله عليه و آله إلى أحد حيث لقي المشركين فلم يبرحوا حتى حضرت الصلاة فصلّيت فيه، ثم مرّ أيضا حتى ترجع فتصلّي عند قبور الشهداء ما كتب الله لك، ثم امض على وجهك حتى تأتي مسجد الأحزاب فتصلّي فيه و تدعو فيه، فإنّ رسول الله صلّي الله عليه و آله دعا فيه يوم الأحزاب و قال: يا صريخ المكروبين و يا مجيب المضطّرين و يا مغيث المهمومين اكشف همّي و كربى و غمى فقد ترى حالى و حال أصحابى» (٣). و تستحبّ الصلاة في مسجد غدیر خمّ. قال الصادق عليه السّلام: «تستحبّ الصلاة في مسجد الغدير، لأنّ النبي صلّي الله عليه و آله أقام فيه أمير المؤمنين عليه السّلام، و هو موضع أظهر الله فيه الحق» (٤).

### مسألة ٧٦٧: تستحبّ زيارة فاطمة عليها السلام

، فقد روى الشيخ- رحمه الله- بإسناده عنها عليها السّلام، قالت: «أخبرني أبي و هو ذا، هو أنّه من سلّم عليه و عليّ ثلاثة أيام أوجب الله له الجنة» قلت لها: في حياتها و حياتك، قالت: «نعم و بعد موتنا» (١). و اختلف في موضع قبرها عليها السّلام. فقيل: في الروضة بين القبر و المنبر (٢). و قيل: في بيتها، فلما زاد بنو أمية في المسجد صار من جملة المسجد و قيل: إنّها مدفونة في البقيع (٣). قال الشيخ رحمه الله: الروايتان الأوّلتان متقاربتان، و أمّا من قال: إنّها دفنت بالبقيع فبعيد من الصواب (٤). قال ابن بابويه: الصحيح عندي أنّها دفنت في بيتها (٥). و تستحبّ الزيارة بالمنقول خصوصا ما روى الشيخ- رحمه الله- أنّها مروية لفاطمة عليها السّلام عن محمد العريضي [١]، قال: حدّثني أبو جعفر [عليه السّلام ذات يوم، قال: «إذا صرت إلى قبر جدّتك فقل: يا ممتحنه امتحنك الذي خلقك قبل أن يخلقك، فوجدك لما امتحنك به صابرة، و زعمنا أنّا لك أولياء و صدّقون و صابرون لكلّ ما أتانا به أبوك صلّي الله عليه و آله و أتى به وصيه عليه السّلام، فإنّا نسألك إن كنّا صدّقناك إلّا ألحقنا بتصدقنا لهما» (٦) لنشر أنفسنا بأننا قد

[١] جاء اسم الراوى الأخير في

المصدر هكذا: قال: حدّثنا إبراهيم بن محمد بن عيسى بن محمد العريضي، قال: حدّثنا أبو جعفر عليه السّلام، إلى آخر ما في المتن.

تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٥٣ طهرنا بولايتك «١» «٢».

### مسألة ٧٦٨: تستحب زيارة أمير المؤمنين عليه السلام

، لقول الصادق عليه السلام لعبد الله ابن طلحة: «أما تزور قبر أبي حسين؟» قلت: بلى إننا لناًتيه، قال: «تأتونه كل جمعة؟» قلت: لا، قال: «تأتونه في كل شهر؟» قلت: لا، قال: «ما أجفاكم إن زيارته تعدل حجّة و عمره و زيارة أبي على عليه السلام تعدل حجّتين و عمرتين» «٣». و تستحب الزيارة بالمنقول و الوداع به.

### مسألة ٧٦٩: تستحب زيارة أبي محمد الحسن عليه السلام.

قال رسول الله صلى الله عليه و آله للحسين عليه السلام: «من زارني حيا أو ميتا أو زار أباك حيا أو ميتا أو أخاك حيا أو ميتا، أو زارك حيا أو ميتا، كان حقا علي أن استنقذه يوم القيامة» «٤». و تستحب الزيارة بالمنقول و الوداع به.

### مسألة ٧٧٠: تستحب زيارة الحسين عليه السلام

، لقول الباقر عليه السلام: «مروا شيعتنا بزيارة قبر الحسين عليه السلام، فإن إتيانه يزيد في الرزق و يمد في العمر و يدفع مواقع السوء، و إتيانه مفترض على كل مؤمن يقدر له بالإمامة من الله» «٥». و عن الكاظم عليه السلام: «من أتى قبر الحسين عليه السلام في السنة ثلاث مرّات تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٥٤ أمن من الفقر» «١». و تستحب زيارته في يوم عرفة و في أول يوم من رجب و نصفه و نصف شعبان و ليلة القدر و ليلة الفطر و ليلة الأضحى و يوم عاشوراء و يوم العشرين من صفر و في كل شهر، للروايات «٢» المتواترة فيه. و تستحب الزيارة بالمنقول و الوداع به.

### مسألة ٧٧١: تستحب زيارة الأئمة عليهم السلام بالبيع

و في ضريح واحد، أربعة منهم: الحسن بن على عليه السلام و على بن الحسين زين العابدين عليه السلام و محمد بن على الباقر عليه السلام و جعفر بن محمد الصادق عليه السلام. قال الصادق عليه السلام: «من زارني غفرت له ذنوبه و لم يمت فقيرا» «٣». و تستحب زيارتهم بالمنقول و الوداع به.

### مسألة ٧٧٢: تستحب زيارة الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ببغداد في المقبرة المعروفة بمقابر قريش.

قال الحسن بن على الوشاء: سألت الرضا عليه السلام: عن زيارة قبر أبي الحسن عليه السلام مثل زيارة الحسين عليه السلام، قال: «نعم» «٤». و كذا تستحب زيارة محمد بن على الجواد عليه السلام ببغداد عند قبر جدّه الكاظم عليه السلام. قال إبراهيم بن عتبة: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: أسأله عن زيارة أبي عبد الله عليه السلام و زيارة أبي الحسن و أبي جعفر عليهما السلام، فكتب إليّ تذكرة الفقهاء (ط- الحديثة)، ج ٨، ص: ٤٥٥ «أبو عبد الله المقدم، و هذا أجمع و أعظم أجرا» «١». و تستحب زيارتهما عليهما السلام بالمنقول و الوداع لهما به.

### مسألة ٧٧٣: تستحب زيارة مولانا الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام،

لأنّ على بن مهزيار سأل- في الصحيح- أبا جعفر عليه السلام: جعلت فداك زيارة الرضا عليه السلام أفضل أم زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام؟ قال: «زيارة أبي أفضل، و ذلك أنّ أبا عبد الله يزوره كل الناس، و أبي لا يزوره إلا الخواص من الشيعة» «٢». و

قال الرضا عليه السلام: «من زارني على بعد داري و مزارى آتيته يوم القيامة في ثلاثة مواطن حتى أخلصه من أهوالها: إذا تطايرت الكتب يمينا و شمالا، و عند الصراط و الميزان» (٣). و تستحب زيارته بالمنقول و الوداع به.

#### مسألة ٧٧٤: تستحب زيارة الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد الهادي عليهما السلام و ولده الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام.

قال أبو هاشم الجعفرى: قال أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام: «قبرى بسر من رأى أمان لأهل الجانبين» (٤). و تستحب زيارتهما بالمنقول و الوداع به.

#### مسألة ٧٧٥: تستحب زيارة مولانا الإمام المنتظر القائم محمد بن الحسن عليه السلام

بسر من رأى بالمنقول و وداعه به. تذكرو الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٥٦ قال المفيد رحمه الله: إذا أردت زيارة الإمامين بسر من رأى فقف بظاهر الشباك (١). قال الشيخ الطوسى رحمه الله: هذا الذى ذكره من المنع من دخول الدار هو الأحوط، فإن الدار ملك الغير، فلا يجوز التصرف فيها إلا بإذنه، و لو أن أحدا يدخلها لم يكن مأثوما، خصوصا إذا تأول فى ذلك ما روى عنهم عليهم السلام من أنهم جعلوا شيعتهم فى حل مما لهم، و ذلك على عمومه (٢).

#### مسألة ٧٧٦: تستحب زيارة سلمان الفارسي - رضى الله عنه

- بالمنقول، و زيارة أبواب الإمام المنتظر عليه السلام، كعثمان بن سعيد و السمرى. و كذا تستحب زيارة المؤمنين. روى محمد بن أحمد بن يحيى - فى الصحيح - قال: مشيت مع ابن بلال إلى قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: فقال لى على بن بلال: قال صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام: «من أتى قبر أخيه المؤمن من أى ناحية يضع يده و قرأ إنا أنزلناه سبع مرات أمن من الفزع الأكبر» (٣). و قال أبو الحسن عليه السلام: «من لم يقدر على زيارتنا فليزر صالحى إخوانه يكتب له ثواب زيارتنا، و من لم يقدر أن يصلنا فليصل صالحى إخوانه يكتب له ثواب صلتنا» (٤). قال عمرو بن أبى المقدم عن أبيه، قال: مررت مع أبى جعفر عليه السلام بالبيع، فمررنا بقبر رجل من أهل الكوفة من الشيعة، فقلت لأبى تذكرو الفقهاء (ط-الحديثه)، ج ٨، ص: ٤٥٧ جعفر عليه السلام: جعلت فداك هذا قبر رجل من الشيعة، قال: فوقف عليه السلام عليه ثم قال: «اللهم ارحم غربته، و صل وحدته، و آنس وحشته، و أسكن إليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك، و ألحقه بمن كان يتولاه» ثم قرأ إنا أنزلناه سبع مرات (١). و الزيارات و كيفياتها طويلة، لها كتب منفردة نقلها علماؤنا رضى الله عنهم، فلتطلب من هنا.

#### تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رجم الله عبداً أحياً أمرنا... يتعلم علومنا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بنادر البحار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافى بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رجمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى -

بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايئ المبتدله أو الردينه - في المحاميل (=الهواتف المنقله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعه جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و... - منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بشها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترني " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عده مواقع أخره) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كسك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسه ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" و مفترق "فائى" / بنايه "القائمية" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويه الوطنيّه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هامه: الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيه، تبرعيه، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمي



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)  
[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)  
[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)  
[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

